الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية
دراسة تحليلية لأفكار بعض
رموز الطبقة الوسطي



محمد سيد أحمد على اليمني

جامعة المنيا

كلية الآداب

قسم علم الاجتماع

الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية

دراسة تحليلية لأفكار بعض رموز الطبقة الوسطي

رسالة مقدمة من

الباحث

محمد سيد أحمد على اليمني

للحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع

إشراف

الأستاذ الدكتور / مصطفي خلف عبد الجواد

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب جامعة المنيا

الأستاذ الدكتور / محمود مصطفي كمال

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب جامعة المنيا

٢٠٠٥

الفهرس

كلمة حق

لابد أن يعترف أبناء الطبقة الوسطى أنه لولا الزعيم جمال عبد الناصر ماحصلوا علي فرصـة للتعلـيم وما استطاعوا أن يصلوا إلى قمة السلم الاجتماعي والتعليمى في مصر.

ويؤكد الباحث أنه لولا وفاة الزعيم جمال عبد الناصر الذى جعل من حلم العدالة الاجتماعية واقعـا معاشًا ماأضطررت إلي بيع قوة عملي في سوق البحث الاجتماعي والسياسي بـأبخس الأثمـان مـن أجـل مواصلة مسيرة البحث العلمي ومواجهة مصاعب الحياة.

الباحث

إهداء

إلى أغلى الناس.. **أبي وأمي** اللذين تحملا كل معاناتي أملاً في تحقيق ذلك الحلم..

إلى الروح الطاهرة التي كانت تمدني دائماً بالصبر والأمل.. روح **أستاذي الدكتور/ عبد الحميد سعد..**

إلى **أستاذي الدكتور/ مصطفي خاف - وأستاذي الدكتور/ محمود مصطفي**.. اللـذين تحقـق الحلم على أيديهما وانتهت معهما كل معاناتي..

إلى ابنتي الحبيبة الغالية/ نورهان أملاً في مستقبل بلا معاناة.. متمنياً أن تفخر بي يوماً..

إلى الفهرس

شكر وتقدير

بداية **أشكر الله..** عز وجل أن أعانني على إنجاز هذا العمل.

ثم أتوجه بالشكر والتقدير إلى **أستاذي الدكتور/ مصطفى خاف..** العالم الإنسان.. فقد كان بمثابة الأخ والصديق والمعلم، فقد تحملني كثيراً وأعطاني الكثير والكثير من وقته وجهده، وإذا كان هناك فضل بعد المولي عز وجل فيكون لذلك العالم الجليل.. الذي أشعر أنني – ما حييت – لن أوفيه حقه، فقد كان دعماً وعوناً إنسانياً رائعاً.

أما **أستاذي الدكتور/ محمود مصطفي..** فقد شرفت بإشرافه على هذا العمل. فقد كان لعلمه الغزير وموضوعيته وتمكنه النظري والمنهجي الفضل في صقل هذه الأطروحة. فقد أجهد نفسه وأجهدني كثيراً بكثرة ملاحظاته، ودقته المتناهية، التي حاولت أن تصل بهذا العمل لأفضل صورة، وإن كان هناك إضافة في هذا العمل فيرجع الفضل فيها إلى أستاذي. فله مني كل الحب والتقدير والاحترام.

أما قسم الاجتماع.. بجامعة المنيا.. فهو – بحق – بأساتذته أصحاب المواقف الجريئة والأخلاقية.. يستحقون مني كل الشكر والتقدير.. فقد احتضنوني ومدوا لي يد العون والمساعدة وأخص بالذكر ؛ **الأستاذ الدكتور/ محمود عبد الرشيد.. والأستاذ الدكتور/ خلاف الشاذلي..** فقد شملاني برعايتهما وكانت لمناقشتهما ومحاوراتهما الأثر الأكبر في تجويد هذا العمل.

كما أتوجه بجزيل شكري وعظيم تقديري لمجموعة المثقفين المصريين رموز الطبقة الوسطى على تعاونهم الصادق الأمين وهم: الدكتور/ محمد عمارة، والأستاذ/ فهمي هويدي، والدكتور/ إبراهيم دسوقي أباظة، والأستاذ/ جمال بدوي، والأستاذ/ صلاح عيسى، والأستاذ/ محمد سيد أحمد، والأستاذ/ أنيس منصور، والأستاذ/ نبيل أباظة، والأستاذ/ يوسف سيدهم، والأستاذ/ سامح فوزي.

ولا يفوتني توجيه الشكر لأصحاب الدعم العلمي ويأتي في مقدمتهم: الأخ/ علي الفراوي أستاذ فلسفة العلم.. من تونس، والأخ/ سيدي الأمين ولد أحمد أستاذ فلسفة العلم من موريتانيا، والأخ/ مسلم حسب حسين أستاذ النقد الأدبي من العراق، والأستاذ الدكتور/ سمير الدليمي أستاذ النقد الأدبي من العراق، والأخ والصديق/ أحمد حسين الباحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، والأخت/ نصرة طه بالهيئة العامة للكتاب، والأخ/ محمد جلال، والأخ والصديق والأستاذ/ فتحي على حسين، والأخ/ أسامة عبد العظيم.

أما أصحاب الدعم المعنوي، فقد كان لتشجيعهم الحافز الأكبر على مواجهة الصعاب والاستمرار حتى نهاية الإنجاز وهم: الأهل والأصدقاء الذين لم يفقدوا ثقتهم في يوما، وكثيراً ما بثوا في روح الأمل والثقة بالنفس، ويأتي في مقدمتهم: أخي وصديقي العزيز الأستاذ/ محمد عبد الحفيظ، الذي كان لمساندته الدور البارز أثناء مراحل العمل المختلفة.. والأخوة والأصدقاء/ فوزي عبد المجيد، وياسر صلاح، ورمضان زرزور، وعلى زرزور، وصلاح حمام، والحاج/ هاشم أبو الذهب، والمهندس/ محمود إبراهيم، والأستاذة الدكتورة/ سهير عبد العزيز، والدكتورة/ إيناس عقيل، والأخت والصديقة/ مي عارف من فلسطين..

والعزيزة/ سمية سالم من ليبيا، وصديقي الفنان/ عبد المولي عبد الباقي.. وأسرتي.. أشقائي وأبنائهم.. الـذي أتمنى أن أكون قد رسمت بسمة على وجوههم بعملي هذا بعد مشاركتهم معاناتي وآلامي.. وأخص شـقيقي/ أحمد، وشقيقتي، وأمي/ مرفت، وابنتها/ آية، حيث أشعر أنهم أسعد الناس بإنجازي هذا.

وفي النهاية.. إن كنت قد قصرت.. فإن الكمال لله وحده..

إلى الفهرس

مُقدِّمة

تعد دراسة الخطاب السياسي من الدراسات الحديثة نسبياً في مجال العلوم الاجتماعية عامة، وعلم الاجتماع خاصة. وتواجه دراسة الخطاب السياسي إشكاليات عديدة سواء على المستوى النظري أو المنهجي، وكثيراً ما يستغرق الباحثون ويستنفذون الوقت والجهد في مراجعة الأدبيات والتراث العلمي الخاص بموضوع دراستهم خاصة إذا كان موضوع البحث من الموضوعات ذات الطبيعة الفكرية والذهنية، حيث إن هناك تعقيداً وتشابكاً للعملية الأيديولوجية في المجتمع، وهناك صعوبة في الإحاطة بكافة جوانبها وكافة دلالاتها. وإذا كان بالإمكان دراسة الحالة المادية والاقتصادية في المجتمع بدقة العلوم الطبيعية، فإن دراسة الحالة الفكرية والذهنية تبدو معقدة وشائكة، وهو ما ينطبق على دراسة الخطاب السياسي بإعتباره إنتاجاً فكرياً وذهنياً.

وما يزيد الأمر تعقيداً أن يكون المتغير الآخر الرئيسي للدراسة الراهنة هو مفهوم الطبقة الوسطى، حيث إننا لا نبالغ إذا قلنا إن درس الطبقات الاجتماعية كمبحث علمي من أقدم الدروس في مجال العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع خاصة، وهو ما جعل الأدبيات والتراث العلمي الخاص بهذا الدرس متضخماً بشكل واضح هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو متنوع وأوجه الاختلاف فيه أكثر من أوجه الاتفاق. ولكن يمكن اختزال كل الاختلافات في وجهتي نظر لتيارين رئيسيين حاول كل تيار في تطويرها على مدار ما يزيد على قرن ونصف قرن من الزمان. وكان أهم أنصار التيار الأول: كارل ماركس ولينين ولوكاش والتوسير وبولانتزاس وإريك رايت. أما أهم أنصار التيار الثاني فهم: ماكس فيبر وريمون أرون وبيير بورديو وجولد ثورب.

وعلى الرغم من أن درس الطبقات الاجتماعية من أقدم الدروس في علم الاجتماع إلا أنه من الدروس التي لن تحسم في المستقبل القريب، وإذا كان درس الطبقات الاجتماعية من أصعب الدروس في علم الاجتماع فإن مبحث الطبقة الوسطى هو أعقد ما في هذا الدرس، حيث شكل إشكالية كبيرة للتراث العالمي والمحلي بمختلف توجهاته. ويمكن القول بأنه على الرغم من الاختلاف في تحديد الطبقة الوسطى على المستوى النظري، إلا أن الاختلاف يتلاشى جزء كبير منه عند المستوى الإجرائي للمفهوم.

ويمكن القول بأن أزمة الثقافة العربية هي أزمة مزدوجة/ فهي أزمة مفاهيم وأزمة اختيار. لقد انبهر البعض بالثقافة الغربية إلى حد العجز عن إدراك حقيقتين هما: الاختلاف والخطر. نعم لقد عمى البعض عن الاختلافات الأساسية بين كثير من المقولات الحداثية وما بعد الحداثية الغربية، المقولات التي أفرزتها حداثة خاصة بواقع حضاري وثقافي غربي، وبين الثقافة العربية التي يطالب البعض لسنوات بنقل المفاهيم الغربية والمصطلحات الحداثية، وما بعد الحداثية، بكل عوالقها المعرفية إليها - أما الخطر، وهو الحقيقة الثانية التي لم يلتفت إليها من انبهروا بالحداثة الغربية، فقد كان ماثلاً أمام أعيننا طوال الوقت. ومن اللافت للنظر أننا لم

ننتبه إلى أن النقل الكامل عن الحداثة الغربية، بعد أن خلطنا بين التحديث والحداثة، كان تمهيداً للتبعية الثقافية وترسيخا لها[1].

وكان لا بد لنا من دخول التيه النظري حتى نعيش حالة الضياع الكامل داخله، داخل المدارس النظرية المتداخلة والمتعارضة والمتشابكة التي احتشد بها القرن الماضي، والتي اخترنا في العالم العربي النقل عنها والأخذ منها، مرتمين بذلك في أحضان تيه لم يكن من صنعنا. لقد أصبحت النظرية العربية البديلة ضرورة بقاء في عصر تهدد فيه الثقافة المهيمنة بابتلاع الثقافات القومية. ويزيد من أهمية البحث عن نظرية قومية بديلة أنه في غيبة رد فعل سياسي عربي فعال لمحاولات إعادة تشكيل المنطقة العربية تصبح الثقافة حصن المقاومة العربية الأخير[2].

ومن خلال هذه الرؤية يرى الباحث أنه لا بد من الخروج من ذلك التيه النظري والمنهجي الذي سيطر على علم الاجتماع لعقود عديدة، لكن لا بد من التأكيد على أن الخروج من التيه النظري والمنهجي الغربي لم يكن موقفا مبدئيا لجأ إليه الباحث منذ البداية، ولكن جاء ذلك الموقف بعد أن أنفق الباحث كثيراً من الوقت والجهد في مراجعة وقراءة ذلك التراث الثقيل لدرس الخطاب السياسي ودرس الطبقات الاجتماعية سواء على المستوى النظري أو المنهجي. ويتضح ذلك من إفراد الباحث لجزء كبير من هذا العمل لمناقشة ذلك التراث، هذا بعد أن اختزل الباحث كثيراً من المناقشات حول هذا التراث.

وخروجاً من ذلك التيه النظري والمنهجي فيما يتعلق بدرس الطبقات الاجتماعية يرى الباحث أن الدراسة الراهنة تنطلق من رؤية محددة فيما يتعلق بدراسة الطبقة الوسطى، هذه الرؤية ليست منعزلة عن التراث الغربي انعزالاً كلياً، ولكنها تنطلق من خصوصية نشأة الطبقة الوسطى في المجتمع المصري. هذا إلى جانب الاعتماد على رؤية بنائية تتجاوز الرؤى الأحادية القطبية. فلم يعتمد الباحث على بعد واحد ولكنه يعتمد على أبعاد متعددة. فإذا كان البعد الاقتصادي هو البعد المركزي لأنصار التيار المادي التاريخي، حيث ظهرت الطبقة الوسطى الأوربية من خلال العمل بالتجارة ثم حققت تراكما ماليا خاضت به في مرحلة تالية ميدان الصناعة الحديثة وقام على أكتافها المجتمع الرأسمالي، فإن ذلك البعد لم يكن هو البعد المركزي والحاسم لنشأة وظهور الطبقة الوسطى المصرية في العصر الحديث. حيث لعبت الأبعاد السياسية والثقافية والأيديولوجية الأكثر ارتباطاً بالبناء الفوقي في المجتمع الدور الحاسم في نشأة وتطور الطبقة الوسطى المصرية، حيث بدأت الطبقة الوسطى الجديدة في مجتمعنا المصري والعربي من خلال التعليم الحديث، الذي زحفت من خلاله إلى مواقع متوسطة في أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع.

لذلك يرى الباحث أن إسهامات علماء الاجتماع الكلاسيكيين والمحدثين من كل الاتجاهات أسهمت بدرجات متفاوتة في بلورة رؤيته حول موضوع دراسة الطبقة الوسطى. فإذا كانت إسهامات ماركس قد أفادت في تحديد أهمية البعد الاقتصادي كمحدد أساسي للطبقة، وبناء عليه وجدنا أن الإسهامات التالية حاولت

---

(1) عبد العزيز حمودة ، الخروج من التيه ، عالم المعرفة ، العدد ٢٩٨ ، الكويت ، نوفمبر ٢٠٠٣ ، ص ص ٨-٩.

(2) المصدر نفسه ، ص ص ١٠ - ١١.

إلى الفهرس

البعد عن الرؤية الأحادية فبولانتزاس اهتم بالبعدين الأيديولوجي والسياسي إلى جانب البعد الاقتصادي، وبورديو اهتم برأس المال الثقافي إلى جانب رأس المال الاقتصادي. لكن تبقى خصوصية التجربة البنائية والتاريخية للطبقة الوسطى في ظل المجتمع المصري هي العامل الحاسم لكي نخرج من ذلك التيه النظري والمنهجي.

وفي ضوء هذه الخصوصية يمكن القول بأننا نستخدم مصطلح الطبقة الوسطى تجاوزاً، إذ يمكن القول أن الطبقة الوسطى هي في الحقيقة خليط واسع، ومتعدد وغير متجانس من الأفراد والجماعات. ولهذا فإنه عند معالجة مشكلات هذه الطبقة أو تحليل مواقفها واتجاهاتها إزاء قضية ما، يميل الباحثون - وأنا من بينهم - إلى تقسيم هذه الطبقة إلى ثلاث شرائح تضم كل شريحة فئات متجانسة بقدر الإمكان. وهذه الشرائح هي: العليا والمتوسطة والدنيا. وهذا التقسيم يمكن استخدامه لتحليل أوضاع الطبقة الوسطى في المجتمع المصري. ويرى الباحث أن الشريحة العليا من الطبقة الوسطى هي محل اهتمام الدراسة الراهنة ؛ ذلك لأن هذه الشريحة هي التي تنتج الخطاب السياسي للطبقة الوسطى والمجتمع المصري على السواء. **ويمكن تحديد هذه الشريحة إجرائيا بأنها تلك التكوينة الاجتماعية ذات التعليم الحديث، والتي بسبب تعليمها أخذت تحتل مواقع مؤثرة في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية وفي مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية. وتشمل: العلماء والباحثين وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا والمديرين وأصحاب المهن المتميزة كالأطباء والمهندسين والقضاة والفنيين العاملين في قطاع المعلومات.**

وأعضاء هذه الشريحة يحصلون عادة على دخول مرتفعة نسبياً وذات طابع متغير، ويتميز نمطهم الاستهلاكي بالتنوع وباشتماله على قدر كبير من رموز الاستهلاك الترفي بسبب الفائض الكبير الذي تنطوي عليه دخولهم. وغالباً ما يوجد بين أعضاء هذه الشريحة من يملكون أو يشتركون في ملكية وسائل الإنتاج الزراعي أو الصناعي. وتوجد لديهم ثروات مادية ومالية متنوعة. من هنا فإن دخول هذه الشريحة لا تنبع من المرتبات التي يتقاضونها من أعمالهم المهنية، فحسب إنما قد تشتمل أيضاً على إيجارات وفوائد وأرباح. وغالباً ما تفرز هذه الشريحة الكثير من الكتاب والفنانين وقادة الرأي والزعماء السياسيين. كما أن أفراد هذه الشريحة أكثر قرباً السلطة وصناع القرار الاقتصادي والسياسي، ويحتلون مواقع هامة في أجهزة الدولة.

والطبقة الوسطى الجديدة منذ نشأتها وهي ذات رؤية أكثر طموحاً وكان طموحها يتناسب مع درجة تعليمها واتساع إطارها المرجعي من خلال معرفتها المباشرة أو غير المباشرة بما يسود العالم خارج وطنها من تطورات. وكان طموحها السياسي خصوصاً يتصاعد مع إحساسها بدورها المتنامي في أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع.

وتمثل ثورة عرابي (١٨٧٩- ١٨٨٢) أول محاولة من عناصر الطبقة الوسطى الجديدة للعب دور سياسي مباشر في شئون البلاد. لقد سعت إلى بوابات السلطة تطرقها بشدة لكي يسمح لها بالدخول والمشاركة بشروطها هي. وكانت هذه الشروط تمثل صياغة مبكرة لمطلبين رئيسيين هما: حماية الاستقلال الوطني ضد محاولات الهيمنة الخارجية، ووضع دستور للبلاد يمكن الشعب من المشاركة السياسية، ويجعل الحكومة

مسئولة أمام ممثلي الشعب. وفشلت المحاولة الأولى واستغرقت محاولة النهوض ثلاثة عقـود حتـى أفاقـت الطبقة الوسطى الجديدة من الضربة التي أصابتها.

حينما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها هبت الطبقة الوسطى الجديدة مرة ثانية لتطرق بوابـات السلطة ونجحت هذه المرة في تعبئة قطاعات واسعة من الجماهير في المدن والأرياف وقامت بثورة ١٩١٩، وكانت مطالبها هي نفس مطالب ثورة عرابي: الاستقلال والدستور. وقابل الإنجليز والقصر هذه المطالب في منتصف الطريق بأن أعطوا استقلالا منقوصاً ١٩٢٢ ودستوراً منقوصاً ١٩٢٣. وقنعت الشريحة العليا مـن الطبقة الوسطى بهذا القدر المنقوص "وتبرجزت" هذه الشريحة من الطبقة الوسطى وبدأت في التباعـد عـن الشرائح والوسطى والدنيا من هذه الطبقة والتي سعت مع حقبة الأربعينيات في البحـث عـن بـديل للوفـد المتهادن مع الإنجليز والقصر وهداها بحثها إلى تنظيمات الإخوان المسلمين ومصر الفتاة والماركسيين. وفي هذه الفترة تبلورت ثلاثة مسائل هامة أضيفت إلى مسألتي الاستقلال والديمقراطية، وهي: المسألة الاجتماعية، والمسألة الحضارية، والمسألة العربية.

كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ هي المحاولة الثالثة خلال هذا قرن حيث قامت بها الطبقـة الوسـطى لطـرق بوابات السلطة ولكن هذه المرة كانت محاولة الشريحة الدنيا من هذه الطبقة الوسطى الجديدة. ونجحت ثـورة يوليو كما لم تنجح الثورتان السابقتان للطبقة الوسطى ووضعت في أولوياتها مـسألة الاسـتقلال الـوطني، والمسألة الاجتماعية، والمسألة التنموية، والمسألة العربية. ولكنها أهملت أو أرجـأت مـسألة الديمقراطيـة السياسية والأصالة الحضارية. وفي خلال الفترة من ١٩٦١ ـ ١٩٦٧ "تبقرطت" الشريحة الدنيا من الطبقـة الوسطى وانخفض أداؤها وخاصة في معاركها الخارجية وزاد فساد عناصر قطاعهـا العـسكري المهـيمن. ويمكن القول أن غياب الديمقراطية هو المسئول عما حاق بثورة يوليو من هزائم ونكسات فقـد أدى غيـاب المشاركة السياسية الحقيقية للجماهير في إدارة المجتمع والرقابة على القيادة ومحاسبتها إلى حرمـان ثـورة يوليو من آليات التصحيح الذاتي داخليا، وآليات المقاومة والدفاع الفعال خارجياً.

ثم جاء تحالف اجتماعي جديد بقيادة أحد شرائح الطبقة الوسطى وما كان له أن يقوم أو يكرس نفوذه في أجهزة الدولة والمجتمع ما لم تكن تلك الشريحة من الطبقة الوسطى هي عموده الرئيسي. بحيث تضفي عليـه نوعاً من الشرعية، ولو الشكلية. وكان الرئيس السادات هو رمز تلك الشريحة من الطبقة الوسطى القائدة في التحالف الجديد طوال عقد السبعينيات، وضم ذلك التحالف أربع جماعـات هـي: أبنـاء الطبقـة الوسـطى العسكريين والمدنيين الذين استفادوا من ثورة يوليو اجتماعياً واقتصادياً وظلوا محـرومين مـن المـشاركة السياسية. جماعة أخرى هي بقايا الطبقة العليا التي حكمت مصر قبل الثورة جماعة ثالثة هي: الأغنياء الجدد الذين استفادوا من إخفاقات القطاع الاشتراكي العام مثل المقاولين وتجار الجملة والتجزئة والمهربين. جماعة رابعة وهي: المصريون العاملون في الخارج ـ خاصة في دول النفط ـ الذين حققـوا مـدخرات يـسعون لاستثمارها وتنميتها. ولكي يلقى هذا التحالف الجديد شرعية مقبولة في البداية فقد اختـار مطلبـين شـعبيين تاريخيين أحدهما هو الديمقراطية. والثاني هو الأصالة الحضارية. وجسمت لغة الخطـاب الـسياسي هـذين المطلبين في شعارات من قبيل الشرعية الدستورية والمؤسسية، والعلم والإيمان وجذبت هذه اللغة الـسياسية

شرائح الطبقة الوسطى ذات التوجه الليبرالي - الديمقراطي وشرائح الطبقة الوسطى ذات التوجه الديني الأصولي، ولكنها أهملت المطالب الشعبية والقومية الأخرى وفي مقدمتها مسألة الاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية والوحدة العربية. وكانت السنوات من ١٩٧٧- ١٩٨١ هي سنوات التآكل السريع لشرعية ذلك النظام خاصة بعد تخليه السريع عن الممارسات الديمقراطية المحدودة التي كان قد سمح بها واندفاعه إلى تبنى النموذج الغربي اقتصادياً وثقافياً، "وتطفلات" هذه الشريحة من الطبقة الوسطى وتنكر النظام لشعاراته المبكرة في الأصالة الحضارية ودولة الإيمان.

ومن خلال التجربة السياسية للطبقة الوسطى المصرية يتضح أن تخلي هذه الطبقة عن القضايا الشعبية والقومية الأساسية هي سبب كل أزمات هذه الطبقة والمجتمع المصري على السواء، لذلك فإن خطاب الطبقة الوسطى السياسي لا بد وأن يحقق حداً أدني من الإجماع حول المطالب التاريخية للشعب والأمة. وهذه المطالب هي: مسألة الاستقلال الوطني، ومسألة الديمقراطية، والمسألة التنموية ومسألة العدالة الاجتماعية، والمسألة العربية، ومسألة الأصالة الحضارية.

وإذا كانت خصوصية البنية الطبقية للمجتمع المصري وخصوصية نشأة وتطور الطبقة الوسطى الجديدة وخصوصية التجربة السياسية لهذه الطبقة هي المخرج الذي اتبعه الباحث للخروج من ذلك التيه النظري فيما يتعلق بدرس الطبقات، فإن خروجه من التيه المنهجي فيما يتعلق بدرس الخطاب السياسي وقراءته وتحليله يعد أكثر صعوبة.

ومثلما بدأ الباحث خروجه من تيه درس الطبقات الاجتماعية بتحديد المفهوم كما تستخدمه الدراسة الراهنة فسوف يخرج من تيه درس الخطاب السياسي بتحديد المفهوم على النحو التالي: **الخطاب السياسي مصطلح يستخدم لتعيين جملة التصورات النظرية والمفاهيم والمقترحات المنتظمة في إطار منطقي حول الواقع السياسي في مجتمع ما في إطار تاريخي محدد. والأفق المطروح لمعالجة مشكلاته وتحديد طبيعة علاقاته بالبيئة الإقليمية والدولية**. وفي هذا الإطار تنظر الدراسة الراهنة لما ينتجه رموز الطبقة الوسطى المصرية من نصوص مكونة من جملة التصورات النظرية والمفاهيم والمقترحات المنتظمة في إطار منطقي حول الواقع السياسي للمجتمع المصري خلال الفترة التاريخية الممتدة من ١٩٧٦- ٢٠٠٠ على أنها خطاب سياسي، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الخطاب ليس خطاباً واحداً متجانساً لكنه خطاب متعدد الروافد يختلف باختلاف منطلقاته النظرية والفكرية وأطره المرجعية والمعرفية. إذ يمكن التمييز في إطاره بين ثلاثة خطابات فرعية هي: الخطاب الليبرالي والخطاب الماركسي والخطاب السلفي هذا بخلاف خطاب السلطة الذي ينتمي أيضا للطبقة الوسطى. وتجدر الإشارة إلى أن داخل كل خطاب فرعي توجد اختلافات وتنويعات أخرى ولكنها اختلافات شكلية وليست موضوعية.

ويتصف الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية بخصوصية تميزه عن الخطاب السياسي للطبقات الاجتماعية الأخرى من حيث استطاعته الوصول إلى قمة السلطة السياسية وتحوله إلى الخطاب الرسمي للدولة. وهنا دخل هذا الخطاب في صراعات متعددة مع الخطابات السياسية للطبقات الاجتماعية الأخرى من

ناحية والخطابات السياسية الفرعية داخل طبقته من ناحية ثانية فعلى مستوى الخطابات السياسية للطبقات الأخرى. فقد قام الخطاب السياسي للطبقة الوسطى منذ ثورة يوليو بتصفية الخطاب السياسي للطبقة العليا وتحالف مع الخطاب السياسي للطبقة الدنيا وذلك من خلال إجرائه تحالفاً اجتماعياً مع العمال والفلاحين.

أما بالنسبة للخطابات الفرعية داخل الطبقة الوسطى ذاتها فقد تخلص من الخطاب السلفي والماركسي بالمصادرة والاعتقال، أما الخطاب الليبرالي فقد تخلص منه عن طريق إلغاء الحياة الحزبية والاتجاه نحو سياسة التنظيم الواحد.

ومع بداية السبعينيات تغير شكل النظام وبالتالي تغيرت لغة خطابه وتحالفاته حيث بدأت مرحلة جديدة قام فيها خطاب السلطة بمصالحة الخطاب السياسي للطبقة العليا وأدار ظهره للخطاب السياسي للطبقة الدنيا. وأفرج عن الخطاب السلفي والماركسي المصادر وسمح بالتعددية السياسية وإنشاء المنابر ثم الأحزاب، وبالتالي ظهرت كل الروافد المتعددة للخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية من جديد حيث الخطاب الليبرالي ممثلاً في الوفد والخطاب السلفي ممثلاً في تحالف الأخوان مع العمل والخطاب الماركسي ممثلاً في التجمع.

أما بالنسبة للخطوة الأكثر إجرائية وهي الجانب المنهجي فيما يتعلق بقراءة الخطاب والتي تعددت فيه الإسهامات الغربية حيث البنيوية التفكيكية. فقد كان فيها التيه أكبر ويرى أحد الباحثين "أن جوهر التيه - إذا كان للتيه جوهر - هو ما حدث لسلطة النص وموقف المذاهب النقدية المختلفة من تلك السلطة. **إن سلطة النص كما تحددها الدراسة الراهنة تقوم على قدرة النص على تحقيق معنى ما، يتمتع بقدر من الإلزام ويقبل التثبيت، ولو بصورة مؤقتة في مواجهة فوضى القراءات التفسيرية للنص التي انتهت، عند اتباع نظرية التلقي والتفكيك، إلى إلغاء سلطة النص، بل إلى التشكيك في وجوده أصلا. وسلطة النص هي محور أي محاولة جديدة لتحديد معالم نظرية نقدية عربية جديدة"[1].**

وإذا كانت الثقافة هي حصن المقاومة العربية الأخير، فإن داخل حصن المقاومة يتأكد دور النص في تحديث العقل العربي وتحقيق التنوير الذي يرفعه الجميع شعاراً للمرحلة الجديدة منذ سنوات. ومن المفارقات اللافتة للنظر أن يرفع البعض شعار "التنوير" في الوقت الذي يتبنون فيه مذاهب نقدية تبطل قدرة النص على إحداث دلالة أو معني[2].

ويرى الباحث أنه خروجاً من ذلك التيه المنهجي فإنه سوف يعود مرة أخرى إلى النص لإعطائه سلطته التي سلبتها منه المنهجيات الغربية والتي أدت إلى تدمير النص. **لذلك سوف ينطلق الباحث من النص كركيزة أساسية للقراءة والتحليل وذلك من خلال مجموعة من الآليات وهي: آلية تلخيص النص، وآلية تصنيف القضايا والمفاهيم المستخدمة في النص، وآلية قياس النص على الواقع، وآلية إزاحة بعض القضايا الواقعية بعيداً عن النص، وآلية تحديد أيديولوجية منتج الخطاب.**

---

(1) عبد العزيز حمودة ، الخروج من التيه ، مصدر سابق ، ص ص ١٠ - ١١.
(2) المصدر نفسه ، ص ١١.

إلى الفهرس

وبعد أن حسم الباحث الموقف النظري والمنهجي للدراسة وذلك بتجاوزه للتطبيق الحرفي للنماذج الغربية وذلك باعتبارها قوالب جامدة حيث ركز على خصوصية الظاهرة المدروسة في المجتمع المصري واستفاد من التراث النظري والمنهجي الغربي بما يتناسب مع الواقع المصري واعتبر ذلك خروجاً من التيه الذي سجن فيه كثير من الباحثين أنفسهم ولم يلتزم بالتراث الغربي التزاماً حرفيا. بل أخذ منه ما يخدم موضوع دراسته وتجاوز عما لا يفيد الدراسة الراهنة. فالواقع المصري يختلف عن واقع ذلك التراث والنقل الكامل عن الحداثة الغربية يؤدي إلى التبعية الثقافية ويرسخها.

ويود الباحث أن يشير قبل تحديد هدف الدراسة الرئيسي وأهدافها الفرعية إلى انه ليس من ضمن أهداف الدراسة الراهنة إنتاج خطاب سياسي مماهي أو مناقض للخطابات السياسية الفرعية للطبقة الوسطى المصرية. وإنما تهدف الدرسة بالأساس إلى إنتاج قراءة علمية سوسيولوجية لهذه الخطابات الفرعية، حيث يعترف الباحث منذ البداية أنه يقرأ خطابات أيديولوجية، ولكن قراءته التي يسعى إلى إنجازها سوف تكون خارج نطاق الأيديولوجيات، أي أنه يسعى لإنتاج قراءة بعيدة عن انتماءات الباحث الأيديولوجية والطبقية والسياسية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة للكشف عن هدف رئيسي ومجموعة من الأهداف الفرعية وقد تحدد هدف الدراسة الرئيسي فيما يلي:

محاولة تقديم قراءة علمية سوسيولوجية للخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية. ويندرج تحت هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية على الوجه التالي:-

١- رصد وتحليل قضايا الخطاب السياسي للطبقة الوسطى وموضوعاته.

٢- الكشف عن موقف الخطاب السياسي للطبقة الوسطى من سياسات النظام السياسي وأدائه.

٣- الكشف عن موقف الخطاب السياسي للطبقة الوسطى من العلاقات والتحالفات الطبقية بين مكونات البنية الطبقية للمجتمع المصري.

٤- الكشف عن موقف الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى من بعضها البعض.

تساؤلات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة الرئيسية والفرعية طرح الباحث مجموعة من التساؤلات الرئيسية والفرعية أيضا وكان التساؤل الرئيسي للدراسة على النحو التالي:

ما مضامين الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية؟

وتندرج تحت التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

١- ما القضايا والموضوعات التي يعني بها الخطاب السياسي للطبقة الوسطى؟

٢- ما موقف الخطاب السياسي للطبقة الوسطى من سياسات النظام السياسي وأدائه؟

٣- ما موقف الخطاب السياسي للطبقة الوسطى من العلاقات والتحالفات الطبقية داخل بنية المجتمع المصري؟

٤- ما موقف الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى من بعضها البعض؟

الاستراتيجية المنهجية:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها قام الباحث بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات المنهجية أهمها:

١- المدخل التاريخي:

وقد أفاد الباحث في تتبع خصوصية نشأة الطبقة الوسطى المصرية الجديدة وذلك منذ مطلع القرن التاسع عشر أثناء بناء محمد على لدولته الحديثة، وكذلك رصد عملية نموها وتطورها وتجربتها السياسية التي بدأت بقيادتها ومشاركتها في الثورة العرابية (١٨٧٩- ١٨٨٢) ثم قيادة شريحتها العليا لثورة ١٩١٩، ثم وصول شريحتها الدنيا لقمة السلطة السياسية بعد قيادتها لثورة يوليو ١٩٥٢ وسيطرتها منذ ذلك التاريخ على العمل السياسي واحتكارها لقمة السلطة السياسية حتى الآن.

٢- تحليل الخطاب:

وقد أفادت الدراسة بالمنهجيات المتعددة لتحليل الخطاب وذلك بتطوير رؤية عربية تراعي خصوصيتنا الثقافية وتنطلق من النص كركيزة أساسية للقراءة والتحليل، واستعان الباحث بمجموعة من الآليات التي ساعدته على قراءة الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية خلال الفترة من ١٩٨٧ ـ ٢٠٠٠ وهي: آلية تلخيص النص، وآلية تصنيف القضايا والمفاهيم المستخدمة في النص، وآلية كشف الإزاحة أي إزاحة بعض القضايا المجتمعية بعيداً عن النص، وآلية قياس النص على الواقع، وآلية تحديد أيديولوجية منتج الخطاب. وقد ساعدت هذه الآليات في تقديم قراءة علمية سوسيولوجية للخطاب السياسي للطبقة الوسطي المصرية.

٣- المقابلة المتعمقة:

لقد اعتمد الباحث على المقابلة المتعمقة وذلك للتعرف على شكل آخر للخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية وهو الخطاب "المنطوق" وهو شكل يختلف عن الخطاب "المكتوب". وقام الباحث باختيار بعض رموز الطبقة الوسطى ممن ينتجون خطابا سياسيا بروافده المختلفة سواء كان ليبرالياً أو ماركسياً أو سلفياً أو سلطوياً. وقام الباحث بطرح نفس القضايا التي يعني بها الخطاب السياسي المكتوب وذلك للتعرف على أفكار وتصورات منتجي الخطاب في نفس القضايا، ولكن من خلال مقابلة متعمقة. وصمم الباحث لذلك دليل مقابلة يشتمل على مجموعة من البنود التي تعد ترجمة لأهداف وتساؤلات الدراسة. هذا إلى جانب دليل آخر للمقابلة صمم لبعض رموز الأقباط من الطبقة الوسطى للتعرف على الرؤى السياسية المختلفة لديهم.

٤- عينة الدراسة:

لقد اعتمد الباحث على عينة عشوائية منتظمة سحبت من أربعة صحف هي الوفد، والأهالي، والشعب، ومايو. وقد اشتملت العينة على ٦٤٠ وحدة بحثية وهي مجموعة المقالات وأعمدة الرأي في الصحف الأربعة خلال الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٨٧ – ٢٠٠٠ هذا إلى جانب اختيار ٨ ثمانية مبحوثين من رموز الطبقة الوسطى تم اختيارهم بطريقة مقصودة وذلك لإجراء مقابلات متعمقة معهم من الرموز التي أنتجت خطاباً سياسياً في الصحف الأربعة خلال نفس الفترة الزمنية بمعدل مبحوثين لكل خطاب فرعي من خطابات الطبقة الوسطى. هذا إلى جانب ٥٦ وحدة بحثية من المقالات وأعمدة الرأي بجريدة وطني خلال نفس الفترة الزمنية من ١٩٨٧ – ٢٠٠٠ وعدد مبحوثين من رموز الأقباط أصحاب الرؤى السياسية المختلفة.

تفصيل الدراسة

وقد خرجت الدراسة في بابين وعشرة فصول إلى جانب مقدمة منهجية وخاتمة على النحو التالي:

* مقدمة منهجية

*** الباب الأولى: "الإشكاليات النظرية والمنهجية لدراسة الخطاب السياسي للطبقة الوسطى" ويتـضمن أربعة فصول:-**

- **الفصل الأول: إشكالية الطبقة في علم الاجتماع.**

ويتناول إشكالية الطبقة عند انصار الاتجاه الماركسي ثم إشكالية الطبقة عند أنصار الاتجاه الوظيفي، ثم الطبقة عند بيير بورديو، ثم إشكالية الطبقة عند علماء الاجتماع المصريين، ثم مفهوم الطبقة فـي الدراسـة الراهنة.

- **الفصل الثاني: إشكالية الطبقة الوسطى في المجتمع المصري.**

ويتناول إشكالية تعريف الطبقة الوسطى الجديدة، ثم الخصوصية التاريخيـة لنـشأة الطبقـة الوسـطى المصرية، ثم التجربة التاريخية للطبقة الوسطى المصرية، ثم الخطاب السياسي للطبقـة الوسـطى وروافـده المتعددة.

- **الفصل الثالث: إشكالية دراسة الخطاب السياسي.**

ويتناول إشكالية تعريف الخطاب، ثم إشكالية القراءة العلمية للخطاب، ثم إشكالية تعدد منـاهج دراسـة الخطاب السياسي.

- **الفصل الرابع: نحو منهجية مقترحة لقراءة الخطاب السياسي.**

ويتناول ظروف نشأة الخطاب السياسي العربي وتطوره، ثم منهجيات قراءة الخطاب السياسي العربي، ثم أزمة القراءات المختلفة للخطاب السياسي العربي، ثم نمط القراءة المقترحة للخطاب السياسي، ثـم آليـات قراءة الخطاب السياسي للطبقة الوسطى.

****

*** الباب الثاني: "الدراسة الميدانية ونتائجها" ويتضمن ستة فصول:**

- **الفصل الخامس: خطة العمل الميداني**

ويتناول مشكلة الدراسة ثم أهداف الدراسة وتساؤلاتها ثم نوع الدراسة، والمداخل والمناهج المـ ـستخدمة، ثم عينة الدراسة وخصائصها الرئيسية.

- **الفصل السادس:** الخطاب السلطوي للطبقة الوسطى المصرية **(جريدة مايو)**

ويتناول تحليل المادة الصحفية لجريدة مايو، وتحليل المقابلة المتعمقة لرموز هذا الخطاب.

- **الفصل السابع :** الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى المصرية **(جريدة الوفد)**

ويتناول تحليل المادة الصحفية لجريدة الوفد وتحليل المقابلة المتعمقة لرموز هذا الخطاب.

- **الفصل الثامن:** الخطاب الماركسي للطبقة الوسطي المصرية **(جريدة الأهالي)**

ويتناول تحليل المادة الصحفية لجريدة الأهالي وتحليل المقابلة المتعمقة لرموز هذا الخطاب.

- **الفصل التاسع** : الخطاب السلفي للطبقة الوسطي المصرية **(جريدة الشعب).**

ويتناول تحليل المادة الصحفية لجريدة الشعب وتحليل المقابلة المتعمقة لرموز هذا الخطاب.

الفصل العاشر: الرؤى السياسية المختلفة لأقباط الطبقة الوسطى المصرية **(جريدة وطني).**

ويتناول تحليل المادة الصحفية لجريدة وطني وتحليل المقابلة المتعمقة لرموز هذه الرؤى السياسية.

- **خاتمة الدراسة** :

وتتناول مناقشة لأهم نتائج الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها الرئيسية والفرعية.

الباب الأول

الإشكاليات النظرية والمنهجية
لدراسة الخطاب السياسي للطبقة الوسطى

مُقَدِّمَة

يحاول الباحث من خلال هذا الباب طرح بعض الإشكاليات النظرية والمنهجية الخاصة بموضوع دراسة الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية، وتنقسم هذه الإشكاليات إلى نوعين أحدهما نظري والآخر منهجي. وفيما يتعلق بالجانب النظري فسوف يفرد له الباحث الفصلين الأول والثاني، حيث يعالج مجموعة من الإشكاليات تتمثل في إشكالية الطبقة في التراث السوسيولوجي ويحاول الباحث الخروج بحل لهذه الإشكالية. ثم يطرح الباحث الإشكالية الثانية وهي الإشكالية الخاصة بتعريف مفهوم الطبقة الوسطى الجديدة، وينتهي منها الباحث بتحديد تعريف إجرائي للطبقة الوسطى المصرية كما يستخدمه في الدراسة الراهنة. ثم ينتقل الباحث لمعالجة خصوصية نشأة الطبقة الوسطى المصرية من خلال وجهة نظر محددة تتعلق بأولوية البناء الفوقي في نشأة هذه الطبقة على عكس طبيعة نشأتها في الدول الأوربية التي ارتبطت فيها بالبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. ثم يصل الباحث بعد ذلك إلى تحديد طبيعة التجربة السياسية التي مارستها هذه الطبقة تاريخيا في المجتمع المصري. وأخيراً يطرح الباحث مشكلة الدراسة المتمثلة في الخطاب السياسي للطبقة الوسطى بروافده المتعددة، وهو التعدد النابع من خصوصية نشأة هذه الطبقة وطبيعة تكوينها غير المتجانس.

أما فيما يتعلق بالجانب المنهجي فقد أفرد له الباحث الفصل الثالث والرابع، حيث يطرح فيهما مجموعة من الإشكاليات الرئيسية وتتمثل أولى الإشكاليات في تعريف مفهوم الخطاب. وبعد حسم هذه الإشكالية، وتحديد تعريف إجرائي لمفهوم الخطاب كما يستخدمه الباحث في الدراسة الراهنة، و[illegible] لمعالجة إشكالية أخرى أكثر صعوبة وهي إشكالية القراءة العلمية للخطاب، وهل يمكن بالفع[illegible]ب السياسي قراءة علمية موضوعية. ويصل الباحث إلى إمكانية القراءة العلمية للخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية. بعد ذلك ينتقل الباحث إلى الإشكالية الأكثر إجرائية في هذه الدراسة وهي الإشكالية المتعلقة بكيفية القبض على المنهجية التي تضمن لنا قدر الإمكان قراءة علمية للخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية، ويتطلب حل هذه الإشكالية إنجاز مشروعين، الأول هو تقديم عرض نقدي لمناهج دراسة الخطاب السياسي، والمغزى من هذا المشروع معرفة إلى أي مدي استطاعت المناهج المستخدمة قراءة الخطاب السياسي قراءة علمية موضوعية، أما المشروع الثاني فهو عبارة عن قراءة تقويمية لأهم الإسهامات التي حاولت أن تقرأ وتفكك الخطاب السياسي العربي، والمغزى من هذا المشروع معرفة إلى أي حد استطاع المفكرون العرب قراءة الخطاب السياسي العربي، وما هي الرهانات التي تراهن عليها. وبعد إنجاز هذين المشروعين يطرح الباحث منهجيته المقترحة لقراءة الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية قراءة علمية موضوعية.

إلى الفهرس

الفصل الأول

إشكالية الطبقة في علم الاجتماع

- مقدمة
- أولا: الطبقة عند أنصار الاتجاه الماركسي.
- ثانيا: الطبقة عند انصار الاتجاه الوظيفي.
- ثالثا: الطبقة عند بيير بورديو.
- رابعا: الطبقة عند علماء الاجتماع المصريين.
- خامسا: مفهوم الطبقة في الدراسة الراهنة.

يعالج هذا الفصل إحدى الإشكاليات الأساسية لهذه الدراسة وهي قضية الطبقة في تراث علم الاجتماع، وتنطلق الدراسة من وجهة نظر يحاول من خلالها الباحث تحديد إطاره النظري الذي ينطلق من مقولات تفسيرية محددة وفقا لرؤية بولانتزاس عن الطبقة مع إدخال بعض التعديلات التي تخص موضوع دراسة الباحث الراهنة. وإنطلاقاً من رؤية كارل بوبر عن النظريات التفسيرية التي يرى فيها أنه كلما اتسع مضمون النظرية يعني درجة قليلة من الاحتمال. والعكس صحيح فإن ضيق مضمون النظرية يعني درجة كبيرة من الاحتمال.

لذلك سوف يناقش الباحث قضية الطبقة كما طرحها التراث العالمي على مستوياته المختلفة سواء كانت ماركسية أو وظيفية وكذلك الرؤية التوفيقية بين الماركيسية والوظيفية. ثم ينتقل لمناقشة مفهوم الطبقة في التراث المحلي والذي تأثر بدرجة كبيرة بالإسهامات العالمية.

وأخيرا يحدد الباحث موقفه من مفهوم الطبقة منتهياً إلى أنه لم تحسم إشكالية تعريف الطبقة في تراث علم الاجتماع حيث أصبحت المعايير المحددة للطبقة خاضعة لطبيعة موضوع الدراسة ووجهة النظر التي ينظر منها الباحث للظاهرة. إن المحددات الاقتصادية التي طورتها الماركسية أصبحت غير كافية لذلك قدم بولانتزاس أفكاره عن مصفوفة علاقات الإنتاج إلى جانب الأبعاد السياسية والأيديولوجية.

أولا: الطبقة عند أنصار الاتجاه الماركسي:

يعد موضوع دراسة الطبقات الاجتماعية أحد الموضوعات الهامة التي تثير جدلاً واسع النطاق، نتيجة التباينات الفكرية، والاتجاهات الأيديولوجية بين المفكرين، كما يعد دراسة موضوع الطبقات الاجتماعية، من أقدم الموضوعات التي نالت قسطاً كبيراً من اهتمام الباحثين، والمهتمين بدراسة العلوم الاجتماعية، ذلك أن الطبقة الاجتماعية تعد أحد المفاهيم الأساسية في أي بناء اجتماعي قائم[(a)].

لعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن درس الطبقات الاجتماعية كمبحث علمي لم يكتسب مكانته المهمة في حقل علم الاجتماع إلا بعد ان قدم كارل ماركس أطروحته التي تضمنتها أعماله العديدة. والحق أن مختلف المواقف التي اتخذتها النظريات السوسيولوجية التي ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أي بعد وفاة ماركس، كانت - على ما يذهب إيرفنج زايتلن - بمثابة حوار مع شبح ماركس، إذ شرعت كل نظرية في تحديد موقفها من قضايا المجتمع في ضوء ما كان ماركس قد طرحه خاصة فيما يتعلق بقضايا الطبقة[(b)].

يؤكد جورج جورفيتش أن أول استخدام من جانب ماركس لمفهوم الطبقة كان قد ورد في مقالته المعنونة "نقد فلسفة هيجل في القانون"[(c)]، ثم تعاظم اهتمام ماركس بهذا المفهوم فيما بعد. والواقع أن المفهوم لم يعد مجرد مفهوم أساسي في المذهب الماركسي، بل صار رمزاً لهذا المذهب ككل، وللبرنامج السياسي

إلى الفهرس

الذي اشتق من هذا المذهب. ويرى بوتومور أن المفهوم قد اكتسب تلك الأهمية لاعتبارين أولهما: أنه نقطة البدء التاريخية لنظرية ماركس، إذ أن اكتشافه للبروليتاريا قد أفضى به إلى التقدم نحو البحث عن فسيولوجيا المجتمع المدني في نمط الإنتاج، وإلى ان يقدم رؤيته التي يجمع فيها بين ما هو "حقيقي وواقعي.. وما هو "مثالي"، وآية ذلك إدراكه للطبقة العاملة بوصفها عنصراً أساسياً في المجتمع الحديث، وقوة فعالة، وحاملة للقيم الجديدة والحضارة الجديدة في الآن نفسه. أما الاعتبار الثاني: فهو أن "الطبقة" في الماركسية تمثل نقطة تتركز عندها البنى الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية في حركتها وفعاليتها، وهي البنى التي تحدد طابع نمط الإنتاج والتكوين الاجتماعي في مجتمع ما[d].

وعلى الرغم من محورية مفهوم الطبقة في فكر ماركس، فإن قراءة أعماله لا تكشف عن تعريف ثابت يستخدم بصورة دائمة وبمعنى واحد محدد عبر تلك الأعمال. إن ماركس لم يقدم تعريفاً منظماً للطبقة[e]، وإن المجلد الثالث من رأس المال توقف عندما بدأ ماركس في مناقشة موضوع الطبقات الاجتماعية محدداً ثلاث طبقات في المجتمع الحديث القائم على نمط الإنتاج الرأسمالي، وهم الرأسماليون ومصدر دخلهم الربح، وملاك الأرض ومصدر دخلهم الريع، والطبقة العاملة ومصدر دخلها الأجر. بل إننا يمكن أن نذهب أبعد من ذلك ونقول أن ماركس لم يكن دائماً يراعي الدقة في استخدامه لمصطلح الطبقة فهو لم يقتصر استخدامه على مجال علاقات الانتاج بل استخدامه خارج هذا المجال عندما تحدث عن "طبقة حاكمة" أو "طبقات حاكمة"، وعندما تحدث في سياق الإشارة إلى المجتمع الإنجليزي في القرن التاسع عشر عن "الطبقات الإيديولوجية" (وعني بهم موظفي الحكومة والقساوسة والمحامين والجنود، ومن إليهم)، وعندما تحدث عن "طبقة الخدم" التي زاد حجمها في المجتمع الرأسمالي، وأخيراً عندما تحدث عن أن نظام الصناعة الحديث العالية الإنتاجية قد اصطحب باستخدام قطاع كبير ومتزايد من "الطبقة العاملة" في وظائف غير منتجة"[f].

وفي محاولة ماركس لتحديد البنية الطبقية في المجتمع الحديث كانت كتاباته المبكرة تعكس نموذجاً طبقيا مبسطا للمجتمع يتكون من طبقتين (البورجوازية والبروليتاريا) تتميز العلاقة بينهما بالنزعة العدائية، كما تنطوي تلك الكتابات على موقف نظري يعني أن الثورة تأتي مباشرة من تلك النزعة العدائية الواضحة وبين التفاوت القائم بين وضع كل من هاتين الطبقتين[g].

بيد أن ماركس قد أخذ - في تعديلات لاحقة في أفكاره - يتخلص من ذلك النموذج المبسط وهذا ما يتضح في نصوصه التي يغلب عليها التحليل التاريخي، خاصة تلك التي تتعلق بالمجتمعين الفرنسي والألماني، ففي كتاب "الثورة والثورة المضادة في ألمانيا" (١٨٤٩) يتحدث ماركس وإنجاز عن وجود ثماني طبقات على الأقل في ألمانيا وهذه الطبقات هي: النبلاء والإقطاعيون، والبرجوازية، البرجوازية الصغيرة، طبقة الفلاحين الكبيرة والمتوسطة، طبقة الفلاحين الصغيرة الحرة، طبقة الفلاحين الأقنان، عمال الزراعة، عمال الصناعة. وفي كتاب "الصراع الطبقي في فرنسا" (١٨٥٠) يعرض ماركس لعدد كبير من الطبقات: البرجوازية المالية، البرجوازية الصناعية، طبقة التجار البرجوازية، البرجوازية الصغيرة، طبقة الفلاحين، الطبقة العاملة (البروليتاريا)، وحثالة البروليتاريا[h].

إلى الفهرس

ويتضح من تلك التحليلات أن ماركس لم يعد يحدد نموذجاً بسيطاً ذا طبقتين كحقيقة تاريخية. كما يتضح أيضا أنه اتجه إلى التركيز على الفئة التي كان ينكرها في تحليلاته السابقة، أعني الطبقة الوسطي. ففي رأس المال نجد تحليلاً موسوعاً عن الجماعات المهنية المتنوعة مثل صغار المنتجين، والعاملين في مجال التسويق، وجماعة الوسطاء من المشرفين. ويرى ماركس أن العمل الإشرافي تتزايد أهميته مـع اسـتمرار المجتمـع البرجوازي، وأنه أثناء تطوير البرجوازية لقواها الإنتاجية، فإن تلك الفئات سوف تتزايد في حجمها ودرجـة تأثيرها. ويؤكد ماركس أن هذه الجماعات المهنية الوسيطة سوف تلعـب دوراً هامـاً فـي توسـيع الأمـن الاجتماعي والقوة للعشرة آلاف شخص الذين يتربعون على قمة البناء الطبقي للمجتمع الانجليزي[i].

وإذا كان ماركس لم يضع تعريفاً محدداً للطبقة، فإن لينين قد أخذ على عاتقه تأليف العناصر الأساسـية في إدراك ماركس للطبقة في التعريف التالي: "الطبقات الاجتماعية هي جماعات كبيرة من الناس تختلف عن بعضها البعض من حيث الموقع الذي تحتله في نظام للإنتاج الاجتماعي محدد تاريخياً، من حيث العلاقة التي تربطها بوسائل الإنتاج (والتي تصاغ وتحدد في معظم الأحوال بالقوانين)، ومن حيث الدور الذي تقوم به في التنظيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي من حيث حجم النصيب الذي تحصل عليه من الثروة الاجتماعيـة ونمـط حصولها عليه. والطبقات هي جماعات من الناس تستطيع إحداها الاستيلاء على عمـل الأخـرى، بفـضل الأماكن التي يحتلونها في نظام معين للاقتصاد الاجتماعي" [j].

ومن الواضع أن هذا التعريف يسمح بتوصيف حصري للبناء الطبقي في المجتمعات المعروفة تاريخياً، وبخاصة في المجتمعات الرأسمالية. ولذلك أصبح هو التعريف القياسي لدى الماركسيين. ومع ذلك، فإن هـذا التعريف لا يخلو من مشكلات أساسية. وربما كانت المشكلة الأولى هي تعدد معايير تعريف الطبقات والتمييز بينها. أما المشكلة الثانية فتتمثل في غياب البعد السياسي في تعريف الطبقة بالمقارنة بما انطوت عليه أفكـار ماركس عن الطبقة[k].

وفي إطار الرؤية الماركسية يؤكد جورج لوكاش، أن الطبقة هي أساس نشأة وتطـور أبنيـة التكـوين الاجتماعي، كما يعتبرها صانعة التاريخ ووراء كل الأحداث والتطورات التي حدثت في الأبنية الاجتماعيـة في المجتمعات المختلفة، كما أولى اهتمامه بالطبقة السياسية لإدراكه مدى قدرتها علـى التغييـر، فيـرى أن قضية الوعي الطبقي، هي التي تحدد مدى سيطرة طبقة معينة إنطلاقاً من مصالحها الذاتية ووعيها الطبقي[l].

وفي إطار أطروحات المدرسة البنيوية الماركسية يؤكد إيستون أن نظرية بولانتزاس البنيوية هي واحدة من أكثر النظريات البنيوية انتشاراً ومركزية في علم الاجتماع والسياسة، وخاصة في الأدبيات المتزايدة حول الدولة. فبولانتزاس هو أول من أدخل البنيوية للتحليل السياسي ودراسة طبيعة القيود البنيوية علـى الـسلوك السياسي. كما أن بولانتزاس هو أول من استنتج أن النظام السياسي هو نظام قـائم بذاتـه، بيـد أن أهميـة بولانتزاس الكبرى تكمن في مقولة "الاستقلالية النسبية للدولة" التي مهدت لبروز الاتجاه المؤسـسي الجديـد والـ دعوة إلـ ـى عودة الدولة[m].

وفيما يتعلق بالطبقات الاجتماعية يؤكد بولانتزاس أن أساس نشأة الطبقات، لا يأتي إنعكاسـاً لمـستوى بنيوي منفصل بذاته كالمستوى السياسي أو الاقتصادي مثلاً، وإنما تعتبر الطبقة الاجتماعية انعكـاس كلـي لمجمل أبنية المجتمع في مجال العلاقات الاجتماعية، ولا يغفل بولانتزاس في هذا الصدد دور توزيع عوامل الإنتاج، باعتبارها مراكز العلاقات الاجتماعية بين الطبقات الاجتماعية، أي أن الطبقة الاجتماعية هي انعكاس لكل أبنية المجتمع، أي أنها انعكاس لمصفوفة أساليب الإنتاج[n].

وإذا كان التحليل الماركسي قد حدد ثلاثة عناصر أساسية كمحددات للطبقة هي:

١- الموقف من أدوات الإنتاج من ناحية الملكية أو العمل المأجور.

٢- الوعي بالمواقع والمصالح الطبقية.

٣- وجود شكل من أشكال التنظيم السياسي الذي يعبر عن مصالح أفراد الطبقة، ويـدافع عنها في مواجهة الطبقات الأخرى[o].

فإن بولانتزاس قد قام بتطوير هذه المحددات حيث أكد على أن الطبقات تتحدد تحديداً جـدلياً وهيكليـاً بثلاثة محددات أيضا هي:

١- المستوى الاقتصادي، ويقصد به الموقع الذي تشغله الفئة الاجتماعية أو الطبقة في إطار مصفوفة علاقات الإنتاج القائمة، تلك التي تحدد نمط العلاقات الإنتاجية والتوزيعيـة الـسائدة، وبالتـالي نصيب كل فئة من الناتج الاجتماعي.

٢- المستوى السياسي، ويقصد به أن الطبقات تتحدد من خلال موقعها من النسق الكلي لعلاقات السلطة (علاقات القوى) في إطار التكوين الاجتماعي المحدد، فهنـاك طبقـات حاكمـة، وطبقات محكومة، وداخل الكتلة الحاكمة توجد طبقة أو شريحة مهيمنة.

٣- المستوى الإيديولوجي، ويقصد به أن الطبقات تتحدد بمكانها في نسق العلاقات الطبقيـة ـ الأيديولوجية ـ أي بدورها في ميدان الصراع الفكري والأيديولوجي، فالطبقات تنقسم إلـى طبقات محافظة وطبقات ذات رؤية نقدية[p].

وهكـذا فـإن مفهـوم "الطبقـة الاجتماعيـة" ـ ـ وفقـا لبـولانتزاس ـ لـه أبعـاد ثلاثـة لا بد ان تجتمع لكي يتحدد موقع وملامح الطبقة ضمن البنيان الطبقي القائم. ولذا فإن "البعد الاقتصادي" وحده يظل قاصراً ـ ورغم أهميته الحاسمة ـ في الإمساك بأبعاد الظواهر والتمايزات الطبقيـة فـي المجتمعـات المعاصرة كافة. ولذا لا بد من أخذ الأبعاد الأخرى (السياسية والإيديولوجية) في الاعتبار عند مناقشة الانتماء الطبقي لبعض الفئات والشرائح الاجتماعية والمهنية. فإذا ما أخذنا مثلاً فئة "ملاحظي العمال والمشرفين على خطوط الإنتاج" في الصناعات الحديثة، نجد أنهم من الزاوية الاقتصادية البحتة، يخضعون لعملية الاسـتغلال

نفسها التي يخضع لها العمال اليدويون ... بينما من الزاوية السياسية نجدهم يمثلون عادة أداة قهر وإخضاع لفئة العمال اليدويين لحساب أرباب العمل. كما يحتل البعد الأيديولوجي أهمية خاصة في بعض الحالات عندما تمارس بعض الفئات ذات الكفاءة الذهنية مثل العلماء وأساتذة الجامعات وكبار المهنيين دوراً هاماً في الترويج لسيطرة رأس المال على مقاليد الأمور الاقتصادية وإعادة إنتاج العلاقات الرأسمالية في المجتمع، وبالتالي فهم ينتمون إلى مصاف "البرجوازية" بغض النظر عن أوضاعهم الاقتصادية أو ملكيتهم لوسائل الإنتاج[q].

ويرى بولانتزاس أنه لا يمكن إدراك الطبقات الاجتماعية إلا في ضوء اعتبارين رئيسيين ؛ الأول: أنه لا يمكن النظر إلى الطبقات الاجتماعية بمعزل عن التكوين الاجتماعي العام للمجتمع، حيث يحتوى أي تكوين اجتماعي على عدة أنماط إنتاجية متعددة، وليس على نمط إنتاج واحد، وأبنية نوعية مختلفة كالبناء السياسي والاقتصادي والأيديولوجي، وفي هذا السياق يمكن تعريف الطبقة على أساس نمط الإنتاج السائد في التكوين الاجتماعي (كنمط الإنتاج الرأسمالي)، ومن ثم يكون معياراً لتحديد الطبقات، كما يمكن أن يكون المستوى الأيديولوجي بما يشمله من ثقافة ودين هو المستوى السائد.. وهكذا. والثاني: أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (الأرض ـ رأس المال)، تلعب دوراً هاماً في توحيد مصالح عدد من الطبقات من أنماط إنتاجية مختلفة، مثال ذلك مصالح كبار ملاك الأرض من الرأسمالية الصناعية أو التجارية أو المالية ... وهكذا. وفي هذا الإطار يقدم بولانتزاس تعريفا للمفاهيم المتصلة بمفهوم الطبقة الاجتماعية على النحو التالي:

١- الفئات الاجتماعية: وهي عبارة عن الجماعات الاجتماعية التي لا ترتبط بالأبنية الاقتصادية أو الإنتاجية، أو عناصر الإنتاج، بل ترتبط بجهاز الدولة مثل البيروقراطية والمثقفون الذين يقتصر نشاطهم على المجال الإيديولوجي.

٢- أقسام الطبقة: وهي تلك الجماعات التي يمكن أن تشكل قاعدة لطبقة اجتماعية محتملة، ونتيجة لارتباط هذه الأقسام بعلاقات الإنتاج مثل الأقسام التجارية والصناعية والمالية، فمن الممكن لأي منها أن تشكل قاعدة لطبقة رأسمالية.

٣- الشرائح الاجتماعية: وهي عبارة عن نشوء شريحة اجتماعية داخل تكوين اجتماعي معين، تعكس مصالح وأهداف نمط إنتاج داخل هذا التكوين، مثال ذلك نشوء أرستقراطية العمال داخل الطبقة العاملة متأثرة بنمط الإنتاج الرأسمالي وكذلك البيروقراطية التي هي عبارة عن شريحة ارتبطت بمصالحها بالبرجوازية[r].

وتعتبر محاولة "إريك رايت" من أبرز المحاولات المعاصرة التي سعت إلى تطوير النموذج الماركسي وذلك من أجل حل مشكلة الشرائح الوسطى، وتسكينها في إطار ما أسماه (المواقع الطبقية المتناقضة). إلى جانب (المواقع الطبقية الأساسية) داخل البنية الطبقية للمجتمع الرأسمالي. لقد قدمت نظرية المواقع الطبقية

المتناقضة داخل الوسائل الاجتماعية للإنتاج، أول ما قدمت في مقال ظهر بمجلة اليسار الجديد عـام ١٩٧٦، ثم تم إدخال عدة تطويرات عليها بعد ذلك. وتدور الفكرة المحورية لهذه النظرية حول ثلاثة أبعاد متداخلة من الهيمنة والخضوع داخل عملية الإنتاج. كل من هذه الأبعاد الثلاثة تتضمن علاقة اجتماعية للهيمنة والخضوع داخل العملية الإنتاجية بالنظر إلى مورد معين من الموارد الإنتاجية، رأس المال النقدي، وما يرتبط به مـن استثمارات موجهة، داخل الوحدة الإنتاجية، وما يؤدي إليه من عملية تراكم رأسمالي، ثم رأس المال العينـي وهو الذي تجسده أفضل تجسيد الوسائل الإنتاجية الواقعية، وأخيرا البعد الثالث وهو بعد العمل وهـو يمثـل نـ ـ ـ ـشاط العمـ ـ ـ ـل الـ ـ ـ ـذي يؤديـ ـ ـ ـه المنتجـ ـ ـ ـون المباشـ ـ ـ ـرون داخـ ـ ـ ـل العملية الإنتاجية[s].

وقد وصف "رايت" العناصر الثلاث بأنها علاقات هيمنة وخضوع، لأنها تحدد المواقع الطبقية التي لهـا السيطرة والهيمنة على عنصر ما، وفي نفس الوقت تلك المواقع التي لا تملك ممارسة الـسيطرة أو الهيمنـة على ذلك العنصر. ففي إطار المجتمع الرأسمالي يكون النمط الأساسي للإنتاج هو النمط الرأسمالي، وبالتالي تشغل الطبقة الرأسمالية الموقع المهيمن على رأس المال النقدي والعيني والعمل، بينما تشغل الطبقة العاملـة مركز الخضوع بالنسبة لهذه الأبعاد الثلاثة، وفي ذلك يقول "رايت" لا بد وأن نأكد على أن العمليات الـثلاث: وهي السيطرة على الوسائل المادية للإنتاج أي رأس المال العيني وعلى تخصيص الموارد والاستثمارات أي رأس المال النقدي وعلى عنصر العمل. تشكل المادة الأساسية للعلاقات الطبقية في المجتمع الرأسمالي[t].

إلى جانب هذه المواقع الأساسية (الرأسمالية والعاملة) يحدد "رايت" مواقع أخرى إضافية هي المواقـع الطبقية المتناقضة التي يتواجد بعضها داخل نمط إنتاجي معين أو عبر أنماط مختلفة ومن ثم فمن يشغلون هذه المواقع المتناقضة يشغلون موقعاً وسطاً بين الموقعين الأساسيين، أي الرأسمالية والعاملة، وهم يشتركون مـع العاملة من حيث عدم ملكيتهم لوسائل الإنتاج وانتزاع فائض القيمة والاغتراب عن قوة عملهم وناتجـة فـي مقابل الحصول على أجر، إلا أنهم من ناحية ثانية يختلفون عن الطبقة العاملة ويتـشابهون مـع الرأسـمالية عندما يشاركون بدرجات متفاوتة في السيطرة على رأس المال وإدارته كما يحتفظون بدرجة من الاسـتقلالية في التطبيق المباشر لقوة عملهم الخاصة بل ويشاركون في الإشراف على عمل الآخرين[u]. وقد أطلق "رايت" صفة التناقض على هذه المواقع في البنية الطبقية، لأن موقعها الطبقي بشكل مزيجاً وخليطاً من مواقع طبقية أساسية متباينة كالبروليتاريا والرأسمالية داخل النمط الرأسمالي، ومن ثم فهي تملـك خـصائص وعلاقـات مرتبطة ومشتركة مع طبقتين مختلفتين ومتناقضتين تمام التناقض في المصالح والأهداف.

ويؤكد "رايت" أن الفكرة الأساسية التي تقف وراء مفهوم المواقع الطبقية المتناقضة هي أنها، بخـلاف المواقع الأساسية، ممزقة ومشتته على مدار البنية الطبقية وهي غير متجانسة بالنظر إلى المعـايير الثلاثـة للسيطرة والهيمنة. ويضرب "رايت" أمثلة متعددة لتجسيد هذه المواقع المتناقضة، أهمها موقع جماعـة كبـار المديرين في المؤسسات الرأسمالية: فهم مستبعدون من ملكية وسائل الإنتاج، أجراء كالبروليتاريا، يبيعون قوة

عملهم للملاك، ينتزع منهم فائض القيمة، ومن ثم فهم مرتبطون بعلاقة خضوع إلى عنصر رأس المال النقدي بوجه خاص، ولكنهم من ناحية ثانية يشتركون مع الملاك الرأسماليين في السيطرة والتحكم في رأس المـال العيني، وعنصر العمل، حيث يتمتعون بصلاحيات تسيير أمور دولاب العمـل. ومـن ثـم فهـم يـشبهون البروليتاريا في بعض الخصائص والرأسمالية في خصائص أخرى، وهنا تأتي صفة التناقض التي تخلع على شاغري هذه المواقع. وقد ضرب "رايت" أمثلة أخرى تمس شرائح طبقية وسطى متنوعـة مثـل متوسـطي وصغار المديرين ورؤساء العمال ومشرفي الخطوط والتكنوقراط والمهنيين شبه المستقلين وصغار أصـحاب الأعمال[v].

ولقد تعرضت محاولات "رايت" التطويرية للنموذج الماركسي لانتقادات عديدة حيث أكد نقاده علـى أن العمليات أو المتغيرات المحددة للطبقة لديه يمكن اختزالها بسهولة إلى متغير واحد فقط هو ذلك مـا أسـماه "بولانتزاس" بالاستحواذ على وسائل الإنتاج، فالبعد الخاص بالسيطرة على وسائل الإنتاج الماديـة والآخـر الخاص بالسيطرة على عنصر العمل يمكن إدراجهما معاً في عنصر واحد فقط وهو السيطرة علـى وسـائل الإنتاج، والحجة التي يستند إليها نقاد "رايت" في هذا الإطار هو أنه لا يمكن تصور فرد ما يمكنه الـسيطرة على الآلة بدون السيطرة الفعلية على قوة العمل في تشغيل الآلة أي أن السيطرة على قوة العمل هي منـدثرة بالسيطرة على الآلة. (وقد أفاد "رايت" بالفعل من هذا الانتقاد وطرح في الأعمال اللاحقة معيـار الاسـتغلال والقدرة على ممارسته كمحدد أساسي في تعريف المواقع المتناقضة[w]. هناك أيضا مشكلة في تجانس الصياغة والاستخدام اللذين أقرهما "رايت" لمفهوم المواقع المتناقضة، فهو تارة يستخدمها ليشير إلـى معنـي الموقـع الطبقي الذي يشترك في خاصية أو اثنين من خصائص الرأسمالية مع خاصـية أو اثنـين مـن خـصائص البروليتاريا. ولكن في أماكن أخرى يستخدم "رايت" المفهوم ذاته ليشير إلى المكانة "الوسطى" بين المتغيرات الثلاثة الأساسية في التصنيف فمثلاً يصنف صغار أصحاب الأعمال في موقع متناقض لأنهم يحوزون درجة "متوسطة" من السيطرة على قوة عمل الآخرين[x].

وفي محاولة لتطوير أو ـ إن شئنا الدقة ـ لتقديم بديل عن الإسهام الذي قدمه "رايت" طرح الأمريكـي "ألبرت سيزمانكس" محاولة أخرى لتسكين وتصنيف ذات الجماعات والشرائح الوسطى في البنـاء الطبقـي الأمريكي فذهب إلى أن هناك ثلاثة طبقات أو مواقع طبقية أساسية هي (البرجوازية والبروليتارية الوسطى). وقد أقام "ألبرت سيزمانسكي" تفرقة بين ما أسماه "المواقع الطبقية الوسطي Middle Class Positions والمواقع الطبقية البينية Intermediate Class Positions الأولى تـشكل طبقـة أساسـية متميـزة وأساسية ومتفردة ما دامت تشارك في نفس الدرجة من الهيمنة على العلاقات الاقتصادية، وفي هذا يرد على اعتبار "رايت" أن المواقع المتناقضة والتي جوهرها المواقع الوسطى لا تشكل مواقع أساسية داخـل البنـاء الطبقي الأمريكي. ويؤكد "سيزمانسكي" على وجود تناقضات علائقية بين المواقع الوسطى من ناحية وكل من الرأسمالية والعاملة من ناحية، وتضم المواقع الوسطى (شرائح كبـار المـديرين ـ مستـشاري المـديرين والإداريين ـ المهندسين الملحقين بالعمليات الإنتاجية ـ المحاسبين ـ الأطباء ـ موظفي البنـوك ـ تجـار

التجزئة - علماء الاجتماع - وموظفي الرفاة الاجتماعي). أما الثانية، وهي المواقع البينية، فمشتتة وموزعة بين الطبقات الثلاث الرئيسية وتقع بعض شرائحها بين الوسطى والعاملة من ناحية (مثل الملاحظين ورؤساء العمال وأشباه المهنيين كالممرضات، ومدرسي التعليم الإعدادي والثانوي، وضباط الصف في الشرطة، ويقع البعض الآخر بين الطبقة الوسطى والطبقة الرأسمالية من ناحية أخرى (الشريحة الثانية من المديرين Second-Level Manegers، كبار موظفي الدولة وصغار الرأسماليين الذين يعملون لحسابهم الخاص، وغيرهم) [y].

ويمكن القول فيما يتعلق بأهم تصورات النظرية الماركسية، حول الطبقات والصراع الطبقي، أنها تتلخص في أن مفهوم الطبقة عند ماركس وأتباعه يعتبر أحد المفاهيم المحورية في دراسة الصراع الطبقي، ووحدة أساسية للتحليل والوصف. كما أن قضية الصراع تعتبر أحد الأبعاد الأساسية للمجتمعات الإنسانية، كما أن الطبقات تتحدد وفقاً لموقعها من ملكية وسائل الإنتاج ووعيها بذاتها وبمصالحها المشتركة، كما ان البناء الفوقي (السياسي والإيديولوجي خاصة) يعكس بدوره قضية الصراع الطبقي ويحدد إطارها داخل المجتمعات، وأن النتيجة النهائية للصراع تتلخص في إحداث تغييرات في أبنية المجتمع، وتكوين هيكل اجتماعي اقتصادي بدلاً من آخر، ومن ثم سيادة طبقة البروليتاريا بدلاً من البرجوازية[z].

ثانيا: الطبقة عند أنصار الاتجاه الوظيفي:

وإذا كانت هذه هي رؤية الماركسية الكلاسيكية والمحدثة، فيما يتعلق بموضوع دراسة الطبقات الاجتماعية فإن الاتجاه المحافظ في علم الاجتماع يرى أنه ليس ثمة مجتمع بلا طبقات، فلا يمكن أن يستمر مجتمع ما في وجوده بدون تدرج طبقي يقوم على عدم المساواة في توزيع المكافآت والامتيازات. ولهذا يمكن تصور التدرج الطبقي من خلال الترتيب الهرمي للمرتبة والذي يختلف في كل مجتمع على أساس ظروف داخلية وخارجية[aa].

وفي هذا الإطار يعد "ماكس فيبر" أول من قدم بديلاً شاملاً ومتكاملا للنظرية الماركسية، بأن ميز بين مختلف أشكال التدرج التي تتعايش مع بعضها في المجتمعات الحديثة وهي التدرج الطبقي الذي أولاه ماركس اهتماما كبيرا، والتدرج على أساس الهيبة الاجتماعية أو الاحترام، كما درس توزيع القوة السياسية في المجتمع كظاهرة مستقلة، وهي من الأمور الواضحة في نظرية فيبر، حيث أن التدرج على أساس الهيبة يسمح بتكوين جماعات مكانة يرجع في الأصل إلى الجماعات قبل الرأسمالية التي كانت تحظى بالاحترام الاجتماعي، كمختلف عناصر طبقة النبلاء، المهن المتعلمة، وكبار الموظفين، أما الطبقات الوسطى الجديدة في المجتمعات الصناعية المتقدمة فتتميز على الأقل ببعض هذه الملامح نفسها والتي تؤسس ادعاءاتهم بمكانة اجتماعية معينة على الطبقة المتعلمة أو الثقافية[bb].

وفي ظل الاتجاه الوظيفي يعرف "جايجر" الطبقة الاجتماعية بأنها فئة من أفراد المجتمع يمكن تحديد مركزها الاجتماعي ببعض المعايير الخارجية المشتركة ويتفاعل الأشخاص الذين ينتمون إلى مثل هذه الفئات

بأحوالهم ومظهرهم وطرائق سلوكهم(cc).ويؤكد "جايجر" أنه من أجل الوصول إلى مفهوم موضوعي حقيقـي للطبقة الاجتماعية لا يجوز اعتبار شئ خلاف السن والجنس والحرفة والثروة والمسكن والتربية(dd).

وينطلق "ريمون أرون" في تعريفه للطبقة من ثلاث محددات أساسية، هي الملكية، والمهنة، والـسلطة، وكل فرد يتمتع بوضع معين من الاحترام أو المكانة داخل مجتمعه، إنما يعود ذلك بالأساس إلى مجمل موقفه من هذه المحددات الثلاثة السابقة(ee).

وفي إطار الوظيفية المحدثة يرى "ميريوش" أن بنية التدرج الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات تعد مؤشراً دالاً على اختلاف وتمايز القوى الاجتماعية التي يـتم توزيعهـا سـواء بصورة متساوية أو غير متساوية بين الأفراد، ومن ثم تعـد الطبقـة أحـد أشـكال التـدرج الاجتماعي. وفي التقليد الفيبري، فإن الموقع الطبقي يعد مؤشراً دالاً على اختلاف وتمايز فرص الحياة الاجتماعية بين الأفراد والجماعات وكذا أنماطهم السلوكية، ورغم ذلك لم تعد الطبقة هي الملمح أو المحدد الأساسي للتدرج الاجتماعي في المجتمعات الحديثة(ff).

فعلى سبيل المثال وليس الحصر في المجتمع الأمريكي ومجتمع أيرلندا الشمالية والمجتمع الإسرائيلي يمثل العرق دوراً مهماً وإضافياً في عملية التدرج الاجتماعي برمته. ومن ثم فـإن اختلاف وتمايز القوى الاجتماعية (تماماً مثل فرص الحياة والاتجاهـات الاجتماعيـة وأنمـاط السلوك عند فيبر ومن نحا نحوه) في مثل هذه المجتمعات تعتبـر موازيـة تمامـاً لعـضوية الجماعات العرقية كعنصر فاعل في تحديد الموقع الطبقي أو المكان الطبقية(gg).

وبالرغم من الحقيقة التي مفادها أن عنصر العرق يمارس في كثير من المجتمعات الحديثة دوراً مهماً في عملية التدرج الطبقي فإن ثمة رؤية مشتركة بين كثير من البـاحثين المعنيـين بدراسة التدرج الطبقي أن دور المعايير المرتبطة بالتدرج الطبقي في تلاشي مـستمر - أي لا يتم الاعتماد عليها كثيراً - ومن ثم وبالترتيب على ذلك فإن الملمح الأساسي لنـسق التـدرج الاجتماعي الحديث متجذر في عملية التقسيم الاجتماعي داخل السوق (Market place) حيث تختلف المجتمعات الحديثة عن المجتمعات التقليدية في بنية التدرج الاجتماعي. إن عملية وبنية التدرج الاجتماعي في المجتمع الحديث وبالتحديد المجتمع الرأسمالي يتوقع أن تـشتمل علـى ملمحين جديدين ومتميزين الأول: إن عملية تقسيم العمل في إطار السوق من المتوقع أن تسهل عملية التشكيل الطبقي. ثانياً: تأثير المعايير التقليدية مثل معيار العرقية علـى عمليـة التـدرج الاجتماعي تلك التي من المتوقع أن تتناقض أهميتها بشكل تدريجي(hh).

وفضلا عن ذلك يؤكد "جولد ثورب" أشهر الوظيفيين المحدثين أن التقسيم الاجتماعي للعمل

في إطار السوق هو الذي يؤسس التقسيمات الطبقية، تلك التقسيمات الطبقية التي سوف تظهر وتتجسد في إطار شكلين أساسيين من علاقات العمالة تلك التي ترتبط بمهن محددة [ii].

لقد قدم "جولد ثورب" إطاراً نظرياً حديثاً ورشيداً - استعارة من الأدبيات الاقتصادية - لعملية التكوين والوجود الطبقي والتقسيمات الطبقية في المجتمع الرأسمالي الحديث. وتتمحور القضية الأساسية في مفهوم "ثورب" عن الطبقة في مقولة "علاقات العمالة" Employment Relations ، والتي بموجبها يتم تعريفه للطبقة[jj].

وبالتالي فإن النموذج الطبقي لدى "ثورب" يتضمن شكلين أساسيين متميزين من أنماط العمالة. فمن ناحية توجد العمالة اليدوية الماهرة والعمالة اليدوية غير الماهرة، والتي تكون أقل مستوى من الأولى، وهذا النمط من العمالة يتضمن شكلا ما من أشكال "عقد العمل". بينما هناك عمالة الشرائح المهنية والإدارية وشرائح المديرين في البناءات التنظيمية البيروقراطية ومن في حكمهم من هذه الشرائح الوسطى وتتضمن شكلا ما من أشكال "علاقة الخدمات".ويلاحظ انه بالنسبة لهذين النمطين الأساسيين من العمالة ربما يكون فيها أشكال مختلطة من علاقات العمالة. إن مثل هذه العلاقات المختلطة هي بالتمام مرتبطة بالمواقع الطبقية البينية أو الوسيطة - التي تحدث عنها إريك رايت - ما بين البنى البيروقراطية من ناحية وطبقة العمال بمختلف أنماطهم يدويين مهرة وغير مهرة من ناحية ثانية[kk].

وفي عمل آخر لـ "جولد ثورب" يربط مفهوم الموقع الطبقي بمفهوم الكفاءة الاقتصادية، ويذهب إلى أنه من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية المرجوة فإن أصحاب الأعمال سوف يقدمون أو يهيئون علاقات عمل جيدة لبعض العمال وعلاقات عمل أقل ملائمة للبعض الآخر من العمال. ومن ثم فإن رغبة صاحب العمل لإنجاز الكفاءة الاقتصادية هي القوة الدافعة التي تكمن خلف التمايزات في علاقات العمل والتي معها تتبلور الانقسامات الطبقية. ويرتبط بهذا أن أصحاب الأعمال لا يجدون ضرورة لاستغلال من يستخدمونهم. لانجاز الكفاءة الاقتصادية كما يتم دائماً افتراضه في التقليد الماركسي وبدلا من ذلك فإن صاحب العمل ربما يصيغ عقود عمل مختلفة للعمال لكي ينخرطوا في أنشطة مختلفة.

ويتم النظر إلى الاختلاف في عقود العمل والتمايز بينها على أنه استجابة صاحب العمل لمصدرين أساسيين للمحددات التعاقدية الأولى: درجة الصعوبة في تحديد العمل وتقييم العمل الذي يقدمه العامل. ثانيا: مستوى المهارات والإمكانات التي يتميز بها العامل. ومن ثم على سبيل المثال حينما تهمل مشكلات تحديد وتعيين المهارات البشرية التي يتميز بها العامل كما هو الحال عمال خطوط الإنتاج فإن علاقات العمل الخاصة بالنوع الأول (عقد العمل) سوف تكون ظاهرة. ورغم ذلك حينما يكون هناك ارتباط بين تحديد المستوى العالي من الإمكانات البشرية فإن صاحب العمل يفضل أن يكتسب العمال إلتزاماً تجاه المؤسسة التي يعملون بها. وهكذا فإن علاقات العمل من النوع الثاني المرتبطة بعلاقات الخدمات تصبح أكثر إفادة لصاحب العمل[ll].

إلى الفهرس

وأخيراً يمكن الإشارة إلى ان "جولد ثورب" قد قدم تحديداً للبنية الطبقية للمجتمع الأوروبي الحديث تتكون من سبع طبقات مهنية تصنف هذه الطبقات في ثلاث طبقات رئيسية هي: طبقة الخدمات وتتضمن المهنيين من ذوي المراتب العليا وكذا المستويات الإدارية الوسطى والعمال في المستويات الإشرافية. والطبقة البينية وتتضمن البرجوازية الصغيرة وأصحاب الياقات البيضاء وكبار الملاحظين والمشرفين. والطبقة العاملة وتعرف على أنها الطبقة التي يتكون أفرادها من العمال اليدويين (مهرة وأشباه مهرة وغير مهرة) البعيدين عن مراكز السلطة. ومن المهم الإشارة إلى أن "ثورب" قد درس الحراك الطبقي بين هذه الطبقات معا واعتبره حراكا إما إلى أو من طبقة الخدمات وهو الحراك الأساسي الذي له معنى عند "ثورب"[(mm)].

ويلاحظ على تحليل "ثورب" للبنية الطبقية أنه قد حدد ثلاث طبقات رئيسية في المجتمع الأوروبي الحديث وبعد استعراضها وجدنا أنه قد تجاهل الحديث عن الطبقة البرجوازية والتي تشكل مراكز السلطة في المجتمع الرأسمالي على الرغم من أنه قد تحدث عنها عند حديثه عن الكفاءة الاقتصادية باعتبارهم أصحاب الأعمال الذين يسيطرون على عملية تقسيم العمل داخل السوق. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤخذ على تحليل "ثورب" للبنية الطبقية أنه عندما قام بوضع الحدود الفاصلة بين الطبقات الثلاث في المجتمع الرأسمالي لم تكن حدوداً واضحة. ففي تحديده لطبقة الخدمات والطبقة البينية جاء به تداخل كبير ولم ينجح في فض الاشتباك بينهم، حيث صنف كبار الملاحظين والمشرفين ضمن الطبقة البينية واعتبر العمال في المستويات الإشرافية ضمن طبقة الخدمات ولم يوضح لنا الفرق بين الفئتين. كذلك لم يوضح الفرق بين المهنيين من ذوي المراتب العليا والدنيا والمستويات الإدارية الوسطى والذين اعتبرهم عماد طبقة الخدمات، وبين أصحاب الياقات البيضاء الذين وضعهم ضمن الطبقة البينية.

لقد حاول أصحاب الاتجاه الوظيفي تفسير ظاهرة الطبقات الاجتماعية ولكنهم وضعوا محكات مختلفة لتحديد التمايز الطبقي في المجتمعات. وعلى ذلك نجد من يرى منهم في المهنة أو الحرفة التي يشغلها الفرد الأساس والمحدد للتمايز الطبقي، ومنهم من يرجع التباين والتمايز الطبقي إلى كمية الدخل الذي يحصل عليها الفرد، كما يعتقد البعض أن تحديد الطبقة الاجتماعية لا يعتمد على عامل واحد، بل يعتمد على تلك العوامل متشابكة، ولا يمكن فصل إحداها عن الآخر[(nn)].

ويمكن القول أن البنائية الوظيفية تسند إلى أبعاد متعددة في تحديدها للطبقة الاجتماعية، أهم هذه الأبعاد القوة والمكانة والبعد السيكولوجي والعامل الاقتصادي، وتركز البنائية الوظيفية على بعد المكانة، باعتباره أهم دعامات تصنيف الطبقات، ومن السهولة إدراك الموقف المناهض للماركسية من قبل البنائية الوظيفية، فالوظيفية تركز على التوازن والاستقرار والتناغم والثبات الاجتماعي، بينما تركز الماركسية على قضية الصراع الطبقي[(oo)].

ثالثا: الطبقة عند بيير بورديو:

وبعيداً عن النموذج الاستقطابي الماركسي والبنائي الوظيفي تعددت المحاولات التوفيقية

إلى الفهرس

التي حاولت المزج بين النقيضين، وتعد محاولة "بورديو" والتي حاول فيها المزج بين أفكار ماركس وماكس فيبر ودور كايم واحدة من هذه النظريات الأكثر رواجا وانتشارا الآن في العالم الغربي، حيث راجت أفكار "بورديو" عن الطبقة في إطار نظريته عن رأس المال الثقافي والتي يعتبر فيها النظام التعليمي وسيلة للمحافظة على التركيبة الطبقية للمجتمع وضمان استمراريتها. فالطبقة المسيطرة تسعى إلى استمرارية سيطرتها والحفاظ على مصالحها في المجتمع. وعندما تفشل في الحصول على هذا الهدف من خلال العنف والقهر المباشر، فإنها تسعى للسيطرة عن طريق امتلاك السيطرة الفكرية وممارسة العنف الثقافي.

وقد حدد "بورديو" نظريته بأنها توليفات للنتائج الأساسية لفكر ماركس وماكس فيبر ودور كايم، حيث يرى أن العمل العلمي لا يتمثل في محاولة التمايز والاختلاف عما فعله مفكرو الماضي من أجل إعلان التفرد والخصوصية وإنما يتمثل في تجميع النتائج التي توصلوا إليها ولكن ليس بطريقة تلفيقية وإنما عن طريق تجاوز التناقضات الموجودة فيما بينهم. فهذه التناقضات ناتجة عن وجهات النظر التي يكونونها عن العالم الاجتماعي، وأن كل منهم يظل سجينا لوجهة نظره، أي للنقاط التي انطلاقا منها تشكلت رؤيته للواقع الاجتماعي[(pp)].

ولا يمكن الكشف عن موقف "بورديو" من الطبقات الاجتماعية دون التعرف على المنطلقات النظرية والمنهجية التي وجهته لتقديم وجهة نظر مختلفة في دراسة الواقع الاجتماعي. حيث ينتمي "بورديو" إلى المدرسة البنيوية إلا انه قد أحدث قطيعة معرفية مع بنيوية "ليفي شتراوس" التي حصرت عملها في تحليل الأنظمة الرمزية وخصوصاً الأساطير. حيث قام "بورديو" بنقل البنيوية من مستوى التصورات والأساطير إلى مستوى الممارسات الواقعية والعلاقات الاجتماعية وأوضح أنه يوجد فضاء اجتماعي للعلاقات التي تشكل التصورات التي يتشكل عنها التعبير الرمزي. وتعرف هذه المنهجية بالبنيوية التوليدية التي سعى من خلالها "بورديو" إلى وصف وتحليل نشأة الأشخاص والجماعات والبنى الاجتماعية[(qq)].

أما فيما يتعلق بالإطار النظري فقد استخدم "بورديو" مفهوم رأس المال بشكل أوسع من الاستخدام الماركسي له والذي لا يتعدى رأس المال النقدي، أما "بورديو" فالمفهوم لديه يشمل رأس المال النقدي وغير النقدي. ويرى "بورديو" أن الطبقات الاجتماعية تتشكل وفقا لثلاثة أنواع من رأس المال هي: رأس المال الثقافي ورأس المال الاقتصادي ورأس المال الاجتماعي، بالإضافة إلى رأس المال الرمزي المتمثل في الهيبة والمكانة والسلطة. وينقسم رأس المال الثقافي إلى قسمين وفقاً "لبورديو" رأس المال المكتسب على أساس المؤهل التعليمي وعدد سنوات الدراسة، ورأس المال الموروث من وضع العائلة، وعلاقتها بالمجالات الثقافية

إلى الفهرس

المختلفة[rr]. أما رأس المال الاقتصادي فلم يهتم به كثيراً إلا في علاقته الجدلية مع رأس المال الثقافي، فهو يرى أن الاقتصاديين أقدر على الحديث عن رأس المال الاقتصادي لذلك فإنه يركز على ما أهمله الآخرون، وهو رأس المال الثقافي ورأس المال الاجتماعي. وفيما يتعلق برأس المال الاجتماعي فهو يشير إلى العلاقات والخلفيات الاجتماعية الموجودة من قبل والتي يمكن أن تستخدم للوصول إلى موقع متقدم في الفضاء الاجتماعي[ss]. وتعتبر الأسرة هي الموقع الرئيسي لتراكم رأس المال الاجتماعي.

أما بالنسبة لتصور "بورديو" للطبقة باعتبارها أحد القضايا المحورية في فكره، وفي الفكر الاجتماعي بشكل عام، فإنه لا يعتمد في تحليله لها على المعايير الاقتصادية الموضوعية فقط، كما فعل الفكر الماركسي الكلاسيكي ولم يعتمد على إضافة البعد السياسي كما فعل الماركسيون المحدثون أمثال "بولانتزاس" بل تجاوز ذلك إلى حد كبير، حيث أعتمد على مجموعة واسعة المدى من الممارسات الطبقية وتشمل: تذوق الطعام، والملابس، وهيئة الجسم، وأنماط المعيشة، وأشكال الاختيار في الحياة اليومية، فضلاً عن الأنماط الشائعة من الاقتصاد والسياسة. وإذا كان "بورديو" قد استخدم منهج البنيوية التوليدية لإدراك الفضاء الاجتماعي باعتباره سلسلة من المجالات، حيث يوجد رأس المال، الذي يتصارع عليه الفاعلون فإنه طبقاً لهذا المنهج تتكون الطبقة من هؤلاء الناس الذين يتجاورون في فضاءات اجتماعية[tt].

وقد حلل "بورديو" الطبقات الاجتماعية انطلاقا من فكرة محورية، وهي أن نظرية المعرفة والنظرية السياسية لا يمكن الفصل بينهما، فكل نظرية سياسية تتضمن في حالة مضمرة على الأقل ـ نظرية عن إدراك العالم الاجتماعي، كما ان نظريات إدراك العالم الاجتماعي تنتظم تبعاً لتقابلات شديدة التماثل مع تلك التي نجدها في نظرية إدراك العالم الطبيعي، وفي تلك الحالة يكون هناك تعارض تقليدي بين نظرية تجريبية (إمبريقية)، تذهب إلى ان الإدراك يستعير في الواقع هياكله، ونظرية عقلية تذهب إلى انه لا وجود للموضوعات المدركة إلا بفعل من أفعال الصياغة العقلية، وينطبق نفس هذا النمط من التقابلات فيما يتعلق بمشكلة الطبقات الاجتماعية باعتبارها مشكلة تتعلق بإدراك العالم الاجتماعي. فعند بعض الناس توجد الطبقات الاجتماعية في الواقع، ولا يقوم العالم إلا بتسجيلها وتقرير وجودها. وعند آخرين ليست الطبقات والانقسامات الاجتماعية إلا إنشاءات أو صياغات عقلية من صنع العلماء والعناصر الاجتماعية الفاعلة، وأولئك الذين يريدون نفي وجود الطبقات الاجتماعية يرون أنها نتاج

الإنشاء العقلي السوسيولوجي، وفي رأيهم أنه لا توجد الطبقات الاجتماعية إلا لأن هناك علماء يقومون بتشييدها عقلياً[uu].

وفي محاولة "بورديو" لتعريف الطبقة فقد أكد على انه لا يمكن تحديدها إلا من خلال الممارسة ومن خلال مجموعة التأثيرات المحددة لها، والتي تتطلب تحليل الجوانب الخفية في أنماط حياة الأفراد، والطبقات الاجتماعية التي ينتمون لها. ولذلك تشمل الطبقة مجموعة الفاعلين الذين يحتلون مواقع متجانسة، ويعيشون في ظروف متشابهة، ولهم شروط وجود متجانسة، والتي يترتب عليها نظم متجانسة من الاستعدادات القادرة على توليد ممارسات متشابهة، ومن خلال مجموعة من الفاعلين الذين يملكون مجموعة من الخصائص العامة، والخصائص الموضوعية، ذات الطابع القانوني (مثل امتلاك السلع أو القوة المادية والرمزية)، أو الخصائص الراسخة باعتبارها هابيتوس[*] خاص بالطبقة. ومن ثم فإن تحديد الطبقة الاجتماعية موضوعياً، يتطلب تحديد الاختلافات بين الفاعلين، بالإضافة إلى الطبيعة المنظمة لنمط الحياة التي تميز كل مجموعة من المجموعات الاجتماعية[vv].

إن إدراك الطبقات الاجتماعية، وفقا لرؤية "بورديو" ينتظم تبعاً للتقابل بين النزعة الذاتية والنزعة الموضوعية، فالنزعة الموضوعية تدرك العالم الاجتماعي بوصفه كونا من الانتظامات الموضوعية المستقلة عن الذوات الفاعلة ومبنية من وجهة نظر باحث محايد غير متحيز. أما النزعة الذاتية فترى أن العالم الاجتماعي نتاج لأفعال فردية. وبدلاً من أن يمتلك الناس ضروبا من السلوك التي تراعي فروض الاحترام لأن هناك نظماً للتدرج الاجتماعي، تسهم أفعال الاحترام والتبجيل الفردية في دعم التدرج[ww].

ويرى "بورديو" أنه لفهم الفضاء الاجتماعي للطبقة لا بد من إهمال التصورات الماركسية والفينومينولوجية لها، واللجوء إلى الشكل الجديد من المنهج السوسيولوجي الذي صاغه، وهو البنيوية التوليدية. وبذلك يهدف "بورديو" من تحديده لبنية الطبقة، إلى تطويره لفكرة ماركس الخاصة برأس المال، عندما يدعي أن رأس المال الاقتصادي قد أصبح مختلفا وله مؤشرات خاصة، بحيث لا يمكن أن يفهم من خلال ملكية وسائل الإنتاج فقط، ولكنه يركز بدلاً من ذلك على المواقع والأدوار الاجتماعية، وخاصة بالنظر إلى توزيع الدخل والمكانة، والامتيازات الاجتماعية والقوة[xx].

وخلاصة القول أن آراء "بورديو" عن الطبقات الاجتماعية تستند إلى محاولة التوفيق بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي أي الجمع بين أفكار الوظيفية والماركسية فتؤكد على أهمية رأس المال باعتباره أحد الركائز الأساسية في تحديد الطبقة إلا أنه يستخدم مفهوم رأس المال

إلى الفهرس

بطريقة أوسع من الاستخدام الماركسي له والتي تقصره على رأس المال النقدي، وبذلك يتجاوز الفكر الماركسي ويقترب من الفكر الوظيفي حيث يتحدث عن رأس المال الثقافي والاجتماعي، والذي يؤدي امتلاكه إلى امتلاك رأس المال الرمزي المتمثل في الهيبة والمكانة والمميزات الاجتماعية والقوة، وهنا سوف تظهر العديد من التناقضات عند محاولة تطبيق هذا النموذج النظري في الواقع حيث أن تصنيف البنية الطبقية لأي مجتمع وفقاً لهذه الرؤية سوف يفرز لنا عشرات الطبقات والمجموعات الاجتماعية التي تشترك في فضاء اجتماعي واحد، ولا يمكن وضع حدود فاصلة بين طبقة أو جماعة اجتماعية وأخرى.

رابعا: الطبقة عند علماء الاجتماع المصريين:

وإذا كان تراث علم الاجتماع الغربي برمته لم يستطع حل إشكالية مفهوم الطبقة من حيث تصنيفاتها ومحدداتها فما هو موقف تراث علم الاجتماع المحلي من هذه الإشكالية. لم تخرج كل المحاولات البحثية عن البنية الطبقية في المجتمع المصري على هذين الاتجاهين باعتبار أن علماء الاجتماع المصريين أصحاب ثقافة غربية بالأساس لذلك جاءت كل محاولاتهم في مجال دراسة الطبقات الاجتماعية مستمدة من المرجعية المعرفية الغربية.

فقد ظهر علم الاجتماع الأكاديمي في مصر والمنطقة العربية في مرحلة انتكاس الليبرالية الفكرية التي شهدها المناخ الثقافي – في مصر بالذات – في العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين، وهي مرحلة صعود الرأسمالية المحلية. وكان طبيعياً أن ينطلق علم الاجتماع الأكاديمي في مصر، والمشرق العربي بخاصة، مما انتهت إليه الوضعية الفرنسية (المدرسة الاجتماعية الفرنسية، وسان سيمون، وأوجست كونت وأميل دور كايم بصفة خاصة)، وهي المدرسة التي تقف موقفا إيجابيا من النظام القائم، وترى ان الاستقرار والانسجام والتكامل هي الحالة الطبيعية للمجتمع. ومع بداية الاختراق الثقافي الأجنبي – والأمريكي بخاصة – للمنطقة العربية عند منتصف القرن العشرين شاع السير في الاتجاه الوظيفي، وهو اتجاه تطرف في التجريد إلى حد ان اتباعه يتكلمون عن مجتمع لا يوجد في الواقع ولم يوجد في التاريخ، يقدمونه للناس "معطى" غير قابل للمناقشة والتحليل، متكاملاً متجانساً أو قريباً من التجانس، فرفضوا أفكار الخلل الاجتماعي، وصراع الطبقات، وحتمية التغيير وربما الثورة في بعض الحالات. ثم جاءت حقبة الستينيات التي نهضت فيها حركة التحرر الوطني العربي وصراعها مع الإمبريالية، وقد حققت بعض الانتصارات وعملت على تأكيد وجودها ونشر شعاراتها. فشهدت المنطقة قدراً من الحيوية الفكرية والجدية في الحوار والتعرف على التيارات العلمية والفكرية

إلى الفهرس

المغايرة، وظهرت دعوة ضمن الاجتماعيين في هذا المناخ بضرورة الفكر المفتوح على كل التجارب، وهذا ما أدى إلى كسر احتكار علم الاجتماع الغربي ومدرسته الوظيفية المحافظة لصقل الاجتماعيين العرب وبدأت الكتابات المادية التاريخية والاشتراكية وتنتشر في مجال علم الاجتماع العربي(yy).

وفي إطار المشروع الكبير لرسم خريطة اجتماعية وطبقية لمصر(*) يشير عبد الباسط عبد المعطي (في دراسته المسحية الشاملة للدراسات المحلية)، إن محاولات تعيين محددات الطبقة عكست التوجهات المنهجية التي قادت المحاولات البحثية المختلفة حول البنية الطبقية، وانطبعت بمسلمات هذه التوجهات وفلسفاتها في الوقت نفسه وترتب على ذلك تعامل أنصار الاتجاهات المحافظة مع الطبقات كمعطى بنائي، ومن ثم انشغلوا بتأكيد أهمية الطبقات وما بينها من تمايزات وضرورتها لتوازن بنية المجتمع. وعدوا ما يشغله الفرد من أوضاع نتاجاً طبيعياً لخصائصه الشخصية، كالطموح والقيم والرغبة في التنقل الاجتماعي. كما اهتموا بما ترتب على وجود الطبقات من تمايزات اجتماعية في التعليم والدخل وفرص الحياة وطريقة الحياة وفي الإجمال أغفلوا الصراع الطبقي مقابل الاهتمام بصراع الثقافات الفرعية وصراع الأدوار. إنهم عنوا بالمتغيرات الوسيطة والتابعة المرتبطة بالوجود والوضع الطبقيين، ولأنهم رأوا القصور في الإنسان ونوازعه وغرائزه، فإن التغيير وجب أن يركز عليه لا علي الظروف البنائية المحيطة به لأنها نتاج "الاتفاق الجماعي" أو "العقل الجمعي" وإذا صعب تغيير الإنسان وجب حكمه بضوابط اجتماعية، ضماناً لتكييفه وتوافقه وامتثاله وانصياعه للظروف المحيطة. لقد تمت دراسة الطبقات في ضوء هذا الاتجاه من خلال عدد من المؤشرات. كالدخل ومقداره والتعليم ودرجته، والمهنة، وطريقة الحياة ونمط الاستهلاك(*). وكان الناس يوزعون، في ضوء هذه المؤشرات توزيعا شبه إحصائي إلى ثلاث درجات أو تسع درجات، غالباً ما تحدد في ضوء إدراك الناس وإدراك الباحث. وكان الاهتمام في إجماله بتدريج المبحوثين وترتيبهم رأسيا، داخل مجموعات كانت غالباً عليا ووسطى ودنيا، واهتم أنصار هذا الاتجاه أيضا بدراسة تحرك الأفراد وتنقلهم صعوداً وهبوطاً على هذه الدرجات. وعد هذا التحرك دليلاً ومؤشراً على مرونة البنية الاجتماعية أو جمودها، ومن ثم تتخذ إجراءات تنظيمية مقصودة لتيسير التحرك، أو تخفيف جمودها، أو تحجيمه إذا كان سيفضي إلى خلل في التنظيم الاجتماعي العام(zz).

أما أنصار الاتجاه المادي التاريخي فقد تعاملوا مع الطبقات الاجتماعية كظاهرة مجتمعية، لها جذور وأصول وتاريخ ارتبط بظهور الملكية الفردية والسعي لحمايتها وضمان استمراريتها، وما ترتب عليه من تقسيم للعمل، ومن فرص مجتمعية اقتصادية وسياسية وثقافية وتنظيمية. لقد ركز أنصار هذا الاتجاه على الأسس والمعايير الاقتصادية ـ الملكية والسيطرة عليها وتوظيفها وتقسيم العمل الاجتماعي ـ وما يصاحبها من عوامل ذاتية كالوعي والممارسة. ولأن هذا الاتجاه ينهض على أسس فلسفية قيمية ترى أن الإنسان في الأصل مبدع وخلاق ومن ثم وجب إزاحة المعوقات الأساسية التي تعوق تجسيد إرادته وإبداعه. وفي مقدمة هذه المعوقات، الاستغلال المرتبط بتوزيع الملكية والتقسيم الاجتماعي للعمل ومن ثم التمايزات الطبقية. لقد اعتمد أنصار هذا الاتجاه على حركة الطبقات وصراعها وتحالفها، وفي ضوء هذا عدت الملكية والحرمان منها والعمل المنتج واللاعمل محددات أساسية لتصنيف الطبقات(*). وفي مراحل قريبة نسبياً، برز الاهتمام بالأبعاد السياسية والأيديولوجية والتنظيمية كتجسيد "للطبقة ذاتها"، وتتمة "للطبقة في ذاتها". وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لأنصار هذا الاتجاه تعددت المحددات الطبقية على المستوى النظري إلا أنها، عند مستوى الممارسة البحثية، اختزلت المحددات في جانبها الاقتصادي فقط، واختزلت جانبها الاقتصادي في الملكية وعلاقات الإنتاج(aaa).

وقد انتهى "عبد الباسط عبد المعطي" بعد هذا الطرح النقدي وفي أحدث دراساته عن الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر إلى تبني نظرية "إريك رايت" عن المواقع الطبقية المتناقضة مع إدخال بعض التعديلات غير الجوهرية عليها. حيث حدد مجموعة من المؤشرات والمعايير التي يمكن من خلالها تحديد المفهوم على النحو التالي:

١- الموقع من ملكية وسائل الإنتاج بنوعيها، رأس المال النقدي ورأس المال العيني.

٢- الموقع داخل سوق العمل أي من علاقات العمل الفعلية من حيث بيع أو شراء قوة العمل.

٣- الموقع من علاقات الاستغلال، سواء بممارسته أو الخضوع له كلياً، او جزئياً.

٤- الموقع من علاقات السلطة وممارستها داخل النطاق المباشر للإنتاج.

٥- الموقع من علاقات السلطة وممارستها على مستوى التكوين الاجتماعي الاقتصادي ككل.

٦- الوعي الطبقي: والذي يتحدد أولياً بالوعي الفردي أو شبه الجماعي القـائم علـى مـشاعر التعاطف والانتماء بين أعضاء الطبقة ثم يبلور الوعي في شكل وعي جمـاعي للمـصالح الطبقية المشتركة لأعضاء الطبقة وأساليب تحقيقها وينمو الـوعي ويتطـور مـن خـلال

إلى الفهرس

الممارسات الجماعية لتحقيق المصالح والأهداف أي من خلال الصراع الطبقي.

٧- الفاعلية السياسية والطبقية لتحقيق المصالح المشتركة وتتجسد: من خلال السعي للتأثير في السياسات والقرارات التي تمس مصالح الطبقة وتـتم المـشاركة والفاعليـة مـن خـلال التنظيمات النوعية للطبقة والمؤسسات المدنية الوسيطة[bbb].

ويلاحظ على هذه المعايير ارتباط الثلاثة الأول منها بالمستوى الاقتصادي في تعريف الطبقة في حين يرتبط المحددان الرابع والخامس بالبعد السياسي وعلاقات السلطة خارج وداخل المنظومة الإنتاجية، ويجسد المحددان السادس والسابع المستوى الأيديولوجي في التعريف.

وهنا يتضح أن قضية الطبقات الاجتماعية لم تعالج في المجتمع المصري إلا من خلال المحددات والتصنيفات الطبقية التي صاغها الفكر السوسيولوجي الغربي، فأصحاب الاتجاه الوظيفي المحافظ اعتمدوا على محددات كالمهنة والدخل وأسلوب الحياة باعتبارها المؤشرات الناجحة في تحديد وتصنيف المجتمع إلى طبقات. في حين اعتمد أصحاب الاتجاه المادي التاريخي على الموقف من ملكية وسائل الإنتاج باعتباره المحدد الأساسي في تحديد شكل البنية الطبقية وفي وقت لاحق اعتمد أصحاب هذا الاتجاه على إسهامات الماركسيين الجدد أمثال بولانتزاس في إدخال محددات أخرى تنتمي إلى البنية الفوقية كالبعد السياسي والأيديولوجي. ولكن على الرغم من كثرة المحاولات البحثية إلا انه يمكن القول أن هذه المحاولات لم تنجح في صياغة نظرية عامة عن الطبقات في مصر ولم تنجح أيضاً في رسم خريطة طبقية للمجتمع المصري.

ويرجع ذلك في المقام الأول إلى عملية النقل الحرفي الجامد لنماذج نظرية تنتمـي إلـى مجتمعـات لا تجاربها التاريخية وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الخاصة، دون محاولة إخضاع هـذا التراث النظري للنقد والاختبار الإمبريقي. حيث أنه من الصعب علينا فهم طبيعة الطبقة في مجتمـع معـين دون فهم نظامه الاقتصادي والسياسي، فضلا عن قيمه ومعتقداته ودعائمه القانونية. ومن الطبيعي أن تلعـب هذه جميعها دوراً هاماً في تحديد طبيعة العلاقات الطبقية، ولذلك فإن الطبقات الاجتماعية لا تعني فقط تفاوتا في فرص الحياة بما في ذلك الدخل والتعليم والمهنة، بل إنها تعكس أيضاً النظام السياسي في المجتمع[ccc].

وفي هذا الإطار يؤكد إبراهيم العيسوي أن أول مشكلة تواجه محاولة رصد الطبقات في الواقع الملموس هو أن المحاولة تبدأ بمفاهيم نظرية للطبقات لم يستهدف من إنشائها تحديد وقياس الطبقات على أرض الواقع الملموس. فأصحاب المفاهيم النظرية للطبقات طوروا هذه

المفاهيم ليس من أجل الاقتراب من الواقع بالمعني الذى نسعى إليه، أي قياسه واختبار مقولات نظرية بشأنه، وإنما في محاولة للابتعاد عن الواقع بتفاصيله وتعقيداته وتفريعاته التي لا تنتهي. وفي الحالتين كان الهدف النهائي هو فهم الواقع، أن التجريد النظري والتجسيد العملي وجهان لعملة واحدة، فلما كان من المستحيل فهم العالم ابتداء بالنظر إليه كما هو فعلا، تصبح عملية التجريد ضرورة، ولكن لما كان العالم بعد تجريده قد أصبح شيئا مختلفا عن العالم الواقعي، فلا يتيسر فهم العالم الواقعي بالصور والمفاهيم المجردة عنه وإلا وقعنا في أخطاء جسيمة. ومن هنا تصبح عملية التجسيد ضرورة أيضا، وإذا كانت المفاهيم التي وصلت إلينا في العالم الثالث هي مفاهيم ناتجة أصلا عن عملية تجريد لواقع غير واقعنا، وهو واقع المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وإذا كانت هناك فجوة بين العالم المجرد الذي تصوره هذه المفاهيم والعالم الواقعي لهذه المجتمعات المتقدمة الذي بدأت عملية التجريد منه، فلا شك أن هذه الفجوة ستكون أكثر اتساعا بين هذه المفاهيم التجريدية وعالم الواقع في مجتمعات العالم الثالث. وهذا يجعل مهمة التجسيد أكثر صعوبة عند التصدي لتطبيق هذه المفاهيم في واقعنا، مما لو تم التجسيد في المجتمعات المتقدمة[ddd].

وبطبيعة الحال لا بد من إعادة النظر في هذه المفاهيم أصلا بإجراء عملية التجريد انطلاقا من الواقـع الخاص بمجتمعات العالم الثالث. وعبور هذه الفجوة وصولاً إلى مفاهيم ملائمة للواقع - بدلا مـن مواءمـة الواقع نفسه لمفاهيم غير مناسبة له - قد يقتضي إضافة أبعاد جديدة إلى تعريف الطبقات أو عمل تـصنيفات جديدة للطبقات قد تختلف قليلاً أو كثيراً عما ورد فيما تلقيناه من نظريات[eee].

خامسا: مفهوم الطبقة في الدراسة الراهنة:

ومن خلال العرض السابق يستطيع الباحث التأكيد على انه ليس من السهولة وضع تعريف للطبقات الاجتماعية بصفة عامة. وصعوبة الخروج بنظرية عامة عن الطبقات بصفة خاصة[fff]. حيث يؤكد عاطف غيث أن الطبقات الاجتماعية حقائق لا يمكن تحديدها تحديداً صارماً، لأن تصنيف الأفراد في طبقات مختلفة تختلف باختلاف وجهات النظر والاعتبارات التي نضعها أمامنا. فنحن نتكلم عن الطبقات الغنية أو المتوسطة أو الفقيرة حين ننظر إلى الثروة، ونتكلم عن الطبقات المثقفة والطبقات الجاهلة حين لا نضع في اعتبارنا إلا درجة التثقيف والتعليم، وهذا يكون باعثاً على الاعتقاد بأن الطبقات الاجتماعية ليست حقائق في حد ذاتها بقدر ما هي وجهات نظر يكونها من يلاحظ مجتمعا من المجتمعات عن أفراد هذا المجتمع[ggg].

ومن هنا يعتقد الباحث فيما يقرره كارل بوبر أنه كلما اتسع مضمون النظرية يعني ذلك درجة قليلة من الاحتمال، وبالعكس فإن ضيق مضمون النظرية يعني درجة كبيرة من الاحتمال، فاتساع مجال النظرية معناه الوصول إلى درجة عالية من التجريد والتجريد من شأنه ـ كما سبق وأوضحنا ـ أن يعبر الاختلافات التـي تميز الحالات المتعددة التي تندرج تحت النظرية، ليصل إلى السمات العامة التي تميزها، وبالعكس نجـد أن ضيق مجال النظرية يجعلها أقرب إلى الواقع وأبعد عن التجريد الشديد الذي يميز النظرية الواسـعة، وهـذا بذاته هو الذي يجعل احتمال صدقها كبيراً[hhh].

وفي هذا الإطار سوف يعتمد الباحث على أفكار بولانتزاس المركزة عن الطبقات الاجتماعية باعتبارها نظرية ضيقة المضمون ترتكز على محددات ثلاث لقياس الطبقة هي المحدد الاقتصادي والسياسي والأيديولوجي، فالطبقة الاجتماعية انعكاس كلي لمجمل أبنية المجتمع في مجال العلاقات الاجتماعية. ولكن مع مراعاة الظروف البنائية الراهنة التي يمر بها المجتمع المصري، وهو ما يعني أن الواقع يفرض علينا إضافة أبعاد جديدة أو استبعاد أخرى. حيث يعترف الباحث بما قرره عاطف غيث من أن الطبقات الاجتماعية ليست حقائق في حد ذاتها بقدر ما هي وجهات نظر يكونها الباحث أثناء ملاحظته لموضوع دراسته وبما أن موضوع دراسة الباحث هو الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية. فإنه سوف يطور مفهومه للطبقة الوسطى وفقاً لما يفرضه موضوع وعينة الدراسة.

الفصل الثاني

إشكالية الطبقة الوسطى في المجتمع المصري

- مقدمة
- أولا: إشكالية تعريف الطبقة الوسطى الجديدة.
- ثانيا: الخصوصية التاريخية لنشأة الطبقة الوسطى المصرية.
- ثالثا: التجربة السياسية التاريخية للطبقة الوسطى المصرية.
- رابعا: الخطاب السياسي للطبقة الوسطى وروافده المتعددة.

يعالج هذا الفصل إشكالية الطبقة الوسطى الجديدة في تراث علم الاجتماع وسوف ينطلق الباحث في حسم هذه الإشكالية بالتركيز بشكل أساسي على الأبعاد السياسية والأيديولوجية باعتبارها الأبعاد الأكثر أهمية وفعالية لموضوع دراسة الباحث من ناحية، ونظراً لطبيعة خصوصية هذه الطبقة في المجتمع المصري التي ترتبط بالبناء الفوقي أكثر من ارتباطها بالعلاقات الإنتاجية في المجتمع من ناحية أخرى.

ثم ينتقل الباحث لمعالجة قضية نشأة الطبقة الوسطى المصرية التي تتميز عن نظيرتها الأوربية بأنها نشأت مرتبطة بالدولة أحد أهم مكونات البناء الفوقي، وهو ما يؤكد صدق مقولة بولا نتزاس في هذا المجال. وعلى العكس من ذلك نشأت الطبقة الوسطى في المجتمع الأوروبي باعتبارها انعكاساً لعلاقات الإنتاج في المجتمع ما قبل الرأسمالي. وهذا ما يؤكد أيضا اختلاف طبيعة البنية الطبقية من مجتمع إلى آخر وفقاً لطبيعة التكوين الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع السائد في مرحلة تاريخية محددة.

وبالطبع كانت هذه النشأة ذات الخصوصية التاريخية مؤثرة إلى حد كبير على طبيعة الطبقة الوسطى المصرية، فنظراً لتعدد أنماط وأساليب الإنتاج في المجتمع المصري في مطلع القرن التاسع عشر، أصبحت هذه الطبقة غير متجانسة سواء من حيث التكوين أو الوعي الطبقي. وبالتالي انعكس هذا التكوين على دورها السياسي من ناحية وعلى طبيعة خطابها من ناحية أخرى، حيث تعددت الخطابات السياسية والأيديولوجية لهذه الطبقة نظراً لتمثلها كل أنواع الفكر الموجودة على ساحة المجتمع المصري، سواء كانت هذه الأفكار نابعة من صميم التراث او واردة من الخارج من خلال ما يصدره الغرب من أفكار لمجتمعات العالم الثالث سواء من خلال الاستعمار في الماضي أو دعوى العولمة في الحاضر.

أولا: إشكالية تعريف الطبقة الوسطى الجديدة:

إذا كان موضوع دراسة الطبقات الاجتماعية يعد من أصعب الموضوعات في علم الاجتماع، فإن موضوع دراسة الطبقة الوسطى(*) يعد أصعبها على الإطلاق وذلك لأن هذا الموضوع تحفه الصعوبات والمخاطر النظرية والأمبريقية. والواقع أن الصعوبات والمخاطر التي تحف هذا الموضوع ليست مقصورة فقط على البلاد النامية، وإنما هي تشمل أيضا البلاد المتقدمة وذلك بحكم موقع هذه الطبقة الذي يتوسط الأدنى والأعلى على السلم الاجتماعي، ولذلك يتسم بالميوعة وعدم التحدد[iii].

لقد أكد الباحث خلال استعراض مفهوم الطبقة أن أهم الإشكاليات التي تواجه تحديد الطبقة الاجتماعية هو عدم وجود اتفاق عام حول المحددات الرئيسية للطبقة. ولعل أهم الأسباب التي وضعت التعريف الماركسي ومحدداته في مأزق هي الطبقة الوسطى في المجتمع الأوروبي، حيث أن التعريف الماركسي الذي يعتمد على ملكية وسائل الإنتاج قد حسم وضعية الطبقة العليا المالكة لوسائل الإنتاج. وكذلك الطبقة الدنيا التي لا تملك وسائل الإنتاج. وعلى الرغم من اعتراف ماركس بوجود الطبقة الوسطى إلا أنه لم يتمكن من

الوصول إلى تحديد قاطع لهذه الطبقة ولم يبلور رؤية واضحة عن هذه الطبقة مثلمـا فعـل مـع الطبقتـين الأخريين.

ويمكن القول بأن الجدل الدائر حول البنية الطبقية في المجتمع الرأسمالي قد تركز خلال الخمسين عاما الأخيرة حول قضية محورية واحدة هي تفسير أوضاع الطبقة الوسطى الجديدة، وفي القلب من هذه الجدالات غالباً ما يثار تساؤل منهجي أساسي حول قابلية التصور الماركسي للطبقات والنظرة التاريخية، والاستراتيجية السياسية، للتطبيق بالنظر لمفهوم الطبقة الوسطى، فخلافاً لما تنبأ به ماركس مـن أن التناقـضات الأساسـية الكامنة في بنية الرأسمالية (التناقض بين العمل المأجور ورأس المال وما يرتبط بهما) ستؤدي حتما إلى بلورة بنية طبقية تتصادم فيها مصالح طبقتين أساسيتين هما البرجوازية والبروليتاريا، فإن البناء الطبقي في المجتمع الرأسمالي الحديث، أضحى على درجة عالية من التعقيد والتشابك، فأصبحت هناك تقسيمات طبقيـة كثيـرة داخل طبقة البروليتاريا، كما ظلت الطبقات الوسطى كما هي ولم تختفي أو تذوب في الطبقات السائدة – كما توقع ماركس – حيث بزغت شريحة كبيرة من الموظفين كالمديرين أصحاب الرواتب والمهنيين محققة بذلك أوضاعاً ذات أهمية اجتماعية وسياسية وسيطة بين ذلك التطرف الحادث بين البروليتاريـا والبرجوازيـة أي تلك الشريحة المسماة غالباً بالطبقة الوسطى[jjj].

أن تحديد مفهوم الطبقة الوسطى يمثل إشكالية منهجية ونظرية لا يمثلها أي من المفهـومين الخاصـين بالطبقتين الأخريين. ولعل الإشكالية المنهجية والنظرية التي يمثلها هذا المفهوم تنبع من إشكالية علاقة هـذه الطبقة بوسائل الإنتاج. ذلك أنه في الوقت الذي تكتسب فيه الطبقة العليا موقعها الطبقي، عموماً مـن صـفة امتلاكها أو سيطرتها على وسائل الإنتاج – ومن ثم من صفة استغلالها لقوة عمل الغير بنوعيـه العـضلي والذهني – وتكتسب فيه الطبقة الدنيا (العاملة غالباً) هذا الموقع من صفة عدم امتلاكها أو السيطرة عليهـا – ومن ثم من صفة اضطرارها الدائم لبيع قوة عملها للغير – فإن الطبقة الوسطى تكتسب فيه ذلك الموقع مـن صفة جمعها بين هاتين الصفتين. ولقد فاقم صعوبة هذه الإشكالية دخول الدولة في مختلف مجتمعات العـالم كطرف في مسألة الملكية ورأس المال، وسواء أكان ذلك في المجالات الحديثة أو في المجـالات الخدميـة، وتغليبها لأسلوب إنتاجي على آخر أو بلورتها لأساليب أو أشكال إنتاجية متميزة نسبياً – ومن ثـم بلورتهـا لمصالح وأوضاع طبقية مماثلة – في إطار الأوضاع الطبقية القائمة بالفعل[kkk].

لقد تنوعت الدراسات التي تناولت الطبقة الوسطى في مصر من حيث توجهاتها النظريـة والإمبريقيـة إضافة إلى إدراك توجهاتها السياسية والاجتماعية ودورها في التنمية، ونفوذها السياسي، وعلاقاتها بالسلطة، كما اختلفت هذه الدراسات حول توصيف الخلفية والواقع الاجتماعي لهذه الطبقة، وهل تـشكل طبقـة طبقـاً للمفاهيم والأسس العلمية لمفهوم الطبقة، أم أنها فئة أو شريحة اجتماعية متميزة ومسيطرة في إطـار البنـاء الاجتماعي ككل[lll].

ونسارع هنا بادئ ذي بدء إلى التنبيه، بأن مصطلح الطبقة الوسطى – في الحقيقة – مصطلح هلامـي وفضفاض، حيث يفتقد إلى الدقة العلمية. فهو يضم في الواقع كتلة واسعة من الفئات الاجتماعية التي تتبـاين

فيما بينها تبايناً شديداً من حيث موقعها من عملية الإنتاج ومن ملكية وسائل الإنتاج، وتتباين، بالتـالي، فـي حجم ما تحصل عليه من دخل. وإذا كان من المفترض، ان الطبقة إذا تبلورت وجوداً وتمايزاً، تتـسم غالبـاً بوحدة الوعي الطبقي بين أفرادها وتجانسهم، وبالتالي، في المواقف الاجتماعيـة والـسياسية، إلا ان هـذا الانسجام غير موجود في حالة الطبقة الوسطى، حيث غالباً ما يسود بين صفوف هذه الطبقة مختلـف ألـوان الفكر الاجتماعي والسياسي. ولهذا فهناك من يرى، أنه من الأفضل أن نتحدث عن "طبقات وسـطى" ولـيس "طبقة واحدة"[(mmm)].

وفي محاولة التعرف على ماهية الطبقة الوسطى، نجد ان الباحثين قد اهتموا بداية اهتماماً بالغاً بدراسة الطبقة الوسطى، بعد أن تعددت التعريفات والمفاهيم والنظرة السوسيولوجية لهذه الطبقة، بل ودراسة دورهـا وتأثيرها على المجتمع، والذي يعنينا الآن يتمثل في تحديد ما نقصده بالضبط من هذه العبارة، وما تتـضمنه من مؤشرات لتحديد ماهية الطبقة الوسطى، لذلك سوف يتعدى العرض التالي الاختلافات بين الباحثين والتي تحدثنا عنها بالتفصيل في العرض السابق لمفهوم الطبقة، حيث تستند المحاولات المختلفة في صياغتها إلـى أطر مرجعية متباينة وهو ما يعكس محددات ومعايير مختلفة للانتماء الطبقي، ولذلك سـيلجأ الباحـث إلـى التعريفات التي تنتمي – تقريباً – إلى إطار مرجعي واحد لكي يتمكن من خلالها إلى الوصول لتعريف محدد للطبقة الوسطى كما سوف يستخدمه في الدراسة الراهنة.

وفي إطار تحديد مفهوم الطبقة الوسطى في المجتمع المصري انطلق بعض الباحثين من أفكار "ميلوفان دجيلاس" الذي اهتم بتحليل هذه الظاهرة فيما أطلق عليه الطبقة الجديدة[(nnn)]. وفي حالة البلدان الناميـة أهـتم الباحثون بظاهرة الفئة الجديدة وأطلق عليها العديد مـن التـسميات مثـل "البرجوازيـة البيروقراطيـة" و "برجوازية الدولة"[(ooo)]. وتعتبر دراسة "موروبرجر" (البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة، ١٩٥٧)، من الدراسات المبكرة في هذا الصدد حيث نظر إلى أصحاب الوظائف المهنيـة والتـي تقـوم بـإدارة وتنظـيم المشروعات العامة على أنها طبقة جديدة[(ppp)]. وقد قام "مانفرد هالبرن" بوضع معايير متعددة للطبقة الجديـدة منها الوظيفية المرتبطة بدخول رواتب منتظمة، السعي إلى التحديث والقضاء على الأنماط التقليديـة. حيـث أصبحت الطبقة الوسطى الجديدة تشكل المصدر الرئيسي للقوة السياسية والاقتصادية والنفوذ الاجتماعي هـذا إلى جانب أنها الأكثر تنظيما[(qqq)].

وتعد دراسة "فال بريس" من الدراسات الحديثة – نسبياً – والتي سعت إلى محاولـة تحديـد الأبعـاد الأساسية المميزة للطبقة الوسطى الجديدة حيث أكدت على ان الطبقة الوسطى تضم شرائح العـاملين بـأجر الذين يشغلون موقعاً طبقياً وسطاً بين الطبقتين المهيمنتين: البرجوازية والبروليتاريا، فهم يشبهون البروليتاريا من حيث عدم ملكية وسائل الإنتاج والاغتراب عن قوة عملهم وناتج هذا العمل، في مقابل الحـصول علـى الأجر، إلا انهم من ناحية ثانية يختلفون عن البروليتاريا، ويتشابهون مع البرجوازية عندما يشاركون بدرجات متفاوتة في السيطرة على إدارة رأس المال في إطار العملية الإنتاجية. كما يحتفظون بدرجة من الاسـتقلالية في التطبيق المباشر لقوة عملهم الخاصة ويشاركون في الإشراف على عمل الآخرين. مثل هذا الموقع الـذي

يتضمن خصائص مشتركة من الطبقتين البرجوازية والبروليتاريا يشغل موقعاً بينياً داخـل البنيـة الطبقيـة للمجتمع الرأسمالي(rrr).

وتؤكد الدراسة على أن الطبقة الوسطى تشغل بالتالي عدة مواقع فـي إطـار عمليـة تقـسيم العمـل الاجتماعي، حيث تشترك مع البروليتاريا في إطار علاقتين محددتين للإنتاج:

أ- عدم ملكية وسائل الإنتاج المادية.

ب- الاغتراب عن قوة عمل الفرد مقابل الحصول على الأجر.

ولكنها تتميز عن البروليتاريا، بدرجات متفاوتة، بالارتباط بالبرجوازية في علاقات الاستحواذ أو التملك حيث:

أ- السيطرة على التوظيف المباشرة للوسائل المادية للإنتاج.

ب- السيطرة على ممارسة أفرادها لقوة عملهم أو قوة عمل الآخرين.

وترى الدراسة أن هذا التعريف لا يزال يتناول الطبقة الوسطى بوصفها كل غير متجانس ولـيس لـه حدود طبقية معينة، ولذا فإن الحديث عن الطبقة الوسطى كطبقة اجتماعية متميـزة يتوقـف علـى بعـدين أساسيين:

أ- الأهمية التي تعطي للأبعاد السياسية والأيديولوجية والثقافية في عملية التصنيف الطبقي.

ب- المدى الذي يتم فيه النظر إلى المواقع الوسطى بوصفها تتشارك في اهتمامات ومصالح اقتـصادية مشتركة تتجاوز ما بينها من تمايزات اقتصادية معينة، وفي الشكل الأكثر عيانية الذي تتجسد فيـه هذه المواقع الوسيطة فإن ثمة عناصر متشابهة تميزها، وهي اشتراكها في مستوى الدخل وأنمـاط الاستهلاك ووحدة الخلفيات التعليمية والثقافية وفي نمط الحياة وفي درجة ما من الحراك الاجتماعي الأفقي، والتزاوج فيما بين أسرها، وعلاوة على التشابهات والتطابقات السياسية والأيديولوجية، تلك التي تبرر تصنيفهم في هيكل اجتماعي واحد. وفضلا عن هذا، ومن وجهة نظر الصراع الطبقـي بين البروليتاريا والبرجوازية، فإن هذه المواقع الوسطى لا تشغل فقط موقعاً وسيطاً بين الطبقتـين المتصارعتين، ولكنها تكتسب، في ظل العملية التاريخية للصراع الطبقي، وحدة أساسية للمـصالح تنصهر وتتبلور في ضوء وجود تناقضات أساسية ومشتركة بين مصالح شـاغلي هـذه المواقـع، ومصالح الطبقات الاجتماعية الأخرى في المجتمع. وعند هذا الحد ترفض الدراسة تفسير المواقـع الوسيطة بوصفها تقع بين الطبقات الأخرى بل اعتبارها طبقة اجتماعية متميزة(sss).

وتشير الدراسة في موضع أخر أن ثمة بعدين أساسيين في تعيين الطبقة الوسطى. الأول: هو أنها تشغل موقعاً منفصلا أو وسطاً بين البرجوازية والبروليتاريا داخل البنية الطبقية. والثاني: أنه بتعريفها كطبقة جديدة تختلف بذلك عن الطبقات الأخرى الوسيطة التي كانت قائمة سلفا وبخاصة البرجوازية الصغيرة القديمة ولهذا التمييز ما يبرره في نظر بعض الباحثين مثل بريفرمان، فالطبقة الوسطى القديمة كانت تشغل موقعـا بينيـا

وسيطا بفضل بقائها خارج البناء الطبقي الاستقطابي، ولها خصائص لا تنتمي إلى الطبقة الرأسمالية أو العاملة، ولم تمارس أدواراً مباشرة في عملية التراكم الرأسمالي على أي جانب من الجوانب، أما الطبقة الوسطى الجديدة فبعكس ذلك تشغل موقعها الوسيط ليس بسبب بقائها خارج عملية التراكم الرأسمالي بل بوصفها طرفاً أصيلاً في هذه العملية، كما أنها تمثل خصائص مشتركة بين الجانبين الرأسمالي والبروليتاري(ttt)

وفي ثنايا الحديث عن الطبقة الوسطى تشير الدراسة إلى أن هناك ملمحين أساسيين عند تعريف أي طبقة، الأول: أن مفهوم الطبقة مفهوم علائقي فلا تعرف الطبقة إلا بدلالة علاقاتها ببعضها البعض أو بدلالة علاقاتها بالطبقات الأخرى في إطار الصراع الطبقي. والمحدد الثاني: أن العلاقات الاجتماعية التي تعتبر المحدد الأساسي لتحديد وتحليل الطبقة هي العلاقات الخاصة بالإنتاج، على أن ذلك لا يعني أن العلاقات الاجتماعية خارج نطاق الإنتاج ليس لها علاقة بتحديد أو تحليل الطبقة(uuu).

وتعتبر دراسة "فردريك برير" من الدراسات الهامة التي سعت إلى تأصيل مفهوم الطبقة الوسطى الجديدة، حيث قامت باستعراض الجدل الدائر حول المفهوم ومناقشته من منظور نقدي، حيث أكدت على أنه عادة ما يتم تعريف مفهوم (الطبقة الجديدة) في أدبيات العلم الاجتماعي بوصفه يشير إلى (الأفراد المتعلمين من ذوي الياقات البيضاء) الذين لا يمتلكون الوسائل المادية للإنتاج، ولكنهم، رغم ذلك، يتصرفون ويسلكون كقوة سياسية واقتصادية مسيطرة، بالاعتماد على أنشطتهم الذهنية، أو الفكرية، إما بوصفهم صناع قرار في المجال الصناعي أو في المؤسسات الحكومية، أو في القطاع غير المرتبط بالسوق(*). كما يتم تعريفهم بوصفهم المدافعين والناقلين للقوى والأفكار الأيديولوجية الجديدة. وأشارت الدراسة إلى أن المفهوم ليس بالفكر الجديد في العلم الاجتماعي إذ تتوفر له جذور قديمة، كما اكتشفها "ألفين جولدنر" في بعض أعماله، كما يمكن أن يرجع المفهوم إلى إسهامات الفرنسي "هنري سان سيمون.." وفي أمريكا اكتسب المفهوم حديثاً رواجاً فكرياً بدرجة كبيرة، حيث يستخدمه الباحثون الذين يحاولون فهم الحدود المتغيرة بين القطاعات العامة والخاصة، وهم بذلك يضفون عليه صلة مباشرة بالاقتصاد السياسي. وتؤكد الدراسة على انه ثمة اختلاف بيناً بين الباحثين حال تحديدهم لأهم الشرائح المكونة لهذه الطبقة، ومرد هذا الاختلاف في تحديد مفهوم الطبقة من الأساس، فإذا كانت الطبقة الجديدة تتكون – لديهم – بعض شرائحها من ملاك رأس المال الثقافي، فإن ثمة تبايناً شديداً عند تحديد هوية هؤلاء، فهي تضم تنوعاً هائلاً يجمع الباحثين الكيميائيين مع المثقفين السياسيين والناشطين الحزبيين، كما أن هناك قسماً كبيراً من المثقفين ذوي النزعة الإنسانية والانتلجنسيا الفنية والتطبيقية أولئك الذين لا يشاركون بالضرورة في توزيع واستغلال فائض القيمة الاقتصادية. كما أن هناك من الباحثين ممن يفرقون بين خريجي الجامعات الذين تختلف أعمالهم ومصالحهم الاقتصادية حسب القطاع الاقتصادي الذين ينتمون إليه(**) وبالتالي فما يؤخذ على نظرية الطبقة الجديدة، في نظر المؤلف، إعتمادها في تحديد أعضائها على العمالة الجامعية المتعلمة فقط وبالتالي تضم في شرائحها (المهنيين، الصحفيين، العلماء ومنتجي الثقافة بوجه عام)، في حين لم تشمل شرائح أخرى، ذات رؤى وأعمال مختلفة يدرجها البعض ضمن صفوف الطبقة الجديدة مثل المديرين والإداريين الفنيين في التنظيمات الصناعية،

إلى الفهرس

ويؤكد المؤلف في هذا الإطار، على حالة من الصراع المفاهيمي تدور بين أصحاب هذه النظريـة، والتـي تعكس بدورها مشكلات تحليلية أكثر عمقاً لدى هؤلاء الباحثين. فهناك اختلافات حول مفهوم (الطبقة) ثم حول مفهوم (الطبقة الجديدة) وطبيعة الشرائح المكونة لها، ثم طبيعة المصالح المشتركة التي تجمعهـم أو البنيـة الأيديولوجية التي يعبرون عنها(vvv).

دليل هذا ما يسوقه المؤلف من أدلة عند تحليل حالة الوحدة الأيديولوجية بين أفراد الطبقة الجديدة، فمـن حيث المبدأ يوجد اختلاف جوهري بين أصحاب هذا الاتجاه عند تعيين ماهية هذه الأنساق، بل هنـاك مـن رفض منهم اعتبار هذه الوحدة شرطاً أساسياً لتحديدهم كطبقة. ويؤكد الباحث أن الوحدة الإيديولوجية إذا كان يتم النظر إليها - طبقا للمنظور الماركسي - في ضوء أدراك أفراد الطبقة لمصالحهم المشتركة وتنظـيمهم المعبر عنهم، فإنه كلما زاد عدد أفراد الطبقة ضعفت وحدتهم وقل إدراكهم للمصالح الجماعية واختلفت لغـة الخطاب بينهم، بل ربما تناقضت مصالحهم السياسة والاقتصادية، والعكس صحيح، فبـالنظر مـثلاً لعامـل السلطة نجد أن المديرين في التنظيمات الصناعية لا يسعدون كثيراً حينما يـشاركهم المهندسـون والفنيـون وغيرهم سلطة اتخاذ القرار. وبالنظر لعامل الدخل، ربما لا يشكل على المدى الزمني - القريب أو البعيد - قضية مشتركة بين المفكرين المهتمين بالعلوم الإنسانية مع نظرائهم من التطبيقيين، وبالنظر إلـى القـرارات المتعلقة بالسياسات الحكومية نجد أن أخصائي الرفاه الاجتماعي يريدون تخفيض ميزانية الإنفاق العـسكري وزيادة نفقات الرفاة، في حين أن مهندسي الصواريخ يبغون زيادة الميزانية العسكرية أو أن تظل مرتفعـة.. وهكذا(www).

كما يرفض المؤلف ما يذهب إليه منظروا الطبقة الجديدة من حيث اعتبارها طبقة عامة تتبنى المـصالح والأهداف الاجتماعية العامة، وخاصة بالنظر إلى المستقبل، رغم أنها تمتلك مصالح خاصـة، إلا ان هنـاك تحالفاً وارتباطاً بين مصالحها الخاصة والمصالح العامة. ويؤكد المؤلف على هذه الادعاءات بوصفها تعبـر بدرجات مختلفة عن حالة من الوعي الطبقي الزائف لدى أعضاء هذه الطبقة(xxx).

ومن الدراسات الحديثة التي تناولت الطبقة الوسطى الجديدة في الشرق الأوسط دراسة "آلـن ريتـشارد وجون وتربري" والتي حاولت التأكيد على بعض الحقائق التي توصلت إليها دراسة "مانفرد هـالبرن" حيـث أكدت في البداية على ان الطبقة الوسطى الجديدة قد خرجت من تحت عباءة البرجوازية الصغيرة والتي يطلق عليها الطبقة الوسطى التقليدية والتي تتشكل من أصحاب الملكيات الخاصة الصغيرة وبصورة أساسـية مـن الذين يعملون لحسابهم الخاص، في قطاعات التجارة والصناعة والخدمات والزراعـة، وهـم لا يـستخدمون العمل المأجور، وهم عددياً، يحتلون أهمية متعاظمة في مجتمعات الشرق الأوسط. فقد وصـلت البرجوازيـة الصغيرة في الوقت الحالي نحو (١٠%: ١٥%) من إجمالي قوة العمل[yyy].

وتتفق الدراسة مع كثير من التحليلات التي وضعت هذه الطبقة بوصفها طبقة مهيمنة تاريخياً في كثيـر من مجتمعات الشرق الأوسط، وذلك في مقابل غياب دور فعال لملاك الأراضي الزراعيـة أو لبرجوازيـة المقاولات. ولكنها تثير، مع ذلك، عدة تساؤلات بشان هذه الحقيقة، تتناول صغر أعمال ومـشروعات هـذه

الطبقة وندرة إدراك أعضائها لذواتهم بوصفهم يشكلون طبقة، وتنوع شرائحها الداخلية، ونقص الرؤى السياسية والأيديولوجية أو عدم وضوحها لدى أعضاء هذه الطبقة، وعدم تحدد مشروعهم الطبقي، واتسام كثير منهم بالنزعة الفاشية، وتحالف بعضهم بصورة واضحة مع رأس المال الوطني أو الأجنبي، واستخدامهم لاشتراكية الدولة لتكوين ثروات خاصة تسمح لهم بالهيمنة الاقتصادية. إذا كان هذا هو حال الطبقة، فما الذي جعلها مهيمنة اقتصاديا، ولماذا انهارت في مواجهتها مع الطبقات الأخرى وبخاصة ملاك الأراضي وأصحاب المصالح الاقتصادية الأجنبية، ولماذا احتاجت إلى دولة تدخليه لتساعدها في تنظيم مصالحها الاقتصادية، وتؤكد الدراسة على أن التحليلات المتاحة (التي تتناول حالات البرجوازية الصغيرة في دول مثل مصر وإيران والعراق والجزائر وسوريا، والتي تعتمد أساساً على رؤى ماركسية ما بعد الحرب العالمية) تتوصل جميعها إلى أن البرجوازية الصغيرة قد أفرزت طبقة جديدة مهيمنة تستحوذ على مصادر الدولة وتوجهها لخدمة مصالحها الشخصية كما تستغل الجماهير من خلال رأسمالية الدولة[zzz].

ثم تتحدث الدراسة بعد ذلك عن الطبقة الوسطى الجديدة والتي تتكون من المهنيين الذين يعدون إفرازاً السياسات الدولة وبرامجها وتدخلاتها في كافة مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية)، بالإضافة لتطور الرأسمالية واتساع نطاق السوق، وتطور سياسات التعليم ... الخ. وهي تتكون من الأطباء والمهندسين والصيادلة والمحامين والمعلمين وأساتذة الجامعات أولئك الذين تعتمد مكاناتهم الاجتماعية ليس على الملكية الخاصة للثروة بل على قدراتهم التنظيمية والفنية والمهنية والإدارية وعلى أدائهم في المجالات المختلفة[aaaa].

وعندما رصدت الدراسة آثار النمو السكاني السريع على حجم الطبقة الوسطى في منطقة الشرق الأوسط، أكدت على أن المشكلة البنائية التي تنبأ بها "هالبرن" حال دراسته للطبقة الوسطى في الشرق الأوسط خلال العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين، قد تجسدت وأضحت أكثر حدة، ففي منتصف الثمانينيات كان هناك نحو (٧٥) مليون فرد ينتمون للطبقات الوسطى في الشرق الأوسط، ممن يقعون في المرحلة العمرية من (١٥-٢٥ سنة) من جملة السكان البالغ عددهم (٢٧٠ مليون) نسمة تقريبا. ونال (٨ مليون) من الذكور منهم حظاً وافراً من التعليم الذي بلغ حده الأدنى في الدبلوم المتوسط، وهذا يفترض معه الانخراط في وظائف ذوي الياقات البيضاء، أي مستوى معيشي لائق وارتفاع نسبي في المكانة الاجتماعية. وتؤكد الدراسة أنه لم تحدث هذه التوقعات بسبب عدم تلاؤم مخرجات التعليم مع مدخلات سوق العمل، وبالإضافة للتزايد السريع في أعداد هؤلاء الأفراد يصبح عدم انخراطهم في سوق العمل والعملية الإنتاجية مصدراً للخطورة، حيث إن هذه الجماعة العمرية تشكل المادة الخام لأنماط مختلفة من الحركات الثورية في الشرق الأوسط. وتؤكد الدراسة أخيراً على أنه من قبيل الخطأ اعتبار أعضاء هذه الطبقة الوسطى الجديدة يشكلون كتلة سياسية وأيديولوجية واحدة بل ينتمون إلى اتجاهات سياسية وأيديولوجية غير متجانسة[bbbb].

وفي نفس الاتجاه يعرف "عادل غنيم" الطبقة الجديدة بأنها "تلك الفئة الاجتماعية التي تتولى الوظائف العليا في إدارة الدولة وفي القطاع العام.. وهي التي تحدد طريقة التصرف في الفائض الاقتصادي المتولد في قطاع الدولة.. فهي التي تقوم بوضع الخطة الاقتصادية القومية.. وهي في النهاية التي تتابع تنفيذها" ولا بد

من لفت النظر إلى أن "عادل غنيم" قد أكد على أن هذه الطبقة الجديدة غير متجانسة لا في تركيبها الاجتماعي ولا في تكوينها المهني أو الأيديولوجي[cccc].

أما بالنسبة لتعريف الطبقة الوسطى في ضوء نظرية رأي المال الثقافي فإنه يطلق عليها "طبقة الخدمات" تلك التي تضم الذين يشغلون بعض المهن التي تقوم أساساً على إنتاج واستخدام ما يسمى برأس المال الثقافي الذي يعتمد بدوره على المقدرات التعليمية. فضلاً عن الخبراء والمديرين العاملين في المؤسسات التنظيمية المختلفة. ويمتلك أعضاء هذه الطبقة خبرات إدارية وتنظيمية وبعض الأصول الاقتصادية والملكية، (ملكية الثقافة) [dddd]. هذا إلى جانب ممارسة بعض العادات الثقافية المرتبطة بأنماط المعيشة وأشكال الاختيار الاجتماعي في الحياة اليومية من جانب هذه الشريحة المالكة لرأس المال الثقافي[eeee].

وهم يسمون بلغة أخرى العمال الثقافيون والمهنيون، بعضهم يعمل في جهاز الدولة وبعضهم يعمل في المجالات الخاصة. وقد شكلت هذه الطبقة ما يسمى الآن في كثير من الأدبيات بالحركات الاجتماعية الجديدة، تلك الحركات التي تتشكل بصفة عامة من الطبقة الوسطى وأعضائها والتي تحرك وتعبأ من خلال ربط اكثر من منظمة أو مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني سواء أكانت أحزاباً سياسية أو اتحادات تجارية أو نقابات مهنية. إن أعضاء هذه الحركات الجديدة يطلق عليهم "طبقة الخدمات.." ومن أمثلة الحركات الاجتماعية الجديدة التي يتشكل عمادها من الطبقة الوسطى، حركات تحرير المرأة والحركات البيئية والحركات المؤيدة للسلام والحركات المعادية للعرقية[ffff].

إن مثل هذه الحركات الجديدة هي نتاج شرائح مختلفة من الطبقة الوسطى وبخاصة من أصحاب الفكر اليساري الريديكالي. وتسعى إلى استيعاب وقيادة قطاعات واسعة من الجماهير، والتأثير في أنماط وطرق التفكير، وتحليل القضايا الاجتماعية والسياسية المختلفة، ومن ثم فإن هؤلاء النشطاء السياسيين اليساريين يشكلون تنظيمات داخل الحركة الاجتماعية الواحدة. يعتبر كل تنظيم منها بمثابة أقلية لها مستوى عالٍ من الوعي السياسي، ويميل إلى توظيف كثير من التكتيكات مثل العصيان المدني، وتطوير بنى ثقافية مضادة للبنى السياسية القائمة، كل ذلك بهدف صياغة حركة اجتماعية موحدة في المستقبل تعبئ الجماهير في مواجهة النظام[gggg]. وقادة هذه الحركات يسعون إلى اتخاذ مواقع تسمح لهم بالتأثير في صناعة القرار داخل المجتمع على كل مستوياته، هذا إلى جانب مواجهة كل الأنماط المتنوعة والمنظمة للاستغلال[hhhh]. كذلك يقومون بقيادة حركات التنوير في مجتمعاتهم فيسعون إلى مواجهة التوجهات الاجتماعية السلبية واتخاذ مواقف إيجابية حيال كثير من القضايا الساخنة[iiii].

وتجدر الإشارة إلى أن الطبقة الوسطى في إطار نظرية رأس المال الثقافي يمكن اعتبارها الطبقة الأكثر امتلاكاً لرأس المال الثقافي على الرغم من امتيازاتها الاقتصادية الضئيلة والتي تتناقض باستمرار حتى أصبحت امتيازات الطبقة العاملة الاقتصادية أفضل كثيراً من امتيازات الطبقة المتوسطة صاحبة رأس المال الثقافي. حيث يؤدي امتلاك رأس المال الثقافي إلى امتلاك رأس مال اجتماعي ورمزي وهو ما يقلل فرص أعضاء الطبقة الوسطى في الانخراط في بعض الأعمال الحرفية والبسيطة التي يتجه إليها أعضاء الطبقة

إلى الفهرس

العاملة والدنيا وهي أعمال تدر رأس مال اقتصادي كبير نسبياً في ظل ظروف المجتمع المصري وهي الأعمال التي نطلق عليها الأعمال الهامشية. ودائماً ما نجد أن هذه الأعمال ينخرط فيها أبناء الشرائح الدنيا الأقل ثقافة وتعليماً. وهو ما جعل الطبقة العاملة المصرية أفضل حالاً من الناحية الاقتصادية قياساً بأوضاع الطبقة الوسطى الاقتصادية. ومن أهم المظاهر الحديثة الدالة على ذلك هي انتشار ظاهرة زواج أبناء الطبقة العاملة والدنيا من أصحاب المهن الحرفية والهامشية المالكة لرأس مال اقتصادي من أبناء الطبقة الوسطى المالكة لرأس المال الثقافي حيث يرى أعضاء الطبقة الوسطى أن الطبقة العاملة هي المنقذة للطبقة الوسطى من الضياع.

وفي إطار محاولات تعريف الطبقة الوسطى يرى سعد الدين إبراهيم أن الطبقة الوسطى هي عبارة عن تلك التكوينة الاجتماعية ذات التعليم العلماني الحديث والتي بسبب تعليمها أخذت تحتل مواقع مؤثرة في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، وفي مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية. فهي تشمل البيروقراطيين والتكنوقراطيين وأصحاب المهن الحرة[jjjj].

وفي نفس الاتجاه يقدم رفعت لقوشة تعريفه للطبقة الوسطى باعتبارها تركيباً اجتماعياً عريضاً يضم كل الشرائح التي تبيع قوة عملها الذهني من خلال ممارسة العمل الحكومي أو العمل الحر، والشرائح التي تملك رصيداً من رأس المال تدفع به إلى قنوات النشاط الخاص دون أن تبلغ مرتبة الاحتكار، وهكذا يصطف الموظفون والمهنيون وأعضاء هيئات التدريس الجامعي والرأسماليون الصغار والمتوسطون.. الخ في مصفوفة التركيب الاجتماعي للطبقة الوسطى[kkkk].

وانطلاقاً من نفس الرؤية يعرف أحمد زايد الطبقة الوسطى بأنها عبارة عن شرائح متعددة من متوسطي ملاك الأرض الزراعية ومتوسطي التجار والصناع وموظفي الدولة وتكون الشريحة الأخيرة شريحة متميزة داخل هذه الطبقة. وينبع هذا التميز من أنها أكثر الشرائح قوة لقربها من نطاق صناعة القرار السياسي وتحكمها في مستوياتها الدنيا والوسطى في بعض الأحيان. وتضم هذه الشريحة البيروقراطيين والعسكريين وأصحاب المهن التخصصية من أطباء ومحامين وأساتذة، ومثقفين[llll].

وفي إطار نفس المعنى يعرف رمزي زكي الطبقة الوسطى بأنها مختلف الشرائح الاجتماعية التي تعيش بشكل أساسي، على المرتبات المكتسبة في الحكومة والقطاع العام وفي قطاع الخدمات والمهن الحرة الخاصة، بمعنى أنها تضم أيضاً من يعملون لحساب أنفسهم. حقاً إن هناك بعضاً من شرائح هذه الطبقة قد يمتلك بعض وسائل الإنتاج (مثل العقارات أو الأرض الزراعية، أو أسهم بعض الشركات). وربما يوجد أيضا من يستغل عمل الآخرين. بيد أن أهم ما يميز هذه "الطبقة" هو أن دخل أفرادها الأساسي ناتج عن العمل الذي يغلب عليه الطابع الذهني والتقني. (ولهذا يطلق على أفرادها في بعض الأحيان: ذوي الياقات البيضاء) [mmmm].

وفي إطار ذلك التحديد للطبقة الوسطى يعطى بولانتزاس أهمية كبيرة للتفرقة بين شريحتين للبرجوازية الصغيرة: البرجوازية الصغيرة التقليدية التي تتشكل أساساً من الحرفيين وصغار التجار وصغار المزارعين

إلى الفهرس

والموظفين الكتابيين، وبين عناصر البرجوازية الصغيرة الجديدة التي تتشكل من الفنيين والعاملين الـذهنيين والتقنيين المرتبطين بالأشكال التنظيمية الحديثة للنمو الرأسمالي فهي فئات يرتبط عملهـا بالأبنيـة الفوقيـة لأشكال التنظيم الرأسمالي الحديث (نظم الإدارة والمعلومات والاتصالات)، فهي تحصل على دخـل "عمـل مركب" لأنه عمل يتسم بالتخصص الدقيق والتقنية في إطار التقسيم الاجتماعي السائد. كذلك يمكـن اعتبـار أرباب المهن الحرة من كبار الأطباء والمحاسبين والمهندسين والصيادلة والمحامين من بين عناصر الطبقـة البرجوازية، حيث يحصلون على دخل مركب يمثل خليطاً من عائد العمل وعائد ملكية رأس المـال، ولكـن مهما كانت التفريعات والشرائح والفئات في إطار الطبقة الواحدة، يظل المعيار الثلاثي المركب (اقتصادي – سياسي – أيديولوجي)، هو المعيار الحاكم للتمييز بين فئة أو شريحة وأخرى[nnnn].

وفي إطار محاولة بولانتزاس وبشكل أكثر تفصيلاً يذهب "حليم بركات" إلى أنه يستعمل مصطلح الطبقة الوسطى للإشارة إلى تلك الشرائح ممن يشغلون موقعاً وسطاً في البنية الطبقية فلا يعتمدون علـى اسـتئجار العمال والفلاحين كالبرجوازية الكبرى ولم يفقدوا ملكية وسائل العمل كما حصل بالنسبة للعمـال والفلاحـين الكادحين. إنهم بذلك تلك الأسر التي لا تنتمي إلى الطبقة البرجوازية، التقليدية الكبرى ولا إلى طبقة الكادحين من فلاحين وعمال، بل هي بين بين يتجاذبها النقيضان فيكون بعضها أقرب إلى الطبقة العليا وبعضها أقرب إلى الطبقة الدنيا[oooo].

وتتألف الطبقة البرجوازية الصغيرة أو الطبقة الوسطى في المجتمع العربي المعاصر مـن شـريحتين رئيسيتين هما شريحة البرجوازية الصغيرة القديمة، وشريحة البرجوازية الصغيرة الجديدة محـور الدراسـة الراهنة. وتشمل البرجوازية الصغيرة القديمة المثقفين التقليديين من علماء وقـضاة ومتعلمـين، وحـرفيين وأصحاب المهن الشعبية، وصغار رجال الأعمال والتجار وموظفي الدولة، وضباط الجيش الصغار والجنـود المتقدمين وغيرهم، وتشمل البرجوازية الصغيرة الجديدة الانتلجنسيا والمثقفين والتقنيين وخريجي الجامعـات والمهنيين من أطباء ومحامين ومهندسين والموظفين في القطاعات العامة والخاصة الذين يتقاضون رواتـب لقاء عملهم (الموظفين الذين يتقاضون رواتب محددة من الدولة والشركات التجارية والـصناعية والماليـة) وضباط الجيش وأصحاب المشروعات الفردية الصغيرة والموسرين الجدد ورجال الأعمال الحرة. وقد انبثقت هذه الطبقة الجديدة نتيجة لتطور التعليم، ونشوء الشركات وإدارات الأعمال وتوسيع الأجهزة الإدارية للدولـة الجديدة، والهجرة. ومما يجب أن نلفت إليه النظر أن شريحة البرجوازية الصغيرة الجديدة هـي عـادة مـن أصول البرجوازية الصغيرة القديمة أو الطبقة الدنيا نتيجة التعليم والهجرة وتوسيع مجـالات التوظيـف فـي الإدارات العامة والخاصة والخدمات بشكل عام[pppp].

وقد قويت الطبقة البرجوازية الصغيرة الجديدة وتوسعت إثر الانقلابات العسكرية في عدد من البلـدان العربية فشكلت طبقة حاكمة وصفوة ثقافية هامة وشريحة بيروقراطية تسيطر على وسائل الإنتـاج وتحتكـر العمل السياسي مرتكزة إلى الجهاز العسكري الذي حلت بواسطته محل البرجوازية التقليدية الكبرى. ومـا أن

حات في الحكم حتى بدأت تظهر التناقضات الثانوية ضمن صفوفها وبدأ تنافسها على السيطرة بين تيـارات قومية واشتراكية ودينية وليبرالية مدنية وعسكرية سلطوية[qqqq].

وفي ضوء ما تقدم، فنحن نستخدم هنا مصطلح الطبقة الوسطى تجاوزاً. إذا يمكـن القـول أن الطبقـة المتوسطة هي في الحقيقة خليط واسع، متعدد وغير متجانس من الأفراد والجماعات. ولهذا، فإنه عند معالجة مشكلات هذه الطبقة أو تحليل مواقفها واتجاهاتها إزاء قضية ما، يميل الباحثون - وأنا مـن بيـنهم - إلـى تقسيم هذه الطبقة إلى ثلاث شرائح، تضم كل شريحة فئات متجانسة بقدر الإمكان، وهذه الشرائح الثلاث هي: الشريحة العليا، الشريحة المتوسطة، والشريحة الدنيا، وهو تقسيم يمكن استخدامه لتحليـل أوضـاع الطبقـة الوسطى في المجتمع المصري. مع تأكيد الباحث على أن الشريحة العليا من هذه الطبقة هي التي سوف تكون محل الاهتمام في الدراسة الراهنة باعتبارها الشريحة التي يصدر عنها الخطاب السياسي للطبقـة الوسـطى المصرية.

أما عن الشريحة العليا من الطبقة الوسطى - ويمثل أفرادها النسبة الأقل في كتلة هذه الطبقة - فتضم: العلماء والباحثين وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا والمديرين وأصحاب المهن المتميزة كالأطباء والمهندسين والقضاة والمحامين والصحفيين والفنانين وكبار ضباط القوات المسلحة والبوليس والفنيين العاملين في قطـاع المعلومات، وأعضاء هذه الشريحة يحصلون عادة على دخول مرتفعة وذات طابع متغير، ويتميـز نمطهـم الاستهلاكي بالتنوع وباشتماله على قدر كبير من رموز الاستهلاك الترفي بسبب الفائض الكبير الذي تنطوي عليه دخولهم، وغالباً ما يوجد بين أعضاء هذه الشريحة من يملكون أو يشتركون في ملكية وسائل الإنتـاج الزراعي أو الصناعي. وتوجد لديهم ثروات مادية ومالية متنوعة. من هنا فإن دخول هذه الشريحة لا تنبـع من المرتبات فحسب التي يتقاضونها من أعمالهم المهنية وإنما قد تشتمل أيضا على إيجارات وفوائد وأرباح، وغالباً ما تفرز هذه الشريحة الكثير من الكتاب والفنانين وقادة الرأي والزعماء السياسيين. كما أن أفراد هـذه الشريحة أكثر قرباً للسلطة ولصناع القرار الاقتصادي والسياسي، ويحتلـون مواقـع هامـة فـي أجهـزة الدولة[rrrr].

أما الشريحة المتوسطة من الطبقة الوسطى، فتضم من حيث الحجم عدد أكبر من الأفراد بالمقارنة مـع الشريحة العليا. ويعمل أفرادها بمرتبات ثابتة أو شبه ثابتة، ويشغلون الوظائف الإدارية والفنية والإشرافية في الوزارات والأجهزة والمصالح الحكومية وإدارات الحكم المحلي، مثال ذلـك: المدرسـين والمـوظفين فـي شركات القطاع العام والمشتغلين في البنوك وشركات التأمين والمؤسسات التجارية ومن يعملون بالخـدمات الشخصية لحساب أنفسهم. وأفراد هذه الشريحة يمكن تصنيفهم على انهم من ذوي الدخل المتوسـط ويغلـب على مستوى تأهيلهم أنهم من خريجي الجامعات أو المعاهد العليا المتوسطة، ويعيش هؤلاء فـي الظـروف العادية، في حالة "مستورة"[ssss].

أما الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، فتضم بين صفوفها عدداً كبيراً من صـغار المـوظفين الـذين يعملون في الوظائف الكتابية والبيروقراطية، كما تضم عدداً من المشتغلين لحساب أنفـسهم فـي قطاعـات

الخدمات والمشروعات الصغيرة، كالموظفين في مكاتب الصحة والمستشفيات والـدوائر الحكوميـة، ومـن يعملون في مجال البيع والتوزيع وأقسام الحسابات والأرشيف بالقطاع العام، ومحصلي الضرائب والرسـوم ...الخ. وأفراد هذه الشريحة على قسط محدود من التأهيل المهني والتعليمي. وهم يمثلـون أغلبيـة الطبقـة الوسطى وقاعدتها العريضة. ويعتبرون من ذوي الدخول الثابتة والمحدودة. ولهذا يتسم نمط توزيـع دخلهـم بغلبة نسبة ما يذهب منه إلى الاستهلاك الضروري، حيث أن معدلات ادخارهم ضئيلة جداً، أو تكـاد تكـون معدومة. وكثير من أفراد هذه الشريحة أقرب إلى حال الطبقة العاملة(tttt).

وفيما يتعلق بحجم الطبقة الوسطى ونموها المتزايد بشرائحها المختلفة فقد خضع لمناقشات مستفيضة من قبل المهتمين بتحليل النسق الطبقي للمجتمعات الغربية، حيث لوحظ ذلك النمو المتزايد للعمال غير اليـدويين أو المعروفون باسم العمال ذوي الياقات البيضاء بالمقارنة بالعمال اليدويين، ذوي الياقات الزرقـاء. فطبقـا لإحصاءات التعداد يوجد الآن في قوة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية نسبة من العمـال ذوي الياقـات البيضاء تفوق نسبة العمال ذوي الياقات الزرقاء. أما في بلدان أخرى فإن الحجم النسبي للعمال ذوي الياقـات البيضاء - كما تعبر عنه الإحصاءات الحكومية - ليس مرتفعاً بنفس القدر، ولكن الزيادة فيه تسير في نفس الاتجاه(uuuu).

وينتقد الماركسيون هذا الرأي حيث يرون أن هناك عاملين يؤديان إلى أخذ الإحصاءات الرسمية بحذر، وأحد هذين العاملين أن كثيراً من مهن ذوي الياقات البيضاء لها طابع روتيني، بل وآلي، وبالتـالي يـصعب تمييزها عن المهن اليدوية. ويرتبط العامل الثاني بأن التوسع في الأعمال الكتابية قد تساوق مع تزايد دخـول المرأة إلى المستويات الدنيا من قوة العمل غير اليدوية. وتشكل المرأة - في معظم المجتمعـات الغربيـة - النسبة الغالبة من المشتغلين بالأعمال الكتابية. ولا يشكل هؤلاء النساء جزءاً من الطبقة الوسطى الناشئة ذات الدخول الجيدة، بل هن يشكلان على العكس من ذلك ما يمكن تسميته بقاع قطـاع المـوظفين ذوي الياقـات البيضاء(vvvv).

ويبدو أن ما حدث للمجتمع الأوروبي في القرن التاسع عشر مـن نمـو متزايـد للطبقـة الوسطى (وهو ما دعا بعض الباحثين لاعتبار المجتمع قد أصبح مجتمع الطبقة الوسـطى) قـد حدث للمجتمع المصري بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، حيث تزايد حجم هذه الطبقة في نصف القـرن العشرين بشكل لافت للنظر مما دعا بعض الباحثين المصريين إلى النحـو منحـى التحلـيلات الغربية التي رصدت نمو الطبقة الوسطى حيث أصبح المجتمـع المـصري مجتمـع الطبقـة المتوسطة الجديدة، وفي هذا الإطار يؤكد "جلال أمين" أن التشكيلة الطبقية للمجتمع المـصري عشية ثورة يوليو ١٩٥٢ يمكن التعرف عليها من خلال مؤشر الـدخل، حيـث أن ١% مـن إجمالي سكان مصر، كانوا يحققون دخلاً سنويا يزيد على ١٥٠٠ جنيه للأسرة في السنة، فـي المقابل كان هناك ٨٠% من السكان يحصلون على دخل سنوي يقل عن ٢٤٠ جنيها للأسـرة.

أما بقية السكان وهم ما يمكن تصنيفهم كطبقة وسطى، ويمثلون نمو ١٩% من السكان فكـانوا يحصلون على دخل سنوي يتراوح بين ٢٤٠-١٥٠٠ جنيه للأسرة في السنة، ويعني ذلـك أن بين ٢١,٤ مليون نسمة، وهم مجمل سكان مصر في بداية عام ١٩٥٢، يمكن اعتبار أن أقل من مائتي ألف شخص كانوا ينتمون إلى ما يمكن تسميتهم بالطبقة العليا، بينما كـان هنـاك أربـع ملايين ينتمون إلى شرائح الطبقة الوسطى، أما الباقون، ويبلغ عددهم ١٧ مليون شخص ينتمون إلى الطبقة الدنيا، ويؤكد ذلك ما نعرفه عن توزيع ملكية الأرض الزراعية في مصر(wwww).

وبعد مرور حوالي أربعين عاما من اندلاع الثورة، ازداد حجم الطبقة الوسـطى بـصورة تفوق أي وصف، نظراً لما شهده المجتمع من تحولات جذرية خاصة فيما يتعلق بالملكية. فلـم تعد ملكية الأرض الزراعية، هي العامل الحاسم في التحديد الطبقي، كما كانت عليه من قبل، إذ من الملاحظ تعدد وتباين مصادر الدخل. وحدث نمو ملحوظ للتجارة والصناعة ومختلف أنواع الخدمات، كمصادر أساسية للدخل، وجدير بالذكر، أن المجتمع المصري، قد أصبح أقل اهتماما الآن بالسؤال عن مصدر الثروة والدخل، لما يشهده من فوضى في عمليات الكـسب الـسريع بصوره المتعددة الشرعية وغير الشرعية. وفي ضوء بعض الإحصاءات عن توزيـع الـدخل الشخصي اقترح "جلال أمين" أن يكون الحد الفاصل بين الطبقة الدنيا والوسطى هو الحـصول على دخل شهري مقداره نحو ثلاثمائة جنيه للأسرة بالكامل، بينما يكون الحد الفاصل بين الطبقة الوسطى والعليا هو الحصول على دخل شهري قدره عشرة آلاف جنيه للأسرة، واضعين فـي الاعتبار مقابل الامتيازات العينية بمختلف أنواعها بالنسبة للطبقات الثلاث(xxxx).

وبناء على ذلك فإن هناك نحو ٥٠% من إجمالي السكان البالغ عددهم تقريباً ٥٨ مليونـاً هـم سـكان مصر، أي نحو ما يقرب من ٣٠ مليون فرد ينتمون إلى شرائح الطبقة الدنيا، وحوالي ٤٥% مـن إجمـالي السكان، أي ما يقرب من ٢٥ مليون شخص، ينتمون إلى شرائح الطبقة الوسطى، وهنـاك نحـو ٣% مـن إجمالي السكان، أي نحو ١,٥ مليون شخص ينتمون إلى شرائح الطبقة العليا، وذلك في عـام ١٩٩١. ومـا يلفت النظر هو القفزة المذهلة التي حققتها الطبقة المتوسطة في الحجم، حيث ازداد حجمها أكثر من ٦ مرات في أربعين عاماً، وجدير بالذكر أنه لا يمكن إرجاع هذه الزيادة الكبيرة في حجم الطبقة المتوسطة، إلى سقوط أعداد من الطبقة العليا إليها، بل الأحرى إلى تسلق ملحوظ وخفي، قامت به أعداد كبيرة مـن أبنـاء الطبقـة الدنيا(yyyy).

وفي إطار نفس الرؤية التحليلية يؤكد "محمود عبد الفضيل" أن حجم الدخل والثروة هما أكثر المعـايير ملائمة في تصنيف المجتمعات إلى طبقات، مع عدم النظر إلى طبيعة المصادر التي تمول هذا الدخل، وذلـك باعتبار أن المجتمع المصري، قد أصبح أقل اهتماماً بالسؤال عن مصدر الدخل والثروة عند إجـراء عمليـة التصنيف والتحليل الطبقي. واستشهاداً بمقولة بعض الاقتصاديين الفرنسيين في أن "النقود ليس لها رائحة" فإنه

يمكن تقسيم وتصنيف الطبقة الوسطى إلى مراتب وشرائح طبقاً لأوضاعها الاقتصادية وأنماط معيشتها، وطبقا للدخل والمكانة الاجتماعية، حيث يمكن التمييز بين ثلاثة شرائح داخل الطبقة الوسطى: ١- الشريحة العليا من الطبقة الوسطى وتقترب هذه الشريحة في كافة أنماطها، سواء الاستهلاكية أو سلوكياتها اليومية من الطبقة العليا، وتمثل هذه الشريحة نحو ١٠% من جملة الأسر في المجتمع المصري. ٢- الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى وتتميز هذه الشريحة بإمتلاك سيارة خاصة لكل أسرة تقريباً وامتلاك الأجهزة الإلكترونية الحديثة، كما تمتلك أحيانا بعض شقق التمليك، وتمثل هذه الشريحة حوالي ٢٣% من جملة الأسر في المجتمع وتعتبر هذه الشريحة الوعاء الحقيقي للطبقة الوسطى. ٣- الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى وهي أقرب ما تكون في نظام قيمها وأنماط معيشتها من الفئات الدنيا، وهي تمثل نسبة ١٥% من جملة الأسر في مصر[zzzz].

من الواضح أن "جلال أمين" و "محمود عبد الفضيل" قد اقتربت تحليلاتهم وتقديراتهم لحجم الطبقة الوسطى المصرية حيث أكد الأول على أنها تشكل ٤٥% من جملة سكان المجتمع بينما أكد الثاني على أنها تشكل ٤٨% من جملة المجتمع المصري. فقد ذهب "محمود عودة" إلى تقدير مختلف حيث أكد أن حجم الطبقة المتوسطة، لا يتجاوز حوالي ٢٥% من السكان في أقصى التقديرات أي ما يقرب من ١٥ مليون نسمة وذلك في مطلع التسعينيات[aaaaa].

وإذا كان "جلال أمين" و "محمود عبد الفضيل" قد ذكر كل منهما الأساس الذي اعتمد عليه في تقدير حجم الطبقة الوسطى في المجتمع المصري فإن ما يؤخذ على تقدير "محمود عودة" لنفس الطبقة هو أنه لم يذكر الأساس الذي أو ارتكز عليه في تقدير حجم الطبقة المتوسطة والذي على أساسه رفض تقديرات السابقين خاصة التقديرات التي صعدت بحجم الطبقة المتوسطة إلى ما يقرب من نصف المجتمع المصري. وقد يكون "عودة" محقاً حيث إن الاعتماد على معيار حجم الدخل والثروة قد يكون مضللاً خاصة وأنه لا توجد دراسات أو إحصاءات دقيقة وشاملة عن حجم الدخل والثروة في المجتمع المصري، بل المتوفر هو عبارة عن إحصاءات تعتمد على عينات وليست مسوحاً شاملة وبالتالي فإن التقديرات لا بد وأن تكون موضع شك من قبل الباحثين.

ويرى الباحث أن الصورة تظل إلى حد كبير شديدة العمومية، ويكتنفها بعض الغموض فيما يتعلق بحجم الطبقة الوسطى المصرية، وهو ما دفعني إلى محاولة تقديم تقدير لحجم هذه الطبقة يعتمد على مؤشرات مختلفة عن التي قدمها الباحثون الآخرون، حيث يعتمد تقدير الباحث لحجم الطبقة الوسطى على بعض الإحصاءات الواردة في التعداد العام للسكان لأعوام ١٩٧٦ و١٩٨٦ و١٩٩٦، والخاصة بالمهنة والحالة العملية وقطاع العمل، خاصة وأن الباحث قد لاحظ على كافة التعريفات التي حاولت تحديد الطبقة الوسطى سواء كانت هذه منطلقة من الاتجاه الماركسي أو الوظيفي او من الاتجاه التوفيقي بين الماركسية والوظيفية وسواء كانت هذه التعريفات غربية أو عربية، فإنها ركزت على الحالة العملية والمهنة بالنسبة لأبناء هذه الطبقة وكذلك قطاع العمل باعتبارها المؤشرات الحاسمة في تحديد الانتماءات الطبقية لهذه الطبقة. حيث لم

إلى الفهرس

تخرج التعريفات عن تحديد أبناء هذه الطبقة بشرائحها المختلفة في كبار المديرين والإداريين ومديري الأعمال وأصحاب المهن الفنية والعلمية من الأخصائيين ومساعديهم والقائمين بالأعمال الكتابية ومن إليهم، والباحث على وعي تام بأن هذه المحاولة قد تخضع لعديد من الانتقادات خاصة من الباحثين الذين يشككون دائماً في الإحصاءات الرسمية - خاصة الحكومية - ولكن على الرغم من ذلك فهو يؤكد على أنه سوف يتعامل مع هذه الإحصاءات بنظرة أكثر عمقاً، خاصة وأنها هي المتاحة الآن والأكثر قرباً من واقع تعريفات الطبقة الوسطى المصرية ولأنها سوف تعتمد على مسح شامل للمجتمع المصري.

وبمطالعة التعداد العام للسكان العاملين فوق سن ١٥ عاماً، يتضح أن الشريحة العليا من الطبقة الوسطى والتي تتكون من كبار المسئولين والمديرين والإداريين ومديري الأعمال قد شكلت ١،١% من حجم القوة العاملة في المجتمع المصري، أما الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى والتي تتكون من أصحاب المهن الفنية والعلمية من الأخصائيين ومساعديهم فقد شكلت ٧,٥% من حجم القوة العاملة في المجتمع المصري. ثم جاءت الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى والتي تتكون من القائمين بالأعمال الكتابية ومن إليهم بنسبة ٧,٣% من حجم القوة العاملة في المجتمع المصري. وبذلك يكون إجمالي حجم الطبقة الوسطى المصرية حوالي ١٥,٩% منهم ٣,٤% من الإناث وذلك في عام ١٩٧٦[bbbbb].

ولقد طرأت زيادة ملحوظة على حجم الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة خلال العشر سنوات التالية، ففي تعداد ١٩٨٦، جاءت نسبة الشريحة العليا من الطبقة الوسطى ٠,٩%، أما الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى فكانت نسبتها ١٣,٣%، ثم الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى بنسبة ٨،٨%. وبذلك كان إجمالي حجم الطبقة الوسطى ٢٣% من المجتمع المصري منهم ٦,٩% من الإناث[ccccc].

واستمرت الزيادة الملحوظة في حجم الطبقة الوسطى، وعلى عكس المتوقع في ظل اتجاه سياسة الدولة لدعم البرجوازية العليا من خلال تطبيق سياسات إعادة الهيكلة والخصخصة، وهي السياسات التي أضرت بمصالح الطبقة الوسطى نتيجة لسحب الامتيازات التي حصلت عليها واكتسبتها في مرحلة ما بعد ثورة يوليو. حيث رأي بعض الباحثين أن الطبقة الوسطى في طريقها للتآكل، حيث أكد "رمزي زكي" على انه يمكن القول "وداعا للطبقة الوسطى" وعلى الرغم من ذلك فقد جاء تعداد ١٩٩٦ ليؤكد على النمو المتسارع للطبقة الوسطى حيث جاءت الشريحة العليا من الطبقة الوسطى بنسبة ٤,٧%، والشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى أصبحت ٢٣,٣%، أما الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى فقد أصبحت ٧,٢%، وبذلك يكون إجمالي حجم الطبقة الوسطى ٣٥,٢% من المجتمع المصري منهم ١٠,٣% من الإناث[ddddd].

ويلاحظ أن النمو الحقيقي للطبقة الوسطى دائماً ما يطرأ على الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى، والتي تتكون من أصحاب المهن الفنية والعلمية والأخصائيين ومساعديهم حيث كانت ٧,٥% عام ١٩٧٦ ثم أصبحت ١٣,٣% عام ١٩٨٦ ثم أصبحت ٢٣,٣% عام ١٩٩٦ ، وهو ما يعني أنها تضاعفت أكثر من ثلاث مرات في عشرين عاماً. وهو ما يؤكد أنها العماد الرئيسي للطبقة الوسطى، حيث أكد "محمود عبد الفضيل" على أنها الوعاء الحقيقي للطبقة الوسطى فهي تستقبل سواقط الشريحة الأعلى، وصاعدي الشريحة الأدنى،

إلى الفهرس

ولذلك فقد وجدنا تذبذباً في نمو الشريحة العليا حيث كانت ١،١% في عام ١٩٧٦، ثم انخفضت إلـى ٠,٩% عام ١٩٨٦، ثم ارتفعت مرة أخرى ارتفاعاً كبيراً في عام ١٩٩٦ فوصلت إلى ٤,٧%، وهو ما يعنـي أنهـا تضاعفت ما يقرب من خمس مرات في عشر سنوات، وقد يرجع ذلك إلى هبوط بعض أبناء الطبقة العليا إلى الشريحة العليا من الطبقة الوسطى، هذا إلى جانب عودة العمالة المصرية المهاجرة من الخليج العربـي فـي النصف الثاني من الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات وهي العمالة التي تميزت بامتلاكهـا مـؤهلات علمية وفنية وإدارية، هذا إلى جانب امتلاكها بعض رؤوس الأموال التي مكنتها من إقامة بعض المشروعات في إطار سياسة الخصخصة ولذلك اندمجت ضمن الشريحة العليا من الطبقة الوسطى. ونفس التذبذب أو لنقل النمو البطيء قد شهدته الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى حيث كانت في عام ١٩٧٦، ٧,٣%، ثم ارتفعـت بشكل بسيط في عام ١٩٨٦، حيث وصلت إلى ٨،٨% ثم عادت وانخفضت إلى ٧,٢% في عام ١٩٩٦. ومن هنا يتضح أن النمو الحقيقي للطبقة الوسطى يتمثل في شريحتها الوسطى حيث أكد "محمود عودة" "أن الشرائح العليا من الطبقة الوسطى هي قاب قوسين أو أدنى من الطبقة العليا، والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى هـي قاب قوسين أو أدنى من الطبقة الدنيا، وتظل الشرائح الوسطى أكثر استقراراً في أوضاعها"(eeeee).

ومن خلال تحليل الباحث لنمو وتزايد حجم الطبقة الوسطى من خلال الإحصاءات الرسمية فإنه لا بـد من الالتفات إلى الانتقادات الماركسية التي وجهت لهذا النوع من التحليل والذي وصفته بأنه يتـسم بنظـرة سطحية، وأكدت أن هناك عاملين لابد من أخذهم في الاعتبار عند النظر لهذه الإحـصاءات، الأول صـعوبة تمييز أعمال ذوي الياقات البيضاء عن أصحاب المهن اليدوية والثاني هو تزايد دخول المرأة إلى المستويات الدنيا من قوة العمل غير اليدوية فهم دائماً ينتمون إلى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى المشتغلين بالأعمال الكتابية. ومن خلال تحليل الباحث الإحصائي يمكن التأكيد على أن التفرقة بين أعمال ذوي الياقات البيـضاء وأصحاب المهن اليدوية كانت واضحة لدرجة أن التفرقة شملت الأخصائيين من الفنيين وكـذلك مـساعديهم وأصحاب الأعمال الكتابية البسيطة وهي تفرقة واضحة عن العاملين اليدويين. أما بالنسبة لنمو وتزايد دخول المرأة في الأعمال الكتابية التي تنتمي للشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى فهذا لم يحدث بالنسبة للمرأة العاملة المصرية حيث تزايد دخول المرأة في الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى، حيث أن نمو حجم المرأة جـاء متناسباً مع نمو حجم الشريحة الوسطى حيث كانت في تعداد ١٩٧٦، ٣,٤% ثم أصبحت ٦,٩% عام ١٩٨٦، ثم وصلت إلى ١٠,٣% في تعداد ١٩٩٦، وهو نمو يتناسب مع نمو الشريحة الوسطى من الطبقة الوسـطى ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن التأكيد على انتماء النسبة الأكبر من العمالة النسائية إلى أصحاب المهن الفنية والعلمية والأخصائيين ومساعديهم، وبنسبة أقل إلى أصحاب المهن الإدارية العليـا والمـديرين وأصـحاب الأعمال وكذلك أصحاب المهن الكتابية.

وتجدر الإشارة إلى أن التقدير الراهن الذي خرج به الباحث من خلال تحليل إحـصاءات التعـداد قـد اختلف عن تقدير "جلال أمين" الذي قدر الطبقة الوسطى في مصر بـ ٤٥%. وكذلك تقدير "محمـود عبـد الفضيل" الذي قدرها بـ ٤٨% من المجتمع المصري، وهي التقديرات التي انتقدها "محمود عودة" حيث رأى

أن الطبقة الوسطى تقدر بـ ٢٥% من المجتمع المصري في أقصى التقديرات. حيث جاء تقدير الباحث للطبقة الوسطى بأنها تقترب من ٣٥% من حجم المجتمع المصري. هذا إلى جانب الاختلاف مع تقديرات "محمود عبد الفضيل" فيما يتعلق بحجم الطبقة الوسطى الشرائحي، حيث جاءت الشريحة العليا لديه بنسبة ١٠% في حين أن أقصي ما وصلت إليه في تقدير الباحث ٤,٧%. ثم جاءت الشريحة الوسطى لديه بنسبة ٢٣% وهي نفس ما وصلت إليه في تقدير الباحث تقريباً ٢٣,٣%. ثم جاءت الشريحة الدنيا لديه بنسبة ١٥% في حين أنها لم تصل في تقدير الباحث إلا إلى ٧,٢%. ويتضح من ذلك أنه على الرغم من الاختلاف بين تقدير الباحث وتقديرات الدراسات السابقة إلا أن هناك اتفاقاً جوهرياً وهو الخاص بنمو الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى وهي الشريحة التي اعتبرها الجميع الوعاء الحقيقي للطبقة الوسطي والشريحة الأكثر استقراراً في أوضاعها.

الجدول رقم (١) يوضح تطور حجم الطبقة الوسطى وتوزيعها النوعي

من إجمالي العاملين فوق ١٥ عاماً في المجتمع المصري

الطبقة الوسطى	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦
ذكور	%١٢,٥	%١٦,١	%٢٤,٩
إناث	%٣,٤	%٦,٩	%١٠,٣
إجمالي	%١٥,٩	%٢٣	%٣٥,٢

الجدول رقم (٢) يوضح تطور حجم الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة

من إجمالي العاملين فوق ١٥ عاماً في المجتمع المصري

الطبقة الوسطي	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦
الشريحة العليا	%١،١	%٠,٩	%٤,٧
الشريحة الوسطى	%٧,٥	%١٣,٣	%٢٣,٣
الشريحة الدنيا	%٧,٣	%٨،٨	%٧,٢
إجمالي	%١٥,٩	%٢٣	%٣٥,٢

على أن هذا التقسيم الشرائحي للطبقة الوسطى لا يظهر في شكله الخالص الذي تكون فيه الفواصل واضحة وحادة بين هذه الشرائح فعادة ما يوجد تداخل وحركة بين هذه الشريحة وتلك، وبخاصة بين الشريحة الأولى والثانية وبين الشريحة الثانية والثالثة. لكن الفوارق قد تكون حادة وواضحة فيما بين الأولي والثالثة

إلى الفهرس

وبالذات فيما يتعلق بمستوى الدخل وأنماط الاستهلاك والإدخار، والتأهيل المهني، بل وأيـضا فيمـا يخـص الوعي الطبقي[fffff]. حيث الاختلاف الشديد في المستوى السياسي والأيديولوجي.

وهكذا يجب إعطاء البعد السياسي - الأيديولوجي (الوعي السياسي - العلاقة بالسلطة وأجهزة الدولة والأبنية الفوقية) بعض الأهمية المفتقدة ضمن معايير تحديد الانتماء الطبقـي. فبـالرغم مـن أن الأوضـاع الاقتصادية تظل هي المحدد الأساسي للأوضاع الطبقية في المجتمعـات، إلا أن بعـض الفئـات والمراتـب الاجتماعية إنما تستمد قوتها من موقعها ضمن "البناء الفوقي" للمجتمع، ومن خلال "الدور الأيديولوجي" الذي تلعبه في حياة المجتمع (مثل السادة القضاة، الانتلجنسيا.. الخ) [ggggg].

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام مفهوم الانتلجنسيا قد بدأ ظهوره بصورة واسعة منذ نهاية القرن التاسع عشر، وغالبا ما يستخدم للإشارة إلى الأفراد الناشطين في مجال الثقافة الروحية وبصورة أساسـية الكتـاب والفنانون والعاملون المهنيون والمهتمون بمجال الإنسانيات حيث لم يعد التقليد القديم مألوفا وهو الذي يعتبـر المهندسين والعلماء الطبيعيين ضمن شريحة الأنتلجنسيا، وأصبح هذا المفهوم يستخدم بصورة واسـعة فـي المجتمعات الأوروبية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ولعل الأهمية القصوى التي اكتسبها هذا المفهـوم تعود إلى التغيرات البنيوية التي خبرتها هذه المجتمعات، في الوقت الذي كانت هذه الشريحة (الانتجلنسيا) في طور التشكيل والتكوين، ولذلك يمكن التأكيد على أن هذه الشريحة تستمد قوتها الآن من خلال موقعها ضمن البناء الفوقي للمجتمع ومن خلال دورها الأيديولوجي التي تقوم به[hhhhh].

مما لا شك فيه أن الطبيعة الهلامية، والفضفاضة للطبقة الوسطى المصرية الجديدة قد نبعت من خـلال طبيعة التكوينة الاجتماعية الاقتصادية السائدة في المجتمع المصري في الربع الأخير من القرن العشرين تلك التكوينة التي تضم عدة أساليب أو أشكال إنتاجية، ومما يلاحظ بداية هنا هو أنه على الـرغم مـن اخـتلاف مسميات هذه الأساليب أو الأشكال الإنتاجية فإنها جميعا قد أصبحت - وذلك بعد الإعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤ - تأخذ بآليات النظام الرأسمالي، وهذه الأساليب أو الأشكال الإنتاجية هـي القطـاع العام والقطاع الخاص والقطاع الحكومي والقطاع المشترك والقطاع الأجنبي والإنتاج السلعي البسيط[iiiii].

تبقى الإشارة إلى الخصائص المترتبة على العلاقة الخاصة لهذه الطبقة بوسائل الإنتاج. حيث أنه يترتب على هذه العلاقة وبصفة مجردة - عدة خصائص لعل أهمها، أولا، أن هذه الطبقة تـصبح - مـن حيـث التكوين - اكثر الطبقات الاجتماعية حركية وأكثرها افتقاراً للتجانس، وذلك أنه أثنـاء التطـور الاقتـصادي والاجتماعي للمجتمع يجري الفرز الطبقي داخل هذه الطبقة باستمرار. فمن الداخل يرتقي بعض أفرادها إلـى الطبقة العليا. ويهبط البعض الآخر إلى الطبقة الدنيا. ومن الخارج تستقبل في صفوفها بعـضاً مـن الـذين يهبطون إليها من الطبقة العليا وبعضاً من الذين يرتقون إليها من الطبقة الدنيا. وهذه الحركة مـن الـصعود والهبوط تؤدي إلى عدم التجانس في تكوين هذه الطبقة باستمرار بالنظر إلى الطبقتين الأخريين[jjjjj].

أما ثاني هذه الخصائص فهي أن هذه الطبقة تصبح - من حيث الموقف الأيديولوجي والفكري - أوسع القوى الاجتماعية وأكثرها تنوعاً في المجتمع. حيث تتعدد بداخلها التيارات الفكرية بمختلف أنواعها، بدءا بأقصى اليمين وانتهاءا بأقصى اليسار[kkkkk]. حيث أدى ذلك إلى بروز خطابات سياسة متعددة ومتنوعة تنتمي إلى مرجعيات معرفية مختلفة.

أما ثالث خاصية فهي أنه على الرغم من عدم وحدة الموقف الذي تتخذه هذه الطبقة وعدم وحدة الدور الذي يلعبونه - وذلك بسبب عدم وحدة المصالح التي يمثلونها - فإن ذلك لا ينفي أن هناك متوسطا اجتماعيا لموقف ودور هذه الطبقة في المجتمع على الدوام. حيث يلاحظ أن مصالح الأفراد الذين ينتمون إلى شريحتها العليا تجعلهم يتخذون في الغالب مواقف أقرب ما تكون إلى المواقف التي يتخذها أفراد الطبقة العليا، ويلعبون دوراً أقرب ما يكون إلى الدور الذي يلعبونه. كما يلاحظ أن مصالح الأفراد الذين ينتمون إلى شريحتها الوسطى تجعلهم يتخذون في الغالب مواقف ويلعبون أدواراً أقرب ما تكون إلى مواقف وأدوار الحياد. أما مصالح الأفراد الذين ينتمون إلى شريحتها الدنيا، فإنها غالبا ما تجعلهم يتخذون مواقف أقرب ما تكون إلى مواقف الطبقة الدنيا، ويلعبون دوراً أقرب ما يكون إلى الدور الذي يلعبونه. غير أن ذلك لا ينفي، أن هناك متوسطاً اجتماعياً لموقف ودور هذه الطبقة في المجتمع على الدوام، ويستثنى من ذلك الحالات التاريخية التي يسود فيها، أو يهيمن أسلوب إنتاجي معين على المجتمع إلى الحد الذي توحد فيه هذه السيادة أو الهيمنة مصالح - ومن ثم مواقف وأدوار - معظم الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الطبقة بهدف القضاء على العلاقات الإنتاجية السائدة لهذا الأسلوب[lllll].

ومن خلال العرض السابق يتضح أنه إذا كان هناك صعوبة في تحديد مفهوم الطبقة الاجتماعية فإن إمكانية الوصول إلى تعريف جامع مانع للطبقة الوسطى يعد أمراً غاية في الصعوبة، حيث تختلف وجهة نظر الباحثين وفقاً لموضوع دراستهم ولذلك فإن موضوع دراستنا قد فرض علينا تحديد الطبقة الوسطى في شريحتها العليا التي تنتج خطاباً سياسياً محدداً، هذا الخطاب يتميز بالاختلاف والغموض حيث انتقل التناقض من مجال البنية الأساسية للمجتمع إلى المجال الفكري، حيث أصبح الصراع الأيديولوجي هو المسيطر على واقع المجتمعات العربية[mmmmm]. فوجدنا ما يسمى بالخطاب الليبرالي والخطاب الماركسي والخطاب الديني (محافظ وثوري). وإذا كان البعد الاقتصادي يلعب دوراً هاماً في تحديد الفئات والشرائح المختلفة داخل الطبقات المختلفة ومنها الطبقة الوسطى، فإن البعد السياسي والأيديولوجي يشكل بالنسبة لدراستنا الراهنة البعد الأكثر أهمية، وهو ما يبرز أهمية النموذج النظري لبولانتزاس الذي يؤكد على أن الطبقات الاجتماعية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن التكوين الاجتماعي العام للمجتمع الذي يحتوى على عدة أنماط إنتاجية وأبنية نوعية مختلفة كالبناء السياسي والاقتصادي والأيديولوجي. ومن ينظر بشكل متفحص لطبيعة تكوين الطبقة الوسطى سيكتشف أنها تشتمل على فئات وشرائح اجتماعية ومهنية ليس لها موقع واضح من الأساليب الإنتاجية، ولكنها تكتسب مكانتها من خلال ارتباطها بالأبنية الفوقية في المجتمع، السياسية والأيديولوجية. وسوف يتضح ذلك من خلال خصوصية نشأة الطبقة الوسطى المصرية واختلافها عن نظيرتها الأوربية

إلى الفهرس

الأكثر ارتباطاً بالبنية الاقتثادية للمجتمع في حين أن الطبقة الوسطى المصرية نشأت في أحضان الدولة أحـد أهم مكونات البناء الفوقي في المجتمع.

ثانيا: الخصوصية التاريخية لنشأة الطبقة الوسطى المصرية:

ينطلق الباحث من الفرضية التي تؤكد انه لا يمكن النظر إلى الطبقات الاجتماعية بمعزل عن التكـوين الاجتماعي العام للمجتمع، الذي غالباً ما يحتوي على أنماط إنتاجية متعددة يكون لإحداها السيادة على بـاقي الأنماط وبالتالي يلعب هذا النمط الدور الأكبر في تحديد الطبقات الاجتماعية. لذلك فسوف يتناول الباحث نشأة الطبقة الوسطى في المجتمع المصري في العصر الحديث من خلال تحديد طبيعة أسلوب الإنتاج السائد، فـي مرحلة النشأة وتحديد طبيعة الأساليب الأخرى الفرعية التي قد توجد في ظله مع الأخذ في الاعتبـار طبيعـة العلاقة بالقوى المسيطرة عالمياً.

لقد تباينت الآراء حول تحديد طبيعة النظام الاجتماعي الاقتصادي في مصر، ولكن الحقيقـة التـي لا جدال فيها أن المجتمع المصري يتصف ببنية اجتماعية اقتصادية بالغة التعقيد بحيث تصعب أحياناً على الفهم، ولما كانت المجتمعات الإنسانية عامة تتميز بالصيرورة الاجتماعية، أي أن الأوضاع الاجتماعية فـي حالـة تغير وتبدل دائمة ومستمرة، فإن العوامل الاجتماعية لا تميل إلى الثبات، ويرجع ذلـك إلـى تبـاين أبنيـة المجتمع، واحتوائه على تناقضات اجتماعية بين طبقاته، حيث تحاول كل طبقة من خلاله احتلال موقع متفرد ومتميز داخل عملية تقسيم العمل الاجتماعي، ومن الملاحظ أن هذه الحركة لا تأخـذ صـفة الاسـتمرار أو الثبات، فهي تنشط وتهدأ أحيانا، ويبدو الاستقرار واضحاً حينما يتسيد نمط إنتاجي معين ويسود علـى بقيـة الأنماط الإنتاجية الأخرى التي تصبح بالتالي هامشية، وهناك مجتمعات يصعب فيها سيطرة نمط إنتاج معين على بقية الأنماط الأخرى، وتتصف هذه المجتمعات بعدم الاستقرار، وفي مثل هذه الحالات التـي تتـداخل وتتشابك وتتعدد فيها النظم الاجتماعية، يصعب على أي باحث تحديد ماهية النظام الاجتماعي ككل، ويصعب الوصول إلى أي من التكوينات الاقتصادية ـ الاجتماعية التي تقع هذه المجتمعات في دائرتها(nnnnn).

لقد تعددت آراء المفكرين، حول طبيعة النظام الاجتماعي الاقتصادي في مصر، وهل ما شهده المجتمع المصري من إقطاع يعد إقطاعاً بالمعنى الأوروبي، أم أنه أسلوب إنتاج خراجي، حيث يؤكد "سمير أمين" أن الإقطاعية هي نوع من التشكل الاجتماعي الذي لم يظهر في العالم العربي إلا في نهاية القرن التاسع عـشر، ونتيجة للإمبريالية الأوربية آنذاك(ooooo)، أم أنه نظام إقطاعي أسيوي(ppppp).

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى طبيعة أسلوب الإنتاج الإقطاعي الذي ساد المجتمـع الأوروبـي وبلور بالتالي بنية طبقية محددة، ومن خلال هذا العرض يمكن اكتشاف مدى التقارب أو التباعد بين النظـام الاجتماعي الاقتصادي السائد في المجتمع الأوروبي وبين ما شهده المجتمع المصري مـن نظـام اجتمـاعي واقتصادي أفرز بنية طبقية محددة، وستسهل عملية المقارنة إبراز خصوصية نشأة الطبقـة الوسـطى فـي المجتمع المصري مقارنة بنظيرتها في المجتمع الأوروبي.

إن أسلوب الإنتاج الأساسي الذي ساد المجتمع الأوروبي في العصور الوسطى كان هو أسلوب الإنتاج الإقطاعي. وأن هذا الأسلوب كان قد أسفر بمرور الوقت عن تبلور طبقتين أساسيتين في هذا المجتمع، هما الطبقة العليا التي تتألف من السادة الإقطاعيين والنبلاء، والأشراف والطبقة التي تتألف من الأقنان والفلاحين الأحرار، وأن التناقضات الداخلية لهذا الأسلوب كانت بدورها قد أسفرت، وبمرور الوقت، عن تبلور علاقات إنتاجية جديدة في رحم هذا الأسلوب ذاته حملتها طبقة اجتماعية جديدة هي الطبقة الوسطى أو البرجوازية، وأن هذه الطبقة كانت قد فرضت نفسها كطبقة جديدة تحتل موقعاً وسطاً بين الطبقتين العليا والدنيا في هذا المجتمع[qqqqq].

ويؤكد "عاصم الدسوقي" أن أصل نشأة هذه الطبقة هو أنها عبارة عن العناصر التي كانت كل منها تمثل وحدة مستقلة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وأنه لما اتسعت حركة التبادل التجاري خرج هؤلاء التجار من قلب الإقطاعية إلى الحدود الفاصلة بينها وبين غيرها من الإقطاعيات الأخرى، وقاموا بتأسيس مراكز تجارية في تلك المواقع، وإلى جانب هذه المناطق الجديدة التي هاجر إليها هؤلاء التجار، وأقاموا فيها تلك المراكز، هاجروا أيضاً إلى المدن اللاتينية القديمة التي كان سكانها قد هجروها وأقاموا فيها وعمروها، وعلى هذا الأساس ظهرت المدينة الأوروبية الحديثة على يد الطبقة الوسطى أو "البرجوازية" والتي جذبت إليها بمرور الوقت ـ إلى جانب التجار ـ الحرفيين والصناع ثم النبلاء والأشراف واللوردات فيما بعد[rrrrr].

الطبقة المتوسطة الأوروبية إذن هي التي نشأت بين النبلاء والفلاحين، أي أنها هي نفسها الطبقة البرجوازية الناهضة التي حملت معها نظام الإنتاج الرأسمالي، وأيديولوجيتها الثورية في مرحلة نشأتها، وانتزعت سلطتها من طبقة النبلاء الإقطاعيين. غير أن الطبقة المتوسطة الأوروبية التي انتزعت سلطتها وأقامت دولتها، لم يتوقف نموها، على العكس من ذلك نمت وصارت برجوازية كبيرة مسيطرة. وستدخل بعد ذلك في مرحلتين الاستعمار ثم الإمبريالية، بل وفي المرحلة الثانية هذه ـ الإمبريالية ـ يمكن القول أنها تمر أيضا بطورين: ما قبل تكون احتكار الدولة، وما بعده، في خلال هذه العملية تتشكل طبقة يكون موقعها بين البرجوازية الكبيرة المسيطرة وبين الطبقة العاملة. وهي التي تسمى بالطبقة المتوسطة، أي مختلف الفئات الاجتماعية غير المتجانسة التي تحتل في البناء الاجتماعي مكاناً وسطاً بين الطبقتين النقيضتين الرئيسيتين. وهي بطبيعة موقعها في عملية الإنتاج لا يمكن أن تكون طبقة رئيسية. (في ظل تحول البرجوازية الكبيرة إلى برجوازية احتكارية) ولذلك فهي طبقة "وسيطة" تميل ناحية البرجوازية الكبيرة تارة أو ناحية البروليتاريا تارة أخرى حسب مصالحها داخل حركة الصراعات الطبقية[sssss].

ويؤكد محمود جاد أنه مع سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالي في المجتمع الأوروبي سادت الطبقة الوسطى ذلك المجتمع واحتلت قمة بنائه الطبقي، غير انه وأثناء صعودها هذا لتحقيق تلك السيادة كانت هذه الطبقة قد تعرضت لتفكك داخلي صعدت بموجبه شرائحها العليا إلى موقع القمة، بينما ظلت شرائحها وفئاتها الوسطى والدنيا تشغل الموقع الأوسط في إطار المجتمع الجديد، ومنذ ذلك الوقت أصبح عماد الطبقة الوسطى في المجتمع الأوروبي يتألف من متوسطي رجال الصناعة والزراعة وكبار رجال الدولة وكبار الموظفين

والتقنيين والإداريين العاملين بجهازي الدولة والقطاع الخاص، فضلا عن معظم كبار ومتوسطي المهنيين من الأطباء والمهندسين والمحامين ومن في حكمهم(ttttt).

ويرى "فال بريس" أن الطبقة الوسطى الجديدة تختلف عما سبقها من تجمعات اجتماعية وسيطة مبكـرة وتاريخية، مثل البرجوازية التقليدية الصغيرة، من حيث عدم وقوعها على هامش العملية الإنتاجية، بل بزغت في صميم العلاقات الاقتصادية للرأسمالية، وعلى ذلك فليس من المقبول النظر إليها بوصفها رواسـب فانيـة آخذة في الانهيار، وأنها كانت تنتمي إلى تنظيم اقتصادي سابق، ومحتم اختفاؤها فـي ظـل النمـو الكامـل للرأسمالية، بل هي طبقة جديدة أضحى وجودها يؤسس تحدياً كبيراً أمام قابلية النموذج الماركـسي التقليـدي للاستمرار والتطبيق خاصة في ضوء الحيلولة دون وضعية الاستقطاب الاجتماعي الحاد الذي تنبأ به ماركس وإلغائه في حالة الجدل الديلكتيكي للصراع الطبقي المتضمن في النموذج الثنائي(uuuuu).

ويذهب "فال بريس" إلى أن الإحياء الحديث للاهتمام بمسألة الطبقة الوسطى الحديثة بـين الماركـسيين يعكس حالة من عدم القناعة المتنامية بالنموذج الاستقطابي البسيط للعلاقات الطبقية. وإدراكـاً للحاجـة إلـى إعادة تفكير جذري في مفهوم الطبقة ككل، وتعد كتابـات "أولـين رايـت" (١٩٧٦) وبـ ولانتزاس (١٩٧٤) وكارشيدي (١٩٧٥) وايرنرتش (١٩٧٧) خير دليل على ذلك فهي الكتابات التي وضـعت قـضية الطبقـة الوسطى الجديدة في قلب محاولاتهم لتطوير نماذج بديلة للبناء الطبقي أكثر ملائمـة للظـروف الاجتماعيـة للرأسمالية الحديثة، ولكن دون إلغاء الرؤى الماركسية الأصيلة فيما يتعلق بالطبيعـة التناقـضية للعلاقـات الاجتماعية للرأسمالية(vvvvv).

وفيما يتعلق بالعوامل الرئيسية التي أدت إلى نشأة الطبقة الجديدة يؤكد "فردريك برير" وأنصار التصور التكنولوجي للتغيرات الاجتماعية والتاريخية والتي تتناول أهمية المتغير التكنولوجي بوصفه القوى التاريخيـة التي أسهمت في ظهور الطبقات، فوفقاً لهذا المنظور أفضى التطور التكنولوجي المرتبط بهذا التـصنيع إلـى اتساع نطاق التعليم الحديث وتطوره النوعي والكمي معاً، ثم تزايد مستمر في مستوى النمو الاقتصادي ذلـك الذي تزامن معه، انبعاث الأهمية النسبية لقوة العمل ذات التعليم العالي من ذوي الياقات البيضاء (مثل العلماء والباحثين والمهنيين والعمال الذهنيين بوجه عام والموظفين والأداريين) وكذلك انهيار المساندة الأيديولوجيـة التقليدية للرأسمالية بالفصل بين الملكية والهيمنة وخاصة مع اكتساب شريحة المنظمين للطابع البيروقراطـي. ويمكن التأكيد على أن ممثلي هذا الاتجاه يواجهون بمشكلات نظرية أخرى كثيرة منها عدم القدرة على تحديد إطارهم النظري بشكل واضح ومقنع للآخرين، فلا يمكن وضعه في شكل يمكننا من اختبـاره فـي مقابـل النظريات الأخرى الدارسة للطبقة الوسطى. وبالتالي فإن قدرة نظرية (الطبقة الجديدة) التحليلية تظل مرهونة حال إثبات فائدتها في مجال الاقتصاد السياسي(wwwww).

وفي هذا الإطار نجد "فال بريس" يرفض هذه التفسيرات التي طرحها أنـصار التـصور التكنولـوجي للتغيرات الاجتماعية والتاريخية واتهمها بالسطحية وعدم الكفاءة النظرية والإمبريقية ويطرح في مقابل هـذا

أدلة كثيرة تدلل على عدم مصداقيتها، كما يعول على عملية التراكم الرأسمالي وما تبعها من تحولات جذرية في البنية الطبقية أفضت بدورها إلى بزوغ الطبقة الوسطى الجديدة(xxxxx).

كان هذا فيما يتعلق بنشأة الطبقة الوسطى في المجتمع الأوروبي في العصر الحديث، أما فيما يتعلق بنشأة نظيرتها في المجتمع المصري في العصر نفسه، فإنها كانت نشأة مخالفة لذلك إلى حد كبير. وهذا الاختلاف في النشأة يرجع - وبصفة أساسية - إلى اختلاف خصائص أسلوب الالتزام الذي ساد المجتمع المصري منذ بداية القرن السابع عشر حتى بداية القرن التاسع عشر عن خصائص أسلوب الإقطاع الذي ساد أوروبا في العصور الوسطى، حيث حال هذا الاختلاف بين أسلوب الالتزام وبين القدرة على توليد علاقات إنتاجية جديدة مناقضة للعلاقات الإنتاجية السائدة، ومن ثم حال بينه وبين بلورة طبقة مناقضة لطبقة الملتزمين وتحتل موقعاً وسطاً بين هذه الطبقة وبين الطبقة الدنيا التي كانت تتألف من الفلاحين والمعدمين الريفيين والحرفيين والفقراء الحضريين. وكان مما ساعد على ذلك أيضا اختلاف موقع كل من هذين المجتمعين على خريطة النظام العالمي واختلاف السياق التاريخي بينهما بوجه عام(yyyyy).

ففيما قبل العصر الحديث لم يشهد المجتمع المصري أسلوباً إقطاعياً مشابهاً أو مطابقاً لذلك الأسلوب الذي شهده المجتمع الأوروبي في العصور الوسطى، وإنما شهد أسلوباً آخر مخالفاً لذلك هو أسلوب الالتزام(zzzzz). ويعني هذا الأسلوب بأن يعهد بالأرض الزراعية إلى الملتزم وذلك عن طريق مبلغ من المال يسمى "حلوان" يدفع عن طريق مزاد عام، وكان الملتزم يدفع أموال هذه الأرض للحكومة مباشرة. وهذا المال يسمى "ميري" وكان له الحق في الاحتفاظ بالفرق بين ما يدفعه للحكومة وبين ما يجمعه من الفلاحين، وكان هذا الفرق يعرف "بالفايظ" ولقد أثرى الملتزمون من هذا الفايظ ثراء فاحشاً، وأصبح لهم نفوذ اجتماعي وسياسي يتمثل في كونه يحكم أرضاً ومن عليها من سكان بطريقة شبه إقطاعية، وله حق تسليح الفلاحين لحمايته عند حدوث أي اضطرابات من قبل الحكومة أو الفلاحين، وكذا تسخير الفلاحين بدون أجر(aaaaaa).

وكانت من أهم الخصائص التي يختلف فيها أسلوب الالتزام عن أسلوب الإقطاع الأوروبي - وهي بالمناسبة الخصائص التي حالت بين هذا الأسلوب وبين بلورته لطبقة وسطى قوية مناهضة لطبقة الملتزمين - اختفاء مبدأ الملكية الفردية للأرض الزراعية - ومن ثم اختفاء المقدم الحقيقي لظهور مبدأ الصراع الطبقي - وما يترتب على ظهور هذا المبدأ من ظهور أشكال وعلاقات إنتاجية جديدة مناقضة للعلاقات الإنتاجية السائدة - واعتماد هذا الأسلوب على الري النهري والإدارة المركزية المتوازنة مقابل الري الحضري - إلى جانب الري النهري - والإدارة الإقليمية في أسلوب الإنتاج الإقطاعي، وعدم سيادة شكل محدد من أشكال استغلال قوى العمل مثلما كان الحال مع هذا الأسلوب الأخير، وإقامة الملتزمين المصريين في مقر الحاكم المركزي (مدينة القاهرة) - أو غيرها من المدن الرئيسية الأخرى - خلافا للإقطاعيين الأوروبيين الذين كانوا يقيمون في جانب إقطاعياتهم(bbbbbb). يضاف إلى ذلك أن المجتمع المصري في عصر الالتزام كان يتصف بخاصيتين أخريين يختلف فيهما عن المجتمع الأوروبي في عصر الإقطاع، الأولى: هي أنه نظراً لأن هذا المجتمع كان - ولا يزال - يعتمد على الري النهري والإدارة المركزية، ومعرضاً دائماً

للغزوات الأجنبية ويحتل موقعاً جغرافياً يتوسط طريق التجارة بين الشرق والغرب، فإنه قد ألف نشأة ظاهرة المدن من البداية وقبل أن يطبق فيه نظام الالتزام بوقت طويل، وكان هذا المجتمع قد ألف نشأة هذه الظـاهرة من البداية إما لدواعي الأمن، وإما لدواعي الإدارة، وإما لدواعي التجارة (وبخاصة تجارة الترانزيت منهـا). ومن الواضح أن هذا المجتمع يختلف في هذه الخاصية عن المجتمع الأوروبي الذي لم يـألف نـشأة المـدن وبشكل ملموس، إلا منذ أواخر العصور الوسطى وعلى يد الطبقة البرجوازية ذاتها، والخاصية الثانية: هـي أن هذا المجتمع في عصر الالتزام كان يرزخ تحت سيطرة القوى الأجنبية العثمانية خلافاً للمجتمع الأوروبي الذي لم يكن في عصر الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية يرزخ تحت سيطرة أية قوة أجنبية[cccccc].

لكل هذه الخصائص والأسباب لم يتمخض أسلوب الالتزام الذي ساد المجتمع المصري حتى بداية القرن التاسع عشر عن تبلور طبقة وسطى مشابهة في علاقاتها الإنتاجية وتكوينها، ومكان إقامتها للطبقة الوسـطى التي تمخض عنه أسلوب الإقطاع الذي ساد المجتمع الأوروبي، وإنما تمخض هذا الأسلوب عن تبلور طبقـة تحمل علاقات إنتاجية غير متناقضة تناقضاً جذريا مع علاقاته الإنتاجية، وذات تكوين مخالف، وتقـيم فـي الحضر والريف معاً. معنى ذلك أن المجتمع المصري كان قد استقبل القرن التاسع عشر وهـو يفتقـر إلـى الطبقة الوسطى التي كان من شأنها أن تغير - بعلاقاتها الإنتاجية الجديدة - هذا المجتمع تغييراً جـذرياً وأن تقود فيه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الـشاملة وأن تفـرض عليـه سـيطرتها المماثلة[dddddd].

كيف أذن نشأت الطبقة الوسطى الحديثة في المجتمع المصري منذ مطلع القرن التاسع عـشر؟ يؤكـد رفعت لقوشة في هذا الإطار أنه إذا كانت الطبقة الوسطى الأوروبية قد أخذت علـى عاتقهـا خلـق الدولـة القومية، فإن الطبقة الوسطى المصرية لم تخلق الدولة، ولكن الدولة هي التي خلقت الطبقة الوسـطى[eeeeee]. فمنذ تولي محمد على حكم مصر وبدأ في تشيد مشروعه السياسي - العسكري والذي كان بمثابـة الـضربة القاصمة لكل الهياكل والمؤسسات التقليدية ، لم تختف هذه الهياكل والمؤسسات تماماً، ولكنها قوضت، وبدأت عملية تهميشها، وهي العملية التي استمرت بلا انقطاع منذ ذلك الوقت. ومع تهميش التكوينـات الاجتماعيـة للمجتمع التقليدي، كان لا بد أن يحل في المركز أو المجرى الرئيسي لنهر الحياة المصرية تكوينات جديـدة. وكان أهم هذه التكوينات ما نسميه الطبقة الوسطى الجديدة[ffffff].

ففي عصر محمد على ١٨٠٥- ١٨٤٠ تعاظم دور الدولة في خلق الطبقـة الوسـطى فـي المجتمـع المصري على أسس جديدة تستند إلى الأسس الجديدة لأسلوب إنتاج احتكار الدولة الانتقالي الجديـد[gggggg]. حيث أتت عناصر هذه الطبقة من أبناء التجار التقليديين والأعيان والفلاحين. أي أن بذور الطبقـة الجديـدة تولدت من أرحام التكوينات التقليدية القائمة آنذاك. فمحمد على لم يحاول تحديث الهياكل والمؤسسات التقليدية الموجودة، ربما لأنه أدرك صعوبة المهمة، وبدلا من ذلك حاول خلق هياكل ومؤسـسات حديثـة موازيـة، وسمح بأنبوب ذو اتجاه واحد، يغترف أو يستنزف بواسطته العناصر البشرية اللازمة للمؤسسات الحديثة من المؤسسات والهياكل التقليدية. مثال ذلك أنه كان ينتزع الأذكياء والنابهين من الكتاتيب والمعاهـد الأزهريـة،

ليدخلهم المدارس العلمانية الحديثة التي أنشأها في مصر، ويرسلهم في بعثات للدراسة في أوروبـا. وحينمـا كانوا يتمون دراستهم فإنه كان يعينهم في المؤسسات الحديثة الأخرى المدنية والعسكرية التي بناهـا. وقلمـا أرسل محمد على المؤهلين تأهيلاً علمياً حديثاً إلى المؤسسات التقليدية. فهو لم يحـاول أن يجـدد أو يحـدث الأزهر، مثلا. ولكنه تركه على حاله بعد أن قلم أظافر علمائه ومشايخه سياسـياً، وحـولهم إلـى مـوظفين يعيشون أو يتعايشون على هامش دولته الحديثة. بل أنه فعل نفس الشئ مع القاهرة الإسلامية التقليدية برمتها. فهو لم يحاول أن يجددها أو يقتحمها كما حاول نابليون وإنما التف حولها، بعد أن اكتفى شرها، وبنى معظـم مؤسساته الحديثة من مدارس ومصانع ودواوين خارج القاهرة الفاطمية، وخاصة في المنطقة الممتدة غربهـا إلى شاطئ النيل وشمالها الغربي باتجاه بولاق وشبرا، ولكنه هنا أيضا سمح بأنبوب ذو اتجاه واحد يغتـرف من القاهرة التقليدية ليصب في القاهرة الجديدة(hhhhhh).

كانت هذه الاستراتيجية من محمد على هي نواة الازدواجية أو النمو المزدوج فـي مـسيرة التطـور المصري الحديث، وهي الازدواجية التي استمرت وتعمقت في عهد خلفائه، وخاصة إسماعيل، ثم تكرست في عهد الاحتلال وظلت معنا بصورة أو بأخرى إلى الوقت الحاضر(iiiiii).

البذور الجنينية للطبقة الوسطى الجديدة - إذن - تكونت في عهد محمد على، وكانـت عبـارة عـن موظفين وخبراء وضباط، ممن تلقوا تعليماً علمانياً حديثاً إما في داخل مصر على أيدي أساتذة أجانب جلـبهم محمد على لهذا الغرض، أو خارج مصر، وخاصة في فرنـسا. وحينمـا انهـارت أحـلام محمـد علـى الإمبراطورية، بعد تكالب القوى الخارجية عليه في عامي ١٨٣٩- ١٨٤٠، كافأ محمد على عناصر هذه الفئة الجديدة، على ولائها وخدماتها بابعاديات من الأرض الزراعية تراوحت بين خمسين ومائة فدان لكل مـنهم. ومن ثم أصبحت هذه العناصر تمتلك، إلى جانب الوظيفة الحكومية في جهاز الدولة قاعدة اقتصادية تحقق لها الأمان المادي والوجاهة الاجتماعية، وتضعهم في مكان مرموق فـي الـسلم الاجتمـاعي، مباشـرة تحـت الارستقراطية التركية - الألبانية - الشركسية، التي ظلت تتربع على قمة الهرم الاجتماعي(jjjjjj).

وعقب انهيار نظام محمد على شهد المجتمع المصري عدة تحولات اقتـصادية واجتماعيـة وسياسـية تكفلت بتشكيل طبيعة طبقته الوسطى على نحو معين ولقد كان من أهم هذه التغيرات تلك القيود التي كانـت القوى الأوروبية قد فرضتها على مصر بموجب المعاهدة التي وقعتها مع الوالي عام ١٨٣٩، وإعلان مبـدأ الملكية الفردية للأرض الزراعية بموجب صدور القرارات والقوانين المعنية بذلك في أعوام ١٨٥٦ و ١٨٥٨ وبعد عقد، أي في ١٨٦٧، صدر قانون زراعي مـنح للمـرة الأولـى مـالكي الأرض صـكوكاً قانونيـة بممتلكاتهم(kkkkkk). وتزايد اتجاه أحفاد الوالي من بعده في استبدال معاش الموظفين والـضباط بمنحـة مـن الأرض الزراعية، والأخذ بالضريبة النقدية بدلاً من الضريبة العينية، وإطلاق حرية التجارة بعـد أن كانـت حكراً على الدولة. وإطلاق حرية الفلاحين في زراعة المحاصيل التي يرغبون بدلاً من إجبارهم على زراعة محاصيل معينة، وإلغاء الطوائف الحرفية في المدن والعمل الإجباري على الفلاحين في الريف - ومـن ثـم ظهور العمل الحرفي كليهما - والتوسع في التعليم المدني، والاحتلال الإنجليزي للبلاد ١٨٨٢، ومعارضـته

لإقامة أية صناعات وطنية في البلاد[llllll]. وقد تبلور أسلوبين إنتاجين جديدين في المجتمع المصري في تلك المرحلة هما أسلوب الإنتاج العقاري المختلط وأسلوب الإنتاج الرأسمالي[mmmmmm].

وقد كان من نتيجة ذلك أن أسفرت هذه التحولات عن تبلور طبقة وسطى واحدة في المجتمع المصري تتصف بالتعدد في العلاقات الإنتاجية، ومن ثم التعدد في التكوين الاجتماعي والثقافي والسياسي. وهنا يبرز مرة أخرى الفارق بين هذه الطبقة في المجتمع المصري وبين نظيرتها في المجتمع الأوروبي التي تميزت أبان صعودها فيه بالنمو الرأسي والتجانس في العلاقات الإنتاجية. ومن ثم بالتجانس في التكوين الاجتماعي والثقافي والسياسي[nnnnnn].

يتضح من العرض السابق أن الطبقة الوسطى التي وجدت في المجتمع المصري، منذ بدايات القرن التاسع عشر، لم تكن طبقة نابعة من صميم البنية الاجتماعية السابقة عليها - أي لم تكن وليدة علاقات إنتاج إقطاعية تفككت وتحللت بحكم بزوغ هذه الطبقة الجديدة - ولكنها كانت من صنع الدولة (وهو ما يؤكد فرضية بولانتزاس التي يؤكد فيها دور الدولة المستقل في مجتمعات العالم الثالث)، والقوى الاستعمارية، فالاحتلال الأجنبي للمجتمع التقليدي يملك في العادة، بسبب التحديث الإداري والاقتصادي المحفز من قبل المحتل، تأثيراً عميقاً - وإن كان في بعض الأحيان غير مقصود - على البنى الاجتماعية والثقافية للمجتمع الواقع تحت ذلك الاحتلال. إن المحتلين الأجانب مضطرون للاعتماد إلى درجة ما على عناصر محلية لتزويدهم بالمعلومات وتنفيذ سياساتهم وضبط نظامهم وإسباغ "الشرعية" على دورهم. وبهذه الطريقة ينتج الحكم الأوروبي طبقات وسطى جديدة في المجتمعات التقليدية في الوقت نفسه الذي يحط فيه من قدر النخب القديمة[oooooo].

ولذلك فالطبقة الوسطى المصرية تختلف اختلافا جذريا عن الطبقات البرجوازية التي نشأت في الغرب الرأسمالي لا في النشأة فقط، بل وفي الصيرورة الطبقية أيضا، وللتمييز بينها وبين تلك الطبقات البرجوازية في الغرب، وللدلالة على جوهرها أيضا يميل بعض الباحثين الذين ينتمون إلى مدرسة "التبعية" والمدرسة البنيوية اليسارية في تحليل المجتمعات إلى تسميتها "البرجوازية الكولونيالية". إن الطبقة المتوسطة التي تولد في رحم البنية البرجوازية الكولونيالية ترفض التسليم بعدم إمكان التطور الرأسمالي طبقاً للنمط الغربي ويدفعها وهمها الأيديولوجي إلى تصور أن هذا التطور ممكن، ومن هنا يشيع وهم التماثل بين هذه الطبقة المتوسطة، والطبقة المتوسطة الرأسمالية في الغرب رغم الاختلاف الجذري في النشأة بينهما، والاختلاف البنيوي الكامل بعد ذلك، وتتردد بقوة في الفكر والثقافة والمناخ الأيديولوجي المصري بشكل عام أفكار الطبقة الوسطى الأوروبية إبان نشأتها، بوصفها أفكاراً أيديولوجية للطبقة الوسطى المصرية[pppppp].

ثالثا: التجربة السياسية التاريخية للطبقة الوسطى المصرية:

لقد اتضح أن الطبقة الوسطى الجديدة تختلف عن البرجوازية الأوربية من حيث نشأتها ودورها في عملية الإنتاج. فهي لم تبدأ بالتجارة ولم تحقق تراكماً مالياً من الأنشطة التجارية، وتخوض به في مرحلة تالية

إلى الفهرس

ميدان الصناعة الحديثة كما فعلت البرجوازية الأوروبية.وإنما بدأت الطبقة الوسطى الجديـدة فـي مجتمعنـا المصري من خلال التعليم الحديث، الذي زحفت من خلاله إلى مواقع السلطة في أجهزة الدولـة ومؤسـسات المجتمع. وهذه الطبقة الوسطى الجديدة تختلف أيضا عن الطبقة الوسطى التقليدية في مجتمعنا المصري فهذه الأخيرة كان عمادها التجار والمشايخ من ذوي الثقافة الدينية التقليدية، والذين ارتـضوا وقنعـوا بـأدوارهم الاجتماعية خارج الساحة السياسية.. ولم يكونوا يدخلون هذه الساحة إلا على سـبيل الاسـتثناء والـضرورة للتوسط بين الحكام والرعية، أما برفع المظالم من الرعية إلى الحكام، أو تهدئة الرعية وضـبطها لمـصلحة الحكام. أما الطبقة الوسطى الجديدة فقد كانت ذات رؤية أكثر طموحاً، وكان طموحها يتناسـب مـع درجـة تعليمها واتساع اطارها المرجعي من خلال معرفتها المباشرة بما يسود العالم خارج وطنها مـن تطـورات. وكان طموحها السياسي خصوصاً يتصاعد مع إحساسها بدورها المتنامي فـي أجهـزة الدولـة ومؤسـسات المجتمع[qqqqqq].

لقد كانت الصيحة الأخيرة للطبقة المتوسطة التقليدية في مصر هي ما قامت به خلال السنوات الأخيـرة من القرن الثامن عشر والعقد الأول من القرن التاسع عشر. والإشارة هنا هي إلى دور هذه الطبقة في قيـادة الشعب المصري لمقاومة الحملة الفرنسية، ثم تحدي الوالي العثماني (خورشيد باشا) وإجبار الـسلطان علـى تعيين محمد على واليا على مصر. وكلنا يعلم أن محمد على، بمجرد أن استتب له الأمر، بدأ عمليـة إبـادة سياسية أو بشرية للتكوينات الاجتماعية الفاعلة سياسياً في مصر آنذاك وكان بينها دون شك الطبقة الوسـطى التقليدية[rrrrrr].

وفي محاولة محمد على بناء دولته الحديثة كان عليه أن يقوم بإحلال تكوينات اجتماعية جديدة بدلاً من التكوينات القديمة التي قام بتصفيتها. فبعد أن قضى على المماليك بمجرد وصوله إلى الحكم، وهم الذين كانوا يمثلون دعامة النظام القديم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وانتهت معارك محمد على مع المماليك بشكل حاسم في مذبحة القلعة عام ١٨١١، وبذلك تمكن محمد على من تغيير هذا النظام من أساسه. وتلت ذلـك مرحلـة تمثلت في إلغاء نظام الإلتزام، وإعادة مسح أراضي مصر الزراعية. وسعى محمد على إلى خلق طبقة جديدة تكون بمثابة الظهير الاجتماعي للدولة وكانت هذه الطبقة هي البرجوازية العليا التي تشكلت من الذوات التـي تكونت من أسرة محمد على وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين. ثم أغنياء المدن المصريين وهي ما يطلق عليها البرجوازية التجارية التي تمكنت بعد ذلك من شراء مساحات واسعة من الأرض الزراعية، سواء كانت من أراضي الدائرة السنية أو أرض الدومين أو الأراضي المستصلحة. ثم أعيان الريف من العمـد ومـشايخ القرى كانت تمثل موقعاً وسطيا بين كبار الملاك من الذوات الذين يقيمون بالمـدن الكبـرى، وبـين عامـة الفلاحين. وأخيراً مشايخ البدو الذين كانوا يشكلون خطراً على دولة محمد على فقام بمنحهم مـساحات مـن الأرض الزراعية، حتى تكون الأساس في استقرارهم وانشغالهم بالزراعة، وتحسين أوضاعهم الاقتـصادية، وتركز الجزء الأكبر من هذه المساحات في أيدي مشايخ القبائل لما لهم من سلطة ونفوذ وباتوا بناء على ذلك من كبار الملاك واعيان القرى، ثم رحل البعض منهم إلى المدن. تلك هي الأصول الاجتماعية، لطبقة كبـار

الملاك في مصر، والتي هيمنت لفترات طويلة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولعبت دوراً هاماً وبارزاً على كافة الأصعدة، وهي الطبقة التي سعى محمد على إلى تشكيلها بطريقة عمدية ومقصودة لكي تحل محل الطبقة العليا التقليدية في عصر الالتزام(ssssss).

أما بالنسبة للطبقة الوسطى فإننا نجد أن البذور الجنينية لهذه الطبقة قد تكونت في حوالي عام ١٨٣٠ تقريبا، وقد كونها محمد على بصورة تلقائية، ولم يقصد محمد على إنشاء طبقة وسطى، لكنها تكونت أثناء تأسيس دولته من موظفين ومدرسين وخبراء وبعض الضباط، والذين تلقوا في غالبيتهم تعليماً علمانياً حديثاً وهي الطبقة التي ظلت تعمل في خدمة محمد على ومشروعة الإمبراطوري حتى فشلت التجربة التحديثية لمحمد على. وكانت هذه الطبقة في ذلك الوقت صغيرة الحجم ولكنها استفادت إلى حد كبير من فشل التجربة ذلك من خلال مكافأة محمد على لها بسبب إخلاصها.

هذه الطبقة الوسطى الجديدة ظلت طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر محدودة الحجم، لا تتجاوز بضعة آلاف. وفي ظل محمد على كان طموحها وظيفياً في الأساس. ومع حكم إسماعيل (١٨٦٤)، بدأت هذه الطبقة تنتعش، وبدأ طموحها يتسع، وساعد على ذلك رؤية إسماعيل المبهرة في تحديث مصر. ولكن مع نهاية حكم إسماعيل أصيب طموح هذه الطبقة بالإحباط - نتيجة ازدياد الديون الخارجية، وازدياد النفوذ الأجنبي في شئون مصر الداخلية، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية.. وهي أمور أدت بدورها إلى التفريط في استقلال مصر من ناحية واشتداد وطأة الضرائب على الطبقة الوسطى والدنيا من ناحية ثانية، والتراجع في مسيرة المشاركة السياسية المحدودة التي كان إسماعيل قد بدأها عام (١٨٦٦) بمجلس شورى النواب، من ناحية ثالثة(tttttt).

ويمكن القول أن ثورة عرابي (١٨٧٩ - ١٨٨٢) تعد أول محاولة من عناصر الطبقة الوسطى الجديدة للعب دور سياسي مباشر في شئون البلاد. لقد سعت إلى بوابات السلطة تطرقها بشدة لكي يسمح لها بالدخول والمشاركة بشروطها هي. وكانت هذه الشروط تمثل صياغة مبكرة لمطلبين رئيسيين هما: حماية الاستقلال الوطني ضد محاولات الهيمنة الخارجية، ووضع دستور للبلاد يمكن الشعب من المشاركة السياسية، ويجعل الحكومة مسئولة أمام ممثلي الشعب. وقد عبر شعار الثورة العرابية عن هذين المطلبين ببساطة وبلاغة وهي "مصر للمصريين". وكانت هذه الثورة التي قادتها الطبقة الوسطى الجديدة، قاب قوسين أو أدنى من النجاح. ومرة أخرى أدى التدخل الأجنبي السافر إلى إجهاض الثورة، ووقعت مصر في براثن الاحتلال الإنجليزي(uuuuuu).

وكما استغرقت إرهاصات النمو للطبقة الوسطى حوالي ثلاثة عقود - بين تجربة محمد على ونهاية تجربة إسماعيل - قبل أن تثور هذه الطبقة، فإنها احتاجت إلى ثلاثة عقود أخرى بعد إجهاض انتفاضتها بواسطة تحالف الخديوي توفيق والإنجليز. في خلال العقود الثلاثة التالية (١٨٨٢ - ١٩١٨) أفاقت الطبقة الوسطى من الضربة التي أصابتها تدريجياً، وزاد حجمها باضطراد، ووسعت من آفاقها الثقافية وإطاراتها المرجعية. كما بدأت نواة متواضعة لبرجوازية وطنية في التكوين، إلى جانب تضخم حجم المدن، فضاعفت

القاهرة والإسكندرية سكانها ثلاث مرات. وشهدت مصر خلال العقود الثلاثة التي تلت الاحتلال مولد ونمو الأحزاب السياسية بمعناها الحديث(vvvvvv). حيث شكلت الطبقة الوسطى جزء لا يستهان به من قاعدة هذه الأحزاب، وسعت تدريجياً للوصول إلى موقع القيادة.

لقد عرفت مصر التعددية منذ إقامة أول برلمان فيها عام ١٨٨٢ في عهد الخديوي توفيق واستمرت حتى عام ١٩٢٣ بعد توقف للفترة بين عام ١٩١٤ - ١٩١٧ ولكن الأحزاب السياسية ظهرت في مصر منذ عام ١٩٠٧ وكانت خمسة أحزاب سياسية(*).ثم توالت الأحزاب السياسية في مصر بين عام ١٩٠٧-١٩١٩(wwwwww).

ويؤكد رؤوف عباس أن العناصر المثقفة من أرباب المهن الحرة، قد بدأت تتصدر قيادة الطبقة الوسطى منذ أواخر القرن التاسع عشر، وأنها أخذت على عاتقها التعبير عن مصالح هذه الطبقة وطموحاتها من خلال المشاركة في الأحزاب السياسية، وأن هؤلاء مع من التحق بالوظائف الحكومية، رغم أنهم ينحدرون من أصول ريفية، إلا أنهم باتوا يمثلون مصالح سكان المدن(xxxxxx). وهو ما يعني أن الأحزاب السياسية ذات نشأة "قاهرية" و "مدنية" بالدرجة الأولى، رغم محاولات بعض الأحزاب التغلغل في الأقاليم والريف وتأليفها لجانا فرعية تستهدف ذلك، إلا أن الوجود الفعلي للأحزاب ظل في المدن العامة بشكل كبير وفي مدن الأقاليم بشكل محدود. ويترتب على ذلك أن أكثر القوى الاجتماعية تشكيلاً للأحزاب وقيادة لها وانخراطاً في بنياتها هي الطبقة الوسطى الحضرية بمثقفيها بشكل أساسي. ونظرة سريعة إلى قيادات أحزاب ما قبل عام ١٩١٩، وقيادات صحفها، والعناصر المتعلمة في الإدارات والنظارات من المصريين، سوف نتبين أن غالبيتهم ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى، على اختلاف شرائحها وتدرجاتها، وإن انتمى بعضهم إلى عائلات كبار الملاك(yyyyyy).

حينما وضعت الحرب العالمية أوزارها هبت الطبقة الوسطى الجديدة مرة ثانية لتطرق بوابات السلطة، التي كان الإنجليز والقصر يتمترسون من خلفها. وفي هذه المرة نجحت الطبقة الوسطى الجديدة في تعبئة قطاعات واسعة من جماهير المدن والأرياف لتشارك في انتفاضتها ولهول الانتفاضة التي استمرت عدة أسابيع عام ١٩١٩، وكوسيلة لتهدئتها تمهيداً لإجهاضها، سمح المتمترسون خلف بوابات السلطة بفتح هذه البوابات بمقدار، فقط بما يسمح بدخول الشريحة العليا من الطبقة الوسطى الجديدة إلى فناء السلطة. كانت مطالب ثورة ١٩١٩ هي نفسها مطالب ثورة عرابي: الاستقلال والدستور. وقابل الإنجليز والقصر هذه المطالب في منتصف الطريق، فأعطوا استقلالاً منقوصاً (١٩٢٢) ودستوراً منقوصاً (١٩٢٣). وقنعت الشريحة العليا من الطبقة الوسطى بهذا القدر المنقوص من الاستقلال والدستور، وظلت هذه الشريحة تلعب في فناء يحيط به القصر من ناحية والإنجليز من ناحية أخرى(zzzzzz).

وفي هذه الإطار ثمة ملاحظة هامة تتعلق بقيادة الوفد وأصولها الاجتماعية، لا بد من إيرادها هنا لأهميتها، تتمثل في اعتبار قيادة الوفد تنتمي بشكل أساسي إلى طبقة كبار الملاك، بجناحيها الزراعي والرأسمالي، ومن الطبقة الوسطى، خاصة الأفندية من أصحاب المهن الحرة والبرجوازية الصغيرة، ولم

إلى الفهرس

يكن فيها من يمكن اعتباره منتمياً للطبقة الدنيا، أو ممثلا للفلاحين والعمال. هذا على الرغم من أن قـانون الوفد قد نص على انه الناطق بلسان الأمة المصرية، وأنه يستمد قوته من رغبة أهالي مصر التي يعبرون عنها رأسا أو بواسطة مندوبيهم في الهيئة النيابية، فقد كان الوفد يعتبر نفسه "الأمة المصرية" وكان سعد زغلول يقول "إنني لست رئيس حزب بل وكيل أمة". وعلى الرغم من ذلك ظلت التنظيمات العليا للوفد حكراً على كبار الملاك فقد كان رئيسه من كبار الملاك. وكان السكرتير العام للحزب ينتمي للطبقة العليا دائمـا. حتى في الوزارات التي شكلها الوفد عبر تاريخه، ولم تقل نسبة ممثلي البرجوازية الكبيرة في أي منها عن ٨٠% من أعضائها، بينما احتلت الطبقة الوسطى، وخاصة المحامين من أبنائها بقية النـسبة. فقـد جـاء تكوين اللجنة المركزية العليا للوفد لقيادة الثورة يضم ٤٣ عضواً كان عدد كبار الملاك والرأسمالية مـنهم ٣٦ عضوا أي بنسبة ٨٣,٣%(aaaaaaa).

ولكن لا بد من الإشارة إلى ان هذه وإن كانت القاعدة إلا ان هناك بعض الفترات التي شـهدت بـروز وغلبة الطبقة الوسطى حيث كانت القيادات المحلية - او القاعدية - للوفد خلال مرحلته الأولـى ١٩١٨-١٩٢٣ تنتمي إلى الطبقة الوسطى من الأعيان والأفندية، وذلك يمكن فهمه في ضوء التحالف الوطني الذي تم بشكل واضح بين الفئتين خلال أحداث ثورة ١٩١٩، الأمر الذي أوجد في الـساحة الـسياسية عنـصراً اجتماعياً قويا صار ينافس كبار الملاك، الذين كانوا يعتبرون أنفسهم كبراء الأمة ورؤسائها.. وثمة مؤشر على ذلك يستفاد من نتائج انتخابات المندوبين التي جرت في سبتمبر ١٩٢٣، التي لوحظ من نتيجتهـا أن أغلب المنتخبين ممن لا يملكون أرضاً أو عقاراً. وعندما أجريت انتخابات (١٩٢٣- ١٩٢٤) كانت الهيئـة الوفدية العليا تضم ٢٧ عضوا، اتضح أن ١٤ عضوا منهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى، أي أن نسبة كبـار الملاك في قيادة الوفد بلغت ٤٨,١% بينما كانت تضم ٥١,٩% من أبناء الطبقة الوسطى بشرائحها وفئاتها المختلفة. هذا إلى جانب اهتمام سعد زغلول الواضح بالطبقة الوسطى وعلى الأخص أعيان الريف، الـذين كان يتوجه إليهم بحملته الانتخابية، وهو يعلم أن الفلاحين يسيرون خلفهم وعندما يفخر بأنه فـلاح ابـن فلاح، فقد كان يقصد طبقة أعيان الريف واتباعهم في الريف، ضد كبار الملاك من الأحرار الدستوريين. هذا إلى جانب أن خليفة سعد زغلول في قيادة الوفد كان مصطفى النحاس الذي ينتمي إلى الطبقـة الوسـطى بالأساس، ولم ينتقل إلى الطبقة العليا إلا في مرحلة لاحقة خاصة بعد مصاهرة أسرة الوكيل(bbbbbbb).

وفي أوائل الثلاثينيات عندما حدث الانشقاق داخل الحزب عام ١٩٣٢ على وجه التحديد الـذي أقيـل واستقال خلاله عشرة أعضاء من هيئة الوفد، وضم الوفد إليه ١٢ عضواً جديداً، كان منهم أربعة من كبار الملاك، أما الثمانية الباقون فينتمون للطبقة الوسطى الحضرية. وبذلك صارت هيئة الوفد العليا ١٩ عضوا تضم ١٤ يمكن الجزم بأنهم من الطبقة الوسطى أي بنسبة ٧٣,٧% في مقابل ٢٦,٣% للطبقة العليا من كبار الملاك الرأسماليين، وخلال الصراعات التي وقعت داخل الوفد في أواخر عـام ١٩٣٧ وأوائـل عـام ١٩٣٨ والتي أسفرت عن خروج المجموعة التي ألفت الهيئة السعدية، يلاحظ أن أربعة من قيـادة الوفـد ممن ينتمون للطبقة الوسطى قد خرجوا من الحزب، وقد استعاض عنهم الوفد ليس فقط بأن ضم خمسة من نفس الطبقة إلى هيئته العليا، بل ضم إليه ١٢ عضواً ينتمون إلـى الطبقـة العليـا مـن كبـار المـلاك

إلى الفهرس

والرأسماليين، وهو ما يعني انخفاض الأعضاء المنتمين للطبقة الوسطى في قيادة الوفد إلى عشرة أعضاء من مجموع ٢٧ عضوا، وبذلك انخفضت نسبتهم في القيادة إلى ٣٧% في مقابل ارتفاع نسبة كبار الملاك إلى ٦٣%[ccccccc]. لقد بات واضحاً، بصرف النظر عن الصراعات الداخلية في الوفد وما ترتب عليها من انقسامات أن قوى وتنظيمات جديدة، كالإخوان المسلمين ومصر الفتاة والشيوعيين[ddddddd]. بدأت تشارك في الحياة السياسية، ومن ثم صارت تسحب تأييد قطاعات من الطبقة الوسطى بشكل خاص، تلك التي كانت تدعم الوفد، خاصة بين أفندية المدن، ثم جاء تأليف الهيئة السعدية (١٩٣٨) لتكسب قطاعات أخرى من الطبقة الوسطى الحضرية[eeeeeee]. وخاصة في شرائحها الرأسمالية، والمثقفين الأرقى تعليماً وكان تأليف هذه الهيئات بطبيعة الحال على حساب تأييد الطبقة الوسطى للوفد، الذي راح يدعم نفسه بالطبقة العليا ويفسح لعناصرها من البرجوازية الكبار مراكزه القيادية من جديد[fffffff].

لقد ارتمت العناصر الساخطة، والتي تميزت بالفعالية السياسية من أبناء الطبقة الوسطى، في أحضان هذه الهيئات والتجمعات السياسية التي كانت في مهدها آنذاك، وزخرت تلك الحقبة بألوان عديدة من النقد الاجتماعي، وبالانتفاضات الطلابية والعمالية في مدن مصر الكبرى، وباستخدام العنف والاغتيالات والمواجهات الدموية[ggggggg]. ومن الجدير بالذكر أن هذه التجمعات السياسية كانت بمثابة النواة التي تمد الحركات الطلابية بعناصرها النشطة حيث كانت تمثل كافة شرائح الطبقة الوسطى[hhhhhhh].

وهنا يمكن القول أن الطبقة الوسطى الجديدة في شرائحها الوسطى والدنيا استطاعت أن تبلور مواقف سياسية وأيديولوجية متعددة خلال الفترة الممتدة من ثورة ١٩١٩ حتى ثورة ١٩٥٢. حيث برز الدور الواضح للإخوان المسلمين والشيوعيين ثم الضباط الأحرار والتحمت كل القوى الاجتماعية بقيادة المؤسسة العسكرية الوطنية من أجل تحقيق الاستقلال الوطني[iiiiiii].

لقد كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ هي المحاولة الثالثة في خلال قرن التي قامت بها الطبقة الوسطى لطرق بوابات السلطة. وبتعبير أدق كانت هذه محاولة الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى الجديدة. وسرعان ما تحول طرقها لبوابات السلطة إلى اجتياح، أزال في طريقه من كانوا يلعبون في فناء السلطة من أحزاب أغلبية وأقلية، وأهم من ذلك أيضا القصر والإنجليز على السواء. ونجحت ثورة يوليو كما لم تنجح الثورتان السابقتان للطبقة الوسطى[jjjjjjj].وبالطبع كان من الضروري أن تطرأ العديد من التحولات على السياسة المصرية خاصة بعد وصول الطبقة الوسطى للسلطة تلك التي تميز خطابها السياسي بالتعدد نتيجة لسيادة التعددية السياسية والحزبية في المرحلة الممتدة منذ مطلع القرن العشرين وحتى ١٩٥٢.

منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ سمح للأحزاب السياسية بالعمل لفترة قصيرة وقد تقدم خمسة عشر حزباً سياسياً ببرامجها وأنظمتها الداخلية ولجانها الرئيسية كما يتطلب القانون[kkkkkkk]. إلا أن الأحداث لم تلبث أن خلقت موقفاً جديداً بين قيادة الثورة والأحزاب السياسية، وكان ذلك بسبب القرارات الاجتماعية والاقتصادية التي بدأت تتخذها الثورة وفي مقدمتها قانون الإصلاح الزراعي الذي عارضته كل هذه الأحزاب تقريباً. وهكذا وجدت الثورة نفسها مضطرة لحل الأحزاب السياسية فأصدرت في ١٦ يناير عام ١٩٥٣ قراراً بحلها

إلى الفهرس

جميعاً ومصادرة أموالها، واستثنى من هذا القرار الإخوان المسلمون التـي لـم تحـل إلا فـي ١٤ ينـاير ١٩٥٤[lllllll].

بعد أسبوع واحد من إلغاء الأحزاب السياسية في مصر، أعلنت الثورة عن قيام هيئة التحرير فـي ٢٣ يناير ١٩٥٣، وقد بقيت هيئة التحرير التنظيم السياسي الوحيد للثورة حتى حرب السويس لكنهـا لـم تـشكل تنظيما حقيقيا للجماهير ولم تستطع أن تقيم صلة متينة بين الجماهير والثورة. وفي يناير ١٩٥٦ جاء الدستور لينص على أن يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة وحـث الجمهور على بناء الأمة بناءاً سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويتولى الاتحاد القـومي حق الترشيح لعضوية مجلس الأمة وتبنى طريقة تكوين هذا الاتحاد من رئيس الجمهوريـة. وفـي أكتـوبر ١٩٦١ أعلن "عبد الناصر" أن الرجعية تسللت إلى الاتحاد القومي وتمكنت من شل فاعلياته الثورية وحولتـه إلى مجرد واجهة تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية. وفي ٢١ مـايو ١٩٦٢ أعلـن عبـد الناصر قيام الاتحاد الاشتراكي العربي الذي اشترط أن يكون نصفه ممثلا للعمال والفلاحين وبـذلك اعتبـر الاتحاد الاشتراكي العربي تحالفاً لقوى الشعب العاملة. ولكنه تحول هو الآخر إلى جهاز بيروقراطي وحلـت العلاقات الشخصية فيه محل العلاقات السياسية وتحول الولاء من ولاء التنظيم إلى ولاء الأشخاص وأصـبح أداة بيد السلطة وجهازاً من أجهزتها تستغله لتبرير مواقفها والدفاع عن مصالح القائمين بها[mmmmmmm].

يتضح من ذلك انه إذا كانت مرحلة قبل ١٩٥٢ تتسم بالتعددية في الخطاب السياسي للطبقـة الوسـطى المصرية نتيجة التعددية السياسية والحزبية، فإن وصول الطبقة الوسطى للسلطة جعل خطابها السياسي هـو الخطاب الرسمي للدولة، حيث تم تصفية الحياة الحزبية وحلت صيغة التنظيم الواحـد المهـيمن والمنـدمج بالسلطة التنفيذية محل التعددية التي كانت سائدة قبل ١٩٥٢، وأضعفت سلطة البرلمان في مواجهـة الـسلطة التنفيذية، وصارت عضوية التنظيم الحاكم (هيئة التحرير القومي ومن بعدها الاتحاد القـومي ثـم الاتحـاد الاشتراكي) شرط صلاحية قانونية لممارسة العمل السياسي، ومن ضمنه الترشـيح للبرلمـان وغيـره مـن التنظيمات الشعبية[nnnnnnn].

وفي هذا الإطار يؤكد "ناداف سافران ومارك هلر" أن ثمة مصادر متنوعة تـؤدي إلـى حالـة عـدم الاستقرار في سياسات مجتمعات الشرق الأوسط (التوترات الدينيـة والعرقيـة والتناقـضات الأيديولوجيـة والصراعات الداخلية) ولكن هناك مصدراً أساسياً هو الذي أدى بلا شك إلى تسارع عملية التغير الاجتماعي في مجتمعات الشرق الأوسط. وهو وجود أفراد ومجموعات من البشر الذين يقودون عملية الرفض السياسي وينظمونه، وهم ينتمون بدورهم إلى تكوينات اجتماعية حديثة الأصول نسبياً (متوسطي ضباط الجـيش ذوي الميول والاتجاهات السياسية المتباينة) وهم الذين أسسوا الحكومات والأنظمة السياسية الحديثة في بلدانهم. إن وسطاء التغير الاجتماعي قد أتوا من الطبقة الوسطى الجديدة، تلك التي خلقها الحكام التقليديون – محمد علي – بهدف دفع تنمية وتطوير مجتمعاتهم وفقاً لمعايير تحديثية انتقائية، وما أن وصلت هذه الطبقة إلى مـستوى معين من النمو حتى بدأت في الضغط على الحكام بهدف تحديث المجتمع بخطوة أبعد من تلك المرحلة التـي يهدف إليها الحكام. وقد فجرت الإخفاقات المتتالية للحكام التوترات المتراكمـة، وأدى هـذا الانفجـار إلـى

إلى الفهرس

استحواذ العنصر العسكري في الطبقة الوسطى الجديدة على القوة السياسية. وقد مالت الأنظمة السياسية العسكرية إلى تبنى أيديولوجيات وسياسات شعبوية متطرفة(0000000).

وهنا يمكن القول أنه إذا كانت الدولة في عهد محمد على قد ساهمت في خلق وتدعيم الطبقة العليا حتى تكون ظهيراً اجتماعياً لها. فإن الدولة المصرية منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ قامت بتدعيم الطبقة الوسطى على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكي تكون الظهير الاجتماعي بالنسبة لها(ppppppp). وهذا ما يؤكد أن الدولة في العالم الثالث هي صاحبة الكلمة العليا فيما يتعلق بتشكيل البنية الطبقية في المجتمع. وهذا يدعم الفرضية التي أكد عليها بولانتزاس من أن الطبقة الاجتماعية قد تتحكم بها الأبعاد السياسية والأيديولوجية التي تشكل البناء الفوقي أكثر من العوامل الاقتصادية التي تشكل البناء التحتي في المجتمع.

ويتأكد ذلك من خلال ما حدث في المجتمع المصري في حقبة السبعينيات حيث اتجهت الدولة إلى تدعيم البرجوازية العليا على حساب الطبقة الوسطى وهو ما أدى إلى أن أصبحت الطبقة العليا الظهير الاجتماعي للدولة(qqqqqqq). وبدأت الطبقة الوسطى في العودة مرة أخرى لممارسة العمل السياسي في مواجهة الدولة، خاصة بعد إفراج النظام السياسي عن أحد أهم روافد الطبقة الوسطى وهي جماعة الإخوان المسلمين بغرض تصفية الطبقة الوسطى لنفسها من خلال مواجهة الإخوان المسلمين مع الشيوعيين والناصريين.

لقد شهدت المرحلة الجديدة تحول الدولة المصرية إلى الليبرالية والانفتاح الاقتصادي وكان لزاماً عليها أن تسير في نفس الاتجاه على المستوى السياسي، فقام السادات بإلغاء الاتحاد الاشتراكي وإعادة التعددية السياسية - المقيدة - إلى مصر. حيث تشكلت ثلاثة تنظيمات في يناير ١٩٧٦ في إطار الاتحاد الاشتراكي العربي وهي:تنظيم مصر العربي الاشتراكي ممثلا لتيار الوسط وتزعمه ممدوح سالم، وتنظيم الأحرار الاشتراكيين ممثلا لتيار اليمين وتزعمه مصطفى كامل مراد، ثم تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ممثلا لتيار اليسار وتزعمه خالد محي الدين، وفي نوفمبر ١٩٧٦ أعلن السادات تحول التنظيمات الثلاثة إلى أحزاب، ثم توالت بعد ذلك تكون الأحزاب المصرية(rrrrrrr). وبدأت الطبقة الوسطى تعود إلى ممارسة العمل السياسي سواء كان العلني من خلال هذه الأحزاب، أو السري من خلال الجماعات والتنظيمات السرية المحظورة. وبدأ من جديد يتبلور خطاب سياسي متعدد الأيديولوجيات للطبقة الوسطى المصرية. ففي الوقت الذي تحالفت فيه الدولة مع البرجوازية العليا شعرت الطبقة الوسطى بأنها في مأزق ولابد من البحث عن حل للخروج من أزمتها ومشكلاتها وكان الحل الجاهز دائماً إما العودة إلى التراث للاحتماء به أو استيراد حل غربي ماركسي أو ليبرالي.

يتضح من العرض السابق للتجربة السياسية التاريخية للطبقة الوسطى المصرية أن هذه الطبقة قد أسهمت بالدور الأكبر في الثورات الوطنية التي شهدها المجتمع المصري في تلك الآونة، وبذلك يمكن القول أن الطبقة الوسطى في مصر هي المسئولة عن الطابع الوسطى للمردود السياسي لتلك الثورات، فثورة عرابي كانت قد تفجرت على يد الطبقة الوسطى، بهدف مقاومة الهيمنة الأجنبية، وتحقيق بعض المطالب الجزئية في إطار الحفاظ على النظام القائم. ويمكن تفسير فشل ثورة عرابي بعدة عوامل أهمها، حداثة نشأة

الطبقة وعدم تجانس تكوينها، إضافة إلى عدم وضوح رؤية أيديولوجية للطبقة، على خلاف ذلك لـم تمتلـك نخبتها حساً اجتماعياً عالياً ولا رؤية سياسية، هذا إلى جانب افتقارها للجانب التنظيمي(sssssss).

ولقد ظلت الطبقة الوسطى بعد الثورة العرابية تسلك طريق الكفاح السياسي السلمي - طبقـا للمفهـوم الوسطي -، فلقد سلك أفراد هذه الطبقة هذا الطريق ضد الاحتلال الإنجليزي في العقـد الأول مـن القـرن العشرين، وكان الحزب الوطني الذي ترأسه مصطفى كامل ومن بعده محمد فريـد بمثابـة امتـداد لحـزب العرابيين، ومن خلال المنطلق الوسطي أيضا قامت الطبقة الوسطى وحزب الوفد بثورة ١٩١٩ ضد الإنجليز، ولا يمكن إغفال الإنجازات السياسية المحدودة التي حققتها ثورة ١٩١٩، خاصة فيما يتعلق بقضية الاستقلال الوطني، وفي نفس الوقت إخفاقها الكبير فيما يتعلق بالقضية الاجتماعية(ttttttt).

وطبقا لنفس المنطلق الوسطى وبحكم موقعها في تقسيم العمل الاجتماعي وعلاقاتها بوسائل الإنتاج قامت الطبقة الوسطى بثورة ١٩٥٢ ونجحت في الوصول إلى السلطة. وفي ضوء ذلك تزايد عدد أفرادها وانـتعش وضعها الاقتصادي والاجتماعي في دولة ما بعد الاستقلال وتوغلت نخبها وكوادرها في مختلف أجهزة الدولة الاقتصادية والتنفيذية والتشريعية والإعلامية والسياسية، ونجحت في التأثير على القـضايا العامـة وإضـفاء طابعها التوفيقي والانتقائي على كثير من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ونظـراً لأنها لا تمتلك أيديولوجية ثابتة، أو نظرة شاملة للحياة والكون فدائماً ما كانت - ولا تزال - تحرص علـى مسك العصا من الوسط، وتدعي حرصها على "الخصوصية" و "تميزها" عن تجارب وثقافات الآخرين، لهـذا فإنه حينما كانت تعصف ببلادها الأزمات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فإن طابعها التـوفيقي وغير الحاسم والمتردد، كثيراً ما أفضى إلى كوارث(uuuuuuu).

كذلك يرى الباحث أنه نظراً لعدم تجانس الشرائح المكونة للطبقة الوسطى فقد أدى ذلك إلـى اخـتلاف مصالحها فهناك تعارض دائم بل وصراع بين مكونات هذه الطبقة ولم تستطع منذ نشأتها وحتى الآن أن تقوم بتوحيد مصالحها. فقد كانت القضايا السياسية التي تدافع عنها دائماً تنتمي إلى أحد شرائحها وبالتـالي كانـت تكسب تأييداً شعبياً إما من الطبقات العليا وإما من الطبقات الدنيا. وهناك بالطبع إغفال لقضايا شعبية أساسية. فقد كانت الثورة العرابية ترتكز بشكل أساسي على قضيتين أساسيتين هما حماية الاسـتقلال الـوطني ضـد محاولات الهيمنة الخارجية ووضع دستور للبلاد يمكن الشعب من المشاركة السياسية ويجعل الحكومة مسئولة أمام ممثلي الشعب. وظلت القضايا ذات الاهتمام الكبير حتى ثورة ١٩١٩ وبالفعل نالـت الطبقـة الوسـطى استقلالاً ودستوراً (منقوصاً). وبالطبع هذه المطالب الأساسية كانت تهم الشريحة العليا من الطبقـة الوسـطى قائدة الحركة السياسية في تلك المرحلة. أما الشرائح الوسطى والدنيا من هذه الطبقـة كانـت ومنـذ مطلـع الأربعينيات تبحث عن قضايا أهم وكانت في مقدمة هذه القضايا المسألة الاجتماعية، وبالطبع كانـت تقتـرب بهذه القضية من الطبقات الدنيا ونشأت بعض التنظيمات التي تتكون من الشرائح الوسطى والدنيا من الطبقـة الوسطى. وهذه الشرائح استطاعت مع ثورة يوليو ١٩٥٢ الوصول إلى الحكم واهتمت بقضايا الطبقة الـدنيا مثل الاستقلال الوطني والمسألة الاجتماعية والمسألة التنموية والمسألة العربيـة، ولكنهـا أغفلـت قـضيتي الديمقراطية والأصالة الحضارية، وفقدت بذلك تأييد الطبقة العليا وقطاع هام من الطبقة الوسطى. وجاء نظام

السبعينيات ليغفل قضية الاستقلال الوطني من خلال مهادنة الإمبريالية الغربية، وقضية العدالة الاجتماعية من خلال الانفتاح الاقتصادي والوحدة العربية من خلال التصالح مع إسرائيل. واهتم مؤقتاً بقضايا الديمقراطيـة والأصالة الحضارية واكتسب من خلال هذه القضايا تأييد الطبقة العليا وبعض شرائح الطبقة الوسـطى ذات التوجه الليبرالي ـ الديمقراطي، وشرائح الطبقة الوسطى ذات التوجه الأصولي. ولكن سـرعان مـا تخلـى النظام عن هذه القضايا واندفع إلى تبنى النموذج الغربي اقتصاديا وثقافيا ولذلك أوقع طبقته ومجتمعـه فـي أزمة كبيرة أدت إلى بروز الخطابات المعارضة من أبناء الطبقة الوسطى خاصة فـي شـرائحها الوسـطى والدنيا(vvvvvvv).

ويرى الباحث أخيراً أن الدور السياسي للطبقة الوسطى المصرية كان دائماً إصلاحياً وليس ثورياً وهـذا قد يرجع في الأغلب الأعم إلى طبيعة نشأة هذه الطبقة في أحضان الدولة لذلك فهي تسعى دائما للإصلاح في إطار الحفاظ على النظام القائم. هذا إلى جانب أن الطبقة الوسطى نتيجة لطبيعة تكوينها غير متجانسة فغالبـاً ما يتسم خطابها السياسي والأيديولوجي بالتعدد. لذلك يمكن القول أنه لا زالت تشكل طبقة في ذاتهـا حـسبما يذهب التعبير الماركسي. فخلال التاريخ الطويل للطبقة الوسطى لم تستطع أن تشعر بهويتها وتوحد خطابهـا وأيديولوجيتها وبالتالي تتحول إلى طبقة لذاتها. وهناك من يرى أنها استطاعت أن تفعل ذلك مع ثورة ١٩٥٢، ولكن الباحث يختلف مع ذلك الرأي حيث يرى أن ما حدث من توحد وغياب التعددية كان بالقوة حيث قامـت الثورة بتصفية الخطاب الماركسي والخطاب الديني من خلال حملة واسـعة مـن الاعتقـالات للـشيوعيين والإخوان المسلمين. ويؤكد الباحث على أن هذه التصفية كانت مؤقتة وسرعان ما أعـاد نظـام الـسبعينيات التعددية السياسية مرة أخرى، وبالتالي ظهرت الخطابات السياسية المتعددة للطبقة الوسطى المصرية، وهو ما يؤكد أنها لا زالت في مرحلة الطبقة في ذاتها ولن تستطيع أن تتحول إلى طبقة لذاتها، فهي لا تملـك رؤيـة أيديولوجية واحدة تخدم مصالحها وتشكل خطابها في مواجهة الخطاب الأيـديولوجي للطبقـات الاجتماعيـة الأخرى. ونظراً لأن أعضاء هذه الطبقة ـ كما سبق أن ذكرنا ـ أصحاب تعليم علماني حـديث ويحتلـون موقعاً وسطاً بين الطبقتين الأساسيتين المتصارعتين فيعمل بعضهم على تثبيت الطبقات الحاكمة ويرشـحون القيم البرجوازية، ويتحرر بعضهم من انتماءاتهم فيسهمون في التنظير للطبقات الكادحة وفي تنميـة وعيهـا الطبقي وتنظيمها حتى تتحول من طبقات في ذاتها إلى طبقات لذاتها(wwwwwww)، في حين يعجزون في لعـب نفس الدور لطبقتهم الأصلية وهو ما يعني عدم قدرة المفاهيم الماركسية الكلاسيكية في توصيف طبيعة البنيـة الطبقية في مصر وبصفة خاصة وضعية الطبقة الوسطى.

رابعا: الخطاب السياسي للطبقة الوسطي وروافده المتعددة:

يعتقد الباحث أن أزمة الثقافة العربية هي أزمة مفاهيم بالأساس لذلك كانت البداية محاولة تحديد مفـاهيم الدراسة في ضوء خصوصية التجربة التاريخية للمجتمع المصري(xxxxxxx). وبعد حل إشكالية المفاهيم أصـبح على الباحث أن يقوم بتحديد مشكلة الدراسة في ضوء هذه المفاهيم والمتمثلة في الخطاب الـسياسي للطبقـة الوسطى المصرية. وفي هذا الإطار يؤكد الباحث أنه من الصعوبة فصل قطاع اجتماعي عن المجتمع الـذي

إلى الفهرس

ينتمي إليه، حتى ولو كان الغرض من الفصل هو الدراسة. فكيف إذا ما تعلق الأمر بقطاع واسـع كالطبقـة الوسطى، درجنا، بوعي أو غير وعي، على اعتباره القطاع الاجتماعي الأكثر اتساعاً، وذلك بحكم التعريـف الذي ندرجه تحته، والذي يرى في هذه الطبقة كل ما ليس منضوياً في إطار الطبقة العاملة أو الطبقة النقيضة لها، أي البرجوازية. صحيح أن التقليد العلمي الذي نذكره لا ينظر إلى الطبقة الوسـطى كطبقـة منـسجمة ومندمجة في ذاتها، ويميز فيها بالتالي بين البرجوازية الصغيرة والفلاحين والحرفيين ومتوسطي الملاك فـي الريف والحضر وموظفي الدولة والعسكريين وأصحاب المهن التخصصية، إلا انه يتضمن بذاته، مثـل هـذه الإمكانية، ولا ينفيها. لذلك تبدو عسيرة تلك الملاحظات التي يمكن إيرادها حول خطـاب الطبقـة الوسـطى السياسي، فهذه الطبقة، المعرفة تعريفا سلبيا، لا تملك خطاباً واحداً أو موحداً، بل هي نهب لـشتى التيـارات والميول التي يتقاطع سقفها الأعلى مع أيديولوجية البرجوازية ويتداخل قبوهـا مـع الأيديولوجيـة العماليـة والفلاحية، عازلاً شرائحها العليا عن الدنيا عزلاً يكاد يجعل منها عالمين أيديولوجيين منفـصلين. إن الطبقـة الوسطى الرجراجة بطبيعتها الاجتماعية ذات "رأس خفيف" في قضايا الأيديولوجيا، تتلاعب به الرياح القادمة من فوق وتحت وعن يمين وشمال.

ولذلك لا يمكن أن نتحدث عن "فكر هذه الطبقة المحض" رغم علمنا بأنه لا يوجد فكر محـض لأحـد، فلنقل أننا سنتحدث عن الفكر الذي ابتكرته شرائح متعلمة ومثقفة من الطبقة الوسطى ليمثل وجهـة نظرهـا السياسية والاجتماعية في انفصالها الممكن عن فكر ومصالح الطبقات الأخرى. ومع تأكيدنا علـى اسـتحالة وجود مثل هذا الفصل في بلدان كبلداننا، استعارت تقريباً كل شئ من الخارج وأخذته في أغلب الأحوال على علاته (مع العلم بأن الاختلاط الاجتماعي في هذا الخارج كان باستمرار أقوى منه عندنا)، فإننا سنجمل تحت فكر الطبقة الوسطى السياسي كل ما ليس فكراً برجوازياً، بالمعني الأوروبي لكلمة برجوازية، وكل ما لـيس فكراً عمالياً - بروليتاريا، بالمعنى الأوروبي لهذه الكلمة أيضاً، مدركين أن هذه التحديدات السلبية قد تزيـد الأمر صعوبة، ولكن بربط هذا الفكر بالأنظمة السياسية التي ليست برجوازية ولا عماليـة والتـي عرفهـا المجتمع المصري منذ أوائل الخمسينيات (على ما بينها بدورها ما تباينات وفروق هائلة) يصبح مفهوماً أكثر ما نعنيه بفكر الطبقة الوسطى السياسي: فهو إما الفكر الذي مهد لقدوم هذه الأنظمة، أو الفكر الـذي بررهـا وساندها وخدمها كأيديولوجيات لمدة طويلة أو عارضها عندما تخلت عن طبقته واتجهـت لتـدعيم الطبقـة العليا(yyyyyyy).

لقد كانت مرحلة ما بين الحربين العالميتين الحد الفاصل الذي يؤرخ فيه ببروز الخطاب السياسي متعدد الروافد للطبقة الوسطى المصرية. ففي هذه المرحلة انحسر التيار الإصلاحي وحل محله الفكـر الليبرالـي، وكانت الليبرالية، في توكيدها على الأصول البرلمانية والقيم العلمانية وحرية الصحافة والاقتصاد الحر تعبـر عن مصالح الطبقة الوسطى الجديدة الناشئة في المدن(zzzzzzz). وإلى جوار الفكـر الليبرالـي نمـت بعـض الاتجاهات اليسارية من أبناء الطبقة الوسطى التي شاركت في الحياة السياسية والحزبية، حيث يؤكد زكريـا الشاق أن تنظيم مصر الفتاة الذي تأسس عام ١٩٣٣ وتحول إلى حزب اشتراكي عام ١٩٤٤ كـان أعـضاءه جميعاً ينتمون إلى الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة(aaaaaaaa). هذا إلى جانب بروز شكل جديـد مـن

إلى الفهرس

الأصولية، ولا سيما بعد تأسيس حركة الإخوان المسلمين في بداية الثلاثينيات من بين أبناء الطبقة الوسطى، فقد تمكنت من إصدار أول برنامج سياسي يعبر أصدق تعبير عن الأصولية الإسلامية السنية. ومع ذلك فقد بقيت هذه الحركة خارج مجرى التيار السياسي خلال مرحلة الهيمنة الأوروبية وحتى بداية عهد الاستقلال حين طغى على وجودها العقائد القومية العلمانية والاتجاهات اليسارية. لكن الوضع أخذ في التغير مع التراجع السياسي والاقتصادي الذي بدت معالمه واضحة في ١٩٦٧ ثم تعافى لفترة وجيزة في السبعينيات، لكنه ما لبث أن اتخذ وجهة مغايرة نحو وضع أكثر تردياً في منتصف الثمانينيات(bbbbbbbb).

وفي إطار هذه المحاولة البحثية لتحليل الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية يمكن التمييز بين عدة أنماط أو تصنيفات من الخطاب، في إطار الخطاب السياسي للطبقة الوسطى تبلورت تاريخياً واختلفت باختلاف منطلقاتها النظرية والفكرية وأطرها المرجعية والأيديولوجية والمعرفية. وتجدر الإشارة أن التعددية في المواقف الأيديولوجية والسياسية للطبقة الوسطى ظاهرة عالمية وليست محلية خاصة بالطبقة الوسطى في المجتمع المصري، حيث تشير دراسة "كارولين هوي" عن طبيعة التكوين الطبقي للشرائح الوسطى وأيديولوجيتها السياسية في الولايات المتحدة والسويد والتي ركزت على شريحة الأفراد منتجي المعرفة المتخصصة، الذين ينتجون ويستخدمون المعرفة في المجالات الإدارية والتنظيمية والفنية والتعليمية والإبداعية. ونقصد بهم تحديداً الخريجين والمتعلمين الأجراء أو ذوي الرواتب الذين يقومون أساساً بالأعمال الذهنية وهم غالباً المهنيين والعلماء والمثقفين. وانتهت الدراسة إلى التأكيد على أن الطبقة الوسطى في الولايات المتحدة موزعة أيديولوجياً وسياسياً بين تحالفين رئيسيين، فهناك المثقفون والمتحكمون في المعرفة الذين ينتمون للتحالف الطبقي المحافظ الخاص بالطبقة الرأسمالية تحديداً، وهناك أشباه المهنيين والعمال ذوي الياقات البيضاء وينتمون بدورهم للتحالف السياسي الطبقي التقدمي القريب من الطبقة العاملة، أما في السويد فتتنوع الانتماءات السياسية للطبقة الوسطى، وفقاً لثلاث اتجاهات تتسم جميعها بالتقدمية، مقارنة بالرأسمالية الأكثر محافظة وهذه الانتماءات هي: المديرين المتعلمين، والأكثر تقدمية هم العمال الذهنيون، ويقع فيما بينهم أصحاب التحالفات والتي تضم المثقفين والمهنيين والمستويات الدنيا من المديرين ورؤساء العمال والملاحظين(cccccccc).

أما بالنسبة للطبقة الوسطى المصرية فقد انقسم خطابها السياسي إلى ثلاثة خطابات فرعية أساسية هي: الخطاب الليبرالي الذي يتخذ النموذج الليبرالي مرجعاً وحيدا له، وقد انطلق من شعار فصل السلطة الروحية عن السلطة المدنية. أما الخطاب الماركسي فهو الخطاب الذي يتخذ الماركسية إطاراً مرجعياً وحيداً له ويدعو إلى دولة علمانية في ظل نظرية ثورية عربية ويبحث عن الاشتراكية للوطن العربي، وأخيراً الخطاب الديني أو السلفي وهو الخطاب الذي يتخذ النموذج العربي الإسلامي إطاراً مرجعياً وحيداً له، ويرى أن ما بلغه المسلمون من عظمة ومجد إنما يرجع إلى قيام دولتهم على أساس الدين، والإسلام دين ودولة والحكومة الإسلامية هي التي يكون قانونها شرع الإسلام.

وإذا كان الخطاب الليبرالي والماركسي للطبقة الوسطى هو الأكثر شيوعاً وانتشاراً في ظـل التجربـة الناصرية، فإن الوضع قد اختلف في المرحلة الليبرالية الجديدة منذ منتصف السبعينيات، حيـث أدى تقلـص دور الدولة القومية على المستويين الدولي، والداخلي، إلى بروز الخطاب السياسي ـ الـديني أو الـسلفي ـ للطبقة الوسطى المصرية، حيث أسهم ذلك في ازدياد فاعلية التيار السياسي الإسلامي، وذلك عبر محـاولات بعض الجماعات الإسلامية تنظيم وتعبئة المجتمعات الصغيرة وذلك في غياب دور فعال للدولة فـي إطـار سياسة الخصخصة والإصلاح الاقتصادي، وإعادة الهيكلة وهي السياسات الاقتصادية الجديدة التي تطبق منـذ فترة في مجتمعات العالم الثالث ومنها المجتمع المصري بدعوى العولمة. وبذلك تضعف سلطات وصلاحيات الدولة وتنحسر قدرتها على المبادرة، أو قيادة أية مشاريع للتنمية.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي والذي ترتب عليه الوهن الـشديد الـذي أصـاب الخطابـات الـسياسية الماركسية، والاشتراكية والتي سيطرت على ساحة الصراع الأيديولوجي العالمي لعقود عديدة، وانتهت بأفول هذا الخطاب الماركسي والاشتراكي، وبصعود الخطاب الليبرالي إلى ساحة العالم بشماله وجنوبـه، وتأكيـد هيمنة النظام الرأسمالي، والليبرالية، الأمر الذي أحدث خللاً في النظم السياسية فـي دول الجنـوب، ومنهـا المجتمع المصري مما أدى إلى تبنى هذه الدول للخيار الرأسمالي في الاقتصاد، ولأشكال مقيدة من التعدديـة السياسية والحزبية الأمر الذي أضاف مزيداً من الشكوك والشروخ على شرعية الأنظمة الحاكمة فـي هـذه البلدان من قبل قطاعات وفئات اجتماعية عريضة على نحو شكل بيئة مناسبة لنمـو الخطـاب الـسياسي ـ الديني أو السلفي ـ للطبقة الوسطى بوجه العموم، والقوى التي تنتج مثل هذا الخطاب الـذي أصـبح يلبـي تطلعات فئات اجتماعية متعددة، وجدت في هـذا الخطـاب تعبيـراً عـن ثقافتهـا التقليديـة ذات الجـذور الدينية[dddddddd].

وعلى الرغم من ذلك لا زالت الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى سواء كانت الليبرالية أو الماركسية أو الدينية متعايشة مع بعضها وتلعب أدواراً مختلفة على ساحة التفاعلات السياسية للمجتمع المصري. ولا يزال كل منها يقدم مشروعه السياسي الاجتماعي باعتباره الحل لإخراج الطبقة الوسطى والمجتمـع مـن أزمتـه الراهنة. وفي هذا الإطار يؤكد سعد الدين إبراهيم انه سواء كنا نحب أو نمقت التكوينة الاجتماعية التي يطلق عليها مصطلح "الطبقة الوسطى الجديدة" فإنها كانت ولا زالت هي محرك الحياة السياسية في مصر والـوطن العربي. فمنذ انهيار القوى الفاعلة للمجتمع التقليدي في القرن التاسع عشر، وهذه الطبقة الجديدة هي مـصدر الانطلاق التحديثي، وهي صاحبة الصياغات والرؤى المستقبلية، وهي مبلورة المطالب الحضارية الكبـرى. وهي أيضا مصدر القلق والاضطرابات والانتفاضات والثورات والتحولات الكبرى في تاريخ مصر والوطن العربي. وستظل "الطبقة الوسطى الجديدة" تلعب هذا الدور المركزي لسنوات عديدة في المستقبل، ما دامـت التكوينات الاجتماعية الأخرى لم تتبلور، أو لم تنم بالحجم الكافي، ولم تنظم نفسها سياسياً. ويعني هذا عمليـاً أن التكوينات الاجتماعية الأعلى والتكوينات الاجتماعية الأدنى ستظل تتصارع لا من أجل الوصـول إلـى السلطة في الدولة والمجتمع مباشرة، ولكن من أجل التحالف مع الطبقة الوسطى الجديدة، ومن خـلال هـذا

إلى الفهرس

التحالف إلى خدمة مصالحها[eeeeeeee]. لذلك تسعى الدراسة الراهنة للكشف عن مضمون الخطاب الـسياسي للطبقة الوسطى بروافده المتعددة والقضايا المحورية التي يركز عليها كل خطاب فرعي. وسـوف يحـاول الباحث خلال الفصل التالي الوصول إلى تحديد دقيق لمفهوم الخطاب عامة والخطاب السياسي خاصـة، ثـم محاولة القبض على المنهجية العلمية المناسبة لقراءة وتفكيك وتحليل الخطاب الـسياسي للطبقـة الوسـطى المصرية.

الفصل الثالث

إشكالية دراسة الخطاب السياسي

- مقدمة
- أولا: إشكالية تعريف الخطاب.
- ثانيا: إشكالية القراءة العلمية للخطاب.
- ثالثا: إشكالية تعدد مناهج دراسة الخطاب السياسي.

يطرح هذا الفصل مجموعة من الإشكاليات التي يحاول الباحث التوصل إلى حـل لهـا. أولـى هـذه الإشكاليات، إشكالية المفهوم (الخطاب عامة - الخطاب السياسي خاصة)، إن تعبير الخطاب من التعبيـرات الحديثة في مجال العلوم الاجتماعية واللغويات الاجتماعية خاصة ومجال البحث في هذا المجال لا يزال بكراً على مستوى العالم. وفي إطار واقعنا الثقافي اتسم استخدام مفهوم تحليل الخطاب بمعـارك أيديولوجيـة تخفت وراء المصطلح وابتعدت به عن المفهوم العلمي الدقيق(ffffffff). ولذا وجب في البداية أن نسلط الـضوء على مصطلح الخطاب بشكل عام، والخطاب السياسي بشكل خاص، والخطاب الـسياسي للطبقـة الوسـطى المصرية بشكل أخص.

أما الإشكالية الثانية المحورية في هذا الفصل فتتمثل في كيفية قراءة الخطاب السياسي قـراءة علميـة. حيث أن قراءة الخطاب السياسي تطرح مشكلة تؤدي أحيانا إلى أزمة؟ هل يمكن أن نقرأ هذا الخطـاب دون أن نكون طرفاً فيه؟ بناءاً على أن القراءة العلمية هي التي تستلزم استقلال القارئ عن المقروء. ألا نجد أنفسنا بمعنى من المعاني مندمجين في هذا الخطاب؟ باعتبارنا جزءاً من مشروعه. ألا ينتمي الخطاب السياسي إلى العلوم الإنسانوية تلك التي تطرح مشكلة منهجية كبيرة. تلك التي يشكك البعض في مستوى علميتها. تكمـن الصعوبة إذا فيما يطرحه البعض من شبه استحالة تماص المفكر من انتماءاته الفكرية والسياسية.

هذه الإشكالية تفضي بنا إلى إشكالية ثالثة أكثر إجرائية تتحدد في كيف نقبض علـى المنهجيـة التـي تضمن لنا قدر الإمكان تحقيق قراءة علمية للخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية؟ يتطلـب حـل هـذه الإشكالية إنجاز مشروعين أساسيتين:

١- عرض نقدي لمناهج دراسة الخطاب السياسي. والمغزى من المشروع الأول معرفـة إلـى أي مـدى استطاعت المناهج المستخدمة قراءة الخطاب السياسي قراءة علمية موضوعية.

٢- قراءة تقويمية لأهم الإسهامات التي حاولت أن تفكك وتقرأ الخطاب السياسي العربـي. والمغـزى مـن المشروع الثاني هو معرفة إلى أي حد استطاع المفكرون العرب قراءة الخطاب السياسي العربي؟ ومـا هي الرهانات التي تراهن عليها؟ فكل منهم له استراتيجية في القراءة، ويرى أنها هي العلمية ويؤكد على أنها القراءة الناجحة.

وسوف يخصص الباحث الجزء الأخير من هذا الفصل لإنجاز المشروع الأول ويفرد الفـصل الرابـع لإنجاز المشروع الثاني، مع منهجه المقترح والذي يسهم في حل أزمة تعدد مناهج دراسة الخطاب السياسي.

أولا: إشكالية تعريف الخطاب:

إن المفاهيم العقلية هي اصطلاحات مجردة تتغير وتتبدل بتغير الوقت وميدان المعرفـة وموضـوعها، ولها معانٍ متعددة تأخذها من سياقها الموسوعي أو القاموسي، ومن سياقها المعرفي أي من حقـل العلاقـات

الذي يربطها بمفاهيم أخرى، في نظام فكري معين ومن سياقها الاجتماعي وما يضفيه عليها مـن محتـوي إيحائي ورمزي ولذلك لا تستخدم المفاهيم دائماً بنفس المعنى ولا توحي بنفس الإيحاءات، فللمفـاهيم دلالـة ومعنى متباين يقتضي من الباحث إخضاعه دائماً للنقد وعدم الوقوع فيما يمكن أن يـسمى "وثنيـة المفهـوم"[(gggggggg)].

هنا لا بد من الإشارة إلى أن مفهوم الخطاب من المفاهيم الحديثة في مجال العلوم الاجتماعيـة وبـرغم امتلاك علم الاجتماع لتاريخ طويل نسبياً، فإن لغته العلمية ما زالت تعاني قدراً من الخلط والاضطراب، وقد يرجع ذلك بشكل أساسي إلى التحيزات الأيديولوجية أو لطبيعة تنوع التأملات النظرية فيما يتعلـق بقـضاياه الرئيسية أو ظواهر واقعه الاجتماعي. لذلك سيحاول الباحث إخضاع مفهوم الخطاب لتأصيل نظري، وذلـك باعتبار المفاهيم تشكل الأدوات التصورية التي ينبغي أن يتوفر لها قدر من الوضوح.

الخطاب في اللغة هو الكلام بين متكلم وسامع أو الرسالة بين كاتـب وقـارئ[(hhhhhhhh)]، وهـو أحـد مصدري فعل خاطب يخاطب خطاباً ومخاطبة[(iiiiiiii)]، وهو يدل على توجيه الكلام لمن يفهم، نقل من الدلالـة على الحدث المجرد من الزمن إلى الدلالة على الاسمية فأصبح في عرف الأصوليين يدل على ما خطب بـه وهو الكلام[(jjjjjjjj)].

ويستخدم مفهوم الخطاب في علم اللغة بمعان ثلاثة: ١- الإشارة إلى الطريقة التي تـشكل بهـا الجمـل نظاماً متتابعاً تسهم به في نسق كلي متغاير ومتحد الخواص لتشكل نصاً مفرداً أو الطريقة التي تتـألف بهـا لتشكل خطاباً ينطوي على أكثر من نص مفرد؛ ٢- أو أنه مجموعة دالة من أشكال الأداء اللفظـي ؛ ٣- أو هو مساق من العلاقات المتعينة التي تستخدم لتحقيق أغراض معينة. والخطاب في المعنى الأول هـو نـص مكتوب، وفي المعنى الثاني كلام ملفوظ، وفي المعنى الثالث رؤية أو قل أيديولوجية. ولا تخرج هذه المعاني عن المعنى اللغوي للخطاب بأنه كلام أو رسالة[(kkkkkkkk)].

ويستخدم محمد عابد الجابري مفهوم الخطاب بمعناه الأول حين يقرر أن الخطاب عبارة عن "مجموعة من النصوص. والنص رسالة من الكاتب إلى القارئ فهو خطاب. فالاتصال بين الكاتب والقارئ إنما يتم عبر النص". ويستخدمه بالمعنى الثاني حين يؤكد "تماماً مثلما أن الاتصال بين المتكلم والسامع إنما يتم عبر الكلام، أي عبر الإشارات الصوتية". ويستخدمه بالمعنى الثالث عندما يقول "إن الكاتب أو المتكلم يريد أن يقدم فكـرة أو وجهة نظر معينة في موضوع معين عبر النص أو الكلام"[(llllllll)].

ولكي يتحدد بشكل أدق مفهوم الخطاب نطرح تفرقة فرد ينان دي سوسير بين "اللغة" و "الكلام" حيـث اعتبر "اللغة" ـ في ماهيتها ـ نظام اجتماعي مستقل عن الفرد، في حين أن "الكلام" هو منها بمثابة التحقيـق العيني الفردي. ومعنى هذا أن "اللغة" تقنين اجتماعي، أو مجموعة من القواعد في حين أن "الكلام" فعل فردي (يقوم به شخص ما في حديثه مع أشباهه). والصلة بين "اللغة" و "الكلام" هي كالـصلة بـين "الجـوهري" و "العرضي" أو "الثانوي" [(mmmmmmmmm)].

ويؤكد بارت نفس المعنى حيث يصف اللغة بأنها مؤسسة اجتماعية ونظام قيم في ذات الوقت[nnnnnnnn]. وهو ما يجعلها تمارس ما يمكن تسميته "بسلطوية اللغة"[oooooooo]. حيث يتلاشى الإنسان أمام سلطة اللغة التي لا يجد بداً من الخضوع لهيمنتها وسطوتها[pppppppp]. والخطاب في معناه الضيق شكل من اللغة، إذ أنه أطول من الجملة وأصغر من اللغة[qqqqqqqq]. ويشتمل تعبير الخطاب على الوصف السابق إلا انه يتخطاه ليستوعب حقائق اللغة الموضوعية التي أكد عليها بارت. وحدد فردريك جيمسون بصورة دقيقة تلك الحقائق الموضوعية، فرأى أنها تشير إلى "حقائق" أو موضوعات في العالم الحقيقي، مثل المستويات المتعددة للتشكل الاجتماعي أو مراحل ذلك التشكيل: السلطة السياسية والطبقة الاجتماعية والمؤسسات، إلى الوقائع نفسها[rrrrrrrr].

ويشير الخطاب في معناه العام إلى نظام فكري يتضمن منظومة من المفاهيم والمقولات النظرية حول جانب معين من الواقع الاجتماعي، بغية تملكه معرفياً ومن ثم تفهم منطقة الداخلي. فمفهوم الخطاب يعين "هيراركيه" فكرية محددة تنظم بناء المفاهيم والمقولات، بشكل استدلالي بحكم الضرورة المنطقية التي تصاحب عملية إنتاج المفاهيم[ssssssss].

ويؤكد "محمود عودة" نفس المعنى حين يرى "أن الخطاب هو مصطلح يشير إلى النظام الفكري الذي ينطوي على مجموعة من المفاهيم والمقولات النظرية حول جانب من جوانب الواقع الاجتماعي أو حول هذا الواقع الاجتماعي برمته، سواء طرح هذا النظام الفكري في سياق علمي أكاديمي، أو في سياق برنامج سياسي أيديولوجي تنموي"[tttttttt].

ويتفق مع نفس الرؤية "السيد يسين" حيث يرى "أن الخطاب هو نسق مترابط من المقولات ونوعية محددة من الممارسات في نفس الوقت"[uuuuuuuu].

ومن الملاحظ أن الاستخدام المتداول لهذا المصطلح كان يتجاهل العملية الاجتماعية التاريخية التي يعتبر الخطاب جانبها العقلي والنظري ومن ثم يتم التركيز على المفاهيم والتصورات العقلية المجردة في أحيان كثيرة من الجدل الاجتماعي وعلاقته بالمعرفة النظرية وتشكل المفاهيم والتصورات العقلية[vvvvvvvv].

ويرجع الفضل إلى "ميشيل فوكو" في ربط الخطاب بالوجود التاريخي حيث قام بقراءة تاريخ المعرفة الغربية ثم رأى أن هذا التاريخ قائم على العقلانية، في حين أن هناك أولويات معرفية مطموسة في هذا التاريخ منها خطاب (الجنس – الجنون). لذلك فلا بد من إعادة كتابة هذا التاريخ وتصحيح مساره من خلال البحث في أركيولوجيا الخطاب الغربي (خطاب السلطة). أي الحفر في بنية هذا الخطاب من الداخل من خلال تفكيك المفاهيم المشكلة له لكي يكشف عن اللامفكرفيه[wwwwwwww].

وبذلك تمثل فلسفة "فوكو" رحلة فكرية بالغة الغور في أعماق المذاهب والنظريات المعرفية الغربية التي تكونت منها ما نعرفه حديثاً باسم العلوم الإنسانية. وهذه الرحلة ليس الغرض منها، في نظر "هابرماس"، إلا تقويض دعائم هذه العلوم مهما يكن من أمر، إن الغاية من أركيولوجيا المعرفة ومن جينيالوجيا القيم والمعايير الملازمة لها تظل، إلى حد كبير، تأكيداً لحقيقة جد مؤثرة: ألا وهي ضرورة تخليص الإنسان

إلى الفهرس

الجديد من كل صور التموضع التي سجنه بين حدودها الخطاب الوضعي باسم علم هو أصلا نتـاج تـاريخ حول زوراً إلى مقياس موضوعي لكل تاريخ وباسم معايير متغيرة أقيمت أساساً ومرجعاً لكل تغيير(xxxxxxxx).

أما مفهوم الخطاب عند "فوكو" فيشير إلى أية مجموعة من الإنجازات الكلامية، أو على كل مـا ينتجـه الخطاب من مجموعات كلامية، أو على كل ما يدل على مجموعة أفعال للصياغة أو سلـسلة مـن الجمـل النحوية والمنطقية. ولعل هذا المفهوم الأخير كان لدية أكثر مفاهيم الخطاب استخداماً(yyyyyyyy).

ومن خلال العرض السابق يتضح أن مفهوم الخطاب يجمع بين اللغة وممارستها، أي بـين الـنص أو الجملة أو الكلمة وبين السياق أو الواقع بكل تفاعلاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتاريخية. ومن ثم يشير الخطاب بصفة عامة إلى كل إنتاج ذهني منطوقاً أو مكتوباً فردياً أو جماعياً ذاتياً أو مؤسسياً في صورة عبارات لغوية أعيدت صياغتها النظرية في حدود وحدة أكبر من الجملة وهي الخطاب. فهو رسـالة من الكاتب إلى القارئ تتم عبر النص، ومن المتكلم إلى السامع عبـر الكـلام بغـرض تحقيـق التواصـل البشري(zzzzzzzz).

وهكذا فالخطاب هو نظام فكري يتضمن منظومة معينة من التكوينات أو التشكيلات الخطابية، أي مـن الموضوعات والمفاهيم والعبارات والمقولات والتصورات النظرية حول جانب معين من الواقع الاجتمـاعي ومن ثم يمكن الحديث عن خطاب تاريخي وخطاب فلسفي وخطاب قانوني أي منظومة المفاهيم والمقـولات التي تتعلق بالتاريخ والوجود والقانون(aaaaaaaaa).

وفي ضوء هذا التحليل فإن الخطاب السياسي مصطلح يستخدم لتعيـين جملـة التـصورات النظريـة والمفاهيم، والمقترحات المنتظمة في إطار منطقي حول الواقع السياسي في مجتمع ما فـي إطـار تـاريخي محدد، والأفق المطروح لمعالجة مشكلاته وتحديد طبيعة علاقاته بالبيئة الإقليمية والدولية(bbbbbbbbb).

وفي هذا الإطار يستخدم مصطلح "الخطاب السياسي العربي" بمعنى منظومـة المفـاهيم والمقترحـات النظرية، التي تشكل محاور الفكر السياسي العربي السائد لمعالجة القضايا والمشكلات التي تعترض طريـق التطور السياسي للعالم العربي ... ومع ذلك ينبغي التنبيه على أنه يمكن التمييز بين عدة أنماط من الخطـاب في إطار "الخطاب السياسي العربي" تختلف باختلاف منطلقاتـه النظريـة والفكريـة وأطرهـا المرجعيـة والمعرفية. إذ يمكن التمييز بين خطابين سياسيين عربيين أولهما: علماني يمكن التمييز في إطاره بين ثلاثـة خطابات فرعية: الخطاب القومي والخطاب الليبرالي والخطاب الاشتراكي العلمي. ثانيهما: دينـي يتـضمن بدوره خطابين: الخطاب الديني التقليدي، الخطاب الديني الجديد(ccccccccc).

يتضح من العرض السابق أن المتخصصين في العلوم الإنسانية حاولوا الوصول إلـى ماهيـة مفهـوم الخطاب عامة والخطاب السياسي خاصة، وكانت لهم إسهامات محددة في تطوير هذا المفهوم المستحدث على الفكر الاجتماعي. فبعد أن كان المفهوم مقصوراً على الشكل البسيط المتمثل في الكـلام أو اللغـة. أصـبح الخطاب يتضمن أبعاداً بنائية مختلفة، سواء على مستوى البنية الشكلية أو على مستوى البنية العميقة. فبالنسبة للبنية الشكلية لا بد وأن يتضمن الخطاب ثلاثة عناصر بنائية هي الكاتب أو المتكلم منتج الخطاب، والقـارئ

إلى الفهرس

أو السامع متلقي الخطاب، والنص أو الكلام موضوع الخطاب. ومنتج الخطاب قد يكون شخصاً أو جماعة أو فئة أو شريحة أو طبقة اجتماعية. ومتلقي الخطاب قد يكون فرداً أو جماعة أو مجتمع. أما موضوع الخطاب فقد يتناول أحد جوانب الواقع الاجتماعي (سياسي - ديني - اقتصادي - قانوني) أو يتناول الواقع الاجتماعي برمته على حد تعبير محمود عودة.

أما فيما يتعلق بالأبعاد البنائية على مستوى البنية العميقة فأي خطاب يتضمن مجموعة من العوامل المتداخلة والمتشابكة التي لا يمكن الفصل بينها على مستوى الواقع الاجتماعي. وغالباً ما يلجأ الباحثون إلى فك هذا الاشتباك على المستوى النظري، بهدف التحليل. فعندما يغلب على النص استخدام المفاهيم السياسية في مقابل المفاهيم الدينية والاقتصادية والقانونية يكون الخطاب خطاباً سياسياً وعندما تغلب المفاهيم الدينية على النص في مقابل المفاهيم السياسية والاقتصادية والقانونية يصبح الخطاب خطاباً دينياً.. وهكذا. هذا إلى جانب إدراك البعد التاريخي حيث أن هذه النصوص المكونة لأي نوع من أنواع الخطابات لا تنفصل بأي حال من الأحوال عن السياق التاريخي التي ظهرت فيه.

وفي ضوء هذا التحليل فإن بحثنا هذا ينظر إلى ما ينتجه أبناء الطبقة الوسطى من نصوص مكونة من جملة التصورات النظرية والمفاهيم، والمقترحات المنتظمة في إطار منطقي حول الواقع السياسي للمجتمع المصري خلال الفترة التاريخية الممتدة من ١٩٧٦- ٢٠٠٠، يعد خطاباً سياسياً وفقاً لتحليلنا لهذا المفهوم. ولكن لا بد من لفت الانتباه إلى أن هناك عدة أنماط من الخطاب في إطار "الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية" تختلف باختلاف منطلقاته النظرية والفكرية وأطرها المرجعية والمعرفية، إذ يمكن التمييز في إطاره بين ثلاثة خطابات فرعية: الخطاب الليبرالي، والخطاب الماركسي، والخطاب الديني. ولا بد من الإشارة إلى أن داخل هذه الخطابات توجد روافد أخرى متعددة.

ثانيا: إشكالية القراءة العلمية للخطاب:

بعد تحديد مفهوم الخطاب عامة والخطاب السياسي خاصة، وحل إشكالية تعريف الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية. ينتقل الباحث إلى الإشكالية الرئيسية في هذا العمل وهي كيف نقرأ هذا الخطاب قراءة علمية؟ هل يمكن أن نقرأ هذا الخطاب دون أن نكون طرفاً فيه بناءاً على أن القراءة العلمية هي التي تستلزم استقلال القارئ عن المقروء؟ وفي محاولة الإجابة عن هذا السؤال يؤكد محمد عابد الجابري "أن المعنى الذي يحمله الخطاب يكون من إنتاج الكاتب والقارئ. "الكاتب" يريد أن يقدم فكرة أو وجه نظر معينة في موضوع معين، وهذا خطاب، "والقارئ" يتلقى هذه الفكرة أو الوجهة من النظر كما يستخلصها هو من النص وبالطريقة التي "يختارها" (بفعل العادة أو بوعي وإرادة) وهذا تأويل للخطاب أو قراءة له. هناك إذن جانبان يكونان الخطاب: ما يقوله الكاتب وما يقرأه القارئ"(ddddddddd).

والخطاب باعتباره مقول الكاتب - أو أقاويله بتعبير الفلاسفة العرب القدماء - هو بناء من الأفكار يحمل وجهة نظر. أو هو هذه الوجهة من النظر مصوغة في بناء استدلالي، أي بشكل مقدمات ونتائج. هنا كما هو الشأن في كل بناء لابد من استعمال مواد (مفاهيم) ولا بد من إقامة علاقات معينة بين تلك المواد

إلى الفهرس

حتى يصبح بناء يشد بعضه بعضاً. وسواء تعلق الأمر بالمواد (المفاهيم) أو بطريقة البناء فلا بد من اختيار أشياء وإهمال أخرى، لا بد من إبراز جوانب والسكوت عن جوانب، ولا بد من تقديم وتأخير، ولا بد من تضخيم وتقليل.. الخ. فالخطاب من هذه الزاوية إذا كان يعبر عن فكرة صاحبه فهو يعكس أيضا مدى قدرته على البناء. وبعبارة أخرى أنه لما كان كل بناء يخضع، ولا بد، لقواعد معينة تجعله قادراً على أداء وظيفته، فإن الخطاب يعكس كذلك مدى قدرة صاحبه على احترام تلك القواعد، أي على مدى استثماره لها لتقديم وجهة نظره إلى القارئ بالصورة التي تجعلها تؤدي مهمتها لدى هذا الأخير، مهمة الإخبار والإقناع.. الخ[eeeeeeeee].

والخطاب باعتباره مقروء القارئ - أو مقول القول بتعبير المناطقة القدماء هو ذلك البناء نفسه وقد أصبح موضوعاً لعملية إعادة البناء أي نصاً للقراءة. وكيفما كانت درجة وعي القارئ بما يفعل فإنه لا بد أن يمارس في ذلك النص ما يمارسه صاحب الخطاب عند بناء خطابه، أعنى إبراز أشياء والسكوت عن أشياء، تقديم أشياء وتأخير أشياء، فيساهم القارئ هكذا، في إنتاج وجهة النظر، بل إحدى وجهات النظر التي يحملها الخطاب صراحة أو ضمنا. والقارئ عندما يساهم في إنتاج وجهة نظر معينة من الخطاب يستعمل هو الآخر أدوات من عنده، هي في جملتها وجهة نظر أو جزء منها أو عناصر صالحة لتكوينها. ومن هنا اختلاف القراءات وتعدد مستوياتها[fffffffff].

من خلال التحليل السابق يتضح هناك أن شبه استحالة لقراءة الخطاب دون أن نكون طرفاً فيه حيث أن الكاتب يحمل أفكاراً معينة - أو قل أيديولوجية - يسعى من خلالها إلى إنتاج خطاب له معنى ومغزى محدد، من خلال استخدام أدوات تحليلية ومفاهيم تنتمي إلى مرجعيات معرفية محددة. ونفس الشئ بالنسبة للقاري، فعندما يقوم بقراءة الخطاب يكون إما منتميا إلى نفس أيديولوجية الكاتب فنجده يتفق معه في نفس المعنى ويستعمل نفس الأدوات والمفاهيم التي تنتمي لنفس المرجعيات المعرفية للكاتب، أو منتمياً إلى أيديولوجية مختلفة وبالتالي ينتج قراءة مختلفة من حيث المعنى والمغزى، ذلك لأن أدواته التحليلية ومفاهيمه تختلف في مرجعياتها المعرفية عن الكاتب.

ويؤكد أحمد زايد على نفس الفكرة حين يقرر أن الباحث لا يذهب إلى موضوع بحثه وهو خالي الوفاض، أي دون أية رؤية مسبقة عن الواقع. بل أنه ينطلق من أطروحة "جادامر" عن انصهار الآفاق المعرفية وهو ما يعني أن هناك لغة حوارية بين المفسر والنصوص التي يفسرها حيث يتحول النص إلى كائن وجودي له أفقه الخاص ويتحول المفسر إلى محاور يحاول أن يتحاور مع النص من خلاله ما لديه من فهم مسبق أو قل ما لديه من معرفة نظرية وأيضا ما لديه من اهتمامات وتحيزات، وهي المعرفة والاهتمامات والتحيزات التي تشكل البناء القبلي للفهم (أي البناء المعرفي والأيديولوجي الذي ينطلق منه الباحث في عملية الفهم ذاتها). وتؤدي عملية الانصهار هذه إلى أن يتخلق بين المفسر وبين النص الذي يفسره تواصل وجودي ينتج عنه مزيد من تعميق وجودنا وفهمنا له[ggggggggg].

وهنا يذهب بعض الباحثين إلى أنه لا توجد قراءة بريئة، فيؤكد نصر أبو زيد "إن انعدام البـراءة فـي النشاط المعرفي عموماً، وفي قراءة النصوص خصوصاً أمر له تأويله إلا بستمولوجي، ما دام فعل المعرفة لا يبدأ من فراغ مطلق شامل مطابق لحالة البراءة الأصلية الأولى على افتراض وجودها"[hhhhhhhhh].

ويؤكد نفس المعنى "محمد عابد الجابري" بقوله "إن القراءة التي لا تسهم في إنتاج المقروء هي قراءة لا وجود لها. وإذا وجدت فهي النص ذاته بدون قراءة"[iiiiiiiii]. ويرى "فادي إسماعيل": "إن قراءاته لا تدعي الحياد لأنها تريد أن تقرأ مالا يقرأ عادة في العلاقة بين الثقافة والنخبة السياسية الغالبة وبـين الثقافـة والمجتمـع الأصلي أو الأكثرية المغلوبة منذ اللحظة التأسيسية لما يسمى بالنهضة في بداية القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا"[jjjjjjjjj].

ألا تؤكد هذه الرؤية أننا عند القراءة سوف نجد أنفسنا بمعنى من المعاني مندمجين في هـذا الخطـاب باعتبارنا جزءاً من مشروعه[kkkkkkkkk]، سواء كنا متفقين معه أو مختلفين؟ إن قراءة الخطاب قـراءة غيـر بريئة أي قراءة أيديولوجية تعيد من جديد طرح إشكالية قديمة ترتبط بانتماء الخطاب السياسي إلـى العلـوم الإنسانية تلك التي تطرح مشكلة منهجية كبيرة لم تحسم حتى اليوم تتعلق بمستوى علمية هذه العلوم وإمكانية إخضاع ظواهرها للبحث العلمي الموضوعي. فمنذ أن تخلق علم الاجتماع كنسق معرفي جديد، ومحـاولات المشتغلين به لم تتوقف عن السعي نحو تحقيق (علمية) هذا العلم الذي جاء مولده في رحاب الأيديولوجيا ونما في أحضانها واستمد مقوماته بل واستمراريته منها. وينعى البعض على الأيديولوجية أنها في الوقت الـذي تعد فيه النبع الذي يرتوي منه علم الاجتماع، ويستمد من خلالها وجوده، تقف عائقاً دون تحقيق موضوعيته، لأن الموضوعية - فيما يرى البعض - تعتبر إحدى المؤشرات الهامة على مـدى علميـة هـذا العلـم أو ذاك[lllllllll].

ويرى كثير من الباحثين أن النشأة الأيديولوجية لعلم الاجتماع تؤكد لنا أن هذا العلم قد تمـت صـياغة أصوله الأولى في ظل ظروف غير علمية، فإن تلك النشأة الأيديولوجية قد عصفت بكل إسهامات السعي نحو تحقيق الموضوعية. "فأوجست كونت" رغم دعوته لإنشاء علم جديدة لدراسة المجتمع إلا أنه كان طوال حياته وفي كل مؤلفاته رجل أخلاق وداعية أيديولوجية أكثر منه عالماً"[mmmmmmmmm]. ويؤكد ""نيقولا تيماشيف" أن علم الاجتماع عند "كونت" نبع من دوافع سياسية أكثر منها علمية حيث روع "كونت" بالآثار الهدامة للثـورة الفرنسية، كما روعته الفوضى التي ترتتب على تقويض الجماعات الاجتماعية الوسيطة بين الأسرة والدولـة بالقوة، ولذلك كان إصلاح المجتمع هو شغل "كونت" الشاغل منذ البداية، وكان ذلك هو الهدف الرئيسي فـي حياته. ولما كان العلم الجديد بذلك غير متاح وغير قائم، فقد كرس جهوده لخلقه[nnnnnnnnn].

ويؤكد "سمير نعيم" أن دور كايم شأنه شأن كونت حاول صياغة أفكاره التى تدعو إلى تكريس مشروعية النظام الرأسمالي في صوره نظرية علمية حتى يكسب أفكاره الأيديولوجية قوة في الإقنـاع[ooooooooo]. أمـا "ماكس فيبر" فتتسق نظريته عن المجتمع بشكل واضح مع إلتزاماته السياسية والأيديولوجية. فقد أعلن "ماكس فيبر" سواء في مؤلفاته أو محاضراته العامة أو في النصائح التي كان يقدمها للسلطة في ألمانيا في وقته أنـه

إلى الفهرس

من أشد المدافعين عن النظام الرأسمالي البرجوازي[ppppppppp]. كذلك كان باريتو عضواً بارزاً في المنتديات البرجوازية ومخالطاً دائماً للطبقة الأرستقراطية العالية. ورفض بشدة الأفكار الديمقراطية والجمهورية وعارض أي تقييد للتجارة والاقتصاد وأي تدخل من جانب الحكومة في الأعمال الخاصة ... وتعتبر كتاباته المستفيضة هجوماً سافراً على النظريات الليبرالية - الديمقراطية والاشتراكية والماركسية بصفة خاصة[qqqqqqqqq].

وهكذا نرى أنه في مقابل انحياز "كونت" و "دور كايم" و "فيبر" و "باريتو" للطبقة العليا (البرجوازية) وتسخيرهم نظرياتهم لتبرير النظام الرأسمالي والدفاع عن البرجوازية. انحاز كارل ماكس للطبقة العاملة وسخر نفسه ونظريته للدفاع عن هذه الطبقة ونقد ومهاجمة النظام الرأسمالي من أجل الإطاحة به وإحلال النظام الاشتراكي محله. ويرى بعض علماء الاجتماع أن علم الاجتماع الأكاديمي الغربي بأسره قد نشأ تحت تأثير "ماركس" وأنه ليس سوى سلاح أيديولوجي للبورجوازية لمواجهة الماركسية كسلاح أيديولوجي للاشتراكية[rrrrrrrrr].

وبرغم اعترافنا بتلك النشأة الأيديولوجية لعلم الاجتماع وهو الأمر الذي تحقق تاريخياً وبالاستعانة بمناهج البحث في سسيولوجيا المعرفة، وبرغم إيماننا أنها - أي الأيديولوجيا - تعد من أهم معوقات تحقيق الموضوعية في علم الاجتماع إلا أننا نرى أن محاولات تجنيب الأيديولوجيا من الصعوبة حيث أن الباحث في علم الاجتماع أو السياسة أو حتى المؤرخ يظل فكره أو معرفته حبيسة هذه القيود الطبقية والسياسية سواء قيود طبقته أو القيود المستمدة من سمات العصر الذي يحيا في ظله، فيأتي هذا الفكر وتلك المعرفة مشوبة بكل تلك المتغيرات التي يرى البعض أنها تباعد بينها وبين الموضوعية فتجعل (علمية) هذه العلوم أمراً مشكوكاً فيه، فالتحرر القيمي والتحرر الطبقي والسياسي ، أهداف لو تحققت فيما يرى بعض مؤرخي النظرية السسيولوجية لكان خليقاً بعلم الاجتماع أن يعلن موضوعيته وأن يباهي بعلميته[sssssssss]. ولكن كيف يتأتى ذلك والعلم نفسه قد نشأ في أحضان الأيديولوجيا وولد على يديها؟ ثم كيف له ذلك وموضوع بحثه (إنسان) والقائم على بحثه (إنسان)؟

سيحاول الباحث الإجابة على هذه التساؤلات في إطار محاولة استجلاء مفهوم الأيديولوجيا.إن الإيديولوجيا مفهوم حديث نسبياً، وقد جاء إلينا من الفكر الفرنسي بعد ثورة ١٧٨٩، وترجمتها اللغوية هي "علم الأفكار" وهي مركبة من مقطعين هما (Idea) فكرة و (Loges) علم، وكان الهدف من المفهوم الجديد هو أن يحل محل "الميتافيزيقا" التي كانت غير ذات قيمة بعد الثورة الفرنسية. والتي عملت على تغيير كل شئ وذلك لتأكيد انفصالها عن النظام القديم[ttttttttt].

لقد هدف الإيديولوجيون الأوائل من أمثال "أنطوان دسوت دوتراسي " إلى تأسيس علم جديد: علم الأفكار والأيديولوجيا، وهو منهج علمي وعقلاني وتجريبي لدراسة وفهم الأفكار والمفاهيم المجردة، وتكوينها وشروط مطابقتها للحقيقة حتى يكون الفكر متمتعاً بنفس درجة اليقين التي تتمتع به العلوم الطبيعية[uuuuuuuuu].

إلى الفهرس

وكان كل أملهم أن يجعلوا من علم الإنسان والمجتمع علماً متحرراً من الآراء المسبقة والأسـاطير ومتمتعـا بنفس يقين علوم الطبيعة، وقائماً مثلها على الملاحظة والتجربة[vvvvvvvv].

يتضح من ذلك أن الأيديولوجيا نشأت في البداية مرتبطة بالعلم أو قل إنهـا دعـوة لدراسـة الإنـسان والمجتمع دراسة علمية تجريبية على غرار العلوم الطبيعية وهي بتلـك النـشأة دعـوة صـريحة للإلتـزام بالموضوعية. فكيف لها أن تكون بعد ذلك أحد أهم المعوقات التي تقف في طريق علـم الاجتمـاع لتحقيـق علميته؟

في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر ارتبط مفهوم الأيديولوجيا بوضعية سلبية، وذلك عندما قـام نابليون بإدانة المثقفين الذين اتخذوا موقفاً معارضاً لتوجيهاته الاستبدادية، فقد انتقدهم بقوة وشـجب أفكـارهم ووصفها بأنها مجرد تجريدات وتخمين غير مسئول.هذا المضمون السلبي للأيديولوجيا لم يستمد في الحقيقـة من الواقع والتجربة الإنسانية، بل من خوف نابليون من الأيديولوجيا ومن وظيفتها النقدية التي كانـت وراء موقفه هذا. ومما هو جدير بالذكر، أن المناقشات التي دارت بين نابليون والأيديولوجيين قد شكلت مـضمون هذا المفهوم لسنوات طويلة[wwwwwwwww].

ومع ظهور البرجوازية بدأت معالم عالم جديد تظهر إلى الوجود، حيث كانـت البرجوازيـة تخـوض صراعاً ضد الإقطاع وضد الحكم المطلق، وعلى هذا فهي في حاجة لتبرير مصالحها وتقديمها علـى أنهـا مصالح الأمة، وبأنها ستنقذ الأمة. ومن خلال تحقيق هذه المصالح قامت بتغييـرات جذريـة فـي الأفكـار والمفاهيم السائدة، فنادت بالعقل، وأن الإنسانية متساوية أمـام القـانون الطبيعـي[xxxxxxxxx]. فـي حـين أن اللاهوتيين كانوا يؤكدون على قصور العقل الإنساني لأن الكمال يخص العقل الإلهي دون غيره، وأن القدرة على المعرفة لم تمنح إلا لبعض الأخيار في هذا العالم، وأن الطريق إلـى المعرفـة هـو الإيمـان ولـيس العقل[yyyyyyyyy].

وفي هذا الإطار تبلور المفهوم الماركسي للأيديولوجيا فاعتبرها مستقلة عن الظروف المادية المختلفـة حيث إن "الأيديولوجيا" هي منظومة الأفكار ووجهات النظر السياسية والقانونية والأخلاقية، والجمالية والدينية والفلسفية ... الأيديولوجيا جزء من البناء الفوقي، وهي بهذه الصفة تعكس في النهاية العلاقات الاقتـصادية. ففي مجتمع من الطبقات المتطاحنة يتطابق الصراع الأيديولوجي مع الصراع الطبقي، وقد تكـون انعكاسـاً حقيقياً أو خادعاً للواقع. فمصالح الطبقات الرجعية تغذي أيديولوجيا زائفة، في حـين أن مـصالح الطبقـات التقدمية الثورية تساعد على تجسيد أيديولوجيا علمية حقيقية[zzzzzzzzz].

وقد تأثر كثير من العلماء بهذا المفهوم فيما بعد، فهذا "كارل مانهايم" الذي ينظر إليه على أنـه مؤسـس المفهوم الحديث للإيديولوجيا لكنه لم يبتعد كثيراً عن المفهوم الماركسي فهو يرى أن الأيديولوجيا مجموعـة أفكار متميزة للطبقة المهيمنة في المجتمع[aaaaaaaaaa]. وجاءت المفاهيم التالية متأثرة بمفهوم "مانهايم". فهـذا "كارل فردريك" يصف الأيديولوجيا بأنها "منظومة فكرية تتعلق بالنظام الاجتماعي والسياسي القائم، إما للدفاع عنه أو لتغييره"[bbbbbbbbbb]. ويشير بعض الباحثين إلى الأيديولوجيا بأنها "مجموعة من الأفكار التي تتـضمن

رؤية ومخططاً للتغيير الاجتماعي، فالأيديولوجيات عبارة عن أنماط من القناعة السياسية التـي تبـرز رؤى معيارية في الحياة السياسية. وهذه الرؤى عادة ما تتضمن مواقف محددة جداً حول طبيعة الإنسان، والعلاقـة بين الفرد، الدولة والمجتمع، والعلاقة بين الاقتصاد والسياسة في المجتمع وكذلك غايات وأهـداف الـسياسة بشكل عام"[(cccccccccc)].

وهنا يتضح أن مفهوم الأيديولوجيا بعد أن كان متسقاً تماماً مع العلم والموضوعية أصبح في جانب منه مخالفاً للعلم والموضوعية. حيث أصبح وسيلة لتبرير وضعية جماعة أو فئة أو طبقة اجتماعية معينة داخـل المجتمع تسعى لتحقيق مصالحها على حساب باقي أفراد المجتمع. وفـي مقابـل هـذه الأيـديولوجيا تنمـو أيديولوجية علمية تسعى لتخليص الأغلبية من هذه الأفكار الأيديولوجية الزائفة ومـن خـلال الحـوار بـين الأيديولوجيات المختلفة يحاول نموذج الأيديولوجيا العلمية إلغاء شرعية كل الأيديولوجيات الأخرى، وتـصبح بذلك تبريراً للقضاء على كل تعددية ممكنة في الفكر، مكرسة لإلغاء كل تعدديـة فـي الواقـع الاجتمـاعي والسياسي.

ويؤكد:برهان غليون" على أن مفهوم الأيديولوجية العلمية يشكل بحد ذاته برنامجاً نظرياً أو سياسياً فـي ميدان المعرفة. فبناءاً على مخالفة هذه الأيديولوجية أو تلك للعلم، أي لها، تستنتج العلماويـة تهافـت عقـل الجماعة أو الطبقة التي تحملها، وتقرر لا شرعية قضيتها، ومن ثم وجودها السياسي والاجتماعي. وهذا هـو مصدر كل محنة عقلية في الماضي والحاضر[(dddddddddd)].

"وفي الواقع إن مشروعية العلم نابعة بالضبط من أنه يرفض أن يكون أيديولوجية، أي انه يحدد ميدانـه خارجها، ولكنه وهو يفعل ذلك لا يلغي ميدانها ولا شرعيتها وإنما يستقل بنفسه في إطار الدراسة التجريبيـة والمقصد المعرفي، ويترك لها ميدانها الاجتماعي والسياسي. إنه لا يرفض شرعية أن تـشكل الأيديولوجيـة جزءاً من نظام عقل الواقع ولكنه لا يعتبر أن هذا العقل يفيده في تحصيل مطلبه"[(eeeeeeeeee)].

"وتنبع شرعية الأيديولوجية من استجابة العقل إلى حاجات أخرى غير الحاجات العلمية والتقنية. أي من الرد على مطالب لا تجد مكانها في الساحة العلمية، وإنما في الساحة الاجتماعيـة ـ الـسياسية ـ الثقافيـة العامة. فلكل جماعة، مجتمعا كانت أم طبقة رؤية شمولية تدمج فيها جملة إشكاليات نظرية وأخلاقية ورمزية متباينة، أو من عصور وأحقاب وطبائع مختلفة، بهدف تحديد مواقف كبرى من الوجود والعـالم لا يـستطيع العلم وليس من مهامه أن يقدم لها أجوبة خاصة"[(ffffffffff)].

بعد أن اتضحت الحدود الفاصلة بين العلم والأيديولوجيا أصبح بالإمكان القول ان علم الاجتماع يستطيع إعلان موضوعيته. وهي أحد القضايا التي شغلت علماء الاجتماع منذ زمن بعيد سواء في نشأته الأولى على يد "عبد الرحمن بن خلدون" أو في نشأته الثانية في القرن التاسع عشر. فالموضوعية تعني في علم الاجتماع ـ رغم اختلاف الكثيرين ـ دراسة الظواهر والمشاكل الاجتماعية كأشياء خارجة ومستقلة عن ذات الباحث، لأنها تمثل أحد القواعد المركزة للروح العلمية التي تتضمن استقلالاً فكرياً لا تعترف إلا بـسلطة العقـل أو سلطة التجربة والواقع، وهي بذلك تمثل منبع المعرفة العلمية[(gggggggggg)].

إلى الفهرس

وفي إطار هذه القضية المنهجية الهامة التي ترى ضرورة التعامل التجريبي مع الظـواهر الاجتماعيـة على أنها ظواهر خارجية نجد أن هذه النزعة العلمية قد وضحت تماماً عند "ابن خلدون"، ذلك لأنه لم يتعامل مع ظواهر العمران البشري "كأشياء" وإنما حذف (الكاف) واعتبرها أشياء حقيقية لها طبـائع تميزهـا عـن غيرها من ظواهر الكون[hhhhhhhhhh].

ولعلنا نذكر أن عالم الاجتماع الفرنسي "إميل دور كايم" قد نبه على أن أولى القواعد الخاصة بملاحظـة الظواهر الاجتماعية هي أن نلاحظ هذه الظواهر "كما لو كانت أشياء"[iiiiiiiiii]. وهو يعني بتعبيره أن الظـواهر الاجتماعية ليست أشياء مادية ملموسة محسوسة، وإنما ينبغي أن نعاملها "كما لو كانت أشياء"، حيـث ينفـي تماماً أن الظواهر الاجتماعية هي أشياء مادية ولكنه يقول "إنها جديرة بأن توصف بأنها أشـياء كـالظواهر الطبيعية تماماً"[jjjjjjjjjj].

وكذلك أكد ماكس فيبر في مناقشاته حول الموضوعية في العلوم الاجتماعية أن علم الاجتماع لا بد وأن يكون علماً خالياً من القيم ـ أي خال من تأثير قيم الباحث ـ وقد عمل "فيبر" على الفصل بين عالم الطبيعـة والوقائع والجبر والتفسير بالعلة من جهة، وعالم الإنسان والقيم والحرية والتفهم بإدراك الأهداف مـن جهـة ثانية فيقول: "إن الحدث الإنساني لا يخضع لعلة واحدة، فلا سبيل إذن إلى تفسيره أو تعليله، كل ما يمكـن أن نطمح إليه هو أن نفهم أهداف المسئول عن ذلك الهدف إذ تمكننا أن نتصورها بطريقة من الطرق"[kkkkkkkkkk].

أما "أوجست كونت" فقد تصور الظواهر الاجتماعية كما لو كانت ظواهر طبيعية، حيث يفسر الـسلوك الإنساني كما لو كان سلسلة من ردود الأفعال الطبيعية[llllllllll].

وتعد محاولة احتذاء نمط العلوم الطبيعية من المحاولات التي أثارت العديد من وجهات النظر في علـم الاجتماع. حيث انقسم علماء الاجتماع إلى فريقين: فريق يرى أن علم الاجتماع عليه أن يحتذي نمط العلـوم الطبيعية وبالتالي عليه أن يطور قدرته على اكتشاف القوانين والتنبؤ بالظواهر. ووضع هـذه القـوانين فـي صيغة نظريات تماثل العلوم الطبيعية، وفريق آخر يرى أن علم الاجتماع دراسة إنسانية تاريخيـة لا تهـدف إلى التعميم واكتشاف القوانين وإقامة النظريات التفسيرية، فهو معرفة بالإنسان تضرب بجذورها في الفلـسفة الاجتماعية. وطالب أصحاب هذا الفريق التمييز بين العلوم الطبيعية من جهة والعلوم الإنـسانية مـن جهـة أخرى، بحيث يرون أنه إذا كانت العلوم الأولى تهدف إلى التفسير السببي، فإن الثانية تستهدف النفـاذ إلـى المعنى. ويجد هذا الموقف مؤيدين له من بين العلماء والفلاسفة المعاصرين إذ يقرر "رايت ميلـز" ان علـم الاجتماع يجب أن يصبح (حرفة أو مهنة) أكثر من كونه علماً [mmmmmmmmmm].

كذلك يذهب "ميشيل فوكو" وبشكل أكثر صرامة إلى أن العلوم الإنسانية لا تستحق حمل صـفة علـوم. ويجب ألا نندهش أو نستغرب في حرصه على وضع اسمها بين مزدوجتين كلما كانت موضوع حديثه، فهي في نظرة لا تتعدى كونها مجموعة من الخطابات تتمحور حول الإنسان الحديث وتتخذ منه موضوعاً لها، ولا فائدة من اعتبارها فقط علوماً زائفة فهي ليست علوماً على الإطلاق[nnnnnnnnnn].

وبعيداً عن الطرح السابق قدم حسن الساعاتي وجهة نظر مختلفة، حيث أكد في البداية على إمكانية الدراسة العلمية الموضوعية للظواهر الاجتماعية مع الوضع في الاعتبار أن الظواهر الاجتماعية تختلف تماماً عن الظواهر الطبيعية، التي لا عقل ولا إرادة لعناصرها والتي ينم مظهرها عن مخبرها، لأنها أحادية النسق، أما الظواهر الاجتماعية فتختلف عن الظواهر الطبيعية في أنها، بوصفها ظواهر عنصرها الأساسي الإنسان الاجتماعي العاقل ذو الإرادة، ثنائية النسق. فكما ان للإنسان جوانية وبرانية، فهي بالمثل ذات نسقين، أحدهما جواني والآخر براني. وما دامت كذلك، فإن البحث فيها ينقسم إلى قسمين: أحدهما يعني بالنسق البراني، أي ما يتبدى من الظاهرة الاجتماعية للحواس فتدركه وتعقله، والآخر يركز على النسق الجواني الخفي منها، الذي يعد غرفة العمليات للنسق البراني، ليستجليه ويدركه ويتعقله[0000000000].

ومن خلال العرض السابق يتضح أن العلوم الإنسانية تختلف عن العلوم الطبيعية لأن موضوعها العام هو "الإنسان - في المجتمع - إزاء العالم"، فهي بذلك لا تستطيع أن تعتصم بعزلتها بحجة التخصص العلمي الدقيق، ولا بد أن تجد نفسها منخرطة في صميم الواقع الإنساني الاجتماعي. غير أن هذا الانخراط، على وضعها الذي نريدها أن تتجاوزه كان انخراطاً لا يوجهه الالتزام العلمي بقدر ما كان يسيره نفوذ عناصر أخرى خارج العلم. وبذلك جاءت أنساقها مفتوحة الطرفين، تدلف من ضمنها الفلسفات والأيديولوجيات والتقويمات دون رقابة، وتتسرب من قاعدتها التعميمات التجريبية دون أن تؤسس رصيداً متفقاً عليه من الفروض المحققة. ورغم أن من مهامها أن تدرس كل نشاط إنساني في كل مجال يزاوله الفرد أو الجماعة في الفكر والعمل. إلا أنها ظلت قائمة بدور التابع المتواضع للفلسفات والأيديولوجيات والقيم[pppppppppp].

لذلك يتوجب على الباحثين في علم الاجتماع أن يعيدوا النظر في صلته بكل ذلك. فلا بد من التأكيد على إمكانية الدراسة العلمية الموضوعية للظاهرة الاجتماعية وبالتالي يمكننا قراءة الخطاب السياسي للطبقة الوسطي المصرية قراءة علمية بمعزل عن الفلسفات والأيديولوجيات والقيم، فعلي الرغم من الاعتراف بأن للفلسفة دورها المهم الذي تؤديه للعلوم الإنسانية كإطارات مرجعية يستمد منها الباحث مخططاته التصورية، وبذلك تدخل شريكاً خفياً في صوغ مشكلات البحث، ليس بمعنى الصياغة الإجرائية العلمية، بل بمعنى الصياغة النقدية التي تجلو آفاقها وتعين حدودها وإمكانيات بحثها. أما الأيديولوجيات والتقويمات فهي لا شك الحافز الرئيسي الفعال في اختيار مشكلات البحث وانتقاء وقائعه وإيثار مفهوماته. ولا بد ان تبعث آمال الباحث ومثله العليا على تكوين فروضه وبناء نماذجه التي لا يلبث أن يحتكم في صحتها إلى التثبت العلمي. وهنا يمكن أن تكتسب بعض الأيديولوجيات تأييداً او تفتضح دعاواها[qqqqqqqqqq].

لذلك ينبغي على الباحثين أن يعوا جيداً الحدود الفاصلة بين ما هو علمي وما هو فلسفي أو أيديولوجي أو قيمي. فعندما نتعامل مع الظواهر الإنسانية، ومنها قراءة الخطاب السياسي لا بد أن نكون على وعي تام بأننا نقرأ خطاباً أيديولوجياً. لذلك ينبغي أن تعتمد هذه القراءة على أسس علمية، فهي الفيصل في تحديد صحة أو خطأ هذه الأيديولوجيات. ويجب التعامل مع الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية بوصفه شيئاً خارجياً - أي خارج إرادة الباحث - ويمكن بالتالي إجراء ملاحظات علمية حوله تتصف أولا: بالدقة، ونعنى بها أن الباحث يتأكد من أن وصفه للأشياء التي يلاحظها مطابقة لما هي عليه في الواقع. وثانياً: بالتحديد، ونعنى به

تعيين درجة معينة للشئ الملاحظ. وثالثاً: التسجيل الدقيق حتى يمكن الرجوع إليها فيما بعد ومقارنتها بملاحظات الآخرين. ورابعاً: الموضوعية وهي في الواقع محصلة النقاط الثلاثة السابقة التي إذا توفرت كان وصف الباحث للشئ المدروس أقرب ما يكون لما هو عليه فعلاً وليس لما يرغب أن يكون. ولكن من حق الباحث بعد ان يقدم هذا الوصف الموضوعي للظاهرة موضوع الدراسة أن يصدر عليه حكماً ما بناء على ما هو متوافر لديه من معلومات أو بيانات وهذا الحكم بدوره يكون موضوعياً إذا كان يعتمد على الأدلة[rrrrrrrrrr]. وبذلك يمكن قراءة الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية دون أن نكون مندمجين في هذا الخطاب ودون أن نكون جزءاً من مشروعه، حيث تتحقق بذلك استقلالية القارئ عن المقروء.

ثالثا: إشكالية تعدد مناهج دراسة الخطاب السياسي:

بعد أن حل الباحث إشكالية القراءة العلمية للخطاب، وأصبح بإمكانه قراءة الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية قراءة علمية موضوعية، ننتقل إلى الإشكالية الأكثر إجرائية في هذا العمل، وهي كيف نقبض على المنهجية التي تضمن لنا قدر الإمكان تحقيق هذه القراءة العلمية. ويتطلب حل هذه الإشكالية المرور بخطوتين أساسيتين: الأولى نتناولها في هذا الفصل وهي عرض نقدي لمناهج دراسة الخطاب السياسي والثانية نفرد لها الفصل الرابع وهي قراءة تقويمية لأهم الإسهامات التي حاولت أن تفكك وتقرأ الخطاب السياسي العربي. والمغزى من المشروع الأول معرفة إلى أي حد استطاعت المناهج المستخدمة قراءة الخطاب السياسي قراءة علمية موضوعية، أما المشروع الثاني فالمغزى منه معرفة إلى أي حد استطاع المفكرون العرب قراءة الخطاب السياسي العربي. وما هي الأزمات التي تطرحها هذه القراءة؟ وما هي الرهانات التي تراهن عليها؟ فكل منهم له استراتيجية منهجية في القراءة ويرى أنها هي الناجحة.

* مناهج قراءة الخطاب السياسي (رؤية نقدية):

تتعدد مناهج دراسة الخطاب السياسي واستكشاف مضمونة بتعدد الأطر المعرفية والنظرية التي تستند إليها وتستمد منها نظرتها إلى الخطاب معناه ومبناه، ومضمونه ووظيفته وآليات التفاعل بينه وبين الواقع الاجتماعي التاريخي في لحظة ما. وقد لقيت دراسة الخطاب السياسي اهتماماً كبيراً في الغرب منذ فترة طويلة إلا أن هذه الدراسة شهدت تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة بتطور وتقدم علم الألسنية الذي قام بوضع مقدمته وأسسه العامة "دي سوسير" في محاضراته الشهيرة حول اللغويات[ssssssssss]. وفي دراستنا هذه سنحاول في هذا الجزء عرض ونقد بعض المناهج المستخدمة حالياً لدراسة الخطاب. ولا بد من الإشارة إلى أن كل منهج من المناهج المستخدمة يعبر عن فلسفة أو نظرية أو أيديولوجية محددة فهناك منهج تحليل المضمون الذي يستند إلى فلسفة وضعية تسعى إلى محاكاة العلوم الطبيعية. وهناك المنهج التأملي النقدي الذي يستند إلى نظريات وأيديولوجيات متعددة. وتختلف بالتالي طريقة القراءة وفقاً لتغير النظرية أو الأيديولوجية التي ينطلق منها الباحث. آخر صيحات المنهج هو البنيوية وما بعدها التي تستند إلى نزعة فلسفية معادية للإنسان. وسوف نعرض لهذه المناهج بشكل أوسع في ضوء رؤية تحليلية نقدية.

إلى الفهرس

١- تحليل المضمون:

يعتبر هذا المنهج من أكثر المناهج شيوعا ليس فقط في تحليل ودراسة الخطاب السياسي وإنما كذلك في تحليل ودراسة برامج ووسائل الاتصال السمعية والبصرية والرأي العام. ويقدم صاحب هذا المنهج "برلسون" هذه الطريقة باعتبارها أداة لدراسة وقياس المحتوى الرمزي المعلن في الخطاب والرسائل وأنماط الاتصال وذلك بطريقة موضوعية [tttttttttt]. ويؤكد سمير نعيم نفس المعني فيقول "تحليل المضمون هو أحد طرق البحث التي تستخدم من أجل الوصول إلى وصف منظم وموضوعي وكمي لمختلف تسجيلات التعبير الرمزي"[uuuuuuuuuu].

وقد استوحى هذا المنهج من نظريات المعلومات وهي نظرية تختص بعلم الإلكترونيات وتم اعتماد فكرتها للتطبيق في إطار العلاقات الاجتماعية. ولتطبيق هذا المنهج يقوم الباحث أولاً بقراءة أو أكثر للنص أو الرسالة المراد اخضاعها للتحليل ومن خلال هذه القراءة يتم تشكيل انطباع ما لدى المحلل عن الرسالة المضمنة في النص وجوهرها. وفي هذه اللحظة التي يمتلك فيها المحلل انطباعاً محدداً عن النص بعد قراءته يتوجب عليه اختيار فئات التحليل، هذه الفئات ينبغي أن تستوحي من النص مباشرة أي ليست خارجة عليه أو مفروضة من الباحث. وقد تكون إما "مفاهيم" أو "مفردات" إلا أنه ينبغي أن تتوافق هذه "المفاهيم" أو "الفئات" مع السياق الذي انتج فيه النص وطبيعته. فإذا كنا بصدد نص "سياسي" مثلاً ينبغي أن تكون الفئات المختارة متوافقة مع الموقف السياسي الذي عبر عن النص. كما أنه إذا كنا بصدد "نص ديني" لا ينبغي اختيار فئات "سياسية" وفي مرحلة تالية لهذه العملية يجئ دور المرحلة الكمية أي أن المحلل يقوم بحصر تكرار هذه الفئات سواء كانت "مفاهيم" أو "كلمات" من النص أو النصوص أو العينة المراد تحليلها. ثم وفي النهاية يقوم المحلل باستخلاص النتائج عبر الحصر الكمي للفئات واستخلاص الدلالات من التفاوت أو التساوي بين تكرارات الفئات المختلفة[vvvvvvvvvv].

هذا هو المنهج بصورته العامة وإن تعددت الطرق التي يستخدم بها، إلا أنه ومع ذلك بل ورغم ذلك تظل هذه الطرق محدودة بالإطار النظري الذي يحدد قدرتها التحليلية، فالباحث يهتم بخصائص المحتوي الظاهرة، وعليه استخلاص نتائج محددة من جراء التشخيص وأيضا التعرف على وعي وخصائص المتكلم من خلال فحص المحتوي ثم يقوم بتفسير هذا المحتوي[wwwwwwwwwww].

لاحظنا من العرض السابق لهذا المنهج أنه يقدم كأداة تكنيكية تعلو على أية تحيزات نظرية أو أيديولوجية وتخلو من أية أحكام قيمية مسبقة. ومن ثم فهو بهذه الصفة ينسب إليه أصحابه صفة "الموضوعية والحيادية. غير ان نظرة نقدية متفحصة لهذا المنهج سرعان ما تبدد هذه الصفة الموضوعية والحيادية، وتكشف عن انحيازية وذاتية. فإذا كنا قد حددنا في مفهومنا للخطاب أنه يتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي الكاتب منتج الخطاب والنص موضوع الخطاب والقارئ محال الخطاب وأكدنا على ضرورة مراعاة العلاقة التفاعلية بين العناصر الثلاث، وكذلك الشروط الاجتماعية والتاريخية التي يتم على ضوئها عملية التفاعل. فطريقة تحليل المضمون قد أغفلت كاتب او منتج الخطاب. أما النص فهي بتأكيدها على أن فئات التحليل لا

إلى الفهرس

تستوحي إلا من النص مباشرة وليس من خارجه، كذلك اعتمادها على المحتوي الرمزي المعلن أو الظـاهر من الخطاب، وتركيزها الأساسي على الدلالات الكمية للمفاهيم. فهي بذلك لا تستطيع النفاذ إلـى مـضمون الخطاب أو معناه، فهي لا تكشف إلا عن البنية الشكلية للخطاب أما البنية العميقة المتمثلة في المعنى، فتظـل غائبة، حيث لا يمكن الكشف عن المسكوت عنه في الخطاب. وهي بذلك تؤكد ما أطلقه عليها بعض الباحثين بأنها تكرس وضعية زائفة او هي "نموذجاً للوضعية الساذجة"(xxxxxxxxxx).

وما يؤكد ذلك أن هذا المنهج مستوحي من العلوم الطبيعية ذات النسق الواحد الذي يعد فيها المظهر هو بذاته الجوهر. على عكس العلوم الاجتماعية التي أكد حسن الساعاتي على أنها ذات طبيعة نـسقية مزدوجـة (برانية - جوانية) وبذلك يتضح أن منهج تحليل المضمون لا يكشف إلا عن برانية الظاهرة. إلا انه لا ينبغي أن يفهم من ذلك أننا ضد التحليل الكمي واستخدامه في العلوم الاجتماعية وبالذات فيما يتعلق منهـا بدراسـة النصوص أو الخطاب فاللجوء إلى الحصر والتكرار الكمي ليس سيئا في ذاته أو حـسناً وإنمـا هـو كـذلك بالمقارنة بالمنهج المستخدم وإمكانية توظيفه للكشف في إطار منهج محدد. وليس ثمة مجـال للخـوض فـي تفصيلات نقد هذا المنهج وإنما نكتفي ببعض جوانب قصوره المعرفية والهيكلية التي تحول دون التوصل إلى قراءة اجتماعية وتاريخية للنص أو الخطاب ومن ثم الكشف عن وظيفة النص الاجتماعية والسياسية. وعلـى الرغم من ذلك لابد من التأكيد على ان ما يميز هذا المنهج أنه حاول إبعاد ذاتية الباحـث، قارئـاً أو محلـلاً للخطاب من حيث مرجعياته المعرفية والأيديولوجية والقيمية. حيث يتعامل مع النص أو الخطـاب باعتبـاره شيئاً خارجياً مستقلا عن الذات القارئة أو المحللة.

٢- القراءة التأملية النقدية:

وهي طريقة تعتمد على القراءة التأملية للنص أو الخطاب دون منهج محدد للتحليل وإنما قراءة الـنص أو الخطاب من الإطار المرجعي للباحث وقدرته على استنباط بعض ما لم يقله الـنص. وفـي هـذا أو ذاك فالاحتكام هنا ليس إلى معايير محددة سلفاً لدراسة النص وإنما إلى معايير يتم اسـتنباطها فوريـاً بواسـطة الباحث ومن ثم فهي تأملية أي لا تعتمد على منهج نظري واضح، أي مفهوم واضح لعلاقة النص والخطـاب بالواقع الاجتماعي الاقتصادي في لحظة تاريخية محددة. كذلك فإنها تفتقد إلى مفهوم نظري واضـح لماهيـة الأيديولوجيا أو وظائفها الاجتماعية. ويجدر الإشارة إلى ان هذه الطريقة في قراءة النصوص عامة وشـائعة لدى الكثيرين ويقوم بها كل من له حس نقدي أو موقفاً نقدياً إزاء نص أو خطاب محدد. وتستند هذه الطريقة على فكرة "غني النص" فالنص يتضمن ثروة فكريـة ينبغـي الكـشف عنهـا وتبيـان مـا أراد أن يقولـه النص(yyyyyyyyyy).

إن المشكلة التي يقع فيها محللو الخطابات النقدية، والتي غالبا ما ينتقدون بسببها هي تأويل البنية اللغوية للنص في ضوء سياقات أيديولوجية وسياسية. ووضع هذه البنية في سياقات مصطنعة تحركهـا اعتبـارات أيديولوجية وسياسية أكثر من كونها تهدف بالأساس إلى طرح تساؤلات علمية. ومن ثم تتجاهل النتائج التـي تأتي من البنية الداخلية للنص، وهو التحليل المعتمد على وقائع أمبريقية بالأساس. ولذلك فإن التحليل التأملي

النقدي للخطاب يمكن أن يكتسب كفاءة وقدرة على التحليل الاجتماعي من خلال تبنى مفاهيم ملائمة بـصورة كبيرة للفهم التاريخي والثقافي لعمليات التطبيع الاجتماعي، على النحو الذي انتهى إليه بورديو(zzzzzzzzzz).

يتضح من العرض السابق أن هذه الطريقة وإن كانت تدعي محاولة النفاذ إلى جوانية الظاهرة والكشف عن المعني أو المسكوت عنه في النص أو الخطاب، إلا أنها قد تأتي بأشياء بعيدة تماما عن قـصدية منـتج الخطاب، ذلك لأنها تغفل الشروط الاجتماعية والتاريخية التي يتم في ضوئها عملية التفاعل بين منتج الخطاب وقارئه. وهي بذلك تخرج عن الموضوعية العلمية فهي قراءة أيديولوجية حيث تتـدخل مرجعيـات الباحـث المعرفية والأيديولوجية والقيمية في قراءاته للنص وبالتالي تنعكس على طبيعة النتائج التـي يتوصـل إليهـا الباحث من قراءاته للنص أو الخطاب.

وتلتقي هذه الطريقة مع تحليل المضمون في ثلاث نقاط الأولى: تطابق ما هو ملاحظ مع ما هو واقع أو كما سبق الإشارة تطابق "المظهر" مع "الجوهر"، فما هو ملاحظ في النص يـتم تأملـه كدالـة فـي الواقـع الاجتماعي والتاريخي دون مفهوم محدد وواضح لا للواقع الاجتماعي ولا ما يمكن ملاحظته فيه(aaaaaaaaaaa). الثانية:استلهام مفاهيم نظرية الاتصال في مجال الإنسان والمجتمع فالرسالة أو النص أو الخطاب هو رسـالة اتصال بين طرفين مرسلها ومستقبلها وذلك يتضمن إسقاط الشروط الاجتماعية والتاريخية التـي يـتم علـى ضوئها مهمة الاتصال، فالمرسل والمستقبل يتجردان في هذه النظرية من الوجود الاجتمـاعي الـذي يحـيط كليهما بتعقيداته المتنوعة وتأخذ عملية الاتصال هنا طابعاً فرديا بل وسلمياً للغاية(bbbbbbbbbbb). الثالثة: يعتمـد هذان المنهجان أو الطريقتان على ما يسمى شفافية ووضوح العلاقات الاجتماعية ومن ثم "الأيديولوجيا" فهذه وتلك يفصحان عن طبيعتهما وجوهرهما في المظاهر التي تؤطرها أيديولوجية وفكرية. ومن ثم فإنـه مـن المنطقي والحال هذه الوقوف لدى سطح العلاقات الاجتماعية أي مظهرهـا والاكتفـاء بحـصرها وتأملهـا ونقدها(ccccccccccc).

٣- القراءة البنيوية وما بعدها:

لم يكن الباحث ينوي الحديث عن البنيوية بشكل عام. إلا أن مصطلح "بنيوية" يشمل ميادين عـدة منهـا الفلسفة وعلم النفس والأنثروبولوجيا واللغة والنقد ... والباحث لا يدعي أنه بمقدوره تناول هذه الميادين كلها، كما أن هذا ليس من شأنه ولا مناسبته هذه.

إنما حين أراد الباحث الحديث عن البنيوية باعتبارها منهج لتحليل الخطاب السياسي وجد نفسه منـدفعا لاستكشاف ومعرفة كل ما كتب حول هذا المنهج ولاحظ تبايناً شديداً في الكتابات وتداخلاً كبيراً بين كل هـذه الفروع ولعل ما لفت الانتباه مقولة صلاح فضل بأن البنيوية تعد نموذجاً تفصيلياً لأحـدث نظريـات الفكـر وأدقها وأوسعها انتشاراً في العالم اليوم، حتى إنها تخطت الحواجز الأيديولوجيـة المعهـودة فـي الـشرق والغرب(ddddddddddd).

في البداية لا بد من الإشارة إلى الاختلاف الشديد في تحديد ماهية البنيوية هل هي نظريـة أم مـذهب فلسفي أم أيديولوجيا أم منهج. ولكن على الرغم من هذا الاختلاف فإن الكثير من البنيويين وعلى رأسهم العالم

الأنثروبولوجي الفرنسي "كلود ليفي شتروس" قد أعلنوا منذ البداية أن البنيوية ليست بأي حال من الأحـوال فلسفة، وإنما هي مجرد منهج للبحث العلمي.

ويؤكد جان لاكروا أن ما يجمع ليفي شتروس وميشيل فوكو، وجان لاكان، ولـويس التوسـير (وهـم فرسان البنيوية الأربعة) عبارة عن لقاءٍ ذهني بصفة عامة ومنهجي بصفة خاصة، بـين مفكـرين متبـاينين يعيشون معاً عصراً واحداً بعينه، ألا وهو عصر انتهاء الأيديولوجيات(*)، وربما أيضا عصر انتهاء النزعـة الإنسانية، من حيث هي صورة الأيديولوجيا - والحق أن كل ما يجمع بين "ليفي شتراوس، وفوكو، ولاكان، والتوسير، إنما هو ذلك المشروع العلمي الذي أرادوا تطبيقه على معرفتنا بالإنسان(eeeeeeeeeee).

إن أداة البنيوية المشتركة بين التعدديات والتنويعات في العلوم والفلسفات وتفـسير التـاريخ والتحليـل النفسي والاجتماعي هي اللغة، ويعد العالم السويسري فرديناند دي سوسير رائد البنيوية الأول في هذا المجال وإن كان لم يستخدم كلمة (بنية) إطلاقاً. وقد توصل إلى أربعة كشوف هامة تتضمن: مبدأ ثنائيـة العلاقـات اللفظية أي (التفرقة بين الدال والمدلول)، ومبدأ أولوية النسق أو النظام على العناصر، ومبدأ التفريـق بـين اللغة والكلام، ومبدأ التفرقة بين التزامن والتعاقب. وقد نشرت محاضراته من قبل تلاميذه سـنة ١٩١٢ لأول مرة. وممن لهم مساهمات هامة في إغناء الحركة البنيوية الشكلانيون الروس وعلى رأسهم عالم الـصوتيات ياكوبسون، ولم يستخدم مصطلح بنية إلا سنة ١٩٢٨ في مؤتمر لاهاي الدولي لعلوم اللسان(fffffffffff). وبعد سنة واحدة اصدر اللغويون السلاف في براغ بياناً يدعون فيه إلى استخدام مصطلح بنية واعتبارها منهجاً حـديثاً لكل العلوم(ggggggggggg).

إن أغلب البحوث البنيوية الناضجة لم تكن في مجال اللغة واللسانيات وإنما تميزت أكثـر فـي مجـال الدراسات الإنسانية الأخرى، فأبو البنيوية المعاصر ليفي شتروس هو عالم في الاجتمـاع ولـذلك تركـزت بحوثه في الأنثروبولوجيا البنيوية، وفوكو تركزت بحوثه في مجال الثقافة العامة والابستمولوجيا أي (نظريـة المعرفة)، ولاكان هو محلل نفسي، أما التوسير فهو الفيلسوف الذي أعاد دراسة الماركسية على أساس بنيوي.

ولا بد من التأكيد على أن البنيوية منذ أن تكونت كحركة فكرية وهي في اتساع مستمر حيـث تعـددت أشكالها. فهناك البنيوية التوليدية التي تعتبر النص بنية ليس لها حدود، فالبنية بها ثبات مثل الفعـل والفاعـل ولكن قد يخرج منها شئ آخر، فالجملة يتولد منها أشياء تكون جملة جديدة وهكذا بـلا حـدود(hhhhhhhhhhh). وهناك البنيوية التكوينية التي تركز اهتمامها على العناصر المكونة للبنية حتى يمكنها الكشف عـن مراحـل تكوين البنية(iiiiiiiiiii). وهناك البنيوية الحوارية التي تؤكد على أن الأشياء لا تفهم إلا بالمقابل فالنص يتكون من كلمات تمثل الأنا وكلمات تمثل الآخر وهناك حوار دائم بين هذه المكونات(jjjjjjjjjjj).

أما التفكيكية فهي تنتمي إلى ما بعد البنيوية ولكنها حركة منبثقة من الفكر البنيوي وهي تسعى إلى تفكيك البنية الكلية إلى بنيات فرعية حتى تكتشف أشياء جديدة لم تكن ظاهرة في البنية الكلية. وأكد دريدا أن البنيـة الكلية تشتمل على مركز واحد. أما عندما نقوم بتفكيك البنية الكلية إلى بنيات فرعية فتتعدد المراكـز ولكـن ليس بالضرورة أن تكون كل هذه المراكز متساوية فقد يكون لمركز هيمنة على المراكز الأخرى(kkkkkkkkkkk).

لقد كان المشروع التفكيكي عبارة عن النقيض بالنسبة للمشروع البنيوي فإذا كان المشروع البنيوي يدعو إلى سجن العقل فإن المشروع التفكيكي يدعو إلى سجن العدمية[llllllllll]. إن أصحاب الاتجاه التفكيكي رفضوا كل يقين موضوعي، ودعوا إلى العدمية وزرعوا الفوضى في كل ما يحيط بهم، والسبب في هذا الموقف يعود إلى ما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار في العالم، خصوصاً في اليابان، فلم يكن، والأمر كذلك، إلا الشك وسيلتهم الوحيدة للتعبير عن إحساسهم وشعورهم حيال العقل الأداتي (التجريبي) المولد للآلة المدمرة للإنسان، والقاتلة لكل شعور وإحساس فيه بالحرية والحياة، لينتقل هذا الشك إلى الفن والنقد ممثلا في اللغة، إذ بعد أن أعاد أنصار المشروع البنيوي القيمة للغة باعتبارها الأساس الذي تنطلق منه رحلة البحث عن المعنى داخل النص، وهي بهذه المكانة تعد ترجمة لسلطة جبرية أشبه بسلطة العقل، ما دام أن أبنية النص ثابتة، ولا يستطيع القارئ أن يضيف شيئا من عنده، جاء أنصار المشروع التفكيكي، وسحبوا هذه اليقينية من اللغة، وجعلوها عاجزة عن الإيصال، بل غير قابلة للتعبير عن معانيهم التي لا معنى لها[mmmmmmmmmmmm].

ولكن على الرغم من هذه الاختلافات فإن الحركة البنيوية قد انطلقت من خلال اتفاق عام حول مناهضة النزعة الإنسانية[nnnnnnnnnnn]. واتفاق آخر على اعتبار الفكر الإنساني ما هو إلا إنعكاس للغة، ولذلك تعتبر أي شكل من المعرفة الإنسانية يمكن أن تكون له بنية فمن الممكن دراسته وفقاً لقواعد المنهج البنيوي. وهنا لابد من الإشارة إلى الخلط الكبير في معظم الدراسات بين ثلاثة مفاهيم أساسية هي البنائية والبنية والبنيوية، ولذلك وجب التفرقة بينهم فالبنائية تشكل العناصر الأساسية المكونة لأي بنية. والبنية على حد تعبير ليفي شتراوس هي اللحمة التي تربط بين الفكرة والمادة وهنا تكون بنية منجزة، فالعناصر البنائية في تلاحمها تشكل بنية مكتملة. أم البنيوية فهي المنهج الذي تحلل بواسطته هذه البنية[ooooooooooo].

وفي إطار الخلط المفاهيمي حاول بعض الباحثين البحث عن جذور للبنيوية في الفكر العربي القديم عند الجاحظ والعسكري والجرجاني وقدامة وابن طباطبا[ppppppppppp]. وهو ما دفع الباحث إلى محاولة البحث في نفس الاتجاه ولكن في الفكر السوسيولوجي الكلاسيكي. فوفقا لهذا المنطق يعد العمران البشري عند ابن خلدون بنيوية ذلك لأن العمران يتخذ شكل البنية فالعمارة تصير حضارة وبعد الحضارة تصير ثقافة وهكذا. كذلك نجد البنائية الوظيفية باعتمادها على فكرة البناء الاجتماعي وأنساقه المختلفة والتفاعل بين أجزاء النسق تعد هي الأخرى بنيوية. وبالمثل فكرة البناء التحتي والبناء الفوقي في الفكر الماركسي فهي فكرة قائمة على البنية إذن هي بنيوية. ولكن بعد مراجعة التراث النظري وجد الباحث أن هؤلاء الباحثين يخلطون بين مفاهيم البنائية والبنية والبنيوية. فما حاولوا البحث عنه في الفكر العربي ليس فكراً بنيوياً ولكن هو بحث عن مفهوم البنية، أما التحليل البنيوي فهو منهج علمي له مجموعة من الخطوات التي ظهرت حديثاً منذ دي سوسير. وهذا لا يمنع من أن هناك تداخلاً وأوجه شبه هي التي أدت إلى هذا الخلط.

يمكننا أن نخلص إلى القول بأن البحث في موضوع ما استناداً إلى المبادئ والمفاهيم التي وضعها دي سوسير يعد بحثاً بنيوياً. ينطلق المنهج البنيوي من هذه المبادئ والمفاهيم التي هي أدواته. أول خطوة في المنهج هي تحديد البنية أو النظر إلى موضوع البحث كبنية أي كموضوع مستقل قد تكون هذه البنية هي

المجتمع المصري مثلاً، وقد تكون مجموعة نصوص سياسية أنتجها رموز الطبقة الوسـطى، أي مجموعـة نصوص لها من الشروط ما يخولها أن تكون بنية. وقد تكون هذه البنية نصاً واحداً لكاتب فرد.. الخ.

إن دراسة هذه البنية (المجتمع أو النصوص أو النص) يشترط عزلها حتى عن مجالها الذي هو بالنـسبة لها خارج. والباحث ـ مسلحاً بالمنهج وقادراً على تحديد البنية وعزلها ـ يقوم بالخطوة الأولى. وهي خطوة أساسية لأنها خطوة التحضير للعمل أو خطوة ما قبل الدخول إلى المختبر(qqqqqqqqqq).

الخطوة الثانية هي تحليل البنية بهدف الكشف عن عناصرها وهنا لا بد من الاعتماد علـى المـدلولات اللفظية للنص أو الخطاب فينبغي أن نفهمه في ضوء مدلوله المتداول. بنية الألفاظ هـذه تحيلنـا إلـى بنيـة العلاقات حيث أنه لا يتم فهم المغزى من النص أو الخطاب إلا بفهم العلاقات بين الألفاظ، فهـذه العلاقـات تحدد مضمون النص أو الخطاب. ولا ينبغي تأويلها ولا أن نحملها أكثر مما تدل عليه في سياق الـنص. ولا نستنتج إلا من بنية العلاقات. مثال ذلك محاولة تأويل خطاب الجماعات الإسلامية على انه مشروع سياسـي. هذا بالنسبة للبنيويين خروجاً بالنص أو الخطاب عن حدوده أو سياقه وعن بنيته حيث ذهب بنا هذا التأويـل إلى مجال الأيديولوجيا. كذلك محاولة مقارنة نسق القرابة في القاهرة بنسق القرابة في أسوان يعـد اسـتبدال بنية ببنية أخرى أو قراءة نص بنص آخر. وهذا يبعدنا من وجهة نظر البنيويين عن القراءة العلمية. وأخيـراً يكون الارتباط بالنص من داخل النص فينبغي على الباحث البنيوي أن يقتل المحال لكي لا يمـوت الـنص. مثال ذلك حين يحاول الباحث البنيوي قراءة نص أو خطاب فلا بد أن يلغي أو يستبعد مرجعياتـه المعرفيـة وانتماءاته الطبقية والسياسية تماماً مثلما يفعل عالم الطبيعة إزاء الظواهر الطبيعية.

هذا بالطبع هو النموذج المثالي ـ إن صح استخدام هذا التعبير ـ للخطوات العامة للمنهج البنيـوي، إلا أن هذا النموذج قد خضع للعديد من التعديلات خاصة على يد رولان بارت الذي بالغ في التعويل على القارئ بعد "موت المؤلف" وتجريد النص من مرجعياته الخارجية انسياقاً وراء منهج العلوم الصرفة حينـاً ومـنهج اللسانيات المعاصرة ومنظورها التزامني، معتبرة النص مقطعاً عرضيا حيناً وطولياً حينا آخر منفصلاً عـن سياقه التاريخي وأنظمته الذاتية مما أفسح المجال رحباً أمام القارئ ليقول ما يشاء بغض النظر عن الـسياق التاريخي إذا كان ثمة سياق يعتمده البنيويون فهو لا يعد سياقاً عائماً يحدد شكل البنية اللغوية لا محتواها. ذلك أن الشكل والمحتوى قد توحدا في النص وأصبح الـشكل جـوهراً والجـوهر شـكلاً كمـا يـزعم رولان بارت(rrrrrrrrrr).

لقد أكد "بارت" أن فكرة موت المؤلف تقوم على افتراض أن ما يقوم به المؤلف هو نسخ ما في الكتـب والمعاجم وتقديمه إلى القارئ، فهو لم يقم إلا بحسن الجمع والأخذ من مستودع الإنسانية وتاريخها ليس غير، فهو ـ أي الكاتب ـ والقول لبارت: "ناسخ سام ومضحك معاً" خال من المـشاعر والانطباعـات، مخلـوق أجوف إلا من هذا القاموس الهائل الذي يغرف منه كتابه "لا تتوقف"، وتتمثل كل قوته في مزج كتاباته هنـا ومعارضتها هناك دون الإبقاء على أي منها(ssssssssss).

إن أبرز مظاهر المبالغة، هي الدعاوى المتكررة إلى عزل النص الأدبي عن جميع العوامل والمؤثرات الخارجية، بدعوى أن قيمة هذا النص نابعة من داخله، أي من العناصر التي تجعل منه أدبا، أو كما يسميها النقاد "الأدبية". هذا ما جعل بعض النقاد، يعيدون النظر في هذا المفهوم، خاصة وأن غلاة الحداثة نفوا ما يسمى بالحقيقة أو القيمة داخل النص الأدبي[tttttttttt]، ولكن يؤخذ على النقاد الجدد أنهم بالغوا في تأكيد ما سموه "أدبية الأدب" إلى درجة عزل العمل الأدبي عن جميع المؤثرات التي تخرج عن نطاق الأدب نفسه. وبذلك ذهبوا في تجريد الظاهرة الأدبية إلى حد فصلها عن "القيم" التي هي الأصل في وجودها، أو ربطها بنوع واحد من القيم وهو القيم الجمالية.. مع ادعاء أن هذه القيم لا تتأثر بالتغيرات الاجتماعية[uuuuuuuuuu].

ومن أجل الخروج من سياق وهم النظام المغلق الذي بناه البنيويون لأنفسهم فإننا لسنا مضطرين من أجل إقامة النسق إلى استبعاد أحكام القيمة. يجب ألا نخجل من الاهتمام بالقيمة بحجة أن القيمة مجرد حديث عن أنفسنا كما يزعم البنائيون. النسق بطبيعته ينطوي على حكم من أحكام القيمة[vvvvvvvvvv].

وهذا يعنى أن الإنسان هو من يقتل الإنسان، وليس النص، كما يقول البنيويون، إذ أن النص مهما أدعى التفرد والتزم العزلة بعيداً عن الاستعمال الوضعي للغة، فهو يحمل في ثناياه أيديولوجية معينة، أي معنى، أو قيمة، لكن الذي يقوم بعملية القتل فعلا هو الإنسان قارئا، عندما يلغي أيديولوجية الكاتب من النص بدعوى خصوصية اللغة الإبداعية وانغلاقها على نفسها، ليضع أيديولوجيته الخاصة، والتي بها يعلن موته، لأن قارئا آخر سيلغي حضوره ليفرض – هو الآخر – ذاته إلى مالا نهاية[wwwwwwwwwww].

فدعاوى النبيوية – انطلاقاً من هذا الأفق – لا تخرج، عن كونها أحكاما قيمية من نوع آخر، تستترت وراء ما أحدثته من صخب لمشروعها، ولو كان البنيويون صادقين في دعاواهم، لاحترموا النص وأعطوه قيمته التي يستحقها، علينا أن نجعل للنص احتراماً أوفي. علينا أن نساعده على الحديث. وبعبارة أخرى علينا أن نجرب حرمة النص من حيث هو آخر كامل لا مجرد موضوع نجرب فيه ذواتنا وأهواءنا[xxxxxxxxxxx].

إذا كان دعاة البنيوية يرون أن "موت المؤلف" يحرر النص من سلطة المعنى السابق المفروض. كما أن سلخ النص من مرجعياته التاريخية بمظاهرة المختلفة تعني تحرير النص من سلطة المؤسسة الاجتماعية التي تؤول إلى تكريس المعنى (الأيديولوجيا). ومن ثم فإن هيمنة السلطتين السابقتين (المؤلف – المرجعية التاريخية) يجعل النص نظيفاً بريئاً من شتى ضروب التلوث السلطوي بغية انفتاح التأويل أم القارئ. إن إطلاق العنان لسلطة القارئ يعني طغيان القراءة وبالتالي تدمير النص[yyyyyyyyyyy].

يتضح من العرض السابق أن القراءة البنيوية على الرغم من تقديمها لنفسها على أنها منهج علمي بعيد عن الفلسفة والأيديولوجيا إلا أنها كانت فلسفة مضادة للوجودية والماركسية تلك الفلسفات ذات النزعة الإنسانية.

أما فيما يتعلق بقراءة الخطاب السياسي فهي رغم دعواها بأنها محاولة لقراءة علمية من أجل الكشف عن البنية العميقة إلا أن ذلك لم يتحقق، ذلك لأنها ركزت مثل المناهج السابقة على اللغة في مدلولاتها المتداولة وهو مالا يمكنها من النفاذ إلى المعنى. وعندما حاولت النفاذ إلى البنية العميقة تخلت عن أحد

إلى الفهرس

مكونات الخطاب وهو منتج النص أو الخطاب وذلك في دعواها لموت المؤلف. بل ودمرت الشروط الموضوعية المتمثلة في مرجعيات النص الاجتماعية والتاريخية. أما دعوتها الأخيرة بأن النص عبارة عن علامات فارغة وعلى القارئ أن يملأ فراغات هذه النصوص. فهذا يعني فرض لسلطة القارئ على النص وتدخله فيه من خلال أيديولوجيته وتحيزاته وقيمه وبذلك تبعد كثيراً عن الموضوعية التي أكدنا عليها باستقلال القارئ عن المقروء.

٤- القراءة التأويلية بديلاً:

إن فكرة الحوار، التي دعا إليها مشروع "النقد الحواري" الذي يرجع في أصله إلى نظرية التلقي عند الألمان، وإلى الناقد الإنجليزي "ريتشاردز" في مقالاته المبكرة عن علم القارئ، رغم أن نظريته، كغيره من النقاد الجدد، لم تتبلور في إطار نظرية شاملة مثلما هو الحال عند النقاد الألمان، فقد أدرك المزالق التي وقع فيها النقد الموضوعي - البنيوي لذلك فقد دعا إلى الحوار كبديل لتسلط القارئ على أبنية النص لفرض دلالته، وتجد هذه الفكرة جذورها في الفلسفة الظاهراتية، التي تدعو إلى الانطلاق من النص كسطح يضمر طبقات من المعاني، عميقة لا قرار لها، ويكون القارئ في الاتجاه الظاهراتي - بخلاف ما هو عليه عند البنيويين - هو الفارس الذي يصول ويجول فوق هذا السطح بحثاً عن الدلالة، هو "إرادة القوة" بالمفهوم النيتشوي، لكن، وإن ادعى أنه يقرأ النص قراءته الخاصة التي تختلف عن القراءات الأخرى، أو حتى عن قراءته لذلك النص في مرحلة معينة، فإنه لا يدعي أنه وصل إلى دلالة النص، مثلما يقول القارئ البنيوي، فهو يفتح باب تعدد القراءات إلى مالا نهاية، لأنه - أي القارئ - يعتقد بأن النص يتناص مع نصوص سبقته وأخرى تأتي بعده، وما النص المنتج إلا صدى لتلك النصوص الغائبة[zzzzzzzzzz].

وانطلاقاً من هذا المعطى، يحافظ النص على حرمته، ويبقى - دائماً وأبداً - معطاء يجود على كل من يقبل عليه، دون أن يدعي أنه يملك الدلالة النهائية، لأنه ببساطة مجموعة نصوص. على أساس من هذا يقول "مصطفى ناصف": "يجب كما تقول الفينومنولوجيا: أن يكون القارئ أكمل مع ذاته لأنه يستحضر كل ما لديه، وكل ما يعيش في داخله، ويدمج عالمه بعالم النص أو يضع فهمه لذاته في الميزان، ميزان التساؤل لا التركيب" [aaaaaaaaaaaa]. ويضيف مبرزاً ما قامت به الفينومنولوجيا في سبيل هدم المفاهيم الوضعية، التجربة التأويلية حادثة لغوية بمعنى أن الأدب يخسر ديناميته الصادقة القوية إذا نظرا إلى اللغة في ضوء مقولات وتصانيف ثابتة دأبت عليها المعرفة "الوضعية" التي تقوم على عاطفة من التصورات الخارجة عن الزمان، الأدب تجربة تراوغ كل جهد لاختصارها في موضوعية الأنماط[bbbbbbbbbbbb].

هي، إذن، دعوة إلى الحوار والتفاعل مع بنى النص، لا التسلط عليها، فالنمطية التي تحدث عنها، هي التي جعلت الإنسان يعتقد بأنه يمكن أن يستعبد اللغة ويختصرها في نمط بعينه، متناسيا أن للغة خصوصيتها وحرمتها، لذا، فالأجدى، تبني التأويل بديلاً، لأنه "قراءة ودود للنص، وتأمل طويل في اعطافه وثرائه، وما يعطيه لقارئ مهموم بثقافة الجيل من بعض النواحي، التأويل مبناه الثقة بالنص، والإيمان بقدراته، والاشتغال بكيانه الذاتي، والفوضى المستمرة على تداخلات بنيته"[cccccccccccc].

إلى الفهرس

هذه الثقة التي يمنحها القارئ للنص وهو يحاوره، تزيد من ثراء الدلالة التي ستولد في ثوب نص جديد بعد الفراغ من العملية، لأن النص سينفتح ويسمح للقارئ بملامسة ما يخفيه في باطنه، والقارئ بدوره يجب أن يكون صبوراً عاشقاً للنص. وبذلك يلتقي الأفقان: أفق القارئ وأفق النص، فتكون الولادة لمشروع نص جديد. فالتأويل، إذن، هو الذي فتح هذا الحوار الخلاق بين النص والقارئ، ولكن ليست القراءة بالسهولة التي قد يتصورها القارئ البسيط، إذ يتطلب التأويل تمرساً وفضاءاً معرفيا أرحب حتى يستطيع هذا القارئ استمالة النص واستدراجه، لأن هذا الأخير، من التشابك والتلاحم بحيث يصعب فك شفراته، لأنه ببساطة مجموعة من النصوص، التي شارك في إنتاجها عشرات المؤلفين عبر الأزمنة والأمكنة[dddddddddddd]. لذا، فالتأويل "فن صعب المراس، يستنطق فيه النص من أجل خدمة اتجاهات لها أهمية في سير الحياة والفكر، والتأويل رؤية للنص من باطنه، وهو بذلك يتميز من التناول الخارجي الذي يهتم بالعلاقة بين النص والبيئة، أو النص والمؤثرات. إذ اهتم الباحث بالمؤثرات ضاع النص"[eeeeeeeeeeee].

وفي إطار القراءة التأويلية تأتي إسهامات "امبرتو باكو" والتي صاغها في محاضرات ضمن أعمال لجنة محاضرات "تانر كيرهول" في كامبريدج عام ١٩٩٠ وأثارت جدلاً واسع النطاق لا زال مستمراً حتى اليوم. حيث طرحها تحت عنوان "التأويل والتأويل المفرط"، حيث أكد على أن تأويل معنى النص يعد الفاعلية المركزية للإنسانيات والعلوم الاجتماعية. ولكن هل هناك حدود لما يمكن للنص أن يتضمنه من معان؟ وهل تعتبر مقاصد المؤلف مناسبة لتأسيس هذه الحدود؟ وهل ينبغي لبعض القراءات أن تُلغى باعتبارها "تأويلاً مفرطاً"؟ [ffffffffffff].

يرى "إكو" أن النص لا بد وأن تكون نهاياته بلا حدود لذلك فإنه يؤكد بإصرار على إمكانية إدراك التأويل المفرط لنص دون ضرورة الرجوع إلى مقاصد المؤلف ودون ضرورة كوننا قادرين على إثبات أن تأويلاً ما هو التأويل الصحيح، أو حتى التعلق بأي اعتقاد بوجوب وجود قراءة واحدة صحيحة. ولكن ما يهم "إكو" هو إدراك التأويل المشروع. لذلك فإنه يفسر ببراعة الفكرة التي تقترح أنه ينبغي أن يكون هدف النص هو إنتاج القارئ النموذجي - بعبارة أخرى، أن القارئ الذي يقرأ النص كما صمم بمعنى ما، أن يقرأ، حيث يمكن لهذا أن يتضمن إمكانية أن يقرأ بحيث يثمر تأويلات متعددة[gggggggggggg].

والنص من وجهة نظر "إكو" عالم مفتوح النهايات، واللغة ليس بإمكانها القبض على معنى سابق الوجود، على النقيض فإن مهمة اللغة هي إظهار تزامن الأضداد إذن، فاللغة تعكس قصور الفكر في العثور على أي معنى متعال، وأي نص يدعى شيئا واضح المعنى فهو كون محبط، ومجد القارئ يتأسس باكتشاف أن النصوص يمكنها أن تقول كل شئ عدا ما قصد مؤلفوها أن تعنيه، ومجرد اكتشاف المعنى المزعوم نكون على يقين بأنه غير حقيقي، والخاسرون هم الذين ينهون القراءة بقولهم (أفهم ...) وعليه فإن القارئ الحقيقي هو من يدرك أن سر النص هو خلاؤه، حيث أن النص ما إن ينفصل عن ناطقه وعن الظروف المتعينة لنطقه، فهو يطفو في فراغ مدى مطلق بإمكانية كل التأويلات المتحملة. ويلزم "إكو" نفسه بوضع علامات لنقاش سريع التغير، حول طبيعة المعنى وحدود التأويل، فيمكننا من سبر نطاق التأويلات الممكن قبولها وبالتالي تحديد قراءات معينة كتأويل مفرط[hhhhhhhhhhhh].

إلى الفهرس

ويعارض "جواناثان كلر" في هذا الاتجاه ويدافع عما يهاجمه "إكو" باعتباره "تأويلا مفرطـاً" فيقـول: إن بعض ما يقوم "إكو" بتشويه صورته تحت هذا الاسم، كما يقترح، قد يكون من الأفضل أن يـرى باعتبـاره "تأويلا أدنى" ولكن بشكل أكثر اتساعا، فإن "كلر" غير مستعد لأن يترك للنص تحديد نطاق الأسئلة التي نسأله إياها: يمكن دائماً وجود أسئلة مثيرة حول ما لم يقله، ونطاق ما يمكن أن يحدث لنا بأن نجده مثيراً للاهتمـام هنا، لا يمكن أن يتم تحديده مسبقا، وفي مقابل هجوم "إكو" بأن التفكيكية تستغل فكـرة "التطبيـق الـسيميائي اللامحدود" (وتصرح بالتالي بتأويلات "متعسفة") فإن "كلر" يزعم أن التفكيكية تقر بأن المعنى مرتبط بالسياق (ومن ثم فإنه، في سياق معطى، ليس محدوداً) ولكن ما يعد كسياق منتج لا يمكن تعيينـه مـسبقاً - حيـث السياق نفسه، مبدئياً، لا محدود(iiiiiiiiiiii).

ويعد "أنتوني جيدنز" من أشهر علماء الاجتماع المحدثين الذين اتبعوا هذه المنهجية. حيث تأسست رؤيته النقدية في علم الاجتماع من الناحية المنهجية على مفهوم "التأويل" الذي اتخذه أساساً لفهم الواقع. فهو يميـل دائماً إلى تأكيد الفكرة التي مؤداها أن النظرية الاجتماعية هي نظرية تأويلية بالضرورة، ذلك أنها تظهر فـي ضوء تأويل مزدوج يمر عبر مستويين: الأول هو التأويل الذي يقوم به الناس في حياتهم الاجتماعية، والذي يمكنهم من فهم بعضهم بعضاً ومن تأسيس حياة اجتماعية، والتأويل الذي يقوم به من يحاول التنظيـر لهـذا الواقع، حيث يقوم بتأويل ما تم تأويله بالفعل. واعتبر "جيدنز" ذلك بمثابة الأساس المنهجي الذي ينهض عليه أي جهد تنظيري. أما من الناحية النظرية فقد تبلورت رؤية "جيدنز" حول مفهوم تشكيل البنية حيث نسج حول هذا المفهوم نظرية عرفت باسم نظرية تشكيل البنية. ورفض في هذه النظرية فكرة البنية الثابتة التـي لهـا خصائص تتعدى حدود الزمان والمكان وهـي الفكـرة التـي روج لهـا البنـائيون فـي علـم الاجتمـاع والأنثروبولوجيا. وذهب "جيدنز" عوضاً عن ذلك إلى تأكيد أهمية البدء من ممارسات الفاعلين الأفـراد فـي حياتهم اليومية، ودراسة الطريقة التي تتشكل بها هذه الممارسات في أبنية اجتماعية، قابلة للتشكل والتحـول المستمرين، وفي هذه النظرية تتحول ممارسات الأفراد إلى ممارسات مفتوحة الأفق، لا تحدها حدود القواعد البنائية الصارمة، بقدر ما تحدها حدود إمكانية الأفراد وقدراتهم على اختيار بدائل سلوكية وأنماط فعل تتلاءم مع أهدافهم(jjjjjjjjjjjj).

ويمكن القول أن فكرة "جيدنز" عن الممارسات مفتوحة الأفق قد استمدها من المنهجية التأويليـة والتـي تتعامل مع النص باعتباره بنية مفتوحة الأفق، حيث أكد "أكو" أن النص عالم مفتوح النهايات، وأكد "كلـر" أن السياق لا محدود، وهو ما يعكس تناقضاً مع رؤية البنيوية التي تعتبر النص بنيـة مغلقـة. ولعـل محاولـة تصنيف "أحمد زايد" "لأنتوني جيدنز" على المستويين المنهجي والنظري قد جانبها كثير من الصواب، حيـث أكد على أن "جيدنز" قد تبنى المنهجية التأويلية أساساً لفهم الواقع وهذا صحيح إلى حد كبيـر. أمـا بالنـسبة للمستوى النظري فإنه أكد على تبني "جيدنز" للبنيوية وهنا يظهر الخلط المفاهيمي بين المنهج والنظرية، حيث سبق وأن أوضحنا أثناء عرضنا للمنهجية البنيوية الفرق بينهم وأكدنا على ان البنيوية ليست نظرية، أو فلسفة أو أيديولوجيا وإنما هي عبارة عن منهجية للتحليل، ولعل التوصيف الأقرب إلى "جيدنز" هو أنه انطلق مـن

المنهجية البنيوية وحاول تطويرها ولذلك توصل إلى تبني موقف وسطي وتوفيقي بين البنيوية والتأويلية كمنهجيات لتحليل الواقع الاجتماعي.

يتضح من العرض السابق أن التأويلية ظهرت باعتبارها منهجية بديلة للمنهجية البنيوية، ولكن على الرغم من ذلك فقد اتضح أنها وإن كانت قد استطاعت تجاوز التحليل البنيوي فيما يتعلق بدعوى سلخ النص من مرجعياته التاريخية، حيث أهمل عنصر التاريخ في الدراسات التي خضعت للنقد الموضوعي - البنيوي. إلا أن القراءات التأويلية ركزت بشكل أساسي على التاريخ وأعادته إلى الدراسات النقدية. وإذا كانت قد تجاوزت التحليل البنيوي فيما يتعلق ببنية النص حيث تعتبره البنيوية عالماً مغلقاً على ذاته، فإن التأويلية على النقيض تعتبره عالماً مفتوحاً وقابلاً للحوار وفتح آفاق جديدة، ورغم هذه الاختلافات إلا أنهم يتفقون في بعض المنطلقات الأساسية مثل الأهمية الكبرى التي تعطي للغة كأساس لتحليل النص أو الخطاب وكذلك التعويل على القارئ باعتباره العنصر الأكثر محورية في إنتاج معنى النص. فإذا كانت البنيوية قد دعت إلى موت المؤلف واعتبار القارئ صاحب السلطة المطلقة في إنتاج النص، فإن التأويلية ركزت على القارئ في الخروج بمعنى النص، دون أن تركز على موت المؤلف، وهي بذلك تكون قد أماتت المؤلف بطريقة غير مباشرة.

ومن هنا يمكن القول بأن القراءة التأويلية تعطي سلطة مطلقة للقارئ على النص، ومن هنا يتدخل القارئ في إنتاج المعنى من خلال أيديولوجيته وقيمه وتحيزاته، وبذلك لا يمكن أن ينتج من خلال هذه المنهجية قراءة موضوعية لأن ما يتوصل إليه قارئ باستخدامه لهذه المنهجية لن يتوصل إليه قارئ آخر قام بقراءة نفس النص واستخدام نفس المنهجية. حيث أن النتائج التي يمكن أن يصل إليها عدد من الباحثين حول نص أو خطاب معين سوف تختلف باختلاف المرجعيات المعرفية والأيديولوجية للباحثين، وبذلك لا يمكن أن يحدث تراكم وتواصل معرفي باستخدام هذه المنهجية.

٥- ممارسة تحليل الخطاب:

وفيما يتعلق بممارسة تحليل الخطاب سوف نجد أن هناك ندرة في الدراسات التي حاولت وضع آليات محددة لتحليل الخطاب، فغالباً ما يتم ممارسة عملية التحليل بشكل مرسل. ويمكن للمتخصص اكتشاف منهج التحليل من خلال قراءاته المتفحصة. وإذا حاولت دراسة وضع آليات محددة لتحليل الخطاب، فإنها غالباً ما تأتي قاصرة عن التعبير عن المنهج المستخدم، وغالباً ما تنتج قراءة أقرب إلى تحليل المضمون. ويرى الباحث أن إنجاز هذا العمل سوف يساعد الباحثين - خاصة المبتدئين - على الإقبال على إنجاز هذه النوعية من الدراسات. فكما أوضحنا سلفاً، عند الحديث عن منهجيات تحليل الخطاب، وأكدنا على أن خطوات المنهج غالباً ما تكون غير واضحة ولا محددة ولكن يستنبطها الباحث المتمرس بنفسه. وهذا ما حاولنا إنجازه أثناء تناولنا للمنهجيات المختلفة لتحليل الخطاب. وسوف نقدمه بشكل أكثر وضوحاً في نمط قراءتنا للخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية باعتباره (المنهج المقترح) للدراسة الراهنة. وكذلك سوف يقدم الباحث آليات تحليل الخطاب باعتبارها خطوة أكثر إجرائية لإنجاز عملية التحليل، والتي يمكن لباحثين آخرين

إلى الفهرس

اتباعها للوصول لنفس النتائج التي يمكن أن تصل إليها الدراسة الراهنة إذا ما قامت بتحليل نفـس الخطـاب بذات الأدوات التحليلية التي يقترحها الباحث، وبذلك يمكن أن نحقق نوعاً من التراكم والتواصـل المعرفـي المفقود في المنهجيات السابقة.

ومن الدراسات الحديثة التي حاولت وضع آليات محددة لممارسة تحليل الخطاب هي دراسـة "مـارتن بيير" و "جورج جاسكل" حيث حددت أربعة آليات أساسية لإنجاز عملية تحليل الخطاب وهي:

أ- طرح أسئلة متنوعة:

إن تحليل الخطاب ليس اتجاها يمكن الاعتماد عليه والإتيان به جاهزاً. كما أنه لا يمكن استخدامه بوصفه منهجاً بديلاً للمناهج التقليدية الأخرى مثل تحليل المضمون أو التحليل الإحصائي للاستبيان. حيث أن قـرار استخدام تحليل الخطاب يتضمن تحولا معرفيا راديكاليا. وكما نوضح دائما فإن محللي الخطاب لا يعتبـرون النصوص مجرد مركبات يستخدمونها للبحث عن بعض الحقائق التي من المفترض أن تكمن خلـف أو وراء اللغة ولكن بدلاً من ذلك فإنهم يهتمون بالنص في شكله الصحيح ومن ثم تكون الخطوة المهمة التاليـة هـي طرح أسئلة متنوعة(kkkkkkkkkkkk).

ب- عمل كشف تفريغ الأسئلة (القضايا):

وتستخدم هذه الخطوة إذا لم نكن نحلل نصاً موجوداً بالفعل في المجال العام على سبيل المثال مقال فـي جريدة، تقرير شركة، أو تسجيل لحوار أولي أو مناقشة أولية. ولعل الخطوة الأولى والمحورية لعملية التفريغ هي أن تكون مفصلة ومسجلة قدر الإمكان من أجل إمكانية تحليلها. والخطوة الثانية ألا يكون النص مجـرد خطاب ملخص أو موجز ولا بد أن يكون واضحاً وصحيحاً، كما انه يتطلب أن يغطي الملامح الكاملة التـي نتحدث عنها، ولا بد من الالتفات إلى أن إنتاج هذا التفريغ يتطلب فترة زمنية طويلة، فإنتاج وتطوير مثل هذا التفريغ يمكن أن يستغرق ١٠ ساعات أو أكثر لكل مادة(llllllllll).

ج- روح القراءة الشكية:

في الوقت الذي ينتج فيه النص أو البيانات الأخرى التي يتم الحصول عليها، من هنا يمكننا البـدء فـي التحليل. ولعل نقطة البدء الأكثر إفادة هي الاعتقاد بأهمية هذا النص. وتتضمن هذه العملية تغييـر الطريقـة التي يتم النظر بها إلى اللغة من أجل التركيز على بنية، وتنظيم، ووظيفة الخطاب أكثر من مجرد النظر إلى الأشياء التي تكمن خلفه(mmmmmmmmmmmm).

د- التكويـد:

مثل الأثنوجرافيين فإن محللي الخطاب لا بد وأن يهتموا بالمواد التي يتم دراستها. وهناك طريقة جيـدة للبدء بصورة مفيدة وهي قراءة وإعادة قراءة الجداول التي يتم تفريغها وتكويدها إلى ان تصبح علـى ألفـة بها(nnnnnnnnnnn).

وفي هذا الإطار يؤكد الباحث على أن هذه الآليات التحليلية تختلف باختلاف المنهجيـات التـي تبناهـا الباحثون. ولذلك فهي ليست قوالب جامدة يمكن استخدامها في ممارسة تحليل أي خطاب. لذلك فهذه الآليـات المطروحة في الدراسة السابقة يمكن أن تنجز لنا قراءة بنيوية لأنها ركزت على بنيـة الخطـاب وتنظيمـه ووظيفته وهي بذلك قد اهتمت بالبنية الشكلية وأهملت البنية العميقة التي تسعى لفهم المعنى والكـشف عـن المسكوت عنه في الخطاب. هذا إلى جانب إغفالها للمرجعيات المعرفية والتاريخية للنص. إلى جانب إغفـال منتج الخطاب وأيديولوجيته وانتماءاته السياسية والطبقية.

لا يعني عرضنا النقدي للمناهج الأساسية في قراءة الخطاب السياسي أننا نرفـضها باعتبارهـا أدوات تحليلية غير صالحة لقراءة الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية. ولكن هذه الرؤيـة النقديـة خطـوة أساسية على طريق القبض على منهجية أكثر موضوعية في قراءة الخطاب. ويعتقد الباحث أنه سيستفيد إفادة كبيرة من هذه المناهج في تأسيس نمط يطمح أن يكون أكثر علمية وموضوعية لقراءة خطاب الطبقة الوسطى موضوع الدراسة.

الفصل الرابع

نحو منهجية مقترحة لقراءة الخطاب السياسي

- مقدمة.
- أولا: ظروف نشأة الخطاب السياسي العربي وتطوره.
- ثانيا: منهجيات قراءة الخطاب السياسي العربي.
- ثالثا: أزمة القراءات المختلفة للخطاب السياسي العربي.
- رابعا: في نمط قراءة الباحث للخطاب السياسي (المنهج المقترح).
- خامسا: الآليات المقترحة لقراءة الخطاب السياسي للطبقة الوسطى.

لقد خصص الباحث هذا الفصل لإنجاز مشروعه الثاني في طريق حل الإشكالية الأكثر إجرائية في هذه الدراسة وهي كيفية القبض على المنهجية التي تضمن لنا قدر الإمكان تحقيق قراءة علمية للخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية. وفي هذا الإطار يقوم بعرض ظروف نشأة الخطاب السياسي العربي وتطوره.

ثم ينتقل الباحث لعرض نماذج من القراءات المختلفة للخطاب السياسي العربي بغرض الكشف عن المنهجيات المتنوعة في القراءة، حيث اتضح طغيان الأيديولوجية على هذه القراءات مما يعني انتصار الذاتي على الموضوعي والأيديولوجي على العلمي.

إذاً كيف نتجاوز هذه الأزمة؟ هنا تأتي قراءة الباحث للخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية من خلال طرح استراتيجية لا ندعي أنها جديدة تماماً. ولكنها قراءة تحاول الاستفادة من التراث الموجود سواء على مستوى المناهج أو الدراسات. حيث يسعى الباحث لوضع نموذج مقترح للقراءة يعتمد على مجموعة من القواعد والخطوات المنهجية التي سوف ينجز من خلالها تحليل الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية، بحيث تسعى هذه القراءة إلى تجاوز ما وقعت فيه المناهج والدراسات السابقة، وبالتالي نسير خطوة أو خطوات على طريق القراءة العلمية الموضوعية.

أولا: ظروف نشأة الخطاب السياسي العربي وتطوره:

ينتقل الباحث الآن إلى الخطوة الأكثر إجرائية وهي محاولة الكشف عن منهجيات قراءة الخطاب السياسي العربي وكيف كانت هذه القراءات تطرح نفسها باعتبارها القراءة الصحيحة والعلمية لهذا الخطاب. ولكن يجب في البداية طرح سؤال رئيسي عن كيف تكون وتبلور الخطاب السياسي العربي الحديث والمعاصر؟ لقد أعلن صعود الهيمنة الأوروبية، والغربية عامة، في العالم أجمع، نهاية المدنيات الكلاسيكية، وبداية تحلل بنياتها الأساسية وأدخلها في أزمة تاريخية طويلة مادية وروحية، ولم تكن المدنية العربية بمعزل عن هذه الهزة التاريخية، بل كانت في قلبها. وقد أدى تأكيد الغلبة الجديدة العسكرية والحضارية منذ القرن الثامن عشر إلى تحلل أكبر إمبراطورية إسلامية تدريجيا وتطاير أشلائها، في مطلع القرن العشرين، في كل الاتجاهات. لقد نخرت هذه الغلبة الأسس الثابتة والتقليدية للهيمنة الداخلية والسلطة الاجتماعية، وأفقدت نظمها القائمة، الاقتصادية والعقلية، فاعليتها وتأثيرها[oooooooooooo].

وفي إطار البحث عن توازنات جديدة عقلية وسياسية واقتصادية منذ انهيار السلطنة العثمانية، وبحافز مقاومة خطر التحلل الكامل والتلاشي تحت ضغط المرحلة الاستعمارية التقليدية، حاولت الجماعة العربية في نهاية القرن الماضي وحتى منتصف هذا القرن محاولات متعددة لإعادة تكوين عناصرها ولحمها وتشكيل نفسها كمدنية فاعلة ضمن الحضارة الجديدة، أي كذات مستقلة وعاملة[pppppppppppp].

ومنذ تلك اللحظة وقد أصبح موضوع النهضة والتقدم هو الموضوع الأول والأخير في العالم العربي فكل سؤال ينبع منه وكل جواب يطمح إلى أن يصب فيه. ومما لا شك فيه أن رواد النهضة العربية الحديثة

إلى الفهرس

قد طرحوا نفس السؤال بصورة متعددة: لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟ (الأفغاني - شكيب أرسلان ...)[qqqqqqqqqqqq].

وفي محاولة الإجابة على هذا السؤال تبلورت ثلاثة تيارات أساسية حاول كل منها رسم الطريق الصحيح - من وجهة نظره - لكي تلحق الحضارة العربية، بركب الحضارة الغربية. الفريق الأول رأى أن سبب التأخير يتمثل في التمسك بالتراث لذلك لا بد من عمل قطيعة معرفية مع هذا التراث والسير على نهج المجتمعات الغربية[rrrrrrrrrrrr]. الفريق الثاني رأي أن البعد عن التراث وتقليد الغرب هو السبب في تأخرنا ولذلك فلا بد من العودة إلى الأصول الأولى وإعادة إحياء عصر النبوة[ssssssssssss]. الفريق الثالث حاول التوفيق بين الوافد الأوروبي الجديد والأصول التراثية الإسلامية[tttttttttttt]. من خلال تأصيل الثقافة العربية أثناء الإندماج مع الثقافة المعاصرة[uuuuuuuuuuuu].

وحاول الفريق الأخير حل إشكالية التوفيق بين حاجات التكيف مع عصر "السيل الغربي الجارف" وحاجات استمرار الأصالة والحفاظ على الهوية الثقافية. وهنا تبرز قضية هامة تتعلق بأن صراع الأصالة والمعاصرة قد انتهي واقعياً، مع نشأة دولة الاستقلال والتحرر الوطني، بنصر كاسح للتيار العصري أي تيار الحداثة (الفريق الأول) التي أصبحت الروح الموجهة لكل نشاط المجتمع والثقافة العربيين، فانزوت السلفية والتقليدية إلى هامش الحياة المجتمعية واضمحلت تدريجياً النخبة الانتقالية - النصف تقليدية والنصف متغربة - التي سادت في النصف الأول من القرن العشرين لتظهر نخب جديد أكثر حداثة وعصرية: داخل مجتمع النخبة، ظهر الصراع الجديد بين "يمين ويسار" فلم تعد الثقافة التقدمية هي الثقافة الحديثة الغربية المعادية للثقافة الدينية، ولم تعد "العلمانية" تعني بذاتها شيئاً كبيراً إذ في داخلها يمكن التمييز بين تصورين للعالم: الأول اشتراكي "تقدمي" والثاني رأسمالي "رجعي". ستدخل هذه النخبة الجديدة، والتي اتهمت سلفها (النخب الحديث اليمينية) بأنه لم ينقل من الثقافة إلا جانبها "الرجعي البرجوازي"، ستدخل في دين "التقدمية الاشتراكية" في البلدان التي انتقلت إلى النظام الاجتماعي الحكومي[vvvvvvvvvvvv].

وهنا لا بد من التأكيد على أن الرافد الثقافي لنظامي الاستعمار والإمبريالية قد ساعد على تحديث المجتمع والثقافة العربية عن طريق أشكال ومؤسسات اجتماعية وثقافية شيدت مطابقة للتجربة الغربية، وقامت بتشغيلها نخبة محلية ذات ثقافة وميول غربية، وكان للأوضاع الخاصة التي نشأت فيها هذه النخبة من جهة وطريقة ثقافتها من جهة أخرى، أثر عظيم في تطورها السياسي وفي توجهها العقائدي. تعرفت هذه النخبة على أنماط التحديث عبر نظام التعليم الجديد من جهة أولى، وعبر الاتصال المباشر بأوروبا والأوروبيين من جهة ثانية - البعثات الطلابية، الصلات التجارية، السفر وإليه. ونتجت الحداثة عن اكتساب نوعين من المعرفة: إجادة لغة أجنبية، واستيعاب ثقافة أوروبية. وبالنسبة إلى المجتمع التقليدي - أو بالنسبة لطبقته العليا في البدء - فقد أحدث نمط التنوير هذا تحولاً يختلف تماماً عن أي تحول آخر نتج في السابق من المواجهة مع أوروبا. ففي البدء ظهر أن هذا الجيل العلماني المثقف فرنسيا أو إنجليزيا يقوم بدور ريادي وأصيل في الانسلاخ عن الثقافة التقليدية ومناهجها العقيمة - حسب رأيهم - ولكن سرعان ما اتضح أنه لا يمكن تحقيق انفلات حقيقي أو سريع عن تلك الثقافة. وبذلك فإن التحديث في ظل التقليدية، وعلاقاتها

الخاضعة لهيمنة الاستعمار والإمبريالية لم يكن سوى نمط تحديث هجين أو نتج منه " أبوية محدثة" على حـد تعبير "هشام شرابي"(wwwwwwwwwwwww).

لقد صرعت أيديولوجية الحداثة الغربية كما قدمت نفسها دعائيا - أي عبر العلم والديمقراطية والتقنيـة كثمرات جاهزة وعمليات ثورية لا جذور تاريخية لها - صرعت هذه الأيديولوجية معظـم مثقفـي عـصر النهضة وفتنتهم فاختلطت عليهم معايير ومقاييس الانتماء والهوية والاختيار والانتقـاء والتوفيـق والقبـول والرفض(xxxxxxxxxxxx).

وفي وسط هذه الفوضى العارمة نجحت الثورة المصرية (١٩٥٢) في بلورة نهـج وطنـي واجتمـاعي التفت حولها أغلب الجماهير العربية. بيد أن النظام القومي العربي الذي استند بشكل رئيـسي علـى العمـل السياسي، ونهل من قيم القومية والحرية الوطنية والعـداء للاسـتعمار وللإمبرياليـة واسـتمد منهـا الكثـر مشروعيته، حتى صارت السياسة نهضة والنهضة سياسة. وهكذا قلصت عملية النهضة القومية إلـى بعـدها السياسي المحض، وجعل من بناء الحزب الواحد أو الحركة العربية السياسية الواحدة أساسه الوحيـد وأداتـه الرئيسية. وبانهيار هذا النظام الذي شكل المحاولة الأخيرة للحم عناصر المجموعة العربية وإعطائها صـبغة سياسية وأهدافاً اجتماعية وتاريخية مقبولة للممارسة والعمل، عدنا إلى عصر الأزمة المفتوحة. وعندما نقول أزمة مفتوحة فنحن نقصد، انهيار التوازنات الاجتماعية والاقليمية التي خلقها وضمنها النظام القومي، وانفتاح الصراع من جديد بين مختلف مكونات الجماعة العربية: الفكرية والسياسية والاجتماعية والدينية والطائفيـة، على مصراعية من أجل إعادة توزيع عناصر الثروة والمواقـع الـسياسية والاجتماعيـة وتكـوين الفكـرة الأيديولوجية التي تكرس هذا التوزيع(yyyyyyyyyyyy).

إن الخطاب الإصلاحي والعلماني والقومي واليساري قد وصل في أواخر الستينيات إلى طريق مـسدود ذلك أن هذا الفكر لم يعد قادراً على مواجهة الصراع الاجتماعي الداخلي أو الـضغوط الدوليـة (الـسياسية) الخارجية أو التوفيق بين التناقض الحاصل نتيجة التصادم بين الحداثة والأصالة، ولذا أرتد الفكر العربي إلى الدين للدفاع عن نفسه أو الاحتماء "بالنصوص المقدسة" على حد تعبير برهان غليون(zzzzzzzzzzzz).

يتضح من العرض السابق أن الخطاب العربي الحديث والمعاصر منذ الطهطاوي إلى الآن قـد هيمنـت عليه الأبعاد السياسية، فالمدقق في الكتابة العربية المعاصرة - الفكرية والاجتماعية والفقهية والأدبية - يجد أن "الفكرة السياسية تشكل الإطار النظري العام الذي يعمل الفكر العربي الحديث ويتحرك في دائرته، وذلك أياً كانت الموضوعات التي تناولها "سواء تعلق الأمر بالاستعمار أم بالتحرر، بالتجزئية أم بالوحدة، بالظلم أم بالعدل، بالاستبداد أم بالديمقراطية، بالتقدم أم بالتخلف"(aaaaaaaaaaaa). وإذا كانت هيمنة المسألة السياسية فـي الفكر العربي المعاصر ترجع - في ما ترجع إليه - إلى طبيعة الظرفية التاريخية العامة التي نشأ فيها هـذا الفكر بصفته فكراً معاصراً: ونعني بها ظرفية التدخل الأجنبي، وما كان لهذا الأخير من أثر حاسـم مارسـه عليه (على الفكر) بما دفعه إلى ان يكون مستجيباً للتحدي السياسي الأوروبي بخطاب فكري سياسي مضاد أو متماه..، وإذا كانت ترجع إلى جنوح مفكري النهضة وحفدتهم أيضا - تحت وطأة التغلغل الأوروبـي فـي

إلى الفهرس

البلدان العربية والإسلامية ونتائجه الاجتماعية والفكرية والنفسية - إلى الاعتقاد بأن النظام السياسي هو مفتاح التقدم أو سبب التأخر والانحطاط ...، فإنه ستكون لهذه الهيمنة أثار بليغة في الفكر العربي المعاصر(bbbbbbbbbbbbb).

هنا وبعد التعرف على ظروف نشأة الخطاب السياسي العربي وتطوره نأتي إلى السؤال الرئيسي الذي يسعى من خلاله الباحث إلى الكشف عن منهجية تحليل هذا الخطاب. هنا لا بد من الإشارة إلى أنه في ظل الأزمة المفتوحة التي قاربت العقود الثلاث، وفي ظل صحوة التيار الأصولي في وجه تيار الحداثة كان لا بد من وقفه لنقد الذات العربية(ccccccccccccc). لذلك كانت الدعوة إلى مراجعة الخطاب النهضوي العربي وأطره المرجعية. وسعت الحركة النقدية الجديدة إلى نقد العقل العربي الذي أفرز وضعية التخلف ولا زال يعيد إنتاج عصر التأخر والانحطاط. وكان السؤال الرئيسي لحركة النقد الجديدة كيف نقرأ هذا التراث بطريقة علمية موضوعية؟ وفي هذا الإطار يؤكد "السيد يسين" أننا "لا نبالغ إذا قلنا أن التفكير السياسي العربي قد تمحور في العقود الماضية - ربما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى الآن - حول محورين أساسيين: الأول قضية التجزئة والوحدة والثاني قضية الأصالة والمعاصرة. وقد يبدو أن المحور الأول ينتمي إلى المجال السياسي أساساً، وأن المحور الثاني ينتمي إلى المجال الثقافي على وجه الخصوص، غير أنه من منظور شامل يمكن القول أن السياسي لا يمكن في أغلب الأحيان فصله عن الثقافي، ولذلك فهناك تقاطعات عديدة بينهم وتفاعل متبادل"(ddddddddddddd).

ثانيا: منهجيات قراءة الخطاب السياسي العربي:

لقد تعددت مناهج قراءة الخطاب السياسي العربي بتعدد الباحثين ومنطلقاتهم الفكرية، فعلى الرغم من ادعاء الغالبية بأنهم يسعون لقراءة علمية موضوعية إلا أن الإنجاز الفعلي يذهب بهم إلى قراءة أيديولوجية متحيزة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن غالبية المفكرين العرب ينطلقون من نقد الوضعية التي تخلقت بعد هزيمة ١٩٦٧، وهي التي رسخت خطاباً سياسياً عربياً مشوهاً يجمع بين التقليدية والحداثة ولذلك فالقراءة النقدية الجديدة جاءت رد فعل لظروف الأزمة، وسيحاول الباحث خلال الصفحات التالية استعراض بعض النماذج التي حاولت قراءة الخطاب السياسي العربي قراءة علمية.

كان عبد الله العروي من أوائل المفكرين الذين تصدوا للخطاب السائد حيث اعترض على توجهاته السلفية والانتقائية كذلك اضطراب نصه وغموضه مما يؤدي إلى نتيجة واحدة وهي الفشل في رؤية الواقع الاجتماعي والسياسي. ويرى العروي أن المخرج الوحيد من هذا المأزق يكمن في تجاوز كلا النمطين من التفكير (الغربي والإسلامي)، وتبني الفكر التاريخي النقدي: إن السبيل الوحيد لتجاوز هذين النمطين من التفكير هو في الالتزام الكلي بنظام الفكر التاريخي وقبول افتراضاته"(eeeeeeeeeeeee).

ينادي العروي بالماركسية على أنها أفضل مدرسة للتفكير التاريخي يستطيع العرب العثور عليها، إلا أنها ماركسية تقرأ بطريقة معينة، إنها الطريقة التي أخذ بها معظم المفكرين النقديين، واتفقوا على أنها الأمثل

لقراءة الماركسية، أي ليس بصفتها فكراً لاهوتياً، أو عقيدة سياسية أو ماركسية - لينينية، بل بكونها منهجـاً وأداة تحليلية ومصدراً موحياً للمقولات النقدية على خط الماركسية الغربية[(ffffffffffff)].

وفي إطار الرؤية الماركسية ذاتها يقدم صادق جلال العظم طرح أكثر عنفاً. فعلى الرغم مـن رفـضه الخطاب العربي المعاصر بشقه الديني والعلماني إلا انه كرس كل جهوده إلى نقد الخطاب الديني حيث اعتبر الفكر الديني عقيدة تدفع إلى الاغتراب لتعزيز الوضع الـسائد القـائم علـى القمـع الاجتمـاعي والكبـت الفكري[(gggggggggggg)].

ويؤكد "العظم" أن الفكر الديني ما هو "إلا الصعيد العلوي الواعي لكتلة هلاميـة شـاملة غيـر محـددة الجوانب من الأفكار والتصورات والمعتقدات والغايات والعادات التي نطلق عليها أسماء عديدة منها "الذهنيـة الدينية" أو "الأيديولوجية الغيبية" أو "العقلية الروحية السلفية" إلخ. بهذا المعني، تتصف "الذهنية الدينية" بطغيان التقبل العفوي والانتظام اللاشعوري للإنـسان ضـمن إطـار "الإيـديولوجيا الغيبيـة" الـضمنية الـسائدة"[(hhhhhhhhhhhh)]. ويأخذ العظم على الفكر العلماني عدم تصديه إلى نقد هذه الذهنية الغيبية التي يرفضها علـى أساس من المراجعة العقلانية العلمية المباشرة لنماذج حية وملموسة مـن إنتاجهـا ومزاعمهـا وتفـسيراتها للأحداث[(iiiiiiiiiiii)].

وفي نفس الاتجاه ولكن بمنهجية جديدة - منهجية فوكو وبارت ودريدا - يطرح محمد أركـون نقـده للخطاب الإسلامي[(jjjjjjjjjjjj)]. الذي يقصد به القرآن والسنة وأعمال الصحابة بل والممارسات الشخصية المختلفة عبر العصور. حيث اعتبر أزمة المجتمع العربي تتمثل في الهيمنة الشديدة للخطاب الإسلامي بما يتضمنه من نصوص مقدسة. لذلك فهو يدعو إلى قراءة جديدة تسعى إلى تفكيك هذه النصوص والكـشف عـن طريقـة عملها، وتخليصها من الأساطير التي تحيط بها[(kkkkkkkkkkkk)]. ويؤكد أركون أن الحل لا بد أن يكون من خلال تغيير الفكر واللغة أي علمنتها وعقلنتها[(llllllllllll)].

والجدير بالذكر أن قراءة أركون قد أثارت العديد من ردود الأفعال، مما أدى بالبعض إلى وصفها بأنهـا قراءة أيديولوجية (إلحادية)، ذلك لمحاولتها العبث بالنصوص المقدسة تحت ستار العلمية والعقلانية. وهو مـا يؤكد عليه الباحث حيث سعى أركون ومن نحا نحوه من الباحثين إلى استخدام منهجيـة لا تـصلح لقـراءة الخطاب الديني ولكنها قد تصلح لقراءة الخطاب التاريخي أو الأدبي. لأن هذه المنهجية التأويلية تعبث بالنص بحثاً عن اللذة وهو ما أدى إلى تدمير الخطاب. وإذا كان ذلك وارداً في مجال النصوص التاريخية والأدبيـة فإنه غير وارد بالنسبة للنصوص المقدسة التي لا تصلح معها تلك المنهجيات التي يطلقـون عليهـا العلميـة والعقلانية.

وبعيداً عن الطرح السابق يقدم محمد عابد الجابري مشروعه الأساسي "نقد العقل العربي" والذي سـبقه بتمهيد هو "الخطاب العربي المعاصر" الذي أكد فيه أنـه سـوف يعتمـد علـى النقـد الأبـستيمولوجي لا الأيديولوجي. ولذلك سيعمد إلى المزاوجة بين المنهج البنيوي والتحليل التاريخي. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الجابري لم يوضح أسس القراءة البنيوية ولم يحدد أي بنيوية سوف ينطلق منها هل هـي بنيويـة ليفـي

شتراوس أم بنيوية التوسير أم بنيوية فوكو، ومن خلال نظرة متفحصة اتضح أنه يستند إلى منهج فوكو الأبستيمولوجي الذي طرحه في مؤلفه حفريات المعرفة باعتباره منهجاً جديداً يتجاوز الطرح البنيوي. هذا إلى جانب اعتماده على تفكيكية دريدا وهي بالطبع متجاوزة الطرح البنيوي ، ويؤكد ذلك من خلال محاولته إبراز ضعف وتشخيص عيوب وثغرات الخطاب العربي المعاصر، فيقول "عرضناه مفككاً، بل عمدنا إلى تفكيك ما تحاول الدراسات التي تعني ببلورة الاتجاهات الأيديولوجية ربطة وتركيبة"[mmmmmmmmmmmmmmm].

لقد بدأ الجابري مشروعه بسؤال عن كيفية تكون العقل العربي، وقد توصل إلى أن عصر التدوين كان نقطة البداية لتكوين النظام المعرفي للثقافة العربية الإسلامية. ولكنه كان نقطة البداية والنهاية في نفس الوقت. فالنظام المعرفي للثقافة العربية قد اكتمل تماماً في مرحلة التكوين وما زال الإطار المرجعي للعقل العربي حتي اليوم. وعلى هذا فهي ثقافة ذات زمن واحد زمن راكد يعيشه الإنسان العربي اليوم مثلما عاشه أجداده في القرون الماضية[nnnnnnnnnnnnn].

فمنذ لحظة التدوين أي بعد كتابة الأصول الأولى توقف العقل العربي عن الاجتهاد وكأنما ليس من حق الإنسان المسلم التفكير وإعادة القراءة النقدية للفقهاء المسلمين الأوائل التي هي بالطبع اجتهاد في فهم وتفسير النصوص الدينية. ويؤكد الجابري أن الفكر العربي الإسلامي لم يشهد أي محاولات نقدية تسعى لإحياء العقل إلا في فترات بسيطة خاصة في المرحلة الأندلسية. لذاك يدعو الجابري إلى إحياء العقل العربي الراكد من خلال المناهج الحديثة واستلهام الفترات المضيئة في التراث لأننا في حاجة إلى عصر تدوين جديد.

وبعد ذلك سعى الجابري إلى اكتشاف وتحليل الأنظمة المعرفية الأساسية التي قامت عليها الثقافة العربية الإسلامية فوجد أنها تنقسم إلى ثلاث مجموعات من العلوم هي:- علوم البيان (النحو والفقه والكلام والبلاغة) ويطلق عليها اسم المعقول الديني وآليتها المعرفية هي قياس الغائب على الشاهد. المجموعة الثانية علوم العرفان (التصوف والفكر الشيعي والفلسفة الإسماعيلية والتفسير الباطني للقرآن والفلسفة الإشراقية والكيمياء والتطبب والسحر والطلسمات وعلم التنجيم) ويطلق على اسم اللامعقول العقلي أي الذي ينسب إلى العقل لا إلى الدين وتقوم على نظام معرفي هو الكشف والتجاذب والوصال. المجموعة الثالثة علوم البرهان (المنطق والرياضيات والطبيعيات بأنواعها المختلفة والألهيات والميتافيزيقيا) ويؤسسها نظام معرفي واحد يقوم على الملاحظة التجريبية والاستنتاج ويطلق عليها اسم المعقول العقلي.

وينتهي الجابري للإجابة عن سؤال النهضة لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟ إن المسلمين تأخروا حينما بدأ العقل عندهم يقدم استقالته في حين بدأ الأوروبيون يتقدمون عندما بدأ العقل عندهم يستيقظ ويسائل نفسه. فالرأسمالية هي بنت العقل[ooooooooooooo].

وبعد ذلك يطرح الجابري سؤالاً هاماً يتعلق بكيفية تحرير العقل العربي من المرجعية التراثية ذات السلطات الثلاث: سلطة اللفظ وسلطة الأصل بقسميها سلطة السلف وسلطة القياس، ثم سلطة التجويز؟ ويصل إلى إجابة مفادها أن تغيير بنية العقل العربي وتأسيس أخرى لا يتم إلا بالممارسة، ممارسة العقلانية في

شئون الفكر والحياة وفي مقدمة ذلك كله ممارسة العقلانية النقدية على التراث الذي يحتفظ بتلـك الـسلطات على شكل بنية لا شعورية [(ppppppppppppp)].

ومن خلال مشروع الجابري الطموح - ودون الدخول في تفاصيل خارج اهتمام الدراسـة الراهنـة - يمكن القول أنه لم يستطع حل الإشكالية الأساسية التي كان يطمح إليها وهي كيف يمكن أن نبدأ التغيير مـن أجل النهوض؟ وفي محاولات أخرى حاول الجابري تقديم حل الوحدة العربية كبداية للنهوض فيقـول "لقـد أثبتت التجربة اليوم أن الديمقراطية قد باتت ضرورة قومية بقدر ما هي ضرورة وطنيه قطريـة فعـلاً. إن الوحدة العربية، أيا كان شكلها ومداها أصبحت تفرض نفسها اليوم أكثر من أي وقت مضى في عالم أصبحت سمته الأساسية التكتلات الاقتصادية والسياسية الجهوية والقارية، وهي لم تعد مجرد هدف أيديولوجي، بل إنها اليوم ضرورة حياتيه بالنسبة إلى العرب، أعني أنها الآن شرط أساسي لوجودهم حتى داخل دولهم القطريـة. ولكن لم يعد من الممكن اليوم التفكير في تحقيق الوحدة بطريق أخر غير الطريق الديمقراطي"[(qqqqqqqqqqqqq)].

ومن المؤكد أن مشروع الجابري الضخم قد تعرض للعديد من اوجه النقد حيث يرى البعض انه قد تبنى تصوراً سلبياً مسبقاً "للعقل العربي" لذلك فإنه ركز على إبراز وتشخيص عيوب وثغرات الخطـاب العربـي المعاصر[(rrrrrrrrrrrrr)]. ولكن النقد الأساسي الموجه إلى مشروع الجابري هو اقتصاره منهجيـاً علـى التحليـل الابستيمولوجي واتخاذه ركيزة أساسية للحكم على العقل العربي عامة منذ عصر التدوين حتى اليوم وإغفـال كل العوامل الاجتماعية والتاريخية والأيديولوجية عامة[(sssssssssssss)].

وبغض النظر عن الأدوات المنهجية للجابري فإن تحليله استند إلى رؤية أيديولوجية واضحة تـرى أن المجتمع الرأسمالي هو الصورة المثالية للعقلانية المنشودة وهو ما يمكن أن يفسر الهجوم الشرس للجـابري على العقل العربي الذي توقف وفقا لرؤيته عند لحظة التدوين. هذا إلى جانب تأكيد الجـابري علـى فكـرة الوحدة القومية من خلال المنظور الديمقراطي الغربي وهي محاولة لعقلنة الخطاب الوحدوي والمزاوجة بين مفهومي دولة الوحدة والدولة القطرية[(ttttttttttttt)].

وفي إطار الطرح السابق يقدم عاطف العراقي مشروعه حول "ثورة العقل في الفلسفة العربية" والذي أكد فيه على استخدامه للمنهج العقلي التجديدي ذلك المنهج المستمد من الثقافة الغربية التـي تتميـز بالعقلانيـة والرشد وهو ما فقدته الفلسفة العربية منذ ابن رشد وحتى اليوم فيقول "منهجي الذي اؤمن به وأدافع عنه فـي مجال الفلسفة العربية هو المنهج العقلي التجديدي، وأكاد أقطع بأننا لو سرنا في طريق التقليد مئات الـسنوات وانحرفنا عن نهر العقل، فلن نستطيع التقدم خطوة واحدة في سبيل إرساء دعائم فلسفتنا العربية وكـشف مـا فيها من مواطن القوة والضعف، بحيث نستطيع وصل ما انقطع، أي حتى يكون تاريخ الفلسفة العربية تاريخاً ممتداً وليس تاريخاً انقطع بموت الفيلسوف العربي ابن رشد"[(uuuuuuuuuuuuu)].

ومن الواضح أن عاطف العراقي ينطلق في قراءاته من منهجيات تحليل الخطاب الحديثة خاصة ما بعد البنيوية أو ما يعرف بالمنهج التأويلي ويؤكد عاطف العراقي أن هذا المنهج له جذوره المتصلة مـع الفكـر العربي في أزهى عصوره وهي مرحلة استخدام العقل عند ابن رشد حيث يشير إلى "إننا لا نزال حتـى الآن

إلى الفهرس

نبحث في تفريعات وشروح وهوامش، كتب بعضها أناس على درجة كبيرة من التخاف العقلي وتحجر الفهم. أناس يجترون من الماضي ولا يريديون أن يعيشوا في الحاضر أو في المستقبل. ويقيني أننا إذا استمعنا جيداً لنصيحة ابن رشد باللجوء إلى التأويل وبكل ما نملك من قوة أو طاقة ذهنية، لو أدركنا جيداً أبعاد الدرس الذي يلقيه علينا هذا الفيلسوف العملاق وحفظناه جيداً، لجنبنا أنفسنا كل فهم ضيق للقضايا والمشكلات الدينية، ولكن أكثرهم لا يعلمون"[vvvvvvvvvvvv]

وفي إطار نقد العقل العربي الذي توقف عن الابتكار والابداع منذ زمن طويل وفي محاولة البحث عن نقطة للانطلاق يؤكد عاطف العراقي على أنه "إذا كانت الفلسفة العربية بمعناها العقلي المحدد قد انتهت بوفاة ابن رشد كما قلنا، فإننا لكي نجعل التيار الفلسفي مستمراً حتى نجد مستقبلاً مذاهب فلسفية، حتى نصل ما انقطع، فليس أمامنا إلا الرجوع إلى بعض الجذور التي نجدها عند فريق من المفكرين والفلاسفة العرب.. لا مانع من الاستفادة من هذه الجذور، ولكن من الخطأ فهمها كما هي بصورتها التي تركها لنا أصحابها، وإلا أصبح التجديد تقليداً، لا بد من تطوير هذه الجذور إذا كنا لا نجد مفراً من ذلك حتى تكون ثورة العقل حية متجددة على الدوام، بشرط ألا نخرج عن الإطار العقلي ذاته، وإلا انتهى بنا المطاف إلى اللامعقول"[wwwwwwwwwwwwww].

ولتأكيد ضرورة استلهام الجانب العقلاني في التراث العربي يرى عاطف العراقي "أنه لواجب مقدس علينا أن نستلهم ما في تراثنا من أنماط فكرية، ونكشف ما فيها من جذور عقلية، حتى يكون ذلك معيناً لنا على أن نواكب تيار الحضارة وعلى دفع أمتنا إلى الأمام. فنحن بين أمرين اثنين لا ثالث لهما: إما أن نرتضى السير قدما نحو الحضارة، وهذا سبيله التمسك بالعقل، وهنا تكون الحياة، وإما أن لا نرتضي التقدم بتخلينا عن العقل، وفي ذلك الجمود والموت"[xxxxxxxxxxxxx].

ويسعى عاطف العراقي من خلال مشروعه للانفتاح الثقافي على الغرب والاندماج في العولمة لأنها الطريق الوحيد للنهوض والإبداع والتقدم حيث يؤكد "إننا في عصر ثورة المعلومات وثورة الكمبيوتر، فهل من المعقول أن نتحدث عن ظاهرة خيالية هي ظاهرة الغزو الفكري، وذلك في الوقت الذي أصبح العالم فيه قرية صغيرة. اعتقد أننا إذا قلنا بما يسمى الغزو الفكري أو الثقافي. فإن معنى ذلك أننا سنقضي تماماً على أي أمل في التقدم نحو الابداع. فالإبداع لا يمكن أن يتحقق إلا في جو الحرية والانفتاح على أفكار الآخرين في دول العالم من مشرقه إلى مغربه. الإبداع يرتبط بالنور والضياء.. وليت الدول التي تعاني من عدم وجود قيادات مبدعة في العديد من المجالات ، ليتها تقوم بتطبيق تجارب الدول الأوربية التي ينتشر فيها الإبداع، بحيث تكون تلك الدول صورة إلى حد كبير من الدول الأوربية"[yyyyyyyyyyyyy].

ولتوضيح طبيعة المناخ الفكري السائد في البلدان العربية والذي يجب تجاوزه من أجل اللحاق بركب التقدم يشير عاطف العراقي إلى "أن المناخ الفكري السائد في أكثر البلدان العربية إنما يعد تعبيراً عن الترحيب بالفكر الذي لا يمكن اعتباره عقلانياً، وبالتالي الضيق بالفكر الحر، الفكر العقلاني.. أليس من اللافت للنظر أننا نجد عالمنا العربي بوجه عام قد ارتضى لنفسه آراء الغزالي فأدى به هذا إلى نوع من

التأخر الفكري. في حين أن أوربا بوجه عام قد ارتضت لنفسها فلسفة ابن رشد ومبادئ ابن رشد فأدى بهـا ذلك إلى التقدم الفكري.. إذ أردنا لأنفسنا الحياة، وإذا أردنا تجديد فكرنا الفلسفي والعربي، فينبغـي علينـا أن نستمع إلى صوت ابن رشد.. عميد الفلسفة العقلية في عالمنا العربي.. الذي دعا إلى الانفتاح على افكار الأمم الأخرى.. نحن في أمس الحاجة إلى الانفتاح على علم الغرب وحضارة الغرب. عار علينا الاستماع إلى تلك الدعوات التي تصور لنا الانفتاح الفكري وكأنه كفر.. فهل بعد هذا نطمع في التقدم؟"[zzzzzzzzzzzz].

ومن خلال تلك الرؤية يمكن القول أن مشروع عاطف العراقي يستند إلى موقف أيديولوجي واضح لـم يحيد عنه، يعتمد على العقلانية والعلمانية إلى جانب تأييده للعولمة الثقافية. حيث يعتبر النموذج الأوربي هـو النموذج الأمثل للبشرية وعلى المجتمعات العربية التي تأخرت عن اللحاق بركب التقـدم بـسبب جمودهـا الفكري أن تسير على نهج تلك المجتمعات إذا كانت تطمع في أي تقدم.

وفي إطار المشروعات الفكرية الطموحة يقدم حسن حنفي مشروعة "التراث اولتجديـد"[aaaaaaaaaaaaaa]. وهو المخطط الذي صدر جزؤه الأول في خمسة مجلدات بعنوان "من العقيدة إلى الثورة" وهي محاولة لإعادة بناء علم أصول الدين حيث يعيد بناء العقيدة في مواجهة التخلف والاستعمار والتجزئة[bbbbbbbbbbbbb]. وقـد أتم الآن جزئه الثاني من النقل إلى الإبداع وهي محاولة لإعادة بناء علوم الحكمة وهي: المنطق والطبيعيـات والإلهيات، وهو بهذا كله يعيد بناء وتجديد الفكر الإسلامي بعد أن توقف هذا الفكر منذ ابن رشد وابن خلدون حتى الآن، وربما منذ ألف سنة كاملة[cccccccccccccc].

وفي طرح حسن حنفي لمشروعه يوجه نقداً عنيفاً لمناهج قراءة التراث ويرى أن كل محاولات القـراءة السابقة جاءت من الخارج حيث يحاول المفكر إسقاط أيديولوجيته على التراث وبالتالي ينتج نـصاً مـشوهاً. حيث يفرض الباحث مرجعيته المعرفية على النص. وبذلك يصل إلى النتائج التي يرغبها هـو ولـيس إلـى النتائج الفعلية. لذلك يعدنا حسن حنفي بقراءة موضوعية يقول عنها أنها قراءة من الـداخل بعيـداً عـن أي تحيزات أيديولوجية، حيث يتعامل مع التراث باعتباره "نص خام" ويعني به النص بمعزل عن أي تأويـل أو تفسير، وهي قراءة تستند إلى حد كبير إلى منهجية تحليل الخطاب الحديثة خاصة البنيوية وما بعـدها حيـث اعتمد على تفكيكية دريدا أثناء قراءته للتراث حيث يقوم بتفكيك التراث والتركيز على الأحداث المضيئة فيـه التي اعتمدت على العقل في تشييد الحضارة الإسلامية خاصة عند المعتزلة وابن رشد والكنـدي والفـارابي وابن سينا[dddddddddddddd] الذين يعتمدون على الأخذ بالأسباب وإلى فاعلية الإنسان في الكون.

وبالطبع كان حسن حنفي بمشروعه يحاول التصدي للخطاب السائد على كافة مستوياته فيقول "وضـعنا من العقيدة إلى الثورة.. تحقيقاً لمصلحة الأمة وحرصاً على وحدتها الوطنية بعد أن أصبحت شيعاً وفرقاً في نضالها الوطني وتغيرها الاجتماعي، خاصة بين أنصار التراث وأنصار التجديـد، بـين الحركـة الـسلفية والحركة العلمانية، وهما الاتجاهان الرئيسيان في جسد الأمة بدلاً من التكفير المتبادل والصراع على السلطة واستبعاد كل منهم للآخر. فعقائدنا هي حركة الوصل بين جناحي الأمة والتي من خلالها يـستطيع التراثـي السلفي أن يواجه قضايا العصر الرئيسية، كما يستطيع العلماني التقدمي (الليبرالي أو الاشتراكي او القـومي)

أن يحقق أهدافه ابتداء من تراث الأمة وروحها، فيأمن الأول الخروج على المجتمع سراً أو علناً ومعاداة الأهل والوطن، ويأمن الثاني الانتهاء إلى الردة والوقوع في الثورة المضادة. هذا ما يبرهن عليه واقعنا المعاصر، سواء في موقف الحركة الإسلامية منه، أو في انتكاسة الثورة العربية وردتها"(eeeeeeeeeeeeee).

ومن خلال هذه الرؤية يتضح ان محاولة حسن حنفي هي من نوع المحاولات التوفيقية بين الأصالة والمعاصرة (كمحاولة مفكري النهضة الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا) فهو يرى أن حركة الإصلاح الديني قد عجزت عن تحقيق "التنوير" العقلي بسبب جمودها الفكري وعجز مفكريها عن إحداث تغيير جذري في رؤية العالم وترك المجال لنقيضها الفكري - العلمانية - لأخذ زمام الأمور. لكن الأخيرة فشلت بدورها في إحداث التغيير المطلوب لأنها أهملت شأن العقائد وركزت على المصالح كرد فعل على حركة الإصلاح الديني، التي أهملت المصالح الدنيوية للجماهير وركزت على تثبيت العقائد(ffffffffffffff). ويؤكد حسن حنفي أن فشل المشروعات العلمانية يرجع بالأساس إلى أنها أتجهت صوب الغرب وأهدرت التراث الذي يمثل المخزون النفسي للجماهير والأساس النظري لأبنية الواقع(gggggggggggggg).

يطرح حسن حنفي الحل في مشروع اليسار الإسلامي أو الإسلام المستنير وهنا يقع حسن حنفي في مأزق القراءات الأيديولوجية حيث يسعى لإعادة تفسير أصول الفقه لتساير الاشتراكية بخلفيتها المادية الماركسية، وهذا ما جعل البعض يتهمه بمحاولة الجمع بين سيد قطب وكارل ماركس في قبضه واحدة، أو بين الناصرية والإسلام في نفس السلة. وفي ذلك يقول حسن حنفي "إنني أعيش لحظة الثورة العربية وحركات التحرر الوطني، وعصر عبد الناصر. ولهذا لا بد أن يكون الإسلام هو مرجعي والثورة هي واقعي.. أنا أتمسك بالشرعيتين. شرعية الماضي، وشرعية الحاضر، شرعية الإسلام وشرعية الثورة، وبهذا نستطيع أن نجمع بين الإسلام والناصرية. الإسلام كرمز وهوية وثقافة، والناصرية كثورة وحركة وتغيير"(hhhhhhhhhhhhhh).

وبذلك يخرج حسن حنفي في مشروعه عن ما وعدنا بإنجازه وهي القراءة من الداخل بل نجده بذلك أنتج قراءة من الخارج. حيث حاول قراءة التراث في ضوء الاشتراكية وبالتالي لم يتعامل مع النصوص بشكل موضوعي مستقل ذلك لأنه حاول فرض أيديولوجيته على التراث فألبس التراث ثوب الاشتراكية.

وفي إطار المحاولات التوفيقية وبمشروع أقل طموحاً من مشروع حسن حنفي سبقه زكي نجيب محمود في مشروعه "تجديد الفكر العربي"(iiiiiiiiiiiiii)، الذي حاول من خلاله الدمج بين الأصالة والمعاصرة. ومنذ البداية يقرر بل ويعترف بأنه صاحب ثقافة غربية علمانية معاصرة بالأساس، حيث أثرت على تفكيره بحيث استند تحليله إلى الأيديولوجية الرأسمالية العقلانية، واستند تحليل زكي نجيب محمود على الأدوات المنهجية الحديثة خاصة البنيوية والتحليل الثقافي. ولكنه في مرحلة متأخرة من حياته اكتشف أن هذه المرجعية المعرفية ذات البعد الواحد جعلته بعيداً عن جزء هام من تاريخ المعرفة الإنسانية وهو تاريخ الفكر العربي. لذلك قام وعلى عجالة بقراءة ومراجعة التراث العربي لكي يستلهم منه الفترات المضيئة.

وفي سعي زكي نجيب محمود للدمج بين الأصالة والمعاصرة يؤكد "لم تكن قد أتيحت لكاتب هذه الصفحات في معظم أعوامه الماضية فرصة طويلة الأمد، تمكنه من مطالعة صحائف تراثنا العربي على مهل، فهو واحد من ألوف المثقفين العرب، الذين فتحت عيونهم على فكر أوروبي - قديم أو حديث - حتى سبقت إلى خواطرهم ظنون بأن ذلك هو الفكر الإنساني الذي لا فكر سواه، لأن عيونهم لم تفتح على غيره لتراه.. وكانت أسماء الأعلام والمذاهب في التراث العربي لا تجيئه إلا أصداء مفككة متناثرة كالأشباح الغامضة يلمحها وهي طافية على أسطر الكاتبين. ثم أخذته في أعوامه الأخيرة صحوة قلقة.. استيقظ بعد أن فات أوانه أو أوشك.. فطفق في بضعة الأعوام الأخيرة يزدرد تراث آبائه ازدراد العجلان، كأنه سائح مر بمدينة باريس، وليس بين يديه إلا يومان، ولا بد له خلالهما ان يريح ضميره بزيارة اللوفر، فراح يعدو من غرفة إلى غرفة، يلقي بالنظرات العجلى هنا وهناك، ليكتمل له شئ من الزاد قبل الرحيل، هكذا أخذت أعب صحائف التراث عباً سريعاً، والسؤال ملئ سمعي وبصري: كيف السبيل إلى ثقافة موحدة متسقة يعيشها مثقف حي في عصرنا هذا، بحيث يندمج فيها المنقول والأصيل في نظرة واحدة؟"[jjjjjjjjjjjjjj].

وفي محاولة الإجابة على ذلك السؤال يؤكد زكي نجيب محمود أنه لا بد من البحث عن الأفكار العقلانية في تراثنا حتى تندمج مع الأفكار المعاصرة - العقلانية بطبيعتها - فلا بد من ضرورة التحول من فكر قديم إلى فكر جديد، يقترن فيه العلم بالعمل[kkkkkkkkkkkkkk]، ولا بد من ثورة في اللغة فمن اللغة تبدأ ثورة التجديد، ولا بد من التحول من حضارة اللفظ إلى حضارة الأداء، ولا بد من نقله من اللفظ إلى معناه[llllllllllllll]، ولا بد من إحياء قيمة العقل في تراثنا[mmmmmmmmmmmmmm]، هذه هي الطريقة التي نوائم بها بين الفكر الوافد الذي بغيره يفلت منا عصرنا أو نفلت منه، وبين تراثنا الذي بغيره تفلت منا عروبتنا او نفلت منها[nnnnnnnnnnnnnn].

ويراهن زكي نجيب محمود على القومية العربية من أجل تجديد الفكر العربي مستعيناً بأفكار ابن تيمية حيث يشير إلى ذلك بقوله "لقد رأى إمام من ائمة الفقهاء المسلمين - هو ابن تيميه - أن فكرة الأمة ذات أهمية بالغة. والذي يجعل من مجموعة الناس أمة واحدة، ليس هو أنهم يعيشون على رقعة جغرافية واحدة، ولا أنهم يستدبرون تاريخاً مشتركاً، ولا أنهم يتكلمون لغة واحدة، بل هو - عند ابن تيميه - المشاركة في فعل، وبهذه المشاركة، يجاوز كل فرد حدود نفسه، لينفتح على الآخرين الذين هم شركاؤه في فعل واحد. وليس بي حاجة إلى ذكر الموقف الراهن للأمة العربية إزاء الوجود الإسرائيلي، تأييداً لرأي ابن تيميه، فالأمة العربية في هذه الحالة لا تتوافر لها صفة الأمة إلا وهي في حالة فعل مشترك"[oooooooooooooo].

ومن خلال هذا الطرح يمكن القول أن قراءة زكي نجيب محمود هي قراءة أيديولوجية استندت إلى قراءة التراث في ضوء مرجعية عقلانية وعلمانية مستخدمة منهجيات قراءة الخطاب الحديثة وهو ما جعلها تميل إلى علمنة التراث وعقلنته وبالتالي إخضاعه للثقافة الغربية.

وفي إطار نقد العقل العربي يطرح برهان غليون محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية. فنجده يرفض المواقف الأيديولوجية المختلفة التي حاولت طرح حلول لإشكالية النهضة أو التقدم، حيث يرى أن الأصولية، ما هي إلا حل وهمي لمطلب الذاتية والشعور الراسخ بالهوية والاستمرارية والوحدة الذاتية. كذلك

تشكل التحديثية كأيديولوجيا اجتماعية حلاً وهمياً لمطاب الحضارة والاندماج الفعال في العصر. أما التوفيقية فتشكل أيضاً حلاً وهمياً لتجاوز التناقض القائم بين العوامل الاجتماعية والتاريخية التي تـدفع إلـى ظهـور الأصولية والتحديثية، أو بمعنى آخر لتجاوز التناقض بين واقع المجتمـع العربـي كمجتمـع تـابع يطـور بالضرورة قيماً وأفكاراً وتوجهات خاصة، وبين المجتمع الغربي، بما هو سائد ومسيطر، هذا التناقض الـذي يدفع أكثر فأكثر إلى القطيعة بين ثقافة عربية تصبح مصدر التأكيد على الذاتية من خلال التماهي مع الماضي وواقع معاصر يستند أكثر فأكثر فـي ضـبطه واسـتيعابه علـى المفـاهيم والقـيم التابعـة مـن الثقافـة الغربية(pppppppppppppp).

ويرى غليون أنه لا بد من اغتيال العقل العربي الذي يعتمد على "منهج سجالي" مـن أهـم خصائـصه حجب المسائل الحقيقية أو تضييع جوهرها، والقفز عليها عن طريق الخلط بين قضايا ومطالب ليست واحـدة ولا تصدر واحدتها ضرورة عن الأخرى، أو استبدالها بقضايا جانبية تبعد النقاش عن هدفه العلمي وتحرفـه عن مقاصده الأساسية(qqqqqqqqqqqqqq).

ويطرح غليون منهج النقد الموضوعي لكي يحل محل المنهج السجالي ويقوم هذا المنهج علـى أربعـة مبادئ أساسية هي التمييز بين المسائل المطروحة بعد تحديدها بدقة، ثم المناظرة العلمية، ثم وضوح القـصد وأخيرا مغالبة الأهواء(rrrrrrrrrrrrrr).

وإذا كان برهان غليون يرفض الخطاب العربي المعاصر برمته ويوجه له النقد على المستوى النظـري والمنهجي فما هو الحل الذي يطرحه لتجاوز الأزمة العربية الراهنة. يقدم برهان غليون قراءة جديدة لواقـع الأزمة حلاً وهمياً ـ وهو نفس وصفه للحلول السابقة ـ يسعى إلى فكرة التعايش فنجـده يـستخدم منهجيـة دريدا التفكيكية ـ سواء بقصد أو دون قصد ـ في تعامله مع الواقع العربي حيث يفكك البنية الكلية المركزية إلى بنيات فرعية بحيث يمكن للإيديولوجيات المختلفة السيطرة على البنيات الفرعية وفقاً لقدرة كل منها على التعامل مع هذه البنيات الفرعية. وفي ذلك يقول "لن يكون بإمكاننا ولا أهدافنا اصطناع أو اختراع أيديولوجية كبرى جامعة وشاملة، لكن لا قيمة لها إطلاقاً على الصعيد العملي، وإنما سوف تفتح إمكانيات واسعة لنـشوء نظريات علمية وتركيبات فكرية وعقائدية وطرق ومدارس متعددة ترد على حاجات ومـشاكل هـي نفـسها متعددة ومتميزة ومختلفة. وسيكون هناك مجال لنمو المذاهب العلمية و "الطرق الصوفية" معـاً، ولإرضـاء متطلبات الروح والجسد في الوقت ذاته، مما لا غنى عنه لتوازن المجتمع والفرد على السواء، عندنا كما عند الآخرين. وعندما نقول انه لا يوجد حل واحد لجميع المشكلات، فنحن نعني أن المشكلات المطروحة اليـوم على العالم العربي لا يمكن حلها جميعا من أفق أيديولوجية واحدة، أو من أفق أيديولوجي بشكل عـام. هـذا غير منطقي وغير ممكن وغير واقعي. فليس هناك حل لمشكلة التنمية الاقتصادية، الصناعية أو الزراعيـة، من أفق الأيديولوجية السلفية أو الأصولية. كما أنه ليس هناك حل للمشكلة القانونية والتـشريعية مـن أفـق أيديولوجية تنكر الإسلام أو تتنكر له. فكل تطوير للمؤسسة القانونية لا بـد أن يـرتبط باعتقـادات النـاس وأخلاقياتهم، وإلا كان مجانباً للواقع وفاقداً لأية مصداقية وتأثير. وليس هناك حل لمسائل الأمـن الخـارجي والتصدي لإسرائيل دون الأخذ بالاعتبار الحقائق القومية والدينية والعلمية بنفس الوقت(ssssssssssssss).

لقد قام الباحث بتقديم هذا النص المطول الذي يتضح من خلاله أن برهان غليون يسعى إلى زيادة التفسخ وذلك بمحاولته تقسيم المجتمع لمناطق نفوذ فعلي مستوى التنمية الاقتصادية تكون الأيديولوجيا العلمانية (ليبرالية - ماركسية) ، هي صاحبة الكلمة العليا. وفيما يتعلق بالقضايا التشريعية والأخلاقية تأتي الأيديولوجيا السلفية أو الأصولية لتقول كلمتها. وفي مجابهة الخطر الخارجي تتحد كل التيارات والأيديولوجيات سواء كانت قومية أو دينية أو علمية. وفي النهاية يرفض برهان غليون وصف هذه المحاولة بالتوفيقية ويقول إنها "تعايش سلمي" لنحرر أنفسنا من وهم الأيديولوجية الواحدة والمنقذة، فالعقل والحرية لا ينفصلان[tttttttttttttt]. ويرى الباحث أن ما يطرحه غليون ما هو إلا تعايش وهمي أبعده كثيراً عن القراءة الموضوعية التي كان يعد بها في البداية ولم يصل بنا إلى حل عقلي مقبول لأزمة المجتمع العربي المطروحة منذ النهضة وحتى اليوم.

وفي محاولة للاستفادة من المنهجية الجديدة البنيوية وما بعدها يقرر هشام شرابي بأنه سوف يعتمد على النظام المعرفية لدى فوكو ونظرية النماذج والأنماط لدكهن والانقطاع لدى التوسير[uuuuuuuuuuuuuu]. هذا إلى جانب استفادته من التحليلات اللغوية عند دي سوسير وبارت وبشكل أقل تفكيكية دريدا، في تحليل أزمة الخطاب في المجتمع العربي المعاصر.

وفي البدء يقرر هشام شرابي "إن بنى النظام الأبوي في المجتمع العربي على مدى المائة عام الأخيرة لم يجرى تبديلها أو تحديثها بل إنها ترسخت وتفرزت كأشكال "محدثة" مزيفة. ذلك أن اليقظة العربية أو النهضة التي شهدها القرن التاسع عشر لم تعجز عن تفتيت أشكال النظام الأبوي وعلاقاته الداخلية فحسب، لكنها عمدت أيضاً وباشاعتها ما أطلقت عليه لقب اليقظة الحديثة إلى توفير تربة صالحة لإنتاج نوع هجين وجديد من المجتمع/ الثقافة - أي مجتمع/ ثقافة النظام الأبوي المستحدث الذي نراه ماثلا أمامنا في الوقت الراهن. وعمل التحديث المادي، وهو أول دلائل التغير الاجتماعي، على إعادة تشكيل بنى النظام الأبوي وعلاقاته ثم تنظيمها وتعزيزها بمنحها أشكالاً ومظاهر عصرية"[vvvvvvvvvvvvvv].

ويرى هشام شرابي أنه على الصعيد السياسي شهد الشرق الأوسط الحديث ثلاثة تحديات خلال تصادمه مع المعضلة الاجتماعية الاقتصادية التي ولدتها الهجمة الأوروبية ومثل التحديان الأولان، أي العلمانية والأصولية، قبولاً واضحاً للنمط الأوروبي ورفضه المبرم على التوالي. أما التحدي الثالث الذي نطلق عليه تعبير الإصلاح فقد أنتهج حلاً وسطاً. ومهما يكن من أمر، فلم يكن كل تحد من هذه التحديات عقيدة جديدة او نظرية اجتماعية بل أشكال وعي نضجت في رحم المجتمع الأبوي المستحدث وعكست ردود فعل متباينة لمشكلة التحديث المشوه[wwwwwwwwwwwwwww].

ويقرر هشام شرابي أن النظم العربية القائمة تحتكر الكلام باعتباره شرطاً للاستقرار والاستمرار. ومن هنا الدور الذي يقوم به ما يسميه الكلام اللاحواري في جميع أشكال الخطاب الأبوي المستحدث يظهر نمط الخطاب اللاحواري في ميل أصحابه إلى استثناء المتكلمين الآخرين أو تجاهلهم. غير أن النمط اللاحواري موجود في صلب الخطاب ذاته من خلال اللغة ذاتها لأنها تشجع البلاغة على حساب الحوار[xxxxxxxxxxxxxx].

ويرى هشام شرابي أن الخطاب اللاحواري سائد في المنزل وهو خطاب الأب وفي قاعة الدرس هو خطاب المعلم، وفي التجمع الديني أو القبيلة هو خطاب الشيخ، وفي المؤسسة الدينية هو خطاب العالم، وفي المجتمع الأوسع هو خطاب الحاكم. ولا يستمد هذا الخطاب معناه المدرك مما يقوله الفرد، بل من بنية الكلام ذاتها[yyyyyyyyyyyyyy]. سلطوية اللغة على حد تعبير بارت.

ما هو الحل إذن الذي يطرحه هشام شرابي لتغيير البنية العميقة لمجتمع الأبوية المستحدثة؟ يرى هشام شرابي أن الحل قد ظهر في حركة النقاد الجدد التي تشكل كتاباتهم أول عملية نقد جديدة للمجتمع الأبوي المستحدث وثقافته. تلك التي تعتمد على منهجيات جديدة مستمدة من الجانب النقدي في العلوم الاجتماعية الانجلو - أمريكية والماركسية الغربية، والنظرية البنيوية وما بعدها في فرنسا. وتهدد الحركة النقدية الجديدة بوصفها قراءة مناهضة لنص الأبوية المستحدثة بتقويض مفهومات الخطاب السلطوي المسيطر وأساليبه وقيمه ومسلماته وذلك على المستوى اللغوي ومستوى التأويل والمستوى الاجتماعي ومستوى الفكر والعمل. وأهم ما انجزته هذه الحركة هو نفاذها إلى ميادين لم يكن يفكر فيها مثل السلطة وقضية المرأة وسيطرة النص الديني. وذلك من خلال الحفر في بنية الخطاب للكشف عن اللامفكرفيه أو المسكوت عنه في الخطاب على حد تعبير فوكو.

غير أن شرابي في تقييمه النهائي للنقاد العرب الجدد لا يعتبرهم سوى نقاد منهجين أكثر منهم أصحاب نظريات فحتى الآن هم منشغلون بترويج منهج نقدي أكثر من انشغالهم بابتكار نظرية أصلية[zzzzzzzzzzzzzz].

وبعد استعراض هشام شرابي للأزمة العربية الراهنة يطرح سؤاله الأخير ما العمل إذن لتجاوز هذه الأزمة؟ وفي محاولة الإجابة يقول "كنت عند البدء ... أجد أملاً في أن الثورة الأصولية قد تنفجر وتطيح بالبنية الأبوية القائمة. لكن أرى الآن أن هذه الإمكانية لا أساس لها في الواقع. إذ حتى لو أن الأصولية تمكنت من الوصول إلى مواقع السلطة في بلد عربي او بلدان عربية، فما هي الضمانة لحدوث أي تغير أساسي في البنية الاجتماعية السياسية القائمة؟ من الأرجح أن يبقى جوهر المجتمع الأبوي المستحدث على ما هو عليه إثر أي انتصار للحركة الأصولية، ولا يتغير منه إلا المظهر واللغة ... ولذا علينا ان نعلن ليس فقط عبر حتمية النصر للقوى الديمقراطية الراديكالية الصاعدة واندحار الأنظمة الأبوية في الوطن العربي، بل كذلك عن حتمية نشوء الحداثة والديمقراطية العلمانية والاشتراكية الإنسانية العادلة"[aaaaaaaaaaaaaa]. وهنا يطرح الباحث نفس سؤال هشام شرابي ما هو الضمان لحدوث أي تغير أساسي في البنية الاجتماعية السياسية القائمة إذا استطاعت حداثة وعلمانية شرابي الوصول إلى السلطة إذا سلمنا جدلا أنها غير موجودة في السلطة بالفعل.

وفي إطار تحليل أزمة المجتمع العربي في ضوء عملية النقد الذاتي يقدم السيد يسين مراجعة نقدية للمشروعات الحضارية المطروحة على الساحة العربية من خلال منهج التحليل الثقافي الذي تجاهلناه طويلا في دراسة المجتمع العربي، حيث يعتبره نقطة البداية في دراسة السلوك السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وذلك على مستوى السلطة والمثقفين والجماهير، وهذا المنهج يركز على دراسة رؤى العالم السائدة في

إلى الفهرس

مجتمع معين، وعلى القيم السائدة، وعلى نوعية الخطابات السياسية المتصارعة في المجتمـع، مـع تركيـز خاص على اللغة باعتبارها معبرة برموزها عن الشبكة المعقدة للقيم والمعايير التـي تـؤثر علـى الـسلوك الاجتماعي والسياسي في التحليل النهائي[bbbbbbbbbbbbbbb].

وفي محاولة نقد المشاريع الحضارية الراهنة على الساحة العربية يرى السيد يـسين أن هنـاك أربعـة مشاريع هي: المشروع القومي والماركسي والليبرالي والإسلامي. وفيما يتعلق بالمشروع القومي فإن أهم ما يعيبه هو إنكار رسوخ الدولة القطرية وإيجابياتها وتجاهل الخصوصيات الثقافية في بـلاد الـوطن العربـي والتركيز على تحقيق الوحدة من خلال النخبة، وعدم حل التناقض النظري والعملي بين العروبة والإسـلام. أما المشروع الماركسي فيعيبه الانعزال التام عن الجماهير وعدم القدرة على التجدد الفكـري والعجـز فـي التعامل مع الظاهرة الدينية. وإذا نظرنا للمشروع الليبرالي نجد أنه يتبنى مفاهيم القرن التاسع عـشر وبدايـة القرن العشرين الليبرالية ولا يلتفت إلى النظرية الليبرالية الجديدة في العالم الرأسمالي ذاته، وهو من ناحيـة أخرى يتجاهل بعد العدالة الاجتماعية. ونصل أخيراً إلى المشروع الإسلامي فنجده يتسم بغموض الـشعارات وغياب البرامج الخاصة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو يفتقر القدرة على الحـوار مـع التيـارات السياسية الأخرى[ccccccccccccccc].

وفي محاولة السيد يسين البحث عن المشروع الحضاري الأكثر قدرة على الخروج بالمجتمع العربي من أزمته الراهنة فيقول "ليس هناك من مدخل سوى تغيير طبيعة النظم السياسية العربيـة، لكـي تتحـول مـن السلطوية الغاشمة أياً كانت طبيعتها ووصفها، اشتراكية كانت أو ثورية، أو دينية، إلى مجتمع تسوده التعددية السياسية، وينشط فيه المجتمع المدني، ويخلق مؤسساته المتعددة، ومن بينها جمعيات حقوق الإنسان، والتـي تكون مهمتها الأساسية، الدفاع عن حقوق الإنسان في الممارسة، والرقابة علـى شـرعية القـرارات التـي تصدرها الدولة ـ سواء في مواجهة المواطنين أو تجاه المجتمع المدني"[ddddddddddddddd].

ويرى كذلك انه لا بد من إعداد المجتمع العربي إعداداً عصرياً، فيما يتعلـق بالقـضاء علـى التـراث الاستبدادي الراسخ وتحديث نظمه السياسية والاعتماد على الديمقراطية، وكذلك فيما يتعلق باللغة التي تخاطب بها العالم، والتي لا يمكن أن تقبل لو كانت مبنية على الأوهام أو الخرافات، وأيضا بضرورة الاعتماد علـى العلم والتكنولوجيا في تحقيق التقدم[eeeeeeeeeeeeeee].

وأخيراً يؤكد "أن التحدي الذي يواجه الوطن العربي في هذه المرحلة الحاسمة من تغيير العالم، يحتـاج إلى حشد الجهود الفكرية والسياسية، لصياغة نظام عربي جديد، قادر على إشباع الحاجات الأساسية الماديـة والروحية للجماهير العربية العريضة، في ظل إدراك واع لأهمية الالتحام بتيار العصر الغالب، والذي يمثلـه النظام العالمي الجديد ... ومن هنا نخلص إلى القول أن المعركة الدائرة داخل نطاق المجتمع المدني، تتلخص في تحديات تأسيس خطاب علماني ديمقراطي عصري، قادر على مواجهة الخطاب الإسلامي الـسلفي مـن ناحية، وعلى الصراع ضد الخطاب السلطوي من ناحية ثانية"[fffffffffffffff].

إلى الفهرس

ومن خلال العرض السابق يتضح أن السيد يسين يرى في الأنظمة العربية الاشتراكية أو الثورية أو الدينية أنظمة غاشمة ولذلك ليس هناك من بديل إلى النهضة والتقدم غير النموذج الليبرالي المتمثل في النظام العالمي الجديد الذي يسعى إلى فرض هيمنته عن طريق دعوى العولمة. وهنا تكون قراءة السيد يسين قراءة أيديولوجية على الرغم من تأكيده انه قد ضاع زمن اليقين فيما يتعلق بالمواقف الأيديولوجية التي تتحدث بثقة وثبات عن امتلاك الحقيقة، وأصبحنا نعيش في عصر المراجعة وإعادة النظر. مراجعة الأيديولوجيات ومنطلقاتها النظرية، ونقد الممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وإعادة النظر في التاريخ القريب[ggggggggggggggg].

وعلى خلاف القراءات السابقة يقدم فادي إسماعيل قراءته النقدية لمفاهيم النهضة والتقدم والحداثة في الخطاب العربي المعاصر من خلال استخدام المناهج الحديثة لقراءة الخطاب. حيث يعتمد على قراءة تفكيكية، لثقافة النخبة القائدة وأيديولوجيتها التحديثية المسيرة لشئون الدولة والمجتمع والأطروحات النظرية التي ساندتها. وهي قراءة للثقافة المغلوبة على أمرها والتي لم يكن لها أدنى علاقة بتحديد الخيارات الفكرية السياسية والاجتماعية والتنموية والاقتصادية والتربوية. إنها قراءة ملتزمة متعاطفة إيجابيا مع الموضوع[hhhhhhhhhhhhhhh].

وعلى خلاف معظم القراءة السابقة يقرر فادي إسماعيل أن قراءته هذه لا تدعي الحياد لأنها تريد أن تقرأ مالا يقرأ عادة في العلاقة بين الثقافة والنخبة السياسية الغالبة وبين الثقافة والمجتمع الأصلي أو الأكثرية المغلوبة منذ اللحظة التأسيسية لما يسمى بالنهضة في بداية القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا. فلا ضير عند التصدي لأية قراءة نقدية من أن يعلن الباحث عن الخلفيات الفلسفية والنظرية التي تحكم موقفه أو موقعه أو تتداخل بها، وأن يعللها ... ليستقر البحث على أرض مكشوفة تسمح للجدل والنقاش والحوار بأن يأخذ مجراه بمصداقية أكثر[iiiiiiiiiiiiiii].

وفي محاولة فادي إسماعيل النقدية لتقييم الخطاب النهضوي العربي يقرر "أن الخلل في مشروع النهضة، بدأ مبكراً، منذ تجربة محمد على ـ الطهطاوي، مروراً بأطروحات عبده ـ رضا حتى مدارس التحديث في دول ما بعد الاستقلال و "التحرر" ومجتمعاتها. وبدأ حين تحولت جرعة التغريب والتفرنج أو الأوربة المحددة والتي كان الهدف منها التنوير والإحياء والمراجعة، تحولت تلك الجرعة إلى عنصر رئيسي ثم العنصر الوحيد في مشروع اختيارنا النهضوي وتركيبته.. حتى وصلنا إلى مشروع الحداثة المعاصر وهو مشروع لا يخفي "تقليده" الكامل لنموذج "متقدم" موجود في الغرب.. إن الاغتراب الثقافي الذي يتجلى لدى الأقليات الاستراتيجية المسيطرة في بلدان العالم الثالث هو المسئول عن ديمومة التخلف وترسيخه وعن نشر التبعية وفشل التنمية وعن نزيف الثروات وفشل الثورات وعن الاستغلال والنهب السائدين لصالح مراكز العالم المصنع"[jjjjjjjjjjjjjjj].

ويرى فادي إسماعيل أن النموذج الغربي، هو نموذج غير صالح أو مرغوب لأنه غير قابل للتكـرار، ذلك أن نجاحه في أوروبا كان مشروطاً بظروف تاريخية - مجتمعية داخلية، ورهن ظروف خارجية تمثلت في الاستعمار. إن هذه الشروط التكوينية للنموذج الغربي لا يمكن أن تتكرر(kkkkkkkkkkkkkkk).

وفي محاولة فادي إسماعيل للبحث عن حل للأزمة العربية المعاصرة يقرر أنه "ليس المطلـوب إلغـاء الحداثة لكن المطلوب السيطرة عليها. المطلوب هو وعي أن الحداثة من موقـع الغلبـة الـسياسية الـشاملة والحضارية لا يمكن أن تنشر وتعمم إلا الفتنة والتفسيخ والتفكيك. لقد فات أوان الاختيار الموضـوعي بـين الأصالة والمعاصرة، أو بين الموروث - التراث وبين الوافد - تحديات العصر، ذلك أننا لم نعد نقف علـى أرض محايدة نختار على أساسها ما هو صالح ونافع ومرغوب للمجتمع والأمة من هنا وهنـاك. إن الدولـة ومجتمعها النخبوي القائدين لعملية التغيير يقفان على أرضية الوافد العصري أو الحداثة وليسا أبداً مفـصولين عنها. لقد غمرتنا وطمرتنا وصرعتنا الحداثة بدينها وطقوسها وقساوتها"(llllllllllllll).

ويؤكد أخيراً "أن الخروج من عصر التبعية الفكرية هو المدخل الطبيعي والصحيح للتخلص من التخلف والتبعية السياسية، الاقتصادية والحضارية. إن مضمون النهضة الحضارية التي نطمـح أن يـسير نحوهـا المجتمع - الأمة في تواصله مع منطق الاستمرارية التاريخية، أي مع نسقه التاريخي - الحـضاري ومـع مبادئها الحاكمة لسيرها هو تحرير الإنسان من العبودية لكافة الأصنام السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الفكرية. دون التحرير، دون الحرية، دون القضاء على التبعية لا يمكن للتقدم والحداثة أن يكونا صـالحين ونافعين وناجحين ... إن الحل يتطلب تغييراً جذرياً ونقداً لاذعاً للمفاهيم والقيم والسلوكيات والسياسات، إنـه يتطلب تصالحاً مع المجتمع الأهلي المغلوب"(mmmmmmmmmmmmmmmm).

من خلال العرض السابق يتضح أن قراءة فادي إسماعيل قراءة أيديولوجية ترى في التراث الإسـلامي باعتباره الموروث التاريخي هو الحل الوحيد لتجاوز الأزمة العربية الراهنة. وعلى الرغم من هجوم فـادي إسماعيل على الحضارة الغربية واعتبارها سبب الأزمة التي يعيشها المجتمع العربي منذ بداية القرن التاسـع عشر وحتى اليوم ذلك لانصراف المفكريين إلى تقليد الغرب فإن فادي إسماعيل نفـسه قـد اسـتمد أدواتـه التحليلية من الثقافية الغربية حيث اعتمد على المنهج التفكيكي عند دريدا، بالإضافة إلـى التحليـل الثقـافي المستمد من الفكر البنيوي الفرنسي.

ثالثا: أزمة القراءات المختلفة للخطاب السياسي العربي:

بعد أن قام الباحث خلال الصفحات السابقة بعرض بعض النماذج لقراءة الخطاب العربي المعاصر يأتي الآن لكي يجيب عن التساؤل الرئيسي الخاص بما هي الاشكاليات التي تطرحها هذه القـراءات؟ ومـا هـي الرهانات التي تراهن عليها؟

أهم الأزمات التي تطرحها القراءات المختلفة للخطاب العربي المعاصر هو أن المفهوم والعقل والثقافـة والمنهج المعرفي الأوروبي ما زال يمثل ميزان قياس تتم به قراءة التراث. وما زال التراث والتاريخ والواقع العربي أسيراً تابعاً للرؤية التي تحددها الأداة المعرفية والتي تشكل الـسلطات المرجعيـة لتـصنيف الفكـر

العربي. وكل الثنائيات ـ مادية مثالية، عقل لا عقل، تاريخ لا تاريخ ـ وكل الأدوات المفهوميـة الأوربيـة الأخرى ـ طبقة، دولة، ابستمولوجية، قطيعة، إشكالية ـ تنحو مثل منحى المثل الأفلاطونية وتأخذ كيانـات ميتافيزيقية خارج السياقات التاريخية والوقائعية فتصبح هي الصورة الأصل والماهية النهائية التـي يتوجـب على كل الثقافات الأخرى قياسها عليها لذلك تتنوع القراءات بتنوع الأداة المفهومية المتبناة[nnnnnnnnnnnnnnn].

ومن مظاهر أزمة قراءة الخطاب السياسي العربي عدم ظهور مدارس أصيلة إلـى الآن فـي الـوطن العربي[ooooooooooooooo]. فالكتاب والمفكرون العرب المنصرفون إلى قـراءة الخطـاب الـسياسي العربـي أصحاب منهج أكثر منهم أصحاب نظرية. ولذا يمكن تسميتهم نقاداً من الدرجة الثانية، إذ لا يمكن اعتبار أي منهم مؤرخاً أو فيلسوفاً أو عالماً اجتماعياً أو ناقداً أديباً من ذوي الإبداع أو الأصالة، فأكثر نتاجهم الفكـري تطوراً لا يزال سلبياً في معظمه[ppppppppppppppp]. ومن ثم تختفي شروط تكوين بنية عقليـة منهجيـة ذاتيـة مستقلة داخل الفكر العربي من جانب، ومن جانب آخر ينحو الفكر العربي نحو الارتجال والتخبط المعرفـي فيفقد أدوات تحليل الواقع، بل يتوه في تأويل المعرفة ذاتها. لذا نجد أن الفكر العربي يهـتم فقـط بمعالجـة المشكلات أكثر من اهتمامه بالتنظير لها. ونظراً إلى أن الأطر المعرفية، التي يتعامل بها المفكـر العربـي، مستوردة من ثقافة الآخر وبناء على أنها تأتي دائماً محملة بمضامين أيديولوجية موجهة فمن الطبيعي أن يقع المفكر العربي في شباك الوعي الزائف[qqqqqqqqqqqqqqq].

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن "عالم الاجتماع" العربي ابن خلدون قد عبر عن امتعاضه مما آلت إليه حالة العلم في زمنه (القرن الرابع عشر) فأدرك الملاحظة التالية: "من الغريب الواقع أن حملة العلم فـي الملة الإسلامية أكثرهم العجم ... إلا في القليل النادر. وإن كان منهم العربي في نسبته فهو عجمي في لغتـه ومرباه ومشيخته"[rrrrrrrrrrrrrrr]. ويؤكد هشام شرابي أن هذا الوصف ينطبق على المفكرين ذوي الثقافة الغربيـة الذين أطلق عليهم اسم النقاد الجذريين الجدد أو الحديثين فترة السبعينيات والثمانينيات. ويمكن وصف معظـم هؤلاء المثقفين بأنهم "غرباء" وفق منطلق ابن خلدون وهشام شرابي، أي أنهم ليسوا غرباء ديناً وقومية، بـل أنهم غرباء تبعاً لثقافتهم وحضارتهم ـ في طرق تفكيرهم وكلامهم وكتابتهم المتمايزة، لذلك فخطابهم يتـسم بالغرابة وصعوبة اللغة مما جعله خطاباً غير مستساغ وغير مقبول لدى الجماهير بل إن شرابي يذهب إلـى صعوبة فهم هذا الخطاب على بعض المثقفين[sssssssssssssss].

وهذه الأزمة تقودنا إلى أزمة أخرى في قراءة الخطاب العربي المعاصر حيث أكدت ومنذ البداية معظم القراءات على أن العقل العربي قد توقف عن التفكير منذ زمن طويل، ولذلك تأتي هذه القراءات النقدية لكـي تعيد الحياة للعقل العربي. ولكن الملاحظ بعد إنجاز هذه القراءات أنها أعادت إنتاج نفـس الإشـكالية وهـي إشكالية توقف العقل العربي عن التفكير المنتج. وهو ما يؤكده سهيل القش بقوله "إن مقياس قراءات تـاريخ الفكر منذ بداية النهضة واليقظة تكرار محلي يستعيد مسلمات يقدمها الغرب الغالب"[ttttttttttttttt]. فكل محاولات القراءة تمت من خلال أدوات منهجية تنتمي إلى الثقافة الغربية وبالتالي لم تستطع هذه القراءات إنتاج نظرية متميزة تعبر عن واقع وأزمة المجتمع العربي. لأنها انشغلت بالجدل السجالي حول صحة وموضوعية المنهج الذي تنطلق منه القراءة فادعت معظم القراءات أنها صاحبة المنهجية الأكثر قـدرة علـى قـراءة الخطـاب

إلى الفهرس

السياسي العربي باستخدام المنهج العلمي، في حين أن القراءات الأخرى لا يمكنها الوصول إلى الحقيقة وهنا تأتي أهمية مقولة "ماكس فيبر" الذي يرى فيها أن طبيعة الحقيقة العلمية كلية، ولكن إدراكنا لها كأفراد هو إدراك جزئي لذلك يدعي كلٌ منا بأنه الوحيد صاحب المعرفة الحقيقية.

وبذلك يتضح أن كل القراءات التي قرأت الخطاب السياسي العربي إنما هي قراءات أيديولوجية، فكلٌ منها يراهن على مشروع مختلف وفقاً لأيديولوجيته ومرجعيته المعرفية. فهناك من يراهن على الماركسية (عبد الله العروي - صادق جلال العظم)، ومن يراهن على العلمانية الإلحادية (محمد أركون)، ومن يراهن على الليبرالية والقومية معاً (محمد عابد الجابري)، ومن يراهن على الليبرالية والاشتراكية معاً (هشام شرابي)، ومن يراهن على اليسار الإسلامي (حسن حنفي)، ومن يراهن على العلمانية والتراث العربي والقومية معاً (زكي نجيب محمود)، ومن يراهن على النظام العالمي الجديد (السيد يسين - عاطف العراقي)، ومن يراهن على السلفية الإسلامية (فادي إسماعيل) ، وأخيراً هناك من يراهن على تعايش الأيديولوجيات والمشاريع الحضارية المختلفة (برهان غليون). مما يعني أن العقل العربي لا زال يعيش إشكالية مزدوجة على مستوى التعدد الأيديولوجي والاختلاط المنهجي[uuuuuuuuuuuuuuu].

وأخيراً يمكن الإشارة إلى أن ما هو معروف بالقراءات المتعددة للخطاب أو القراءات الأيديولوجية. وهذه القراءات تنظر إلى الخطاب في مرجعه وقد تقرأه قراءة سياسية أو قراءة تاريخية أو قراءة سيكلوجية، مستهدفة بذلك كشف حضور هذه المراجع في الخطاب أو ربما رؤية علاقة الخطاب بهذه المراجع مما يفسره أو يعلله، ومما يضئ واقعاً خارجه [vvvvvvvvvvvvvv]. وهو ما يعني في النهاية انتصار الذاتي على الموضوعي والأيديولوجي على العلمي.

رابعا: في نمط قراءة الباحث للخطاب السياسي (المنهج المقترح):

اتضح من خلال العرض السابق لمناهج دراسة الخطاب السياسي أن المنهج العلمي يرتبط بالموضوع، ولا يحيد عنه، والموضوع هو الذي يحدد المنهج، ويعتبر المنهج هو الطريق الذي إذا حدد من قبل الباحث لا بد أن تكون من ورائه فلسفة، وتتضح فلسفة المنهج بالإجابة على السؤال لماذا يختلف الباحثون أو يتفقون في التعرف على الموضوع الواحد؟ يختلف الباحثون ويتفقون حسب المواضيع، والفلسفات التي من ورائها، والإطار المرجعي لكل منهم، والسبل التي يتبعونها في تحقيق الأهداف. ولهذا تستمد فلسفة المنهج من فلسفة الموضوع، فيصبغ المنهج بفلسفة الموضوع، وتحدث الوحدة بينهما لدرجة تصعب علينا عملية الفصل. وإذا ما حاولنا الفصل تصبح المواضيع بلا منهج، لأن المنهج هو الطابع المميز للموضوع، أو وسيلة إبرازه علمياً، من خلال السبل الفنية التي تتبع من قبل الباحث أثناء تجميع المعلومات والبيانات، وأثناء تصنيفها، وتحليلها، وتفسيرها، وعرض نتائجها في شكلها النهائي، ولهذا إذا كان المنهج بلا فلسفة، فهو عبارة عن مشروع ارتجالي لم يبن على أسس ثابتة[wwwwwwwwwwwwwwww].

ويعتبر المنهج هو الوعي بالموضوع من خلال الوعي بفلسفته بالخطوات التي تتبع من أجل اكتماله وتبيانه. فالمنهج هو الطريق الذي يسلكه الباحث في تبيان المعلومات والحقائق الكامنة والظاهرة وتوضيح

البحث كوحدة واحدة لا انفصام فيها، وبانسياق ثابت ومحدد. ويكون المنهج المترجم للفروض والمنظم للبحث من بدايته إلى نهايته(xxxxxxxxxxxxxxx). وهنا لا بد من لفت النظر إلى أن المنهج لم يكن مجموعة من الوصفات المجربة الجاهزة والمستقرة أو أنه لائحة بالقواعد التي يتوجب الالتزام بها في كل عصر وعند تناول أي موضوع، بل إنه مجموعة من القواعد المتطورة والنامية(yyyyyyyyyyyyyyy).

وفي هذا الإطار يعرض الباحث للقواعد المنهجية التي طورها وفقاً لموضوع دراسته وهي:

١- يسلم الباحث في البدء أنه يتعامل مع خطاب أيديولوجي ينتمي إلى مرجعيات تاريخية ومعرفية مختلفة ومتعددة. فالخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية تسيطر عليه عدة مرجعيات لذلك ينقسم إلى ثلاثة خطابات متميزة على الأقل. فالخطاب الأول هو الخطاب الليبرالي الذي ينطلق من المرجعية المعرفية الغربية التي تنادي بالديمقراطية السياسية وحرية الاقتصاد وأخيراً عولمة السوق. الخطاب الثاني هو الخطاب الماركسي الذي ينطلق من المرجعية المعرفية للنظرية الماركسية على المستوى النظري والاشتراكية على المستوى العملي وتنادي بتغيير بنية الخطاب السائد، وكذلك تغيير بنية المجتمع من مجتمع طبقي إلى مجتمع لا طبقي. الخطاب الثالث هو الخطاب السلفي الذي ينطلق من المرجعية المعرفية للدين الإسلامي (القرآن والسنة)، ولكن ينقسم إلى خطابين فرعيين على مستوى النتائج التي ينادي بها. الأول محافظ وينادي بالحفاظ على التراث وقداسة النص وعدم تغيير الواقع. والثاني ثوري وينادي بغربلة التراث وإعادة قراءته والخروج عن المعنى الحرفي للنص وتغيير الواقع بل ورفضه وبالطبع يختلف كل خطاب من الخطابات السابقة على مستوى اللغة والمفاهيم المستخدمة فلكل خطاب مفاهيمه الخاصة التي تميزه عن غيره من الخطابات. وكل خطاب يعاني من إشكاليات نظرية وعملية مختلفة عن الخطابات الأخرى.

٢- على الرغم من تأكيد الباحث في البداية أنه سوف يتعامل مع خطاب أيديولوجي إلا انه يؤكد كذلك أنه سوف يتعامل مع هذا الخطاب خارج الأيديولوجيا وهو لا يقصد خارج أيديولوجيا النص أو كاتب الخطاب كما فعلت المناهج التي عرضنا لها آنفا. ولكن المقصود هنا خارج أيديولوجيا القارئ أو الباحث نفسه. حيث يقوم الباحث بقراءة الخطاب باستقلالية تامة عن مرجعيته الثقافية والقيمية وبعيداً عن انتماءاته الاجتماعية والسياسية والفكرية. وبالتالي سوف ينتج قراءة يعتقد أنها ستكون أكثر موضوعية لأنها بعيدة عن تحيزات الباحث لأنه سيتعامل مع النص أو الخطاب على أنه شيء خارجي ومستقل عن الذات القارئة والمحللة.

٣- يؤكد الباحث أنه سوف يتعامل مع النص أو الخطاب في ضوء مرجعيات النص أو الخطاب الاجتماعية والسياسية والتاريخية. حيث لا يمكن تفسير النص أو الخطاب بعيداً عن الظروف البنائية المختلفة التي أفرزته وشكلته. ذلك لأن منتج أو كاتب الخطاب لا يبدأ من فراغ أثناء إنتاجه وكتابته لخطابه فهناك ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وسيكلوجية تلعب دوراً هاماً في توجيه الكاتب نحو إنتاج مقولات محددة. وهنا لا بد من التأكيد على أن الباحث يختلف هنا أيضا مع بعض المناهج التي عرضنا

إلى الفهرس

لها وتؤكد على تحليل الخطاب بمعزل عن مرجعياته الاجتماعية والتاريخية مما يجعلها تغفل الشروط الموضوعية لإنتاج ذاك الخطاب.

٤- التعامل مع النص باعتباره بنية كلية ولكنها بنية مفتوحة وليست مغلقة. فالمناهج السابقة تتعامل مع النص على أساس أنه بنية مغلقة ومستقلة. ولكن على الرغم من اعتراف الباحث بأنه سوف يتعامل مع النص أو الخطاب على أنه بنية كلية. لكن هذه البنية مفتوحة بمعنى أنها جزء من بنية أكبر وهي بنية المجتمع لذلك فهناك عملية تفاعل جدلي بين هذه البنية والبنى الفرعية الأخرى المكونة للبنية الكلية وهي المجتمع. فالخطاب السياسي للطبقة الوسطي المصرية ليس خطاباً مغلقاً ومستقلاً بل تتداخل معه خطابات أخرى اقتصادية ودينية وقانونية، ولا يمكن تفسيره بشكل مستقل عن هذه الخطابات المتداخلة معه والمؤثرة بالطبع فيه. ولا بد من مراعاة أن حركة البناء الاجتماعي هذه تختلف من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى لذلك يؤكد الباحث دائماً على البعد التاريخي المغفل في مناهج تحليل الخطاب السابقة.

٥- سوف يتعامل الباحث مع النص أو الخطاب على مستويين الأول مستوى البنية الشكلية والثاني مستوى البنية العميقة. فإذا كان التطابق بين الشكل والمضمون، بين المظهر والجوهر الخاصية الأساسية المشتركة بين المناهج التي سبق استعرضها ولذلك فالمعنى والحقيقة بالنسبة لهذه المناهج هي العناصر الظاهرة في الخطاب أو النص والتي يمكن ملاحظاتها مباشرة. على النقيض من ذلك يرتكز المنهج المقترح على التمييز ليس فقط بين المظهر والجوهر وإنما كذلك طبيعة العلاقات الجدلية بينهما، إذ يحدد مضمون العلاقات الاجتماعية شكلها ومظهرها كما أن ذلك لا يعني نكران أهمية الشكل والمظهر الذي تتجسد فيه العلاقات الاجتماعية وإنما على عكس من ذلك يفرد أهمية خاصة لتطور الشكل. ولذلك فإن الباحث سوف يتعامل في البداية مع اللغة والمفاهيم التي يطرحها الخطاب باعتبارها البنية الشكلية أو مظهر الخطاب وهو ما يمكن من أن يصل من خلاله إلى وصف تصنيفي للخطاب. إلا أنه سوف يعول بعد ذلك كثيراً على التأويل ونقصد به محاولة فهم المعاني غير الظاهرة لما هو ظاهر. لذلك فإننا سوف نحاول أن نحلق بعيداً عن المادة الملموسة، وأن نربطها بأطر تحليلية أوسع وأن نكتشف فيها بعض الدلالات والمعاني التي ربما لا تكشف عنها بشكل مباشر. ولكن يؤكد الباحث أن عملية التأويل لن تخرج بأي حال من الأحوال عن بنية النص ومرجعياته البنائية والتاريخية. هذا إلى جانب اعتماد التأويل على الإثبات العلمي من خلال الملاحظة الدقيقة والمحددة والموضوعية.

وأخيراً يؤكد الباحث أنه لا يسعى إلى إنتاج نص أو خطاب، لذلك سوف تكون أيديولوجيته خارج قراءة الخطاب. وهذا هو المأزق الذي وقعت فيه غالبية الدراسات التي حاولت قراءة الخطاب. فهي لا تسعى إلى قراءة الخطاب، ولكنها تسعى إلى إنتاج خطاب مضاد أو مماهي للخطاب المقروء، لذلك وقعت في شرك الأيديولوجيا والذاتية وبعدت عن الموضوعية والعلمية. لذلك فقراءاتنا هي قراءة تشخيصية تهدف إلى تشخيص عيوب الخطاب وليس إلى إعادة بناء مضمونة. وبعبارة أخرى أن قراءاتنا تريد أن تعرض وتبرز

ما تهمله أو تسكت عنه أو تتستر عليه أو تحاول إذابته القراءات الأيديولوجيـة. إنهـا كـشف وتـشخيص للتناقضات التي يحملها الخطاب سواء على سطحه أو داخل هيكله العام، سواء كانت تلك التناقضات مجـرد تعارضات أو جملة نقائض. ويؤكد الباحث أن ما يدعيه أصحاب المنهجيات الحديثة لقراءة الخطـاب بـأنهم يمارسون سلطة الإبداع والتأويل وإعادة الإنتاج من خلال فهمهم واستيعابهم وقراءاتهم الخاصة بما يملكونـه من مفهومات ومستويات من الوعي وربما بعيداً عما يقصده كاتب أو مبدع الخطاب لحظة كتابته إنمـا هـو تدمير للخطاب، فسلطة القراءة دائماً ما تأتي لتعبر عن انتصار الذاتي على الموضوعي والأيديولوجي علـى العلمي. وهو ما يأمل الباحث أن يتجاوزه من خلال منهجيته المقترحة لقـراءة الخطـاب الـسياسي للطبقـة الوسطي المصرية.

خامسا: الآليات المقترحة لقراءة الخطاب السياسي للطبقة الوسطى:

بعد أن طرح الباحث منهجيته المقترحة لقراءة الخطاب السياسي للطبقة الوسطى، والقواعـد المنهجيـة الأساسية التي تعتمد عليها هذه القراءة فيرى أنه لازما عليه الآن عرض الآليات المقترحة لممارسـة تحليـل الخطاب وفقاً للمنهج المقترح باعتبارها الخطوة الإجرائية التي تخضع لها عملية القراءة. وفي هـذا الإطـار حدد الباحث مجموعة من الآليات تنتمي إلى ثلاث مستويات من التحليل. حيث شكل المستوى الأول الآليـات الشكلية وهي:-

١- تلخيص النص بإيجاز لكي نستخلص منه المفاهيم الأساسية التي يستخدمها منتج الخطاب. وهذه الآليـة شكلية حيث أنها ترتبط باللغة المستخدمة في الخطاب.

٢- تصنيف المفاهيم المستخدمة في النص وتحديد الاتجاه الفكري الذي تنتمي إليه. وهـذه الآليـة الـشكلية مرتبطة بالآلية السابقة. حيث يمكن تحديد هوية منتج الخطاب وانتمائه الأيديولوجي والسياسي من خلال مجموعة المفاهيم المكونة للنص حيث أن استخدام بعض المفاهيم مثل الطبقة والشريحة والفئة الاجتماعية يمكن أن تحدد (مبدئياً) هوية منتج الخطاب. وهو ما يسهل عملية تصنيف الخطاب ذاته.

هذه الآليات الشكلية المرتبطة بشكل الخطاب تتلاحم مع آليات أخرى وهنا يظهر المستوى الثـاني مـن التحليل المرتبط بمضمون الخطاب فيستخدم الباحث بعض الآليات العميقة أي المرتبطة ببنية الخطـاب العميقة وليست السطحية كما في المستوى الأول من الآليات وهي:

٣- مطابقة النص أو الخطاب للواقع الاجتماعي، وهذه الآلية ترتبط ببنية الخطاب العميقـة. حيـث يحـاول الباحث اكتشاف هل يعكس النص أو الخطاب الواقع الاجتماعي والسياسي المعاش أم أنـه يبتعـد عنـه بطرح قضايا هامشية لا تقترب من الواقع في المرحلة التي ينتج فيها النص؟ ويمكن أن يطلق على هـذه الآلية آلية القياس أي قياس النص على الواقع. ولإنجاز هذه الآلية لا بد من الإطلاع والمعرفـة الجيـدة لأحداث الواقع المصري خلال مرحلة الدراسة، أي الأحداث الواقعية التي حدثت في الواقع المصري منذ عام ١٩٨٧ حتى عام ٢٠٠٠، وهي المرحلة التي كتبت فيها مجموعة المقالات والنصوص التي شـكلت

خطاب الطبقة الوسطى في هذه المرحلة.

٤- آلية كشف الإزاحة وهي آلية مرتبطة بالبنية العميقة للخطاب وتتطلب هذه الآلية وعياً تاماً من الباحث بطبيعة القضايا والمشكلات التي واجهت المجتمع المصري خلال مرحلة الدراسة(zzzzzzzzzzzzzzz). حيث يستطيع الباحث من خلال هذه الآلية، وهي مكملة للآلية السابقة أن يكتشف القضايا والموضوعات التي اهتم بها منتج الخطاب. والقضايا والموضوعات التي أزاحها واستبعدها وأخفاها. ويطلق على هذه العملية التبئير والتهميش أي التركيز على قضايا وموضوعات ووضعها في بؤرة الدلالة أو اقصائها من بؤرة الدلالة(aaaaaaaaaaaaaaaa). ويرجع ذلك لطبيعة الانتماءات الفكرية والاجتماعية والسياسية خلال المراحل المختلفة لإنتاج الخطاب. وبذلك يتضح مدى التزام منتج الخطاب بالقضايا والمشكلات المجتمعية من ناحية وقضايا ومشكلات الطبقة الوسطى التي ينتمي إليها من ناحية ثانية.

وإلى جانب الآليات المرتبطة بالبنية الشكلية للخطاب والآليات المرتبطة بالبنية العميقة تظهر آليات مساعدة يمكن أن نطلق عليها الآليات الوسيطة وهي الآليات التي تشكل المستوى الثالث من التحليل ويرى الباحث ضرورتها أثناء ممارسة تحليل أي خطاب وأهمها:

٥- تحديد أيديولوجية منتج الخطاب، وانتمائه الطبقي والسياسي، من أهم الآليات الوسيطة التي تلعب دوراً هاماً في تأثير الخطاب على متلقيه، حيث يحدث نوعاً من الفرز الطبقي وفقاً لانتماء منتج الخطاب الأيديولوجي والسياسي، فأصحاب الأيديولوجيا الماركسية يجذبون الطبقات العاملة والكادحة والفقيرة. وأصحاب الأيديولوجيا الليبرالية يجذبون الطبقات العليا والشرائح الوسطى المتميزة داخل المجتمع. وأصحاب الأيديولوجيا السلفية يجذبون الشرائح الأكثر التزاماً وتديناً من كافة الشرائح والطبقات. ومن خلال هذه الآلية يمكن تحديد التأثير النسبي لكل خطاب فرعي من خطابات الطبقة الوسطى المصرية. هذا إلى جانب موقف هذه الأيديولوجيات من بعضها البعض من جانب، وموقفها من أيديولوجية السلطة من جانب آخر.

الباب الثاني

الدراسة الميدانية ونتائجها

مُقدِّمة

يحاول الباحث من خلال هذا الباب طرح خطة الدراسة الميدانية ونتائجها على المستويين: التحليلي والميداني. وينقسم هذا الباب إلى ستة فصول أساسية، يتناول الفصل الأول منها خطة العمل الميداني، حيث يطرح الباحث لمشكلة الدراسة، والمداخل والمناهج والأدوات المستخدمة، ثم عينة الدراسة وخصائصها الرئيسية.

أما الفصل الثاني فيعرض فيه الباحث لأهم نتائج الدراسة التحليلية والميدانية للخطاب السلطوي للطبقة الوسطى المصرية، وذلك من خلال المادة الصحفية لجريدة مايو لسان حال الحزب الوطني. والمقابلة المتعمقة لرموز هذا الخطاب.

ويتناول الفصل الثالث أهم نتائج الدراسة التحليلية والميدانية للخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى المصرية، وذلك من خلال المادة الصحفية لجريدة الوفد. والمقابلة المتعمقة لرموز هذا الخطاب.

أما الفصل الرابع فيتناول أهم نتائج الدراسة التحليلية والميدانية للخطاب الماركسي للطبقة الوسطي المصرية. وذلك من خلال المادة الصحفية لجريدة الأهالي. والمقابلة المتعمقة لرموز هذا الخطاب.

ويتناول الفصل الخامس أهم نتائج الدراسة التحليلية والميدانية للخطاب السلفي للطبقة الوسطى المصرية. وذلك من خلال المادة الصحفية لجريدة الشعب. والمقابلة المتعمقة لرموز هذا الخطاب.

أما الفصل السادس فيتناول أهم نتائج الدراسة التحليلية والميدانية للرؤى السياسية لأقباط الطبقة الوسطى المصرية، وذلك من خلال المادة الصحفية لجريدة وطني، والمقابلة المتعمقة لرموز هذه الرؤى.

الفصل الخامس

خطة العمل الميداني

- مقدمة
- أولا: مشكلة الدراسة.
- ثانيا: أهداف الدراسة وتساؤلاتها.
- ثالثا: نوع الدراسة والمداخل والأساليب والأدوات المستخدمة.
- رابعا: عينة الدراسة وخصائصها الرئيسية.

مُقدِّمة

لقد استعرض الباحث خلال الباب الأول الإشكاليات النظرية والمنهجية للدراسة الراهنة واستطاع الباحث حل الإشكاليات الأساسية على المستوى النظري المتمثلة في إشكالية الطبقة ثم إشكالية الطبقة الوسطى وأخيراً إشكالية الخطاب عامة والخطاب السياسي خاصة. ومن خلال هذه المعالجة النظرية استطاع الباحث تحديد الإطار النظري للدراسة انطلاقاً من خصوصية نشأة الطبقة الوسطى المصرية، وخصوصية تجربتها السياسية تاريخياً.

وهنا لا بد من التأكيد على أهمية الإطار النظري وهي حالة الاتفاق أو الإجماع الذي تصل إليه مجموعة من الباحثين، في مجال معين من مجالات المعرفة، بحيث يمكن التمييز بين فرق أو جماعات بحثية مختلفة، بناء على النظريات والمداخل والمناهج والأساليب البحثية التي يدين بها كل فريق أو جماعة على حده. إن اتفاق جماعة من الباحثين على أسس ومعايير محددة في دراسة الظواهر والمتغيرات الاجتماعية، يؤدي من ناحية إلى بروز إطار نظري عام متميز، من حيث النظريات ومناهج أو أساليب البحث الاجتماعي، ويؤدي من ناحية أخرى إلى بروز آراء أخرى مخالفة، تشكل بدورها إطاراً نظرياً عاماً، خاصاً بها، يدرس الظاهرة أو الظواهر الاجتماعية، وفق منهجية متميزة عن منهجية الإطار النظري السابق. ذلك أن مستوى الاتفاق بين فريق معين من الباحثين على القوانين والنظريات، ومناهج البحث الاجتماعي، يعتبر عموماً مقياساً هاماً لقوة أو ضعف الإطار النظري، وبالتالي فإن مستوى الاتفاق أو التلاحم بين العلماء في مجال العلوم الطبيعية أقوى بكثير من مستوى الاتفاق والتلاحم بين علماء الاجتماع، بأطره النظرية العامة المختلفة(bbbbbbbbbbbbbbbb).

وفيما يتعلق بأهمية التسلح بذلك الإطار النظري في علم الاجتماع يؤكد محمد الجوهري على ذلك بقوله: "يهديه هذا الموقف ويرشده ويحفظه من الوقوع فريسة الزيف أو التضليل الذي يمكن أن توقعه فيه نظريات أو مواقف سابقة في دراسة المجتمع"(cccccccccccccccc). ويرى أحمد زايد "إن تحديد هذا الموقف يتطلب نقد هذه النظريات السابقة. ولقد أدى النقد الذي قدمه - محمد الجوهري - إلى رفض النظرية الوظيفية في دراسة الطبقات وكذلك رفض الماركسية الفجة التي تتصور وجود طبقتين لا ثالث لهما في المجتمع. ومن الطبيعي أن يؤدي به هذا النقد إلى تأكيد خصوصية التطور في المجتمع المصري التي نتمكن - من خلالها فقط - من تطوير الإطار النظري الذي نسترشد به في الدراسة من حيث أننا"(dddddddddddddddd) لا نستطيع أن نتقبل أيا من التصنيفات التي وضعت على "مقاس" مجتمع غير مجتمعنا المصري(eeeeeeeeeeeeeeee).

ومن خلال هذه الرؤية انطلق الباحث في دراسته الراهنة متسلحاً بموقف نقدي، حيث قام بنقد النظرية الوظيفية والماركسية الفجة ثم اعتمد في تكوين إطاره النظري على خصوصية نشأة الطبقة الوسطى المصرية وخصوصية تجربتها السياسية. وهو ما اتضح من خلال الفصل الأول للدراسة الراهنة.

هذا فيما يتعلق بالإشكاليات النظرية، أما الإشكاليات المنهجية فقد قدم الباحث حلاً لإشكالية القراءة العلمية للخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية من خلال مشروعين نقديين أساسيين: الأول نقد مناهج

إلى الفهرس

قراءة الخطاب السياسي. والثاني نقد لبعض النماذج التي قرأت الخطاب العربي المعاصر، ومن خلال إنجاز هذين المشروعين استطاع الباحث تحديد نمط القراءة المقترحة للخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية. وهو لا يدعي أنها الحقيقة النهائية أو القراءة الموضوعية الخالصة، حيث يؤكد كارل بوبر أن "الحقيقة النهائية لم يعرفها الإنسان بعد ولن يعرفها في المستقبل" ويقول أيضا "إنني لأعترف بأنه حتى كلامي ليس حقيقة نهائية" ويرى أن الطريق الصحيح للتخاص من أية سلطة فكرية سواء كانت وضعية أو تجريبية أو ظاهراتية ممن يعتقدون أن هناك مصدراً نهائياً للمعرفة المطلقة "أن ننقد نظريات الآخرين وافتراضاتهم، وبأن ننقد نظرياتنا وافتراضاتنا، رغم أن هذا مطلب عسير"[ffffffffffffffff].

ويضيف كارل بوبر أنه إذا حاولت الإجابة على الأسئلة التالية: "كيف عرفت؟" "وما هي مصادر معرفتك؟" "وما هي الملاحظات التي أوصلتك إلى نظريتك؟" فالإجابة ستكون: "إنني لا أعرف. ونظريتي مجرد افتراض. وهناك العديد من مصادر المعرفة ربما أكون جاهلاً بعدد كبير منها.. وإذا كنت مهتماً بالمشكلة التي أحاول حلها عن طريق الفروض التجريبية التي وضعتها، فبإمكانك أن تساعدني بأن توجه إليها أقسى نقد تستطيعه. وإذا استطعت أن تصمم اختباراً عملياً يمكنه أن يدحض نظريتي سأكون ممتناً، وسأساعدك بكل ما أملك من قوة على دحضها وإثبات بطلانها"[gggggggggggggggg].

وانطلاقاً من هذا الموقف النقدي والرؤية المحددة سواء كانت النظرية أو المنهجية التي قام بها الباحث في الفصلين السابقين سيتابع السير على نفس النهج النقدي في عرض الفصل الثالث الذي خصصه لعرض مشكلة الدراسة، وتحديد أهدافها وتساؤلاتها الأساسية، وتحديد نوع الدراسة والمداخل والمناهج المستخدمة وأخيراً عينة الدراسة وخصائصها الرئيسية.

أولا: مشكلة الدراسة:

بداية لا بد من التأكيد على أن هناك تعقداً وتشابكاً للعملية الأيديولوجية في المجتمع، فهناك صعوبة في الإحاطة بكافة جوانبها وكافة دلالاتها. وإنه إذا كان يمكن دراسة الحالة الاقتصادية في المجتمع بدقة العلوم الطبيعية، فإن دراسة الحالة الذهنية والفكرية تبدو معقدة وشائكة[hhhhhhhhhhhhhhhh]. وهو ما ينطبق على دراسة الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية باعتباره إنتاجاً ذهنياً وفكرياً.

إن الخطاب السياسي إنتاج ثقافي وهو كغيره من المنتجات العقلية والثقافية يخضع بشكل مباشر وغير مباشر لجملة من الشروط التاريخية والسوسيولوجية والمادية التي تحدد أشكاله ونمط القيم المتضمن فيه، وكذلك وصفه للحاضر واستشرافه للمستقبل. الخطاب السياسي إذن عبارة عن منظومة من الأفكار والتصورات عن طبيعة الواقع الاجتماعي والاقتصادي في لحظة تاريخية محددة.

والخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية له روافد متعددة (ماركسي - ليبرالي - سلفي) وكل من هذه الخطابات الفرعية له مفاهيمه وآلياته وتصوراته ومقترحاته عن الواقع الاجتماعي الاقتصادي تختلف عن مفاهيم وآليات وتصورات ومقترحات الخطابات السياسية الأخرى، وهو ما يعني أنه على الرغم من اختفاء الأيديولوجيات من العالم في ظل عصر العولمة وسيادة خطاب أيديولوجي واحد هو الخطاب الليبرالي، إلا أن

إلى الفهرس

خطاب الطبقة الوسطى المصرية لا يزال خطاباً أيديولوجياً متعدد الروافد (ماركسي - ليبرالي - سلفي) يعيد إنتاج نفسه على كافة مستوياته.

إن الطبقة الوسطى هي القوة المحركة للمجتمع المصري منذ القرن التاسع عشر، وحركة المجتمع السياسية هي أساساً حركة الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة. وهذه الشرائح هي التي تقود كل التيارات السياسية على الساحة المصرية اليوم - ونقصد بها الشريحة التي تهيمن على السلطة، ورمزها الأسمى على الأقل هو الحزب الوطني، وكذلك الأحزاب والقوى السياسية الأخرى في المعارضة، ابتداء من الوفد إلى الناصريين، مروراً بالإخوان المسلمين والماركسيين، كما أن قيادة ومعظم كوادر هذه الأحزاب والقوى هم من شرائح الطبقة الوسطى الجديدة مهما كانت ادعاءاتهم الأيديولوجية.

فالخطاب السياسي متعدد الروافد للطبقة الوسطى المصرية هو في حقيقة الأمر خطاب المجتمع المصري السياسي متعدد الروافد. حيث أن الطبقة الوسطى - كما اتضح من تحليل دورها التاريخي - هي الطبقة الفاعلة سياسياً والمسيطرة على الساحة السياسية المصرية تاريخياً. وذلك منذ أن بدأت تلعب دوراً سياسياً في الثورة العرابية، ثم ثورة ١٩١٩، وصولاً إلى قمة السلطة السياسية في يوليو ١٩٥٢.

إن الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية هو خطاب إشكالي نظراً لعدم وجود اتفاق بين الباحثين حول تشخيص ووصف مفاهيمه وآلياته. فهناك تضارب حول عملية وصف هذا الخطاب. هل هو خطاب واحد أم خطاب متعدد الروافد؟ هل يتسم بالتجانس أم بالتباين؟ هذه الطبيعة الإشكالية أدت إلى تعدد الرؤى وتعدد المرجعيات، وصعوبة وضع خطوط فاصلة بين الروافد المتعددة للخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية.

وما يزيد إشكالية دراسة الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية تعقيداً هو أنه ليس خطاباً مباشراً أو صريحاً، فهو جزء من الخطاب السياسي العربي الذي ظل على مدار التاريخ يطرح القضايا السياسية بشكل غير مباشر من خلال قضايا تنتمي إلى سياسة الماضي أو إلى ميدان آخر غير ذي طابع سياسي مباشر، أو ممارسة السياسة عن طريق الرمز كإجراء الكلام على لسان الحيوانات، كما في كتاب "كليلة ودمنة" أو من خلال الأمثال والحكم، كما في كتب "السياسة المملوكية" و "الآداب السلطانية".. وفي جميع الأحوال فإن اللجوء إلى التعميم والابتعاد عن مجابهة الواقع مجابهة مباشرة، صفتان تطبعان الخطاب السياسي العربي الحديث والمعاصر جملة وتفصيلاً، مما جعل هذا الخطاب فقيراً ليس فقط من حيث طبيعته كخطاب (مفاهيمه - آلياته)، بل أيضا من حيث الموضوعات التي حاول تسييسها، والتي كان عليه أن يعمق الوعي السياسي بها[iiiiiiiiiiiiiii]. وهو ما ينطبق على الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية.

وتبرز إشكالية أخرى أكثر تعقيداً ترتبط بالقراءة، حيث أن الخطاب السياسي يتداخل (بمفاهيمه - آلياته) مع خطابات أخرى ثقافية واجتماعية واقتصادية وقانونية ودينية.. وهو ما يشكل صعوبة في فصله عن هذه الخطابات. ولذلك سيقوم الباحث بتحليل الإنتاج الفكري لرموز الطبقة الوسطى المصرية بالتركيز على القضايا السياسية التي لا يعبر عنها بشكل مباشر دائماً.

إلى الفهرس

ثانيا: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تسعى الدراسة الراهنة للكشف عن هدف رئيسي ومجموعة الأهداف الفرعية، وقد تحدد هدف الدراسة الرئيسي فيما يلي:

محاولة تقديم قراءة علمية سوسيولوجية للخطاب السياسي للطبقة الوسطي المصرية. ويندرج تحت هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية على الوجه التالي:

١- رصد وتحليل قضايا الخطاب السياسي للطبقة الوسطى وموضوعاته.

٢- الكشف عن موقف الخطاب السياسي للطبقة الوسطى من سياسات النظام السياسي وأدائه.

٣- الكشف عن موقف الخطاب السياسي للطبقة الوسطى من العلاقات والتحالفات الطبقية بين مكونات البنية الطبقية للمجتمع المصري.

٤- الكشف عن موقف الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى من بعضها البعض.

ولتحقيق أهداف الدراسة الرئيسية والفرعية طرح الباحث مجموعة من التساؤلات الرئيسية والفرعية أيضا. وكان التساؤل الرئيسي للدراسة على النحو التالي:

ما مضامين الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية؟

وتندرج تحت التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

١- ما القضايا والموضوعات التي يعني بها الخطاب السياسي للطبقة الوسطى؟

٢- ما موقف الخطاب السياسي للطبقة الوسطى من سياسات النظام السياسي وأدائه؟

٣- ما موقف الخطاب السياسي للطبقة الوسطى من العلاقات والتحالفات الطبقية داخل بنية المجتمع المصري؟

٤- ما موقف الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى من بعضها البعض؟

ثالثا: نوع الدراسة والمداخل والأساليب والأدوات المستخدمة:

تندرج الدراسة الراهنة ضمن الدراسات الوصفية - التحليلية - النقدية، حيث اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي من أجل رصد وتشخيص قضايا الخطاب وموضوعاته. ولكن لم تقف الدراسة عند حدود

الوصف الذي ساعد كثيراً على تصنيف الخطاب إلى خطابات فرعية، وبالتالي تصنيف موضوعاته وقضاياه. بل تجاوزت الدراسة ذلك باللجوء إلى التحليل من أجل الكشف عن مضمون الخطاب، وكان التحليـل علـى مستويين الأول: مستوى البنية الشكلية، والثاني: مستوى البنية العميقة. ولقد اعتمد الباحـث علـى القـراءة النقدية للخطاب دون أن يعني ذلك تقديم أو طرح بديل أو بدائل، فهذا الأمر ليس من اختصاص أو من قابلية هذه الدراسة. إن أولوية النقد لا تحتاج إلى تأكيد أو تبرير. أما التخلي عن ادعاء تقديم بديل فهو ليس فقط من باب الأمانة الأكاديمية، وإنما أيضا من قبيل تحديد إطار ومنهجية البحث. إنه قراءة نقديـة لخطـاب فكـري ولتجربة هذا الخطاب في الواقع التاريخي لمرحلة الدراسة، فهو ليس تأريخاً شاملاً لهذا الفكر، وليس تحلـيلاً لأطره وقواعده، وليس استخلاصاً لقوانين حركته، وليس تحديداً لنظرية في الطبقة الاجتماعيـة، ولا يمكـن بالأحرى أن يكون برنامجاً سياسياً ودليل عمل لقوى وفئات اجتماعية في لحظة تاريخية معينة.

وفي ضوء ذلك التحديد لنوع الدراسة يعتمد الباحث على منهجية علمية. وهي عبارة عن نظام واضـح ومحدد من القواعد والإجراءات، التي يسير بمقتضاها، ويلتزم بها الباحث الاجتماعي، أثناء المراحل المختلفة لدراسة الظواهر أو المتغيرات الاجتماعية. وإذا كانت المنهجية ترتبط بوجود مدخل نظري لدراسة الظـاهرة الاجتماعية. فإنه يمكن القول بأن المنهجية لا يمكن أن تستغني ـ بأي حال من الأحوال ـ عن منهج بحـث، يساعد الباحث على تحقيق أهداف البحث الاجتماعي، أو عن أساليب بحث تمكن الباحث من جمـع البيانـات اللازمة للإجابة على تساؤلات الدراسة[jjjjjjjjjjjjjjjjj].

إن استراتيجية تعدد مناهج البحث، هي عموما من أفضل الاستراتيجيات، على اعتبار أنها تمكن الباحث الاجتماعي من تلافي نقاط الضعف، نتيجة لطبيعة علاقات الاعتماد المتبادل بين الظواهر الاجتماعية محـل الاهتمام[kkkkkkkkkkkkkkkk]. لذلك فقد اعتمد الباحث على التحليل والتفكيـك الاجتمـاعي ـ التـاريخي النقـدي للمفاهيم والقضايا والإشكاليات الفكرية المطروحة من خلال قراءة لنماذج مـن الخطـاب الـسياسي للطبقـة الوسطى المصرية في الفترة التاريخية بين أواخر الثمانينيات وأواخر التسعينيات.

١- المدخل التاريخي Historic Approach:

يعتبر المدخل التاريخي من أقدم المداخل الفكرية لدراسة الظواهر الاجتماعية، ويجـسد هـذا المـدخل عموماً طبيعة العلاقة القائمة بين كل من علم الاجتماع والتاريخ، حيث أن الباحثين الاجتماعيين لا يـستغنون ـ بأي حال من الأحوال ـ عن المادة التاريخية لاختبار صحة فرضـياتهم مـن عدمـه أو لتطـوير هـذه الفرضيات، وبالتالي فإن تطوير أطر نظرية مختلفة، قد يحتاج إلى المادة التاريخية بقدر الحاجة إلى البيانـات الكمية[llllllllllllll].

ويمكن المدخل التاريخي الباحث الاجتماعي من اكتشاف القوانين العامة التي تجسد طبيعة العلاقة بـين الظواهر والمتغيرات الاجتماعية. فعن طريق استعراض الأحداث التاريخية، قد يتمكن الباحث الاجتماعي من تأكيد أو رفض فرضية محددة وبالتالي فإن استخدام المادة التاريخية، يساعد في كثير مـن الأحيـان علمـاء

الاجتماع على تطوير نظريات تدعم – إلى حد كبير – من خصوصية وذاتية علم الاجتماع(mmmmmmmmmmmmmmmm).

وقد أفاد الباحث من استخدام المدخل التاريخي في تتبع خصوصية نشأة الطبقة الوسطى المصرية الجديدة وذلك منذ مطلع القرن التاسع عشر أثناء بناء محمد على لدولته الحديثة، وكذلك رصد عملية نموها وتطورها، وتجربتها السياسية التي بدأت بقيادتها ومشاركتها في الثورة العرابية (١٨٧٩- ١٨٨٢) ثم قيادة شريحتها العليا لثورة ١٩١٩، ثم وصول شريحتها الدنيا لقمة السلطة السياسية بعد قيادتها لثورة يوليو ١٩٥٢ وسيطرتها منذ ذلك التاريخ على العمل السياسي واحتكارها لقمة السلطة السياسية حتى الآن.

٢- تحليل الخطاب Discourse Analysis:

لقد اعتمد الباحث على أسلوب تحليل الخطاب، حيث يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب غير الميدانية، حيث إن الباحث يكتفي في حالة استخدامه بدراسة المصادر المتاحة، سواء كانت مصادر أولية مثل الوثائق والخطب، أو مصادر ثانوية مثل الكتب والمقالات، لكي يحقق الأهداف المنشودة للدراسة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الباحث الاجتماعي عموماً يميل إلى استخدام أسلوب تحليل المضمون عندما تتعلق مصادر بحثه بدراسة الوثائق والخطب ووسائل الاتصال الجماهيري(nnnnnnnnnnnnnnn). ويعزف عن استخدام تحليل الخطاب وذلك لصعوبة منهجياته من ناحية، ولحداثة هذه المنهجيات في مجال علم الاجتماع من ناحية أخرى. وقد سبق الحديث – باستفاضة – عن تحليل الخطاب كأسلوب وأداة منهجية في الفصل السابق عند مناقشة منهجيات تحليل الخطاب، وقام الباحث بعرض المنهجية المقترحة لقراءة الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية وكذلك مجموعة الآليات التي يعتمد عليها في القراءة. وقد أفادت الدراسة بالمنهجيات المتعددة لتحليل الخطاب في تطوير المنهجية المقترحة التي تنطلق من رؤية عربية تراعى خصوصيتنا الثقافية وتنطلق من النص كركيزة أساسية للقراءة والتحليل(oooooooooooooooo).

وبما أن الدراسة الراهنة تدخل في إطار الدراسات التحليلية التي تعتمد بشكل أساسي على المادة غير الميدانية، حيث يقوم الباحث بتحليل الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية في الفترة من ١٩٨٧ وحتى ٢٠٠٠، فإن الاعتماد على أسلوب تحليل الخطاب يعد ضرورة أساسية لممارسة عملية التحليل، وذلك بالاعتماد على المصادر الثانوية المتمثلة في المقالات الصحفية التي ينتجها رموز الطبقة الوسطى في المجتمع المصري.

وقد أفادت الدراسة بالمنهجيات المتعددة لتحليل الخطاب، وتمكن الباحث من تطوير رؤية تراعي خصوصيتنا الثقافية وتنطلق من النص كركيزة أساسية للقراءة والتحليل، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الآليات وهي: آلية تلخيص النص، وآلية تصنيف القضايا والمفاهيم المستخدمة في النص، وآلية كشف الإزاحة أي إزاحة بعض القضايا المجتمعة بعيداً عن النص، وآلية قياس النص على الواقع، وآلية تحديد أيديولوجية منتج الخطاب.

٣- المقابلة المتعمقة In- Depth Interview:

لقد اعتمد الباحث على المقابلة المتعمقة، وذلك للتعرف على شكل آخر للخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية وهو الخطاب "المنطوق" وهو شكل يختلف عن الخطاب "المكتوب"، وقام الباحث باختيار بعض رموز الطبقة الوسطى ممن ينتجون خطابا سياسيا بروافده المختلفة سواء كان ليبرالياً أو ماركسياً أو سلفياً أو سلطوياً. هذا بخلاف رموز الرؤى السياسية لأقباط الطبقة الوسطى المصرية. وقام الباحث بطرح نفس القضايا التي يعني بها الخطاب السياسي "المكتوب"، وذلك للتعرف على أفكار وتصورات منتجي الخطاب في نفس القضايا، ولكن من خلال مقابلة متعمقة. وصمم الباحث لذلك دليل مقابلة يشتمل على مجموعة من البنود التي تعد ترجمة لأهداف وتساؤلات الدراسة(*).

رابعاً: عينة الدراسة وخصائصها الرئيسية:

من أجل التعرف على الخطاب السياسي متعدد الروافد للطبقة الوسطى المصرية، فقد أتخذ الباحث لذلك المرحلة التاريخية التي تمتد من ١٩٧٦- ٢٠٠٠، تسهيلاً للبحث والمراجعة، ولأن هذه المرحلة هي التي شهدت برأينا تبلور هذا الخطاب مع تحول الدولة المصرية إلى الليبرالية والتعددية السياسية - المقيدة - حيث تشكلت ثلاثة منابر في يناير ١٩٧٦، هي منبر الأحرار الاشتراكيين ممثلا لتيار اليمين، ومنبر مصر العربي الاشتراكي ممثلاً لتيار الوسط، ثم منبر التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ممثلاً لتيار اليسار. وفي نوفمبر ١٩٧٦، أعلن السادات تحول المنابر الثلاثة إلى أحزاب. وشهدت تلك الفترة صراعاً ثقافياً - إعلامياً - سياسياً عنيفاً بين التيارات الإسلامية، والتيارات العلمانية الليبرالية واليسارية، وبالتالي فإنها عكست جدية الأجواء التي أحاطت بالمناخ الفكري السائد آنذاك، وبدأ الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية يتبلور من جديد في شكل خطابات فرعية لكل منها مرجعيته المعرفية والأيديولوجية والسياسية المتباينة والمتناقضة، بل والمتصارعة مع الخطابات الأخرى سواء كانت خطابات الطبقة الوسطى ذاتها أو الخطاب السلطوي(ppppppppppppppp).

ولقد اعتمد الباحث في دراسته على مصادر بحثية محددة وهي: مقالات الرأي التي ينتجها رموز الطبقة الوسطى سواء كانوا ليبراليين أو ماركسيين أو سلفيين، خلال التجربة الليبرالية الثانية من ١٩٧٦- ٢٠٠٠، ووقع اختيار الباحث على أربع صحف تمثل الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى هذا إلى جانب الخطاب السلطوي الذي عبرت عنه الجريدة الأولى وهي جريدة مايو لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي والتي تعد الصحيفة الرسمية للدولة والتي تعبر عن الاتجاهات الأساسية للنظام السياسي والحكومة المصرية.

أما الجريدة الثانية فهي جريدة الوفد، لسان حال حزب الوفد الجديد، وقد تم اختيار هذه الصحيفة باعتبارها من صحف المعارضة السياسية ولا سيما من منطلق أيديولوجي ليبرالي، وبذلك تعبر عن الخطاب السياسي الليبرالي للطبقة الوسطى المصرية.

والجريدة الثالثة هي جريدة الأهالي، لسان حال حزب التجمع، وقد تم اختيار هذه الصحيفة باعتبارها من صحف المعارضة السياسية ولا سيما من منطلق أيديولوجي يساري، وبذلك تعبر عن الخطاب السياسي الماركسي للطبقة الوسطى المصرية.

والجريدة الرابعة هي جريدة الشعب، لسان حال حزب العمل، وقد تم اختيار هذه الصحيفة باعتبارها من صحف المعارضة السياسية ولا سيما من منطلق أيديولوجي سلفي أو ديني، وبـذلك تعبـر عـن الخطـاب السياسي السلفي أو الديني للطبقة الوسطى المصرية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه الصحف ظهرت كرد فعل طبيعي لتطبيق التعددية الـسياسية بحيـث تعد الصحف الحزبية أحد أهم الآليات التي يتم من خلالها نشر أفكار الحزب وبرامجه وخطا بـه الـسياسي. ومن أجل ذلك ظهرت أولاً جريدة الشعب في ١-٥-١٩٧٩. ثم جريدة مايو ١٩٨١. ثم جاءت جريدة الأهالي في ١٠-٥-١٩٨٢. وأخيراً ظهرت جريدة الوفد في ٢٩-٢-١٩٨٤ في شكل أسبوعي ثم تحولت إلى جريدة يومية(qqqqqqqqqqqqqqqq).

وإذا كان الباحث قد اختار الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٧٦-٢٠٠٠ باعتبارها المرحلة التي شهدت بداية التعددية السياسية في مصر. فإنه قد لاحظ أن هذه الإصدارات الصحفية - الحزبيـة، والتـي تعبـر عـن الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى المصرية قد ظهرت في فترات زمنية متباينة وتقلبـت بـين العديـد مـن التوجهات الفكرية والأيديولوجية، لذلك فقد وقع اختيار الباحث على دراسة عينة من هذه الصحف في الفتـرة الزمنية من ١٩٨٧- ٢٠٠٠ ويعد أحد أهم المبررات لاختيار هذه الفترة انه بعد مرور ما يقرب من عقد من الزمان على ظهور التعددية السياسية في مصر كانت التجربة الحزبية قد بدأت فـي النـضوج وكانـت قـد استقرت إلى حد كبير البنية الأساسية للأحزاب السياسية المصرية. وكانت قد تبلورت الاتجاهـات الفكريـة والتوجهات الأيديولوجية للأحزاب، حيث أصبح الحزب الوطني الديمقراطي هو الحزب الحـاكم، وأصـبحت مايو جريدته الرسمية. وظهر حزب الوفد من جديد في تحالف مع الإخوان المسلمين في ١٩٨٤، لكنه فـشل نتيجة محاولة الإخوان فرض أيديولوجيتهم على الوفد، وهو ما رفضه الوفديون القـدامى. ولـذلك ظهـرت تجربة مستقلة لحزب الوفد قائمة على المبادئ والأيديولوجيا القديمة للوفد والمتمثلة في التوجهات الليبراليـة. وظهر حزب التجمع وكان أكثر الأحزاب حفاظاً على أيديولوجيته، وأصبحت الأهـالي جريدتـه الرسـمية. واستقر أخيراً حزب العمل على أيديولوجيته الجديدة حيث تحالف مع الإخوان المسلمين وتم تغييـر سياسـة الحزب وتوجهاته الأيديولوجية وأصبح أحد أهم الأحزاب المتأسلمة، وأصبحت جريدة الشعب لسان حال التيار الإسلامي وحزب العمل الجديد.

وإذا كان اختيار عام ١٩٨٧ جاء ليعبر عن بداية تحالف الإخوان المسلمين مع حزب العمل ونجاح هـذا التحالف فإن اختيار عام ٢٠٠٠ جاء أيضا ليعبر عن إيقاف صدور جريدة الشعب بعد تجميد نشاط الحـزب من قبل السلطة. لذلك فقد تم اختيار الفترة من ١٩٨٧- ٢٠٠٠ لسحب عينة الدراسة لأنها الفترة التي انتظمت فيها الصحف الأربعة في الصدور وبالتالي يتمكن الباحث من تحليل الخطابات الفرعيـة للطبقـة الوسـطى المصرية مع عقد المقارنات المختلفة بين الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى من ناحية والخطـاب الـسلطوي من ناحية أخرى باعتباره أحد خطابات الطبقة الوسطى التي استطاعت أن تصل وتتربع علـى قمـة النظـام السياسي منذ ثورة يوليو ١٩٥٢. ومحاولته المستمرة منذ ذلك التاريخ عمل وحدة فكرية لهذا الخطاب وهـذه الطبقة ولكن هذه المحاولات جميعها كانت نتيجتها الفشل(rrrrrrrrrrrrrrr).

إلى الفهرس

ولسحب العينة فقد أتبع الباحث مجموعة من الخطوات الإجرائية هي:

١- حدد الباحث أولاً الفترة الزمنية، وهي الفترة الممتدة من عام ١٩٨٧ حتى عام ٢٠٠٠.

٢- قام الباحث باختيار شهر يناير من عام ١٩٨٧ ليمثل هذا العام حيث تكون الأعداد الصادرة من الصحف الأربعة في هذا الشهر هي عينة الدراسة لعام ١٩٨٧. ثم أختار الباحث شهر فبراير من عام ١٩٨٨. ثم شهر مارس من عام ١٩٨٩. يليه شهر أبريل من عام ١٩٩٠. ثم شهر مايو من عام ١٩٩١. يليه شهر يونيو من عام ١٩٩٢. ثم شهر يوليو من عام ١٩٩٣. يليه شهر أغسطس من عام ١٩٩٤. ثـم شـهر سبتمبر من عام ١٩٩٥. يليه شهر أكتوبر من عام ١٩٩٦. ثم شهر نوفمبر من عام ١٩٩٧. يليه شـهر ديسمبر من عام ١٩٩٨. ثم شهر يناير من عام ١٩٩٩. وأخيراً شهر فبراير من عـام ٢٠٠٠. وبـذلك يكون الباحث قد اختار أربعة عشر شهراً تمثل أربعة عشر عاماً هي التي انتظمـت خلالهـا الـصحف الأربع في الصدور.

٣- لاحظ الباحث أن هناك اختلافاً في حجم الإصدارات لكل جريدة ذلك لأن جريدتي مايو والأهالي تـصدر أسبوعية أما الوفد فقد كانت أسبوعية ثم تحولت إلى جريدة يومية. وجريدة الشعب كانت أسـبوعية ثـم تحولت إلى إصدارين كل أسبوع. ولذلك فقد قرر الباحث اتخاذ إجراء منهجي وذلك من خلال أخذ عـدد واحد من كل جريدة في الأسبوع. بحيث يكون عدد الصحف في العينة أربعة أعداد لكل شهر، وبالتـالي لكل عام من الأعوام المختارة لتغطية عينة الدراسة، فقد قرر الباحث اختيار العدد الأسـبوعي لجريـدة الوفد لكي يكون ضمن العينة بعد تحولها إلى جريدة يومية. أما بالنسبة لجريدة الشعب، فيكون الإصـدار الأول ضمن العينة في الأسبوع الأول من الشهر، والإصدار الثاني هو الذي يدخل ضـمن العينـة فـي الأسبوع الثاني من الشهر ثم الإصدار الأول في الأسبوع الثالث ثم الإصدار الثاني في الأسبوع الرابع.

٤- لقد تشكلت العينة الكلية للدراسة بـ ٢٢٤ إصدار من الجرائد الأربعة الرئيسية المتـضمنة فـي عينـة الدراسة حيث شكلت كل جريدة ٥٦ إصدار في أربعة عشر عاماً بواقع أربعة إصدارات سنوياً، هذا إلى جانب ٥٦ إصداراً أخرى خاصة بجريدة وطني.

٥- لقد وقع اختيار الباحث على تحليل (مقال الرأي والعمود الصحفي) في الصحف الأربعة باعتبارها الأكثر تعبيراً عن آراء ووجهة نظر وأيديولوجية منتجي الخطاب وانتماءاتهم الطبقية. وقد تم اختيار (المقـالات والأعمدة) الرئيسية المنشورة داخل الأعداد المختارة في العينة والتي تندرج بشكل عام ضمن ما يمكـن أن نطلق عليه خطاباً سياسياً، مع عدم الالتفات لأسماء منتجي الخطاب لأنهـم ينـدرجون ضـمن مـا اصطلحنا على تسميته برموز الطبقة الوسطى. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإننا لا نلتفـت كثيـراً للأسماء لأن ما يهمنا ليس شخص منتج الخطاب بل انتماؤه الطبقي والسياسي الذي يؤثر ولا شك علـى مضمون ما ينتجه. هذا إلى جانب أن هذه الصحف تعبر عن فكر أيديولوجي محدد نادراً ما يخرج عنـه منتج الخطاب وإلا عنى ذلك انه قد خرج على مبادئ الحزب، وبالتالي فكيف له أن يكتب فـي جريـدة

الحزب التي أكدنا مراراً أنها لسان حال الحزب وأحد المنابر الرئيسية له. هذا إلى جانب نفس المقـالات والأعمدة من جريدة وطني باعتبارها الأكثر تعبيراً عن الـرؤى الـسياسية لأقبـاط الطبقـة الوسـطى المصرية.

ومن خلال الخطوات الإجرائية السابقة استطاع الباحث اختيار ٦٤٠ مقال رأى وعمود صـحفي لكـي تخضع لعملية التحليل باستخدام منهجيات وأدوات تحليل الخطاب هذا بخلاف ٥٦ مقالاً وعموداً لجريدة وطني سحبت على غرار جريدة مايو باعتبارها معبرة عن الرؤى السياسية لأقباط الطبقة الوسطى المصرية. وفيما يلي توزيع المقالات على الصحف الأربعة الأولى:

الجدول رقم (٣) يوضح حجم العينة على الصحف الأربعة

الجريدة	عدد المقالات	%
مايو	١٤٨	٢٣,٢
الوفد	١٦٦	٢٥,٩
الأهالي	١٦٦	٢٥,٩
الشعب	١٦٠	٢٥
المجمـوع	٦٤٠	١٠٠

يتضح من معطيات الجدول السابق حجم مفردات عينة البحث حيث مثلت مقالات صحيفة الوفـد أعلـى تمثيل داخل العينة حيث شكلت ٢٥,٩% من إجمالي عينة البحث وهي المعبرة عن الخطاب الليبرالي للطبقـة الوسطى. وجاءت مقالات صحيفة "الأهالي" بنفس النسبة ٢٥,٩% وهي المعبرة عـن الخطـاب الماركـسي للطبقة الوسطي. ثم مقالات صحيفة "الشعب" بنسبة ٢٥% وهي المعبرة عن الخطاب السلفي (الديني) للطبقـة الوسطى. وأخيراً جاءت مقالات صحيفة "مايو" بنسبة ٢٣,٢% وهي المعبرة عن الخطاب الـسلطوي الـذي ينتمي في انتماءاته إلى الطبقة الوسطى منذ وصولها إلى قمة السلطة السياسية في ١٩٥٢. ويستطيع الباحـث من خلال الخطوات الإجرائية التي اتبعها أن يؤكد على دخول عينة البحث ضمن العينات العشوائية المنتظمة.

هذا فيما يتعلق بعينة الصحف، ولكن الباحث لجأ إلى نوع آخر من العينات هو العينـة البـشرية، فمـن خلال استخدام **المقابلة المتعمقة** قام الباحث باختيار ثماني مفردات بحثية من منتجي الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية موزعة على الانتماءات الأيديولوجية والسياسية المختلفة، كما هو موضح فـي الجـدول التالي. هذا بخلاف اثنين من رموز الأقباط الذين يكتبون في جريدة وطني خلال مرحلة الدراسة وهم يوسف سيدهم رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير الجريدة وسامح فوزي الباحث والكاتب الصحفي بنفس الجريدة.

الجدول رقم (٤) يوضح الانتماء المهني والفكري والسياسي والطبقي لرموز الطبقة الوسطى

منتج الخطاب	المهنة	الانتماء الفكري	الانتماء السياسي	الانتماء الطبقي(*)
نبيل أباظة	كاتب وصحفي	سلطوي	وطني	وسطي
أنيس منصور	كاتب وصحفي	سلطوي	وطني	وسطي
إبراهيم دسوقي أباظة	كاتب وأستاذ جامعي	ليبرالي	وفد	وسطي
جمال بدوي	كاتب وصحفي ومؤرخ	ليبرالي	وفد	وسطي
صلاح عيسى	كاتب وصحفي	ماركسي	تجمع	وسطي
محمد سيد أحمد	كاتب وصحفي	ماركسي	تجمع	وسطي
محمد عمارة	كاتب ومفكر إسلامي	سلفي	إخوان	وسطي
فهمي هويدي	كاتب وصحفي	سلفي	إخوان	وسطي

يتضح من معطيات الجدول السابق أن كل فرع من فروع الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية ممثل بعدد أثنين من أهم منتجي الخطاب خلال مرحلة الدراسة، حيث يمثل نبيل أباظة وأنيس منصور خطاب السلطة وقد تولى الثاني رئاسة مجلس إدارة وتحرير جريدة مايو أثناء مرحلة الدراسة. ويمثل إبراهيم دسوقي أباظة وجمال بدوي الخطاب الليبرالي، وكان الأول سكرتير عام حزب الوفد والثاني كان رئيس تحرير جريدة الوفد خلال مرحلة الدراسة. ثم صلاح عيسى ومحمد سيد أحمد ويمثلان الخطاب الماركسي وهم من أهم القيادات الماركسية في مصر ومن الكتاب الرئيسيين بجريدة الأهالي خلال مرحلة الدراسة. وأخيرا محمد عمارة وفهمي هويدي ممثلي الخطاب السلفي أو الديني، وهم من أهم منتجي ذلك الخطاب وأكثرهم اعتدالاً. ويريد الباحث أن يؤكد على أن اختياره لهذه العينة يندرج تحت ما يسمى بالعينة العمدية أو القصدية.

ويؤكد الباحث أخيراً أنه من البديهي ألا تكون هذه المصادر المستعملة كافية أو أن تغطي كل تفاصيل الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية، ولكنها في رأي الباحث تقدم عينة فعلية عن هذا الخطاب، وهي صالحة لأن تشكل أرضية للبحث والدراسة، خاصة وأن الدراسة الراهنة تقتصر على محاولة القراءة التشخيصية النقدية للخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية.

الفصل السادس

الخطاب الساطوي للطبقة الوسطى المصرية

"جريدة مايو"

- مقدمة
- أولا: قضية الاستقلال الوطني.
- ثانيا: قضية الديمقراطية.
- ثالثا: قضية التنمية.
- رابعا: القضية العربية.
- خامسا: قضية العدالة الاجتماعية.
- سادسا: قضية الأصالة والمعاصرة.
- سابعا: موقف الخطاب الساطوي من سياسات النظام السياسي وأدائه.
- ثامنا: موقف الخطاب الساطوي من طبقات المجتمع.
- تاسعا: موقف الخطاب الساطوي من الخطابات الفرعية الأخرى.
- استخلاصات أساسية.

إلى الفهرس

تعد "جريدة مايو" الجريدة الرسمية للحكومة والنظام السياسي القائم، وذلك لأنها لـسان حـال الحـزب الوطني الديمقراطي الحاكم. فعلى الرغم من أن الصحف القومية تعد صحفاً رسمية تعتبر عن رؤية النظـام السياسي والحكومة وتخدم مصالحه بصورة مباشرة إلا أن هذه الصحف تتميز بتعـدد وتنـوع الانتمـاءات السياسية والأيديولوجية لكتابها، ذلك لأن هذه الصحف كانت قائمة في مرحلة ما قبل ظهور التعددية السياسية ـ الحديثة ـ في مصر، وكانت تضم كل الكتاب والمفكرين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى، وهذه الصحف القومية مملوكة لمجلس الشورى. وفي مرحلة التعددية السياسية ظل كتابها ومفكروها يعملون فـي مـواقعهم الصحفية السابقة على ظهور التعددية السياسية وذلك تحت إشراف الدولة. وإذا كان كتاب الصحف القوميـة مقيدين في مرحلة ما قبل ظهور التعددية السياسية بسلطة الرقيب الذي كان سيفا حادا أعاق حرية التعبير عن الآراء السياسية للكتاب والمفكرين. فإنهم الآن مقيدون أيضا ولكن بسلطة رئيس التحرير الذي ينفذ تعليمـات النظام السياسي وأصبح يحل محل الرقيب في إعاقة حرية التعبير عن الرأي في الصحف القومية، لذلك ومع ظهور التعددية السياسية التي تسمح بإنشاء وامتلاك الصحف الحزبية فقد لجأ كثير من الكتـاب والمفكـرين الذين يعملون في الصحف القومية إلى التعبير عن آرائهم السياسية بكل حرية من خلال هذه المنابر الجديـدة. فالآراء التي ترفضها الصحف القومية ولا تتحملها منابرها، أصبحت هناك إمكانية للتعبير عنها مـن خـلال المنابر الحزبية الجديدة.

والصحف الحزبية ـ وفقاً لذلك ـ هي تلك الصحف التي تمتلكها الأحزاب وغالباً ما تأتي لتعبـر عـن رؤية الحزب السياسي، هذا إلى جانب تعبيرها عن البرنامج والمشروع الاجتماعي الـذي يقدمـه الحـزب للجماهير. وهي منبر يتم من خلاله تقييم آراء النظام السياسي القائم، وكذلك مناقشة القضايا الرئيسية للأمـة والحوار مع البرامج السياسية المختلفة للأحزاب الأخرى. وفي هذا الإطار سعى الحزب الوطني الديمقراطي، وهو الحزب الذي تتشكل منه الحكومة والنظام السياسي، إلى إنشاء جريدة حزبية لها صفة الاسـتقلالية عـن الصحف القومية التي هي تحت سيطرتها أيضا، لكي تكون هذه الجريدة لسان حال الحزب والمعبر والمـدافع عن سياساته ومشروعه الاجتماعي. وأهم ما يميز هذه الجريدة أنه لا يكتب بها إلا من ينتمي لعضوية الحزب الوطني، لذلك فهي تختلف عن الصحف القومية ذات الانتشار الواسع والتي تعمـل تحـت إشـراف النظـام السياسي والحكومة ولكنها تضم بين جدرانها كتاباً ومفكرين ينتمون إلى كافة التيارات الفكرية والسياسية. هذا على الرغم من أن غالبية كتاب جريدة مايو ينتمون في ذات الوقت إلى عضوية الصحف القومية بل ويحتلون مواقع القيادة فيها.

وبما أن جريدة مايو هي لسان حال الحزب الوطني، وهي الجريدة التي تعبر عـن سياسـات الـسلطة ومشروعها الاجتماعي، فقد قام الباحث باختيارها لتعبر عن الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى على المستوي المكتوب. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الباحث ومن خلال هذا الفصل سوف يقوم بقـراءة الخطـاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى على مستويين الأول: هو المستوى المكتوب وذلـك مـن خـلال قـراءة

الخطاب السياسي السلطوي الذي ينتج بواسطة جريدة مايو الجريدة الرسمية للنظـام الـسياسي والحكومـة. والثاني: هو المستوى المنطوق وذلك بالاعتماد على منطوق خطاب السلطة ممثلاً في كاتبين من رموز هـذا الخطاب وهما أنيس منصور ونبيل أباظة على أن يكونا قد أنتجا خطاباً مكتوباً بجريدة مـايو خـلال فتـرة الدراسة الممتدة من ١٩٨٧- ٢٠٠٠، وسوف تتم قراءة كل مستوى بشكل منفصل عن آخر.

وفي إطار القراءة على المستوى المكتوب يقوم الباحث بتصنيف قضايا الخطـاب الرئيـسية وموقـف الخطاب من سياسات النظام السياسي وأدائه، ثم موقف الخطاب من طبقات المجتمع، وأخيراً موقف الخطاب من الخطابات الفرعية الأخرى للطبقة الوسطى المصرية. ويود الباحث أن يشير إلى أن القضايا الرئيسية التي عني بها الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية تاريخياً قد اختلف الاهتمام بها من مرحلة تاريخية إلـى مرحلة تاريخية أخرى وذلك وفقاً للظروف البنائية العامة التي يمر بها المجتمع. لذا يمكن القول أن الاهتمـام بالقضايا الرئيسية والمطالب الشعبية للأمة والتي عبرت عنها الخطابات السياسية المتعاقبة للطبقـة الوسـطى المصرية كان اهتماماً انتقائياً. حيث أعطيت أولويات لبعض القضايا وتراجعت قضايا أخرى وفقاً لكل مرحلة. فيمكن القول أن قضيتي الاستقلال الوطني والديمقراطية كانتا في مقدمة أولويات خطاب الطبقة الوسطى فـي مرحلة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢. في حين كانت قضايا التنمية والعدالة الاجتماعية والوحدة العربية والأصالة والمعاصرة ذات اهتمام أقل. ومع ثورة يوليو تقدمت قضايا الاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية والوحـدة العربية والتنمية المستقلة في حين تراجع الاهتمام بقضيتي الديمقراطية والأصالة والمعاصـرة ومـع مطلـع السبعينيات تغير النظام السياسي وتغيرت الاهتمامات حيث تقدمت قضيتا الديمقراطية والأصالة الحضارية في حين تراجعت قضايا الاستقلال الوطني - خاصة بعد حرب أكتوبر ومعاهدة الـسلام - والتنميـة المـستقلة والعدالة الاجتماعية والوحدة العربية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية الانتقائية في الاهتمام بقضايا وتراجع الاهتمام بقضايا أخرى كان هو سبب كل المشكلات التي واجهت الطبقة الوسطى والمجتمع المـصري علـى السواء لأن هذه القضايا تمثل عناصر الحد الأدنى من الإجماع للشعب والأمة.

ومن الطبيعي أن يستمر خطاب الطبقة الوسطى السياسي في عملية الانتقاء والاهتمام بقـضايا وإهمـال أخرى. وقد ظهر ذلك من خلال تصنيف القضايا التي عنى بها الخطاب السلطوي للطبقـة الوسـطى علـى المستوى المكتوب، وهو ما يعني أن هذا الخطاب لا يزال يواجه أزمة حقيقية. وفي محاولـة مـن الباحـث للتعرف على موقف الخطاب من القضايا التي تمثل عناصر الحد الأدنى من الإجماع دون إغفـال أو انتقـاء قضية على حساب أخرى، فقد لجأ إلى المستوى الثاني من القراءة وهو الخطاب المنطـوق. وفيمـا يتعلـق بتصنيف قضايا الخطاب السلطوي على المستوى المكتوب فقد جاءت على النحو التالي:

الجدول رقم (٥) يوضح حجم توزيع خطاب السلطة على القضايا والمواقف الرئيسية للطبقة الوسطى المصرية

القضايـا	ك	%
١. الاستقلال الوطني	٧	٢,٣
٢. الديمقراطية	٣٦	١٢
٣. التنمية	٢٤	٨
٤. الوحدة العربية	٣٩	١٣
٥. العدالة الاجتماعية	١٤	٤,٦
٦. الأصالة والمعاصرة	١١	٣,٧
٧. الموقف من سياسات النظام السياسي	١١١	٣٧,٢
٨. الموقف من طبقات المجتمع	١١	٣,٧
٩. الموقف من الخطابات الفرعية الأخرى	٤٦	١٥,٥
المجمـوع	٢٩٩	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق مدى اهتمام الخطاب السلطوي للطبقة الوسطى بالقضايا الرئيـسية التاريخيـة للطبقة الوسطى والمجتمع المصري على السواء، ويتضح كذلك أولوية كل قضية على القضايا الأخرى، هـذا إلى جانب موقف الخطاب السلطوي من سياسات النظام السياسي وأدائه، وموقفـه مـن طبقـات المجتمـع، والموقف من الخطابات السياسية الفرعية لنفس الطبقة. وبقراءة الجدول يتضح أن القضية العربية جاءت فـي مقدمة القضايا التي عني بها الخطاب السلطوي بنسبة ١٣% من إجمالي عينة الدراسة، ويمكن إرجاع ذلـك إلى أن هذه القضية إحدى القضايا المحورية على المستوى السياسي وتتصاعد تـداعياتها بـشكل مـستمر، فالقضية الفلسطينية لم تحسم بعد ولن تحسم في المستقبل القريب، واستحوذت على اهتمام الخطاب الـسلطوي خلال فترة الدراسة، حيث قامت انتفاضة ١٩٨٧ وهي الانتفاضة الأولى، ثم تم إعلان الدولة الفلسطينية فـي تونس ١٩٨٨، ثم دخلت فلسطين في مفاوضات مع إسرائيل انتهت بمؤتمر مدريد واتفاقية أسلو وتـم تـسليم السلطة للقيادة الفلسطينية ١٩٩٤، وأخيراً كانت انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠. وإذا كانت القضية الفلسطينية هـي جوهر القضية العربية، فإنه لا يمكن إغفال أحداث أخرى مثل حرب الخليج الأولى والتي انتهت خلال فتـرة الدراسة في عام ١٩٨٨، ثم بدأت حرب الخليج الثانية ١٩٩٠ ثم تحرير الكويت ١٩٩١، ثم فرض العقوبـات الدولية على العراق، وكذلك حادثة لوكيربي ١٩٨٨، وفرض العقوبات الدولية على ليبيا، كل هذه الأحـداث العربية جعلت الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى المصرية يعطي أولوية للقضية العربية على بـاقي القضايا التي يهتم بها الخطاب. وجاءت قضية الديمقراطية في المرتبة الثانية بنسبة ١٢% ويمكن إرجاع ذلك الاهتمام الكبير بقضية الديمقراطية إلى مرور ما يقرب من عقد على ظهور تجربة التعدديـة الـسياسية فـي

المجتمع المصري، ونشاط بعض الأحزاب هذا إلى جانب انضمام بعض القوى السياسية غير الرسمية مثـل الإخوان المسلمين إلى العمل السياسي من خلال تحالفها مع بعض الأحزاب الرسمية القائمة، فخلال مرحلـة الدراسة حدثت "مغازلة" من حزب العمل وحزب الأحرار لجماعة الأخوان وبالفعل تم التحالف بـين العمـل والأخوان لدرجة أن تحولت أيديولوجية الحزب وأصبحت جريدة الحزب هي لسان حال التيار الإسلامي فـي مصر. وعلى الرغم من ذلك الاهتمام بقضية الديمقراطية إلا أن ذلك الاهتمام أنصب بشكل أكبر على قـضية الانتخابات وتم إزاحة قضايا ديمقراطية أخرى كثيرة من الخطابات منها تعديل الدستور واسـتمرار قـوانين الطوارئ وتداول السلطة، رغم أن هذه القضايا هي جوهر العملية الديمقراطية. وجاءت قضية التنميـة فـي المرتبة الثالثة بنسبة ٨% ويمكن إرجاع ذلك الاهتمام بهذه القضية من قبل الخطاب السياسي السلطوي إلـى مرور المجتمع المصري بمرحلة هامة أثناء فترة الدراسة وهي مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتي قرر فيهـا النظام السياسي أن يتخذ موقفاً محدداً للإصلاح الاقتصادي حيث اتجه إلى آليـات الـسوق وإعـادة الهيكلـة والخصخصة وبيع القطاع العام وجاء الخطاب السياسي السلطوي ليدعم هذه السياسات. وإذا كـان الخطـاب السلطوي قد اهتم بالقضية العربية وقضية الديمقراطية وقضية التنمية فإن اهتمامه كان أقل بالنـسبة للقـضايا الأخرى حيث جاءت قضية العدالة الاجتماعية في المرتبة الرابعة بنسبة ٤،٦% وقد حاول الخطاب تـصوير اهتمام النظام السياسي بتحقيق عدالة اجتماعية بين جميع فئات وشرائح وطبقات المجتمع، وأن جوهر العملية التنموية هو تحقيق استقرار للفئات الفقيرة والكادحة. وقد حاول الخطاب بذلك إزاحة قـضايا أخـرى هامـة بالنسبة لتحقيق العدالة الاجتماعية وهي أن سياسات النظام واتجاهه نحو آليات السوق وبيـع القطـاع العـام وإلغاء الدعم، يؤدي إلى زيادة الفرز الطبقي وبالتالي يحدث تضرراً أكبر للطبقات الوسـطى والـدنيا داخـل المجتمع. ثم جاءت قضية الأصالة والمعاصرة في المرتبة الخامسة بنسبة ٣،٧% ويمكـن تفـسير انخفـاض اهتمام الخطاب السلطوي بهذه القضية لأنه قد حسم موقفه منها إلى حد كبير حيث اتجه إلى تدعيم المعاصرة والسير في اتجاهها هذا إلى جانب مهاجمته للأصالة واعتبارها ردة وعودة إلى الخلف حيث الجمود والتخلف. ثم جاءت قضية الاستقلال الوطني في المرتبة السادسة والأخيرة بنسبة ٢،٣% حيث اعتبر الخطاب الاستقلال هو تحرير التراب الوطني من الاحتلال العسكري، واهتم الخطاب بعودة طابا وبذلك يكون الاهتمام بقـضية الاستقلال ليس ذا شأن وبذلك يكون قد أزاح الخطاب أنواعاً أخرى من الاحتلال وهي الهيمنة الأجنبية علـى الاقتصاد والثقافة وبالتالي تبعية القرار السياسي.

وفيما يتعلق بموقف الخطاب السياسي السلطوي من سياسات النظام السياسي وأدائه فقد جـاءت نـسبة ٣٧،٢% من إجمالي عينة الدراسة تؤيد سياسات النظام وأدائه، وهذا أمر طبيعي نتيجة لأن هذا الخطاب هـو لسان حال النظام السياسي وحكومته، ولكن من الملاحظ أن ذلك الخطاب لم يحاول أن يقوم بعملية تـصحيح ذاتي من خلال نقده لبعض سياسات النظام ولكنه جاء مدافعاً عن كل سياساته الداخلية والخارجية وكأن النظام لم يخطئ على مدار أربعة عشر عاماً هي فترة الدراسة.

أما بالنسبة لموقف الخطاب من طبقات المجتمع فقد جاء الاهتمام بها ضعيفاً حيث كانت النسبة ٣,٧% ويمكن إرجاع ذلك لمحاولة الخطاب السلطوي إزاحة هذه القضية بعيداً عن الخطاب وذلك لإدراكه أن سياسات النظام السياسي وأداءه خاصة فيما يتعلق بعملية الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة والخصخصة وبيع القطاع العام وإلغاء الدعم هي سياسات تلعب لصالح الطبقات العليا في المجتمع وبالتالي فإن الطبقات الشعبية الوسطى والدنيا هي الأكثر تضرراً من هذه السياسات لذلك أغفل الخطاب هذه القضية وحاول إزاحتها وعدم الاهتمام بها.

وفيما يتعلق بموقف الخطاب السلطوي من الخطابات الفرعية الأخرى للطبقة الوسطى فقد أفرد لها الخطاب مساحة واسعة حيث شكلت نسبة ١٥,٥% من عينة الدراسة، فقد سعى الخطاب السلطوي إلى مهاجمة الخطابات الأخرى للطبقة الوسطى بهدف تصفيتها خاصة الخطاب السلفي الذي جاء الهجوم عليه بنسبة ٦١% من مجموع المقالات التي هاجمت الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى في مقابل ٢١,٩% لمهاجمة الخطاب الليبرالي، و ١٧,١% لمهاجمة الخطاب الماركسي ويمكن إرجاع ذلك إلى ارتفاع صوت الخطاب السلفي خلال فترة الدراسة والذي شكل تهديداً حقيقياً للخطاب السلطوي. في حين اعتبر الخطاب السلطوي الخطابين الليبرالي والماركسي معارضة مستأنسة.

وبعد أن قدم الباحث تصنيفاً لقضايا الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى المصرية وموقف الخطاب من سياسات النظام وطبقات المجتمع والخطابات الفرعية الأخرى، يسعى الآن إلى تقديم قراءة للخطاب على مستوى كل قضية وكل موقف بشكل مستقل على أن تكون القراءة على مستويين: مستوى الخطاب المكتوب ثم مستوى الخطاب المنطوق.

أولا: قضية الاستقلال الوطني:

١- على المستوى المكتوب:

لقد شكلت قضية الاستقلال الوطني واحدة من القضايا الرئيسية التي اهتم بها الخطاب السياسي للطبقة الوسطى، وذلك منذ أن بدأت تلك الطبقة في لعب دور سياسي داخل بناء المجتمع المصري منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى الآن. وقد احتلت هذه القضية أهمية كبيرة في فترات الاحتلال العسكري. فقد كانت هي القضية المحورية على ساحة الفكر والممارسة. وبزوال الاحتلال العسكري في منتصف القرن العشرين أخذت هذه القضية صورة أخرى وهي صورة الاستقلال من الهيمنة الأجنبية على المستوى الاقتصادي والثقافي، نتيجة اختفاء الصورة التقليدية للاحتلال والمتمثل في الصورة العسكرية. وظلت قضية الاستقلال الوطني في مواجهة الهيمنة الأجنبية اقتصادياً وثقافياً في بؤرة اهتمام الخطاب السياسي للطبقة الوسطى في الفترة الناصرية. ومع مطلع السبعينيات وتغير النظام السياسي بدأت قضية الاستقلال الوطني تفقد أهميتها بالنسبة للنظام السياسي وبالتالي أغفلها الخطاب السياسي السلطوي المعبر عنها. ولم يظهر أي اهتمام بهذه القضية خلال مرحلة الدراسة الراهنة من قبل الخطاب السياسي السلطوي إلا في مناسبات محددة كعودة

الأرض المصرية المحتلة في طابا وبعض الإشارات إلى أهمية الاستقلال الوطني على المستوى الاقتصادي لأنه يتبعه عدم استقلال على مستوى القرار السياسي.

وفي إطار قراءة الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب اتضح مدى التراجع في الاهتمام بقضية الاستقلال الوطني حيث احتلت مرتبة متدنية بين القضايا الرئيسية التي عني بها الخطاب، هذا إلى جانب تناقض مقولات الخطاب فيما يتعلق بهذه القضية حيث أكد الخطاب على أن الاعتماد على الغرب اقتصادياً من خلال الحصول على المنح والقروض ودخول الاستثمارات الأجنبية سوف يؤدي إلى نوع من عدم الاستقلال الوطني، واعتبر عملية تخفيض الديون الخارجية خطوة أساسية نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي وهذا ما يؤكده رأفت خالد حيث يشير إلى "أن التنمية الاقتصادية - في مفهومها الأشمل تهدف إلى إقامة اقتصاد وطني يمتاز بدرجة عالية من الاستقلال الوطني. وقادر على النمو بالقدرة الذاتية المحلية.. وتحرير الاقتصاد المصري يكمن في زيادة الموارد الحقيقية والذاتية التي لا تخضع للعوامل الخارجية، وفي إحداث طفرة في التصدير، وفي الاستمرار في دفع دماء جديدة في إدارة القطاع العام والقطاع الخاص"[ssssssssssssssss].

وفي موضع أخر يذكر ماهر محمد على أنه "لا بد لنا أن نرفض الاعتماد على الغير فلم يعد من المعقول أو المقبول أن نتسوق أقواتنا ومأكلنا وحاجتنا من الخارج، ولا بد أن نجذع وأن نفزع عندما نسمع أننا نستورد ٧٠% من ضرورات غذائنا من الخارج أو أكثر أو أقل من هذا القدر، ولا بد أن نجزع وأن نفزع عندما نجد أننا نستورد طعاماً بأحد عشر مليون دولار مع إشراقة شمس كل صباح، ولا بد أن نجزع وأن نفزع عندما نعلم أن جملة قيمة وارداتنا تربو على ثمانية مليارات من الدولارات وأن صادراتنا لا تتجاوز أربعة مليارات، بفجوة قدرها أربعة مليارات كل عام، تتراكم وتتزايد على مر السنين ... لقد تذكرت اليوم قول الرئيس مبارك القويمة الحكيمة من لا يملك قوته لا يملك حريته ولا إرادته في دعوته لأن نعتمد على أنفسنا ... أيها السادة فلن ينفعنا شرق ولا غرب ولننفتح على الداخل ولا نطرق أو نقرع أبواب الخارج"[tttttttttttttttt].

وفيما يتعلق بالديون الخارجية أكد لطفي عبد القادر أن "الدبلوماسية المصرية فتحت أبواب مصر على الصعيد الاقتصادي بشكل غير مسبوق في تاريخ مصر المعاصر والحديث، أزاح به عن كاهل مصر عبئاً ثقيلاً بحصوله على إسقاط خمسين في المائة من ديونها الخارجية وإعطائها فترة سماح طويلة فيما يختص بالخمسين في المائة الأخرى وهو أمر خفض ديون مصر من ثلاثة وأربعين مليار دولار إلى سبعة عشر مليار دولار فقط"[uuuuuuuuuuuuuuuu]. وللحد من الديون الخارجية "لم تخضع الحكومة لشروط صندوق النقد الدولي إلا بقدر ما يتوافق مع المصلحة العليا للبلاد، ويتسق مع البعد الاجتماعي بما ييسر السبيل نحو الإصلاح المنشود للاقتصاد المصري. وتدعيم قدرته الذاتية"[vvvvvvvvvvvvvvvv].

وفي الوقت الذي يدين فيه الخطاب السلطوي للطبقة الوسطى الاعتماد على الغرب لأنه يؤدي إلى عدم الاستقلالية الوطنية نجده يؤيد سياسات الانفتاح الاقتصادي وتطبيق سياسة التكييف الهيكلي والخصخصة

وآليات السوق التي تشجع الاستثمارات الأجنبية وأخذ المنح والقروض من الغرب والتي تؤدي إلى زيادة الهيمنة الأجنبية وبالتالي عدم الاستقلال الوطني اقتصادياً وسياسياً. ولم يلتفت الخطاب إلى أنه قد وقع في تناقض جوهري لأن هذه السياسات تعد شكلا من أشكال الاحتلال الحديث، وفي هذا الإطار أكد رأفت خالد "إن تحرير الاقتصاد المصري يحتاج إلى رفع الدعم والخضوع لآليات السوق.. لقد تمكنت حكومة الحزب الوطني من تنفيذ الخطة الخمسية الأولى.. التي كانت وبحق.. خطة إصلاحية.. من أجل دفع الاستثمار في مصر.. وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والاستثماري"[(wwwwwwwwwwwwwwww)].

وفي إطار تشجيع المساعدات الخارجية يؤكد رياض معوض "أن دول المجموعة الأوروبية، عملاق قادم على الطرق.. وهذه المجموعة تقدم لمصر، مساعدات اقتصادية بلغت في العام الأخير ٦٩٣ مليون دولار، وسوف تمهد رحلة الرئيس مبارك الأخيرة إلى هذه الدول، لمزيد من الاستثمارات الأوروبية في مصر، خصوصاً أن أغلب هذه الدول، من الدول التي لديها فائض في رؤوس الأموال. التي تبحث عن مجالات للاستثمارات في الخارج. ومصر من الدول التي تصلح حالياً لهذه الاستثمارات"[(xxxxxxxxxxxxxxxx)].

وفي موضع آخر يذكر رأفت خالد انه "لا يغيب علينا أن الاستقرار يؤدي إلى زيادة مساهمة الهيئات الدولية والتجمعات الاقتصادية.. ورؤوس الأموال العالمية في خطط ومشاريع التنمية المحلية.. على أساس من ضمان العائد.. وجدية استرداد القروض وسداد فوائدها.. بل ويمكن القول دون مغالاة.. أنه لا استثمار في مجتمع لا استقرار فيه.. فالاستقرار يسمح للدول الصديقة.. الوفاء بمتطلبات مصر الاقتصادية والعسكرية.. وإمدادها بأحدث أساليب التكنولوجيا المتقدمة.. وإقامة البرامج المتبادلة.. والتدريبات المشتركة.. الاستقرار ضرورة قومية.. لكسب تأييد العالم الخارجي لقضايا التنمية الوطنية.. ومتطلبات البناء الشامل"[(yyyyyyyyyyyyyyyy)].

وبقراءة الخطاب السياسي السلطوي للطبقي الوسطي على المستوى المكتوب فيما يتعلق بقضية الاستقلال الوطني في مواجهة الهيمنة الأجنبية أتضح انه يتميز بالتناقض والتهافت حيث أهمل الاهتمام بقضية الاستقلال الوطني وتراجع الاهتمام بها خلال مرحلة الدراسة مع أنها واحدة من القضايا الرئيسية لخطاب الطبقة الوسطى خاصة والمجتمع المصري عامة. وقد يرجع ذلك إلى محدودية فهم الخطاب لعملية الاستقلال الوطني حيث اعتبر تحرير الأرض من الاحتلال العسكري هي نهاية الاحتلال، وفي ذلك يشير ماهر محمد على إلى "أن مصر ولأول مرة منذ ما يربو على قرن من الزمان تستكمل حريتها واستقلالها وتعصف بأشكال الاحتلال والتبعية. فلقد بدأ الاستعمار البريطاني منذ ١١ يوليو ١٨٨٢ ليرث تبعيتنا للدولة العثمانية وبعودة طابا نجهز على كل صراعاتنا مع صور الاستعمار ونجهز على صراعاتنا مع إسرائيل تماماً"[(zzzzzzzzzzzzzzzz)]. وقد ظهر التناقض الواضح لقضية الاستقلال الوطني في مواجهة الهيمنة الأجنبية حين اعتبر الخطاب أن التنمية الاقتصادية الحقيقية هي التنمية التي تعتمد على القدرة الذاتية المحلية. ثم قام بعد ذلك بتأييد المساعدات والقروض الخارجية باعتبارها ضرورة للنهوض بالمجتمع والسير نحو التقدم.

إلى الفهرس

٢- على المستوى المنطـوق:

وفي محاولة التعرف على رأي الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق فيما يتعلق بقضية الاستقلال الوطني في مواجهة الهيمنة الأجنبية، فقد أكد الخطاب على محافظـة مـصر علـى استقلالها الوطني وكان المقصود بالاستقلال هو الاستقلال العسكري، وفي هذا الإطار أكدت المقابلة المتعمقة على أن "مصر من بين أكثر الدول استقلالاً وطنياً، ومن أكثر الدول التي حاربت من أجـل الاسـتقلال.لقـد تخلصت مصر من الهيمنة البريطانية ثم تخلصت من احتلال اليهود، واستردت الأرض كاملة بفضل معاهدة الرئيس السادات والتي أكملها الرئيس مبارك. والاتصال مع العالم الخارجي أصبح ضرورة لا فكاك منها ولا يعني هذا بحال من الأحوال أنها هيمنة علينا أو شكل من أشكال الاستعمار والاحتلال"(aaaaaaaaaaaaaaaa).

وفي محاولة الخطاب المنطوق لتبرير الصور الأخرى للاحتلال والمتمثلة فـي الاحـتلال الاقتـصادي والثقافي وهي الصور الجديدة للاستعمار في العصر الحديث أكدت المقابلة المتعمقة على أننـا نعـيش "فـي عصر العالم كله قرية واحدة لا تستطيع أن تعيش بمفردك. أنت عندك مواد أولية ولازم تستعين بالاقتـصاد العالمي لكي يأتي للعمل عندك. لا يهدد الوطن إلا الفقر. لكن النظام المصري برئاسة حسني مبارك يـسعى للقضاء على الفقر من خلال فتح الباب أمام الدول الغربية لكي تساعد مصر على التنمية. فالإنسان القـوي لا يهاب الغير ولا يخاف من طمس هويته. لا يجب أن نظهر على أننا أقزام نحـن لنـا حـضارتنا وسياسـتنا واقتصادنا. ونحن نقف أمام العالم مرفوعين الرأس. لكن لا بد من الاستيراد والاعتماد المتبادل بين الـداخل والخارج"(bbbbbbbbbbbbbbbb).

ويتضح من ذلك أن الخطاب السلطوي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق يحـاول الخـروج مـن التناقض الذي وقع فيه الخطاب على المستوى المكتوب، وذلك بتبريـر سياسـات النظـام علـى المـستوى الاقتصادي والثقافي باعتبار أن هذين المستويين هما الأشكال الجديدة للهيمنة الأجنبية على مجتمعات العـالم الثالث ومنها المجتمع المصري. فسعى إلى تأكيد أن التعامل مع الغرب واتباع سياساته الاقتـصادية والأخـذ بثقافته الكونية، والحصول على المساعدات والمنح والقروض لا يعني مطلقاً عدم اسـتقلالية وطنيـة علـى مستوى اتخاذ القرارات السياسية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخطاب المنطوق قد وقع هو الآخر في تناقض رئيسي عندما أكد أن التبعية الاقتصادية تؤدي إلى تبعية سياسية وعدم استقلالية في اتخاذ القرارات السياسية، وهذا ما أكدته المقابلة المتعمقة. حيث أن "السياسة الدولية سياسة مصالح يعني هات وخد مش لازم نقول انها تبعية ولكن كسب ولاء وأصوات مؤيدة. دول الاتحاد الأوربي وروسيا دول كبيرة رغم ذلك تحـصل علـى مساعدات من أمريكا، لذلك عند اتخاذ أمريكا لقرار سياسي دولي مثل غزو العراق، نجـد أن هنـاك تأييـداً ومساندة من الدول الأكثر مساعدة أي الأكثر تحالفاً. وهذا ليس بدعة لكن المصالح المشتركة هي التي تحكـم الموقف. وإحنا زي كل مجتمعات العالم الثالث مش ممكن يبقى عندنا استقلال اقتصادي.. نحن نعمـل وفـق معايير يضعها النظام العالمي الذي يقدم لنا المساعدات"(cccccccccccccccc).

وبقراءة الخطاب السياسي الساطوي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق يمكن القول انه لا يضع قضية الاستقلال الوطني من ضمن أولوياته ذلك لأنه يرحب بالتعامل مع النظام العالمي الجديد وفق المعايير التي يضعها هذا النظام، وهي بالطبع معايير تعمل على فرض الهيمنة الاقتصادية والثقافية والسياسية على المجتمع المصري تحت دعوى العولمة. ووفقا لمنطق الخطاب الذي يرى أن السياسة الدولية هي سياسة المصالح المتبادلة، ونحن نحصل على مساعدات من النظام العالمي الجديد. فلا بد وأن نفقد استقلالنا الاقتصادي بالسير وفق آليات السوق، ونفقد استقلالنا الثقافي في مواجهة الهجوم الفضائي الغربي، ونفقد استقلالنا السياسي باتباع سياسة الإصلاح السياسي التي يدعو إليها الغرب.

ثانيا: قضية الديمقراطية:

١- على المستوى المكتوب:

لقد أعطى الخطاب السياسي الساطوي للطبقة الوسطى اهتماماً كبيراً لقضية الديمقراطية، حيث شكلت هذه القضية واحدة من أولويات الخطاب السياسي للطبقة الوسطى خلال مرحلة الدراسة. وبقراءة الخطاب الساطوي يمكن ملاحظة أنه في تناوله لقضية الديمقراطية قد تعامل معها باستخدام آليات عديدة، ولكن أبرز الآليات استخداماً في معالجة وتناول هذه القضية هي آلية الإزاحة حيث اهتم الخطاب ببعض أبعاد الديمقراطية وحاول إبرازها بشكل واضح وفي ذات الوقت حاول إزاحة بعض الأبعاد الأخرى وحاول إخفاءها أو عدم التعرض لها، على الرغم من أن الواقع السياسي لمرحلة الدراسة يشير إلى أن هذه الأبعاد كانت ذات بروز على مستوى ذلك الواقع.

وفيما يتعلق بالأبعاد والتي حاول الخطاب الساطوي إبرازها فيما يتعلق بقضية الديمقراطية كانت الحرية واحدة من أبرز الأبعاد التي ركز عليها الخطاب حيث يشير سمير رجب إلى أن (عصر مبارك يؤكد كل يوم.. أن الحوار.. أرقى وسائل التعامل في العلاقات الإنسانية بصرف النظر عن حجم الاختلاف في الرأي.. أو تباين المشارب.. أو تنوع الاتجاهات.. من هنا.. تنشط العقول أكثر، وأكثر.. وتكسب الحرية أرضاً جديدة مع إشراقة كل صباح.. حتى تزداد قواعدها رسوخاً.. وتحظى أعلامها بالدعم والمساندة لكي تستمر خفاقة دائماً"[dddddddddddddddd]. ويشير نفس الكاتب كذلك إلى "أن الحزب الوطني يضرب كل يوم القدوة والمثل في شتى مجالات الحياة.. لقد اختار الحزب لنفسه طريقاً واضحاً محدد المعالم يقوم على تعميق الديمقراطية.. وإعلاء صرح الحرية.. والذود عن حقوق الإنسان في كل زمان ومكان"[eeeeeeeeeeeeeeeee].

وفي محاولة الخطاب الساطوي تضخيم حجم الحرية في المرحلة الراهنة فقد استخدم آلية قياس الحاضر على الماضي حيث أشار ثروت أباظة إلى "أن المصريين عرفوا في ظل حكم مبارك الطمأنينة والأمان والاستقرار ورفع عنهم شبح الذعر والقلق والهلع.. الذي عاشوه في ظل الحكم الديكتاتوري السفاك الذي كانت تعيش فيه مصر قبل أن يتولى أنور السادات الحكم، حتى إذا أصبح السادات رئيساً بدأت تنقشع السحابات السود وبدأت أنفاس الحرية تتردد في حياة المصريين، وحين أصبح حسني مبارك رئيساً لجمهورية مصر فتح الأبواب على مصاريعها لهذه الحرية"[ffffffffffffffff]. وفي موضع آخر يؤكد سمير رجب

على ان "شباب الأمس الذين عاشوا مرحلة ما قبل الثورة عندما كان شباب الفلاحين والعمال والموظفين يعانون من أسوأ حالات القهر والاستبداد، والطغيان.. وحيث حرم أبناء السواد الأعظم من أن يكون لهم أدنى دور في المجتمع.. أما الآن.. فها هم يقفون أمام رئيس الجمهورية.. يحاورونه.. ويحاورهم.. ويناقشونه في كافة ما يعن لهم من أمور وهم على يقين كامل من أن.. طريقه، وطريقهم واحد.. يستمتعون سوياً.. بمظلة الحرية، والديمقراطية، وسيادة القانون"[gggggggggggggggg].

ولقد برزت الدعوى للحوار الوطني كأحد الأبعاد الديمقراطية في الخطاب الساطوي للطبقة الوسطى حيث اهتم بها الخطاب اهتماماً كبيراً وأفرد لها مساحة كبيرة، حيث أكد نبيل أباظة في هذا الشأن "إن الحزب الوطني الديمقراطي قد بادر لإرساء تقليد جديد عندما دعا.. الأحزاب السياسية للاجتماع معا لمناقشة خمس قضايا قومية تواجه مجتمعناً.. والاشتراك معاً لوضع حلول لها.. وهذا التقليد ليس بدعة.. ولكنه ينبع من إيمان الحزب الوطني بحتمية الحوار بين الأحزاب السياسية لأنها جميعاً جزء من النظام السياسي للدولة.. كما أن الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية تتشاور.. وتتفاهم فيما بينها باستمرار في القضايا القومية التي تهم الجماهير.. فالحوار وليس الصراع هو الأسلوب الديمقراطي الذي يجب أن نتبعه في هذه الفترة الخطيرة التي نمر بها.. لأن هذا التطاحن وهذا الصراع سيضعف الأحزاب السياسية الشرعية جميعاً.. ويخلى الساحة السياسية لتعربد فيها الجماعات المتطرفة سواء الدينية أو السياسية والتي تعمل في السر وتحت الأرض"[hhhhhhhhhhhhhhhh]. وأكد صفوت الشريف في موضع آخر أن "لقاء الأحزاب وحوارها سوف يرسخ تقاليد الديمقراطية ويبلور ميثاق الشرف للعمل الديمقراطي في مصر، وسوف يجعل الحقيقية هي سيدة الموقف، وصالح الشعب هو الهدف الأسمى"[iiiiiiiiiiiiiiii].

ولإبراز دور الحزب الوطني في تنشيط الحوار الوطني من أجل ترسيخ الديمقراطية أكد رأفت خالد على أن "الديمقراطية ينبغي أن تكون المطلب الأساسي لكافة القوى الوطنية على ساحة العمل السياسي.. غير أن دور الحزب الوطني كحزب الأغلبية لا يتوقف عند صياغة التجربة الديمقراطية.. وإنما يتعدى ذلك ليشمل مسئولية تعميق النموذج الديمقراطي ممارسة وتطبيقا.. فهو الحزب الحاكم المؤهل لذلك التحدي القومي.. وتلك الرسالة الوطنية"[jjjjjjjjjjjjjjjj].

أما البعد الأكثر بروزاً لقضية الديمقراطية والتي أفرد الخطاب السياسي الساطوي أكثر من نصف مساحته لمناقشاته فقد تمثل في قانون الانتخابات من ناحية وما هو القانون الأصلح للممارسة الديمقراطية في مصر هل هو الانتخاب الفردي أم الانتخاب بالقائمة سواء كانت النسبية أو المطلقة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد تناول الخطاب تأييد الحزب الوطني مرشحيه في الانتخابات، وهاجم الخطاب بشراسة الأحزاب الأخرى ومرشحيها، وفي هذا الإطار توجد مادة صحفية ضخمة يمكن الإشارة إلى بعض النماذج منها، فحول تعديل قانون الانتخابات يشير محمود تهامي إلى أن "المعارضة عندنا أقامت الدنيا ولم تقعدها حول تعديل قانون الانتخابات وما زالت تصرخ وتولول على الحظ العاثر الذي أوقعها في براثن حزب الأغلبية الذي استطاع أن يفرض عليها تعديلات لا تقبلها في قانون الانتخابات.. وموقف المعارضة غير مفهوم فهي تصر على ان نظام الانتخابات الفردي هو الأفضل والأجدى رغم أننا نعلم أن الأحزاب جميعها من مصلحتها..

إلى الفهرس

استمرار نظام القائمة النسبية لأنها تحصل من خلاله على مكاسب لا يمكن تحقيقها عن طريق النظام الفردي، لأنها تضمن إحكام سيطرتها على كوادر الحزب ونوابه وهيئته البرلمانية.. والصحيح أن المعارضة تلقت هدية العام الجديد من الحزب الوطني يجب ان تشكره عليها"[kkkkkkkkkkkkkkkk]. وفي نفس الإطار يؤكد سمير رجب في موضع آخر "أن الأسلوب الذي اتبعته المعارضة أثناء التعديلات المقترحة لقانون الانتخابات لا يبدو أن يكون تشويشا بعيداً كل البعد عن الديمقراطية"[llllllllllllllll].

أما بالنسبة للهجوم الشرس على أحزاب المعارضة فقد أشار ثروت أباظة إلى "أن الجمهور المصري لا يستطيع أن يتبين مبادئ الأحزاب في مصر فهي أصلا لا مبادئ لها.. هناك طبعاً حزب التجمع ومبادؤه شيوعية والشعب المصري بإيمانه بالله وبرسوله ﷺ يرفض الشيوعية بكفرها وإلحادها وهناك حزب يسمي نفسه العمل وحقيقته أنه حزب الإخوان المسلمين وهم أصل التطرف ودعاته، وقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الشعب المصري يرفض التطرف.. وهناك حزب آخر وإن كان لم يكتمل بعد يسمي نفسه الحزب الناصري وما أحسب الشعب يقبل أو يرضى أن ينتخب المتمسحين بعهد الطغاة والاعتداء على الأعراض والأنفس والأموال فكيف ينتخب الشعب من ساحة العذاب ألواناً وأشكالاً ومن قضى على الإنسان فيه.. وهناك حزب الوفد وتكاد تكون مبادؤه مماثلة كل التماثل مع الحزب الوطني.. أما الأحزاب الأخرى وهي كثيرة لا معني لها فإن مبادئها جميعاً مختلطة بعضها ببعض لا تكاد تبين أو هي مبادئ أهون من أن يتكون لها حزب"[mmmmmmmmmmmmmmmmmm].

وفي محاولة الخطاب السلطوي الخروج من ذلك الجدل حول قانون الانتخابات وأي طريقة أصلح أشار رياض معوض إلى أن "للشعب أن يختار الطريقة الانتخابية التي تروقه، أو التي تلائم ظروفه لأن لكل طريقة من طرق الانتخابات متاعبها، كما أن لكل منها مزاياها.. إن هذه الأنماط العديدة من أنظمة الانتخابات العامة، كلها ديمقراطية، كلها دستورية.. وتلك هي سمة الديمقراطية، التي يتيحها لشعب مصر نظامنا الديمقراطي الحالي، وقيادتنا السياسية التي تستجيب دائماً إلى الاتجاهات الغالبة للشعب"[nnnnnnnnnnnnnnnn].

وإذا كان الخطاب السلطوي قد اهتم ببعض الممارسات الديمقراطية وحاول إبرازها من خلال خطابه خلال مرحلة الدراسة، فإنه قد أغفل أبعاداً أخرى ووقف منها موقفاً إما متحيزاً أو متجاهلاً، وفي مقدمة هذه الأبعاد بعد تغيير الدستور باعتباره مطلباً ملحاً نادت به القوى السياسية خلال مرحلة الدراسة، وفي هذا الشأن أشار سمير رجب إلى "أن الإبقاء على الدستور الحالي.. لا يتنافى مع الديمقراطية كما يحاول البعض تصوير ذلك.. بالعكس.. إننا نبغي الاستقرار.. وبالتالي لا نريد اللعب بالدستور.. حتى نمنع المزايدين، ودعاة التهييج والإثارة.. من ارتكاب أفعال لا أعتقد أن أحداً فينا يوافق عليها"[oooooooooooooooo].

أما بالنسبة لبعدي تداول السلطة وقانون الطوارئ فلم يتعرض لهما الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى من قريب أو بعيد. فقد مارس عليهم آلية الإزاحة على الرغم من أنها من الأبعاد الجوهرية للعملية الديمقراطية ونادت كل القوى السياسية والشعبية خلال مرحلة الدراسة بتداول السلطة وإلغاء العمل بقانون الطوارئ. ويمكن تفسير إزاحة خطاب السلطة لهذه الأبعاد وتهميش أبعاد أخرى مثل الدستور في ضوء أن

الاهتمام بهذه الأبعاد ليس في صالح النظام السياسي الحاكم والذي يعبر عنه الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى المصرية.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على رأي الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من قضية الديمقراطية فقد أكدت المقابلة المتعمقة على "أننا لدينا ديمقراطية كاملة يمكن أن نباهي بها العالم كله، خاصة العالم العربي لأن به حكومات مستبدة، والبلد الوحيد الديمقراطي في المنطقة هي مصر"[(pppppppppppppppp)]. ويلاحظ هنا استخدام الخطاب المنطوق آلية القياس مع العالم الخارجي لكي يؤكد مدى توافر الديمقراطية داخل المجتمع المصري.

وباستخدام نفس آلية القياس ولكن قياس الحاضر على الماضي يسير الخطاب السلطوي المنطوق لكي يؤكد على قضية الحرية، فتشير المقابلة المتعمقة إلى ذلك "أنا عايشت فترة الملكية وكانت هناك بعض الحريات.. وعايشت كل العصور التالية للعصر الملكي أيام عبد الناصر كانت هناك رقابة شديدة ولم تكن في مصر حريات وكثيراً من الناس دخلت السجون بسبب آرائهم.. بعد عبد الناصر كان هناك قدر كبير من الحرية في عهد السادات حيث تم إلغاء الرقابة وظهرت التعددية السياسية وتم إنشاء المنابر وتحولت بعد ذلك إلى أحزاب. وفي عهد مبارك ازدادت الحرية والديمقراطية"[(qqqqqqqqqqqqqqqq)].

وفي محاولة الخطاب السلطوي المنطوق إبراز دور النظام السياسي القائم في دعم حرية الرأي تشير المقابلة المتعمقة "عندما تشهد تعسفاً أو قيوداً على الحريات في الصحافة فإنها ليست من قبل النظام السياسي وإنما بسبب رؤساء التحرير الذين حلوا محل الرقيب أما النظام الحاكم فهو برئ من هذه القيود.. والقرار الأخير للرئيس مبارك بمنع حبس أي مواطن في قضية نشر هو تتويج لحرية الرأي في مصر"[(rrrrrrrrrrrrrrrr)].

وفيما يتعلق ببعض الأبعاد التي أهملها الخطاب المكتوب مثل العمل بقانون الطوارئ فقد قام الخطاب المنطوق بتبرير سياسة النظام في العمل بقانون الطوارئ حيث أكدت المقابلة المتعمقة "إن قانون الطوارئ له ما يبرره في بلد اغتيل فيه رئيس الدولة ورئيس مجلس الشعب والمفكرين ورجال الدين ويخرب فيه الاقتصاد الوطني والسياحة.. إن قانون الطوارئ حماية للمجتمع من أعداء المجتمع وأعداء الحياة. وقانون الطوارئ ليس بدعة مصرية فكل دول العالم الديمقراطي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لديها قوانين طوارئ واحنا في مصر مش بنقلع الناس الجزم ومش بناخد بصمات صوتية ذي ما بيحصل في أمريكا. وأنا لا ألوم النظام الأمريكي فهو على حق بعد أحداث ١١ سبتمبر. النظام بيحاول يحمي الشعب"[(ssssssssssssssss)]. وتظهر هنا مرة أخرى آلية قياس الداخل على الخارج لتبرير سياسات النظام.

أما بالنسبة لتداول السلطة فقد أشارت المقابلة المتعمقة "أن الرئيس مبارك نفى أكثر من مرة توريث الحكم، أما بالنسبة للتداول فأي مواطن يمكن أن يرشح نفسه أمام الرئيس في الانتخابات، وهذا حق كفله الدستور، لكن الناس هي اللي معندهاش إمكانية الترشيح"[(tttttttttttttttt)]. وقد تناقض الخطاب مع نفسه على مستوى تداول السلطة حيث أكدت المقابلة المتعمقة "أننا نمتلك ديمقراطية كاملة ولا ينقصها إلا شئ واحد، هو

إلى الفهرس

إيمان الحكومة والحزب الوطني بتداول السلطة"[(uuuuuuuuuuuuuuuu)]. ولم يستمر الخطاب على موقفه من تداول السلطة بل تناقض مرة أخرى مع نفسه حيث جعل تداول السلطة تداولاً جزئياً وليس كلياً وفي ذلك تشير المقابلة المتعمقة "إلى ان تداول السلطة يكون على مستوى مجلس الوزراء أما رئيس الدولة فهو رمز لا يجب أن نقرب منه"[(vvvvvvvvvvvvvvvv)]. وبذلك يكون الخطاب قد حول نظام الحكم في المجتمع المصري من النظام الجمهوري إلى النظام الملكي.

وفيما يتعلق بموقف الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من دعوى تغيير الدستور كأحد المطالب السياسية للقوى الاجتماعية المختلفة فقد حاول الخطاب المنطوق أن يأخذ موقفاً مختلفاً عن الموقف الذي اتخذه الخطاب المكتوب حيث أكدت المقابلة المتعمقة "أنه لا بد من تغيير بعض مواد الدستور لكي تواكب العصر.. الدستور ليس بقرآن ده كلام بشر ممكن يتعدل ويتغير"[(wwwwwwwwwwwwwwwwww)]. ولكن ذلك الموقف لم يستطيع الخطاب المنطوق الثبات عليه حيث تناقض مع نفسه وظهر بصورة متهافتة حيث أكدت المقابلة المتعمقة على انه "بالنسبة لصلاحيات رئيس الدولة في الدستور فلا يجب تغييرها.. لأن رئيس الدولة لا بد وأن تكون له صلاحياته لأنه كبير العائلة، ولا يجب أن ننزع منه سلطته وصلاحياته لأنه كبيرنا"[(xxxxxxxxxxxxxxxxx)].

ثالثا: قضية التنمية:

١- على المستوى المكتوب:

لقد شغلت قضية التنمية أولوية كبيرة داخل الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية منذ مطلع الأربعينيات من القرن العشرين. ومنذ ذلك التاريخ أخذت أهمية هذه القضية تتصاعد حتى أصبحت في مقدمة القضايا التي تشغل الخطاب السياسي والمجتمع مع ثورة يوليو ١٩٥٢. ولقد انشغل الفكر السياسي للطبقة الوسطى بمختلف أيديولوجياته بمحاولة رسم طريق التنمية الأمثل للمجتمع المصري، وفي ذلك الوقت كانت هناك نماذج لمجتمعات سبقتنا على طريق التنمية والتقدم، ورأى الفكر السياسي للطبقة الوسطى أنه لا سبيل أمامه من اختيار نموذج من هذه النماذج والسير وفقاً له. واستمرت حالة التخبط والارتباك ما يقرب من عقد من الزمان حتى استطاع الخطاب السياسي للطبقة الوسطى والذي وصل إلى قمة السلطة السياسية في أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ أن يحدد لنفسه طريق التنمية. ومع مطلع الستينيات كان قد حسم الاختيار وقرر السير وفق النموذج الاشتراكي للتنمية. ومع تغيير النظام السياسي مع مطلع السبعينيات رأى الخطاب السياسي الجديد أنه لا بد من تغيير نموذج التنمية حتى يتوافق مع التحالفات الاجتماعية والسياسية بل والعالمية الجديدة. وبالفعل حسم النظام السياسي موقفه واختار نموذج الانفتاح الاقتصادي الرأسمالي. وظل نموذج الانفتاح الاقتصادي الرأسمالي يعمل جنباً إلى جنب النموذج الاشتراكي حتى منتصف الثمانينيات، وهي المرحلة التي يطلق عليها أزمة وركود الاقتصاد المصري. وكان على النظام السياسي المصري السير وفق نموذج خالص للتنمية وذلك من أجل الإصلاح الاقتصادي وإخراج الاقتصاد المصري من عثراته المتتالية. ومنذ ذلك التاريخ بدأ جدل واسع داخل المجتمع حول طريق الإصلاح وكان بالطبع للخطاب السياسي

السلطوي للطبقة الوسطى دور كبير فيه ذلك لأنه الخطاب المعبر عن النظام السياسي القائم وسياساته. وبمـا أن النظام السياسي المصري لم يكن حتى هذه اللحظة قد قرر ما هو الطريق الأمثـل للتنميـة، فقـد وقـف الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى المصرية في منتصف الطريق ولم يحسم موقفه في انتظار تحديد النظام السياسي القائم لموقفه.

وقد عبر رأفت خالد عن ذلك الموقف حيث يشير إلى انه "لا يزال الجدل دائرا بين أصـحاب التيـارات المتباينة.. ساخناً أحياناً محتداً غالباً.. حول جدلية.. بيع أو لا بيع.. للقطاع العام.. وغالباً ما يبدأ الحوار حول رفع الكفاءة وبيع الشركات المتعثرة أو الخاسرة.. لكن سرعان ما يندفع أنصار كل تيـار بتنـاول القـضية بمنطق.. (الكل أو لا شئ).. فهي إما بيع كامل للقطاع العام كله وتصفيته.. وهو الرأي الذي يتبنـاه أنـصار التخصيصية.. أي تحويل القطاع العام إلى خاص.. أو هي لا بيع لأي (طوبـة) منـه.. ولا مـساس بـأي (مسمار) فيه.. فهي (ردة) عن الاشتراكية.. كما يستصرخ بذلك ما يسميهم أصحاب التخصيصية.. (بالحرس القديم).. أو عند الاحتداد والهجوم.. بـ (عبدة الأصنام).. وبين هؤلاء وأولئك يدور الجدل العقيم.. وتأخـذنا جميعاً دوامة التخبط.. ونحن نرى أن المسألة اقتصادية بحتة.. لا عقائديـة فيهـا.. أمـا أن يحاول لـبعض (المتحذلقين) أن يحول النقاش من.. مشكلة تمويل وإدارة وكفاءة.. إلى عدم وجود هوية اقتصادية لمـصر.. وأن مصر لا هوية اقتصادية لها.. وأن الحل السحري لكل مصائبنا الاقتصادية هي (التخصيـصية).. بينمـا يستصرخ الشموليون.. الردة.. الردة.. وهكذا يتناطح الليبراليون والشموليون.. بينما القـضية بـسيطة بيـع (بعض) الوحدات المتعثرة من القطاع العام ولأسباب اقتصادية بحتة.. المسألة أن القطاع العام والخاص همـا قطاعان لقضية واحدة.. هي قضية تدني الكفاءة ونقص التمويل وسوء الإدارة.. وأن بيـع بعـض وحـدات القطاع العام مسألة اقتصادية لا عقائدية فيها.. وأنها لا يجب أن تكون قضية يشغلنا بها أنصار التخصيـصية من الليبراليين.. وسدنة الحرس القديم من الشموليين"(yyyyyyyyyyyyyyyyy).

وبعد هذا الجدل حسم النظام السياسي موقفه واختار طريق التنمية وفق آليات السوق الرأسمالي، وفجـأة استطاع الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى أن يحسم موقفه هو الآخر من قضية التنمية حيث استخدم آلية الإزاحة ليبعد عن خطابه مفهوم التنمية المستقلة والتنمية بالاعتماد على الذات، وبدأ في تبريـر اختيـار النظام السياسي للتنمية وفق آليات السوق الرأسمالي، وصور أن التنمية وفق هذا النموذج أصبحت ضـرورة للحاق بركب التقدم، وفي هذا الإطار يشير نور الدين بكر إلى انه "لا شك أننا نؤمن أننا جزء مـن الحركـة الاقتصادية العالمية وأنه في عالم يشهد ثورة الاتصالات وتقدم تكنولوجيا العصر فإن التحول نحـو اقتـصاد السوق حقيقة عالمية وسياسية تمليها ظروف الحركة العالمية من حولنا ويجب ألا نتخلف عنها.. لكن في نفس الوقت التجربة يجب أن تكون مصرية بكل أبعادها نأخذ من العالم من حولنا ما يتلاءم معنا وفي إطار إعلان واضح لسياسة الدولة واضعاً في الاعتبار قطع الطريق على السماسرة وبقايا انفتـاح (الخطـف واجـري).. ولنبيع ما نريد بإرادتنا وفقاً لمصلحة نراها لمصر الشعب والإنسان.. ويكون العائد كله للشعب والدولـة دون أن يمر جزء منه لجيوب البعض الباحثين عن فرصة للثراء"(zzzzzzzzzzzzzzzzz). ويتضح من الخطـاب أنـه يحاول الإشارة إلى أن الانفتاح على السوق العالمي هذه المرة يختلف عن انفتاح السبعينيات الذي أثرى مـن

خلاله فئات قليلة وإنما الانفتاح الحالي سوف يكون من أجل كل المصريين. وفي ذلك الإطار يشير نفس الكاتب في موضع آخر إلى انه "على طريق التحول نحو اقتصاد السوق وفي إطار من التدرج والوعي بالتجربة المصرية في التحول والتي تضع في اعتبارها الواقع الاقتصادي والاجتماعي والظروف الحياتية للمواطن المصري فإن الهدف هو الإنسان المصري.. الإنسان في حياته واستقراره ومستقبله. فكل نشاط اقتصادي ورغبة أكيدة في الإصلاح هي من أجل المواطن المصري"[(aaaaaaaaaaaaaaaaaa)].

وإذا كان النظام السياسي المصري يرى أن المعوق الأول لعملية الإصلاح الاقتصادي هي الزيادة السكانية، فمن الطبيعي أن نجد الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى يحاول إبراز خطورة الانفجار السكاني ويصوره على أنه يلتهم كل عائدات التنمية وأنه عقبة كبيرة أمام التقدم في المستقبل. وبذلك يزيح الخطاب كل المعوقات الأخرى التي تواجه التنمية في المجتمع ويحاول إبراز قضية السكان على اعتبار أنها العائق الوحيد أمام التنمية وفي هذا الإطار يشير رأفت خالد إلى أن "مصر تجاهد لكي تنفذ خطة تنموية طموحة.. وتجاهد لكي تصلح من اختلالات هيكلية في اقتصادها الوطني نتيجة أعباء الحروب والزيادة السكانية الهائلة"[(bbbbbbbbbbbbbbbbbb)].

ويشير في موضع ثان "إن قضية الانفجار السكاني المروع.. التي تعاني منه مصر حاليا.. وتشكل عائقاً رهيباً أمام التقدم في المستقبل"[(cccccccccccccccccc)]. ويشير كذلك في موضع ثالث "إن تحرير الاقتصادي المصري قد بدأ منذ سنوات.. وإن كان الأمر يتطلب طفرة في هذا التوجه.. وإحقاقاً للحق فإن تحرير الاقتصاد المصري يحتاج إلى رفع الدعم والخضوع لآليات السوق.. مع ضبط الزيادة الهائلة في السكان"[(dddddddddddddddddd)]. ويشير لطفي عبد القادر في موضع رابع إلى أن "الزيادة الرهيبة في تعداد سكاننا كل عام.. تبتلع كل جهد يبذل كل مورد جديد نحصل عليه وصولاً إلى الهدف المنشود"[(eeeeeeeeeeeeeeeeee)].

وفي محاولة الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى لإظهار وإبراز نجاح نموذج التنمية وفق آليات السوق وبالطبع في محاولة لإزاحة أي عثرات وتجاهل أي سلبيات فقد أكد إبراهيم عياد المراغي في هذا الإطار "أن مصر سوف تشهد طفرة جديدة كبيرة من أجل تغيير المفاهيم والتفكير وتحقيق سيناريو جديد للتنمية والنمو خاصة بعد أن عبرت مصر جسر التخاف الاقتصادي وأصبحت دولة في مصاف الدول فوق النامية بعد أن وافق الصندوق الدولي على إسقاط ٤ مليار دولار وتراجع نسبة التضخم إلى ٨% مقابل ٣٠% عام ١٩٩٠ وانخفاض العجز في الميزانية إلى ٢% مقابل ٢٠% في نهاية الثمانينيات. وتحول مصر إلى بؤرة مضيئة للاستثمار العالمي مما يجعل مصر مؤهلة لتكون دولة من الدول ذات الاقتصاديات الهائلة"[(ffffffffffffffffff)].

وفي محاولة استخدام آلية القياس على الخارج لإبراز نجاح خطة الإصلاح الاقتصادي وفقاً لآليات السوق الرأسمالي العالمي يشير لطفي عبد القادر إلى أن "صندوق النقد والبنك الدوليان أعلنا أن مصر احتلت المركز الأول في معدل النمو على مستوى بلدان منطقة الشرق الأوسط. وأشار إلى ان معدل النمو

الاقتصادي بلغ ٥,٣% على حين يتوقع وصول معدلات النمو في تركيا إلـى ٣,٩% وهـي شـهادة نعتـز بها"(ggggggggggggggggg).

وفي إطار إبراز نجاح تجربة التنمية وفق آليات السوق وقع الخطاب السياسي الساطوي فـي تنـاقض رئيسي مع ما أكد عليه من قبل في أن الزيادة السكانية تلتهم كل عوائد التنمية وفي ذلك يشير إبراهيم عبـاد المراغي إلى انه "إزاء المناخ الجديد في مصر ارتفع الناتج المحلي إلى حوالي ٣٠٠ مليار جنيه، وقد ترتـب على ذلك ارتفاع مستوى دخل الفرد من ٤٢٧ دولاراً عام ١٩٨٢/٨١ إلـى ١٤١٠ دولارات (٤٨٠٠جنيـه) عام ١٩٩٨/٩٧. وقد ارتفع معدل التنمية إلى ٥,٧% والمستهدف أن يصل إلى ٦,٩% في العام القـادم بمـا يجعل هذا المعدل يتجاوز ٣ أمثال معدل النمو السكاني"(hhhhhhhhhhhhhhhhh). ويتضح من ذلـك ان الخطـاب السياسي الساطوي للطبقة الوسطى المصرية على المستوي المكتوب يحـاول تـصوير الواقـع الاقتـصادي للمجتمع المصري على أنه واقع تجاوز كل أزماته ومشكلاته.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب السياسي الساطوي للطبقة الوسطى على المستوى المنطـوق فقد اتضح أن هذا الخطاب يتبنى نموذج التنمية وفق آليات السوق وهو بالتالي يتناغم مـع سياسـة النظـام السياسي في هذا الشان ويتفق مع الخطاب الساطوي المكتوب، هذا إلى جانب أنه يرى فـي ذلـك النمـوذج التنموي أنه النموذج الأمثل حيث يعتبره نموذج التنمية المستقلة للمجتمع المصري وفي هـذا الـشان تـشير المقابلة المتعمقة إلى أننا "ادينا تنمية مستقلة قائمة على اقتصاد حقيقي، وليس اقتصاد موجه، أنـا لـو عـايز أعمل مصنع لو مفيش دراسة جدوى ورأس مال يفشل المشروع. هناك الآن في مصر بعض رجال الأعمال المغامرين، عملوا مشروعات ناجحة في العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر ومدينة السادات، والرئيس مبارك دائم الزيارة لهذه المشروعات، ويقوم بتشجيعها.. شوف مشروع توشكى الدولة بتعمل تنمية حقيقيـة، وتقوم بحماية الصناعات الوطنية.. وزير الاقتصاد لا بد وأن يكون مدير مشروع صـناعي نـاجح زي مـا بيحصل في الدول المتقدمة، بلاش أساتذة الجامعات اللي ضيعونا بالكلام النظري"(iiiiiiiiiiiiiiiii).

وفي تناقض واضح يؤكد الخطاب الساطوي للطبقة الوسطى على عدم وجود تنمية مستقلة في المجتمـع المصري وإنما التنمية تكون تابعة للنموذج العالمي الذي يقدم لك مساعدات، وفي هذا الإطار يستخدم الخطاب آلية القياس على الخارج المتشابه مع الداخل في نفس الظروف الاقتصادية، حيث تشير المقابلة المتعمقة أنـه "مفيش دولة في العالم الثالث ممكن يبقى عندها تنمية مستقلة هتجيب فلوس منين. الدول الكبرى لو منعت عن العالم الثالث المعونات الاقتصادية والمواد الغذائية هتجوع.. واحنا زي كل مجتمعات العالم الثالث مش ممكن يبقى عندنا استقلال اقتصادي، وبالتالي لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستقلة، ولكنها تنمية تتم وفـق معـايير يضعها النظام العالمي الذي يقدم لنا مساعدات طيبة تسير بالمجتمع المصري للأمام"(jjjjjjjjjjjjjjjjj).

رابعا: القضية العربية:

١- على المستوى المكتوب:

لقد تبلورت القضية العربية منذ حقبة الأربعينيات من القرن العشرين وذلك منذ قامت قوات الاحتلال البريطاني بتمكين الكيان الصهيوني من إعلان دولة إسرائيل؛ ذلك الكيان الذي زرع داخل الجسد العربي وظل يؤرق الأنظمة والشعوب العربية منذ ذلك الوقت، ومع ثورة يوليو ١٩٥٢ تقدمت القضية العربية لتشكل واحدة من أولويات الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية، وظلت القضية العربية في مقدمة أولويات الخطاب طوال المرحلة الناصرية حيث يسعى النظام الناصري إلى تجميع شتات الأمة العربية من أجل وحدة عربية يستطيع من خلالها مواجهة الغرب وإسرائيل وفشلت كل المحاولات وتبدد حلم الوحدة. ومع مطلع السبعينيات تغير النظام السياسي وبالتالي تغيرت أولوياته وتراجعت القضية العربية، ثم سقطت تماماً من حساباته بعد معاهدة السلام مع إسرائيل وهي المعاهدة التي رفضها العرب ودخلتها مصر منفردة وذلك من أجل الحصول على أراضيها المحتلة عن طريق المفاوضات السلمية والبعد عن الحروب والصراعات المسلحة. وخلال حقبة الثمانينيات بدأت القضية العربية تبرز من جديد وذلك من خلال اهتمام النظام السياسي بهذه القضية ومحاولة لم الشمل العربي من جديد مع قناعة النظام هذه المرة من أنه هناك استحالة لقيام وحدة عربية اندماجية. ويمكن القول أن القضية العربية شكلت أولى اهتمامات الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى المصرية، وهذا نابع بالطبع من إعطاء النظام السياسي أولوية لهذه القضية عن القضايا الأخرى التي تعد واحدة من القضايا الرئيسية للطبقة الوسطى والمجتمع على السواء. ولا بد من التأكيد منذ البداية على أن الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى على هذا المستوى - أي مستوى معالجة وتناول القضية العربية - كان ولا يزال صدى لصوت النظام السياسي الحاكم، فإذا أيد النظام أيد الخطاب وإذا عارض النظام عارض الخطاب وإذا هاجم النظام هاجم الخطاب.

لقد احتلت القضية الفلسطينية الجزء الأكبر من اهتمام الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى المصرية، وهذا أمر طبيعي لأن القضية الفلسطينية هي جوهر القضية العربية وهي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي. ومنذ معاهدة السلام يمكن القول أن النظام السياسي المصري اعتبر السلام بعداً استراتيجياً على عكس إسرائيل التي اعتبرت السلام بعداً تكتيكياً. لذلك سعى الخطاب السياسي السلطوي إلى إظهار دور النظام المصري كشريك أساسي في عملية السلام وسعيه الدائم لحل القضايا العربية والإقليمية. ويسلم الخطاب منذ البداية بالحلول السلمية واتباع الطرق الدبلوماسية عن طريق المفاوضات والبعد كل البعد عن العنف وممارسات القوة العسكرية. ويؤكد الخطاب أنه لولا الدور المصري ما تقدمت القضية الفلسطينية خطوة واحدة. وفي ذلك يشير لطفي عبد القادر إلى انه "عندما طرح الرئيس مبارك مبادرته للسلام في أعقاب انتهائه من جولته العربية وقبل بداية جولته الأوروبية الأمريكية كان الهدف الأساسي من وراء طرحه لهذه المبادرة هو تحريك القضية الفلسطينية من الجمود والركود والإهمال الذي أصيبت بها وتراجعت بسببه عن مكان الصدارة التي كانت تحتله في جداول أعمال المؤتمرات الدولية والمؤتمرات العربية، وقد كان له ما

إلى الفهرس

أراد وأكثر منه من واقع ما نشهده اليوم من تحرك سياسي ودبلوماسي إيجابي من جانب المجتمع الدولي عامة ومن جانب القوتين العظميين بصفة خاصة بما لم تشهد مثله المنطقة العربية منذ أكثر من أربعين عاماً عندما برز الصراع العربي – الإسرائيلي كقضية على المسرح السياسي الدولي"[kkkkkkkkkkkkkkkkkk]. وفي إطار محاولات الخطاب السلطوي للطبقة الوسطى لإبراز دور القيادة المصرية في حل القضية الفلسطينية يشير الكاتب نفسه إلى انه "بسبب مصداقية السياسية المصرية وواقعيتها وتحركات الرئيس مبارك استعادت قضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية مكانتها في المحافل الدولية والعربية وتصدرت جداول أعمال كل المؤتمرات سواء على مستوى القمة أو على مستوى وزراء الخارجية فكان التحرك الأمريكي الذي أسفر عن إجراء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية.. بل والاتجاه إلى تغيير في السياسة الأمريكية إزاء النزاع العربي والإسرائيلي بحيث أصبحت أكثر قبولا وميلا لفكرة عقد المؤتمر الدولي وهو تحول كبير في الموقف الأمريكي"[llllllllllllllllll]. ويحاول الخطاب التأكيد على ان الدور السلمي للقيادة المصرية أدى إلى تغيير موقف العالم كله من القضية الفلسطينية، وفي ذلك يشير نفس الكاتب إلى أن "التحركات الدولية المكثفة جاءت نتاجا للسياسة المصرية التي استطاعت بحكم تجاربها الدبلوماسية الفريدة أن تحول استراتيجية العمل الفلسطيني إلى اعتدال وواقعية أربكت إسرائيل وخلطت أوراقها ومعادلاتها أمام هجمة السلام الفلسطيني التي استحوذت على تأييد العالم كله"[mmmmmmmmmmmmmmmmmmmm].

وإذا كانت القضية الفلسطينية قد شكلت محور الاهتمام الأكبر داخل الخطاب السلطوي للطبقة الوسطى، فإن الخطاب قد ركز أيضاً ولكن بشكل أقل على قضية الوحدة العربية وضرورة تنظيم الصف العربي، وحاول الخطاب أيضا إبراز دور النظام السياسي المصري في تجديد دماء القومية العربية، وفي ذلك يشير سمير رجب إلى أنه "لا جدال أن الرئيس مبارك.. قد نجح – بكل المقاييس – في تجديد دماء القومية العربية كما أنه بعث برسائل مباشرة لشتى الأطراف يعلن من خلالها أن العرب سواء التقوا في مؤتمر قمة أو لم يلتقوا.. فإن مصر من جانبها – وهي صاحبة القوة والقدرة – لن تتهاون أبداً في سبيل الدفاع عن حق مشروع. ولن تتوانى عن مؤازرة الأشقاء الذين ابتلوا باحتلال أراضيهم إلى أن يستردوا هذه الأرض حتى أخر شبر وفقا لحدود ٤ يونيو ١٩٦٧"[nnnnnnnnnnnnnnnnnn].

وفي محاولة الخطاب لإبراز دور مصر في توحيد الصف العربي فقد أكد لطفي عبد القادر على أن "القيادة السياسية المصرية تقوم بتحركات عربية لإنهاء سائر الخلافات العربية والاتفاق على استراتيجية موحدة لمواجهة كافة المتغيرات والتحديات وصولاً إلى حل لأقدم وأعقد المشاكل في العالم وهي نزاع الشرق الأوسط الذي استمر يهدد السلام والأمن العالميين"[oooooooooooooooooo]. ولتأكيد الهوية العربية والتلاحم العربي يؤكد سمير رجب في موضع آخر "أن مصر بحكم تاريخها ووضعها الجغرافي وثقلها السياسي.. تشعر منذ قديم الأزل بأن أرض أي دولة عربية تعتبر عمقاً استراتيجياً لأمنها القومي.. من هنا لم تبخل مصر يوماً عن مد يد المساعدة والعون لأي شعب عربي.. لأن المصير واحد.. والغاية مشتركة.. وتشهد سجلات التاريخ بأن مصر لم تفرط أبداً في حق عربي.. بل حرصت إلى أقصى مدى على أن ترتفع قلاع

العدل في مختلف البقاع والأصقاع.. لأننا نؤمن بأن العرب إنما هم قوة كبرى.. لو أحسن اسـتثمارها كمـا ينبغي أن يكون.. فسوف تجبر الآخرين على التراجع خطوات وخطوات إلى الوراء"[pppppppppppppppppp].

ويلاحظ أن الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى قد كان صدى صوت قـوي للنظـام الـسياسي المصري أثناء المواقف العربية المختلفة خاصة التي شهدت توترات ففي فترات ركود عملية الـسلام عبـر الخطاب عن موقف النظام المصري من ذلك حيث أشار إلـى إدراك القيـادة المـصرية لتعنـت إسـرائيل ومحاولاتها المستمرة لإعاقة عملية السلام وهنا يشير لطفي عبد القادر إلى "صدق الرئيس حسني مبارك مـن أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هو غير جاد في اختيار السلام طريقاً ومنهجاً وموقفاً استراتيجياً ثابتاً لا يتغير ولن يتغير وأنه لن يفي بالتزاماته وتعهداته ولا بتوقيعاته وأن كل اتفاق يوقع عليه يحتاج إلـى اتفاق جديد ومفاوضات جديدة تضييعاً للوقت واستخفافاً بالسلام"[qqqqqqqqqqqqqqqqqq]. وقـد وجهـت القيـادة المصرية العديد من النداءات لإنقاذ عملية السلام، وقد عبر عنها الخطاب السياسي السلطوي من خلال سمير رجب حيث أشار إلى أنه "يجب على إسرائيل أن تنصاع لنداءات العقل.. فتبادر بتنفيذ الاتفاقات والمعاهـدات التي سبق أن وقعتها لأن انهيار السلام.. يؤدي إلى عواقب وخيمة تضر بكل الأطراف"[rrrrrrrrrrrrrrrrrr].

وعندما وقف النظام المصري مؤيداً للبنان في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية عبر الخطاب الـسلطوي عن ذلك بتأييد الموقف المصري حيث أشار لطفي عبد القادر إلى ذلك "أن الـرئيس مبـارك وجـه اعنـف الانتقادات إلى الحكومة الإسرائيلية بقيادة إيهود باراك وطالبها بالعمل بسرعة على وقف سفك الدماء في لبنان ووقف تدمير البنية الأساسية والتوجه إلى مائدة المفاوضات"[ssssssssssssssssss]. ويشير في موضع آخـر "أن مصر مبارك لن تقبل أية وصاية من أحد وترفض بشدة التدخل في شئونها الداخلية وسيادة قرارهـا وعلـى إسرائيل والولايات المتحدة فهم هذه الحقيقة قبل الهيستريا التي أصابت إسرائيل والغـضب الجـارف الـذي أصاب الولايات المتحدة من زيارة الرئيس مبارك إلى لبنان وإعلان مبادرة مصر إصلاح المحطات اللبنانيـة للمياه والكهرباء التي هدمها العدوان الإسرائيلي الغاشم على لبنان"[tttttttttttttttttt].

وحينما اعتبر النظام السياسي صدام حسين هو سبب كل الكوارث التي تحدث لشعبه وهو سبب الفرقـة العربية فقد عبر عن ذلك الخطاب السلطوي للطبقة الوسطى حيث أكد لطفي عبد القادر أنـه "لـم يتـدهور الموقف في الشرق الأوسط من قبل كما هو متدهور الآن بسبب مغامرات صدام العراق الهدامـة للتـضامن العربـي والوحـدة العربيـة والمـدمرة للجهـود الـسلمية المبذولـة لإقـرار الـسلام والأمـن فـي المنطقة"[uuuuuuuuuuuuuuuuuu]. ويشير كذلك إلى أنه "لم يجلب حاكم على شعبه كوارث ومصائب كتلك التي قام بها صدام وعصابته في حق الشعب العراقي طوال سنوات حكمه وقد استنفذ أغراضه وننتظـر الآن انتقـام شعبه الذي لم يعد يصدق أكاذيبه وتزييفه للحقائق وتنكره للذين مدو العون للشعب العراقي المنكوب على أمره وشجبوا نظام حكمه"[vvvvvvvvvvvvvvvvvv]. ويشير سمير رجب في موضع آخر أن "الأمر يحتاج إلى وقفه عربية جامعة مانعة.. يتم الإعلان من خلالها صراحة على رفض مبدأ العدوان على أناس أبرياء لا ناقـة لهـم ولا جمل. غير أن تلك الوقفة - للأسف - أحسب أن تحقيقها أصبح ضربا من ضروب المستحيلات.. لأن صدام حسين قد شـق "الجـدار العربـي" وأصـابه بتـصدعات بالغـة عنـدما قـام بـاحتلال الكويـت عـام

إلى الفهرس

١٩٩٠"(wwwwwwwwwwwwwwwwwwww). ومن هنا يمكن القول بأن الخطاب السياسي الـسلطوي للطبقـة الوسـطى المصرية يرى أن إمكانية الاتفاق العربي أصبحت عملية مستحيلة فما بالنا والوحدة العربية على أي مستوى. وقد أرجع الخطاب ذلك إلى صدام حسين ويكون بذلك قد أزاح العديد من الأسباب المؤدية للفرقـة العربيـة حيث اختزلها في عامل واحد متجاهلاً بذلك العديد من العوامل التي يفرزها الواقع الاجتماعي والسياسي للأمة العربية.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى على المستوى المنطـوق من القضية العربية فقد جاء الخطاب ليؤكد على نفس موقف الخطاب المكتوب، حيث اعتبرها القضية الأولى التي اهتم بها النظام السياسي المصري خلال مرحلة الدراسة. وأكد الخطاب على الدور الرئيسي والمحوري للنظام المصري في حل القضية العربية حيث تشير المقابلة المتعمقة إلى أن "الصراع العربي الإسرائيلي هو قضيتنا الرئيسية واهتمام النظام السياسي الكبير بهذه القضية شغله وشغلنا معه عن قضايانا الداخلية. فحجـم معالجة المشكلة الفلسطينية كبير جداً، مصر قامت بدور فاعل في علاج هذه القضية، والدول العربية لم تسمع كلام السادات حيث أنه أفضل من قدم حلاً لهذه القضية فقد سبق عقله عقول الجميع، وقـد أفلـح الـسادات وبشجاعة نادرة وبعد نظر أن يحقق لمصر الاستقلال والاستقرار وعودة كل شبر من الأراضـي المـصرية المحتلة. واستنكر كل العرب معاهدة السادات، وأخرجوا مصر من الجامعة العربيـة، وأخرجـوا الجامعـة العربية من مصر. ورغم ذلك لم يقدموا حلاً بديلاً للقضية ورفض عرفات المشاركة في اتفـاق ميناهـاوس واتهم السادات ببيع القضية على الرغم من أن السادات طلب منه إعلان دولة فلسطين في المنفـي وسـوف يعترف بها السادات، ورفض عرفات واتهم السادات بأنه عميل وتصفوي، ورغم ذلك فعل عرفات ما طلبـه منه السادات بعد أكثر من عشر سنوات في المنفي أيضا في تونس ١٩٨٨. وسعى لمفاوضات مع إسـرائيل في مدريد وأسلو كان يمكن أن يحصل على أفضل من ذلك لو سمع صوت العقـل وهـو صـوت الـرئيس السادات. ورغم هذا كله مصر ما زالت تحمل على كاهلها هموم الأمة العربية وخاصة القـضية الفلـسطينية فلولا مصر ما تم تفاوض بين اليهود والفلسطينيين في مدريد وأسلو ولولا مصر ما تم الاتفاق بـين اليهـود والأردن. مصر دورها فاعل جداً وقيادتها تقدم دوراً كبيراً على المستوى العربي والدولي"(xxxxxxxxxxxxxxxxxx).

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب المنطوق من قضية الوحدة العربية فقد اتفـق الخطـاب مـع الخطاب المكتوب في عدم إمكانية قيام وحدة عربية حيث تشير المقابلة المتعمقة إلى أنه "لا يمكن قيام وحـدة عربية ذلك لأن كل الدول العربية دول نامية ومستقلة حديثاً ولها اقتصادها ونظامها السياسي ووسائل إعلامها المستقلة، وكل دول الخليج تسير تحت المظلة الأمريكية. وهذه الدول ليس لديها مشاكل لذلك فهـي لا تهـتم بالوحدة العربية ولا يعنيها ما يحدث في فلسطين.. واعتقد أن الوحدة لن تتم في القريب أو البعيد لأنها ضـد مصالح الدول العربية الغنية والتي ليست لديها أية مشكلات، فالوحدة عائق أمام هذه الدول، ولمـاذا الوحـدة لدول غنية تستطيع أن تحمي نفسها بمظلة أمريكية"(yyyyyyyyyyyyyyyyyy). ويتـضح مـن الخطـاب الـسلطوي

إلى الفهرس

المنطوق أنه لا يرى أية إمكانية لوحدة عربية ولكن لأسباب تختلف عن الأسباب التي طرحها الخطاب المكتوب حيث يؤكد على تبعية الدول البترولية للولايات المتحدة والتي سوف تؤدي الوحدة للإضرار بمصالحها.

وفي تناقض الخطاب المنطوق مع نفسه فيما يتعلق بقضية الوحدة العربية تؤكد المقابلة المتعمقة أن هناك إمكانية لإقامة وحدة عربية لكنها ليست وحدة إندماجية أو شمولية كما كان يحاول النظام الناصري، ولكن يمكن الوحدة بطرق أخرى "الرئيس مبارك يسعى لوحدة عربية مع بعض دول الجوار لكن الدول العربية الخليجية تخشى من الوحدة الاقتصادية.. لذلك نسعى لعمل وحدة ثقافية في وجدان كل عربي، لو استطعنا أن نعيد هذه الصلة الروحية سوف يترابط الوطن العربي بوحدة ثقافية.. تتطور بعد ذلك لتأخذ أشكالاً اقتصادية وسياسية"[(zzzzzzzzzzzzzzzzz)]. ومن هنا يتضح أن الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى المصرية ليس له موقف واحد فيما يتعلق بقضية الوحدة العربية على المستوى المنطوق، فهو خطاب متناقض ومتهافت إلى حد كبير.

خامسا: قضية العدالة الاجتماعية:

١- على المستوى المكتوب:

لقد برزت قضية العدالة الاجتماعية في حقبة الأربعينيات من القرن العشرين حيث أصبحت ضمن أولويات الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية. وكان لبروز هذه القضية أسباب موضوعية. ففي ظل مجتمع يزداد فيه الفرز الاجتماعي حيث تزداد الطبقات الغنية غنى وتزداد الطبقات الفقيرة فقراً يصبح الحديث عن العدل الاجتماعي حديثاً ذا معنى. ومع ثورة يوليو ١٩٥٢ تقدمت قضية العدل الاجتماعي لتتصدر قائمة القضايا ذات الأولوية بالنسبة للنظام السياسي الجديد. وفي هذه المرحلة تحالف النظام السياسي مع الشرائح الطبقية الدنيا في المجتمع من العمال والفلاحين والذين كانوا يمثلون غالبية المجتمع المصري، واتجهت سياسات النظام لدعم هذه الطبقات الفقيرة والكادحة، وجسدت لغة الخطاب السياسي ذلك من خلال بعض الشعارات مثل "ارفع رأسك يا أخي فقد مضى عهد الاستعباد" و "من لم يمتلك لقمة عيشه فقد حريته.." وفي هذه المرحلة حققت الطبقات الوسطى والدنيا صعوداً واضحاً على السلم الاجتماعي نتيجة لسيادة قدر كبير من آليات العدالة الاجتماعية، حيث استطاعت هذه الطبقات أن تحصل على مكتسبات كثيرة خلال العصر الناصري. ومع مطلع السبعينيات تغيرت القيادة السياسية وبالتالي تغيرت تحالفات النظام السياسي وتغيرت أيضاً أولوياته، وفي هذه المرحلة بدأت الشرائح الطبقية الوسطى والدنيا في المجتمع تفقد جزءاً كبيراً من الامتيازات التي حصلت عليها في الحقبة الناصرية، حيث اتجه النظام السياسي الجديد إلى التحالف مع البرجوازية العليا في المجتمع وسعى إلى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وهي السياسة التي أعادت عملية الفرز الاجتماعي من جديد داخل المجتمع المصري. فبعد أن كانت الخريطة الطبقة قد شهدت اعتدالاً خلال الحقبة الناصرية بدأ الخلل يتسرب إليها رويداً رويداً. فإذا كان مجتمع ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ يتشكل من ٨٠% من الطبقة الدنيا، فقد شهدت الحقبة الناصرية زيادة كبيرة ونمواً متزايداً للطبقة الوسطى حتى قدرت

إلى الفهرس

بما يقرب من ٤٥% وهذا بالطبع على حساب الطبقة الدنيا وهو ما يعني أن قضية العدالة الاجتماعية كانت ضمن أولويات النظام في ذلك الوقت. وفي ظل سياسة الانفتاح غابت قضية العدالة الاجتماعية وتجسد ذلك في بعض الأحداث التي لم يشهدها المجتمع المصري في تاريخه حيث انتفض الشعب فيما يعرف بثورة الخبز وهي ما أطلق عليها النظام السياسي آنذاك "انتفاضة الحرامية" في ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧. وكانت هذه الأحداث مؤشراً هاماً لتراجع الاهتمام بقضية العدالة الاجتماعية. وفي ظل مرحلة الدراسة ظلت سياسات النظام كما هي. وفي منتصف الثمانينيات شهد الاقتصاد المصري ما يطلق عليه أزمة وركود الاقتصاد المصري، وسعى النظام الحالي إلى محاولة الإصلاح الاقتصادي وكان عليه أن يختار طريق الإصلاح، وبالفعل حسم النظام السياسي طريقه حيث قرر السير على منهج النظام الرأسمالي العالمي والعمل وفق آليات السوق وبالتالي قرر بيع القطاع العام والاتجاه نحو التخصيصية وإلغاء الدعم. وهذه السياسات بالطبع تؤدي إلى زيادة الفرز الاجتماعي وتقضي على المكتسبات الباقية للطبقات الوسطى والدنيا وهو ما يعني أن قضية العدل الاجتماعي ليست من ضمن أولويات النظام السياسي في هذه المرحلة. لذلك جاء اهتمام الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى المصرية ليعبر عن ذلك حيث يلاحظ تراجع الاهتمام بقضية العدالة الاجتماعية في ذلك الخطاب خلال مرحلة الدراسة. حيث استخدم الخطاب آلية الإزاحة ليبعد القضية عن اهتمام الجماهير الشعبية على الرغم من انه – وباستخدام آلية قياس الخطاب على الواقع – يتضح أن الواقع الاجتماعي للمجتمع المصري كان يعبر عن اهتمام وحاجة الجماهير الشعبية للعدالة الاجتماعية. ونظراً لأن النظام السياسي المصري كان يعلم أن سياساته الجديدة تعني تحالفاً أكثر مع البرجوازية العليا وتخليا عن آمال وطموحات الطبقات الوسطى والدنيا، فإنه حاول تصوير عملية الإصلاح الاقتصادي على أنها من أجل الطبقات الفقيرة والكادحة وأن عائد الإصلاح سوف تنعم به هذه الطبقات الشعبية. وأكد كذلك على أنه لا مساس بمكتسبات هذه الطبقات الكادحة. وحاول الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى المصرية تجسيد ذلك من خلال لغة جديدة يبرز فيها اهتمام النظام السياسي بكل جماهير الأمة والسعي إلى تحقيق المصلحة العامة للجماهير الكادحة. وفي هذا ألإطار يؤكد سمير رجب على أن "يطمئن كل مواطن من أصحاب الدخل المحدود على يومه وغده.. كما اطمأن على حياته كلها منذ أن تولى الرئيس مبارك زمام القيادة في مصر.. حيث ركز جل همه على إصلاح الاقتصاد.. من أجل توفير الحياة الكريمة لـ ٦٠ مليون من البشر ما كان أبداً أن يمارسوا حريتهم أو ديمقراطيتهم كاملتين وهم يصطدمون كل يوم بعقبات، وصعوبات تمس أرزاقهم.. إن البطون المليئة.. تشحذ همم أصحابها.. وتنشط عقولهم.. وتثير فيهم نزعات الإيثار، والتضحية.. عكس الأفواه الجائعة التي لا تنفث سوى سموم الحقد، والكراهية"[(aaaaaaaaaaaaaaaaaaa)].

ويحاول الخطاب السلطوي الربط بين الانفتاح الاقتصادي والحفاظ على مصالح الطبقات الكادحة فيشير سمير رجب إلى أنه "لا رجعة عن سياسة الانفتاح الاقتصادي على أساس أن يكون إنتاجيا من أجل صالح الطبقات الكادحة.. حيث أن العدل الاجتماعي هو الشرط الأساسي للسلام والاستقرار.. والهدف تحقيق مجتمع الطهارة والعدالة"[(bbbbbbbbbbbbbbbbbbb)]. ويؤكد في موضع آخر أن "خروج مصر من عنق الزجاجة الاقتصادية بعد أن أجرت إصلاحاً اقتصادياً اعترفت بكفاءته المنظمات والهيئات الدولية خصوصاً وان مصر

إلى الفهرس

قد راعت عند تطبيقه.. ترسيخ قواعد السلام الاجتماعي من خلال حماية مصالح أبناء الطبقات الكادحة، فـي نفس الوقت الذي يسدد فيه الأثرياء ما يستحق عليهم من ضرائب والتزامات"(cccccccccccccccccc).

ثم سعى الخطاب السلطوي للطبقة الوسطى لتأكيد أن عائد الإصلاح الاقتصادي لن تجنـي ثمـاره إلا الطبقات الدنيا ومحدودي الدخل، وفي ذلك يشير سمير رجب إلى أن "حكومة الحزب الوطني تـستهل عـام ١٩٩٩ بتأكيدات حاسمة وصادقة بعدم فرض أية ضرائب أو أعباء جديدة على المواطنين.. تنفيذاً لتوجيهـات القائد والزعيم الذي أعلن منذ سنوات أنه قد حان الوقت ليجني المواطنون لا سيما محـدودي الـدخل ثمـار الإصلاح الاقتصادي نظير صبرهم وتحملهم المسئولية وتغليب مصلحة مصر على مصالحهم الشخصية.. لقد أثبت الحزب الوطني.. أن حكومته.. دون منازع.. هي الحكومة القويـة.. القـادرة.. التـي تعـيش نـبض الجماهير.. فهي لا تفرط في حق، ولا تزايد على مبدأ.. إيمانا منها بأن الأغلبية.. هـي التـي تعكـس إرادة المجتمع.. وتمثل رغبات الأمة.. ولا جدال.. أن المتابعة الجادة والدائبة من جانب الرئيس مبارك - رئـيس كل المصريين - واهتمامه البالغ بشئون شعبه.. الصغير، والكبير.. المعارض والمؤيد.. وإصراره علـى أن تسود العدالة.. وأن تترسخ في الأعماق القيم والمعاني، وترتفع أعلام سيادة القانون"(dddddddddddddddddd).

ولم يتوقف الخطاب السلطوي للطبقة الوسطى عند حد محاولة طمأنة الطبقات الفقيـرة والكادحـة مـن عملية الانفتاح وأن عائدها سوف يكون من نصيبهم وذلك بالطبع باستخدام آلية تبرير سياسات النظام، ولكنـه تجاوز ذلك لاستخدام آلية استشراف أفاق المستقبل لجماهير الأمة والوعد بسيادة الرفاهية والعدالة الاجتماعية. وفي ذلك يشير سمير رجب إلى "أن الرئيس مبارك يتمنى أن يكون كل مواطن قادراً من خلال الدخل الـذي يحصل عليه شهرياً أو سنويا على أن يوفر لنفسه ولأسرته مقومات الحياة التي تجعله يعيش مطمئن البـال.. يرقب الغد ببسمة وتفاؤل.. لا بقلق، وتوتر.. أيضاً الرئيس حريص على أن تنال كافة الفئات على اخـتلاف أنواعها، وتباين أشكالها رعاية متكاملة.. بحيث يسود مناخ عام يشجع الفرد، والجماعة على العمل والإنتاج، والإبداع والابتكار"(eeeeeeeeeeeeeeeeee). ويشير إبراهيم عياد المراغي في موضع آخر "أن الرؤية المستقبلية هي أن يتمتع كل مواطن بعمر أطول ودخل أفضل ومستوى أعلى من الرفاهية المادية والأمن والحرية ممـا سيجعل متوسط العمر المتوقع ٧٤ عاماً للمواطن العادي، ومتوسط الأجر العادي لا يقل عن ٧٩٥ دولاراً في العام.. هذه هي الرؤية المستقبلية لمصر مبارك"(ffffffffffffffffff).

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى على المستوى المنطـوق من قضية العدالة الاجتماعية فقد أكد على أن النظام السياسي وحكومته توفر عدالة اجتماعيـة فـي حـدود الإمكانيات المتاحة في ظل عصر الدولة التي بدت أنها ليست مسئولة مسئولية كاملة عن المواطنين بل لا بد من أن يؤهل المواطن نفسه حتى يستطيع أن يحصل على امتيازات أكثر. وفي هذا الإطـار تـشير المقابلـة المتعمقة إلى أن "الدولة توفر عدالة اجتماعية وفقاً لما هو متاح لديها، فالدولة تعطي فرص مجانية للتعلـيم.. والعلاج وهذا شكل من أشكال العدالة الاجتماعية، ولكن الدولة لا تستطيع أن توفر فرص العمل لكل النـاس

لأن ليس كل أفراد المجتمع مؤهلين علمياً لكي توفر لهم الدولة فرص عمل. الدولة في صراع مستمر تحاول توفير فرص عمل وتعطي الشباب قروضاً وتقيم مشروعات صغيرة، وإسكان مدعم ورخيص لتشجيع الشباب وتقدم أرضاً زراعية للاستصلاح للخريجين، كل هذا من أجل تحقيق عدالة اجتماعية. مصر مثلها كمثل دول العالم الثالث لا تستطيع الدولة فيها أن توفر كل شئ ولا بد من تعاون المواطنين مع الدولة"(ggggggggggggggggggg).

وإذا كان الخطاب المنطوق قد أكد على أن المسئولية مشتركة بين الحكومة والمواطن لكي تتحقق العدالة الاجتماعية، فإنه في موضع آخر قد رفع عن كاهل الحكومة أي مسئولية تجاه المواطن وبالتالي تجاه تحقيق العدالة الاجتماعية. وفي هذا الإطار تؤكد المقابلة المتعمقة "أننا تعودنا منذ زمن أن الحكومة هي الأم والأب عشان كده لما بنواجه مشكلة مثل البطالة أو ارتفاع الأسعار نقوم نلعن في الحكومة. لكن الحكومة والنظام السياسي مش هما المسئولين عن تعليم الشعب وعمله وتزويجه، الحكومة بتعمل اللي عليها تجاه محدودي الدخل والفقراء"(hhhhhhhhhhhhhhhhhhh). ويتضح من ذلك مدى تناقض وتهافت الخطاب السلطوي للطبقة الوسطى فيما يتعلق بقضية العدالة الاجتماعية حيث اعتبر النظام السياسي والحكومة غير مسئولين عن تحقيق اشباعات المواطنين، وبذلك تكون قد ألغيت التزاماتها تجاه تحقيق أي عدالة اجتماعية للمواطنين المصريين.

سادسا: قضية الأصالة والمعاصرة:

١- على المستوي المكتوب:

لقد برزت قضية الأصالة الحضارية وتبلورت منذ أربعينيات القرن العشرين حيث أصبحت في مقدمة أولويات الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية، وكانت جماعة الإخوان المسلمين صاحبة الدعوة واستطاعت أن تتغلغل داخل بنية المجتمع المصري وتكسب كثيراً من المؤيدين لدعوتها الأصولية ونجحت في فرض القضية على مستوى الخطاب السياسي للطبقة الوسطى وتحالفت مع ثورة يوليو من أجل إسقاط النظام الملكي المتحالف مع الاستعمار، وبعد أن استقر الأمر للضباط الأحرار وأصبح عبد الناصر على قمة السلطة السياسية قام بتصفية جماعة الإخوان المسلمين وأدخل كثير من أعضائها للسجون والمعتقلات وأصبحت منذ ١٩٥٤ جماعة محظورة. ويمكن القول أن هذا الموقف كان موقفاً من الأصالة حيث اعتبر النظام الناصري قضية الأصالة الحضارية ليست من أولويات النظام وبالتالي الخطاب السياسي حيث تراجعت هذه القضية بل وأهملت بعد أن اختار النظام طريق المعاصرة والمتمثل في النهج الاشتراكي. ومع مطلع السبعينيات تغيرت القيادة السياسية وبالتالي تغيرت أولويات النظام فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية التي تهتم بها الأمة، وفي هذه المرحلة كان النظام قد عقد تحالفات اجتماعية جديدة، ولكي يعطي لنفسه مشروعية مقبولة فقد رأى في قضية الأصالة الحضارية أحد المطالب الشعبية التاريخية كذلك قام بالإفراج عن أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وسمح لهم بالعمل العلني. وجسمت لغة الخطاب السياسي شعارات تدعم قضية الأصالة الحضارية مثل دولة العلم والإيمان والرئيس المؤمن. وجذبت هذه اللغة السياسية شرائح كبيرة من المجتمع خاصة شرائح الطبقة الوسطى ذات التوجه الديني الأصولي. ولكن هذا الاهتمام بقضية الأصالة الحضارية لم

يستمر طويلاً، فقد كانت خطوة على طريق كسب الشرعية وتصفية الخصوم السياسيين واندفع النظام الساداتي إلى تبني النموذج الرأسمالي اقتصادياً وثقافياً وتنكر لشعاراته المبكرة في الأصالة الحضارية ودولة الإيمان. ودخل النظام في مواجهة مع أنصار التيار الأصولي انتهي باغتيال الرئيس السادات. ومنذ مطلع الثمانينيات وأثناء مرحلة الدراسة الراهنة تراجعت قضية الأصالة الحضارية في الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى المصرية وذلك نتيجة لعدم تبني النظام السياسي القائم لهذه القضية على الرغم من أن الواقع الاجتماعي والسياسي ينادي على فترات متفاوتة بتبني النموذج الأصولي وترك النموذج الغربي الذي يتبناه النظام السياسي القائم. وخلال مرحلة الدراسة أيضاً استطاع التيار الأصولي التغلغل في بنية مؤسسات المجتمع المدني خاصة في الأحزاب والنقابات وهو ما أرق النظام السياسي. وتبني الخطاب السلطوي للطبقة الوسطى موقف النظام السياسي ووقف لمواجهة تغلغل ذلك التيار في مؤسسات المجتمع المدني وأسفرت هذه المواجهة عن موقف متشدد تجاه الأصالة عبر عنه الخطاب السلطوي بأنه دعوة للعودة إلى التخلف وترك الحضارة المدنية المتقدمة وفي ذلك يؤكد فرج فودة "أن مستقبلنا مرهون بمشاركتنا في بناء دولة الحضارة المدنية على هذه الأرض.. نعم.. دولة الحضارة المدنية.. تلك التي تتجاوز بهمومها ومشاكلها ومشاغلها حوار العباقرة حول الاستنجاء، وحكم من أتي بهيمة، ومشكلة إخراج الجن الكافر (فينوس) من جسد شاب مسلم.. مشاكلنا أكبر واعقد، ومشكلتنا الرئيسية أننا نلقي بالاً لمثل هذه المقولات السطحية"[iiiiiiiiiiiiiiiiiii]. "ومن أولئك الذين يريدون لنا التخلف والهجرة للماضي ومجافاة العصر والحضارة ومخاصمة التقدم والمستقبل"[jjjjjjjjjjjjjjjjjjj].

وقد استخدم الخطاب السلطوي للطبقة الوسطى آلية القياس لكي يثبت فشل تيار الأصالة وتراجعه أمام تيار المعاصرة. وكان القياس دائماً على الخارج، وفي ذلك يشير فرج فودة إلى ان "المستقبل لن يكون إلا للحضارة.. نظام النميري سقط وانتهى وأصبحت تجربته فضيحة.. ونظام ضياء الحق سقط في باكستان، وفي أول انتخابات ديمقراطية انتصرت الليبرالية السياسية، وحكمت بنازير بوتو أكبر دولة إسلامية تعداداً.. ونظام الخميني انهزم أمام العراق العربية القومية المدنية رغم أن عدد سكان إيران ثلاثة أمثال سكان العراق"[kkkkkkkkkkkkkkkkkkk].وفي نفس الإطار يشير ثروت أباظة في موضع آخر إلى أنهم "يريدون أن يقلبوا دستور الدولة ويجعلوا نظام الحكم فيها خلافة لا ديمقراطية. وتلك الخلافة تعنى في لغة العصر الحكم الديكتاتوري الذي يؤدي إلى أن يتسلط فرد واحد في مصائر أمة بأكملها وشعب بقضه وقضيضه. وأقرب مثل إليه ما يحدث في السودان وقد شهدنا نحن نظام حكمهم في الأمراء الذين كانوا يقودون عمليات الإرهاب السفاحة المجرمة في مصر وعرفنا مقدار الجهل المنحط المخزي الذي يتمتع به هؤلاء الأمراء"[lllllllllllllllllll].

وباستخدام آلية القياس ولكن بالعودة أكثر إلى الخلف يحاول الخطاب السلطوي للطبقة الوسطى تأكيد فشل تيار الأصالة في مواجهة تيار المعاصرة، حيث يشير علي الدالي إلى أن "أمة كتركيا كان سلطانها يمتد من خلال الإمبراطورية العثمانية المترامية الأطراف وبحثت عن سبب تدهورها اكتشفت بأن السبب يرجع إلى إثرة طائفة الذين يمسكون بالقوة الروحية والذين كانوا مثال الأنانية، وهذا السبب هو الذي جعل الناس يقبلون على حركة التجديد والإصلاح التى قام بها مصطفي كمال الدين أتاتورك.. واليوم وفي عام ١٩٨٧

إلى الفهرس

نجد في مصر جماعات تزعم أنها دينية وتريد أن تجعل الدين مقصوراً على الإنسان في الآخرة أي يريـد دون إعادة مصر أم الحضارات إلى عصر الانحطاط العثماني في الفكر وفي العلم عندما كان كل شئ، حول أهل الشرق مظلماً كئيباً بائساً وعندما كان أهل العلم في رأي الكهنوت التي صنعته الحكومة العثمانية هـو عمـل يعاقب عليه فأغلقوا المدارس واحتكروا أهل العلم.. هذه الجماعات التي تريد ردة عثمانية هي جماعات تهدد حركات التجديد والنهضة في هذا العام الجديد وفي كل عام قادم جديد"[mmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmm].

وقد حاول الخطاب السلطوي للطبقة الوسطى إبراز حجم مؤيدي المعاصرة في مقابل تيار الأصالة حيث أشار فرج فودة إلى أن "أمثالنا من الكتاب الذين دخلوا المعركة دفاعاً عن الحضارة والوطنية ومدنية الدولـة أصبح أنصارهم بمئات الألوف، وأصـبح بريـدهم يتلقـى مئـات الخطابـات والبرقيـات يوميـاً، تأييـد ومساندة"[nnnnnnnnnnnnnnnnnnn]. ولذلك يرى أنصار المعاصرة انه ليس أمام أنـصار الأصـالة إلا خيـارات محددة، حيث أشار الكاتب نفسه إلى ذلك بأنه "ليس أمام الظلاميين في مصر سوى ثلاث اختيارات ... أولها: أن تعتنقوا فكر التكفير والهجرة فتعتزلوا المجتمع إلى شعاب الجبال وكهوف الصحراء.. ثانيها: أن تخرجـوا علينا بعنيف الفعل وقنابل البمب وفي هذه الحالة نحن غير مسئولين عن أرواحكم وسلامتكم وحريتكم.. ثالثها: أن تشاركوا في بناء الوطن وأن تسلموا معنا بأن أساس الانتماء للوطن هو الوطنية وليس العقيدة.. وأن مصر كانت وستظل دولة مدنية حضارية يحكمها الدستور والقانون، وتلتزم بمواثيق حقوق الإنـسان.. وفـي هـذه الحالة فقط مرحبا بكم"[oooooooooooooooooooo]. وبذلك يتضح موقف الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب من قضية الأصالة والمعاصرة، حيث حسم موقفه منها باختيار المعاصـرة ورفـض الأصالة. لذلك قام باستخدام آلية الإزاحة لقضية الأصالة الحضارية بعيداً عن خطابه السياسي. حيث اعتبرها قضية هامشية رغم أن القياس على الواقع خلال مرحلة الدراسة يؤكد أهمية هذه القضية ومحوريتها للطبقـة الوسطى والمجتمع المصري على السواء.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى على المستوى المنطـوق من قضية الأصالة والمعاصرة فقد اتفق مع الخطاب المكتوب فيما يتعلق بهامشية هذه القضية حيث اعتبرهـا قضية مفتعلة ابتدعها بعض المفكرين لكنها ليست من القضايا المحورية التي يجب أن ينـشغل بهـا النظـام السياسي أو الخطاب السياسي المعبر عنه. وفي هذا الإطار تؤكد المقابلة المتعمقة علـى أن "هـذه القـضية ابتدعها مجموعة من المفكرين عندهم فراغ عشان كده عايزين يشغلوا أنفسهم ويشغلونا معاهم بقضية الأصالة والمعاصرة. وطبعاً السبب إننا معندناش قضية ومفيش حوار ومفيش مفاهيم ومعاني متفق عليها. عشان كـده أنا اعتقد أن قضية الأصالة والمعاصرة عبارة عن كلام فارغ"[ppppppppppppppppppp].

وفي تناقض الخطاب السلطوي على المستوى المنطوق مع نفس الخطاب على المستوى المكتـوب فـي قضية الأصالة الحضارية والتي رفضها الخطاب السلطوي المكتوب بل وهاجمها بكل قوة نجد أن الخطـاب المنطوق يؤكد على أهمية الأصالة الحضارية وسيرها جنباً إلى جنب المعاصرة، وفي هـذا الإطـار تـشير

المقابلة المتعمقة إلى أن "إحياء التراث ضرورة. لكن لا بد من الانتباه أننا ننتمي إلى المعاصرة وهذا الانتماء لا يعني أنني عدو للأصالة"(qqqqqqqqqqqqqqqqqqq). ويؤكد في موضع أخر على أهمية الأصالة وعدم تأثرها بالمعاصرة حيث تشير المقابلة المتعمقة إلى "أننا لا نستطيع أن نغير طبيعتنا ولا يمكن أن ننفصل عن هويتنا.. المصري في أوروبا وأمريكا أول ما يشوفك يرجع تاني مصري ويشعر بحنين لبلاده.. إذا كان الجزء الكامن في روحك مصري يبقى خايف من أيه.. الناس اللي درسوا في الغرب عارفين نقاط الضعف في الثقافة الغربية.. أنا متأكد ان طبيعة الإنسان المصري الحقيقي لا تتغير.. مصر احتلت فترات طويلة في تاريخها.. ولم يستطع أي مستعمر أن يغير الشعب المصري بحضارته الأصيلة"(rrrrrrrrrrrrrrrrr). ومن هنا يتضح مدى تناقض الخطاب الساطوي للطبقة الوسطى المصرية مع نفسه وهو ما يعني تهافته وعدم منطقيته.

سابعا: موقف الخطاب الساطوي من سياسات النظام السياسي وأدائه:

١- على المستوى المكتوب:

لقد سعى الخطاب السياسي الساطوي للطبقة الوسطى المصرية إلى تأييد النظام السياسي والحكومة تأييداً مطلقاً، ويتضح ذلك من عينة الدراسة والتي شكلت ٣٧,٢% منها تأييداً لسياسات الحكومة والحزب الوطني التي تتشكل منه، ويتضح من ذلك أن الأولوية بالنسبة للخطاب الساطوي كانت لدعم وتأييد النظام السياسي أكثر من معالجة القضايا الرئيسية للطبقة الوسطى والمجتمع على السواء. ويلاحظ أن الخطاب لم يسع في أي مرحلة إلى نقد أداء النظام السياسي حتى ولو على سبيل النقد والتصحيح الذاتي، وفي هذا الإطار استخدام الخطاب آلية الإزاحة، فقد ركز على إيجابيات النظام السياسي وحكومته وأزاح كل السلبيات بحيث يعتقد قارئ الخطاب أن النظام السياسي وحكوماته المتعاقبة لم تحقق أي إخفاقات على مدار أربعة عشر عاماً هي مرحلة الدراسة. مع أننا إذا حاولنا استخدام آلية قياس النص على الواقع سوف يتضح عكس ذلك حيث واجه المجتمع المصري سلسلة من الإخفاقات المتتالية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فحتى الآن لم تحسم بعض القضايا الديمقراطية. فما زال العمل بقانون الطوارئ مستمراً ولم يطرأ أي تعديل على الدستور ولم تتداول السلطة. ولا يزال المجتمع يعاني من مشكلات اقتصادية ضخمة انعكست على الحياة الاجتماعية فظهرت مشكلات كالبطالة والإسكان وارتفاع الأسعار وغياب العدالة الاجتماعية.. وهذا القياس يوضح مدى بعد الخطاب عن الواقع. حيث قام الخطاب السلطوى على المستوى المكتوب بدعم وتأييد سياسات وأداء النظام السياسي والحكومة على كافة المستويات ويتضح ذلك من خلال ما يؤكده سمير رجب حيث يشير إلى "أن حكومة الحزب الوطني.. تعلن أن أخر سنة من القرن العشرين سوف تشهد انطلاقه أوسع في مجالات شتى اقتصادية واجتماعية وتعليمية وصحية وثقافية.. وسوف تبذل الحكومة أقصى جهدها لرفع الناتج القومي.. كما تتعهد بمواصلة العمل ليلاً ونهاراً لبناء الصروح القومية العملاقة وأولها صرح توشكى.. يليه مشروعات شرق بورسعيد وخليج السويس وشرق العوينات.. باعتبارها مشاريع الأمل بالنسبة لأجيال مصر القادمة.. كل ذلك لن يحول دون إصرار الحكومة على خفض معدلات التضخم إلى أدنى مستوى والقضاء نهائياً على عجز الموازنة العامة. ومنح القطاع الخاص كافة التسهيلات من أجل تحسين الإنتاج

إلى الفهرس

وتجويده مع خفض التكاليف في آن واحد.. لقد أثبت الحزب الوطني.. أن حكومته - دون منازع - هي الحكومة القوية القادرة.. التي تعيش نبض الجماهير.. ولا جدال أن المتابعة الجادة والدائبة من جانب الرئيس مبارك.. شجع الوزراء ومعاونيهم.. على أن يسايروا دوماً فكر الرئيس وعلى أن يثبتوا بالقول، والعمل، أنهم أهل لتحمل المسئولية"[sssssssssssssssssss].

ويشير رياض معوض في موضع آخر إلى أن إنجازات الحكومات في عهد النظام السياسي الحالي لم تستطع أي حكومة في العهود السابقة تحقيقها حيث تؤكد "أن الاستماع إلى صوت الشعب ممثلاً في المجلسين البرلمانيين.. هو سر نجاح الحكومات والسلطة التنفيذية في القيام بتنفيذ مشروعات قومية كبرى - اقتصادية واجتماعية وعمرانية - عجزت الحكومات المصرية - قبل عهد مبارك - عن تنفيذها، بل وعجزت عن مجرد التخطيط الفعلي لها، أو حتى مجرد التفكير فيها، مع أن أغلبها كانت مشروعات معروفة ومدروسة وهذا أيضا هو سر امتلاء عهد مبارك بالمشروعات القومية الكبرى التي تفتح آفاق المستقبل أمام شباب مصر، وليس عهدنا بمشروع جنوب الوادي، ومشروعات سيناء ببعيد، بعد أن كانت حلما بعيد المنال"[ttttttttttttttttttt]. ويستخدم الخطاب هنا آلية قياس الحاضر على الماضي لكي يبرز حجم إنجازات الحكومات خلال مرحلة الدراسة، وفي هذا الإطار يستخدم أيضاً آلية الإزاحة حيث يغفل أثناء القياس حجم المشروعات العملاقة التي تحققت على المستوى القومي في المرحلة الناصرية.

وفي إطار تأييد سياسات النظام على المستوى الداخلي يؤكد سمير رجب أنه "ما أسعدنا حينما نرى الرصيد يتزايد يوماً بعد يوم.. فها هو اقتصاد يشتد عوده ويقوى بنيانه.. وها هم مستثمرون يأتون إلينا.. مطمئنين.. آمنين.. وتلك قلاع ترتفع مع طلعة كل شمس.. قلاع تبعث.. ضياء الخير، والأمل، والتفاؤل حتى تزداد الطاقات، والمنافذ.. لتتراجع مشكلة البطالة.. ويرتفع متوسط دخل الفرد.. وتتسع مساحة الحرية والديمقراطية.. حقاً.. ما أسعدك يا شعب مصر.. واللهم لا حسد"[uuuuuuuuuuuuuuuuuuu]. ويشير شوقي السيد في موضع آخر إلى أنه "من حق الحكومة أن تفخر وتعتز بأن نجاحها وجهدها قد حقق إسقاطا لمديونية بلغت ٤,٢ مليار دولار أمريكي أخر أقساط المديونية للصندوق.. وبإجماع الآراء والاتجاهات في مصر فإن ذلك النجاح يحسب في جانب الحكومة.. وهو انعكاساً لما حققته من سياسة اقتصادية.. وسياسة رشيدة.. لأنها لا تعمل من فراغ إذ يضع الرئيس بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها"[vvvvvvvvvvvvvvvvvvv]. وفي إطار الإشادة بالنظام السياسي وفي موضع ثالث يشير بدر الدين خطاب إلى "حرص الرئيس مبارك والنخبة المخلصة معه على العمل في صمت دون دعاية ولا ادعاء، فهم ملتزمون بالطهارة والنقاء والتجرد في العطاء دون منٍ ولا أذى"[wwwwwwwwwwwwwwwwwwww]. ويشير سمير رجب في موضع رابع "إلى أن الحزب الوطني يضرب كل يوم القدوة والمثل في شتى مجالات الحياة.. لقد اختار الحزب لنفسه طريقاً واضحاً محدد المعالم يقوم على تعميق الديمقراطية.. وإعلاء صرح الحرية.. والذود عن حقوق الإنسان في كل زمان ومكان"[xxxxxxxxxxxxxxxxxxx].

وقد سعى الخطاب الساطوي إلى تأييد سياسات النظام على المستوى الخارجي الإقليمي والدولي، حيث حاول إبراز تقدير العالم الخارجي للنظام السياسي المصري باعتبار ذلك مؤشراً على نجاح سياسات النظام

إلى الفهرس

على المستوى الخارجي. وفي هذا الإطار يشير سمير رجب إلى أن "هذا التقدير الدولي الكبير لمصر.. لم يأت إلا نتيجة جهد، وعرق، وحركة ورؤية نشطه لم تهدأ على مدى خمسة عشر عاماً من الزمان. لقد تسلم الرئيس مبارك مقاليد الحكم وعلاقاتنا بكثير من دول العالم شبه ممزقه.. فكان قراره منذ اليوم الأول.. إعادة صياغة هذه العلاقات.. وفقاً لمبادئ ثابتة ومحدده أهمها: الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في إرادة الشعوب، والمصارحة، والمكاشفة، لقد لقيت دعوة مبارك القائمة على الحق، والعدل تأييداً شاملاً.. الأمر الذي أدى إلى تغيير صورة العلاقات السياسية الدولية بأكملها"(yyyyyyyyyyyyyyyyyyy).

ويشير الخطاب في موضع آخر لأهمية النظام السياسي المصري على المستوى الدولي ومدى النجاح الذي يلاقيه، حيث يؤكد سمير رجب أن "مصر تزداد تألقاً في سماء العالمين.. يوما بعد يوم.. فعندما طرح موضوع اختيار سكرتير عام جديد للأمم المتحدة.. تقدمت مصر.. ونال ممثلها تأييداً ساحقاً.. نفس الحال. حينما اتفق العرب.. كل العرب.. على ابن بار من أبنائها ليتولى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.. ثم يأتي الترشيح المصري لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي.. حيث أكد قادة برلمانات العالم على أهمية دور مصر التي استطاعت أن تكون همزة وصل، وعاملا فعالاً في إقامة حوار بينها وبين التكتلات الدولية التي شكلت ملامح النظام الدولي.. وقد أشاد هؤلاء القادة.. إشادة بالغة بشخصية الرئيس مبارك وسياسته في إدارة عملية السلام بالشرق الأوسط بكل براعة، وحنكة، واقتدار، وصبر.. بل أوضحوا هم وغيرهم من وزراء الخارجية في مختلف الدول.. أن مصر - مبارك.. كانت دائماً صائبة الرأي.. متزنة الفكر في معالجة المشكلات. ولقد قال الجميع: أن مصر تلعب دوراً هاماً وحيوياً داخل المجتمع الدولي وأنها مؤهلة بجدارة.. لكي تحتل مراكز القيادة على كافة مستوياتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية"(zzzzzzzzzzzzzzzzzz).

وفي موضع ثالث يشير نور الدين بكر إلى أن نجاح سياسات النظام السياسي على المستوى الدولي فيؤكد على أن "انعقاد المؤتمر العالمي للسكان بالقاهرة يعكس تقدير العالم لمبارك ونظامه.. ومصر وشعبها.. وتعبيراً عن نجاح السياسة الخارجية المصرية في إبراز الوجه الحضاري لنظام حكم يستند للجماهير.. ويعبر عنها، ويتميز بعقلانية القرار وموضوعية التعامل مع الظروف الإقليمية والعالمية والمحيطة"(aaaaaaaaaaaaaaaaaaa). وهنا يتضح مدى تأييد الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب لسياسات النظام السياسي والحكومة المصرية على كافة المستويات الداخلية والخارجية خلال مرحلة الدراسة حيث يمكن التأكيد على أن الخطاب السلطوي على المستوى المكتوب كان بحق لسان حال النظام السياسي والحزب الوطني وحكومته.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب السلطوي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من سياسات وأداء النظام السياسي فقد جاء ليؤكد تأييده الكامل لسياسات النظام على المستوى الداخلي والخارجي ويكون بذلك متفقاً مع الخطاب السلطوي على المستوى المكتوب. حيث أكدت المقابلة المتعمقة على أن "الدولة تعطي هامش حرية عظيماً جداً.. فهناك حرية بلا حدود.. والدولة تركز على حل المشكلات الاقتصادية

وتبذل مجهود كبير.. وهناك مشاركة سياسية وتعددية حزبية وهذا يحسب للنظام الحاكم.. والنظام الحاكم يقود تنمية حقيقية رغم الصعوبات والمعوقات التي تواجهه.. وعموماً فأداء النظام جيد جداً على المستوى الداخلي.. وقطعاً دور الدولة والنظام السياسي دور فاعل على المستوى الإقليمي.. حيث أن أي دور سياسي للمنطقة العربية ينعكس على مصر.. والنظام ماشي كويس وأداءه ممتاز.. ودورنا في المنطقة العربية دور قيادي.. فمصر بقيادتها الحكيمة صاحبة الثقل السياسي الأول في المنطقة العربية وباقي الدول عبارة عن فقاقيع.. وعلى المستوى الدولي استطاع النظام تخفيف المشكلات التي واجهتها مصر أثناء حكم كل من عبد الناصر والسادات.. حيث استطاع الرئيس مبارك وبحنكة رائعة أن يطمئن الغرب أن مصر لا تريد تكوين إمبراطورية زي ما كان عبد الناصر بيعمل.. مفيش أي دولة مجاورة بتخاف من مصر زي أيام عبد الناصر والسادات. الرئيس مبارك أستطاع أن يضع مصر على الخريطة العالمية بدعوته للسلام"[bbbbbbbbbbbbbbbbbbb]. يلاحظ محاولة الخطاب السلطوي المنطوق استخدام آلية القياس على الماضي لكي يبرز دور القيادة السياسية الحالية ويوضح مدى نجاح سياساتها الخارجية بشكل أكبر من سياسات الأنظمة السابقة.

وفي تناقض صريح للخطاب السلطوي على المستوى المنطوق مع نفسه تؤكد المقابلة المتعمقة أن اهتمام النظام بالقضايا الخارجية أدى إلى إهمال القضايا الداخلية وتفاقمت بذلك المشكلات الاقتصادية وفي ذلك تشير إلى أن "الصراع العربي - الإسرائيلي هو قضيتنا الرئيسية واهتمام النظام السياسي الكبير بهذه القضية شغله وشغلنا معه عن قضايانا الداخلية.. فمشاكل مصر الاقتصادية تتفاقم.. ومعظم الانحرافات تحدث للطبقة الوسطى التي تحالفت مع الجماعات الإسلامية بحجة عدم توافر فرص العمل"[ccccccccccccccccccc].

وفي محاولة الخطاب السلطوي على المستوي المنطوق تدارك هذا التناقض فقد استخدم آلية الإزاحة وذلك بإبعاد المسئولية عن النظام السياسي والدولة وتحميل المسئولية كاملة للمواطنين. وفي ذلك تشير المقابلة المتعمقة إلى أن "مشاكل مصر الاقتصادية تتفاقم نتيجة الزيادة السكانية والجامعات التي تخرج الملايين ولا توجد أماكن لعمل الخريجين.. لكن الدولة تقوم بواجباتها وتقدم كل ما في وسعها لكن لا بد لأفراد المجتمع أن يتعاونوا مع الدولة ويحدوا من الزيادة السكانية حتى يقل الخريجون وبالتالي تظهر الجهود التي تبذلها الدولة في توفير الحاجات الضرورية وفرص العمل والإسكان"[ddddddddddddddddddd]. وفي إطار تحميل المسئولية للمواطنين ومحاولة إبراز أن الدولة والنظام السياسي يقوم بواجباته تؤكد المقابلة المتعمقة في موضع آخر أن "الدولة تبذل مجهوداً كبيراً لحل المشكلات الاقتصادية بس لازم الناس وخاصة أبناء الطبقة الوسطى الأكثر تعليما وثقافة يساعدوا الدولة في عملية التنمية.. العيب ليس في النظام السياسي وإنما في أساتذة الجامعات الذين يركزون على الجانب النظري دون محاولة تطبيق هذه النظريات في الواقع.. لا بد من مساعدة النظام السياسي في التنمية الاقتصادية على أرض الواقع.. لازم الناس تساعد الحكومة لأن الحكومة مش كل حاجة الكلام ده كان زمان"[eeeeeeeeeeeeeeeeeee]. ومن هنا يتضح مدى تأييد الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق لسياسات وأداء النظام السياسي وحكومته على مستوى السياسات الخارجية

إلى الفهرس

ويحاول أن يبرر ضعف السياسات على المستوى الداخلي بأنها ترجع إلى أفراد المجتمع وليس النظام ؛ لأن الحكومة تقوم بواجباتها على أكمل وجه.

ثامنا: موقف الخطاب الساطوي من طبقات المجتمع:

١- على المستوى المكتوب:

يعد موقف الخطاب السياسي من طبقات المجتمع أحد القضايا المحورية في أي خطاب سياسي لأنه يعكس السياسة التي يتبعها النظام السياسي من ناحية ويعكس شكل التحالفات الطبقية من ناحية أخرى. وفي هذا الإطار يمكن القول أن النظام السياسي القائم في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت سياساته تسعى إلى تدعيم الطبقات العليا على حساب الطبقات الوسطى والدنيا وهو ما أدى إلى تحالف هذه القوى الاجتماعية من أجل إسقاط النظام. ومع وصول أبناء الطبقة الوسطى لقمة السلطة السياسية في ١٩٥٢ تغيرت سياسيات النظام وبالتالي تغيرت تحالفاته، حيث اتجه النظام لتحقيق قدر كبير من العدالة الاجتماعية عن طريق قوانين الإصلاح الزراعي والجمعيات التعاونية والقطاع العام ومجانية التعليم والإسكان الشعبي ودعم الحاجات الضرورية للمواطنين وتوظيف الخريجين، وقد استفادت الطبقة الوسطى استفادة كبيرة من هذه السياسات مما أدى إلى نمو هذه الطبقة نمواً كبيراً في المرحلة الناصرية. هذا إلى جانب تحالف النظام مع الطبقات الشعبية من العمال والفلاحين الذين استفادوا أيضا من سياسات النظام السياسي ويمكن القول أن الخطاب السياسي للطبقة الوسطى في المرحلة الناصرية كان يعكس شكل هذه التحالفات حيث تجسدت في لغة الخطاب السياسي مقولات تدعم الطبقات الشعبية مثل "اتحاد قوى الشعب العامل" ثم جاءت المرحلة الساداتية مع مطلع السبعينيات وتغير النظام السياسي وبالتالي تغيرت سياساته وشكل تحالفاته الطبقية، حيث قام النظام السياسي بالتحالف مع الشرائح العليا في المجتمع وبدأ في تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي والذي استفادت منه البرجوازية العليا القديمة وبعض الشرائح العليا من الطبقة الوسطى الجديدة هذا إلى جانب بعض الشرائح الطفيلية التي أثرت نتيجة العمل بالسمسرة والتهريب. وتضررت بالطبع الطبقات الشعبية والشرائح المتوسطة والدنيا من الطبقة الوسطى، ومع منتصف الثمانينيات وفي ظل تغير القيادة السياسية مر المجتمع المصري بمرحلة ركود حيث انخفاض عائدات المصريين العاملين بالخارج ثم عودتهم بعد حرب الخليج وانخفاض عائدات السياحة وقناة السويس نتيجة لانتشار جماعات العنف الديني وفشل وحدات القطاع العام نتيجة لانتشار الفساد وسوء الإدارة، وبدأ النظام السياسي المصري في البحث عن مخرج من هذه الأزمة ولم يجد أمامه غير صندوق النقد والبنك الدولي والذي اقترح مشروعاً للإصلاح الاقتصادي وفقاً لآليات السوق الرأسمالي وبدأ النظام في تطبيق سياسة إعادة الهيكلة وبيع القطاع العام والخصخصة وإلغاء الدعم. ويكون النظام السياسي باتباعه هذه السياسات قد حسم موقفه الطبقي على مستوى الواقع الاجتماعي فهذه السياسات تعني تدعيم البرجوازية العليا في المجتمع. ويتضرر منها بالطبع الطبقة الوسطى والطبقات الشعبية من العمال والفلاحين. وبما أن الخطاب السياسي هو صدى لسياسات النظام السياسي وحكومته إما تأييداً أو معارضة، فقد اتجه الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى المصرية إلى تأييد سياسات النظام والحكومة. فوجدنا أن

الخطاب السلطوي على المستوى المكتوب قد حاول إزاحة قضية الطبقات من خطابه السياسي فجاءت نـسبة تمثيل هذه القضية ضعيفة جداً داخل الخطاب خلال مرحلة الدراسة حيث مثلت نحو ٣,٧% من إجمالي عينة الدراسة. وعلى الرغم من استخدام الخطاب السلطوي لآلية الإزاحة إلا أنه عندما تناول هذه القـضية حـاول دائماً أن يصور النظام السياسي وحكومته على أنها باتباعها سياسة الإصلاح الاقتصادي وفقاً لآليات الـسوق فهي لن تمس الطبقات الشعبية والكادحة بل إن ثمار الإصلاح الاقتصادي سوف تعود علـى هـذه الطبقـات وليست على الطبقات العليا. وفي هذا الإطار يؤكد نور الدين بكر أنه "مع توسيع قاعدة الملكية الخاصة، ومع التحول نحو اقتصاد السوق بضوابط أهم ما فيها هو حماية مصالح القوى الغالبة الكادحة"(ffffffffffffffffffff). ويشير سمير رجب في موضع آخر إلى انه "لا بد من رفع معدلات التنمية مع ضمان وصول العائد إلى جميع فئات الشعب.. وهذا يتحقق بالحفاظ على النجاح الذي حققه الإصلاح الاقتصادي الذي يجب أن تتواصل مـسيرته وتتطور.. نحن نعتز ونفخر بالإصلاح الاقتصادي الذي أجرته مصر وأشرف عليه الرئيس مبارك.. والرئيس يقدر جيداً.. أن هذا الشعب قد صبر وتحمل في سبيل إنجاح الإصلاح الاقتصادي.. وبالتالي ينبغي أن يجنـي الثمار حتـى يـشعر الـصغير والكبيـر.. أن الخيـر يعـم.. وأن قلاعـه تنتـشر فـي شـتى أرجـاء الوطن"(gggggggggggggggggggg).

ويشير إبراهيم عياد المراغي في موضع ثالث إلى أن الحكومة قد بدأت تشعر الطبقات الـشعبية بجنـي ثمار الإصلاح الاقتصادي وفي هذا الإطار تؤكد أن "هذا العام حمل بيان الحكومة أخبـاراً سـارة وتـضمن قرارات شملت العامل والفلاح والموظف وأرباب المعاشات وزيادة الحوافز والمكافآت من ٤% إلـى ٢٥% من الأجر. وجدير بالذكر أن هناك بعض الوزارات يصرف الموظف فيها حافزاً لا يتجاوز الـ ١٠جنيهات! وهناك بعض العاملين لهم في الدرجة عشرات السنين أو بعضهم يحال إلى المعاش بعد خدمة العمـر علـى الدرجة الثانية أو الأولى ويحصل على معاش لا يتجاوز ١٠٠ جنيه! ويقدر عدد العاملين الذين أتمـوا المـدد المقررة لترقيتهم في نهاية هذا العام أكثر من ٢ مليون موظف، ولم تنس الحكومة أصحاب المعاشات حيـث تسرى عليهم زيادة المنحة السنوية لتصل إلى ١٢٠ جنيه بعد أن كانت شيئاً هزيلاً، ولم تنس الحكومة الفلاح حيث خفضت الفائدة على القروض الزراعية لتصل إلى ١٠% وقد أحسنت الحكومة بالإعلان عـن أسـعار المحاصيل الزراعية من الآن وذلك حتى يكون الفلاح على بينة من أمره وبدون الاسترسال في القرارات التي صدرت فإن بيان الحكومة سار على مبادئ إعلانها وهي الاهتمام بالبعد الاجتماعي والارتقـاء بـالمواطنين والرقي بمستواهم الاجتماعي والمعيشي"(hhhhhhhhhhhhhhhhhhhh). ويلاحظ أن الخطاب السلطوي قد استخدم آلية قياس الحاضر على الماضي لكي يوضح مدى استفادة الشرائح الوسطى والـدنيا مـن المـوظفين والعمـال والفلاحين من سياسية الإصلاح الاقتصادي.

ولتأكيد الخطاب في موضع رابع على أن النظام السياسي والحكومة تسعى لتخفيف الأعباء على أصحاب الدخل المحدود، يشير سمير رجب إلى أنه لا بد أن "يطمئن كل مواطن من أصحاب الدخل المحـدود علـى يومه وغده.. لأن توجيهات الرئيس الدائمة للحكومة تقضي بعدم فرض أية ضرائب جديدة، والتخفيـف مـن عبء الرسوم الإضافية وغير الإضافية كما حدث مؤخراً بالنسبة لفاتورة الكهرباء حتـى مائـة كيلـو وات،

وإلغاء ضريبة العاملين في الخارج، وتعديل بعض أحكام قانون التمغة.. وغيرها.. وغيرها.. حتـى يلمـس الجميع.. أن الإصلاح الاقتصادي، قد أتى ثماره وحقق الأهداف الكبار التي خطط لها وسعى إليهـا الـرئيس مبارك"[iiiiiiiiiiiiiiiiiiii]. وفي نفس الإطار يشير نفس الكاتب في موضع خامس إلى أن "حكومة الحـزب الـوطني تستهل عام ١٩٩٩ بتأكيدات حاسمة، وصادقة بعدم فرض أية ضرائب أو أعباء جديدة على المواطنين تنفيـذاً لتوجيهات القائد والزعيم الذي أعلن منذ سنوات أنه قد حان الوقت ليجني المواطنون ولا سيما محدودي الدخل ثمار الإصلاح الاقتصادي نظير صبرهم وتحملهم المسئولية وتغليـب مـصلحة مـصر علـى مـصالحهم الشخصية"[jjjjjjjjjjjjjjjjjjjj]. ومن هنا يتضح أن الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى حاول أن يبرز أنه يقف في صالح الطبقات الوسطى والدنيا في المجتمع من أصحاب الدخل المحدود وحاول إبراز أن سياسات الدولة تسعى لتحقيق مصالح هذه الطبقات على الرغم من أن استخدام آلية قياس النص على الواقع قد تبرز حقـائق عكس ما أبرزه الخطاب حيث تضررت هذه الطبقات نتيجة لبيع القطاع العام، وإلغاء الدعم وارتفاع أسـعار السلع الضرورية وعدم تشغيل الخريجين وغيرها من السياسات التي كان لها مردوداً سلبياً على هذه الطبقات خلال مرحلة الدراسة.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب السلطوي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من طبقات المجتمع فقد جاء ليؤكد على أن النظام السياسي القائم يدعم الطبقات الفقيرة والكادحة وهـو مـا أكـد عليـه الخطاب المنطوق. وفي هذا الإطار تؤكد المقابلة المتعمقة أن "نظام مبارك يدعم الطبقات الفقيـرة ويعطـي فرصاً للطبقات المتوسطة وعينه على الطبقات العليا، حيث يقوم بالمراقبة الصارمة من أجل منع استغلال هذه الطبقة للطبقات الأخرى الموجودة داخل المجتمع"[kkkkkkkkkkkkkkkkkkkk]. ولإبراز حيادية النظام السياسي تجـاه طبقات المجتمع، وإرجاع السلبيات والمعوقات الاقتصادية التي تنعكس على الطبقات الـشعبية إلـى الأفـراد وليس النظام تؤكد المقابلة المتعمقة على أنه "لحسن الحظ أن النظام السياسي المصري لا يدعم أحداً علـى حساب آخر، وعلى رأس الجهاز السياسي رجل يؤمن بالتنمية الاقتصادية وهموم المواطن المصري ويحاول ويشجع، لكن أداء الوزارة ليس على مستوى فكر رئيس الجمهورية، هذا إلى جانب انحرافات بعض الفئـات من تجار المخدرات والمقترضين أموال البنوك وهي الفئات التي يواجهها النظام السياسي بكل حسم لا يوجـد أحد فوق القانون.. فمعظم المشكلات الاقتصادية.. تأتي نتيجة انحراف الأفـراد.. النظـام يحـاول تحريـر الاقتصاد الوطني والأفراد يضعون العراقيل وهذا ينعكس على كل طبقات المجتمع. فالكل يعاني من الغـلاء وارتفاع الأسعار"[llllllllllllllllllll].

ويتضح من ذلك أن الخطاب السلطوي للطبقة الوسطى حاول إبراز أن النظام السياسي يدعم الجميع ولا يقف في صف طبقة أمام طبقة بل إنه يحاول منع استغلال بعض الفئات للطبقات الوسطى والدنيا ويضرب بيد قوية على المنحرفين لأن انحرافاتهم تنعكس على صورة الاقتصاد وبالتالي يتضرر منها كل الطبقات. وهـو بذلك يكون قد استخدم آلية الإزاحة حيث لم يشر إلى أن سياسات النظام قد تضر بمصالح بعـض الطبقـات

إلى الفهرس

خاصة الوسطى والدنيا. هذا إلى جانب أنه أغفل استخدام آلية القياس لكي يوضح لنا أن تضرر الطبقات العليا من جراء ارتفاع الأسعار وانتشار الغلاء لن يكون - بأي حال - مثل تضرر الطبقات الوسطى والدنيا من محدودي الدخل.

تاسعا: موقف الخطاب السلطوي من الخطابات الفرعية الأخرى:

١- على المستوى المكتوب:

يعد موقف الخطاب السياسي السلطوي من الخطابات الفرعية الأخرى أحد المؤشرات الهامة التي يمكن من خلالها التعرف على القوى السياسية المختلفة ومدى تأثيرها وحجم أرضيتها الاجتماعية. وفي هذا الإطار يتضح أن الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى قد أفرد مساحة كبيرة لمهاجمة الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى المصرية حيث جاءت نسبة ١٥,٥% من عينة الدراسة منصبة أساساً على الهجوم على هذه الخطابات وهو ما يعنى أن الخطاب السلطوي أعطى أهمية أكبر للهجوم على المعارضة السياسية له أكثر من معالجة القضايا الأساسية التي تهم الطبقة الوسطى والمجتمع المصري على السواء. ومن هنا يمكن القول أن الخطاب السلطوي سعى أولاً إلى تأييد النظام السياسي ثم انتقل ثانياً لمحاربة المعارضة ثم ذهب ثالثاً لمعالجة القضايا الرئيسية التي تشكل حداً أدنى من الإجماع الشعبي. وفي إطار موقف الخطاب السلطوي من الخطابات الفرعية الأخرى للطبقة الوسطى نجد أنه أفرد المساحة الأكبر للهجوم على الخطاب السلفي ثم الهجوم على الخطاب الليبرالي وأخيراً الهجوم على الخطاب الماركسي. ويمكن القول في هذا الإطار أن هذا الاهتمام جاء انعكاساً لقوة كل تيار وإحساس خطاب السلطة بتهديد هذا التيار له ؛ لذلك أعطى اهتماماً أكبر للتيار الذي شكل خطورة فعلية عليه.

وفيما يتعلق بموقف الخطاب السلطوي من الخطاب السلفي فقد أشار ثروت أباظة إلى أن "هناك حزب يسمى نفسه حزب العمل وحقيقته أنه حزب الإخوان المسلمين وهم أصل التطرف ودعاته وقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك ان الشعب المصري يرفض التطرف وكفى بنا دليلاً موقفه الصلب في معاونة الشرطة ليقضوا معا على المتطرفين القتلة حتى قضوا عليهم فعلاً.. والإخوان المسلمون هم أول من ابتدع القتل الجماعي في مصر حين ألقوا القنابل في دور السينما والمحاكم لتقتل قتلاً عشوائياً بل إنها قد تصيب المتعاطفين معهم، وهي لا شك تصيب المسلمين المؤمنين بغير ذنب جنوه إلا أنهم كانوا من رواد دور السينما أو كانوا من أصحاب المصالح في دور القضاء"(mmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmm). ويتضح من ذلك أن الخطاب السلطوي يحاول إبراز عداء الخطاب السلفي للمجتمع بكافة طوائفه حتى من يتعاطف مع هذا التيار السلفي يمكن أن يلقي حتفه نتيجة القتل العشوائي الذي يمارسه هذا التيار.

وفي محاولة غير مسبوقة من قبل الخطاب السلطوي قام باستقطاب أعضاء من حزب العمل المنشقين على الحزب وأعطى لهم مساحة كبيرة للهجوم على الحزب وقيادته تحت باب سمي بشهد شاهد من أهلها وفي هذا الإطار يشير الخطاب إلى أن أحد أعضاء الحزب أدلى بشهادته على النحو التالي: "أن تجربتي مع حزب العمل.. كانت مريرة وقاسية.. فهل نبدأ بالحديث عن تزييف الانتخابات أم الخروج عن اللائحة

إلى الفهرس

والبرنامج الذي تبناه الحزب أم عن النشرة المسماة بالشعب وماذا تفعله أم عن الإخوان المسلمين الذين تسللوا للحزب ودمروه من الداخل وقضوا على فرصته الكبرى التي لو تحققت على نمط إنشاءه وحتى الآن لأصبح حزباً قوياً يقوم بدور هام على الساحة السياسية الحزبية المصرية يكمل التجربة الديمقراطية ولكن للأسـف.. خدعونا بلافتة الوطنية.. لعب المهندس إبراهيم شكري لعبته الوطنية.. وتمسح بتاريخ قديم لا يعرف ما معنى الوطنية بل سعى لتحقيق الزعامة الزائفة فكان نصيبنا ونصيب الحزب الضياع وفقد هويته كحـزب سياسـي ليصبح حزباً دينياً الأمر الذي لا يقره عقل ولا قانون ولا منطق.. جزاك الله يا شكري ولا سامحك أبداً.. فقد بعت المبادئ والحزب والأخلاق.. سعيت للسير على خطى الخوميني والترابي ولكننا لـن نـسمح لـك ولا الشعب يسمح بهذه المؤامرات"(nnnnnnnnnnnnnnnnnnnn).وفي موضع آخر وفي نفس الإطار يشير عضو ثان إلى أن "إبراهيم شكري والذين معه يقومون بنشر سمومهم بين المواطنين في نشرتهم الشعب التي تتحدث بلـسان التطرف والمتطرفين في أنحاء الوطن العربي بأكمله، وتدافع عن المتطرفين وأفعالهم الهوجـاء.. وبالتأكيـد سوف يحاسب التاريخ والشعب إبراهيم شكري على ما قام به وبيعـه للمبـادئ والأخـلاق نظيـر زعامـة زائفة"(oooooooooooooooooooo). وفي نفس الإطار يشير عضو ثالث إلى أن "أقرب لفظ مناسب لتعريف حـزب إبراهيم شكري هو المستنقع.. حيث انتهى به الأمر إلى بيع الحزب لافتة ومقراً ومبادئ إلى جماعة الإخوان المسلمين.. واعتقد أنه كسب الصفقة في حين أن العكس هو الصحيح لقد سيطروا علـى مقـدرات الحـزب وجريدته.. لكن سيأتي اليوم الذي يتم تطهير الحزب من شكري وبطانته.. لأن ما يحـدث الآن فـي حـزب العمل ضد حقائق التاريخ ورغبة الشعب"(pppppppppppppppppppp).

وقد وصف المنشقون من خلال المساحة التي أعطاها لهم منبر السلطة حزب العمل بأنه لم يعد حزباً بل هو عبارة عن دكاكين بقالة أو شقق مفروشة وفي هذه النعوت إشارة إلى أن الحزب قد أصبح شيئاً تافهـاً أو شيئاً سيئ السمعة، وفي ذلك يشير أحد الأعضاء إلى أن "إبراهيم شكري جهـز الحـزب لتـأجيره مفروشـاً للإخوان المسلمين طمعاً في اجتذاب أصواتهم وليعطيهم شرعية العمل السياسي.. ورفعوا شعار الإسلام هـو الحل.. وكأن مصر التي تتمسك بدينها وهويتها الإسلامية لا تطبق مبادئ الإسلام"(qqqqqqqqqqqqqqqqqqqq). وفي موضع آخر يشير أحد الأعضاء إلى "أن الأحزاب السياسية في مصر ليست بالأحزاب الحقيقية ولكن ما هـي إلا دكاكين بقالة خاصة بأصحابها رؤساء الأحزاب السياسية الذين يبيعون لمن يدفع أكثر"(rrrrrrrrrrrrrrrrrrrr). ومن هنا يتضح مدى هجوم الخطاب السلطوي على الخطاب السلفي حيث اعتبره العـدو الأول للـشعب والأمـة وبالتالي للنظام السياسي القائم. وأفرد الخطاب مساحة كبيرة للهجوم على هذا التيار مستخدماً كـل الوسـائل وكل الطرق للهجوم عليه سواء من الداخل أو من الخارج. فقد استقطب من داخل الحزب المنشقين عليه ومن الخارج أعطى كتابه الفرصة للهجوم بكل ما هو متاح.

وإذا كان موقف الخطاب السلطوي من الخطاب السلفي هو موقف مبدئي ومستمر خلال مرحلة الدراسة، فإن موقفه من الخطاب الليبرالي كان مرتبطاً بمناسبات محددة عندما يكون موقف التيار الليبرالي والمتمثـل في حزب الوفد متعارضاً مع سياسة النظام السياسي. وفي هذا الإطار شن الخطاب السلطوي هجوماً عنيفـاً على الخطاب الليبرالي عندما اعترض هذا الخطاب على قانون الانتخابات الذي تقدم بـه الحـزب الـوطني

إلى الفهرس

لمجلس الشعب في عام ١٩٨٧. حيث وصف خطاب السلطة معارضة الوفد بأنها أجهزة تشويش مريضة. وفي ذلك يؤكد سمير رجب أن "الأسلوب الذي اتبعته المعارضة أثناء التعديلات المقترحة لقانون الانتخابات الذي تقدم به كمال الشاذلي ممثل الحزب الوطني في مجلس الشعب.. لا يبدو أن يكون تشويشاً بعيداً كل البعد عن الديمقراطية.. لذلك فقد تألمت لموقف فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد القديم الجديد.. حينما أعلن أمام مجموعة من مريديه.. أن المستشار ممتاز نصار زعيم المعارضة الوفدية قد تقدم بمشروع قانون للانتخابات وحفظه رئيس مجلس الشعب في أدراج مكتبه منذ ثلاث سنوات.. وهذا الكلام غير صحيح.. إذن كيف يمكن أن يثق أعضاء الحزب في رئيسهم.. وهو الذي يقدم لهم المعلومات غير الصحيحة.. سبحان الله.. إلى هذه الدرجة أصبحت التناقضات السياسية هي السمة الأساسية للمعارضة في مصر"[sssssssssssssssssss].

وفي مناسبة أخرى نادى الخطاب الليبرالي بتعديل في الدستور فكانت مواجهة عنيفة من الخطاب السلطوي وفي ذلك يشير سمير رجب إلى أن "نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد.. طالع واكل.. نازل واكل.. دخل لعبة توظيف الأموال واستفاد كثيراً من عمله كمستشار قانوني للعديد منها.. الأمر الذي حقق له خميرة هائلة ما كانت يمكن أن تتحقق.. بعيداً عن حزب الوفد الذي يستثمره جيداً.. لمصلحته الشخصية.. كتب نعمان جمعة في صحيفة الوفد مقالا يطالب فيه بتعديل فقرة واحدة في الدستور تقضي بأن يكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب الحر المباشر مشيراً إلى أن هذا التعديل يمكن إجراءه في ٤٨ ساعة..!! والآن يكون نعمان جمعة قد وضع نفسه.. أمام أمرين لا ثالث لهما.. فإما أنه يزايد عن طريق التدليس، والغش، وخداع الجماهير.. أو أنه لم يقرأ الدستور.. وفي الحالتين تصبح المصيبة عظيمة.. لسبب بسيط أن رجل القانون يجب أن يتحلى بعدة صفات منها.. الحياد، والصدق، والموضوعية، ثم.. ثم.. معرفة القانون وتلك هي الأهم بطبيعة الحال.. أن تعديل أي فقرة في الدستور تستغرق نحو أربعة شهور على الأقل.. لكن لأن "نعمان جمعة" أغلق عقله، وأصم أذنيه، وأراد تسيير الأغلبية وفقاً لإرادته الذاتية.. فقد جاء وادعي.. أن الحكاية لا تحتاج إلا ٤٨ ساعة.. فإلى هذا الحد يكون الاتجار بمصائر الشعوب.. وكيف نطمئن على مستقبل أولادنا – يا عميد حقوق القاهرة – وقد افتقدوا القدوة وضاع من أمام عيونهم المثل الطيب الذي يجب أن يحتذي.. أنا أشفق عليك.. لأنني أعلم جيداً.. أن حزب الوفد لو لفظك – وهذا ما يفكر فيه الآن قادة الحزب – فسوف تقف على قارعة الطريق.. تائها ومستجديا.. لا تجد من يمد لك العون"[ttttttttttttttttttt].

وفي مناسبة ثالثة دعا الحزب الوطني لإجراء حوار قومي حول أولويات العمل الوطني في هذه المرحلة، واعترض الخطاب الليبرالي على هذه الدعوة فكان الهجوم العنيف من قبل الخطاب السلطوي حيث يشير رأفت خالد في هذا الإطار إلى "الموقف الغريب الذي تبناه رئيس تحرير جريدة الوفد من الدعوى الصادقة التي وجهها السيد الأمين العام للحزب الوطني إلى كافة أحزاب المعارضة.. يدعو فيها إلى حوار قومي حول أولويات العمل الوطني في المرحلة الحالية.. أليست تلك الدعوة المخلصة هي محاولة إرساء.. مبدأي.. التشاور.. والتنسيق.. مع أحزاب المعارضة؟!! لكن رئيس تحرير جريدة الوفد خرج علينا – كعادته دائماً – بمقالة استفزازية.. فعلل تلك الدعوة بأن النظام يلجأ إلى أساليب الملاينة، حتى لا يضاعف التصلب الحالي والعناء الراهن من غضب سيكون عند قمته في صدق الناس.. ثم إنها محاولة استرضاء.. أو مهادنة

المعارضة إلى حين.. يا الله.. نحاول أن نرسم مبدأ التنسيق مع المعارضة الوفدية فنوصم بالملاينة.. ونجاهد لكي ننسق المواقف فنتهم بالمهادنة.. ونمد أيدينا مفتوحة إليهم فنرمى بأنها محاولة استرضاء.. ما هذا التخبط.. والصفاقة.. والتزمت.. والعناد؟!!"[uuuuuuuuuuuuuuuuuuuu].

وإذا كان موقف الخطاب السلطوي من الخطاب الليبرالي مرتبطاً بمناسبات محددة فإن نفس المنطق اتبعه مع الخطاب الماركسي حيث هاجم الخطاب في مناسبات محددة رفض فيها التيار الماركسي سياسات النظام السياسي. وفي هذا الإطار يشير الخطاب إلى المناقشات التي دارت حول تعديل قانون الانتخابات والتي رفض فيها حزب التجمع الانتخاب الفردي، فأشار ثروت أباظة إلى انه "لا يصلح الانتخاب بالقائمة لمصر فالانتخاب بالقائمة في البلاد التي تأخذ به انتخاب لمبادئ الأحزاب، ولا أحسب أن الجمهور المصري يستطيع أن يتبين مبادئ الأحزاب في مصر فهي أصلا لا مبادئ لها.. هناك طبعاً حزب التجمع ومبادئه شيوعية والشعب المصري بإيمانه بالله وبرسوله ﷺ يرفض الشيوعية بكفرها وإلحادها.. هذا إلى جانب أن الشيوعية سقطت في العالم أجمع إلى أبد الآبدين"[vvvvvvvvvvvvvvvvvv].

وفي مناسبة أخرى قام الخطاب الماركسي برفض مبادرة مصر لوقف كافة أعمال العنف والقمع في الأراضي الفلسطينية المحتلة لمدة ستة شهور من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وكان ذلك أثناء الانتفاضة الأولى في ١٩٨٧، وعرضت مصر مبادرتها السلمية على الولايات المتحدة فكان رد فعل الخطاب الماركسي متناقضاً مع المبادرة فرد عليه الخطاب السلطوي بقوة. وفي هذا الإطار أكد رأفت خالد أن "تعدي جريدة الأهالي.. الناطقة بلسان حزب التجمع في تعليقها على المبادرة.. بعنوان "لماذا نتطوع بطلب وقف الانتفاضة؟" حملت من التجني.. أضعاف ما احتوت من مغالطات.. وما حاولت فيها من إسقاطات.. وما اشتملت من تساؤلات.. لا تستحق كثيراً منها عناء المحاولة في الإجابة عليها.. يتساءل كاتب المقالة.. عن المقصود بأعمال العنف والقمع.. ولعل خياله أطلق العنان إلى الحقائق.. كأنما الأمر قصد به تكبيل الانتفاضة.. وهو خيال مريض دفعه إليه النظرة الحزبية الضيقة فأغشته من تدبر البند الثالث من المبادرة التي تنص على ضمان وسلامة وحماية الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال.. ثم يتعجب كاتب مقال الأهالي.. عن طرح المبادرة على الحكومة الأمريكية.. باعتبارها ليست جهة الاختصاص.. وهو قول يفتقد إلى أدنى درجات استقراء التاريخ القريب.. ناهيك عن استيعابه.. ويفتقر ذلك الرأي إلى معرفة أبسط قواعد توازنات القوى العالمية.. وتأثيرات الولايات المتحدة وقوى الضغط على إسرائيل.. باعتبار الولايات المتحدة تشارك في إبرام معاهدات السلام وإجراءاتها.. وتشترك في ضماناتها.. والتزاماتها.. أم أن الأمر لدى كاتب الأهالي.. لا يتعدى منطق العنتريات.. التي ما قتلت ذبابة؟!!!"[wwwwwwwwwwwwwwwwwwwwww].

وفي محاولة استقطاب المعارضة الحزبية للهجوم على حزبها يقدم الخطاب السلطوي نماذج من حزب التجمع لكي يثبت سلبيات الحزب وفشله ويقدم لهم مساحة للتعبير على صفحات جريدة الحزب الوطني الرسمية. وفي هذا الإطار يؤكد بعض الأعضاء إلى انهم "قد ساقتهم الأقدار للانضمام لحزب التجمع جريا وراء الشعارات الرنانة الخادعة حول مناصرة الفقراء، والجماهير الكادحة، لكن بعد الممارسة الفعلية داخل

إلى الفهرس

الحزب.. هالنا سوء الحال.. الديمقراطية مطعونة في الصميم.. اكتشفنا مخالفات مالية صارخة.. هناك فصيلة معينة داخل الحزب هي التي تسيطر على مقاليد الأمور به، وتسيرها حسب هواها، ومنفعتها الذاتية.. مقـار الحزب تدار لأعمال أقل مـا توصـف بـه أنهـا مـشبوهة.. وعنـد الاعتـراض.. اتهمونـا بـالتطرف الديني"(xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx).

وبعد تحديد موقف الخطاب السياسي السلطوي على المستوى المكتوب من الخطابات الفرعيـة للطبقـة الوسطى والمتمثلة في الخطاب السلفي الذي عبرت عنه جريدة الشعب والخطاب الليبرالي الذي عبرت عنـه جريدة الوفد والخطاب الماركسي الذي عبرت عنه جريدة الأهالي يمكن الاستشهاد بالمادة الصحيفة للخطـاب السلطوي والذي تعبر عنه جريدة مايو لتوضيح مدى التناقض الذي وقع فيه الخطاب السلطوي على المستوى المكتوب فيما يتعلق بموقفه من الخطابات الفرعية الأخرى. حيث يشير سـمير رجـب إلـى "أن الـصحف المعارضة.. قد أخذت موقف الهجوم على الحزب الوطني وحكومته.. وبالتـالي أصـبحت منـابر للقـذف، والتشهير، وترويج الإشاعات.. دون أن تحاول الدعوة بإيجابية لمبادئ حزبها.. وهكـذا.. أصـبحت مجـرد أوراق.. مليئة بتجريح الحزب الحاكم في نفس الوقت الذي تخلو فيه مما يدعو لمبادئ الحزب المعارض الذي تتحدث باسمه.. أي باختصار.. باتت الجريدة المعارضة.. معول هدم وليـست أداة بنـاء لحزبهـا ذاتـه.. والمحصلة النهائية بطبيعة الحال لا بد أن تكون سلبية بجميع المقاييس.. السؤال الآن.. أين جريدة مايو مـن هذا كله؟ إن من يطالع بفهم ووعي جريدة مايو.. لا بد ان يدرك بأنها قد التزمت بالموضوعية في أخبارهـا، وتحقيقاتها الصحفية وتحليلاتها.. إيمانا منها بأن الحزبية لا تدعو إلى التفرقـة والخـصام والتمـزق.. بـل بالعكس.. إنها تعني العمل على تحقيق مصالح الوطن.. لقد حملت الصحيفة في يديها مشاعل البناء والنور.. لم تفكر مايو لحظة واحدة في هدم حزب معارض.. لأنها تؤمن بأن الأغلبية والمعارضة مصيرها مـشترك وغاياتها واحدة"(yyyyyyyyyyyyyyyyyyyy).

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب السلطوي للطبقة الوسطى علـى المـستوى المنطـوق مـن الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى، فقد أتضح أن الخطاب قد استخدم آلية الإزاحة حيث أبعد من الخطـاب موقفه عن التيارات الفكرية التي يتبناها الخطاب الليبرالي والماركسي والسلفي، وإن كان قد حدد موقفه مـن الخطاب السلفي في إشارة واحدة حيث أكدت المقابلة المتعمقة على "أن معظم الإنحرافات التي تحدث للطبقـة الوسطى نتيجة تحالفهم مع الجماعات الإسلامية"(zzzzzzzzzzzzzzzzzzzz). ومن هنا يتضح أن الخطاب الـسلطوي على المستوى المنطوق لا يعطي أهمية في خطابه للخطابات الفرعية الأخرى. وقد يرجع ذلك إلى أن أيا من هذه الخطابات لا يشكل خطورة للنظام السياسي في اللحظة الراهنة.

إلى الفهرس

إستخلاصات أساسية

١- بالنسبة للقضايا والموضوعات التي عني بها الخطاب السياسي السلطوي للطبقة الوسطى، فقـد جـاءت القضية العربية في مقدمة القضايا التي اهتم بها الخطاب، خاصة فيما يتعلق بجوهرها وهـو البعـد الفلسطيني وبعد الوحدة. وتناقض منطوق الخطاب مع مكتوبه على هذا المستوى وهو ما يعبر عـن تناقض الخطاب وتهافته.

٢- ثم جاءت قضية الديمقراطية في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام وأكد الخطاب على الحريـة والحـوار الوطني وقانون الانتخابات، وأغفل الحديث عن تعديل الدستور وتداول السلطة وقـانون الطـوارئ. وحاول الخطاب المنطوق التركيز على هذه الأبعاد المغفلة ولكنه تناقض كثيراً مع نفسه مـن أجـل تبرير مواقف السلطة.

٣- ثم جاءت قضية التنمية في المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام وأكد الخطاب على أهمية التنمية وفق آليات السوق الرأسمالي. وقد اتفق منطوق الخطاب مكتوبه، حيث طالب بضرورة تبني النموذج الرأسمالي للتنمية.

٤- ثم جاءت قضية العدالة الاجتماعية في المرتبة الرابعة من حيث الاهتمام وأكد الخطاب على عدالة النظام السياسي وحكومته في تحقيق المساواة بين جميع فئات وشرائح وطبقات المجتمع، وتحقيق الاستقرار للفئات الفقيرة والكادحة. وتناقض منطوق الخطاب مع مكتوبه على هذا المستوى حيث أكد على عدم مسئولية النظام السياسي والحكومة عن تحقيق إشباعات المواطنين، وهو ما يعني تنـاقض الخطـاب وتهافته.

٥- ثم جاءت قضية الأصالة والمعاصرة في المرتبة الخامسة من حيث الاهتمام وأكد الخطاب على تـدعيم المعاصرة والسير في اتجاهها، وهاجم الأصالة واعتبرها ردة ودعوة للتخلف والجمـود. وتنـاقض منطوق الخطاب مع مكتوبه على هذا المستوى حيث أكد على ضرورة وأهمية الأصالة الحـضارية وسيرها جنبا إلى جنب المعاصرة.

٦- ثم جاءت قضية الاستقلال الوطني في المرتبة السادسة من حيث الاهتمام وركز الخطاب علـى شـكل واحد فقط للاستقلال وهو تحرير التراب الوطني من الاحتلال العسكري. وتطابق منطوق الخطـاب مع مكتوبه على هذا المستوى حيث اعتبر التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية ليست شـكلاً مـن

أشكال عدم الاستقلال الوطني.

٧- وفيما يتعلق بموقف الخطاب السياسي الساطوي للطبقة الوسطى من سياسات النظام السياسي وأدائه فقد جاء مؤيداً للنظام السياسي وحكومته تأييداً مطلقاً، ولم يسع الخطاب إلى نقد سياسات النظام على المستوى الداخلي أو الخارجي، حتى ولو كشكل من أشكال التصحيح الذاتي. وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه في تأييد النظام السياسي والحكومة، مع محاولة تبرير فشل بعض السياسات الداخلية بإرجاعها إلى أفراد المجتمع ذلك لأن الحكومة تقوم بواجباتها على أكمل وجه.

٨- وفيما يتعلق بموقف الخطاب السياسي الساطوي للطبقة الوسطى من طبقات المجتمع فقد حاول الخطاب تصوير النظام السياسي والحكومة على أنها تسعى إلى رفع المعاناة عن كاهل الطبقات الشعبية والكادحة ذلك لأن هذه الطبقات هي التي تجني ثمار الإصلاح الاقتصادي. وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه على هذا المستوى حيث أشار إلى أن النظام السياسي القائم يدعم الطبقات الفقيرة والكادحة.

٩- وفيما يتعلق بموقف الخطاب السياسي الساطوي للطبقة الوسطى من الخطابات الفرعية الأخرى للطبقة ذاتها فقد ركز الخطاب نقده للخطاب السلفي الذي اعتبره الخطر الداهم المحيط بالنظام السياسي. ثم تبعه وبفارق كبير نقده للخطاب الليبرالي وأخيراً نقده للخطاب الماركسي. ولم يهتم منطوق الخطاب بالخطابات الفرعية للطبقة الوسطى حيث اعتبرها لا تشكل أي خطورة على النظام السياسي القائم وحكومته.

إلى الفهرس

الفصل السابع

الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى المصرية

"جريدة الوفد"

- مقدمة.
- أولا: قضية الاستقلال الوطني.
- ثانيا: قضية الديمقراطية.
- ثالثا: قضية التنمية.
- رابعا: القضية العربية.
- خامسا: قضية العدالة الاجتماعية.
- سادسا: قضية الأصالة والمعاصرة.
- سابعا: موقف الخطاب الليبرالي من سياسات النظام السياسي وأدائه.
- ثامنا: موقف الخطاب الليبرالي من طبقات المجتمع.
- تاسعا: موقف الخطاب الليبرالي من الخطابات الفرعية الأخرى.
- استخلاصات أساسية.

مُقدِّمة

يعد الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى المصرية من أقدم الخطابات السياسية تبلوراً على ساحة الفكر السياسي المصري منذ مطلع القرن العشرين وحتى الآن. لقد تمثل هذا الخطاب في حزب الوفد الذي قاد الحركة الوطنية المصرية ضد الإنجليز والقصر وقام بثورة ١٩١٩، والتي كانت من أهم مطالبها تحقيق الاستقلال الوطني وإقامة دستور للبلاد. واستطاع الوفد أن يحشد قطاعات واسعة من جماهير الأمة للمشاركة في ثورته، مما اجبر الإنجليز والقصر إلى مقابلة مطالب الوفد في منتصف الطريق حيث منحت مصر استقلالاً منقوصاً ١٩٢٢، ودستوراً منقوصاً ١٩٢٣. وهو ما يعني نجاحاً جزئيا لثورة ١٩١٩.

وظل الوفد الممثل الحقيقي للخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى المصرية يلعب دوراً رئيسيا في الحياة السياسية المصرية، حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وقررت القيادة الجديدة إلغاء الحياة الحزبية والتعددية السياسية وأصبحت الساحة السياسية المصرية أثيرة التنظيم السياسي الواحد ممثلاً في هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي وأخيراً الاتحاد الاشتراكي.

ومع مطلع السبعينيات تغيرت القيادة السياسية وطرحت القيادة الجديدة مبدأ التعددية السياسية حيث ظهرت المنابر ثم تحولت إلى أحزاب، وأصبح الباب مفتوحا أمام الوفد للظهور من جديد. وكانت عودة الوفد إلى الحياة السياسية مرحلة جديدة في تاريخ الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى المصرية. حيث عاد للبروز من جديد بعد انقطاع عن الحياة السياسية زهاء الربع قرن من الزمان، حيث تغيرت العديد من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الحقبة الطويلة إلا أن الأهداف الرئيسية التي خاض الوفد من أجلها أشرس المعارك لم تزل إلى اليوم بعيدة عن التحقيق فمطلب الحرية والديمقراطية ما زال قائما، ومطلب الاستقلال الكامل ما زال مهدداً بقوى الهيمنة الاقتصادية والعسكرية التي تمارسها دول كبرى(aaaaaaaaaaaaaaaaaaaa).

وفي إطار التعددية السياسية وعودة الوفد، خاض الخطاب الليبرالي العديد من المعارك وسجل العديد من المواقف دفاعاً عن حق الشعب في الحرية والديمقراطية. حيث اعتبر ذلك هو المدخل الصحيح لكل إصلاح اقتصادي واجتماعي تنشده الأمة. ولم تقتصر جهود الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى على النقد والتحليل لسياسات الحكومة ومواقفها بل تجاوز ذلك إلى طرح البدائل والحلول للمشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري(bbbbbbbbbbbbbbbbbbbb).

ويمكن القول أن صحيفة الوفد التي صدرت عام ١٩٨٤ - أسبوعية ثم تحولت إلى صحيفة يومية - من أهم الصحف الحزبية انتشاراً. حيث تعد الصحيفة الحزبية الوحيدة التي تصدر في البلاد بشكل يومي ولها تأثيرها حتى على الصحف القومية - غير الحزبية - من حيث انتقاء القضايا ونوعياتها وطرق معالجتها مقارنة بما كانت تقدمه الصحف القومية عندما كانت تستحوذ وحدها على القارئ(cccccccccccccccccccc). وقد ظلت صحيفة الوفد لسان حال حزب الوفد الممثل الشرعي للخطاب الليبرالي في مصر معارضة لسياسات النظام السياسي وحكومته طيلة فترة صدورها، وكانت قضية الديمقراطية في مقدمة أولوياتها حيث خاضت

الكثير من المعارك من أجل توسيع قاعدة الحريات الديمقراطية، ونادت بإلغاء قانون الطوارئ وتعديل الدستور وتداول السلطة، وطالبت بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي المعتمد على الذات والرأسمالية الوطنية، ورفضت المنح والقروض والمساعدات الخارجية التي تؤدي إلى الهيمنة الأجنبية وعدم استقلالية القرار الاقتصادي والسياسي.

وفي سعى الباحث للتعرف على موقف الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب من القضايا التي تمثل عناصر الحد الأدنى من الإجماع الشعبي لجماهير الأمة، قام بتصنيف القضايا التي تناولها الخطاب الليبرالي على المستوى المكتوب خلال مرحلة الدراسة على النحو التالي:

الجدول رقم (٦) يوضح حجم توزيع الخطاب الليبرالي على القضايا والمواقف الرئيسية للطبقة الوسطى المصرية

القضايا	ك	%
١٠. الاستقلال الوطني	١٦	٤,٩
١١. الديمقراطية	٩١	٢٧,٧
١٢. التنمية	١٥	٤,٥
١٣. الوحدة العربية	٣٢	٩,٨
١٤. العدالة الاجتماعية	١٠	٣
١٥. الأصالة والمعاصرة	-	-
١٦. الموقف من سياسات النظام السياسي	١٣١	٣٩,٨
١٧. الموقف من طبقات المجتمع	١٥	٤,٥
١٨. الموقف من الخطابات الفرعية الأخرى	١٩	٥,٨
المجموع	٣٢٩	%١٠٠

يتضح من معطيات الجدول السابق مدى اهتمام الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى بالقضايا الرئيسية التاريخية للطبقة الوسطى والمجتمع المصري على السواء، حيث تتضح أولوية كل قضية على القضايا الأخرى، ثم موقف الخطاب من سياسات النظام السياسي وأدائه، وموقفه من طبقات المجتمع. والموقف من الخطابات الفرعية الأخرى للطبقة الوسطى. وبقراءة الجدول يتضح أن قضية الديمقراطية جاءت في مقدمة القضايا التي اهتم الخطاب السياسي الليبرالي بمعالجاتها حيث شكلت نسبة ٢٧,٧% من عينة الدراسة، وهي نسبة تفوق اهتمام الخطاب بالقضايا الخمسة الأخرى مجتمعة. وقد يرجع ذلك إلى أن قضية الديمقراطية هي أحد الثوابت التاريخية للخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى. هذا إلى جانب أن الخطاب الليبرالي يعتبر تحقيق الديمقراطية هي المفتاح الحقيقي للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. ويعتبر الخطاب الليبرالي الديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة للمنافسة بين الأحزاب السياسية من أجل الوصول إلى قمة السلطة بطريقة سلمية. ثم جاءت

القضية العربية في المرتبة الثانية ضمن أولويات الخطاب الليبرالي بنسبة ٩,٨% من عينة الدراسة ويمكن إرجاع ذلك إلى اهتمام الخطاب الليبرالي بالقضايا العربية المختلفة مثل القضية الفلسطينية وقضية العراق والسودان ولبنان وليبيا وهي القضايا التي أعطاها النظام السياسي جزءاً كبيراً من اهتماماته مما جعل الخطاب الليبرالي يدخل في حوارات مختلفة مع النظام السياسي من اجل تعديل مسار سياسات النظام على المستوى الإقليمي، حيث أكد الخطاب على ضرورة قيام النظام السياسي المصري بدور فاعل في دعم القضايا العربية خاصة قضية الوحدة لمواجهة الهيمنة الأمريكية. وحاول الخطاب إبراز ضعف سياسات النظام على هذا المستوى. هذا إلى جانب تأكيد الخطاب الليبرالي على أن النظام السياسي أعطى الشأن الخارجي اهتماماً مبالغ فيه مما أدى إلى سوء الأداء على المستوى الداخلي. وجاءت قضية الاستقلال الوطني في المرتبة الثالثة بنسبة ٤,٩% من عينة الدراسة. وعلى الرغم من ضعف الاهتمام بهذه القضية إلا أن الخطاب الليبرالي – والذي اعتبر الاستقلال الوطني أحد أهم القضايا التاريخية لخطابه السياسي – قد أكد على رفض أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي في شئون مصر، حيث اعتبر المنح والقروض والمساعدات الأجنبية هي شكل من أشكال عدم الاستقلال الوطني لأنها مساعدات غير بريئة تؤدي إلى عدم استقلالية القرار السياسي. ثم جاءت قضية التنمية في المرتبة الرابعة بنسبة ٤,٥% من عينة الدراسة حيث اتخذ الخطاب الليبرالي موقفاً محدداً حيث طالب بالحرية الاقتصادية وتحرير الاقتصاد المصري من سيطرة الدولة وطالب ببيع شركات القطاع العام التي تحقق خسائر ونادى بمساحة أوسع للاستثمار من أجل تنمية حقيقة يقودها رأسماليون وطنيون. وقام الخطاب الليبرالي بمعارضة التنمية المعتمدة على الخارج في شكل قروض ومساعدات وطالب بتنمية إنتاجية معتمدة على الذات. ثم جاءت قضية العدالة الاجتماعية في المرتبة الخامسة بنسبة ٣% من عينة الدراسة وذلك الاهتمام الضعيف بقضية العدالة الاجتماعية يرجع إلى إدراك الخطاب الليبرالي أن العدالة الاجتماعية لن تتحقق إلا بعد إجراء الإصلاح السياسي الديمقراطي والتنمية الاقتصادية الإنتاجية ومن خلال النجاح على المستوى السياسي والاقتصادي سوف يحدث نجاح مماثل على المستوى الاجتماعي. أما قضية الأصالة والمعاصرة فقد أغفلت تماماً من قبل الخطاب الليبرالي حيث تم إزاحتها بعيداً عن الخطاب حيث اعتبرها قضية ليست جوهرية في ظل الظروف الحالية التي يمر بها المجتمع المصري.

وفيما يتعلق بموقف الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى من سياسات النظام السياسي وأدائه فقد جاءت نسبة ٣٩,٨% من عينة الدراسة ترفض سياسات النظام السياسي وأدائه على المستوى الداخلي والخارجي، وطالبت النظام والحكومة بترك الحكم. ويمكن إرجاع ذلك الرفض إلى أن الخطاب الليبرالي هو الخطاب الذي يعبر عن حزب الوفد وهو الحزب المعارض الأول في مصر، وهو صاحب التاريخ النضالي العريق ضد الاحتلال والقصر. وهو أحد الأحزاب المصرية الذي يمتلك رؤية برنامجاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً يخالف رؤية وبرنامج النظام السياسي وحكومته وحزبه، ويسعى إلى الوصول لقمة السلطة السياسية لكي يضع برنامجه محل التنفيذ.

أما بالنسبة لموقف الخطاب الليبرالي من طبقات المجتمع فقد جاءت نسبة ٤,٥% من عينة الدراسة تسعى إلى دعم الطبقات الوسطى والدنيا من محدودي الدخل والمتضررين من سياسات النظام السياسي

الاقتصادية والتي أدت إلى إفقار هذه الطبقات لصالح شريحة صغيرة من السماسرة وتجار المخدرات وكبار المسئولين وأبناءهم.

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب الليبرالي من الخطابات الفرعية الأخرى للطبقة الوسطى فقد جاءت نسبة ٥,٨% من عينة الدراسة لمواجهة الخطابات الفرعية الأخرى. وكانت معركة الخطاب الليبرالي الحقيقية مع خطاب السلطة حيث وقف معارضاً لهذا الخطاب بنسبة ٦٣,٢% في مقابل نسبة ٥,٣% لنقد الخطاب الماركسي. أما الخطاب السلفي فقد جاءت نسبة ٣١,٥% مؤيدة له حيث يمكن تفسير ذلك الموقف من خلال التحالف الذي حدث بين الإخوان المسلمين ممثلي التيار السلفي وحزب الوفد ممثل التيار الليبرالي في عام ١٩٨٤، وهو ما يعني أن هناك نقاط التقاء بين التيار السلفي والتيار الليبرالي، فكل منهم معارض للنظام السياسي ويسعى إلى إسقاطه.

وبعد أن قدم الباحث تصنيفا لقضايا الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى المصرية، وموقف الخطاب من سياسات النظام، وطبقات المجتمع، والخطابات الفرعية للطبقة الوسطى، يسعى الآن إلى تقديم قراءة للخطاب الليبرالي على مستوى كل قضية وكل موقف بشكل مستقل على أن تكون القراءة على مستويين، مستوى الخطاب المكتوب ثم مستوى الخطاب المنطوق.

أولا: قضية الاستقلال الوطني:

١- على المستوى المكتوب:

لقد اهتم الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى المصرية على المستوى المكتوب بقضية الاستقلال الوطني، حيث أدان سياسات النظام السياسي المصري التي تكرس التبعية تجاه الغرب الرأسمالي وتؤدي إلى عدم استقلال القرار السياسي المصري. حيث أكد الخطاب أن المنح والقروض والمساعدات الاقتصادية التي تأخذها الحكومة المصرية من الغرب والولايات المتحدة تؤدي إلى هيمنة الغرب على المجتمع المصري وتساعد على التدخل في الشئون الداخلية للبلاد. كذلك أكد الخطاب على أن الولايات المتحدة وإسرائيل تعملان على ترسيخ النفوذ الأمريكي في مصر حتى يلهث النظام المصري وراء المعونة ويستجدي الرضا من الكونجرس والبنتاجون والبيت الأبيض. وفي هذا الإطار يؤكد جمال بدوي "أن إسرائيل ومن يقف وراء إسرائيل يريدون لمصر أن تظل راكعة.. خاضعة للنفوذ الأمريكي.. تلهث وراء المعونة.. وتستجدي الرضا من الكونجرس والبنتاجون والبيت الأبيض.. وكلما مضت مصر خطوات في طريق النمو والاستقرار سلطوا عليها الأوغاد لكي تظل مشتتة القوى مزعزعة النظام.. مشغولة بهمومها الداخلية منكفئة على ذاتها.. محصورة في إطارها المحلي.. إن السياسة الأمريكية المحكومة بالنفوذ الصهيوني لا تقبل أي حركة مضادة للمشروع الأمريكي في الشرق الأوسط، والذي يقضي بدمج إسرائيل في الجسم العربي حتى تكون لها السيادة في المنطقة العربية، كما هي أمريكا بعد أن آلت إليها السيادة على العالم"[(ddddddddddddddddddddd)].

إلى الفهرس

وفي إطار تأكيد الخطاب الليبرالي على عدم سماح أمريكا لمصر التحرر من التبعية يؤكد نفس الكاتب في موضع آخر "أن أمريكا لن تسمح لمصر بأن تتحرر من التبعية، وتعود إلى مكان الريادة والزعامة في الشرق الأوسط.. فهذا المقعد مخصص لإسرائيل.. وكل التدابير التي تجري الآن إنما تسعى إلى تسليم مقاليد المنطقة إلى إسرائيل.. وأن على مصر أن تتقوقع.. وتنكفئ على مشاكلها.. فإذا فكرت في القيام بدور الزعامة فالمخابرات المركزية جاهزة والمواساد جاهز وخطط الاغتيال والإرهاب جاهزة.. والأذناب مستعدون لتحريك الدعوى ضد مصر أمام الكونجرس لإنقاذ الأقباط من الوحوش المسلمين"[eeeeeeeeeeeeeeeeeeeee].

ولتأكيد دور النظام السياسي والحكومة المصرية في ترسيخ التبعية الاقتصادية وفقدان الاستقلال الاقتصادي يؤكد أحمد أبو الفتح "أن مصر فقدت استقلالها الاقتصادي وأصبحت تخضع للمؤسسات الأجنبية تتولى إصدار الأوامر إليها.. ألا تكفي الديون التي أغرقت الحكومة الخيبانة بها مصر ليتم إزاحة هذه الحكومة عن صدر مصر.. ألا يكفي تحكم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول الدائنة في اقتصاد مصر لتتخلص البلاد من الحكومة التي أوصلتها إلى فقدان استقلالها؟؟"[ffffffffffffffffffffff].

وفي محاولة الخطاب الليبرالي إبراز أن القروض والمساعدات الأمريكية دائماً تكون باهظة الثمن حيث تسلب المقترض كل شئ يؤكد نعمان جمعة "أنه عندما تولى السادات الحكم سعى إلى تحسين علاقاته بالغرب وأمريكا التي لم تتردد في إعطاء القروض والمساعدات لمصر.. ولكن أمريكا تساعد بثمن باهظ.. فهي حين تعطي تحرص على السيطرة بل على الاستعباد.. وهكذا تضيع كرامة الأمم وتسب إرادتها.. فمن يمد يده لا يمد قدمه.. لم يتمكن نظام الحكم في مصر من الاعتماد على الذات.. فكان الثمن هو ضعف الإرادة المصرية أمام أمريكا وأمام صندوق النقد والبنك الدولي.. فالخط المصري الخارجي ضعيف وباهت ومتلعثم ومتضارب ويقف دوره عند أداء المهمة التي تطلبها أمريكا"[ggggggggggggggggggggg].

وفي إطار تأكيد الخطاب الليبرالي على التدخل في الشئون المصرية نتيجة الحصول على القروض الخارجية يؤكد إبراهيم دسوقي أباظة "أن الحكومة قد فتح الله عليها أبواب الاستدانة وجعل المال يهبط عليها كالسيل الجارف حتى غرقت البلاد في بحار الديون وأصبحت عاجزة عن سداد أقساطها وفوائدها.. وهو ما مهد الطريق إلى تدخل الدائنين في شئون مصر حتى أصبحنا اليوم أسرى صندوق النقد الدولي وهو الاسم الحديث لصندوق الدين الذي فرضته الدول الدائنة على مصر في عهد الخديوي إسماعيل ومن المشكوك فيه بعد هذا.. أن يكون في قدرة الحكومة الحالية التصرف في مالية الدولة وفي اقتصادها بالحرية اللازمة لتحقيق المصلحة الوطنية.. فقد أصبحت مصالح الدول الدائنة اليوم فوق مصلحة مصر العليا، فالدائنون يريدون استرداد أموالهم عن أي طريق حتى ولو كان هذا الطريق هو خراب الاقتصادي المصري ولا يجوز أن نبكي أو نتوجع من هذه النتائج المؤسفة"[hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh]. ويلاحظ هنا استخدام الخطاب لآلية القياس على الماضي لتأكيد أن هذه الاستدانة هي مقدمة لفقدان الاستقلال الوطني.

وفي إطار فرض الشروط من قبل الدائنين يؤكد عبد العزيز محمد "أن حكامنا ومسئولينا يحكمون فقط بالفهلوة.. ولا يملكون إلا القفز إلى الخارج، يستدينون وأكثرهم نجاحا، هو أكثرهم قدرة، في الحصول على القروض، حتى تراكم الدين علينا، وأصبحنا ندور في حلقات العجز والجدولة، نستدين لسداد فوائد بعض القروض، ووقعنا في شراك الدائنين والصناديق والبنوك الذين يفرضون علينا في كل يوم شروطاً وشروطاً!!"[iiiiiiiiiiiiiiiiiiiii].

ويشير أحمد أبو الفتح إلى فقدان الاستقلال الوطني في ظل سعى الحكام إلى إرضاء الجهات الأجنبية فيقول "أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحكومة واشنطن تعرف كل التفاصيل عن ديون مصر.. ولكن ولأن حكومة مصر تريد أن تقترض في الخفاء وتتصرف في القروض في الخفاء فإنها تسعى إلى إرضاء الجهات التي تقرض وتعطي شهادة تمكن من الاقتراض.. لهذا تسعى الحكومة إلى إرضاء هذه الجهات الأجنبية ولو أدى ذلك إلى إذلال المصريين.. المهم لدى الحكومة هم الأجانب والسعي لتنال الحكومة رضاهم هو غاية المنى.. أما ما يصيب المصريين فهذا يهون لدى الحكومة"[jjjjjjjjjjjjjjjjjjjjj].

وفي إطار هجوم الخطاب الليبرالي على الامتيازات الأجنبية التي منحتها مصر لإسرائيل في إطار معاهدة كامب ديفيد واللجوء إلى التحكيم في قضية طابا والتي تعد تفريطاً حقيقياً في الاستقلال الوطني وباستخدام آلية القياس على الماضي يؤكد عبد العزيز محمد انه "تم منح إسرائيل والإسرائيليين امتيازات واستثناءات لم تكن تسمح بها الامتيازات الأجنبية السابقة لأي أجنبي مهما كان!! منحت إيلي أبو جادو حق الرقابة والتدخل في الحسابات الخاصة بفندق سونستا.. ومنحت الإسرائيليين والصهاينة حق الدخول بغير تأشيرات وبغير رسوم، بل وبغير جوازات ومنحت الإسرائيليين حق التعامل والدفع بالشيكل الإسرائيلي، بل ومنحت الإسرائيليين حق دخول عرباتهم وسياراتهم بأرقامها دون دفاتر مرور!! فإذا أضيف إلى كل ذلك التعويض الباهظ الذي دفعته إلى أبي جادو وراني نيلسون والذي يبلغ أثنين وأربعين مليونا من الدولارات، وأضف إلى ذلك أيضا أن المنطقة كلها - الضفة الغربية للخليج بما فيها طابا تدخل في إطار المنطقة (د) التي نصت عليها المعاهدة السوداء، وبها القوة الأمريكية، والمسماة المتعددة الجنسيات والتي لا يمكن لمصر بأي حال أن تطلب إنهاءها، ولا أن تدخل المنطقة إلا قوة بوليس رمزية وخفيفة السلاح!! لكان الوضع الذي انتهت إليه طابا فجيعة وطنية بكل المقاييس!!" [kkkkkkkkkkkkkkkkkkkkk].

وفي إطار رفض الاعتماد على الخارج لأنه يكرس الهيمنة وعدم الاستقلال الوطني يؤكد نعمان جمعة أن "على الحاكم أن يفهم أن الصحيح هو الاستناد إلى قوة وصلابة الداخل لكي يواجه ويضغط على الخارج.. وعليه أن يدرك فشل الاستناد إلى العلاقات الدولية والمساعدات الخارجية لكي يصنع استقراراً في الداخل.. فالدعم والمساندة الخارجية وهم وسراب. وإن كانت حقيقة فهي مشروطة وموقوتة بل وخادعة"[lllllllllllllllllllll].

ومن هنا يتضح موقف الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب من قضية الاستقلال الوطني حيث يرى الخطاب أن النظام السياسي والحكومة التابعة له يسيران وفق سياسات تساعد على تكريس

إلى الفهرس

الهيمنة الأجنبية والتبعية الاقتصادية وعدم استقلالية القرار السياسي، فهي تعمل لخدمـة الولايـات المتحـدة والغرب الرأسمالي الذي يقدم لها المساعدات والمنح والقروض.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من قـضية الاستقلال الوطني فقد تطابق تماماً مع موقف الخطاب المكتوب، حيث أكد على عدم إمكانية الحصول علـى الاستقلال الوطني الفعلي ما دام النظام السياسي يمد يديه للاستدانة من الخارج وعدم الاستقلال الاقتـصادي يؤدي إلى عدم الاستقلال السياسي. وفي هذا الإطار تؤكد المقابلة المتعمقة "أنه مع ظهور العولمة أصـبحت الوطنية مهددة. وأصبحنا نكاد نفتك باستقلالنا الذاتي نتيجة الانفتاح على العالم والكوكبية وغيرها من أشـكال الهيمنة الضخمة.. هذا إلى جانب أنه طالما أنك بتمد أيدك وتاخد مساعدات أجنبية يعني أحنا بناخذ ٢,١ مليار دولار في السنة فكل هذه المساعدات مش مجانية وليست بريئة وليست لوجه الله. ففي مقابل ذلك أنـت تفقـد جزءاً كبيراً من موقفك"(mmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmm).

وتؤكد المقابلة المتعمقة في موضع آخر "أن درجة استقلال القرار السياسي مرتبطـة بدرجـة اسـتقلال القرار الاقتصادي. الدولة المستقلة اقتصادياً هي الأكثر استقلالاً سياسياً. حيث يمكنها أن تجلس على طاولـة المفاوضات السياسية وتدلى برأيها، ومثال على ذلك اليابان استطاعت أن تقول لا لأمريكا أثناء حرب العراق وعندما أرسلت قواتها كانت عبارة عن مجموعة محدودة من الجنود على عكـس مـصر والـدول العربيـة المحيطة التي لا تستطيع أن تحقق استقلالاً اقتصادياً ولذلك فمصر لا تزال تدور في فلك الولايـات المتحـدة الأمريكية، كيف يمكن أن تقف في مواجهة أمريكا والدولار أصبح بـ ٧ جنيه مصري. الاستقلال هنا عبارة عن (كلام فارغ) لأن أمريكا يمكن لها أن (تحرق) مصر في يوم واحد حيث تقوم بمنع القمح عن مصر يعني كل سنة وأنت طيب مفيش عيش في المخابز يعني مصر تجوع"(nnnnnnnnnnnnnnnnnnnn). ويتضح مـن ذلـك استخدام الخطاب لآلية القياس على الخارج لتوضيح مدى استقلال بعض الدول سياسياً نتيجة لأنها استطاعت أن تستقل اقتصادياً وهو ما يعني أن الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق يؤكد على عدم إمكانية الاستقلال الوطني في ظل الاتجاه إلى الخارج والاعتماد على المعونات والمساعدات الخارجية.

ثانيا: قضية الديمقراطية:

١- على المستوى المكتوب:

تعد قضية الديمقراطية من الثوابت التاريخية للخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى المصرية، لذلك جـاءت في مقدمة أولويات الخطاب المكتوب خلال مرحلة الدراسة. ويرجع ذلك الاهتمام باعتبار قضية الديمقراطية، وهي القضية المحورية الأولى في فكر الوفد منذ ظهوره على ساحة الفكر السياسي المصري منذ مطلع القرن العشرين وقيادته لثورة ١٩١٩ التي كانت الديمقراطية أحد المطلبين اللذين قامت من أجلهما الثـورة. وفـي إطار تناول الخطاب الليبرالي لقضية الديمقراطية نجده قد طالب بالإصلاح السياسي حيث اعتبـره المفتـاح

السحري الذي يمكن من خلاله حل كل مشكلات المجتمع المصري، حيث طالب الخطاب بإطلاق الحريـات وتوسيع قاعدة الديمقراطية، وطالب الخطاب بتعديل الدستور، وتداول السلطة، وإلغاء قانون الطوارئ، ونادى بإصلاح المجالس النيابية وإجراء انتخابات حرة حتى تعبر هذه المجالس عن الشعب، وإلا فإلغاؤها أفـضل. وطالب الخطاب بتحديد مدة محددة لرئاسة الجمهورية وطالب الرئيس بعدم الترشيح لفتـرة رئاسـة ثالثـة. ورفض السلطات المطلقة لرئيس الدولة وتركيز سلطة اتخاذ القرار في يده فقط. ورفض الخطاب الممارسات الأمنية العنيفة ضد المعارضة السياسية خاصة اللجوء إلى المحاكم العسكرية ضد المدنيين مـن المعارضـة. وهو ما فعله النظام مع الإخوان المسلمين الذين يمتلكون قاعدة جماهيرية ويرحبون بالعمل الـسياسي وفـق قواعد الديمقراطية ويرفضون العنف والإرهاب. هذا وقد طالب الخطاب الليبرالي النظام السياسي وحكومتـه بالتنحي عن السلطة بسبب الإخفاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستمرة.

وفي إطار سعى الخطاب الليبرالي لتعديل الدستور يؤكد إبراهيم دسوقي أباظة "أنه ليس مـن مـصلحة الشعب كل هذه المهازل.. إنما مصلحته الحقيقية في أن يصدر دستوراً جديـداً يـودع بـه حيـاة العـزب والتفاتيش.. ويستقبل به حياة الدول الديمقراطية الحديثة.. لا بد من دستور جديد لتتحول مصر من عزبة إلى دولة.. أصبحنا نحلم بدولة يحكمها شعب لا عزبة يحكمها فرد.. وهذا هو الهدف الأساسـي مـن مطالبتنـا بدستور جديد وإصرارنا عليه!!" (oooooooooooooooooooooo).

وفي نفس السعي لتعديل الدستور يؤكد نعمان جمعة "أنه لا يوجد من بين مستشاري الرئيس ذو ضـمير يخلصه القول ويصارحه بأن تعديل الدستور لا يزال ممكنا، وبأن توليه الرئاسة من خلال انتخاب مباشر من الشعب مع منافسين له في الانتخابات، هو أفضل الحلول. لأنه إن حصل على ٥١% فـي الانتخـاب الحـر المباشر سيكون أفضل وأكثر فاعليـة منـه فـي حالـة اختيـاره بطـرق المبايعـات والاسـتفتاء بتـسع تسعات" (pppppppppppppppppppppp).

وبشأن الدستور أيضا يؤكد إبراهيم دسوقي أباظة في موضع آخر أنه "لا عذر لأحد في رفض المـساس بهذا الدستور، إنما هو عذر من صنعوه وفرضوه وحكموا به منفردين متحررين من كل رقابـة برلمانيـة أو شعبية فهذا الدستور (اللقطة) هو حجة الوقف لكل من استولى على السلطة.. هو رخصة (النظارة الـشرعية) على شعب بأكمله.. وهذه هي الفضيلة الوحيدة لهذا الدستور.. مع فارق واحد أن ناظر الوقف يمكن محاسبته أو عزلة.. أما هذه النظارة السياسية فلا عزل فيها إلا بإرادة الله" (qqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqq).

وفي دعوى الخطاب الليبرالي لتداول السلطة يؤكد نفس الكاتب في موضع آخر "أن اقتصادنا يعاني بفعل السياسات الحكومية من كساد تضخمي رهيب، ولا يمكن رد هذا الخطر إلا بتغيير جذري لنظام الحكم يعيـد للشعب سلطته وسيادته لمواجهة الأزمة الاقتصادية وأخذ المبادرات الضرورية لحلها وبغير هذا سوف نستمر في الدوران في فراغ التغييرات الحكومية التي لا تقدم ولا تؤخر في علاج أزمتنـا" (rrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrr). ويؤكـد الكاتب في موضع آخر على ضرورة وحتمية التغيير حيث يشير إلى "أن حكومات الحزب الوطني تقودنـا لا محالة إلى الإفلاس.. ولو كان في هذا البلد بقية من أمل فلن يكون في ظل هذه الحكومات بل فـي إصـلاح

إلى الفهرس

سياسي شامل يفتح الأبواب على دستور جديد ونظام سياسي جديد يقوم على إرادة الأمة.. فهذا هو المنطلق الحقيقي للإصلاح الذي ننشده وما دون ذلك هراء وأي هراء!!" (ssssssssssssssssssss). ويؤكد الكاتب أيضاً على ضرورة تداول السلطة من خلال ترك الرئيس لمنصبه وعدم الترشيح مرة أخرى فيشير إلى "أن عزوف الرئيس عن الرئاسة الثالثة وإعلانه الاعتذار عن قبول التجديد سوف يكون من الأحداث الكبيرة التي يسجلها التاريخ فلم يعرف تاريخ الديكتاتورية الأفريقية والعربية سوى الرئيس سنجور في السنغال والرئيس عبد الرحمن سوار الذهب في السودان واللذين قبلا طواعية التنازل عن الحكم من أجل إتاحة الفرص للتغيير والانتقال إلى الديمقراطية" (tttttttttttttttttttt). ويلاحظ استخدام الخطاب الليبرالي لآلية القياس على الخارج لتوضيح كيفية تداول السلطة بطريقة ديمقراطية. وفي نفس الإطار يؤكد نعمان جمعة أنني "لست معاديا للرئيس مبارك حين أطالبه بالاكتفاء بمدتين لرئاسة الجمهورية لأن التغيير هو سنة الحياة، ولأن التغيير يضمن تجديد الدماء وتقديم طاقات جديدة وأفكار جديدة. لا نريد لمصر أن تكون جمهورية ملكية يبقى فيها الرئيس مدى الحياة ونريد أن نرى بيننا رؤساء جمهورية سابقين.. انتهت مدة رئاستهم وتحولوا إلى مواطنين عاديين.. ولست منزعجاً لأنني أيقنت أن الرئيس مبارك هو الذي سيتولى رئاسة الجمهورية في أكتوبر القادم.. أن تجديد رئاسة الرئيس الحالي وصناعة الرئيس القادم يقوم بها ثلاثة أفراد هم: صفوت الشريف، وفتحي سرور، وكمال الشاذلي وهم لا يحتاجون لمعاونة أحد لإنجاز هذه المهمة وفرضها على المصريين.. فعند وجود فراغ في كرسي الرئاسة لن يكون للشعب أي دور ولن يكون بيده أي وسيلة أو أداة يفرض بها آرائه.. ليس مطلوباً إعداد دستور جديد.. وإنما هو تعديل لنص واحد يقرر الانتخاب المباشر لمدة واحدة.. هذا التعديل الدستوري يمكن إجراؤه في ٤٨ ساعة" (uuuuuuuuuuuuuuuuuuuu).

وفي محاولة الخطاب الليبرالي إبراز عدم ديمقراطية النظام السياسي المصري الذي تتركز كل السلطات في يد رئيس الدولة وباستخدام آلية القياس على الماضي يؤكد احمد أبو الفتح أنه "لا تفلح دولة ينفرد الحاكم بكل أمورها وتقرير مصيرها.. منذ ٤١ سنة أصر الحكام الثلاثة على أن ينفرد كل حاكم منهم بتصريف كل امور مصر والمصريين.. وعذب الحاكم الأول من سولت له نفسه المطالبة بأي حق من الحقوق وتم قتل الأبرياء ظلماً وتجبراً في الأرض.. وإذا كان القتل والتعذيب اختفى في عهد الحاكم الثاني فإن التفرد بتصريف وتقرير كل أمور مصر قد استمر.. وورث الرئيس الثالث التفرد بتصريف كل أمور مصر والمصريين.. فماذا كانت النتائج.. هل تقدمت مصر..؟!" (vvvvvvvvvvvvvvvvvvvv).

ولتوضيح عدم تمثيل المجالس النيابية للشعب يؤكد نعمان جمعة أنه "يطالب بحل مجلس الشعب ليذهب إلى غير رجعة وغير مأسوف عليه فوجوده لم يعد يهم أحداً.. الإصلاح السياسي أصبح ضرورة ملحة. وبدايته تكون بالحرص على المصداقية. وعلى احترام عقول الجماهير. وذلك يفترض إلغاء أي مؤسسة لا تحقق فائدة ولا يرجى منها خير. فما بالنا ومجلس الشعب لم يقف عند حد عدم الفائدة، وإنما تحول إلى أداة تمد قانون الطوارئ وينسب إليها القوانين غير الشرعية. ويرفع الحصانة ويسقط العضوية من ممثلي المعارضة.. والتشريعات الأساسية تفرضها الحكومة.. فهي تقدم للبرلمان مشروع قانون نصوص لا تحتمل المناقشة. ونصوص أخرى لا تمس الجوهر يمكن الكلام في شأنها.. حتى أعضاء مجلس الشعب الذين ينتمون

إلى حزب الحكومة لا يملكون محاولة تعديل مشروعات القوانين السياسية.. بل لا يملكون حق الهمـس بمـا يعتقدون، بل يخشون مجرد التفكير في مراجعة الحكام في جدوى أو خطورة مـشروع القـانون المفـروض عليهم من السلطة.. أشفق كثيراً على النائب الذي سلبت إرادته وأضحت عصمته في يد غيره، فهـو مكـره على الموافقة على مد قانون الطوارئ وعلى إسقاط عضوية المعارضين، وعلى القوانين المكبلة للحريـات.. من مصلحة مصر ان تتخلص من هذه الكيانات.. فمصر لن تخسر شيئاً إذا تم حل هذا المجلس أو حتى إذا تم إلغاؤه نهائيا من حياتنا"(wwwwwwwwwwwwwwwwwwwww).

وفي نفس الإطار الذي يدين مجلس الشعب يؤكد عبد العزيز محمد أنه "في أسرع مـن البـرق، وافـق مجلس الشعب على قرار رئيس الجمهورية بمد حالة الطوارئ لمدة ثلاث سنوات أخرى. ووافق المجلس على هذا القرار بعد أن سمع بيانات رئيس الوزراء ووزير الداخلية، ووافق المجلـس دون مناقـشة، ولـم تبـال الحكومة، بكل صيحات الاعتراض على استمرار العمل بهذا القانون، ولم تسمع آراء وأفكـار الـذين فنـدوا أسبابها في مد العمل به. وهكذا بدا أن الحكومة لا تأخذ في اعتبارها أبداً ولا تقيـيم وزنـاً، لأي رأي غيـر رأيها"(xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx).

وفي إطار رفض العمل بقانون الطوارئ يؤكد محمد عصفور أن "النظام الحالي فقد شرعيته لحظـة أن زال المبرر الواقعي لإعادة حالة الطوارئ ورغم ذلك استمر في فرضها بل ومدها أكثر من مرة وفي ظـل هذه الأحكام العرفية تمت أغرب انتخابات لأشد القوانين الانتخابية شذوذاً وهو قانون القوائم الحزبية. وأصـر النظام على تطبيق هذا القانون رغم الحكم بعدم دستوريته.. أن الشك يطـال شـرعية الـسلطتين التنفيذيـة والتشريعية وبالتالي يطال شرعية مد حالة الطوارئ"(yyyyyyyyyyyyyyyyyyyyy).

ويحاول الخطاب الليبرالي استخدام آلية القياس على الماضي لتوضيح فشل العمـل فـي ظـل قـانون الطوارئ حيث يؤكد جمال بدوي "إن المبرر المعلن لاستمرار قانون الطوارئ، هو المبرر الأمني فقط، وقـد كشف الواقع التاريخي عدم صحة هذا المبرر، فقانون الطوارئ لم يمنع اغتيال الدكتور/ رفعت المحجـوب.. ولم يمنع محاولات اغتيال النبوي إسماعيل وحسن أبو باشا وزيري الداخلية السابقين.. ومكرم محمـد أحمـد نقيب الصحفيين.. وهل يجادل أي مسئول أمني في أن جميع حوادث الاغتيال التـي شـهدتها مـصر منـذ الأربعينيات - باستثناء حادث اغتيال السادات - إنما حدثت تحت ظل قـانون الأحكـام العرفيـة وقـانون الطوارئ، بدءا من اغتيال رئيس الوزراء/ أحمد ماهر، ورئيس الوزراء/ محمود فهمي النقراشي وحكمـدار القاهرة اللواء سليم زكي، والمستشار أحمد الخازندار والشيخ حسن البناء والوزير السابق أمين عثمان فـضلاً عن أربع محاولات لاغتيال الزعيم مصطفي النحاس؟ (!!) (ويكفي ما نراه من تطور الجريمة كمـاً ونوعـاً حتى ينتفي مبرر الأمن.. إن آثار قانون الطوارئ أكثر من أن تحصى.. وفوائده أدنى من أن تـذكر، ولـو بحثنا عن فائدة واحدة فلن نجد سوى زعزعة الثقة بمكانة مصر داخلياً وعربياً ودولياً، ولن نعثر على ميـزه واحدة لهذا القانون غير إرهاب الشعب) فهل هذا هو المطلوب(؟!)"(zzzzzzzzzzzzzzzzzzzz).

وفي إطار رفض الخطاب الليبرالي لسياسات الدولة المقيدة للحريات أكد نفس الكاتب في موضع آخـر على رفض إحالة الإخوان المسلمين إلى المحاكمة أمام المحاكم العسكرية حيث يشير إلى ان "إحالة الخـصوم والمعارضين إلى المحاكم العسكرية هو منزلق خطير ربما لا تدرك الدولة مخاطره على المـدى القـصير، ولكن أثاره السيئة تظهر على المدى الطويل في شكل مزيد من السلبية والتواكل وزرع الخوف فـي نفـوس المواطنين.. إن الإخوان المسلمين من بين الفئات التي أدانت الإرهاب، وكانت الصحف الحكوميـة وأجهـزة الإعلام تنشر لهم البيانات التي كانوا يصدرونها للتنديد بالإرهاب شانهم شأن الأحزاب الأخرى، وفجأة، حدث التحول الدرامي ووضعتهم الدولة في خندق الأعداء المتربصين.. إن الرأي العام يفسر هذا التحول الـسريع بأنه مقدمه لإخلاء الساحة الانتخابية من الإخوان - لحساب الحزب الوطني - حتى لا يتسال أحد منهم إلـى مجلس الشعب القادم ولو صح هذا الظن لكان علينا جميعاً أن نرفضه، فالمفترض أن تجري الانتخابات فـي مناخ من النزاهة والحرية.. إن الديمقراطية الحقيقية لا تقر هذا الأسلوب، وعلى الحزب الحاكم أن يكون قدوة في احترام التقاليد الديمقراطية وينزل على إرادتها، ولا يطلب من الدولة أن تقيد حرية خصومه حتى ينفـرد بالساحة.. إنه في هذه الحالة لن يجد من يلاعبه.. ولن يجد حتى المتفرجين الذين سيهربون إلى بيوتهم حيـث الأمان والراحة والبعد عن وجع الدماغ (!!)"[aaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaa].

وفي دعوة الخطاب الليبرالي للبحث عن أسباب تخلفنا وتقدم غيرنا وبالـذات إسـرائيل يؤكـد عبـاس الطرابيلي "أنه بعيداً عن جلد الذات.. فإن أسباب تفوق التجربة الإسرائيلية هو الديمقراطية ويكفي أن أمريكـا وأوربا تدعمان إسرائيل وتريان فيها أنها واحة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.. إن الديمقراطية هي أحد عناصر العظمة التي تنشئ الدول الكبرى.. هل نستطيع أن ننكر أن هذه الديمقراطية هي التي صـنعت العبقرية الأمريكية وشكلت المجتمع الديمقراطي الأكبر في عالم اليوم"[bbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbb]. ويلاحظ هنـا استخدام الخطاب الليبرالي آلية القياس على الخصم لتوضيح أسباب تقدمه وأسباب تخلفنا.

وفي محاولة الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى للبحث عن مخرج لتحقيق الديمقراطية فقـد أكـد علـى ضرورة تغيير نظام الحكم القائم حيث أشار إبراهيم دسوقي أباظة أنه "لا بد من شجاعة الاعتراف بـأن آلـة النظام الحاكم قد أصابها الفساد والتلف وأن تغيير ترس في آلة تالفة لن يصلح من الآلـة وإنمـا الإصـلاح الحقيقي هو استبدال آلة الحكم الديكتاتوري بآلة حكم ديمقراطي"[cccccccccccccccccccccc].ويشير في موضع آخر "أن المدخل الوحيـد للإنقـاذ هـو تغييـر نظـام الحكـم برمتـه والاتجـاه مباشـرة إلـى الديمقراطيـة السياسية"[dddddddddddddddddddddd]. ويؤكد في موضع ثالث "أن من أراد إصلاح الأحوال فعليه أن يغير النظام الذي يحكم البلاد منذ ثلث قرن، وأن يضع مقاليد السلطة بين أيدي الأغلبية هكذا تتفتح الآفـاق علـى نظـام ديمقراطي يعيد البناء بمنطق جديد، وأساليب جديدة"[eeeeeeeeeeeeeeeeeeeeee]. ومن هنا يتـضح أن الخطـاب الليبرالي للطبقة الوسطى المصرية على المستوى المكتوب لا يرى أي بارقة أمـل فـي تحقيـق أي تقـدم ديمقراطي في ظل النظام السياسي القائم وحكومته.

إلى الفهرس

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب الليبرالي على المستوى المنطوق من قضية الديمقراطية فقد جاء متطابقاً مع الخطاب المكتوب، حيث أكد على غياب الديمقراطية والحرية وطالب بتعديل الدستور وتداول السلطة وإلغاء قوانين الطوارئ والمحاكم العسكرية. وفي هذا الإطار تؤكد المقابلة المتعمقة "أن حرية التعبير عن الرأي هي أم الحريات وإذا غابت لا تسأل عن دستور ولا برلمان.. صفوت الشريف قافل وسائل الإعلام.. حرية الرأي تعني أن أدافع عما أفكر فيه دون خوف من سجن أو معتقل"[(fffffffffffffffffffffff)].

أما بالنسبة لتداول السلطة فتؤكد المقابلة المتعمقة أن "الفكرة المهيمنة على الدولة هي احتكار السلطة وعدم التفريط في الأغلبية التي تشكل ٩٠% من مقاعد البرلمان ولا تهتم بأن يدخل ضمن هذه الأغلبية الحواش والشوائب من الحرامية وغيرهم.. المهم أن يظل الحزب الحاكم محتفظاً بالأغلبية حتى يحافظ على احتكار السلطة"[(ggggggggggggggggggggggg)]. وتشير المقابلة المتعمقة في موضع آخر "أن تداول السلطة هي العمود الفقري للديمقراطية، إذ يجب أن تكون السلطة متداولة وليست مؤبدة.. إذ أن توقيت السلطة يساعد على أن يقول الناس قرارهم كل فترة زمنية من خلال انتخاب رئيس جديد وحكومة جديدة"[(hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh)].

وفيما يتعلق بالموقف من الدستور فقد أكد الخطاب الليبرالي المنطوق "أن الرئيس السادات قام بتفصيل دستور على مقاسه حيث جعل السلطة التنفيذية هي منبع السلطة التشريعية.. أما الدستور بالمعنى الحقيقي فلا بد أن يكون مصنوعاً عن طريق هيئة شعبية منتخبة انتخاباً حراً"[(iiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiii)]. وتشير المقابلة المتعمقة في موضع آخر "إن البرلمان المنتخب بدون تزوير يحق له طرح الثقة في الحكومة أو في وزير فيها وإسقاط الحكومة أو الوزير"[(jjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjj)].

أما بالنسبة للموقف من قانون الطوارئ فقد أكدت المقابلة المتعمقة على أن "أهم مفسدات الديمقراطية اللجوء إلى قانون الطوارئ واللجوء إلى غير القاضي الطبيعي، ومما لا شك فيه أن الطوارئ المعلنة منذ وفاة الرئيس السادات وحتى الآن ويتم تمديدها كل سنتين أو ثلاثة.. كل ذلك مخالف للأصول الديمقراطية التي تنص على أن حالة الطوارئ حالة استثنائية يقضي إعلانها أسباباً محددة كخطر داهم أو زلزال أو طاعون أو حرب وتزول بزوال سبب إعلانها. أما استمرارها بهذا الشكل فهو تقييد للحريات العامة ومنح سلطات استثنائية للحكومة تناهض التوجه الديمقراطي"[(kkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkk)].

ويشير الخطاب الليبرالي المنطوق كذلك إلى استخدام النظام للمحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة للحفاظ على الوضع الراهن ومناهضة المعارضة السياسية، حيث تؤكد المقابلة المتعمقة "أن البدعة الأخرى التي تفسد الأداء الديمقراطي هي الازدواجية القضائية بعمل قضاء خاص موازٍ للقضاء الطبيعي وهو القضاء الذي تشكله وتسيطر عليه الحكومة مثل القضاء العسكري وبدعة محاكم أمن الدولة وبدعة المدعي الاشتراكي.. كل هذه البدع تعد مفسدة للديمقراطية لأنها تهدد ركناً ركيناً فيها هي العدالة والمساواة.. إن أعظم مكاسب الديمقراطية هي تداول السلطة وتداول الصفوة.. صفوت الشريف وغيرة راكب أكثر من

إلى الفهرس

عشرين سنة وهذا غير سليم"(||||||||||||||||||||||). ومن هنا يتضح موقف الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق والذي يرفض سياسات النظام والحكومة والتي تؤدي إلى تكريس الدكتاتورية، حيث تقيد حرية التعبير عن الرأي وترفض تعديل الدستور وتداول السلطة وإلغاء القوانين المقيدة للحريات مثل قانون الطوارئ والمحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة، هذا إلى جانب تزوير الانتخابات حتى تحصل على أغلبية أصوات البرلمان، وبذلك تضمن البقاء في الحكم أطول فترة ممكنة.

ثالثا: قضية التنمية:

١- على المستوى المكتوب:

تعد قضية التنمية من القضايا المحورية التي يتناولها الخطاب السياسي بشكل عام والخطاب السياسي للطبقة الوسطى بشكل خاص، وفي هذا الإطار فقد تناول الخطاب السياسي الليبرالي للطبقة الوسطى قضية التنمية وكانت له وجهة نظر محددة في شكل وطريق التنمية التي يجب اتباعها، وعلى الرغم من أن قضية التنمية لم تحظ بأولوية متقدمة في نطاق الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى، إلا أن موقف الخطاب الليبرالي من هذه القضية كان متبلوراً إلى حد كبير. حيث أكد الخطاب على فشل السياسات التنموية التي اتبعها النظام السياسي المصري. وطالب بإصلاح هيكلي يعيد للاقتصاد المصري توازنه المفقود. ونادي الخطاب الليبرالي بالإصلاح منذ عودة الوفد للعمل السياسي في نهاية السبعينيات، وقدم برنامجه للإصلاح يرتكز على العمل وفق آليات السوق وترك الاقتصاد الموجه، وطالب ببيع شركات القطاع العام الخاسرة وعدم تدخل الدولة في المشروعات الصغيرة وعدم منافسة الحرفيين وصغار التجار، ونادي بتولي الدولة للمشروعات الضخمة التي لا يستطيع تنفيذها الأفراد. وطالب بفتح الباب أمام الاستثمار وإزالة العقبات الإدارية والبيروقراطية التي تقف عقبة أمام المستثمرين. وظلت الحكومة تماطل في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي الذي طالب به الخطاب الليبرالي حتى جاءت لها التعليمات من الخارج عن طريق صندوق النقد الدولي، وهي التعليمات التي رفضها الخطاب الليبرالي لأنها تؤدي إلى زيادة الديون وتكريس التبعية، وطالب الخطاب الليبرالي بتنمية حقيقية معتمدة على الداخل من خلال الرأسمالية الوطنية، تنمية إنتاجية معتمدة على الذات وليست تنمية استهلاكية معتمدة على المنح والقروض والمساعدات الخارجية.

وفي إطار تأكيد الخطاب الليبرالي على تمسك الحكومة بالسياسات الاقتصادية الفاشلة يشير إبراهيم دسوقي أباظة إلى "حرص رئيس الوزراء على التمسك بالمصائب الخمس التي تمسكت بها كل الحكومات السابقة، فقد أكد عدم المساس بالقطاع العام ومجانية التعليم، ونزيف الإنفاق، والعلاقة بين الملاك والمستأجرين، والفساد الإداري وما دامت هذه المصائب الخمس باقية بغير حلول.. فلن ننجح أبداً في علاج الأزمة أو الخروج من الورطة التي غرقنا فيها حتى الآذان!!.. وكان الأمل أن يأتي بيان رئيس الوزراء بشئ جديد يضع حداً لهذا اللف والدوران الذي تاهت فيه الحكومات السابقة خصوصاً أن سيادته قد أفصح عن ضرورة إجراء إصلاح هيكلي يعيد للاقتصاد المصري توازنه المفقود.. ولا أدرى كيف يؤمن رئيس الوزراء بضرورة هذا الإصلاح الهيكلي ويشدد عليه كشرط للخروج من الأزمة ثم يتجنب في بيانه النتيجة المنطقية

لمثل هذا الإصلاح فلا يذكر شيئاً عن ترشيد القطاع العام.. أو معالجة مجانية التعليم.. أو وقف نزيف الإنفاق أو تصحيح العلاقة بين الملاك والمستأجرين أو الإصلاح الإداري وكلها مصائب مزمنة لا يرجى للاقتصاد المصري انطلاق إلا بمعالجتها"[(mmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmm)].

وفي نفس الإطار الذي يسعى من خلاله الخطاب الليبرالي لإثبات فشل السياسات التنموية للحكومة يؤكد نفس الكاتب في موضع آخر "أن رئيس الوزراء يريد أن يقنعنا بأن وقف خسائر القطاع العام لن تكون إلا بتطويره.. والتطوير عنده هو فصل الملكية عن الإدارة.. ومنح شركات القطاع العام المزيد من الاستقلال وفتح الباب أمامها للمشاركة الأجنبية إلى آخر هذه المحاولات المعروفة، ولو عدنا قليلاً إلى الوراء لوجدنا أن بعض الحكومات السابقة حاولت ذلك وأكثر من ذلك.. ومع ذلك لم تتمكن من وقف خسائر بعض شركات القطاع العام ولم تنقذها من التورط المالي أو الإفلاس الاقتصادي.. بل ترتب على سلوكها تفاقم الخسائر بل وتوقف شركات بأكملها عن الدفع مما اضطر الحكومة إلى تغطية خسائرها من أموال المجتمع بصفة دائمة مستمرة.. ووجه اليقين أن علاج القطاع العام لا يكون إلا ببتر فروعه الميتة وتصفيتها للاستفادة من حصيلة التصفية في سداد الدين العام أو تحقيق استثمارات عامة دونما إخلال بحقوق العاملين"[(nnnnnnnnnnnnnnnnnnnnn)].

وفي ظل فشل النظام السياسي في إيجاد حلول مناسبة للنهوض بالاقتصاد المصري طرح الخطاب الليبرالي مخططه الإصلاحي حيث أكد إبراهيم دسوقي أباظة أن "الحل لا يكون إلا في الانتقال الحاسم إلى نظام اقتصادي جديد تسود فيه الحرية الاقتصادية ويتراجع فيه دور الدولة المتسلط على مقاليد الاقتصاد.. وفي ظل هذا النظام لن تكون هناك وصاية سمجة من السلطة على كل خطوة يخطوها المستثمر ولن يكون هناك ترسانة لوائح وقوانين تتعقب المستثمر وتصنع العراقيل أمام نشاطه.. بل ستكون الرؤية محددة وواضحة لكل من يريد أن يوظف أمواله وفي استثمار جاد.. وستكون الضمانات صريحة وأكيدة أمام المستثمر"[(oooooooooooooooooooooo)].

وفي إطار طرح برنامج الخطاب الليبرالي التنموي يؤكد جمال بدوي "أن إصلاح المسار الاقتصادي يتطلب أن ترفع الدولة يدها عن المشروعات الاقتصادية الصغيرة، ويتطلب أن تترفع الدولة عن منافسة الحرفيين وصغار التجار، وأن تتفرغ لإدارة المشروعات العامة الكبرى والصناعات الثقيلة التي يعجز الأفراد عن القيام بها، أو المشروعات الاستراتيجية التي يتطلب الأمن القومي أن تظل في حوزة الدولة"[(pppppppppppppppppppppp)].

وليؤكد الخطاب الليبرالي أن هذه السياسة الاقتصادية هي سياسة راسخة وفلسفة موثقة في برنامج الوفد منذ زمن طويل نجده يستخدم آلية القياس على الماضي حتى يثبت أن فلسفة الوفد هي تشجيع الرأسمالية الوطنية حتى يمكنها استئناف دورها التاريخي، فتؤكد منى مكرم عبيد على "الدور الوطني للمصريين في التنمية الاقتصادية بعد ثورة ١٩١٩ حيث ازدهرت مشروعات اقتصادية وتأسست شركات مساهمة كثيرة كان نصيبها من النجاح عظيما مع أن الشركات التي أنشئت قبل الثورة لم يكن لها حظ يذكر من النجاح، لأن فكرة

التضامن الصحيح لم تكن قد ولدت بعد، وأبلغ دليل أنه لم تكد تمضي سنة على الثورة حتى تمخضت عن مشروع مالي خطير هو دعامة الاستقلال الاقتصادي والخطوة الحاسمة إلى تحريره ونعني به بنك مصر الذي أنشئ سنة ١٩٢٠"[qqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqq].

ويحاول الخطاب الليبرالي توضيح أن عملية الإصلاح الاقتصادي التي سعت إليها الدولة بتعليمات من الخارج نادت بها القيادات الوفدية منذ زمن بعيد ولكن العناد وعدم الاستماع إلى وجهة نظر المعارضة هو سبب كل المشكلات حيث يؤكد سعيد عبد الخالق "أن الحكومة بدأت في عام ١٩٩٢ اتخاذ عدة خطوات لمحاولة إصلاح الاقتصاد ولكن هل تعلمون أن حزب الوفد نادى بهذه الخطوة وغيرها الكثير منذ ١٥ عاماً لقد أصدر الوفد برنامجه في نوفمبر ١٩٧٧ وطبعه في كتيب، ووزعه الحزب على كل من يهمه أمر هذه البلاد. لقد طالب برنامج الوفد، بإعادة النظر في وحدات القطاع العام الخاسرة والتي تحقق عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة، وطالب بتشجيع استثمار رأس المال العربي والأجنبي والقضاء على المعوقات التي تقوم في طريقه وتوفير الضمانات التي تكفل له الطمأنينة والثقة.. وطالب بتحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف الأجنبي، كل هذه الأفكار والآراء وغيرها طرحها الوفد في برنامجه منذ ١٥ عاما، ولم تقتنع بها الحكومات المتعاقبة، ولم تقتنع بها الحكومة الحالية في السنوات الماضية، وقد ترجع الأسباب إلى سياسة العناد أو إلى عدم الاستماع إلى وجه نظر المعارضة المصرية.. قل ما تشاء، ولكن عندما فرضها الأجنبي علينا، أسرعت الحكومة بتنفيذها فوراً"[rrrrrrrrrrrrrrrrrrrrr].

وفي محاولة الخطاب الليبرالي التأكيد على رفض سياسة الدولة التي تسعى لإصلاح الاقتصاد بطريقة خاطئة يؤكد أحمد أبو الفتح "أن الحكومة استيقظت بعد عشرات السنين من النوم لتعلن أن مستقبل مصر في القطاع الخاص.. وتحرير الاقتصاد.. وقبل أن تحقق تحرير الاقتصاد الذي من أولى قواعده التخلص من الغالبية العظمى لشركات القطاع العام سارعت الحكومة إلى تبنى فكرة جديدة للحفاظ على القطاع العام.. وهي إنشاء شركات قابضة.. تشرف على شركات القطاع العام.. هذه الشركات القابضة تحتاج إلى رئاسات ومعاوني رئاسات وسكرتارية ومكاتب وسيارات.. والبلد غارق في الأزمات.. مرتبات ونفقات جديدة.. هل هذا هو إصلاح الاقتصاد.. وهل هذا هو تحرير الاقتصاد؟ طبعا الشركات القابضة لن تفرط في النفقات والمظاهر والأبهات فتقرر أن العالم يسير إلى تصفية القطاع العام وأنها لو أفتت بغير ذلك ضاع المال والمركز وأنعدم مبرر وجودها.. هل هذا هو إصلاح مسار الاقتصاد وتحريره من خسائر شركات القطاع العام"[sssssssssssssssssssss].

وفي إطار رفض سياسات الإصلاح الاقتصادي وفقاً لتعليمات صندوق النقد الدولي يؤكد إبراهيم دسوقي أباظة "أرجو أن يعلم من لا يعلم أن النظام عاجز تماماً عن الخروج من الورطة التي سببتها سياسته.. وكل الإجراءات التي يتخذها تحت ضغوط صندوق النقد والخبراء الاقتصاديين لن تفلح في تصحيح المسار الاقتصادي والقضاء على الأزمة الاقتصادية لأن هذه الإجراءات لا تنبع من استراتيجية اقتصادية ولا تصدر عن سياسة إصلاحية ولكنها مجموعة من القرارات المتخبطة التي تضر أكثر مما تفيد وتهدم أكثر ما تبني"[ttttttttttttttttttt].

إلى الفهرس

وفي دعوة الخطاب الليبرالي لترك المساعدات الخارجية والاتجاه إلى الإصلاح من الداخل وبالاعتماد على الذات يؤكد نعمان جمعة "أن علينا ان نعترف بأن إصلاح الداخل وتدعيم الداخل أصعب بكثير من ركوب الطائرة والقيام بالعديد من الزيارات الخارجية. وقد يكون الحصول على المساعدات والقروض الخارجية أسهل بكثير من ضغط الإنفاق العام ومن إزالة العقبات أمام طريق الإنتاج.. ولكن المساعدات الخارجية عبارة عن وهم وسراب ولن تصلح أمورنا.. ولكن الاتجاه إلى الاعتماد على الذات هو طريق الإصلاح الحقيقي"(uuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuu).

من هنا يتضح موقف الخطاب الليبرالي على المستوى المكتوب من قضية التنمية حيث تحدد في الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد، بالاعتماد على الرأسمالية الوطنية والاستثمار وليس بأخذ المعونات والمساعدات التي لا تستخدم في مشروعات إنتاجية. لذلك فقد رفض الخطاب سياسات الدولة للإصلاح وفق تعليمات صندوق النقد الدولي لأنها تؤدي إلى زيادة الديون والتبعية ولا تعود ثمارها إلا على بعض الفئات الهامشية ويدفع ثمن الإصلاح المواطن المصري البسيط من محدودي الدخل.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من قضية التنمية فقد أكد الخطاب على فشل سياسات الحكومة المصرية التي تعتمد على سياسة تنموية عشوائية وليست تنمية حقيقية. وفي هذا الإطار تطابق الخطاب المنطوق مع الخطاب المكتوب حيث أكدت المقابلة المتعمقة "أن التنمية نوعان إما تنمية حقيقية تعتمد على قدرات البلاد وإمكانياتها الحقيقية، وأما تنمية عشوائية لا تعتمد على هذه الأسس، وهذه التنمية العشوائية هي التي نعتمدها في بلادنا. فمن المفروض في ظل التوجه الجديد في العالم أن تتخصص كل دولة في الأنشطة التي تتمتع فيها بتفوق نسبي.. دولة زي مصر مش ممكن تنتج سيارة.. لكن ممكن أن تنتج مواد غذائية لأني عندي زراعة. وممكن أنتج خدمات سياحية لأني عندي مناخ جيد طوال العام، وعندي أكثر من ثلث آثار العالم.. النظام السياسي المصري (مخه مقفول). في ظل الاستثمار الجديد أنا لابد وأن أتكامل مع العالم الخارجي، أنتج وأصدر وأستورد مالا أستطيع إنتاجه محليا، أو الذي سوف تكون تكلفة إنتاجه محليا عالية جدا. هذا لا يمنع أن أنتج سلع استراتيجية حتى ولو كانت عالية التكلفة عن الخارج.. ولكن ذلك من أجل تحقيق مصلحة عليا للبلاد.. مثل إنتاج سلاح أو أدوية وأمصال للأطفال هذه الأنشطة التي تعد ضرورية للأمن القومي"(vvvvvvvvvvvvvvvvvvvvv).

ويؤكد الخطاب الليبرالي المنطوق في موضع آخر على أن القطاع العام كان يحقق اشباعات حقيقية للجماهير لولا الطبقة المهيمنة على هذا القطاع العام والتي اتجهت إلى السرقات ثم تحولت بعد ذلك إلى رأسمالية مشوهة حاولت قيادة عملية الإصلاح الاقتصادي لصالحها مما أدى إلى ضعف الثقة في مسألة آليات السوق. وفي هذا الإطار تؤكد المقابلة المتعمقة "أن القطاع العام استطاع أن يسد حاجة الجماهير من الاحتياجات الأساسية المحلية.. لكن ظهرت طبقة ما يعرف بالقطاع العام.. وأصبحت طبقة مهيمنة ومسيطرة على الاقتصاد.. واتجهت هذه الطبقة البيروقراطية الحديدية إلى السرقات وأثرت من القطاع العام.. أما

إلى الفهرس

الكارثة فهي أن هذه الطبقة هي التي قامت بالانفتاح، فحدث انحراف وفساد.. حيث فتحت أبواب البنوك على مصراعيها واشتركت هذه الطبقة مع الطبقة التي تتحكم في البنوك وتعاونوا على سرقة أموال البنوك.. هذه الرأسمالية جاءت من الشارع وأحدثت تحولاً فجائياً حدث بدون طفرة وهو ما أدى إلى ضعف الثقة في آليات السوق.. أما الرأسمالية الحقيقية فتقوم وتتطور على يد رأسماليين حقيقيين مش ناس مشوهة زي اللي حصل"[wwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwww]. ومن هنا يتضح موقف الخطاب الليبرالي على المستوى المنطوق من قضية التنمية حيث يسعى لتنمية حقيقية وليست تنمية مشوهة يقودها رأسماليون وطنيون وليست رأسمالية هامشية أو مشوهة.

رابعا: القضية العربية:

١- على المستوى المكتوب:

تعد القضية العربية أحد القضايا المحورية في الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى حيث تناول الخطاب هذه القضية. وجاءت في المرتبة الثانية من حيث أولويات تناولها، وحاول الخطاب التعبير عن المعضلات الأساسية التي تواجه الأمة العربية ورفض الخطاب السياسات التي تتبعها الأنظمة العربية والتي تؤدي إلى الفرقة وتشتيت الصف العربي. ودعا الخطاب إلى تحقيق الوحدة العربية. كذلك دعا الخطاب لمواجهة إسرائيل مواجهة عسكرية رادعة. وأيد الخطاب الكفاح المسلح لحزب الله. وهاجم الحكام العرب الذين لا يملكون إلا الشجب والاستنكار. كذلك رفض الخطاب الحصار الأمريكي للعراق، وطالب الحكومة المصرية بأخذ موقف أكثر صلابة يليق بمكانة مصر في العالم العربي. رفض الخطاب التطبيع مع العدو الإسرائيلي وكذلك عملية السلام التي تخرج مصر من حلبة الصراع. وأكد على أن مصر لا بد وأن تسقط من حساباتها إمكانية تحقيق سلام تحت المظلة الأمريكية.

وفي إطار دعوة الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب لمواجهة إسرائيل مواجهة عسكرية من خلال توحيد الصف العربي يؤكد نعمان جمعة "أن الرد الطبيعي المناسب والواجب تجاه عدوان إسرائيل على لبنان هو تحرك العرب لدك مدن إسرائيل بالقنابل والصواريخ وتدمير بنيتها التحتية وتحطيم مرافقها الحيوية.. علينا أن ندرك من أعماقنا أن إسرائيل كيان عنصري متطرف عدواني اقتحم المنطقة العربية ليسيطر على شعوبها ومواردها ويحولها إلى شراذم من الهنود الحمر. فإن أمسكنا بالحقيقة ناصعة واضحة رتبنا على أساسها الحاضر والمستقبل"[xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx].

وفي نفس اتجاه تأييد الكفاح المسلح يؤكد أحمد أبو الفتح "أن عشرات من شباب حزب الله زلزلوا الأرض تحت أقدام جيش إسرائيل، وفي داخل إسرائيل بكت أمهات وأباء الجنود والضباط مطالبين بإنقاذ الأبناء من هجمات حزب الله.. وصوت ٥٧% من الإسرائيليين لصالح الانسحاب من لبنان دون قيد أو شرط.. حتى السفاح أريل شارون مجرم صبرا وشاتيلا لا يتوقف عن طلب الجلاء عن أرض لبنان"[yyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyy].

ويؤكد نفس الكاتب على ضعف موقف الحكام العرب على عكس موقف شباب حزب الله، حيث يرى أنه "من أغرب الأمور أن يرى الحكام العرب وأثرياء العرب، البسالة الخارقة لشباب كانوا أولى بـأن يعيـشوا ويتركوا المسئولية للكبار.. شباب يضحى بحياته دفاعا عن الوطن العربـي وأصـحاب الـسلطة والمـال لا يشاركون في هذا الكفاح الخطير إلا بكلمات أصبحت تصيب النفوس بالغثيان أو بالاستهزاء.. كلمات الشجب والاستنكار الرخيص"(zzzzzzzzzzzzzzzzzzzzz).

وفي إطار رفض الخطاب الليبرالي للحصار المفروض على ليبيا والعراق وضرورة التحـرك العربـي يؤكد عباس الطرابيلي أنه "قد جاء وقت الجد.. في قضية ليبيا وقفت أفريقيا كلها وراء ليبيا رافضة اسـتمرار الحصار.. وتخاذل العرب.. وفي قضية العراق بدأت روسيا ولم يتحرك العرب.. أيـن اتحـاد البرلمانـات العربية الذي يرأسه رئيس البرلمان المصري الدكتور فتحي سرور.. هل يستمر هذا الاتحاد تغط في نومـه كما تغط جامعتهم العربية ومؤتمرهم الإسلامي؟! ألم تحرك أعمال قصف استمرت ٧٠ ساعة قلوب العـرب. أم عليهم أن يسكتوا وأن يدفعوا أعباء عملية ثعلب الصحراء ... كما دفعوا صاغرين أعباء عمليـة عاصـفة الصحراء"(aaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaa). وفي نفس الإطار يؤكد أحمد أبو الفتح "إن إلغاء الحصار هـو الـسبيل الأوحد للدول العربية لتزيل العار والذل الذي يعيشه العرب هذه الأيام"(bbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbb). ويؤكد سعيد عبد الخالق في نفس الإطار "أننا يجب أن يكون لنا موقف.. موقف يليق بمكانة مصر في العـالم العربـي.. مصر نبض العرب وقبلتهم، ولا يجب أن تقف مكتوفة الأيدي تجاه المحنة التي يتعرض لها الشعب العراقي، مصر القلب والعقل، وصاحبة الدور الريادي، أن مصر أكبر بكثيـر مـن هـذا البيـان الرسـمي الهزيـل "(cccccccccccccccccccccc). ويتضح هنا استخدام الخطاب لآلية القياس على الخارج لتوضـيح مـدى ضـعف الموقف العربي قياسا بالموقف الأفريقي والأوربي تجاه العقوبات المفروضة على ليبيا والعراق. وهو ما جعل نعمان جمعة يتساءل في حيرة وخجل وإلحاح "هل يتآمر الحكام العرب بمن فيهم صدام حسين، مـع أمريكـا وإنجلترا وإسرائيل لطحن الشعب العراقي وتقسيم العراق إلى دويلات؟؟؟"(dddddddddddddddddddddd).

وفي إطار رفض الخطاب الليبرالي للتطبيع مع العدو الإسرائيلي يؤكد احمد أبو الفتح أنـه إذا نظرنا إلى "الدول العربية نرى بؤسا وذلا إذ يهرول الحكام العرب طـالبين التطبيـع مـع إسرائيل.. إنهم يخشون أمريكا ويتملقونها ويرجون رضاءها وسـبيلهم إلـى كـسب الرضـاء الأمريكي هو إقامة العلاقات مع أعدى أعداء العرب.. إن فضيحة وذل العرب هو في هـؤلاء المهرولين إلى التطبيع سواء من حكام يخشون غضب أمريكا أو أثريـاء أعمـتهم شـهوة الفلـوس فهرولوا يعقدون الصفقات مع الصهيونيين.. وهؤلاء المهرولون لا يتيحون للشعب العربي أن يعلن موقفه من التطبيـع.. المهرولـون لا يخـشون الـشعب العربـي ويـستجدون رضـاء أمريكـا بـالتطبيع مـع إسرائيل"(eeeeeeeeeeeeeeeeeeeeee).

وفي تحذير الخطاب الليبرالي من معاهدة السلام يؤكد عباس الطرابيلي أن "كل ما نخشاه – وقد وقعنـا معاهدة السلام – أن نركن إلى السلام، ونغمض العيون ونصم الآذان وننام باسترخاء وراء الجدران لا ندري

ما يخطط لنا. وننسى أن العدو ما زال رابضا بل يزداد توحشا.. إن معاهدات السلام لا تزيد عـن محطـات لالتقاط الأنفاس.. وعلينا أن نعترف أن إسرائيل تتحرك في كل الاتجاهات. وتستخدم كل الأساليب والخـدع لتحقيق هدفها بتحييد مصر وإخراجها من حلبة الصراع في المنطقة.. بالضبط كما حاول الصليبيون ضـرب مصر ذاتها لإخراجها من المعركة الاستعمارية التي رفعت رايات الصليب. فتوجهت إليها حملات صـليبية وراء حملات لكسرها حتى ينفرد الصليبيون بالمنطقة كلها"(ffffffffffffffffffffff). يلاحظ اسـتخدام الخطـاب لآليـة القياس على الماضي لتوضيح خطورة المعاهدات التي تسعى لتحييد مصر وإبعادها عن الصراع الدائر علـى الأراضي العربية.

ولإبراز الدور السلبي للنظام السياسي المصري في معالجة القضية العربية يؤكد إبراهيم دسوقي أباظـة "أنه كان من المأمول عند الحكومة المصرية أن تتم تسوية النزاع بلقاء بين نتنياهو وعرفات في القاهرة ولكن الولايات المتحدة الأمريكية سحبت البساط من تحت أقدام مصر ودعت الأطراف المتنازعة ومعهم الـرئيس مبارك للحضور إلى واشنطن في محاولة لتسوية الخلاف.. وأعود مرة أخرى لأطـرح الـسؤال: مـا هـي محصلة هذه التحركات المصرية على ساحة القضية الفلسطينية؟! أن المحصلة في رأينا صفر أو أقـل مـن الصفر. فنحن في الواقع لا نلعب دوراً مؤثراً في مجريات القضية.. ولكننا ننفذ دوراً كتب علينا تنفيذه لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل"(gggggggggggggggggggggg).

وفي محاولة الخطاب الليبرالي توضيح عدم إمكانية حل الصراع العربي الإسرائيلي عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية ولا بد من استمرار الانتفاضة تؤكد منى مكرم عبيد "أنه لا بد أن تسقط مصر الوهم بـأن أمريكا ستقدم حلولاً لمشكلة الصراع العربي الإسرائيلي، فأمريكا بحكم مصالحها وأهدافها وتحالفها العضوي مع إسرائيل تتناقض تناقضا أساسيا مع مصر بحكم مصالحها وأهدافها وكونها جزءاً لا يتجـزأ مـن الأمـة العربية.. وأمريكا لا تحل الأزمات ولكن فقط تديرها لحسابها.. وبرهنت انتفاضة فتيان الحجـارة علـى أن هناك أجيالا جديدة تؤمن بالعمل وتؤمن أنه يجب ألا يكون هناك مجال لهيمنة أجنبية في هذا الـوطن وتمثـل حركة نهوض جديدة لمواجهة مآسي العشرين سنة الماضية من تآكل بأسـاليب جديـدة.. إن المطلـوب الآن يتلخص في العمل على دعم وتطوير الانتفاضة وحمايتها سياسياً وعسكرياً ومادياً وإعلاميـاً بكـل الطـرق والوسائل"(hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh).

وفي دعوة الخطاب الليبرالي للوحدة العربية يؤكد نعمان جمعة على ضرورة "قيادة مصر للعالم العربي لرفض العدوان الأمريكي على العراق أو على السودان أو على ليبيا. وكل ذلك بغض النظر عـن خلافـات الحكومات فيما بينها. فمصر هي الشقيقة الكبرى وذلك يفرض عليها واجبات وتبعات القيادة.. وعلـى كـل البلاد العربية وعلى رأسها مصر أن ترفض المعونات الأمريكية. فأمريكا تحتاج إلينا أكثر مما نحتاج إليهـا. ويكفي مطالبتها بالجلاء عن أرض الخليج العربي، ويكفي مقاطعة شركاتها وبضائعها.. فنحن الأقوى ونحـن الأعز، لو تماسكت أيدينا، ونبذنا خلافاتنا وشعرنا بذاتنا وقوتنا ومكانتنـا، وإلا كـان لنـا مـصير الهنـود الحمر"(iiiiiiiiiiiiiiiiiiiiii).

ومن هنا يتضح موقف الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب من القضية العربية حيث عارض الموقف السلبي للحكومات العربية تجاه العدو الإسرائيلي ومن خلفه الولايات المتحدة الأمريكية ودعا إلى توحيد الصف العربي لمواجهة الأخطار الداهمة المحيطة بنا. وأكد على ضرورة استمرار الانتفاضة والاتجاه إلى تدعيم الحل العسكري لردع العدو الإسرائيلي ورفض أسلوب المعاهدات السلمية لأنها خطوات تكتيكية تأخذها إسرائيل من أجل شق الصف العربي وإبعاد القوى العربية عن دائرة الصراع.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من القضية العربية فقد ركز الخطاب على جوهر القضية العربية المتمثل في تحقيق الوحدة العربية فهي المفتاح السحري الذي يمكن من خلاله حل كل المشكلات والصراعات بل ومواجهة الأطماع الخارجية التي تحيط بالوطن العربي. وفي هذا الإطار أكد الخطاب المنطوق على وجود مقومات إقامة الوحدة مثل اللغة المشتركة والثقافة المشتركة والكفاح والتاريخ المشترك ولكن المشكلة في سبل تحقيق هذه الوحدة خاصة، أن طرح قضية الوحدة يتبادر معه ومنذ الوهلة الأولى الوحدة السياسية والعسكرية وهو ما يعيق تحقيق الوحدة العربية. هذا إلى جانب تأكيد الخطاب المنطوق على صعوبة تحقيق وحدة عربية شاملة دفعة واحدة. ولكن يمكن تحقيق وحدة على مراحل متعددة تبدأ بوحدة اقتصادية وتنتهي أخيراً بوحدة سياسية وليس العكس.

وفي إطار قضية الوحدة العربية أكدت المقابلة المتعمقة "أن هناك مقومات للوحدة العربية وهي الثقافة الواحدة واللغة الواحدة والكفاح المشترك لكن سبل تحقيق هذه الوحدة مش موجود.. لأنك لما بتطرح كلمة الوحدة بيرد على الذهن فوراً الوحدة السياسية والجيش الواحد والاقتصاد الواحد محدش بيفكر في الثقافة والمجتمع.. عشان كده لا حياة لمن تنادي.. وأعتقد أن مفيش وحدة هتحقق"(jjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjj).

وتؤكد المقابلة المتعمقة في موضع آخر فيما يتعلق بالوحدة العربية "ان غلطة العقل العربي هي أن الإنسان العربي يتوهم أنه يستطيع إصابة كل الأهداف بطلقة واحدة. وهذا خطأ كبير وقع فيه عبد الناصر عندما توهم إمكانية توحيد العرب من المحيط إلى الخليج دفعة واحدة. وهذا ما صار عليه كذلك عبد الكريم قاسم وصدام حسين وغيرهم.. الوحدة العربية ممكنة ولكن ليست بطلقة واحدة ولكن بطلقات متعددة أي على مراحل متعددة"(kkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkk). يلاحظ استخدام الخطاب الليبرالي المنطوق لآلية القياس على الماضي البعيد والقريب لإثبات فشل الوحدة الاندماجية سواء كانت بطريقة سلمية أو بطريقة حربية.

وفي إطار تأكيد الخطاب الليبرالي المنطوق على فشل الوحدة العربية الاندماجية يطرح رؤيته لتحقيق وحدة عربية مرحلية حيث تؤكد المقابلة المتعمقة "أن المرحلة الأولى تكون هي تشكيل وحدات عربية متجانسة مثل مجموعة المغرب العربي وتشمل تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا هذه المجموعة بها البترول في الجزائر والقوى البشرية في المغرب والعقول المثقفة في تونس. ثم مجموعة الوسط العربي وتشمل مصر والسودان وليبيا وبها البترول في ليبيا والقوى البشرية في مصر والأرض الخصبة في السودان، وهذه المجموعة من أقوى المجموعات. ثم مجموعة المشرق العربي وتشمل الأردن وفلسطين

وسوريا ولبنان والعراق وبها موارد متنوعة مثل البترول والزراعة والقوى البشرية. وأخيرا مجموعة شبه الجزيرة العربية وهي مجموعة متجانسة إلى حد كبير. كلا من هذه المجموعات يشكل رقعة جغرافية واحدة وعادات وتقاليد واحدة ولهجة واحدة وتكامل اقتصادي.. أنا مش عايز وحدة سياسية أنا عايز وحدة اقتصادية، سوق عربي مشترك بين كل وحدة من هذه الوحدات. أنا اعتقد أنه إذا توحدت المصالح الاقتصادية سوف تصبح في حاجة إلى حمايتها من خلال توحيد التوجهات السياسية.. فالوحدة الشاملة مثل الاتحاد الأوروبي تأتي في مرحلة لاحقة.. الدول الأوروبية داخل الاتحاد شربت من وعاء واحد هو الحضارة الأوروبية.. لذلك الوحدة العربية لا بد وأن تعتمد على وعاء واحد وهو الاقتصاد، ولكي يحدث التكامل العربي على المستوى الاقتصادي لا بد من ممهدات هي توحيد القوانين والإجراءات المتعلقة بنقل رؤوس الأموال وتوحيد نظم التعليم والمد الثقافي والحركة الثقافية بين الدول العربية ونظم المرور وطرق المواصلات وتعريفة نقل واحدة"(!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!). من الملاحظ لجوء الخطاب الليبرالي المنطوق لآلية القياس على الخارج لإثبات إمكانية نجاح الوحدة العربية كما نجحت الوحدة الأوروبية.

ومن هنا يتضح موقف الخطاب الليبرالي على المستوى المنطوق من القضية العربية حيث استخدم الخطاب آلية الإزاحة فيما يتعلق بالقضايا والمشكلات العربية المزمنة والطارئة مثل المشكلة الفلسطينية ومشكلة العراق ولبنان وليبيا والسودان وغيرها. وأختزل الخطاب القضية العربية كلها في قضية الوحدة العربية التي تشكل أحد أبعاد القضية العربية، حيث يرى الخطاب المنطوق أن تحقيق الوحدة العربية هو الخطوة الرئيسية لحل كل المشكلات المزمنة والطارئة والمستجدة على مستوى الوطن العربي.

خامسا: قضية العدالة الاجتماعية:

١- على المستوى المكتوب:

إن كان الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب لم يعط اهتماماً كبيراً لمعالجة قضية العدالة الاجتماعية، إلا أن موقفه من هذه القضية كان واضحاً أشد الوضوح حيث اعتبر الخطاب مقياس نجاح أي حكم هو ما يحققه الحاكم للمحكومين من توفير احتياجات الحياة الضرورية وتوفير فرص العمل لكل من يبلغ سن العمل وتوفير قدر مناسب من الرعاية الصحية والمساكن الآدمية والتعليم الذي يلاحق التطور العلمي، هذا إلى جانب عدم ظهور التفاوت الطبقي والاجتماعي الحاد الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار والأمان الاجتماعي. وبذلك يتضح أن بعد العدالة الاجتماعية هو المقياس الذي وضعه الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى للحكم على نجاح أو فشل النظام السياسي القائم. وفي هذا الإطار أكد الخطاب على فشل النظام السياسي المصري على مدار أربعين عاما في تحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي هذا الإطار يؤكد احمد أبو الفتح "أن مقياس نجاح أي حكم هو ما يحققه الحاكم للمحكومين، في زيادة قدراتهم المالية.. وتوفير ضروريات الحياة ليس فقط من أكل ولبس بل وعمل.. ومساكن صحية. وتعليم يلاحق التطور العلمي.. وحياة سهلة.. مدن وقرى تتوافر لها القواعد الصحية.. حكومة تخدم الناس.. وتقاوم الإثراء الحرام واستغلال النفوذ.. ثم احترام ملكية الناس وأمنهم وحقوقهم السياسية.. فهل تحقق ذلك خلال

الإحدى وأربعين سنة الماضية؟.. الأمر المؤكد أن القدرة المالية لعشرات الملايين قد هبطت إلى أدنى مستوى بينما ظهرت التخمة على كثير من المسئولين ورؤساء المؤسسات وشركات القطاع العام.. ثـراء فـاحش للمحظوظين وفقر قاتل لعشرات ملايين الناس.. هل يمكن إنكار هذه الحقيقة؟!.. مستحيل فثراء المحظـوظين صارخ.. وفقر عشرات الملايين أيضاً صارخ"[(mmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmm)].

ويؤكد الخطاب في موضع آخر على غياب العدالة الاجتماعية فيشير عبد العزيز محمد "إن الأزمات من كل نوع وشكل تحيط بنا من كل جانب وتعصف بنا في كل لحظة حتى أصبحت الحيـاة اليوميـة للأغلبيـة الكاسحة من شعبنا معاناة متصلة، وهماً وضنى. إن غول الغلاء وارتفاع الأسعار أصبح لا يطاق، واختفـاء الكثير من المواد والسلع الأساسية التي لا يستغني عنها أحد، أصبح أمراً معتاداً، وقلة الأجور وتدني الدخول وسط تضخم لا يرحم أصبح يمثل مأساة، وسوء الخدمات وتعذر وصولها فضلا عن ارتفاع أسعارها أصـبح سمة بارزة، كل هذا فضلا عن المشاكل المزمنة في الإسكان حتى أصبح في القاهرة وحدها أكثر من مليـون يعيشون في المقابر، والصحة أصبحت مطلبا عزيز المنال للكثرة من شعبنا، والتعليم أصبح سـلعة وتجـارة، ترزح تحت عبئها كل الأسر، وهكذا يعيش الناس مطحونين طحنا بغير رحمة وبغير أمل. كل ذلـك وسـط تخمة وإسراف يبلغ حد التبذل لدى قلة نالت المال والجاه بغير عمل أو تعب، بل نالت المـال بطـرق آثمـة ومجرمة يعرفها الجميع. والمؤسف إلى حد الوجيعة، أن كل هذه المشاكل اليومية التي يتكبـدها المواطنـون البسطاء ليست قدراً مكتوباً على هذا الشعب إنما هي حصاد سياسات خاطئة.. إن هذه السياسات لا تهـتم إلا بالمظاهر والأبهة الفارغة.. ولا تهتم إلا بالإسراف والبذخ فيما لا يفيد"[(nnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnn)].

وفي محاولة الخطاب الليبرالي إبراز صورة التفاوت الطبقي بشكله الحاد يؤكد النحاس نـوار "أن لقمـة العيش هي الفيصل في توجهات الجماهير، فإذا ما أصاب المجتمع خلل طبقي بين فئـات الـشعب المختلفـة وأصبحت المسافة بين الطبقات متباعدة خاصة بين الكادحة منها وهي الغالبة الساحقة وحفنة من حديثي العهد بالثراء أيا كان منبعه، ومن العجيب أن الزمن يترك بصماته على المسافة بين الفئتين والتي تزداد اتساعا مع مرور الأيام حتى أصبح المجتمع قاب قوسين أو أدنى من مجتمع الأسياد والعبيد لفرط اتـساع الهـوة بـين الأغلبية المعدمة وحفنة ملوك هذا الزمن"[(oooooooooooooooooooooo)].

وفي إطار رفع الدولة لشعار تكافؤ الفرص يؤكد الخطاب الليبرالي على انعدامها حيث يشير جمال بدوي "إن الإحساس بالضياع هو أخطر ما أصاب الأجيال الجديدة التي أفرزتها عجلة الحيـاة المـصرية بطريقـة عشوائية.. شباب خدعتهم الدولة وأغرتهم بدخول الجامعات تحت شعار تكـافؤ الفـرص، وتخرجـوا مـن الجامعات وفي أيديهم شهادات غير قابلة للصرف إلا من بنك اليأس، وشباب من أبناء العلية المحظـوظين لا يستحقون دخول الجامعات، فتتواطأ الدولة بوزاراتها وعلمائها وعمدائها على تسريبهم إلى كليات القمـة ثـم يتخرجون فيجدون الوظيفة المرموقة والمكانة العالية، والارتقاء إلى مواقع الـصدارة.. بـالغش والتزويـر والمحسوبية.. هذا مثال - من آلاف الأمثلة - على الخلل الاجتماعي، والذي أدى إلى ازدياد الفقراء فقـرا.. وازدياد الأغنياء غنى، واتساع رقعة الفقر حتى شملت كل الذين بلغوا سن العمل دون أن يجدوا فرص عمل

بل شملت الآلاف من العمال الحرفيين الذين عادوا من دول الخليج بدون عمل، والذين يقبضون من الحكومة مرتبات شهرية دون أن يؤدوا عملاً حقيقيا يؤجرون عليه"(pppppppppppppppppppppp).

ويؤكد الخطاب الليبرالي على ان الإصلاح الاقتصادي الذي تسعى إليه الدولة في المرحلة الحالية هو أحد وسائل زيادة التفاوت الطبقي وهو استمرار لسنوات طويلة مضت سعت فيها الدولة للحفاظ على اتساع الهوة بين طبقات المجتمع. وفي ذلك يتساءل سعيد عبد الخالق "ماذا فعلت الدولة في بداية المرحلة الجديدة لإصلاح الاقتصاد الذي أفسدته؟! للأسف الشديد، استمرت الدولة على نفس الأسلوب، واختارت في المرحلة الجديدة نفس الطريق السهل الذي لا يمس فئة الحكام، ولا يقترب من امتيازاتهم، ولا يحد من مخصصاتهم وتصرفاتهم.. إنه الطريق الذي رفعت فيه الدولة منذ أربعين عاما شعار "الشعب أول من يدفع وأخر من يعلم"!!.. لقد لجأت الدولة في المرحلة الجديدة إلى أسلوب فرض الجباية على المواطنين، ولم نسمع في المقابل عن إجراءات أو قرارات لوقف مظاهر البذخ والإسراف والسفه الحكومي فرضت الدولة على الشعب قانون ضريبة المبيعات باعتباره أول من يدفع فاتورة خطايا أربعين عاما مضت، ولسعت الضريبة عقل وجيب المواطن العادي ومحدودي الدخل"(qqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqq). ومن هنا يتضح موقف الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب من قضية العدالة الاجتماعية حيث يسعى الخطاب إلى تدعيمها ومحاولة لفت الانتباه إلى ضرورة تحقيقها حيث أبرز الخطاب غياب القضية في ظل الأنظمة السياسية المصرية المتعاقبة منذ ثورة يوليو وحتى الآن.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من قضية العدالة الاجتماعية فقد تطابق الخطاب المنطوق مع الخطاب المكتوب في ضرورة تحقيق عدالة اجتماعية مع التأكيد على غياب هذه العدالة الاجتماعية في ظل النظام السياسي القائم، في حين اختلف الخطاب المنطوق مع الخطاب المكتوب في أن مرحلة الستينيات توفر بها شكلا من أشكال العدالة الاجتماعية والتقارب بين الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية. وفي هذا الإطار تؤكد المقابلة المتعمقة "أن العدالة الاجتماعية تعني عدالة التوزيع وهذه العدالة التي تسعى لتكافؤ الفرص والمساواة وتقليل الفوارق الطبقية كانت موجودة بقدر الإمكان في فترة الستينيات وهو ما أدى إلى نوع من السلام الاجتماعي بين الطبقات. لكن دلوقتي اختفت هذه التعبيرات وازدادت الفوارق وأصبح هناك فرز اجتماعي شريحة فوق عالية جدا جدا أظن أنها صغيرة العدد لكن عندها القدرة على أن تستحوذ على فائض الدولة وتكوين الثروات من السمسرة والبنوك.. وأغلبية لا تملك شيئاً"(rrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrr). يلاحظ استخدام الخطاب الليبرالي المنطوق لآلية القياس على الماضي لتوضيح كيف كانت هناك عدالة اجتماعية في ظل سياسات الدولة في الستينيات واختفاء هذه العدالة في ظل سياسات الانفتاح منذ السبعينيات وحتى الآن.

وفي سعي الخطاب المنطوق لإبراز ضرورة إقامة عدالة اجتماعية تؤكد المقابلة المتعمقة "أن الهدف من أي تنمية هو تحقيق العدالة الاجتماعية ولا بد من تحقيق العدالة التوزيعية بتوزيع ثمار التنمية كما توزع

أعباؤها. فالمجتمع عندما يحاول توزيع ثمار الإنتاج يحدث خلل في التوزيع حيث تضار بعض الفئات الاجتماعية في مقابل تميز بعض الفئات الأخرى لذلك لا بد من حماية الفئات المتضررة عند الخط صفر من التنمية، ففي المراحل الأولى من التنمية لا بد من توزيع عبء التنمية على المجتمع من خلال فرض الضرائب. وفي مرحلة ما بعد الصفر من التنمية لا بد من توزيع الثمار التنموية بشكل عادل. ولا بد من محاربة الدخول السرية، طبعا لا بد وأن يكون هناك تفاوت ولكن هذا التفاوت لا بد وأن لا يحدث خلل في التركيبة الاجتماعية للمجتمع. وهو ما يحدث الآن في المجتمع المصري"(ssssssssssssssssssssss). فيتضح من ذلك موقف الخطاب الليبرالي المنطوق من قضية العدالة الاجتماعية حيث يؤيد الخطاب بشدة تحقيق العدالة والمساواة وتضييق التفاوتات الطبقية ويعارض سياسات النظام السياسي التي تؤدي إلى زيادة الهوة بين الطبقات وبالتالي لا تتحقق العدالة الاجتماعية.

سادسا: قضية الأصالة والمعاصرة:

١- على المستوي المكتوب:

استخدم الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب آلية الإزاحة مع قضية الأصالة والمعاصرة. فلم يدخل في حوار أو جدل حولها. ولكن يمكن التعرف على موقف الخطاب الليبرالي المكتوب من هذه القضية من خلال التعرض غير المباشر، حيث اعترف الخطاب بتيار الأصالة وطالب بأحقيته في العمل السياسي العلني، وأكد على ان الدين أحد ثوابت الأمة، ورفض الخطاب المزج بين تيار الأصالة ممثلاً في الإخوان المسلمين وبين الجماعات الإسلامية المتطرفة، وهو المزج الذي أسسه النظام السياسي وخطابه السلطوي من جهة والخطاب الماركسي من جهة أخرى. وفي هذا الإطار يمكن الاستشهاد ببعض النصوص التي تؤكد تدعيم الخطاب الليبرالي لتيار الأصالة. حيث يشير جمال بدوي إلى أنه "على الدولة أن تعرف أن الدين يشكل عنصراً أساسيا في تكوين المواطن المصري، والشباب الذي يعاني من البطالة والضياع يلوذ بالدين ليجد فيه العزاء والتعويض والحماية.. ولكن.. أي دين هذا الذي يعتنقه الشباب؟ هل هو دين عمر عبد الرحمن وحسن الترابي وخالد الإسلامبولي؟ أم هو الدين الصحيح المتواتر إلينا من القرآن والسنة وكما عبر عنه فقهاء الإسلام الثقاة؟ هل هو دين العفة والشموخ والطهارة والسماحة والسمو.. أم هو دين السطو والسلب والنهب والاغتيال"(tttttttttttttttttttttt).

ويؤكد جمال بدوي في موضع أخر "أن الإخوان المسلمين كانوا من بين الفئات التي أدانت الإرهاب. وكانت الصحف الحكومية وأجهزة الإعلام تنشر لهم البيانات التي كانوا يصدرونها للتنديد بالإرهاب شأنهم شأن الأحزاب الأخرى وفجأة حدث التحول الدرامي ووضعتهم الدولة في خندق الأعداء المتربصين"(uuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuu).

وفي نفس الإطار يؤكد نعمان جمعة "أن الإخوان المسلمين يقطعون ويؤكدون انه لا صلة لهم بأي وجه من الوجوه بالجماعات التي تمارس العنف كوسيلة لتحقيق أهدافهم وأفكارهم.. وهم يؤكدون أنهم يؤمنون بالديمقراطية التي تستند إلى الاحتكام إلى إرادة الشعب.. مع استعدادهم للتعايش السلمي الودي مع جميع

القوى السياسية في المجتمع.. وهم ينبذون أسلوب العنف وسفك الدماء. ويرفضون المساس بحياة أو أموال أو حقوق الأقباط. فهم شركاء للمسلمين في تراب الوطن.. وهم ينادون بالإصلاح والتطور السياسي السلمي من خلال الشرعية الحالية. ولذلك فهم على استعداد لشرح وجهة نظرهم وعرضها بأمانـة علـى أي مـسئول. ويا حبذا لو كان المسئول هو الرئيس حسني مبارك. وهم على استعداد للالتزام بما يعدون به في أي من هـذه اللقاءات.. ولكن الحكومة وبالذات وزارة الداخلية تعتقد أن الإخوان المسلمين هم المنبع والمعين الذي يـصب في الجماعات المتطرفة ويدعمها بشريا وماديا، وأن الأمر يقتضي وقف نموهم ومنع سيطرتهم على النقابات المهنية. ومنعهم من خوض انتخابات المجالس النيابية، ولو اقتضى الأمر اعتقال قيـاداتهم وتقـديمهم إلـى المحاكمات العسكرية"[vvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvv].

ويؤكد مصطفى شردى على نفس وجهة النظر حيث يرى "أن السلطة ترى في التيار الإسلامي خطـراً عليها، وتعتقد وفق حساباتها أن هذا الخطر جسيم، وترى أنه لا بد من ضرب قواعد وأركان هذا التيار سواء كانت مؤسسات مالية إسلامية، أو أفراد يتم تصفيتهم بأساليب غامضة في الشوارع، أو مجموعات من الشباب تذوق من ألوان العذاب في السجون، ما يبعث الرعب في قلوب الجميع، وما يجعل التيـار الإسـلامي كلـه يتوارى مرتعدا من هول بطش السلطة، وتهدأ الأمور"[wwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwww].

وباستخدام آلية القياس على الماضي يؤكد إبراهيم دسوقي أباظة "ان خمسة وثلاثين عاماً كافية للإعـلان عن انتهاء الدرس الغبي الفاشل مع الجماعات الإسلامية ومحاولة البحث عن أسلوب جديد للتعامل مـع هـذه الظاهرة.. فمن المعروف عقلاً ونقلاً أن الفكر لا يهزمه إلا الفكر.. فلم يحدث أن نجح عنـف الـسلطة فـي تطويق الفكر الديني أو وقفه بل ولم يحدث أن استطاعت قوى السلطة أن تقهر حركات المد الإسـلامي فـي طول العالم الإسلامي وعرضه.. فالرصاص قاصر دائماً عن فرض وجوده على التيارات الدينية وخصوصاً عندما يصبح لغة الحوار الوحيدة التي تفهمها السلطة"[xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx]. ومن هنا يتضح موقف الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب من قضية الأصالة والمعاصرة، فهو يستمد أفكاره الأساسية من المعاصرة ولكنه لا يرفض الأصالة بل يعتقد بأنها من ثوابت الأمة ولا بد من الحوار معها وأخذ الصحيح منها.

٢- على المستوى المنطوق:

وفيما يتعلق بموقف الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق مـن قـضية الأصـالة والمعاصرة فقد كان أكثر وضوحاً ومباشرة في تناول هذه القضية وإن كان لم يخرج في استنتاجاته النهائيـة عن ما توصل إليه الخطاب المكتوب حيث أكدت المقابلة المتعمقة على أننا "نتمتع بتراث فريد وغني جداً وله أعماقه في الديانة المصرية وغير المصرية وهذا هو العنصر الجامع لهذه الأمة سواء كان فـي الثوابـت أو القرآن والحديث وغيرهما فهي تكمن في أعماق النفس البشرية العربية التي تعيش على هذه الأرض. وعندما تعرضنا للتغريب في بداية القرن التاسع عشر نتيجة الهجمات الاستعمارية والجيوش التي دخلـت والبعثـات التي رجعت من أوروبا بدأ يحدث شكل من أشكال الصراع بين المجددين والمحافظين، ومع مطلـع القـرن

العشرين أصبح الصراع واضحا بين المعممين والمطربشين، وهذه المسألة من الظـواهر والـسمات التـي تتعرض لها كل الأمم حيث الصراع ما بين القديم والحديث. ولا يعني تمسكنا بثوابت الأمة أن نغض الطرف عن التيارات الحديثة. لو فكرنا بهذه الطريقة نكون مثل أهل الكهف.. لا بد من الاستفادة من الثقافة الوافـدة من منا لم يستفد من جان جاك روسو وجون استيوارت ميل عن نظرية العقد الاجتماعي والتي بهـا أفكـار جديدة وصالحة مثل التعدد الحزبي والديمقراطية والأقلية والأغلبية"(yyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyy).

ولتوضح موقف الخطاب الليبرالي بصورة أكثر عمقاً بالنسبة لقضية الأصالة والمعاصرة تؤكد المقابلـة المتعمقة في موضع أخر "انه لا بد أن يستقي الإنسان من أصالته ولكنه بعد غربلة التراث وأخذ ما هو مفيـد منه وهذا لا يعني رفض الجديد ولكن تقبل المفيد من الثقافة الوافدة دون ان تفقدك هويتك وأصالتك علينـا أن نأخذ بمثال اليابان حيث نجد الياباني متمسك بأصالته وتراثه وفي نفس الوقت يأخذ بكـل مـا يحتاجـه مـن التكنولوجيا الحديثة. ولذلك لم تجتاح المعاصرة أصالته وظل الياباني متمسكاً بالتراث وملاحقـاً للمعاصـرة والتجديد الذي وصل إليه العالم المتقدم، لذلك فقد لحق المجتمع الياباني بركب التقدم، ولذلك فهناك مرتكـزات أساسية في التراث لا بد من الاعتماد عليها ولا بد من عدم الانجراف وراء الحديث حتـى لا يقلعنـي مـن جذوري"(zzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzz). ويلاحظ استخدام الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى على المستوى المنطـوق لآلية القياس على الخارج لتأكيد إمكانية الموازنة بين الأصالة والمعاصرة واللحاق بركب التطـور والتقـدم الحديث. ومن هنا يتضح موقف الخطاب الليبرالي من قضية الأصالة والمعاصرة حيث يدعو الخطـاب إلـى الجمع بين أفضل ما في التراث وأفضل ما في المعاصرة دون انجراف أو اقتلاع وفقد للهوية والأصالة.

سابعا: موقف الخطاب الساطوي من سياسات النظام السياسي وأدائه:

١- على المستوى المكتوب:

لقد جاء نقد النظام السياسي المصري ورفض سياساته وأدائه في مقدمة أولويـات الخطـاب الليبرالـي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب. حيث أفرد الخطاب مساحة كبيرة لمهاجمة النظام السياسي والحـزب الوطني وحكوماته المتعاقبة. والتي أدت سياساتها الفاشلة إلى تدهور أحوال الغالبية العظمى من المـصريين. وطالب الخطاب بإجراء تغيير جذري لنظام الحكم، إذا كنا نريد إصلاحاً حقيقياً. ومقدمة ذلك تـرك رئـيس الجمهورية لمنصبه والاكتفاء بفترتين فقط للرئاسة. هذا على المستوى الداخلي لأداء وسياسات النظـام. أمـا على المستوى الخارجي فقد أكد الخطاب أيضا على فشل الدور المصري على المستوى الإقليمي والدولي ذلك لأنه دور تابع ومرسوم لتحقيق مصالح أمريكا وإسرائيل. ومن هنا يمكن القول أن الخطاب الليبرالـي علـى المستوى المكتوب يتخذ موقفاً معارضاً تماماً لسياسات النظام المصري ويسعى إلى تغيير جذري فـي نظـام الحكم.

وفي إطار سعى الخطاب الليبرالي لتأكيد فشل سياسات النظام على المستوى الداخلي يؤكد نعمان جمعـة على ذلك بقوله "لقد رسب الحزب الملقب بالوطني في الامتحان وليست هي المرة الأولى ولن تكون الأخيرة لرسوبه. وكان الامتحان سهلاً وكانت المهمة يسيرة ولم يكن الامتحان يحتاج لأكثر من سعة الأفـق وحـسن

النية"[aaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaa]... "ففي كل الأنظمة الديمقراطية نجد أن من في الحكم يستمع إلى آراء وأفكار الآخرين والآراء المنطقية الصائبة يؤخذ بها أو على الأقل تؤخذ بعين الاعتبار. أما عندنا فنجد أن السلطة تصم آذانها ولا تنصت إلا لنفسها. وتلقي برأي غيرها في سلة المهملات. ووسيلتها في ذلك الاستناد إلى أغلبية مزيفة"[bbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbb]. ... "هل يمكن لمصر أن تتقدم بهذه العقول المتخلفة وبهذه الشخوص المغرورة الواهمة، وإلى أي مدى يستطيع هؤلاء أن يسيروا بالمصلحة العامة وبقضايا البلاد المصيرية"[cccccccccccccccccccccccc]... "لكل هذا أرفض ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثالثة"[dddddddddddddddddddddddd].

وفي نفس الإطار يشير أحمد أبو الفتح بقوله "لا تفلح دولة ينفرد الحاكم بكل أمورها وتقدير مصيرها.. منذ ٤١ سنة أصد الحكام الثلاثة على أن ينفرد كل حاكم منهم بتصريف كل أمور مصر والمصريين"[eeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeee]... "والنتيجة تحولت مصر من دولة دائنة إلى دولة مدينة. من دولة تصدر فائض الغذاء إلى دولة تستورد الغذاء. ومن دولة تساعد الدول مالياً إلى دولة تتلقى المساعدات. من دولة يجد كل مصري عملا يرتزق منه إلى دولة يزداد فيها عدد المتعطلين لصبحوا ملايين. من دولة بها شقق للإيجار إلى دولة يستحيل فيها وجود شقق للإيجار. وهكذا ... وهكذا.."[ffffffffffffffffffffffff]... "لقد فشلت الحكومة فشلاً ذريعاً في التغلب على أية أزمة من الأزمات التي خلقتها وتسببت بها في إنزال المهانة بمصر والنكابات بالمصريين"[gggggggggggggggggggggggg]... "وإذا كانت الحكومة لم تحقق أي نجاح.. فكيف تطالب المصريين أن يعترفوا بها.. يا حكومة.. ربنا يكفي المصريين المزيد من أزماتك"[hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh].

وفي إطار بحث الخطاب الليبرالي عن حل ومخرج من فشل سياسات وأداء النظام السياسي المصري يؤكد إبراهيم دسوقي أباظة "أن تغيير الوجوه وإبدال المواقع الوزارية لا قيمة له ولا وزن في إنقاذ البلاد من هذه الورطة التاريخية، وإنما المدخل الوحيد للإنقاذ هو تغيير نظام الحكم برمته والاتجاه مباشرة إلى الديمقراطية السياسية"[iiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiii]... "ولا بد من شجاعة الاعتراف بأن آلة النظام الحاكم قد أصابها الفساد والتلف وأن تغيير ترس في آلة تالفة لن يصلح من الآلة إنما الاصلاح الحقيقي هو استبدال آلة الحكم الديكتاتوري بآلة حكم ديمقراطي.. ولن يكون ذلك إلا بإصلاح سياسي شامل يعيد لهذا الشعب إرادته السلبية السليبة ويتيح لقواه السياسية والشعبية انتخاب نوابه وحكامه وإخضاعهم لموازين الثواب والعقاب.. فليس أخطر على أمة من سقوط هذه الموازين.. وانقلاب الحكم إلى الفردية والأهواء الشخصية"[jjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjj]. ..."لذلك أتمنى أن يرفض الرئيس مبارك تجديد رئاسته لمدة ثالثة.. إن عزوف الرئيس عن الرئاسة وإعلانه الاعتذار عن قبول التجديد سوف يكون من الأحداث الكبيرة التي يسجلها التاريخ.. من أجل إتاحة الفرص للتغيير والانتقال إلى الديمقراطية"[kkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkk].

وفي إطار تأكيد الخطاب الليبرالي على المستوى المكتوب لفشل سياسات وأداء النظام السياسي على المستوى الإقليمي والدولي يؤكد إبراهيم دسوقي أباظة "أن محصلة أداء النظام بالنسبة للقضية الفلسطينية صفر أو أقل من الصفر.. فنحن في الواقع لا نلعب دوراً مؤثراً في مجريات القضية.. ولكننا ننفذ دوراً كتب علينا تنفيذه لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل.. فمخططات التسوية التي رسمتها هاتان الدولتان تطبق

بحروفها على أرض الواقع.. ولا يمكن لمصر أن تلعب دوراً أصيلاً ومؤثراً إلا إذا استعاد شعبها حريته وأصبح شريكاً فعالاً في حكم بلاده فهنا فقط يمكن أن تتغير السياسات.. ويمكن أن تتغير التوجهات، وتخرج مصر إلى العالم بثوب ديمقراطي جديد يعزز قدراتها الاقتصادية والاجتماعية ويقوى عزيمتها على التصدي والردع ويحقق لها ما نرجوه من وزن مؤثر في محيطها العربي والدولي"[(llllllllllllllllllll)].

وفي نفس الإطار الذي يؤكد على فشل النظام المصري إقليمياً ودولياً يشير نعمان جمعة إلى "أن نظام الحكم في مصر لم يتمكن من الاعتماد والسيطرة على الذات. فكان الثمن هو ضعف الإرادة المصرية أمام أمريكا وأمام صندوق النقد والبنك الدولي. فالخط المصري الخارجي ضعيف وباهت ومتلعثم ومتضارب. ويقف دوره عند الوساطة والتلطيف وأداء المهمات التي تطلبها أمريكا. يتضح كل ذلك جلياً في سياستنا في مواجهة أحداث الخليج ومشكلة اليمن وفي المؤامرات التي تحاك ضد وحدة أرض السودان وفي مواجهة الصراع الدائر بين العرب والمسلمين في البوسنة.. مصر في حاجة إلى تدعيم اقتصادها لكي تستقل إرادتها ولكي يكون لها دورها العربي والدولي المرموق"[(mmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmm)]. ومن هنا يتضح موقف الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب من سياسات النظام السياسي وأدائه حيث أكد على فشل هذه السياسات محلياً وإقليمياً ودولياً وطالب بتغيير ذلك النظام الذي لا يمكن أن يحقق أي نجاح.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من سياسات وأداء النظام السياسي. فقد جاء متطابقاً تماماً مع مكتوب الخطاب حيث أكد على فشل السياسات الداخلية والخارجية للنظام. وفي إطار فشل السياسات الداخلية أكدت المقابلة المتعمقة على "أن جوهر النظام لم يتغير منذ أسسه عبد الناصر سنة ١٩٥٤، إذ أنه يقوم على الشمولية وتركيز السلطة في يد رجل واحد هو رئيس الدولة. وقد تواصل هذا النظام في جوهره بعد رحيل عبد الناصر ومجيئ السادات وأن تغير الأسلوب فبدلا من الديكتاتورية السافرة تحولت إلى ما يمكن أن نطلق عليه (ديكتاتورية المؤسسات) فبعد أن كان القهر يتم في عهد عبد الناصر بصورة مادية ودون سند من قانون. أصبح القهر يتم بصورة قانونية وهو ما يطلق عليه القمع بالقانون. حيث قام السادات بسن مجموعة من القوانين سيئة السمعة، وأقام دستوراً عادلاً في مظهره ويبطش بالحرية والديمقراطية في جوهره ثم جاء نظام مبارك ولم يغير شيئاً من البضاعة التي أرسى قواعدها السادات فلم تلغ القوانين سيئة السمعة ولا المدعي العام الاشتراكي ومحاكم أمن الدولة وسلطة رئيس الدولة المطلقة والإحالة للمحاكم العسكرية ولم يلغ قانون الطورئ وظلت دار بن لقمان على حالها من تزوير إلى تزوير في الانتخابات العامة التي لا يزال يحكمها قانون مباشرة الحقوق السياسية وهو بالأساس قانون مباشرة الحق في التزوير.. ومحصله النظام على المستوى الداخلي تسير من إخفاق إلى إخفاق"[(nnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnn)].

وفيما يتعلق بموقف الخطاب الليبرالي المنطوق من سياسات النظام على المستوى العربي والدولي تؤكد المقابلة المتعمقة "أن مصر فقدت قيادتها للعالم العربي وأصبحت ملهاش دور أو بمعنى آخر الدور اتغير

نتيجة دخولها في كامب ديفيد.. وده الثمن اللي تسكت بيه مصر. وتظل مشغولة ومهمومة بشئونها الداخلية.. ويكفي ما يجري على الأراضي الفلسطينية"[oooooooooooooooooooooooo]. وتشير دراسة الحالة في موضع أخر "أن هذا النظام ورث كل هذه السلبيات التي انطلقت من كامب ديفيد حيث خروج مصر من الصراع العربي – الإسرائيلي. فقد تقلص دور مصر العربي عسكرياً وبالتالي سياسيا. ومن هنا يمكن القول أنه لو كانت مصر قوة مؤثرة في المحيط العربي لأوجدت لنفسها دوراً مؤثراً على المستوى الدولي. وقدرة على ممارسة ضغوط على الولايات المتحدة وغيرها. وما يؤكد هذه الحقيقة اعتماد مصر الاقتصادي على الولايات المتحدة حتى اليوم، حيث تعتبر مصر الدولة الثانية في العالم بعد إسرائيل التي تحصل على معونة من أمريكا. هذا الاعتماد على المعونة أدى إلى إضعاف قدرة مصر الدولية"[pppppppppppppppppppppppp].

وفي نفس الإطار تؤكد المقابلة المتعمقة في موضع ثالث "أن مصر أصبحت واضحة الانحياز إلى المعسكر الغربي والأمريكي بالذات، وأصبحنا تحت جناح القطب الواحد نتيجة للظروف والمتغيرات الدولية التي أدت لتركيز القوى العالمية، وبعد أن كان هناك معسكران أصبح معسكر واحد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومصر الآن تعيش تحت جناح هذه القوى وتساير أمورها بما يتماشى مع توجهات القطب الواحد"[qqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqq]. ومن هنا يتضح موقف الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من سياسات النظام السياسي وأدائه حيث أكد على فشل هذه السياسات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

ثامنا: موقف الخطاب الليبرالي من طبقات المجتمع:

١- على المستوى المكتوب:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب من طبقات المجتمع فقد أكد الخطاب منذ البداية على انحيازه للطبقة الوسطى والطبقات الشعبية الكادحة والتي تضررت وأصبحت تعيش تحت خط الفقر بفضل سياسات النظام السياسي المصري الذي لا يخدم إلا قلة من المسئولين ورؤساء المؤسسات وشركات القطاع العام وتجار المخدرات وقبضته العمولات والرشاوي. وفي هذا الإطار يؤكد أحمد أبو الفتح "إن القدرة الحالية لعشرات الملايين قد هبطت إلى أدنى مستوى بينما ظهرت التخمة على كثير من المسئولين ورؤساء المؤسسات وشركات القطاع العام.. ثراء فاحش للمحظوظين وفقر قاتل لعشرات ملايين الناس.. هل يمكن إنكار هذه الحقيقة؟!..مستحيل فثراء المحظوظين صارخ وفقر عشرات الملايين أيضاً صارخ"[rrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrr]... ويشير نفس الكاتب في موضع آخر "أن السعداء في هذا الزمن هم تجار المخدرات وهم قبضة العمولات والرشاوي وهم الذين يرفعون الأسعار يوما بعد يوم.. أما ملايين الشباب المتعطل وسكان المقابر والطرقات والعمال الذين يتشردون في دول العالم بحثاً عن لقمة العيش.. والفلاحين فيشربون الذل والهوان"[ssssssssssssssssssssssss].

وفي إطار تناول الخطاب الليبرالي للآثار السلبية لسياسات الدولة على القطاعات العريضة من الجماهير الكادحة يؤكد نعمان جمعة "إن الإنسان المصري في هذه الأيام يشعر بالضياع، فالحاضر بالغ القسوة

والمستقبل أشد قسوة ولا يبشر بأي خير. فالحكم غير قادر على تقديم الخط والطريق والتخطيط الـذي ينبـئ عن إصلاح حقيقي. فلم تعد سياسة الترقيع والمهدئات قادرة على بث الطمأنينة أو تخفيـف العـبء المـادي والنفسي عن الجماهير العريضة الكادحة المكابدة"(tttttttttttttttttttttttt). ويشير الكاتب نفسه في موضـع آخـر "أن الناس تصاب بالدوار.. ويصيبها الإغماء من هول الدوامة.. القاسية.. والثقيلة.. والعنيفـة.. والنـاس فقـدوا القدرة على الاحتمال.. فالكل يقاسي شظف العيش. وارتفاع الأسعار. ووقف الحال. وعذاب الدوامة. وبـين الحين والآخر وبلا حياء يتشدق البعض عن تشجيع الاستثمار والإنتاج والتصدير وكل هذا مستحيل في ظـل هذا المناخ الكئيب.. يا أعداء الإنسانية اتقوا الله فينا"(uuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuu).

وفي نفس الإطار الذي يهاجم سياسات الدولة التي يتضرر منها محدودي الدخل يؤكد إبـراهيم دسـوقي أباظة "أن عدد محدودي الدخل يتضاعف.. وأصبح تآكل الدخول يومياً من الظواهر العادية في مصر.. ولـم يعد الموظف الصغير.. ولا العامل الفقير هم الذين يعانون قفزات الأسعار.. وارتفاع أعباء المعيـشة.. بـل دخل حلبة محدودي الدخل كل موظف عمومي حتى درجة وكيـل وزارة.. ولـن يفلـت أحـد مـن هـذا المصير"(vvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvv).. "وقد شاءت عبقرية الحكومة مواجهة الإفلاس الذي تعانيه باسـتمرار فـي ابتزاز المواطن.. والتفنن في هبش كل قرش يدخل إلى جيبه.. حيث ذبحت الحكومة الدجاجـة التـي تطعـم بيضا وأصدرت قانون ضريبة المبيعات!!.. والدجاجة هي المواطن المصري سواء منتجـاً أو مـستثمراً أو مستهلكاً.. وكل هؤلاء سوف يتحملون عبء الضريبة"(wwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwww).

وفي إطار تأكيد الخطاب الليبرالي على أن الأزمة التي تعانيها الطبقات الوسطى والـدنيا لا يمكـن أن تؤدي إلى استقرار يؤكد مصطفى شردي "أن الاستقرار هو شعور شامل وعميق وراسخ بالاطمئنان العـام. الاستقرار هو الحد من موجات الغلاء، ومساندة المواطن الضعيف في مواجهة حريق الأسعار، وإتاحة فرص العمل للشباب، وتوفير المساكن لمن يقيمون في العشش والمقابر، وتحقيق الأمـن الغـذائي بحيـث تتـوافر الاحتياجات التموينية الأساسية بسهولة لجميع الناس.. الاستقرار هو الإزدهار الاقتـصادي، وتـدفق الأرزاق على الناس، واطمئنان الإنسان إلى يومه وغده، وإحساس المواطن بكرامته، وشعوره بأنه آمـن فـي بيتـه ومكتبه ومصنعه وموقع عمله ومكان دراسته.. الذي في مصر الآن يضع أمامنا صـورة بـشعة.. النـاس يتقاتلون أمام المخابز، ويتصارعون على زجاجة الزيت وكيلو الأرز والسكر والدجاجة، أما قطعة اللحـم أو حبة الفاكهة فقد أصبحت من السلع الاستفزازية التي لا يفكر فيها المواطن محدود الدخل.. ولا يمكن أن يكون هذا استقرار يستحق أن نحميه ونحذر من محاولة المساس به..!"(xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx).

وفي نفس الإطار يؤكد الخطاب الليبرالي أن الطبقة الوسطى ونتيجة للافقار سوف تتجه إلى الدفاع عـن حق وجودها الاجتماعي مثلما فعلت الطبقة الدنيا عندما واجهت شبح الجوع وشبح اليأس وفـي ذلـك يـشير رفعت لقوشة بقوله "لقد أثمرت الأزمة الخانقة وإرهاصات احتضار الدولة مناخاً قابضاً أطبق - ولا يزال - على الطبقة الوسطى والتف حولها بحزام الحصار، ليترك مصيرها معلقا بأحد خيارين: الانتحار أو الـدفاع عن حق الوجود الاجتماعي. والخيار الأول هو المستحيل بذاته.. لأنه لم يحدث ولن يحدث أن انتحرت الطبقة الوسطى تطوعا، ويبقى الخيار الثاني هو خيار الأمر الواقع.. إن هذه الطبقة لا تملك خبرة التعامل مع الفقر،

على عكس الشرائح الاجتماعية الكادحة التي امتلكت بحكم واقعها الاجتماعي خبرة موروثة في التعامل مـع الفقر، ولقد ظلت هذه الخبرة أحد صمامات الأمن في معادلة الضبط الاجتماعي، فهـي شـرائح لا تثـور إلا عندما يهددها شبح الجوع أو شبح اليأس، ولقد تراءى الأول في انتفاضة الخبز، وتراءى الثاني فـي تمـرد الأمن المركزي، وفي كلتا الحالتين كانت الطبقة الوسطى صامته (فلم تكن قد عرفت - بعد - الفقر)، وكان صمتها هو صمام أمن آخر في معادلة الضبط الاجتماعي. ولكن الخبرة المفقودة في التعامل مع الفقر سـوف تولد توتراً عصبياً ينتفي معه أي مبرر للصمت، ويجعل من الفعل احتمالاً قائماً"(yyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyy). ومن هنا يتضح موقف الخطاب الليبرالي على المستوى المكتوب من طبقات المجتمع حيث وقف مؤيـداً للطبقـات الوسطى والدنيا في مواجهة سياسات الدولة التي أدت إلى أضرار بالغة للغالبية العظمى من الطبقات الشعبية والكادحة.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من طبقـات المجتمع فقد تطابق موقفه مع الخطاب المكتوب حيث أكد على أن محدودي الدخل من أبناء الطبقة الوسـطى والدنيا هم الأكثر تضرراً من سياسات النظام، لذلك وقف الخطاب لتدعيم هذه الطبقات والـدفاع عنهـا فـي مواجهة النظام السياسي الذي تستفيد منه بعض العناصر والفئات الطفيلية. وفي هذا الإطـار تؤكـد المقابلـة المتعمقة "أن النظام الحالي لا يـدعم طبقـة بعينهـا، إنمـا يـدعم عناصـر وافـدة عليـه تبحـث عـن المصلحة"(zzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzz).. وهذه الفئات الصغيرة استفادت من هذا النظـام.. وهـي شـأنها شـأن الحشرات القارضة تتعلق بأهداب النظام لتستفيد منه.. وتستجدي الـسلطة فـي إدراك مآربهـا الشخـصية كالالتحاق بالحصانة البرلمانية أو أصحاب النفوذ. وهذه الفئات لا تتمتع بأي بعد وطني ولا ترى أكثـر مـن الثروات التي تجمعها وتحققها حتى ولو كانت على حساب المصلحة العليا للبلاد. أما الفئات المتضررة مـن سياسات النظام فهم من تسميهم الحكومة بأصحاب الدخل المحدود والذين لـم يـصبحوا كـذلك إلا بفـضلها وخاصة الموظفين وأصحاب المعاشات وهم ما تسميهم أصحاب الدخل الثابـت والعـاملين بالقطـاع العـام والخاص وأصحاب الريع العقاري فهم أكثر الفئات تضررا من النظام القائم وسياساته وهم أيضا وسيلة النظام لتسول القروض والمنح من الخارج"(aaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaa). ومن هنا يتضح موقف الخطـاب الليبرالـي المنطوق من طبقات المجتمع حيث يدعم الشرائح والفئات الوسطى والدنيا الأكثر تضرراً من سياسات النظام السياسي الحالي.

تاسعا: موقف الخطاب الليبرالي من الخطابات الفرعية الأخرى:

١- على المستوى المكتوب:

يعد موقف الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى المصرية من الخطابات الفرعية لنفس الطبقة مؤشراً علـى المنافسة السياسية في الساحة السياسية المصرية والتي تتنافس من خلالها عدة أحزاب من أجل تداول السلطة.

وفي هذا الإطار يتضح أن الخطاب الليبرالي على المستوى المكتوب لم يعط اهتماماً كبيراً لنقـد ومهاجمـة الخطابات الفرعية الأخرى حيث جاءت نسبة ٥,٨% من عينة الدراسة لنقد وتأييد الخطابات الفرعية الأخرى. وفي هذا المجال يمكن القول أن الخطاب الليبرالي ركز كل نقده على خطاب السلطة. فمثلما أعطى الخطـاب الليبرالي الاهتمام الأكبر لنقد النظام السياسي والحكومة المصرية، فقد أعطى اهتمام أكبر أيضاً لنقد خطـاب السلطة وهو ما يعني أن معركة الخطاب الليبرالي الحقيقية هي مع النظام السياسي وخطابه بهدف إسقاط هذا النظام وحكومته. وهو الهدف الأساسي لتجربة التعددية السياسية حيث يسعى الحزب المعارض إلى منافـسة الحزب الحاكم من أجل الوصول إلى السلطة. وإلا ما فائدة وجود هذه الأحزاب المعارضة. ولذلك فقد كـان نقد النظام والحكومة بهدف الوصول إلى السلطة هو أساس عمل وتحرك الخطاب الليبرالـي. فـي حـين أن اهتمام الخطاب الليبرالي بنقد الخطاب الماركسي جاء ضعيفاً للغاية ذلك لأنه اعتبر معركته الحقيقية مع النظام الحاكم وليست المعارضة الأخرى. وأخيراً جاء موقف الخطاب الليبرالي من الخطاب السلفي مؤيـداً لـذلك الخطاب نظراً للعنف الذي تعرض له هذا الخطاب من قبل النظام السياسي وحكومته حيث تمـت مـصادرته واستخدام العنف معه وإبعاده عن العمل السياسي. لذلك وقف الخطاب الليبرالي مؤيداً له وتحالف معه ضـد النظام السياسي الذي يرفض إتاحة الفرصة للعمل السياسي العلني لكل القوى السياسية الموجودة على سـاحة المجتمع المصري.

وفيما يتعلق بنقد الخطاب الليبرالي للخطاب السلطوي بمناسبة الخلاف حول مشروع توشكى يؤكد عباس الطرابيلي "أنه في قضية الخلاف حول مشروع توشكى، كنا نتمنى حواراً يثري القضية. ويدعم حرية الرأي ولا يضع حجراً على الرأي الآخر. كنا نتمنى أن نوصل الحقيقة من الناس إلى السلطة. ومن الـسلطة إلـى الناس. لا أن يتحول إلى هجوم شخصي معنا أو علينا. أو طريق للسباب كما حاول البعض.. ما هكذا يكـون رد الحكومة أو الذين تكلموا نيابة عنها فلم يجدوا إلا الشتائم وإلا السباب. وليعلم كل هؤلاء أن ما عندنا مـن حقائق كفيل بوأد أباطيلهم، وبدلا من شتائمهم كان الأولى بهم أن ينشروا ما يدعون من دراسات.. حتـى وإن أعدوها الآن أو بعد أن بدأوا العمل في المشروع. المهم أن يخرجوا لنا بدراساتهم. ولا يهم إن كانـت ١٠٠ دراسة كما قال الوزير أو حتى ٧٩ دراسة كما قال رئيس الوزراء"(bbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbb).

وفي إطار نقد الخطاب الليبرالي للخطاب السلطوي بمناسبة تلميع وزير الداخلية وإهدار المال العام فـي أعياد الشرطة يؤكد مصطفى شردى أنه "تم تشكيل هيئة خاصة جديدة في مصر، اسمها "الهيئة العامة لتجميل اللواء زكي بدر"!! وهذه الهيئة تضم بعض الصحفيين والإذاعيين ومقدمي برامج التليفزيون، وقـد وضـعت للهيئة "خطة عمل" حتى يكون للجهد ثمرة. وجاءت مناسبة عيد الشرطة وهو عيد قومي عزيز علينا جميعـاً، فإذا بها تتحول إلى عيد ميلاد زكي بدر، وتردد أن المبالغ التي أنفقت على العيد هذا العام تجاوزت المليونين من الجنيهات، فإذ كان الرقم غير دقيق، فإنني أطالب السيد رئيس الوزراء، أو وزير المالية، تصحيحه ببيان رسمي، ولا أحد يستطيع القول أن ما تم إنفاقه كان من اعتمادات الوزارة، وأن وزارة الداخليـة حـرة فـي اعتماداتها تنفقها كيف تشاء، فهذا قول مرفوض، وهذا عهد مضى ولن يعود، ومن حق شعب مصر الآن أن يحاسب الجميع، دون استثناء، على أساليب إنفاق المال العام"(ccccccccccccccccccccccc).

إلى الفهرس

وفي إطار سعى الخطاب الليبرالي لنقد الخطاب الساطوي بمناسبة قضية ثورة مصر وتـشويه خطـاب السلطة لسمعة المتهمين أكد مصطفي شردي "أنه لا يدافع عن أحد ولا يسمح لنفسه باتهام أحد، غير أنه يرى في الحديث عن المخدرات والجنس والبلطجة والإجرام، محاولة مرفوضة، لإضفاء أجواء قاتمـة، وترسـيخ صورة كريهة في أذهان الناس، تضر بالمتهمين الذين لا يملكون الآن فرصة الدفاع عن أنفسهم، وهذا لـيس فقط إهدار لمبدأ أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته، وإنما هو تدهور أخلاقي مقيت، يشبه تماماً ما جـرى فـي قضية الوفد التي لفقتها الأجهزة وبعض الإعلاميين مع عبد الرحمن البيضاني، عندما صدرت إحدى الصحف وبها أربع صفحات كتبها صحفي موتور، وقد تقيأ عليها سماً زعاقا"(ddddddddddddddddddddddddd).

وفي إطار رفض الخطاب الليبرالي لإعادة ترشيح الرئيس لفترة رئاسة ثالثة ووقوف الخطاب الساطوي معارضاً للخطاب الليبرالي يؤكد جمال بدوي "أحذر أن تقول لا ... وإذا قلتها فذنبك على جنبـك.. وسـتدفع الثمن غالياً من سمعتك ومن شرفك ومن كرامتك.. وستجد نفسك متهماً بالخيانة والمروق والزندقة.. ونكران الجميل.. والعمالة للاستعمار والتآمر مع الإمبريالية العالمية ضد تحالف قوى الشعب العامل.. والانقـضاض على مكاسب العمال والفلاحين.. إياك أن تقول لا.. وإلا عرضت نفسك لقائمة طويلة من الاتهامـات يكفـي أحدها لوضعك في القفص الحديدي مع الإرهابيين والسفاحين والكفرة أعداء الله والوطن والـشعب.. إلا.. إذا أدركتك عناية السماء.. أنت معارض من حقك أن تقول لا.. ولكن ليكن في علمك انك الجاني على نفـسك.. وأنك خارج على الإجماع الوطني.. مشكوك في وطنيتك وولائك وانتمائك.. فأنت الـذي اسـتقدم الاحـتلال البريطاني وفتح له أبواب الإسكندرية عام ١٨٨٢ وأنت الذي تعاون مع الإنجليز ليحكموا مصر سبعين سنة.. إن الديمقراطية ليست من ثقافة المصريين، وليست من نظمهم، وليست مادة فـي تعلـيمهم، وليـست مـن تقاليدهم.. " (eeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeee).

وفي نفس الإطار يشير نفس الكاتب عندما طالبت الوفد الرئيس مبارك عرض برنامجه السياسي علـى الشعب قام سمير رجب بالحديث باسم الرئيس، وفي ذلك يرد الخطاب الليبرالي فيقول: "إننا نحن المـصريين لم نصل بعد إلى المستوى الذي يخول لنا مطالبة الرئيس بأن يقدم لنا برنامجه السياسي (!!) ولكن صـاحبنا الذي نصب نفسه متحدثاً باسم الدولة والحزب والحكومة ينعى علينا هذا المطلب العـادل المتواضـع ويـتهم حزب الوفد بأن عقولهم منغلقة لأنهم لا يعرفون أن برنامج الرئيس حسني مبارك هو توفير الأمـن للـوطن والمواطن..وأن مبدأ الرئيس مبارك هو وطن بلا أمن وطن بلا حريات.. تصوروا هذا هو برنامج الـرئيس مبارك كما قدمه لنا المتحدث باسم الدولة والحكومة والحزب.. هل رأيتم إساءة إلى الرئيس مبارك أبشع مـن اختزال برنامجه السياسي في كبسوله تقول: وطن بلا أمن.. وطن بلا حريات.. أي استخفاف بالعقول اكثـر من هذا الذي يذيعه المتحدث باسم الدولة والحكومة والحزب"(fffffffffffffffffffffffff). ومن هنا يتضح موقف الخطـاب الليبرالي من الخطاب الساطوي حيث أتخذ موقفاً مبدئياً يسعى إلى مناهضة خطاب السلطة من أجـل إجـراء تغيير جذري في نظام الحكم يصعد من خلاله الوفد لقمة السلطة السياسية ويقوم الحـزب بتـشكيل حكومـة وفديه.

أما بالنسبة لموقف الخطاب الليبرالي من الخطاب الماركسي فقد جاء معارضاً له وذلك لإنطلاق كل خطاب من مرجعية معرفية وتاريخية مناقضة لمرجعية الخطاب الآخر، وفي إطار سعى الدولة للإصلاح الاقتصادي كانت قضية بيع القطاع العام من القضايا الخلافية بين الخطابين وفي هذا المجال نقد الخطاب الليبرالي الخطاب الماركسي حيث أشار جمال بدوي "إن التخوف الأكبر أن تتغلب وجهة نظر أنصار الجمود والتخلف على وجهة نظر أنصار الإصلاح والتحرر.. فالمعسكر الأول له سطوته وقوته بحكم المناصب العليا التي يشغلها في قمة الدولة.. وبحكم تغلغله في مواقع التأثير على القرار.. والمعسكر الثاني يخوض معركته على استحياء خوفا من الإرهاب الفكري، وخوفاً من الاتهام بالتخلي عن تراث الأجداد.. ولكي تتغلب المصلحة العامة لا بد من تضافر جهود المصلحين والمخلصين، حتى تمضى خطة الإصلاح في طريقها المرسوم وينهض الاقتصاد المصري من كبوته مثلما نهض اقتصاد اليابان وكوريا وسنغافورة وتايوان وغيرها من الدول التي خرجت من التخلف إلى التقدم بسرعة الصاروخ"(ggggggggggggggggggggggggg). ويلاحظ استخدام الخطاب الليبرالي لآلية القياس على الخارج لتأكيد أن بيع القطاع العام وتحرير الاقتصاد هو الطريق الوحيد للخروج من التخلف والانطلاق نحو التقدم. ويلاحظ أيضاً وصف الخطاب الليبرالي للخطاب الماركسي بأنه يدعو إلى الجمود والتخلف.

وفيما يتعلق بموقف الخطاب الليبرالي من الخطاب السلفي للطبقة الوسطى فقد جاء مؤيدا له بل ومتعاطفا معه إلى أبعد حد حيث أكد على ضرورة إتاحة العمل السياسي العلني له لأنه خطاب يؤمن بالديمقراطية ويرفض العنف، وفي هذا الإطار يؤكد نعمان جمعة "أن الإخوان المسلمين يقطعون ويؤكدون أنه لا صلة لهم بأي وجه من الوجوه بالجماعات التي تمارس العنف كوسيلة لتحقيق أهدافهم وأفكارهم.. وهم يؤكدون أنهم يؤمنون بالديمقراطية التي تستند إلى الاحتكام إلى إرادة الشعب مع استعدادهم للتعايش السلمي الودي مع جميع القوى السياسية في المجتمع.. وهم ينادون بالإصلاح والتطور السياسي السلمي من خلال الشرعية الحالية"(hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh).

وفي نفس المعنى يؤكد جمال بدوي في موضع آخر "إن الإخوان المسلمين من بين الفئات التي أدانت الإرهاب، وكانت الصحف الحكومية وأجهزة الإعلام تنشر لهم البيانات التي كانوا يصدرونها للتنديد بالإرهاب شأنهم شأن الأحزاب الأخرى وفجأة، حدث التحول الدرامي ووضعتهم الدولة في خندق الأعداء المتربصين.. إن الرأي العام يفسر هذا التحول السريع بأنه مقدمة لإخلاء المساحة الانتخابية من الإخوان - لحساب الحزب الوطني - ولو صح هذا الظن لكان علينا جميعاً أن نرفضه، فالمفترض أن تجرى الانتخابات في مناخ النزاهة والحرية"(iiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiii).

ويؤكد الخطاب الليبرالي على الخطورة التي يشكلها الخطاب السلفي على السلطة نتيجة امتلاكه لقاعدة جماهيرية وهو ما يؤدي إلى ممارسة العنف ضده. فيؤكد مصطفى شردي "أن السلطة قد ترى أن التيار الإسلامي يشكل خطراً عليها.. وتعتقد وفق حساباتها أن هذا الخطر جسيم. وقد ترى أنه لا بد من ضرب قواعد وأركان هذا التيار سواء كانت مؤسسات مالية إسلامية، أو أفراد يتم تصفيتهم بأساليب غامضة في

إلى الفهرس

الشوارع، أو مجموعات من الشباب تذوق ألوان العذاب في السجون، ما يبعث الرعب في قلوب الجميع، وما يجعل التيار الإسلامي كله يتوارى مرتعداً من هول بطش السلطة، وتهدأ الأمور"(jjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjj).

ومن هنا يتضح أن الخطاب الليبرالي لا يقف موقفاً معارضاً للخطاب السلفي بل يعارض سياسات النظام تجاه الخطاب السلفي والتي تقوم بمصادرة حقه في التعبير عن نفسه بشكل علني على الرغم من أنـه - أي الخطاب السلفي - رفض أساليب العنف والإرهاب وأقر العمل وفق قواعد الديمقراطية في ظـل الـشرعية الحالية، وهذا الموقف الإيجابي من المعارضة يعني أن الخطاب الليبرالي يدرك أن معركة المعارضة الحقيقية ليست في تصفية بعضها البعض وانما بالاتحاد لإسقاط النظام السياسي وحكومته وحزبه.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب الليبرالي على المستوى المنطوق مـن الخطابـات الفرعيـة للطبقة الوسطى، فقد أتضح أن الخطاب تطابق مع الخطاب المكتوب بالنسبة للموقف من الخطـاب الـسلفي. حيث أكد الخطاب المنطوق على تأييده للتيار الإسلامي. وضرورة إتاحة فرصة العمل السياسي العلني. لأنـه يسعى للوصول للحكم وفق قواعد الديمقراطية. وفي هذا الإطار أكدت المقابلة المتعمقة "إن الطبقة الوسـطى التي حوصرت منذ عام ١٩٦١ وحتى اليوم بدأ النشاط والحركة يدب في صـفوفها بعـد سـقوط الحـصار الإعلامي على مصر وتقدم تكنولوجيا الاتصالات وتحول دول كبرى عن مساندة حكم الفرد والاتجـاه نحـو الديمقراطية. كل ذلك فتح أمام الطبقة الوسطى أمالاً كبيرة لكي تتـصدى للنظـام الحـاكم وأن تـشكل فـي مجموعها خلية حركة تنغص حياة هذا النظام. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى التيار الإسلامي الذي اشـتد عوده وبدأ يتجه إلى العمل السياسي. بعدما كان هناك بعض فروعه تمارس أعمالا إرهابية عنيفة. فقد عمـد الرافض الأكبر للتيار الإسلامي إلى التصدي للعملية الانتخابية. وكانت الانتخابات الحرة الأخيرة خير شاهد. حيث تمكن من الحصول على مقاعد عديدة في مجلس الشعب وبالتالي بدأ إصراره على الوصول للحكم مـن خلال صناديق الانتخاب"(kkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkk).

أما بالنسبة لموقف الخطاب الليبرالي المنطوق من الخطاب السلطوي فقد استخدم معه آلية الإزاحة على عكس موقفه على المستوى المكتوب حيث اعتبر معركته الحقيقية ليست مع الخطاب الـسلطوي وإنمـا مـع السلطة ذاتها/ وأكد على أن النظام السياسي يفرض سيطرته وهيمنته على وسائل الإعلام التي تنـتج خطابـاً سياسياً مطابقاً لوجهة نظر النظام، وفي ذلك تؤكد المقابلة المتعمقة "أن حرية التعبيـر عـن الـرأي هـي أم الحريات وإذا غابت لا تسأل عن دستور ولا برلمان صفوت الشريف قافل وسائل الإعلام.. فنحن لا نستطيع استخدام وسائل الإعلام خاصة الراديو والتليفزيون وهي الوسائل الأكثر جماهيرية.. ولو سمح لنـا النظـام بساعتين كل يوم في التليفزيون ممكن نحقق إنجازاً كبيراً في أقل من شهر"(llllllllllllllllllllllll).

وفيما يتعلق بموقف الخطاب الليبرالي المنطوق من الخطاب الماركسي فقد استخدم معه آلية الإزاحة فلم ترد أية إشارة لتأييد أو مهاجمة الخطاب الماركسي وهو ما يمكن تفسيره في ضوء أن الخطاب الليبرالي الذي

يرحب بالتعاون مع المعارضة في مواجهة النظام يجد خلافات أساسية بين منطلقاتـه الفكريـة ومنطلقـات الخطاب الماركسي تصل إلى حد التناقض.

ومن هنا يتضح موقف الخطاب الليبرالي على المستوى المنطوق من الخطابات الفرعية الأخرى للطبقة الوسطى حيث أيد الخطاب السلفي واستخدم آلية الإزاحة مع الخطاب السلطوي لأنه ركز اهتمامه وهجومـه على النظام السياسي مباشرة، ثم استخدام آلية الإزاحة أيضا مع الخطاب الماركسي ذلك لأنه ليس في موقـف مواجه معه.

إستخلاصات أساسية

١٠- بالنسبة للقضايا والموضوعات التي عني بها الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى، فقد جاءت قضية الديمقراطية في مقدمة القضايا التي اهتم بها الخطاب حيث أكد على ضرورة توسيع قاعدة الديمقراطية وإطلاق الحريات، وتعديل الدستور، وتداول السلطة وتوقيتها، وإلغاء قانون الطوارئ، وطالب بالإصلاح البرلماني وإجراء انتخابات حرة. وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه على نفس المستوى حيث نادي بنفس المطالب والإجراءات.

١١- ثم جاءت القضية العربية في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام وأكد الخطاب على ضرورة تحقيق الوحدة العربية ومواجهة إسرائيل عسكرياً وأيد كفاح حزب الله، وهاجم الحكام العرب، وطالب الحكومة المصرية بأخذ موقف أكثر صلابة، وإلغاء التطبيع مع إسرائيل. وفي المقابل قام الخطاب المنطوق بالتركيز على بعد الوحدة العربية باعتبارها العمود الفقري للقضية العربية ونادى بضرورة تحقيق الوحدة.

١٢- ثم جاءت قضية الاستقلال الوطني في المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام وأكد الخطاب على ضرورة التخلص من التبعية الاقتصادية للغرب الرأسمالي ورفض المنح والقروض لأنها تزيد من النفوذ الأجنبي في الشئون الداخلية للوطن. وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه تماماً حيث أكد على أن عدم الاستقلال الاقتصادي يؤدي إلى عدم الاستقلال السياسي.

١٣- ثم جاءت قضية التنمية في المرتبة الرابعة من حيث الاهتمام وأكد الخطاب على ضرورة الإصلاح الاقتصادي وفق آليات السوق، وطالب ببيع القطاع العام وإجراء إصلاح بيروقراطي، وفتح الباب أمام الاستثمارات الخارجية، وإزالة العقبات من أمام المستثمرين، ورفض تعليمات صندوق النقد الدولي ونادى بالاعتماد على الذات والبعد عن المنح والقروض الخارجية ، وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه فيما يتعلق بالتنمية المعتمدة على الذات وضرورة الاعتماد على الرأسمالية الوطنية والبعد عن الرأسمالية الاستهلاكية المشوهة.

١٤- ثم جاءت قضية العدالة الاجتماعية في المرتبة الخامسة من حيث الاهتمام وأكد الخطاب على فـشل النظام السياسي منذ ثورة يوليو في تحقيق العدالة لأنه لا يوفر الاحتياجات الضرورية للمحكومين، وهو ما أدى إلى زيادة التفاوت الطبقي والاجتماعي، وقد تطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه فيما يتعلق بغياب العدالة الاجتماعية في ظل النظام السياسي القائم.

إلى الفهرس

١٥- ثم جاءت قضية الأصالة والمعاصرة في المرتبة السادسة من حيث الاهتمام وأكد على ضرورة الجمع بين الأصالة والمعاصرة. وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه على هذا المستوى حيث نادى بالجمع بين أفضل ما في التراث وأفضل ما في المعاصرة دون إنجراف أو اقتلاع وفقد للهوية والأصالة.

١٦- وفيما يتعلق بموقف الخطاب السياسي الليبرالي للطبقة الوسطى من سياسات النظام السياسي وأدائه فقد رفض الخطاب سياسات النظام على المستويين الداخلي والخارجي، وطالب النظام والحكومة بترك الحكم. وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه حيث أكد على فشل النظام على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

١٧- وفيما يتعلق بموقف الخطاب السياسي الليبرالي للطبقة الوسطى من طبقات المجتمع فقد أيد الخطاب الطبقات الوسطى والدنيا من محدودي الدخل والمتضررين من سياسات النظام الاقتصادية والتي أدت إلى إفقار هذه الطبقات لصالح شريحة السماسرة وتجار المخدرات وكبار المسئولين وأبنائهم. وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه على هذا المستوى حيث دافع عن الطبقات الوسطى والدنيا في مواجهة العناصر والفئات الطفيلية التي يدعمها النظام.

١٨- وفيما يتعلق بموقف الخطاب السياسي الليبرالي للطبقة الوسطى من الخطابات الفرعية للطبقة ذاتها فقد ركز الخطاب نقده الأساسي للخطاب السلطوي حيث اعتبر هدفه الأساسي هو إسقاط النظام السياسي القائم وحكومته. ثم تبعه وبفارق كبير نقد الخطاب الماركسي في بعض القضايا الخاصة بطريق النمو والتطور. ثم جاء الخطاب مؤيداً للخطاب السلفي الذي تعرض للعنف والمصادرة من قبل النظام السياسي. ولم يهتم منطوق الخطاب بنقد الخطاب السلطوي أو الماركسي، ولكنه تطابق مع الخطاب المكتوب في تأييده ودعمه للخطاب السلفي.

الفصل الثامن

الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى المصرية

"جريدة الأهالي"

- مقدمة
- أولا: قضية الاستقلال الوطني.
- ثانيا: قضية الديمقراطية.
- ثالثا: قضية التنمية.
- رابعا: القضية العربية.
- خامسا: قضية العدالة الاجتماعية.
- سادسا: قضية الأصالة والمعاصرة.
- سابعا: موقف الخطاب الماركسي من سياسات النظام السياسي وأدائه.
- ثامنا: موقف الخطاب الماركسي من طبقات المجتمع.
- تاسعا: موقف الخطاب الماركسي من الخطابات الفرعية الأخرى.
- استخلاصات أساسية.

مُقدّمة

منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين تغير النظام السياسي المصري وتغيرت تبعاً لذلك تحالفاته الطبقية، وكان عليه أن يطرح مقولة التعددية السياسية، حتى يفتح الباب أمام البرجوازية العليا لتشارك في القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتعبر عن مصالحها مثلما تعبر صفوات أخرى عن مصالح الطبقة المتوسطة والدنيا، حتى لا تصبح الفئة الأخيرة هي المحتكرة للقرار، مثلما كان الحال في المرحلة الناصرية. وابتلع مثقفوا الطبقة الوسطى الطعم فشاركوا في تجربة التعددية السياسية، وتحولوا ضمناً من المحتكر الوحيد لإصدار القرار كما في المرحلة السابقة إلى مجرد مشارك سوف يتم تقزيمه وتقليم أظافره(mmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmm).

وباعتبار أن صفوة اليسار جزء من صفوة الطبقة المتوسطة فإننا نجدها قد أحست بأن الطوق يضيق حولها، ومن ثم استغلت دعوة النظام السياسي للتعدد السياسي الذي بلورته تجربة المنابر، وهي التجربة التي تحولت إلى كيانات حزبية كاملة، ورضيت بدور الشريك قبل أن يحدث استبعاد كامل لها من اللعبة السياسية. في هذه الإطار شكل التجمع اليساري كيانا ضم كل الفصائل التي قررت أن تشغل مقاعد المعارضة، وبعد أن كان وجود الفصيل اليساري "الماركسي" مقصوراً على القاهرة وبعض التجمعات العمالية الكائنة في المدن الأخرى، حيث كان محروماً من أي انتشار جماهيري. فقد كان اليسار صفوة تقود حياة رخوة ومترفة ، ولا مانع من أن تقضي فراغها في الحوار حول بعض الشعارات أو المفاهيم الماركسية كالثورة، والوعي، والدور التاريخي للبروليتاريا والاغتراب، وحياة البائسين والإنسانية الحقيقية للبشر، حتى تقطع الوقت، ويصبح للحياة معنى ولو على مستوى الكلمات(nnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnn).

هذه الصفوة التي كانت محدودة أصبحت تجمعاً كبيراً يضم داخل حدوده كل من يقف على يسار النظام. وبسبب الظروف التي بدأت تعانيها الجماهير في هذه المرحلة كنقص السلع التموينية، وغلاء الأسعار، وسحب الدولة لدعمها لرغيف الخبز، وتجاهل المكاسب التي حصلت عليها الشرائح الطبقية المتوسطة والدنيا في المرحلة الناصرية، تضخم دور هذا التجمع لكونه أصبح يعبر عن مشاكل وآلام الجماهير الأمر الذي أصبحت معه صحيفة الأهالي لسان حال هذا التجمع ذائعة الصيت والانتشار. ولقد ساعد على ذلك أن النظام السياسي أقدم أكثر من مرة على مصادرة بعض أعدادها، بسبب عنف وكثافة النقد الذي وجهته إليه من ناحية، ومن ناحية ثانية بسبب مساندة هذا التجمع للجماهير في مشكلاتها وآلامها، لتأكيد الانتشار الجماهيري وتأسيس بعض القواعد في إطارها(oooooooooooooooooooooooo).

لقد أصبحت صحيفة الأهالي تعبر عن تجمع كبير له طابع يساري في عمومه يضم بداخله فصائل لم تستطع أن تنتمي للتيار الليبرالي، ولا اليميني أو الإسلامي. ومن ثم شكلت تجمعات يسارية تصطف على متصل طويل، يقدم أطروحات راديكالية للتغير الشامل(pppppppppppppppppppppppp). وعلى الرغم من التنوع الهائل في تركيب هذا التجمع إلا أن توجهاته الأيديولوجية كانت ذات مرجعية ماركسية بالأساس. وظلت

إلى الفهرس

صحيفة الأهالي لسان حال هذا التجمع معارضة لسياسات الحكومة طيلة فترات صدورها، واهتمـت بتقـديم السياسات البديلة حيث اتخذت موقفاً مبدئياً ضد العمل بقانون الطوارئ، وعـدم تعـديل الدستور داعية إلى توسيع قاعدة الحريات الديمقراطية، وطالبت النظام السياسي بتحقيق العدالـة الاجتماعيـة حيث ساندت الطبقة المتوسطة من المهنيين والطبقة العاملة والفلاحين فدعمت الإضرابات العمالية ودافعـت عن حق العاملين في البقاء في عملهم، وقادت حملة لترشيد قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية، وعارضت بيع القطاع العام والإصلاح الاقتصادي وفقاً لآليات السوق الرأسمالي لأنه سوف يؤدي إلى عدم الاستقلال الوطني والتبعية الاقتصادية والسياسية.

وفي محاولة الباحث للتعرف على موقف الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب من القضايا التي تمثل عناصر الحد الأدنى من الإجماع الوطني فقد سعى الباحث إلى تـصنيف القـضايا التـي تناولها الخطاب الماركسي على المستوى المكتوب خلال مرحلة الدراسة على النحو التالي:

الجدول رقم (٧) يوضح حجم توزيع الخطاب الماركسي على القضايا والمواقف الرئيسية للطبقة الوسطى المصرية

القضايـــــــا	ك	%
الاستقلال الوطني	١٩	٦,١
٢. الديمقراطية	٣٢	١٠,٣
٢. التنمية	١٤	٤,٥
٢. الوحدة العربية	٧٣	٢٣,٤
٢. العدالة الاجتماعية	٢٤	٧،٧
٢. الأصالة والمعاصرة	١٨	٥,٨
٢. الموقف من سياسات النظام السياسي	٥٦	١٨
٢. الموقف من طبقات المجتمع	٢٦	٨,٤
٢. الموقف من الخطابات الفرعية الأخرى	٤٩	١٥,٨
المجمـــــــوع	٣١١	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق مدى اهتمام الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى بالقضايا الرئيسية التاريخيـة للطبقة الوسطى والمجتمع المصري على السواء. ويوضح كذلك أولوية كل قضية على القضايا الأخرى. هذا إلى جانب موقف الخطاب من سياسات النظام السياسي وأدائه. وموقفه من طبقات المجتمع. والموقـف مـن الخطابات السياسية الفرعية الأخرى للطبقة الوسطى. وبقراءة الجدول يتضح أن القضية العربية جاءت فـي مقدمة القضايا التي اهتم بها الخطاب السياسي الماركسي حيث شكلت نسبة ٢٣,٤% من عينة الدراسة. وقـد يرجع ذلك الاهتمام إلى العناية التي منحها النظام السياسي المصري للمشاركة في حل القضايا العربية وفـي

مقدمتها القضية الفلسطينية ثم قضية العراق وسوريا ولبنان والأردن وليبيا وبعض القضايا الأخـرى. وجـاء موقف الخطاب السياسي الماركسي مناقضاً تماماً لموقف النظام السياسي، حيث رفض سياسة النظـام فيمـا يتعلق بمعاهدة كامب ديفيد، ورفض أسلوب التفاوض المنفرد مع العدو الإسرائيلي وحليفته الولايات المتحدة. حيث يرى الخطاب الماركسي أن التفاوض المنفرد يؤدي إلى إضعاف القوة العربية ويدعم الفرقة والتـشتت وهو ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. ثم جاءت قضية الديمقراطية في المرتبة الثانية مـن حيث أولويات الخطاب بنسبة ١٠,٣%.ويرجع ذلك الاهتمام إلى سعى الخطاب الماركـسي لـدعم الحريـات الديمقراطية من أجل الوصول بالتجربة السياسية المصرية التي تعتمد على التعدديـة إلـى تـداول الـسلطة وبالتالي يمكنها الوصول للحكم. وفي هذا الإطار عارضت النظام السياسي ودعتـه إلـى تعـديل الدسـتور والسماح بتداول السلطة وإلغاء العمل بقانون الطوارئ. ثم جاءت قضية العدالة الاجتماعية في المرتبة الثالثـة ضمن أولويات الخطاب الماركسي بنسبة ٧،٧% ويرجع ذلك الاهتمام إلـى ان المرجعيـة التاريخيـة لهـذا الخطاب تدعو إلى سيادة العدل الاجتماعي بين طبقات المجتمع وتدعو إلى إلغاء الفروق الطبقية لـذلك جـاء اهتمام الخطاب بمناهضة سياسات الدولة التي تسعى إلى زيادة الفجوة بين طبقات المجتمع. ثم جاءت قـضية الاستقلال الوطني في المرتبة الرابعة بنسبة ٦,١% من إجمالي العينة، ويرجع ذلك الاهتمـام إلـى موقـف الخطاب الماركسي التاريخي من الهيمنة الأجنبية خاصة على المستوى الاقتصادي والتي يتبعها تـدخل فـي الشئون السياسية للدولة، ولذلك وقف الخطاب الماركسي في مواجهة النظام السياسي عندما قرر اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تدعم الوجود الأجنبي بدعوى الاستثمار، مما يعني تدخل فـي القـرارات الـسيادية للوطن. ثم جاءت قضية الأصالة والمعاصرة في المرتبة الخامسة بنسبة ٥,٨% ويمكن تفسير ذلك الاهتمـام في ضوء الموقف المبدئي الذي يتخذه الخطاب الماركسي لدعم الاتجاه العلماني في مواجهة الاتجـاه الـديني الأصولي حيث اعتبر الخطاب الماركسي معركته الحقيقية ذات اتجاهين الأول يناهض النظام السياسي القائم، والثاني يناهض التيار الإسلامي الأصولي الذي يسعى للوصول إلى الحكم. ثم جاءت قضية التنمية في المرتبة الأخيرة بنسبة ٤,٥% وهو اهتمام ضعيف مقارنة بالقضايا الأخرى خاصة أن العامل الاقتصادي يعـد هـو العامل الأساسي الذي تستند إليه مرجعية ذلك الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى. ولكن يمكن تفسير ذلك في ضوء اعتماد ذلك الخطاب على رصيده وموقفه المعروف تجاه قضية التنمية حيث يـسعى لتنميـة مـستقلة معتمدة على الذات، لذلك فقد وقف الخطاب الماركسي موقف المعارض التام للنظام السياسي فـي اختيـاره لنموذج التنمية وفقا لآليات السوق الرأسمالي.

وفيما يتعلق بموقف الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى من سياسات النظام السياسي وأدائه فقد جـاءت نسبة ١٨% من عينة الدراسة تسعى إلى رفض سياسات النظام السياسي وأدائه على كافة المستويات الداخلية والخارجية. ويرجع ذلك إلى أن الخطاب الماركسي هو بالأساس يعبر عن موقف سياسي منـاهض للنظـام السياسي القائم ويسعى إلى طرح البدائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتى يحل محل النظام القائم.

أما بالنسبة لموقف الخطاب الماركسي من طبقات المجتمع فقد جاءت نـسبة ٨,٤% لتـدعم الطبقـات الوسطى والدنيا داخل المجتمع، حيث دافع الخطاب الماركسي عن حقوق العمال والفلاحين وأصحاب الدخول

المحدودة من الموظفين والمهنيين، ووقف بشدة في وجه النظام السياسي الذي يسعى من خلال سياساته إلى تدعيم البرجوازية العليا داخل المجتمع على حساب الطبقات الوسطى والدنيا، حيث تبنى النموذج الرأسمالي للتنمية وتخلى عن مسئولياته الأساسية تجاه الطبقات الشعبية.

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب الماركسي من الخطابات الفرعية الأخرى للطبقة الوسطى فقد جاءت نسبة ١٥,٨% من عينة الدراسة للهجوم على الخطابات الأخرى حيث وجه إليها الخطاب الماركسي نقداً كبيراً، وجاء في مقدمة هذه الخطاب الخطاب السلفي للطبقة الوسطى حيث وقف الخطاب الماركسي موقف المعارض لهذا الخطاب بنسبة ٩٤%، وهو ما يعني أن معارضته وهجومه على هذا الخطاب يفوق بكثير معارضته وهجومه على الخطاب السلطوي الذي جاء بنسبة ٤% وهو الخطاب الذي يدعم ويدافع عن النظام السياسي، والخطاب الليبرالي الذي جاءت نسبته ٢% ويعني ذلك أن النظام السياسي قد نجح في أن تكون معركة المعارضة السياسية مع بعضها البعض بعيداً عنه حتى تصفى نفسها بنفسها وتكون بالتالي غير قادرة على إسقاط النظام القائم.

وبعد أن قدم الباحث تصنيفاً لقضايا الخطاب السياسي الماركسي للطبقة الوسطى المصرية، وموقف الخطاب من سياسات النظام وطبقات المجتمع والخطابات الفرعية الأخرى للطبقة الوسطى. يسعى الآن إلى تقديم قراءة للخطاب الماركسي على مستوى كل قضية وكل موقف بشكل مستقل على أن تكون القراءة على مستويين، مستوى الخطاب المكتوب ثم على مستوى الخطاب المنطوق.

أولا: قضية الاستقلال الوطني:

١- على المستوى المكتوب:

تعد قضية الاستقلال الوطني واحدة من القضايا التي اهتم بها الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى، ويرى الخطاب أن الاستقلال الوطني ليس المقصود به الاستقلال من المحتل العسكري، ولكن التدخل الأجنبي في العصر الحديث قد أخذ أشكال أخرى أكثر خطورة. ولعل أهم هذه الأشكال التبعية الاقتصادية، فقد استطاع النظام الرأسمالي العالمي التدخل في شئون ومقدرات الشعوب الفقيرة من خلال المنح والقروض التي يمنحها لهذه الشعوب، ثم التدخل في سياسات الدول الفقيرة من خلال فرض النماذج التنموية عليهم بدعوى الإصلاح الاقتصادي. وقد خضع النظام السياسي المصري لشروط صندوق النقد الدولي وهي الشروط التي أدت إلى مزيد من التبعية وعدم الاستقلال الوطني. وفي هذا الإطار يشير محمود المراغي إلى أن "المعونة الأمريكية لمصر تحتاج إلى وقفة.. ليس لأن واشنطن قطعت جزءا منها أو جمدته.. ولكن لأن الأمر كله يدخل في باب الفضائح وليس باب التعاون الدولي المتكافئ والمحقق لمصلحة كل الأطراف.. وابتداء لا بد أن نعيد للكلمة معناها، فهي توحي للرجل العادي بأنها منح لا ترد، ومعونة لوجه الله.. والحقيقة أن جزءاً منها يدخل باب المنح، وجزءاً منها - وهو الأكبر والأعظم - يدخل باب القروض المشروطة والمهينة.. الأمريكيون يستردون أموالهم أضعافاً مضاعفة ويضيفون شروطاً تمس سيادة مصر لتحريك الأسعار المحلية، وإطلاق قوى العرض والطلب في السوق المصري.. ألم أقل أنها فضيحة وليست معونة"(qqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqq).

وفي محاولة التأكيد على التبعية الاقتصادية يؤكد عثمان محمد عثمان أن "الحكومة خضعت لشروط صندوق النقد ثم عادت وتنصلت من هذه الشروط حتى لا تبدو في صورة المتخلي عن استقلاله.. وربما كانت أشد الحكومات تبعية أكثرها تشدقاً بالاستقلال وحرية القرار، ولكن الأهم هو أن كثيراً من الدول النامية لها تجارب مريرة مع صندوق النقد.. والحقيقية أن النتائج السلبية لتطبيق روشتة الصندوق - سواء جاء هذا التطبيق بناء على شروط صندوق النقد أو اقتناع المسئوليين الحكوميين - ترجع إلى أن السياسة الاقتصادية المقترحة تهدف أساساً إلى حماية مصالح الدول الكبرى في الأجل القصير عن طريق ضمان حقوقهم كدائنين وفي الأجل الطويل عن طريق دمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الرأسمالي العالمي"[rrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrr].

وفي إطار تأكيد الخطاب الماركسي على إمكانية الاستقلال الاقتصادي يستخدم آلية القياس على الماضي حيث يؤكد لطفي واكد "أن المنظمات الدولية التابعة للولايات المتحدة.. يريدون خدما ولا يريدون شركاء.. وهم يريدون قبضة استعمارية لا تعاوناً دولياً قائماً على المصلحة.. واشنطن لا تريد أن تفهم قانون العصر.. وحكومة مصر لا تريد أن تصدق أن هناك سياسة بديلة تعتمد على الذات وتقلل الآثار الخارجية. المطلوب أن يتوحد الشعب كما فعل في الخمسينيات والستينيات حول سياسة جديدة تحقق استقلاله واكتفاءه وكرامته في وقت واحد.. قولوا لأمريكا: لا.. وافتحوا الملف كله"[sssssssssssssssssssssssss].

وفي محاولة التأكيد على أضرار سياسة الإصلاح الاقتصادي وأنها لا تؤدي إلى الاستقرار إلا لفئة محدودة من المستفيدين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية فيؤكد فؤاد مرسى "أن الحكومة.. تتمادى في عدم اكتراثها بالشعب ومصالحه. وتمضى في سياساتها أو بالأحرى لا سياساتها. فهي لم تصنعها وإنما أبدعتها عبقرية السادات. ولا تملك الحكومة من أمرها شيئاً إلا أن تسير وفقاً لهذه السياسات بدعوى المحافظة على الاستقرار. والواقع أنه لا استقرار في مصر اليوم اللهم إلا استقرار أصحاب المصالح الحقيقية.. فهم أقوى من الحكومة.. وهم الأقدر على ابتزازها وإخضاعها - من صندوق النقد الدولي إلى رجال الأعمال ومافيا الاستيراد وتجار العملة وجلابي الهيروين والكوكايين - وعلى رأسهم جميعاً تقف الولايات المتحدة الأمريكية"[ttttttttttttttttttttttt].

ويحاول الخطاب في موضع آخر أن يؤكد على عدم إمكانية تعايش الاستقلال مع التبعية والشرف مع الفساد، فيؤكد رفعت السعيد أنه "أخيراً استقام الأمر وأقيل أحمد قدري رئيس هيئة الآثار، فكيف للاستثناء المخاص والشريف أن يتعايش طويلاً مع القاعدة التي أساسها الفساد والإفساد أخيراً استقام الأمر، وأعلنت حكومة التبعية والطفيلية أنه لا مكان لأمثال أحمد قدري في صفوفها حتى ولو في هيئة الآثار. أخيراً استقام الأمر فقد كان أحمد قدري مجرد خروج عن القاعدة.. فكيف يمكن لمحبة الوطن أن تلتقي مع التبعية، وكيف يمكن لمن يفرطون في سيادة الوطن وترابه أن يفهموا أو يتفهموا جهدا متفانياً للاهتمام بآثار وتراث هذا الوطن.. كان أحمد قدري ظاهرة متفانية في حب مصر، في مناخ يسوده الفساد والتهليب والفهلوة ولهذا تحتم عليه أن يذهب"[uuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuu].

وفي محاولة الخطاب لإبراز صورة الخضوع والاستسلام يستخدم آلية القياس على الماضي حيث يؤكد سعيد إسماعيل على "أن القيادة المصرية كانت تقف بالمرصاد لقوى البغي والإمبريالية العالمية تتحداها، بل وتدخل معها في معارك طاحنة لا تنتهي.. واليوم تجد مصر تتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا، ويتم تنسيق، وتعاون، وترتيب"(vvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvv). وفي نفس الإطار يشير رفعت السعيد إلى أن "العلاقات الخاصة مع أمريكا غير مقبولة.. لأنها تشهد.. ارتداداً إلى التسليم والاستسلام أمام المطالب الأمريكية سياسية كانت أم اقتصادية"(wwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwww). ويشير سعيد إسماعيل على في موضع أخر إلى أن "الارتباط يشتد وثوقاً عاماً بعد عام بالغرب الرأسمالي بصفة خاصة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة أخص حتى وصل هذا الارتباط إلى درجة تبعية واضحة"(xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx). ويؤكد أيضاً حسين عبد الرازق أنه لا يوجد "في السياسة المصرية بارقة أمل للخلاص من التبعية والخضوع الذليل للولايات المتحدة الأمريكية"(yyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyy). ومن هنا يتضح موقف الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب من قضية الاستقلال الوطني حيث يرى أن سياسات الدولة والنظام السياسي منذ مطلع السبعينيات وحتى الآن تسعى إلى تكريس التبعية السياسية والاقتصادية التي أدت إلى عدم الاستقلال الوطني.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب السياسي الماركسي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من قضية الاستقلال الوطني فقد اتفق مع الخطاب المكتوب على أن الاستقلال لا يعني استقلالاً عسكرياً وإنما الاستقلال في الوقت الحاضر يعني استقلالاً في القرار السياسي والاقتصادي. وفي هذا الإطار أكدت المقابلة المتعمقة على أن "الاستقلال الوطني أصبح مهدداً في ظل عصر العولمة المتوحشة ولكي نحافظ على استقلالنا السياسي لا بد وأن نتكتل اقتصادياً. فنحن في عصر التكتلات الكبرى، الاستقلال الاقتصادي أصبح غير وارد في الوقت الراهن. لذلك يمكن القول أنه لا يمكن لدولة أن تحافظ على استقلالها السياسي دون وجود تكتل إقليمي. مصر يمكن أن تتكتل مع العرب أو مع دول الجنوب الفقير. لو استطاعت مصر أن تشكل كتلة عربية أو فضاءاً عربياً على حد تعبير – القذافي – مثل السوق العربية المشتركة أو التحالف مع دول الجنوب الفقير. لكي تحدث توازناً يواجه التوحش الأمريكي في ظل عصر العولمة. وبدون ذلك سوف نصبح فريسة للعولمة المتوحشة وسوف نفقد استقلالنا السياسي وما يحدث في العراق ليس بعيداً عنا. ولكن أعتقد أنه لا يبدو أن هناك نشاطاً جدياً في اتجاه تكوين هذا التكتل. وذلك لأن الخبرة السياسية للنظام محدودة وطابع النظام أوليجاركي غير ديمقراطي"(zzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzz). ومن هنا يمكن القول أن الخطاب المنطوق يمتلك رؤية محددة للاستقلال، ويرى أن الحد من الهيمنة الأجنبية لن يكون إلا من خلال التكتلات الإقليمية. كما أكد الخطاب أيضا أنه قد عاد مرة أخرى الاستعمار القديم عن طريق التدخل العسكري وهذا ما حدث في العراق وبدون التكتل الإقليمي سوف يحدث لنا ما حدث في العراق. ويندد الخطاب بموقف النظام السياسي الذي لا يسعى للتكتل الإقليمي وبذلك يسعى إلى تكريس التبعية والهيمنة الأجنبية التي تفقدنا استقلالنا الوطني.

ويؤكد الخطاب الماركسي المنطوق في موضع أخر على أن الطبقة الوسطى المسيطرة على مقاليد السلطة والحكم، هي التي أثرت سلبا على قضية الاستقلال الوطني وذلك من منطلق سعيها الدائم لتحقيق مصالحها الذاتية على حساب مصالح الطبقات الشعبية والوطن. وفي هذا الإطار تشير المقابلة المتعمقة إلى أن "الطبقة الوسطى بحكم تعريفها تقبل التهادن لأنها تريد الاحتفاظ بموقع متميز داخل المجتمع فهي تريد أن تأخذ أكثر من الطبقات الأخرى، لذلك الاستقلال الوطني تأثر سلباً لأنهم دائماً يتعاونون مع الخارج.. ويعتبرون ذلك جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتهم تاريخياً.. فعند قيادتها لحركة الاستقلال تسعى إلى تحقيق مصالحها فعندما تجد أن الاستقلال الوطني سوف تستفيد منه الطبقات الشعبية تبدأ في التهادن مع المهيمن الأجنبي لكي تحقق مصالح أفضل لطبقتها"(aaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaa). ويتضح من ذلك أن الانتماءات الطبقية للنظام السياسي المصري لعبت دوراً فاعلاً في إطار فقدان الاستقلال الوطني ذلك لأنها بطبيعة تكوينها طبقة متهادنة وتسعى لتحقيق مصالحها حتى ولو كان ذلك بالتعاون مع النظام الرأسمالي العالمي الذي يسعى لفرض هيمنته السياسية والاقتصادية على المجتمع المصري.

ثانيا: قضية الديمقراطية:

١- على المستوى المكتوب:

تعد قضية الديمقراطية من القضايا الرئيسية على ساحة الفكر السياسي المصري، حيث استحوذت على نصيب كبير من الاهتمام في كل الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى المصرية، وجاء اهتمام الخطاب السياسي الماركسي للطبقة الوسطى بقضية الديمقراطية ليؤكد هذه الحقيقة حيث جاءت في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام، وإذا كان الخطاب السلطوي للطبقة الوسطى قد استخدم آلية الإزاحة فيما يتعلق ببعض عناصر الديمقراطية، فقد جاء الخطاب الماركسي ليبرز هذه العناصر، حيث ركز الخطاب على الممارسات غير الديمقراطية للنظام السياسي والحزب الوطني وحكومته، هذا إلى جانب الاهتمام بقضية حقوق الإنسان ومنها بالطبع حقوقه السياسية، ثم ركز الخطاب على قضية تداول السلطة وتعديل الدستور باعتبارها قضايا محورية تؤدي إلى تحقيق ديمقراطية حقيقية، كذلك اهتم الخطاب بإبراز لجوء النظام المصري إلى قانون الطوارئ في تعدٍ صارخ على حقوق المواطنة ودستور البلاد.

وفي إطار محاولة الخطاب الماركسي على المستوى المكتوب إبراز عدم ديمقراطية النظام السياسي والحكومة يؤكد لطفي واكد "أن الحكومة منعت بوسائلها المتلاوية المؤتمر الذي كان محدداً له غداً ٣٠ مارس في طنطا ليناقش فيه زعماء المعارضة مع الجماهير القضية التي يتفقون حولها وهي قضية الديمقراطية.. وهذا الموقف من جانب الحكومة دليل على ضعفها وعدم مصداقيتها في طرح شعارات الديمقراطية. إن مطالبة الحكومة بالكف عن تزوير الانتخابات وإيجاد الضمانات لنزاهتها لا يمكن أن يكون مزايدة أو تهديداً للاستقرار، إن مطالبة الحكومة بإطلاق الحريات السياسية وإتاحة الفرص للتغيير بالوسائل السلمية والشرعية الدستورية لا يمكن أن يكون مزايدة أو تهديداً للاستقرار. إن العنف والتطرف هما الابن الشرعي لسياسة

الحكومة ونحن عندما نطالب بممارسة ديمقراطية شرعية فإننا نحن الذين ندافع عن الاستقرار"(bbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbb).

وفي محاولة الخطاب الماركسي لإبراز ازدواجية النظام السياسي فيما يتعلق بقضية الديمقراطية يشير صلاح عيسى إلى "أن حكومتنا "العاطفية" حكومة منافقة ذات وجهين، فهي ترطن بلغتين، وتتكلم بلسانين: أحدهما ديمقراطي ينقط عسلا وكنتالوباً أقرع، يملكه الدكتور يوسف والي الأمين العام للحزب الحاكم، الذي ملأ الصحف في الأسبوع الماضي، تصريحات عواطفجية ساخنة، يدعو بها أحزاب المعارضة للحوار.. أما الثاني: فهو لسان "زفتزائي" فالث ينقط زفتاً وقطراناً وهباباً، يملكه ويحركه مولانا وتاج رأسنا، رب الصون والعفاف وزير الداخلية أعلن في الأسبوع نفسه، أن كل معارض في هذا البلد هو عميل، وأن أحزاب المعارضة جميعها تقبض من دول أجنبية.. وأكد أن لديه مستمسكات بالصوت والصورة، سوف يعلنها قريباً، وتوعد المعارضين بأنه سوف يجلسهم خلال أسابيع فوق خوازيق مغربية"(cccccccccccccccccccccccccc).

ويشير الخطاب في موضع آخر لازدواجية النظام السياسي في التعامل مع المواطنين فهو يقف في صف مؤيدي النظام ضد المعارضة السياسية لهذا النظام وفي هذا الإطار يؤكد محمود المراغي "أن مجلس الشعب قد رسب في الامتحان، فقد حوسب النائب الذي ضرب ولم يحاسب الوزير الذي شتم وبينما استخدم أقصى العقوبات في الحالة الأولى.. غض الطرف في الحالة الثانية و "المسامح كريم..!".. ورسبت الحكومة في الامتحان.. فلم يتقدم رئيسها لمجلس الشعب ليدافع عن السياسة الأمنية التي تمس قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان واستقرار الوطن.. ولم ينتقل للموقع الآخر فيقبل ما قيل من نقد واتهام ويعد بالإصلاح.. بل.. وحين شب الحريق لم يتقدم رئيس الحكومة بكلمة واحدة تعيد الوئام بين المجلس والوزير.. أو بين المعارضة والوزير"(dddddddddddddddddddddddddd).

وفي دعوة صريحة من الخطاب الماركسي لاحترام حقوق الإنسان والسماح لمنظمات حقوق الإنسان للعمل بحرية داخل المجتمع المصري يشير محمد سيد أحمد إلى أن "منظمات حقوق الإنسان نشأت لكي تتصدى للحكام الطغاة أينما وجدوا.. غير أن الحكام كثيراً ما ينظرون إلى منظمات حقوق الإنسان على أنها كيانات محلية دخيلة يجرى تمويلها في الخارج، وتتحرك بوحي وتدبير من الخارج للاساءة إلى مركز الدولة التي تنشأ فيها هذه المنظمات.. وكثيراً ما تتهم الحكومات منظمات حقوق الإنسان بأنها.. أداة في يد قوى أجنبية لإرهاب الدولة والمساس بسيادتها.. لقد حان الوقت كي تصبح قضية حقوق الإنسان وقضية المنظمات التي تذود عنها.. قضية حوار قومي عام هدفه وضع حد نهائي للانتهاكات والتجاوزات.. لقد حان الوقت كي تكون الكلمة الأخيرة ـ والفاصلة ـ للشرعية والديمقراطية وحقوق المواطن"(eeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeee).

وفي سعي الخطاب الماركسي لإبراز عدم ديمقراطية النظام السياسي الذي يستخدم قانون الطوارئ مع متهمين في جرائم عادية أو سياسية لا صلة لها من قريب أو بعيد بالإرهاب، هذا إلى جانب اللجوء إلى المحاكم العسكرية مع المدنيين من المعارضة السياسية، يشير حسين عبد الرازق إلى أنه "في الاحتفال بعيد الشرطة ألقى وزير الداخلية اللواء زكي بدر بياناً أمام لجنة الأمن القومي بمجلس الشعب، وتحدث في

التليفزيون ليعلن بجرأة يحسد عليها.. أنه يستخدم قانون الطوارئ - الذي أكدت الحكومة على لسان رئيس الجمهورية ووزراء الداخلية السابقين أنه لن يستخدم إلا ضد الإرهاب - يستخدمه ضد كل من لا تتوافر أدلة على إدانته في أي قضية يراها سيادته مخلة بالأمن، أي أنه يستخدم القانون ضد المتهمين في جرائم عادية أو سياسية، لا صلة لها من قريب أو بعيد بالإرهاب، ليصبح قانون الطوارئ هو الأصل، وقانون العقوبات والإجراءات هو الاستثناء"[(ffffffffffffffffffffffffff)].

وفي نفس الإطار تؤكد أمينة النقاش أن "إحالة الإخوان المسلمين إلى المحاكمة العسكرية ظاهرة خطيرة، تدعو إلى القلق الشديد، ومؤشر غير مريح على نوع الأساليب التي تنوي الحكومة استخدامها ضد المعارضين.. إن إحالة الإخوان للقضاء العسكري، هي حرمان لهم من ضمانات المحاكمة العادلة التي من أهمها أن يحاكموا أمام قضاة محصنين ضد العزل وضد الضغوط، وبإجراءات قانونية تكفل لهم حق الطعن في الحكم وإعادة النظر فيه.. إن استخدام القضاء العسكري لإرهاب الخصوم السياسيين وحرمانهم من حقوقهم الدستورية واقحام المؤسسة العسكرية في حلبة الصراع السياسي لن يستفيد منه أحد ويفتح الباب لمزيد من التوتر الاجتماعي وعدم الاستقرار"[(gggggggggggggggggggggggggg)].

وفي معارضة صريحة لعدم تداول السلطة وتعديل الدستور يؤكد الخطاب الماركسي من خلال جودة عبد الخالق "أن نقطة البداية لأي إصلاح ديمقراطي هي أن يكون لدينا آليات فعالة لتداول السلطة السياسية. إن غياب تداول السلطة يخل بالتوازن السياسي. فيدب الإحباط واليأس في النفوس. وينقسم الناس إلى فئات ثلاث: أغلبية تهجر المعترك السياسي إلى مدرجات الكرة، ومجموعة المنتفعين تعشش في حزب الرئيس، وأقلية في الأحزاب الأخرى تعارض إلى أبد الآبدين، وحرصا على مصلحة الوطن، أطالب بالعودة إلى نص الدستور قبل تعديله عام ١٩٨٠، بحيث يحكم رئيس الجمهورية لفترتين كحد اقصى كما أناشد الرئيس مبارك ألا يقبل الترشيح لفترة رابعة أو أن يتخلى عن رئاسة الحزب الوطني لإتاحة الفرصة لتداول حقيقي للسلطة"[(hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh)].

ومن هنا يتضح أن الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب قد وقف موقفاً معارضاً لسياسات النظام السياسي التي تعيق تحقيق الديمقراطية خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وانتهاكها بواسطة قانون الطوارئ والمحاكم العسكرية، ثم مطالبته بتعديل الدستور حتى يسمح بتداول السلطة، وبذلك يكون الخطاب الماركسي قد سعى إلى توسيع قاعدة الحريات الديمقراطية حتى تكون تجربة التعددية السياسية تجربة حقيقية وليست ديمقراطية شكلية أو تعددية مقيدة.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من قضية الديمقراطية فقد اتضح الإتفاق والتطابق التام بين ما يدعو إليه الخطاب المكتوب مع الخطاب المنطوق، حيث أكدت المقابلة المتعمقة "على أن هناك شرطاً ضرورياً للديمقراطية لا مفر منه هو أن تنبثق القيادات الحقيقية في المجتمع من المجتمع نفسه وليس بالغش والتزوير، ووفقاً لهذا الموقف فمصر لم تشهد ديمقراطية، وذلك

إلى الفهرس

منذ القرن الماضي لأن مصر تاريخياً لم يتحقق فيها أي شكل من أشكال الديمقراطية.. حتى أصبحت مشكلة مزمنة والنظام المصري يحاول الآن إرضاء أمريكا بتطبيق بعض مظاهر الديمقراطية ولكنها بعيدة عن جوهر الديمقراطية، فهي عبارة عن أشكال فقط.. لتلبيه أشياء محددة لكي تواكب العصر، ولكن لا يزال هناك غش في الانتخابات والأحكام العرفية أساسية وليست استثناء.. وسمعة مصر في الغرب سيئة جدا على المستوى السياسي والديمقراطي.. لا زالت هناك اعتقالات وتعذيب وانتخابات مزورة"[iiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiii].

ويؤكد الخطاب الماركسي المنطوق في موضع آخر أن أزمة الديمقراطية في مصر هي أزمة دستورية بالأساس ويمكن من خلال تعديل الدستور إحداث إصلاح سياسي شامل يسمح بإلغاء قانون الطوارئ وإقامة انتخابات حرة وتفعيل دور الأحزاب وتداول السلطة. وفي هذا الإطار تؤكد المقابلة المتعمقة "أننا نطالب بتعديل جذري في الدستور المصري من أجل صياغة جمهورية برلمانية يتم الفصل فيها بين سلطة السيادة وسلطة الحكم، الأولى يتولاها رئيس الجمهورية والثانية يتولاها مجلس الوزراء الذي يتشكل من الحزب أو الأحزاب التي تحصل على الأغلبية في انتخابات حرة ونزيهة.. ويتولى هذا المجلس السلطة التنفيذية ويحصل على ثقة المجلس التشريعي قبل ممارسته لمهامه ويتضامن في المسئولية أمامه.. المشكلة هي في العلاقة بين السلطات والدستور هو الحل الأمثل لكل المشكلات الديمقراطية.. والدستور المصري مبني على مفاهيم الحقبة الناصرية وهي مفاهيم تجاوزها الواقع منذ زمن طويل.. لذلك فلا بد من تغيير الدستور وبهذا تحل كل الإشكاليات الأخرى مثل قوانين الطوارئ والانتخابات والأحزاب وتداول السلطة"[jjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjj]. ومن هنا يتضح موقف الخطاب الماركسي المنطوق من سياسات النظام السياسي على المستوى الديمقراطي حيث رفض موقف النظام من قضية الديمقراطية وطرح بدائل أخرى لتوسيع قاعدة الحريات الديمقراطية.

ثالثا: قضية التنمية:

١- على المستوى المكتوب:

تعد قضية التنمية واحدة من القضايا التي ركز عليها الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى المصرية، وعلى الرغم من أن اهتمام الخطاب بهذه القضية جاء من حيث الترتيب والأولوية في مرتبة متأخرة نسبياً، إلا أن موقفه عن هذه القضية كان في قمة الوضوح حيث اتخذ الخطاب الماركسي موقفاً مناقضاً تماماً لموقف النظام السياسي حيث رفض اتباع النموذج الرأسمالي في التنمية والذي يعتمد على آليات السوق ويعتمد على الخارج. ورفض الخطاب الماركسي بيع القطاع العام ورفض شروط صندوق النقد الدولي ، ورفض روشتة الصندوق لإصلاح الاقتصاد المصري، وأكد الخطاب على أن التنمية التابعة في ظل الانفتاح على النظام العالمي هي تنمية سالبة وليست موجبة.

وفي إطار محاولة الخطاب الماركسي إبراز تبعية النظام السياسي المصري للنظام الرأسمالي العالمي واستجابة النظام المصري لكل ما يطلبه النظام العالمي حتى ولو كان بيع الأرض المصرية والتراث المصري فيؤكد إبراهيم سعد الدين أنه "بعد طول تكذيب لكل ما كان يذاع عن اتجاه الدولة لبيع القطاع العام، والتأكيد وإعادة التأكيد على أن الحكومة تهدف فقط إلى تطوير القطاع العام دفعاً للتنمية انكشف المستور

فجأة عندما كلفت اللجنة التي تم تشكيلها للنظر في مصير القطاع العام بعد اجتماع الرئيس بمجلس الـوزراء بأن تتجه لتحديد ما هي المشروعات العامة التي يجب الإبقاء عليها بدلا من تحديد ما سيباع من وحدات. لقد كشف هذا التحديد لمهمة اللجنة أن الدولة قد استقرت على بيع القطاع العام بالجملة استجابة لطلبـات البنـك الدولي وصندوق النقد الدولي. لقد أصبح البيع بناء على هذا التوجيه هو القاعدة الأساسية أما الاحتفاظ ببعض الوحدات الرئيسية فهو الاستثناء"(kkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkk).

وفي إطار التبعية والبيع يؤكد الخطاب في موضع آخر باستخدام آلية قياس الحاضر على الماضي أننـا نبيع أعز ما نملك حيث يشير إسماعيل صبري عبد الله إلى انه "منذ هيمنت الرأسمالية الطفيلية على المجتمع أصبح كل شئ فيه معروضا للبيع. فهذه الطبقة المفلسة الجاهلة تحكم بعقلية "الهبر" ومنطـق "انجـر الفتـة" وأسلوب تصفية كاملة للبضاعة الذي يظهر في بعض الأوكازيونات، وبالأمس غير البعيد قال السادات معلقـاً على ارتفاع ثمن قطعة من أراضي البناء قريبة من ميدان التحرير "البلد بقي لها ثمن". وبالفعل أقدم الرجـل على بيع أعز ما نملك من تراثنا الطويل الغني: هضبة الأهرام. واليوم يتسابق وزراء ومحـافظون وخبـراء مثمنون في اقتراح ما يمكن أن يبيعوه من تاريخ مصر أو حاضر شعبها أو مستقبل أولادها. ألم يقترح أحدهم بيع قناة السويس.. وطلع علينا بعضهم بـشئ عجـب بيـع متـاحف الفنـون ومحتوياتهـا لـسداد ديـون مصر"(llllllllllllllllllllllllll).

وفي محاولة الخطاب التأكيد على تحالف القيادات المحلية مع البرجوازيـة العالميـة لإقـرار الطريـق الرأسمالي للإصلاح يشير جلال أمين إلى "أن رجال صندوق النقد الدولي ووزراء المجموعـة الاقتـصادية عندنا، قد بذلوا جهداً مضاعفاً في الأسابيع الماضية لإقناع رئيس الجمهورية بوجهة نظـرهم فـي طريقـة الإصلاح الاقتصادي المنشود رغبة في الحصول على موافقته على توقيع الاتفاقية النهائية مـع الـصندوق. والظاهر أن الـرئيس قـد اقتنـع بـرأيهم اقتناعـاً تامـاً، وصـار هـو نفـسه مـن أكبـر المتحمـسين له"(mmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmm).

ولتوضيح شروط صندوق النقد الدولي التي ستترك آثارها السيئة على الطبقات الوسطى والدنيا داخـل المجتمع يشير الخطاب الماركسي إلى ذلك حيث يؤكد فؤاد مرسي "أن أهم شروط الـصندوق إلغـاء الـدعم للرغيف والبنزين والكهرباء وتوحيد أسعار صرف الجنية بالدولار.. كما أنه يـصر علـى توحيـد أسـعار الـصرف أي تخفـيض الجنيـة مـرة أخـرى بعـد تخفيـضه فـي مـايو الماضـي بنـسبة ٦٢%"(nnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnn). ويؤكد جودة عبد الخالق في موضع آخر "إن المباحثات الجارية منذ فترة بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي لصياغة خطاب النوايا على وشك أن تصل إلى نهايتها.. ولكـن قبل موافقة الصندوق على خطاب النوايا الذي يطالب بالتفاوض مع الدائنين لإعادة الجدولة والحصول علـى موارد جديدة. وكشرط للموافقة عليه قامت الحكومة بفرض ضريبة المبيعات ورفع أسعار الكهرباء والغـاز والمنتجات البترولية وتحرير التجارة وتخفيض أسعار الفائدة وزيادة رسم الإنتاج علـى الـسجائر والـدخان وزيادة ضريبة الدمغة النوعية وفرض ضريبة أو زيادة الضريبة على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والنقل والمواصلات، وتخفيض الأجور الحقيقية والدعم والاستثمار العام، واستمرار تخفيض قيمة الجنيـه..

إلى الفهرس

والهدف من هذه الإجراءات جميعاً هو تخفيض عجز الموازنة وتحسين وضع ميزان المدفوعات"[(oooooooooooooooooooooooooo)].

ولتوضيح فشل التنمية في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي يؤكد الخطاب الماركسي على ذلك حيث يشير إبراهيم العيسوي إلى "أن التنمية قد أصبحت في مأزق صعب في ظل سياسات الانفتاح والتصحيح الاقتصادي على طريقة البنك والصندوق الدوليين أو بالأحرى على الطريقة الأمريكية. ذلك أن التنمية أصبحت تفتقر إلى قيادة حقيقية لها بعد تخلي الدولة عن دور القائد والفاعل الأساسي في عملية التنمية، في الوقت الذي لم يستطيع فيه القطاع الخاص الاضطلاع بهذه المهمة نتيجة للقصور الشديد في قدراته المالية والتنظيمية والتكنولوجية والتشوه الكبير في تفضيلاته الاستثنائية"[(pppppppppppppppppppppppppp)]. ويؤكد رمزي زكي "أن أهم معالم طريق الانفتاح الاقتصادي هي وقف النمو الاقتصادي واشتعال التضخم وزيادة البطالة وتردي أحوال المعيشة للأغلبية الساحقة من المواطنين وتزايد التبعية للخارج وكل ذلك يمهد الطريق لمزيد من اضطراب الأحوال الاجتماعية"[(qqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqq)].

وفي إطار إبراز فشل سياسة الإصلاح الاقتصادي يؤكد الخطاب الماركسي وبالأرقام وفقاً للتقارير الاقتصادية الدولية والمصرية - غير الحكومية - والدراسات العلمية الجادة أنها تشير إلى حقائق مفزعة ويطرح حسين عبد الرازق عناوين هذه التقارير والدراسات لتتحدث عن نفسها "تدهور الصناعة المصرية - تدهور الزراعة - تراجع التنمية إلى صفر% وإلى-١% و-٢% في سنوات سابقة - أزمة غذاء رهيبة هي أقرب إلى المجاعة - ارتفاع جنوني للأسعار (بنسبة تصل إلى ٢٠٠% خلال السنوات الست الماضية) - - تراجع قيمة الأجور الفعلية - إلغاء الخدمات المجانية والرخيصة وتراجع في الخدمات العامة (هناك ٣ ملايين طفل في سن التعليم الأساس ليسوا في المدارس)- أزمة بطالة تلتهم الملايين من الشباب والنساء وتسحق آمالهم وآمال أسرهم في مستقبل أفضل (ارتفع معدل البطالة من ١٢% عام ١٩٨٦ إلى ١٧,٨% عام ١٩٨٩ إلى ٢١% عام ١٩٩٢، أي أكثر من ٣,٥ مليون عاطل من قوة عمل تقدر بـ ١٥ مليوناً، إهدار ثروة الشعب المصري التي بناها خلال هذا القرن لحساب رأس المال الأجنبي عن طريق بيع وتصفية ٨٥ مشروعاً من مشاريع القطاع العام ترتفع إلى ٣٠٠ مشروع خلال السنوات الثلاث أو الخمس القادمة"[(rrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrr)]. ومن خلال تلك القراءة يتضح موقف الخطاب السياسي الماركسي على المستوى المكتوب من قضية التنمية حيث يدعو إلى تنمية مستقلة معتمدة على الذات وبعيدة عن التنمية التابعة التي سار وفقا لها النظام السياسي المصري وأدت إلى تدهور عملية التنمية حيث أصبحت فساداً اقتصادياً وليس إصلاحاً اقتصادياً.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من قضية التنمية فقد اتفق منطوق الخطاب مع مكتوبه حيث أكدت المقابلة المتعمقة "أن التنمية التي تتم الآن في إطار أدوات وآليات السوق العالمية ليست تنمية حقيقية لأنها ليست تنمية إنتاجية وإنما هي تنمية استهلاكية. التنمية

إلى الفهرس

في مصر يمكن أن تتفاعل مع الخارج وتكون مستقلة، ولكن لتحقيق تنمية حقيقية تسعى للإنتاج مثل ماليزيـا مش تنمية للسمسرة والاستهلاك لا بد من تنمية إنتاجية حقيقية مثل ما يحدث في بعض الدول في شرق آسـيا وأمريكا اللاتينية"(sssssssssssssssssssssssss).

وفي إطار التنمية المستقلة في ظل عصر العولمة المتوحشة يطرح الخطاب الماركسي علـى المـستوى المنطوق طريق التنمية الأمثل للمجتمع المصري رافضاً الطريق الذي اختاره النظام السياسي القـائم حيـث تشير المقابلة المتعمقة إلى أن "التنمية المستقلة هي جزء من تكوين تكتل عربي أو جنوبي. حيث أصبح ليس من الممكن قيام تنمية مستقلة لدولة بمفردها في ظل العولمة المتوحشة، وأصبح من الضروري قيـام تكتـل اقتصادي قادر على التأثير في السياسات الدولية.. إن العالم العربي يملك هذه الإمكانية.. لكن ما يعيق تحقيقها هو النظام السياسي القائم في الوطن العربي لأنه نظام حكم استبدادي وفردي.. لكن الوطن العربـي يمتلـك إمكانية تنافسية إذا ما حدث هذا التكتل الإقليمي" (tttttttttttttttttttttttt). ويتضح من ذلك إن الخطاب الماركسي على المستوى المنطوق يرفض سياسات النظام السياسي على المستوى التنموي، ويرى أن عدم ديمقراطية الأنظمة العربية هي السبب في التخلف الاقتصادي والتبعية للغرب، وأكد الخطاب المنطوق من خلال آلية القياس على الخارج إمكانية التنمية المستقلة في إطار تكتل اقتصادي إقليمي يسعى إلى تحقيـق تنميـة إنتاجيـة وليـست استهلاكية كما حدث في بعض دول شرق أسيا وأمريكا اللاتينية.

رابعا: القضية العربية:

١- على المستوى المكتوب:

تعد القضية العربية أحد القضايا المحورية التي تصدرت قائمة أولويات الخطـاب الماركـسي للطبقـة الوسطى المصرية، حيث أفرد الخطاب مساحة كبيرة لعلاج مشكلات وأوجاع الأمة العربية. وكـان موقـف الخطاب واضحاً في هذا الإطار حيث أيد الخطاب الانتفاضات العربية ضد المحتل الإسرائيلي سـواء كانـت المقاومة في فلسطين أو لبنان، وأكد الخطاب على أن استخدام القوة هو الحل الوحيد لإنهاء الصراع العربـي الإسرائيلي، لذلك رفض أسلوب المفاوضات والمبادرات التي أدت إلى تفتيت الوحـدة العربيـة فهـي أحـد الأساليب الإسرائيلية ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية لفرض الهيمنة على الشرق الأوسط حيث تسعى دائماً للتفاوض المنفرد على غرار كامب ديفيد التي يرفضها الخطاب رفضاً تاماً. وأكـد الخطـاب علـى أن عملية السلام مع إسرائيل هي عملية لإضاعة الوقت ولن تأتي بأي ثمار. ويعد هذا الموقف متفقاً مع مرجعية الخطاب الماركسي التي تدعو إلى الثورة، ولم يكتف الخطاب الماركسي بهذا الموقف بـل هـاجم الـسياسية الأمريكية تجاه العرب والتي تكيل بمكيالين حيث تسعى لإنصاف إسرائيل في كل المواقف ضد العرب. ورأى الخطاب الماركسي أن الوحدة العربية ضرورة ملحة وعلى الدول العربية أن تدرك ذلك لكن الخطاب يـرى أيضاً أن إمكانية قيام الوحدة العربية أصبح من الأمور الصعبة بسبب الحكام العرب واستبدادهم.

وفي محاولة الخطاب الماركسي على المستوى المكتوب تأييـد الانتفاضـات العربيـة ضـد إسـرائيل باعتبارها الحل الوحيد لمواجهة العدوان يؤكد رفعت السعيد "أن الملحمة الفلسطينية تتواصل، المتراس يصبح

بيتا، ونيران الإطارات المشتعلة شمس تضئ ظلمة الركود العربي الأليم، عرق النضال مـاء يـروى كـل العطش.. حتى المقيمين في أقاصي الأرض، الهتافات أغنية، الأحجار تصبح لغة متكاملة الكلمات والقواعد.. الانتفاضة تمتد، تتمدد تشمل كل شبر، وكل شجرة، وكل حجر، وكل رجل.. إنهـا حيـاة متكاملـة.. ويقـيم الفلسطينيون حد الرجم على أعدائهم.. الآن على الأعداء الصهاينة، وغدا وعندما سيتعلم العرب جميعا ألـف ـ باء اللغة الجديدة.. لغة الحجارة.. سوف يقام الحد على الجميع إن خيرا فخيرا وإن شرا فشر.. ومن عمل صالحا فلنفسه"(uuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuu). ويؤكد لطفي واكد في موضع آخر أن "الانتفاضة المباركة مـن أجل القدس والأقصى يجب أن تتصاعد ولا تتوقف، يجب أن تساند ولا تحاصر.. إن انتفاضة الأقصى ليست خطوة تكتيكية قصيرة النظر والنفس، لتحقيق مكسب صغير هنا أو هناك، بل عمل يستطيع أن يحقق للتفاوض مساراً صحيحاً، ولانتزاع الحقوق أداة فعلية، سيعجز العدو ـ مهما أوتي ـ عن ضربها أو النجاة من آثارها خاصة في ظل ظرف جديد هو وجود القوات الفلسطينية المسلحة على أرضها، وهي القوات التي كلفت العدو ١٤ قتيلاً، وأجبرت نتانياهو على أن يعود بليل من جولة في أوربا"(vvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvv). ويـشير نبيـل زكي في موضع ثالث إلى دور المقاومة اللبنانية حيث يرى أن "المقاومة الوطنية اللبنانية تعيد إلينا ثقتنا فـي أنفسنا وتوازننا و.. و تجعل حياتنا تكتسب معنى حقيقياً.. ومن المؤكد أن عمليات المقاومة في جنوب لبنـان سـيكون لهـا تـأثير فعـال علـى مـا يجـري فـوق مائـدة المفاوضـات الـسورية ـ الإسرائيلية"(wwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwww). ويؤكد محمد سيد أحمد في موضـع رابـع "أن الانتفاضـة أحدثت شروخاً في المجتمع الإسرائيلي وهو موقف يدعو إلى زيادة الإصرار على الانتفاضة وعدم الرضوخ قط لكافة المغريات والضغوط التي تستهدف وضـع حـد لهـا"(xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx). ويـشير حـسين عبد الرازق في موضع خامس "أننا نتقدم لكافة القوى الوطنية في مصر والوطن العربي.. كي تبـادر هـي بتحديـد حـد أدنـى مـن النقـاط تكفـل للإنتفاضـة الفلـسطينية الاسـتمرار والإزدهـار لا الإجهاض"(yyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyy). ويؤكد محمد سيد أحمد في موضع سادس "إن السلام لن يتحقق أصلا ما لم يلب مقتضيات المقاومة إن المقاومة هي العنصر الفاصل في جعل التسوية ممكنة، وليست المقاومة.. كمـا قد تتصور إسرائيل.. أو قد تريده.. مجرد ورقة تفاوضية"(zzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzz).

وفي إطار رفض الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى لأسلوب التفاوض والمبادرات والتي تحـاول مـن خلاله الولايات المتحدة وإسرائيل تأجيج التناقضات العربية وتفتيت الوحدة يؤكد محمد سيد أحمد أن "الحـرب العراقية الإيرانية قد بلغت حداً من الاحتدام والحدة فاق كل ما عرفته الحروب العربية الإسرائيلية، ومن هنـا كان للهموم العربية في هذا الصدد ما يبررها، خاصة وقد ثبت من صفقة الأسلحة الأمريكيـة الـسرية إلـى إيران، بتدبير من أطراف شتى منها إسرائيل، أن هذا الاحتدام ليس بمعزل عـن المخططـات الإمبرياليـة والصهيونية.. التي من مصلحتها طمس التناقض الرئيسي عن طريق تأجيج التناقضات الثانويـة. هـذا فـي الحقيقية جوهر منهج كامب ديفيد القائم على تنشيط عملية تنسب إلى "السلام" على أن تجري بصفة منفردة مع كل طرف عربي على حدى، وبذلك تكون نتيجتها فصل كل طرف عربي عن الآخر، وتـأجيج التناقـضات العربية/ العربية، لا مواجهة التناقض بين العرب وإسرائيل. وهذا ما تفعله الإمبريالية والصهيونية تجاه حرب

الخليج"[(aaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaa)]. ويؤكد نفس الكاتب في موضع آخر على نفس المعنى حيث يشير إلى "أن عملية السلام في الشرق الأوسط إنما أصبحت "غطاء" ومبرراً لتمرير أعمال إسرائيل العدوانية المتصاعدة ضد الشعوب العربية المجاورة وضد الحركات الإسلامية بالذات"[(bbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbb)].

وفي نفس الإطار الذي يرفض المبادرات والمفاوضات يشير صلاح عيسى إلى "أن حكومتنا لا تنتمي إلى العرب المعاربة كما أدعى الجهلة من قصاص الأثر، ولا للعرب المستعربة كما زعم المغرضون من المستشرقين، ولكنا تنتمي للعرب المستبدرة، أي المتخصصة في بدر المبادرات وتقديم التنازلات، التي لا تثمر عادة، أي ثمرة، ولا تقود لأي نتيجة.. والعرب المستبدرة، هم عادة قوم طيبو القلب، حسنو النية، يتوهمون أن الصراع العربي الصهيوني يعود لأسباب سيكلوجية، وعقد نفساوية لذلك يبادرون بتقديم تنازلات، لطمأنة هؤلاء الصهاينة المعقدين، حتى يعتدلوا ويكفوا عن التشدد، وما يحدث عادة هو أن المعقدين الصهاينة يحصلون على هذه التنازلات، فلا تنفك عقدهم، ولا يعتدلون، بل يتشددون أكثر، فيواصلون الاحتلال.. وفي حرب ١٩٧٣ بادر زعيم عرب المستبدرة المرحوم أنور المبادرات بقبول وقف إطلاق النار على مسئوليته التاريخية.. وبعدها بأربع سنوات بادر سيادته بالطيران إلى القدس المحتلة ليشفى صديقه بيجن من عقده النفسية، ولكن هؤلاء الصهاينة المعقدين الذين فشلت كل مبادرات العرب المستبدرة في شفائهم، لا يزالون حتى الآن يصرون على انه لا وقف للمستوطنات، ولا مؤتمر دولي بل مظلة دولية، تجري في حمايتها مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية، التي ليس بينها شئ أسمة الشعب الفلسطيني، ولا منظمة أسمها منظمة التحرير.. وليس بين المدعوين إليها إرهابي اسمه ياسر عرفات.. وبعد ترحيب المسئولين الأمريكيين بمبادرة الرئيس مبارك في مادتها الأولى فقط التي تنص على وقف أعمال العنف في الأراضي المحتلة أي وقف انتفاضة الحجارة حالاً بالاً. وتحفظوا على بقية مواد المبادرة.. فإنني أؤيد من كل قلبي، ذلك الاقتراح العظيم الذي قدمه نائب بمجلس الشعب. بتغيير شعار الدولة إلى كأننا يا بدر لا رحنا ولا جينا، وتغيير النشيد القومي إلى احنا بتوع المبادرة"[(ccccccccccccccccccccccccc)].

وفي هجوم الخطاب الماركسي على سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ومحاولة حث العرب على الوحدة والوقوف في مواجهة الولايات المتحدة وابنها المدلل إسرائيل يؤكد نبيل زكي على أنه "يكفي ما تلقاه العرب من ضربات على يد أمريكا بطريق مباشر أو غير مباشر - عبر إسرائيل - حتى الآن. ويكفي ما عانوه من جراء سياساتها في المنطقة لزمن طويل.. وفي شهوته الجامحة لأراقه الدماء العربية - وهي شهوة لا تشبع - نلاحظ التنطع المخزي والاستقواء على من هم أضعف واستعراض العضلات العسكرية على العراق في عالم القطب الواحد، وتحويل الأمم المتحدة إلى مجرد تابع أو خادم ذليل وخانع.. وعلى العرب التحرك فوراً قبل أن يتم القضاء على مستقبلهم وهم يقفون مكتوفي الأيدي والصواريخ الأمريكية - البريطانية تدمر ما تبقى لهم من كرامة وكبرياء"[(ddddddddddddddddddddddddddd)]. وفي نفس الإطار يؤكد سعد الدين إبراهيم "أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لمحاصرة وإجهاض الصحوة العربية الجديدة، وتقوم مخابرات إسرائيل والولايات المتحدة ودول غربية بتخريب المؤسسات الدفاعية وشبه الدفاعية في الوطن العربي. وتعتبر العراق وليبيا أهم بلدين مستهدفين لهذا التخريب. فكلا البلدين قد رصدا اعتمادات ضخمة

للبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا العسكرية المتقدمة بدءاً من الصواريخ إلى الأسلحة غير التقليدية.. إن أعداء هذه الأمة يدركون أنه ما لم يحاصروا ويجهضوا الصحوة العربية الجديدة وبسرعة، فإن العرب بصحوتهم هذه وبارتفاع أسعار النفط في منتصف التسعينيات، سيكون لهم شأن كبير في إعادة تشكيل النظام العالمي الذي يتشكل جذرياً في العقد الأخير من القرن العشرين"(eeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeee). وفي نفس الإطار يؤكد نبيل زكي في موضع آخر أن "على هؤلاء العرب الحكماء الذين ما زالوا يتحدثون عن السلام أن يفكروا في النصيحة التي سيوجهونها إلى لبنان الذي يواجه العدوان وحيداً.. بصمود وشرف"(ffffffffffffffffffffffffffff). ويؤكد لطفي واكد أيضا أنه "لو كان هناك بقية من نخوة عربية لما قبل الحكام العرب هذا التمييز الصارخ بين الصديق العربي والصديق الإسرائيلي ولكان لهم وقفه مع هذا الصديق الأمريكي"(gggggggggggggggggggggggggggg).

وفيما يتعلق بقضية الوحدة العربية أكد الخطاب الماركسي على أن عقد القمة العربية أصبح بدون فائدة سواء كانت قمة عادية أو طارئة وأنه لا يمكن تحقيق وحدة عربية بسبب الحكام العرب المستبدين. وفي هذا الإطار يتساءل نبيل زكي "ما قيمة عقد قمة عربية طارئة بعد كل هذا الهوان الذي أصابنا، وبعد هذا الاستهتار القبيح بمشاعرنا، والعار الذي لحق بنا؟ هل يتوقع أي مواطن عربي أن تعيد مثل هذه القمة - إذا عقدت - الكرامة المهدرة؟ هل ستعيد وحدة الصف والكلمة والعمل المشترك؟ هل سترد للعرب هيبتهم المفقودة ووزنهم الضائع وتعيد الحياة إلى الشهداء الذين يتساقطون في أرض العراق وفلسطين ولبنان؟"(hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh). ويؤكد إسماعيل صبري عبد الله في موضع آخر "أن أكبر ما يشل قدرات العرب على التعاون والتكامل والتوحد، واقع أننا سلمنا مصير الأمة لمن يخشون الوحدة خشيتهم الموت وأعنى هنا الحكام العرب السعداء باستبداد كل منهم في دولته، وانفراده بالقرار فيها والذين لا مفر فاقدون جزءاً من ذلك كله كلما اقتربت الأقطار من التعاون والتكامل والتوحد، فأي ملك يضحى بعرشه عن طيب خاطر في سبيل وحدة الأمة العربية؟ إنه إن وجد يكون ملاكا وليس ملكاً فقط، وأي مستبد قهار يفتح باب القومية العربية الواسع الذي يمكن أن يساعد شعبه على التخلص منه ومن شيعته واستبداده؟"(iiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiii). من هنا يتضح موقف الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب من القضية العربية حيث وقف الخطاب مدافعاً عن القضايا العربية طوال مرحلة الدراسة وأكد على ضرورة الوحدة العربية لمواجهة النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة وإسرائيل التي تسعى لفرض نفوذها على منطقة الشرق الأوسط. ورفض الخطاب سياسات النظام السياسي المصري تجاه حل القضية العربية وأكد على أن الأنظمة العربية المستبدة هي العائق الرئيسي أمام الوحدة العربية.

٢- على المستوى المنطوق:

وفيما يتعلق بموقف الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من القضية العربية فقد ركز الخطاب كل اهتمامه على جوهر القضية العربية وهي عملية الوحدة والتكامل العربي، وفي هذا الإطار أكدت المقابلة المتعمقة في اتفاق تام مع الخطاب المكتوب على أن "قضية الوحدة العربية في أسوأ أحوالها

على الإطلاق اليوم.. نحن نعيش نقيض فكرة الوحدة العربية.. العراق عرضه للإنقسام والتعدد والتحول إلى كيانات متميزة عن بعضها.. إذا حدث ذلك سوف ينتقل إلى دول عربية أخرى.. العجز عن التحرك إلى الأمام يؤدي إلى التحرك إلى النقيض.. وهو ما يحدث الآن.. يعني عدم السعي لتحقيق الوحدة يؤدي إلى التجزئة.. والمعادلة العراقية أصبحت مخيفة.. حيث التمركز بين الشيعة من ناحية والسنة من ناحية ثانية والإكراد من ناحية ثالثة والذين يسعون إلى دولة مستقلة مثل إسرائيل.. حتى مصر مهددة وكذلك سوريا والأردن، هناك هم وهذا الهم أصبح ضرورة في ظل الأوضاع الحالية.. فالوحدة من القضايا المحورية الهامة في عصر التفكك والتجزئة حتى على مستوى الدولة الواحدة.. وما دام مفيش ديمقراطية يبقى مفيش وحدة.. وأنا أرى أنه لا توجد ديمقراطية على المستوى الحالي.. ولا في المستقبل المنظور ولذلك لا فائدة من الحديث عن الوحدة"[jjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjj].

ويسعى الخطاب المنطوق إلى تحديد سبب آخر لفشل الوحدة العربية حيث أرجع ذلك إلى طبيعة الأشكال التقليدية للوحدة وفي هذا الإطار تؤكد المقابلة المتعمقة "أننا أمة عربية واحدة لكن الأشكال التقليدية للوحدة العربية كلها أثبتت فشلها.. الوحدة لا بد أن تنطلق من الإقرار بأن هناك تعددية قطرية وأشكال متعددة من المذهبية والعرقية.. وما يعيب المشاريع السابقة أنها تجاهلت هذه التعددية.. لقد برزت القطرية نتيجة لغزو العراق للكويت.. هذا إلى جانب تباين الثروات في الوطن العربي.. لذلك لا بد من أن تكون هناك مراحل استراتيجية بعيدة المدى لكي تتحقق الوحدة تبدأ بالسعي لإنشاء سوق عربية مشتركة والاسترشاد بنموذج السوق الأوربية.. الوحدة من خلال العاطفة أثبتت فشلها.. لكن ما يعيق الوحدة هو النظام السياسي القائم في الوطن العربي لأنه نظام حكم استبدادي وفردي"[kkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkk]. ويتضح من ذلك أن الخطاب الماركسي على المستوى المنطوق قد استخدم آلية القياس على الخارج لتحقيق الوحدة العربية على غرار الوحدة الأوربية. كذلك أكد على فشل الوحدة من خلال الشعارات والعاطفة.. وأكد أخيراً على عدم إمكانية قيام الوحدة في ظل الأنظمة السياسية القائمة في المجتمعات العربية لأنها أنظمة غير ديمقراطية، ويكون بذلك قد اتفق مع الخطاب المكتوب في فشل إمكانية قيام وحدة عربية في الوقت الراهن.

خامسا: قضية العدالة الاجتماعية:

١- على المستوى المكتوب:

تعد قضية العدالة الاجتماعية أحد أولويات الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى حيث جاءت في مرتبة متقدمة من حيث الاهتمام. حيث يستند الخطاب إلى مرجعية تنادي بالمساواة والعدل الاجتماعي من خلال توزيع عادل للدخل والثروة داخل المجتمع. وفي هذا الإطار أكد الخطاب الماركسي على ضرورة المحافظة على مكتسبات ثورة يوليو ١٩٥٢ فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع، حيث انتصرت الثورة لصالح الطبقات الشعبية وأعطتها قدراً كبيراً من حقوقها المسلوبة. وكانت قضية العدالة الاجتماعية في مقدمة القضايا التي اهتم بها النظام السياسي في الحقبة الناصرية، وفي حين أن النظام السياسي الجديد والذي تولى السلطة منذ السبعينيات قد أهمل هذه القضية واتبع سياسات أضرت بمصالح الطبقات الشعبية. ولذلك هاجم

الخطاب الماركسي سياسة الانفتاح الاقتصادي بكل قوة لأنها أدت إلى زيادة الفجوة بين طبقات المجتمع حيث ازداد الأغنياء غنى وازداد الفقراء فقراً. ثم هاجم الخطاب سياسات الدولة فيما يتعلق بقانون العلاقة بين المالك والمستأجر والتي يتضرر وفقاً له أكثر من مليون فلاح. ودافع الخطاب عن حقوق العمال. ونادى الخطاب بحماية محدودي الدخل خاصة في ظل أزمة الغذاء. وهاجم سياسات التعليم التي لا تستند إلى أي قدر من العدالة الاجتماعية.

وفي إطار تأكيدات الخطاب الماركسي على المستوى المكتوب أن سياسة الانفتاح أدت إلى أضرار بالغة بالطبقات الفقيرة والكادحة يشير جودة عبد الخالق إلى أن الانفتاح الاقتصادي الذي بدأت إجراءاته تظهر تباعاً في بيانات الحكومة السنوية إلى مجلس الشعب منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن، وحاولت الحكومة تبريرها على انها تمثل إصلاحاً اقتصادياً ونحن نقول إنها إفساد اقتصادي، فنحن نرى أن الإصلاح هو ما ينفع الناس عموم الناس، وأن ما يضرهم ليس إلا إفساداً وهذه الإجراءات قد أضرت بمستوى معيشة الناس، خصوصاً الفقراء ومحدودي الدخل.. انظر إلى موظفي الحكومة وعمال القطاع العام وأرباب المعاشات هؤلاء يعيشون على دخل ثابت أو يزيد بنسبة ضئيلة كل عام.. وبموجب هذه الإجراءات فإن الأسعار ترتفع بمعدلات كبيرة والحكومة لا تعترف بذلك.. والنتيجة أن الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقراً، مما أصبح يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي"[(llllllllllllllllllllllllll)]. ويشير لطفي واكد في موضع أخر أنه "وبعد أكثر من عشرين عاماً مما يسمى الانفتاح الاقتصادي الذي كان في حقيقته انقلابا على النهج الاجتماعي لثورة يوليو، وإغلاقاً لآفاق التطور الاجتماعي التي كانت مفتوحة أمام بلادنا.. إن الحقائق معروفة للجميع، فأشباه كبار الملاك عادوا إلى الريف وتتزايد أعدادهم كما يتزايد نصيبهم من الأراضي المزروعة والمستصلحة والقابلة للاستصلاح والاستزراع. وفي الوقت نفسه تراجعت المكاسب التي حققها الفلاحون"[(mmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmm)]. ويلاحظ هنا أن الخطاب الماركسي يستخدم آلية القياس على الماضي لتوضيح مدى تراجع قضية العدالة الاجتماعية في ظل سياسية الانفتاح الاقتصادي.

ولتأكيد الآثار السلبية لسياسة الانفتاح على قضية العدالة الاجتماعية يؤكد فؤاد مرسي أن "الهوة قد اتسعت بين الأغنياء والفقراء، بعد أن أصبحت فرص الثراء المشروع وغير المشروع متاحة للقادرين على تطويع القوانين والقرارات. وبالتالي لم تعرف مصر عصراً تفشى فيه الفساد والفجور مثل عصرنا الحالي"[(nnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnn)]. ويؤكد أيضاً خليل عبد الكريم "أن ملايين المواطنين الشرفاء يقيمون في خيام الإيواء وقلة مترفة جمعت المال بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة تمتلك الشقق الفاخرة وتدفع فيها عشرات ومئات الألوف من الجنيهات. وأن يعيش ٤٠% من شعب مصر تحت مستوى الفقر، بينما تنعم طبقة محدودة بكل شئ"[(ooooooooooooooooooooooooooo)]. ويشير رمزي زكي إلى ان "ضريبة المبيعات التي اعتمدتها الحكومة بناء على تعليمات صندوق النقد الدولي هي في التحليل الأخير ضريبة غير مباشرة لن تفرق بين الغني والفقير ومن ثم فهي تعمق من صفة عدم العدالة التي يتسم بها نظامنا السياسي"[(ppppppppppppppppppppppppppp)].

ووقف الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى بجانب الفلاحين ضد النظام السياسي المصري الـذي تخلـى عن مبدأ العدالة الاجتماعية أثناء تعديل قانون الإصلاح الزراعي فيما يتعلق بقـضية العلاقـة بـين المالـك والمستأجر في الأرض الزراعية حيث أكد لطفي واكد "أن آلافا من البرقيات والتوقيعات تتجمع لـدينا مـن مستأجرين يرفضون أن يكون تعديل القانون سبيلاً لطردهم من أراضيهم.. ولا بد من وضع مـصالح هـذه الآلاف.. بل الملايين من أبناء الشعب موضع اعتبار.. لا ننحاز إلى طرف دون طرف، بل نسعى إلى حـل عادل وعاقل يكفل مصلحة متوازنة لكل الأطراف. ويحقق استقراراً اجتماعياً نصبو إليه جميعا، فهل يتغلـب العقل وتتغلب المصلحة الوطنية.. على المصالح الذاتية"(qqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqq). ويؤكد نفس الكاتب في موضع آخر وباستخدام آلية قياس الحاضر على الماضي أنه "في ذكرى ثورة ٢٣ يوليو المجيـدة.. تحـدث الفلاحون، أبناء ثورة يوليو، المستفيدون من الإصلاح الزراعي وأكدوا تمسكهم بالأرض التي حصلوا عليهـا طبقا لقانون الإصلاح الزراعي.. وهو ما يعلنه ويؤكده كل الفلاحين المستأجرين ممن يعيشون علـى الأرض المستأجرة، والتي تزيد حاليا على مليون فدان وهؤلاء يبلغون حوالي مليون مواطن، أصبحوا شـبه مهـددين بالطرد من الأرض التي تمثل المصدر الوحيد لمعيشتهم، وقد نتج هذا التهديد عن التعديلات التي دخلت على القانون وأدت إلـى رفـع القيمـة الإيجاريـة بـشكل غيـر عـادي كمـا أعطـت المالـك حـق طـرد المستأجر"(rrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrr). ويتساءل نفس الكاتب في موضع ثالث، من وراء هذا القانون فيشير "هـل هـو عربون جديد يقدم للبنك الدولي وللرأسمالية العالمية بأنكم تخليـتم عـن كـل مـا يـربطكم بثـورة يوليـو وانجازاتها؟.. هل توقعتم الثمن الباهظ لهذا العربون عندما تختل العلاقات في الريف المصري بطرد مئـات الألوف من العائلات التي تعيش على الأرض المستأجرة بدون حل لمشكلاتها؟.. لماذا هذا الانقلاب الذي يهدد استقرار الريف المصري ويهدد العدالة الاجتماعية؟"(ssssssssssssssssssssssssss).

وفي إطار سياسة النظام السياسي التي لا تراعي العدالة الاجتماعية حيث قررت إلغاء الدعم عن رغيف الخبز وقف الخطاب الماركسي إلى صف الجماهير الفقيرة وهاجم النظام السياسي الذي لا يراعـي العدالـة الاجتماعية. وفي هذا الإطار أكد لطفي واكد "أن الحكومة تخطئ كثيراً عندما تقرر حل مشاكلها عن طريـق إلغاء الدعم عن الرغيف وهو الغذاء الأساسي للأغلبية الساحقة من أبناء الشعب وتخطئ بهذا الاختيـار فـي حق نفسها وفي حق الجماهير الواسعة وكان أولى بها أن تلجأ لتغطية تكاليف الدعم مـن تخفـيض الإنفـاق الحكومي، أو من الدعم الذي تمنحه بشكل غير مباشر للشركات الجديدة التي تنتج سلعاً ترفيهية، أو من فرض ضرائب عالية على الشرائح الغنية في المجتمع.. أننا إذ نطالب بالإبقاء على دعم الرغيف وعلى سلع التموين الأساسية فإننا لا نعبر عن موقف حزبياً فحسب ولكننا نعبر عن مطلب متواضع لأوسع الجماهير.. أن انتشار السلع الترفيهية في السوق المصري واختفاء الرغيف أو تواجده بثمن يفوق طاقة الأغلبية الساحقة من أبنـاء الشعب.. إن هذا التناقض هو الذي ينتج الخلل الذي يهدد الاستقرار"(tttttttttttttttttttttttttt). وعن سبب هذه الأزمـة يؤكد نفس الكاتب في موضع آخر "إنها مجموعة السياسات التي تبنتها الحكومة.. ابتداء من سياسية الإنتـاج الزراعي الذي جعل الأزمة تشتد.. والأسعار ترتفع.. والاعتماد على الخـارج يتزايـد.. وامتـدادا لـسياسة

الانفتاح التي تتبدد معها الموارد وتختل الأولويات فتحد الكماليات حاجتها من العملة الأجنبية بينمـا ينتظـر الرغيف المعونة الأمريكية والمعونة الأوروبية"(uuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuu).

ويشير الخطاب الماركسي في موضع آخر إلى غياب العدالة الاجتماعية في مجال التعليم حيث أكد سعيد إسماعيل على "أنه في ظل سياسة الانفتاح على الغرب الرأسمالي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ازدهرت مدارس اللغات في مصر، وقد فتحت هذه المدارس الباب على مصراعية لمزيد من التمييز الطبقي والفئـوى البغيض.. فمعلمو هذه المدارس يتلقون زيادات مالية لا يتلقاها مدرسو بقية المدارس الحكومية.. ولا تقتـصر المميزات المالية على المعلمين، فالناظر والوكيل والمشرفين والإداريين وعمال الخدمة يأخـذون ٣٥% مـن الأجر الشهري بدون حد أقصى لمدة ١٢ شهراً أما المميزات التي أشرنا إليها للمعلمين فلمدة تـسعة أشـهر فقط.. أنني لا آمل أن تتحرك الوزارة لتصحيح هذا الظلم الاجتماعي الفادح"(vvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvv).

ومن خلال ذلك العرض يتضح مدى اهتمام الخطاب الماركسي على المستوى المكتوب بقضية العدالـة الاجتماعية من حيث اعتبارها من الأولويات التي يجب أن تتقدم أي برنامج سياسي والاجتماعي، فلا بد وأن تكون سياسات النظام السياسي تسعى من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وليست فتح الباب لمزيد من التمييـز الطبقي الذي قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب الماركسي على المـستوى المنطـوق مـن قـضية العدالـة الاجتماعية فقد اتفق تماماً مع الخطاب المكتوب، في أن قضية العدالة الاجتماعية ليست من ضمن أولويـات النظام السياسي الحالي واستخدم الخطاب المنطوق نفس آلية القياس على الماضي التي اسـتخدمها الخطـاب المكتوب لكي يؤكد على أن العدالة كانت موجودة خلال المرحلة الناصرية وتخلى عنها النظام منـذ مطلـع السبعينيات. وفي هذا الإطار تؤكد المقابلة المتعمقة "أن قضية العدالة الاجتماعية ليست مطروحة في سـاحة النظام السياسي المصري الراهن، وأيام عبد الناصر كان مهموماً بهذه القضية وحاول تحقيق هذا الهم.. لكـن هذا الهم اختفى منذ السبعينيات لأن الطبقات الطفيلية التي تولت زمام الأمور ليس من مصلحتها تحقيق العدالة الاجتماعية.. لذلك فقد عدنا الآن إلى عمليات الفرز الطبقي.. وحدثت ردة إلى العصر البائد.. وعادت ألقـاب الباشا والبيه.. لدرجة أن هناك باخرة على النيل اسمها الباشا تقليداً للعصر الـذي مـضى.. لـذلك فالنظـام المصري الحالي لا تعنيه من قريب أو بعيد قضية العدالة الاجتماعية بل أنها ليست من القضايا المطروحـة على مستوى أولوياته الاجتماعية والسياسية"(wwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwww).

وفي محاولة الخطاب الماركسي على المستوى المنطوق لطرح بديل لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية تؤكد المقابلة المتعمقة في موضع آخر "أننا في حاجة إلى عقد اجتماعي عربي جديد يقوم على أربع ركـائز أساسية.. دولة وطنية تساوي في حقوق المواطنة بين كل الموجودين فيها بصرف النظـر عـن الـدين أو الجنس أو العرق.. دولة ديمقراطية تقوم على جمهورية برلمانية وتقر التعددية السياسية وتـداول الـسلطة.. دولة علمانية تقر بحق الناس في أن يشرعوا لأنفسهم ما يوافق زمنهم دون خروج عـن مقاصـد الـشرائع

السماوية.. دولة تكفل لمواطنيها الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية.. هذا هو العقد الاجتماعي الجديـد الـذي أطالب به من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية لمصر والوطن العربي"(xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx). ويتضح مـن ذلك أن الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق يرفض سياسات النظام السياسي على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية لأنها تكرس التمايز الطبقي والاجتماعي وهـو مـا ظهـر منـذ مطلـع السبعينيات وحتى الآن. حيث غابت قضية العدالة الاجتماعية عن النظام السياسي وحكوماته المتعاقبة.

سادسا: قضية الأصالة والمعاصرة:

١- على المستوي المكتوب:

تعد قضية الأصالة والمعاصرة واحدة من القضايا التي اهتم بها الخطاب الماركـسي للطبقـة الوسـطى المصرية. وقد كان موقفه واضحاً أشد الوضوح حيث وقف الخطاب الماركسي مدافعاً عن المعاصرة وداعيـاً إليها ورافضاً رفضاً تاماً للأصالة الحضارية. حيث اعتبر الدعوة إلى إقامة دولة دينية هي عودة للخلف حيث عصور الظلام والتخلف، ولا بد من قيام دولة مدنية تحارب التخلف والرجعية، وتستند إلـى حريـة الفكـر والعقيدة والممارسة السياسية وحقوق الإنسان.

وفي إطار الهجوم على تيار الأصالة الحضارية وخطورته على المجتمع المصري يؤكـد خليـل عبـد الكريم باستخدام آلية قياس الحاضر على الماضي أن "خطورة المؤسسة الثيوقراطيـة تتمثـل فـي الأفكـار الثيوقراطية (الدينية المختلفة) التي تروج لها والمبادئ الرجعية التي تؤمن بها والتي هي من إفرازات عهـود الانحطاط في العصرين المملوكي والعثماني والتي لا صلة لها بالإسلام الذي ترفع شعاره، فهـي كمـا هـو معلوم تعادي الديمقراطية والحرية والتعددية الحزبية وحركة التاريخ ومساره ومنجزات العقل البـشري فـي العلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكل ما هو في صالح الجماهير العريضة المطحونة (المستضعفين) مصدر السلطات، ومنذ أيام عقد في نقابة مهنية من التي سيطرت عليهـا المؤسـسة الثيوقراطيـة اجتمـاع لمناصرة من يسمونهم بـ (المجاهدين) الأفغان.. وفي اجتماع النقابة.. وقف واعظ نصف معـروف يـرأس إحدى الجمعيات الدينية وقال أنه جمع خمسة ملايين جنيه من شعب مصر لإرسالها لأولئك (المجاهدين) ولكن الحكومة حبستها عنهم.. ونحن نقول له إن سكان خيام الإيواء وعشش الصفيح والخشب الحبيبـي والمقـابر والمساجد وأسفل الكباري أولى بهذه الملايين من أولئك (المجاهدين)" (yyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyy).

ويشير نفس الكاتب في موضع آخر إلى خطورة التيار الداعي للأصالة الحضارية لأنه يريد أن يعيـدنا إلى عصور الظلام في القرون الوسطى، ويحاول الكاتب هنا استخدام آلية القياس على الخارج، أوروبا فـي العصور الوسطى، حيث يؤكد ان "أصحاب الخطاب الديني المنغلق أو المتوسط الانغلاق أو مدعي الاستنارة الرسمي والعرفي، الحكومي والأهلي والقومي والحزبي أنه اختلاف في النبرة أو "التون" بحسب تعبير أهـل الصنعة الموسيقية، فرق في الدرجة لا في النوع، قد يكون بينهم تنازع أو تخاصم أو تنافس ولكـنهم جميعـاً يقفون على أرضية واحدة وينطلقون من ذات الفكرة وهي ضرورة إنشاء الدولة الثيوقراطية التي تحكم العباد

والبلاد بالحق الإلهي المقدس.. وتريد بذلك إعادة مصر إلى ظلاميات القرون الوسطى.. ولكن هيهات فـإن الفكر المستنير لا يموت"(zzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzz).

وفي إطار قياس العالم الإسلامي على العالم المسيحي لتوضيح انتصار العلمانية أي تيار المعاصرة على تيار الأصالة يؤكد مراد وهبة "أنه في العالم الإسلامي في القرن الحادي عشر كفر الغزالي الفلاسـفة لأنهـم تأثروا بالفلسفة اليونانية وهي في رأيه فلسفة وثنية.. فجاء ابن رشد في القرن الثاني عشر ورفـض تكفيـر الغزالي وحجته في هذا الرفض أن الفيلسوف من حقه تأويل النص الديني بما يتفق وحكم العقل فاتهم بـالكفر وأحرقت مؤلفاته وجرد من مناصبه.. وفي العالم المسيحي طاردت السلطة الدينية كل فيلسوف أو عالم يـأتي بنظرية ليست على غرار النظرية المعترف بها من هذه السلطة. وكان أول العلماء المطاردين نقـولا كـوبر نيكوس الذي قال بأن الأرض ليست هي مركز الكون وإنما هي الشمس.. وكان رأي السلطة الدينيـة علـى الضد من ذلك.. ولكن انتصر في النهاية كوبر نيكوس ونشر كتابه وإذا كان ذلك كذلك، فالمعنى الواضـح ان العقـل الإنـساني أصـبح علـى وعـي بأنـه فـي الطريـق إلـى أن يكـون علمانيـاً فـي أسـلوب تفكيره"(aaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaa).

ولتوضيح حجم الخطر الذي يحيط بالمجتمع نتيجة لانتشار تيار الأصالة الحضارية في مواجهة انـزواء تيار المعاصرة يؤكد خليل عبد الكريم "أنه بمناسبة العيد العشرين لمعرض القاهرة للكتاب.. لفـت انتباهـه.. انزواء الكتب التي تحض على إعمال الفكر وتحكيم المنطق أو التي تـدعو إلـى حريـة الاعتقـاد والنقـد والتمحيص وكسر أغلال الجمود والانغلاق والانكفاء على الماضي، وتقاص كمية ونوعية المؤلفات التي تهتم بواقع الناس وحاضرهم.. في مقابل ذلك الطوفان الكاسح المنظم والزحف المدروس من الكتب التـي تتعلـق بعالم الغيب.. ويقبل الناس الطيبون، في مصرنا العزيزة على شرائها وهم في ذلك أفاريق متنوعة: الفريـق الأول يشتريها لجلب البركة إذ أن وجودها في البيت - حتى دون قراءة - يكثر الرزق ويزيد الولد، والفريق الاخر يطالعها لأرواء أشواق عارمة لزمن سحيق مجيد هيهات أن يعود، والفريق الثالث يبحث فيها عن الحل السعيد الموعود الذي لن يتحقق لأنه يفتقر إلى الشروط الموضوعية اللازمة لنجاحه والتي يجهلها أو يتجاهلها القائلون به والرافعون لشعاره البراق"(bbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbb).

ولتأكيد هزيمة التيار الأصولي أمام تيار المعاصرة يؤكد أحمد صبحي منصور "أن الشيخ محمد الغزالي انهزم أمام فرج فودة مرتين.. في المرة الأولى في معرض الكتاب وهو يجلس عاجزاً أمامه ويضطر للابتسام بينما فرج فودة يستعرض أدلته العلمية والتاريخية ويطالب خصومه ببرنامج للحكم طالما يطالبون بـالحكم.. وانهزم الشيخ الغزالي في المرة الثانية بعد أن رحل فرج فودة، وخلا الجو للشيخ الغزالي كي يتهمه بـالكفر والردة وهو واثق أن خصمه قد ذهب إلى الدار الآخرة ولن يستطيع أن يفحمه كما كان يفعل.. إن الذين دبروا المؤامرة أعلنوا أن السبب في اغتيالهم فرج فودة هو ما حدث في المناظرة، واعتبروه متطاولا على الـشيخ الغزالي حين انتصر عليه.. وبذلك انتصر فرج فودة على خصومه مرتين.. في المرة الأولى حـين هـزمهم بالحجة والبرهان.. وفي المرة الثانية حين عجزوا عن مواجهته بالكلمة فأطلقوا عليه الرشاش من خلـف..!!"(ccccccccccccccccccccccccccc).

إلى الفهرس

ولإبراز خطورة التيار الأصولي حتى على النظام الحاكم يؤكد نبيل عبد الملك أن "محكمة الاستئناف التي اعتبرت ما صدر عن د. نصر أبو زيد في أبحاثه الأكاديمية خروجاً على كتاب الله، وعدواناً على الدولة في كيانها الذي يقوم على عقيدتها. وهو اتهام خطير، إذ يعني صراحة اتهام هذا الباحث المجتهد بالخيانة العظمي، وهو ما يدعيه غلاة الإسلام السياسي وجماعات الإرهاب، ضد كل خصومهم حتى رموز الحكم القائم في معظم البلاد الإسلامية"(dddddddddddddddddddddddddddd).

وفي محاولة تأكيد الخطاب الماركسي على أن التيار الأصولي يهدف إلى عودة المجتمع المصري إلى الخاف يؤكد رفعت السعيد فيقول "تأملوا ما يثار الآن من دعاوى وتصرفات متأسلمة، قارنوا لتعرفوا.. أن مصر تعود بعيداً إلى الوراء.. وأنها لم تزل للخاف در"(eeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeee). ويشير كذلك إلى "أننا في مجال الفكر الديني نعيش منذ فترة ولم تزل حالة "للخاف در" العالم يتقدم ويتسارع في تقدمه ونحن نتراجع، نتخاف نتشدد ضد الرأي الأخر.. نرفضه.. نتشدد ضد العلم والعقل ونتطاول عليهما.. ونعيش دوما ونحن نتقهقر"(ffffffffffffffffffffffffffff). ويؤكد أيضا أن "التأسلم الذي يطل علينا بوجهه القبيح ويسلط علينا أفكاراً ومواقف ورصاصات وقنابل وتفريقاً وجهلاً وجهالة.. تبتعد بأصحابها عن العصر الذي نعيش فيه، وعلى مصالح البشر الذين يتعين عليهم أن يتلاءموا مع زمانهم.. ومكانهم.. ومتطلبات عيشهم"(gggggggggggggggggggggggggggg). ويحاول نفس الكاتب استخدام آلية القياس على الماضي لكي يثبت فشل الدعوة الأصولية فيشير إلى "أن الأمة ابتلت في فترات طويلة من التاريخ الإسلامي بالفتن والعذاب الأليم على يد أولئك الذين حكموا باسم الدين، وادعوا على الناس أنهم ينزلونهم على حكم الله فأذلوا أعناقهم، وأفشوا فيهم الظلم، فتدهور الحال وعم الفساد والجمود والتخاف.. ففي ظل الشعارات المرفوعة إن ما يقام هو حكم الله، وإن ما يطبق هو شريعة الله لا يملك أي إنسان أن يجهر برأي فيه إصلاح لمفسدة أو تصويب لخطأ، فمن الذي يجرؤ على تخطئه حكم الله. وفي مثل هذه الظروف يصبح الاتهام بالإلحاد والزندقة والكفر والمروق عن الدين أسلحة مصوبة إلى نحور كل صاحب دعوة للإصلاح"(hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh).

ومن هنا يتضح موقف الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب من قضية الأصالة والمعاصرة، حيث رفض تيار الأصالة، واعتبر الأصالة عودة للخاف، لأنها دعوة لتكريس الجهل ومحاربة العلم والتقدم، ووقف بقوة أمام الدعوة الأصولية التي تنادي بدولة دينية، وفي المقابل دافع الخطاب عن المعاصرة ونادى بالعلمانية والدولة المدنية التي يسودها حرية الفكر والعقيدة والسياسة.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من قضية الأصالة والمعاصرة فقد اتخذ الخطاب المنطوق موقفا أقل حدة من الخطاب المكتوب بل وأكثر تسامحاً مع تيار الأصالة بل وطرح رؤية توازن بين الأصالة والمعاصرة. وفي هذا الإطار تؤكد المقابلة المتعمقة على انه "إذا كان المقصود بالأصالة هو أننا متميزون عن العالم الآخر من خلال حضارتنا فهذا ضدنا. ذلك لأننا شركاء في الحضارة الغربية الحاضرة، وهذه الحضارة بنيت على أساس حضارتنا عندما كنا متقدمين في

العصور الوسطى والحضارات تبنى على بعضها البعض، وأنا مع المعاصرة حيث أنني لا أجد أي تناقض بين الأصالة والمعاصرة. ولا بد أن لا ننظر إلى تراثنا نظرة متميزة.. لأن هذا يؤدي إلى تكريس التخلف.. هناك أربع تيارات صادغت الوطن العربي منذ مطلع القرن العشرين: التيار الليبرالي الوفدي، والتيار الاشتراكي، والتيار القومي، وأخيراً التيار الديني الإسلامي، وفي ظل وجود المناخ الديمقراطي يمكن أن يحدث تلاقح بين هذه التيارات، ولكن في عدم وجود ديمقراطية تتحول هذه التيارات إلى وضع سكوني وثبات وتتخندق على نفسها وتبدأ الهجوم على بعضها البعض"(iiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiii).

ولتوضيح الموقف الحالي للأصالة والمعاصرة داخل المجتمع المصري يؤكد الخطاب الماركسي على المستوى المنطوق فشل الاثنين معاً الأصالة والمعاصرة نظراً لعدم التلاقح بينهم وفي هذا الإطار تشير المقابلة المتعمقة إلى أن "الأصالة والمعاصرة مفهومان يواجهان أزمة.. ما نراه الآن إما أصالة لضرب المعاصرة، أو معاصرة لضرب الأصالة.. وكل منهم يسعى للقضاء على الآخر.. هناك إرث لا بد من إنعاشه هو الأصالة، ولكن لا بد من أن نواكب العصر ونكون جزء منه وهذه هي المعاصرة. ولكن نحن فاشلون في الاثنين الأصالة والمعاصرة.. لأنهما يطرحان على أنهما نقيضان لبعضهما البعض وليس على أنهما مفهومان يمكن إدماجهما لتعاظم الفائدة"(jjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjj). ومن هنا يتضح أن موقف الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق أكثر اعتدالاً من الخطاب المكتوب حيث يرى أن الأصالة لا بد وأن تندمج مع المعاصرة حتى يحصل المجتمع المصري على أكبر فائدة.

سابعا: موقف الخطاب الماركسي من سياسات النظام السياسي وأدائه:

١- على المستوى المكتوب:

لقد سعى الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى إلى معارضة سياسات النظام السياسي المصري وأدائه على كافة المستويات سواء كانت الداخلية أو الخارجية. وفي إطار نقد النظام على المستوى الداخلي يؤكد حسين شعلان "أن الحكومة تظن أنها شاطرة.. وقد تجد لنفسها ما يبرر هذا الظن.. فرغم النتائج السلبية لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية.. التي زهق المواطنين بسببها من معيشتهم، لم تواجه الحكومة أي ردود فعل احتجاجية ذات وزن.. تجبرها على أن تعيد التفكير في سياساتها والتراجع عنها.. لقد أصبح من التقاليد الثابتة لحكومة الحزب الوطني، التنصل من الأقوال والوعود التي تقطعها على نفسها أمام المواطنين.. ولها في ذلك سوابق كثيرة، نذكر منها.. أنها تتحدث كثيراً عن ضرورة رفع المعاناة الشديدة عن محدودي الدخل. لكن سياساتها تؤدي إلى زيادة هذه المعاناة.. وهي تتحدث كثيراً عن ضرورة تضبيط الغلاء ومحاصرته. ومع هذا ترفع الأسعار شهراً بعد شهر.. وكثيراً ما أكدت على أنها لن تبيع القطاع العام.. وإذ بها تفتح أسواق المزادات والدلالة على بيعه.. إن الحزب الحاكم وحكومته، اختار إرضاء مصالح "قوى الضغط" حتى لو تعارضت هذه المصالح مع ضمانات الاستقرار والشروط الدنيا للعدل"(kkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkk).

وفي إطار نقد سياسات النظام السياسي خاصة المرتبطة بالتبعية للولايات المتحدة الأمريكية يؤكد حسين عبد الرازق أنه لا بد من "إنهاء ما يسمى بالعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإنهاء اعتمادنا

إلى الفهرس

الاقتصادي والعسكري عليها، وإلغاء التسهيلات العسكرية والتدريبات المشتركة، وإعادة النظر في وجود القوات المتعددة الجنسية في سيناء.. والاحتجاج بأن مصر مكبلة بالاعتماد على المعونات الأمريكية – الاقتصادية خاصة – والاعتماد على القمح الأمريكي في توفير رغيف العيش.. أمر مردود عليه، بالحلول العملية الواضحة والبدائل التي طرحها حزب التجمع وعديد من المفكرين الاقتصاديين من مدارس مختلفة، للخلاص من هذا الاعتماد وللقضاء على العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، والموازنة العامة"[(lllllllllllllllllllllllllll)]. ويشير نفس الكاتب في موضع آخر أنه "لن يكون هناك حل لأي من مشاكلنا.. ارتفاع الأسعار، والمعاناة اليومية في لقمة العيش والكساء، والسكن والمواصلات.. التبعية لأمريكا والخضوع للعدو الإسرائيلي.. تفشى الإنحلال واهتزاز القيم في المجتمع.. ما لم توحد كل القوى الوطنية والديمقراطية جهودها ونضالها لتفرض الديمقراطية الصحيحة، وتنتهي دولة الشرطة، والحزب الواحد المتحكم، وسلطة الطوارئ وتزييف الانتخابات، والمجالس المنتخبة غير الشرعية.. ولا بد من التحرك بسرعة.. قبل أن يفوت الوقت"[(mmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmm)].

وفي إطار نقد الخطاب الماركسي للنظام السياسي على المستوى الديمقراطي يشير لطفي واكد إلى انه "طالما نبهنا إلى العقبات والألغام التي تضعها أجهزة النظام في طريق الممارسة الديمقراطية وطالما نبهنا إلى المخاطر التي تهدد أمن المجتمع وتقدمه نتيجة لهذه السياسات ولكن الأجهزة البوليسية التي يتصاعد دورها في إحكام السيطرة على الحكم والتي تملك وسائل القمع المتعددة تتخذها تارة في مواجهة الإرهاب والتطرف وتتخذها تارات في مواجهة القوى السياسية الشرعية والديمقراطية.. هذه الأجهزة تملك في نفس الوقت سلاح التقارير التي ترفعها إلى السلطات العليا للتأثير في قرارات هذه السلطات.. فبحجة مقاومة الإرهاب والتطرف تتزايد القيود على الممارسات الديمقراطية.. وتستمر حالة الطوارئ وتتزايد القوانين الاستثنائية وفي هذا المناخ تزول الحواجز بين الشرعية واللاشرعية وتتعطل الحوارات الصحية بين القوى السياسية وتتزايد العزلة بين السلطة والشعب ويتراجع الوجه الحضاري لمصر"[(nnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnn)].

ويؤكد الخطاب في موضع آخر على فساد السياسة المصرية في إطار العملية الديمقراطية حيث تشير أمينة النقاش "أننا نحيا في ظل ديمقراطية شكلية فهناك قيود على تشكيل الأحزاب.. تؤدي إلى أن هناك أحزاباً لها جماهير وأفكار واضحة ومتميزة. وليس لها وجود على الخريطة السياسية، بينما هناك أحزاب بلا جماهير ولا قيادات ولا أفكار.. وتشغل حيزاً على الساحة السياسية.. إن الحكومة مصره على احتكار السلطة. والحصول على الأغلبية بالعافية في كل انتخابات.. إن الحكم الحالي يعتمد على حزب أصبح عبئاً عليه، وعبئاً على الحياة الحزبية والسياسية وعقبة أمام التطور الديمقراطي.. لأنه حزب ضعيف، وهذا الضعف هو ما يدفعه إلى الحصول على حماية الحكومة سواء بالتزوير أو احتكار الخدمات والمناصب لعجزه عن الدخول في منافسة سياسية بأفكاره وكوادره وإنجازاته مع الأحزاب الأخرى.. باختصار فالحزب الوطني هو مرض الحياة السياسية الحقيقي. وأية ظواهر أخرى هي أعراض للمرض الأساسي الذي آن الأوان لاستئصاله"[(oooooooooooooooooooooooooo)].

إلى الفهرس

ويشير الخطاب الماركسي لعجز أداء النظام السياسي على المستوى العربي والإقليمي الذي تسبب في إهدار حقوق العمالة المصرية بالخارج، فيؤكد لطفي واكد "أن العمالة المصرية في البلاد العربية الشقيقة من مراكش إلى البحرين ومن المحيط إلى الخليج تحتاج إلى الدفاع عن حقوقها ومصالحها، وإلى حماية هذه الحقوق بحيث لا يضار عامل مصري.. فلا يطرد بلا جريرة، ولا يخفض أجره دون قاعدة، ولا يتأخر دفع هذا الأجر دون سبب، ولا يحرم من مكافأة نهاية الخدمة.. وأولاً وأخيراً لا تساء معاملته في أي ظرف من الظروف.. ولا شك أن المسئولية الأولى في ذلك تقع على كاهل الحكومة ووزاراتها ومؤسساتها المختلفة، التي لا نتردد لحظة واحدة في إدانتها - وليس مجرد اتهامها - بإهدار حقوق العمال المصريين في كثير من البلاد العربية، أحيانا عن جهل، وأحيانا عن تجاهل.. ويكفي أن هذه الحكومة لا تعرف بالضبط عدد مواطنيها في الخارج، كما أن بعض سفارات بلادنا لا تعطي العمالة المصرية الاهتمام اللائق بها، بل تساهم - بغفلتها وازدرائها لمواطنيها - في إهدار حقوقهم حين يتحول عدد من مبعوثينا إلى مهام أخرى تلهيهم عن وظيفتهم الدبلوماسية في تمثيل بلادهم والدفاع عن مواطنيهم"(pppppppppppppppppppppppppppp).

وفي إطار تأكيد الخطاب الماركسي على فشل النظام السياسي في أداء دوره على المستوى الإقليمي والدولي يؤكد إسماعيل صبري عبد الله "أن القائمين على نظام الحكم يصرون على السير وفق منهج السادات في التعامل مع إسرائيل تحت المظلة الأمريكية الذي كان وما زال جوهر كامب ديفيد ففي مقاعد الحكم في بلادنا من يشيدون بحكمة شامير واعتقد أنه لو جاءت تقلبات السياسة الإسرائيلية بشارون رئيساً للوزراء لتغني نفس الوزراء بأدبه الجم وإنسانيته ألا تراه يسعى لإنهاء اضطهاد إسرائيل للفلسطينيين بنقل أهل الضفة والقطاع إلى الأردن ليعيشوا عيشة راضية بين الأهل والأحباب ليكتسبوا العلم والتكنولوجيا لدى الشعب المختار.. إن الاتصالات تتم هنا على مستوى الوزراء.. حكومتنا السنية تقوم بالتطبيع مع العدو.. ويصر الصهاينة على فضح ما يدبره المصريون سراً فينصاع وزرائنا ويظهرون على شاشة التليفزيون وهم يرحبون بضيوفهم الأعزاء.. إذا أردنا ان يكون لنا قول مع الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة أو دول أوربا شرقيها وغربيها فعلينا أولا أن نفيق من غفلتنا أن نتخلص من الفساد والقيم المنحطة، أن نأخذ أمورنا بالجد لأنه ويل لشعب يهزل في عالم يتسم بالجد الشديد"(qqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqq).

من خلال العرض السابق يتضح موقف الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب من النظام السياسي وأدائه حيث رفض الخطاب سياسات النظام على المستوى الداخلي سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ثم رفض الخطاب السياسيات الخارجية سواء كانت على المستوى العربي والإقليمي أو على المستوى الدولي ذلك لأنها سياسات تتسم بالتبعية والخضوع وعدم الاستقلال.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من سياسات وأداء النظام السياسي فقد تطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه فيما يتعلق بموقفه من السياسات الداخلية للنظام السياسي وأدائه حيث أكد على فشل النظام على المستوى الداخلي في تحقيق قدر من

الديمقراطية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي نتيجة التبعية للولايات المتحدة الأمريكية وفي هـذا الإطـار تؤكد المقابلة المتعمقة "أن النظام السياسي المصري أصبح أسير خبرة سياسية لا يغيرهـا أو يـستفيد منهـا، وبالتالي فإيقاعه بطئ في إحداث التغيير المطلوب. هذا إلى جانب أنه ليس لديه رؤيـة مـستقبلية واضـحة وبالتالي عجز عن أن يواجه الإشكاليات الاجتماعية الكبيرة"[(rrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrr)].

وتؤكد المقابلة المتعمقة في موضع آخر "أن النظام الحالي يتجسد في أشخاص أغلبهم يستمدون جذورهم من الطبقة الوسطى، ولكن يحاولون الصعود وتجاوز الطبقة الوسطى إلى الطبقة العليا وهذا نتيجـة الانفتـاح على أمريكا فذلك هو وسيلتهم لتجاوز طبقتهم الأصلية.. إن الافتراض الأساسي لديهم هو أن مناهضة الهيمنة الأمريكية عملية غير مجدية وأضرارها أكبر من فوائدها.. وهذا الافتراض الأساسي لدى الطبقـة الحاكمـة الحالية يجعلها لا تناقش مدى حتمية هذا الموقف.. إن النظام المصري لا يجد ضرورة ولا وسيلة للفكاك من النظـــام العـــالمي.. إن هـــذه الـــسياسة يتعـــذر الاســـتمرار فيهـــا لأنهـــا سياســـة هاشـــة فـــي جوهرها"[(sssssssssssssssssssssssssss)].

وإذا كان هذا الموقف المتطابق من سياسات النظام وأدائه على المستوى الداخلي بين الخطاب المنطـوق والخطاب المكتوب فإن الوضع قد اختلف على المستوى الإقليمي والدولي حيث تناقض الخطاب الماركـسي المنطوق مع الخطاب المكتوب ومع نفسه أيضاً حيث اتخذ موقف المعارض لأداء النظـام علـى المـستوى الإقليمي والدولي ثم اتخذ موقف المؤيد للنظام السياسي في أدائه على نفس المستوى في موضع آخر. وفـي هذا الإطار تؤكد المقابلة المتعمقة على معارضة النظام على المستوى الخارجي فتـشير إلـى أن "المنطقـة العربية هي الأكثر اضطراباً والأكثر فشلاً على المستوى الدولي، ومصر هي السبب لأنها لا تأخـذ موقعـاً متقدماً.. وتخليها يؤدي إلى ظهور مشاكل تعوق مستوى مصر.. جزء هام من عجـز الجامعـة العربيـة أن مصر لا تعطيها حقها.. عمرو موسى من أكفأ الساسة المصريين لكن هذا لا يكفي لأنه لا بد من دعـم هـذه الكفاءة وتقديم سياسات تخدم هذه الكفاءة، وهذا غير متوفر. إن الغياب المصري في الساحة العربية هو سبب كل فشل في المستقبل"[(tttttttttttttttttttttttttt)].

وفي إطار تناقض الخطاب مع نفسه ومع الخطاب المكتوب تؤكد المقابلة المتعمقة "أن سياسات النظـام المصري الإقليمية والدولية يمكن اعتبارها مقبولة على عكس أيام السادات حيث يقوم النظام الحالي باستخدام العلاقات المصرية الإسرائيلية كشكل من أشكال الضغط لصالح القضية الفلسطينية.. ولم يقدم النظام تنازلات مثل أيام السادات، ويحاول المحافظة على نوع من العلاقات العربية الطيبة، وترك سياسـة الانبطـاح التـي اتبعها السادات خاصة عندما كان ينظر لإسرائيل على أن مشكلتها مع العرب مشكلة سيكلوجية تتطلب تقـديم تنازلات لكي تحل هذه العقدة النفسية، هذا إلى جانب وجود حد أدنى من العلاقات العربيـة وعلـى النطـاق الـــدولي يحـــاول النظـــام الحفـــاظ علـــى اســـتقلال الإرادة الوطنيـــة فـــي ظـــل ظـــروف دوليـــة معقدة"[(uuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuu)]. ومن هنا يتضح مدى تناقض الخطاب الماركسي مع نفسه، وهـو مـا يعني تهافته وعدم منطقيته على هذا المستوى.

إلى الفهرس

ثامنا: موقف الخطاب الماركسي من طبقات المجتمع:

١- على المستوى المكتوب:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب من طبقات المجتمع فقد أكد الخطاب ومنذ البداية انحيازه التام للطبقات الشعبية الوسطى والدنيا من محدودي الدخل والمهنيين والعمال والفلاحين. فوقف الخطاب مدافعاً عن حقوق هذه الطبقات الفقيرة والكادحة والتي يتم زيادة إفقارها تحت وطأة سياسات النظام السياسي وحكومته والتي سعت إلى تدعيم الطبقات العليا من البرجوازية الطفيلية وذلك منذ مطلع السبعينيات وحتى الآن. وفي هذا الإطار يؤكد حسين عبد الرازق أنه "دون حياء أو خجل، ودون توقف عن رفع شعار حماية محدودي الدخل المثير للسخرية.. يواصل الحزب الحاكم توجيه الضربات للطبقات الشعبية على كافة المستويات.. فإذا كان الحزب الحاكم خادم التبعية والطفيلية والفساد والسند السياسي والمادي لرأس المال الأجنبي والمحلي، يلجأ إلى مهارة "الترزية" المتخصصين في تفصيل القوانين الجائرة.. بهدف إطلاق يد الإدارة الرأسمالية في تحديد دخول العاملين، والعبث بعلاواتهم الدورية والتشجيعية.. فليس أمام الطبقة العاملة إلا تطوير وحدتها وتضامنها لتأمين أعلى كفاءة ممكنة في خوض معركتها القادمة.. كذلك عليها أن توسع قاعدة هذه المعركة لتشترك فيها فئات الشعب الأخرى التي سيتصاعد العدوان عليها في المستقبل: عليها أن تدعو النقابات المهنية وطلائع الفلاحين والنساء إلى مساندتهم حتى لا تنفرد الأقلية المالكة في غيبة الشعب بتقرير مصير البلاد لزمن طويل قادم"[v].

وتشير بهيجة حسين في موضع آخر أن مجلس الشعب خلال الدورة البرلمانية من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ قد أقر مجموعة من القوانين الجائرة التي أضرت بمصالح الطبقات الشعبية حيث تؤكد أنه خلال "خمس سنوات أقر فيها المجلس حق ملاك الأراضي في طرد الفلاحين من أراضيهم وأقر ببيع القطاع العام وفصل العمال، وأنهار في سنواته الخمس كل ما يمكن أن نسميه حقوقاً كانت مكفولة لنا كحق التعليم المجاني والعلاج المجاني وتدنى مستوى التعليم ومستوى العلاج ومستوى الخدمات عموماً.. هذا إلى جانب الارتفاع المذهل للأسعار والذي يحيل حياة الفقراء ومتوسطي الدخل إلى جحيم"[w].

ويؤكد الخطاب الماركسي في موضع ثالث أن اتباع الحكومة لتعليمات صندوق النقد الدولي قد أصاب الطبقات الشعبية في مقتل فيؤكد جودة عبد الخالق أنه "بموجب هذه الإجراءات فإن الأسعار ترتفع بمعدلات كبيرة.. والنتيجة أن الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقراً مما أصبح يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي.. إن الحكومة تتباهى بأنها خفضت عجز الموازنة إلى أقل من ٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وبأن احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي زاد إلى ١٥ مليار دولار، وبأن سعر الدولار قد استقر لأول مرة خلال سنتين عند حدود ٣٣٠ قرشاً. وكل ما تتباهى به الحكومة صحيح ولكنه لا يمكن أن يكون موضوعاً للتباهي بل للتباكي فكل هذه الإنجازات قد تمت على حساب الفقراء والمطحونين، على حساب الشباب الذي يعاني من البطالة والضياع، على حساب المشروعات الإنتاجية التي يخنقها الكساد، وهؤلاء هم الخاسرون، أما الكاسبون فهم مستوردو البضاعة.. فهل تنجح الحكومة والصندوق في اقتطاع الرطل من

إلى الفهرس

اللحم الحي دون إراقة دماء الأخير؟! ونحن نتأمل هذا السؤال ربما يكون مفيداً أن نسترجع ذكـرى أحـداث يناير ١٩٧٧ فلعل الذكرى تنفع المؤمنين!"(xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx).

ويؤكد حسين عبد الرازق في موضع رابع وبمناسبة ترشيح الرئيس لفترة رئاسة ثالثة "أننا أمام ٢٢ عاما من السياسات الساداتية - المباركية التي قادتنا إلى كارثة.. لذلك يرفض حزب التجمع ترشيح حسنى مبارك الذي.. احتفظ بجوهر سياسات السادات وحافظ عليها وضمن لها البقاء.. مما أدى إلى تدهور مستوى معيشة الطبقات الشعبية والفئات الوسطى، وتوالي الممارسات المعادية للديمقراطية، وانتشار الفساد كالسرطان فـي جسم الدولة والمجتمع ونمو التعصب الديني والفتنة الطائفية والإرهاب.. ولا أظن أن مواطناً مصرياً، غيـر الطفيليين وكبار الرأسماليين والنهابين وسارقي قوت الشعب والذين يعملون في خدمتهم، يحتاج لكاتب سياسي ليصف له الأزمة التي نعيشها فالجميع يعانون في حياتهم اليومية ويدركون التدهور الاقتصادي والاجتمـاعي والسياسي، والضياع الذي قادهم إليه حكم الرئيس حسني مبارك طوال ١٢ عاماً"(yyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyy).

وفي إطار نفس المناسبة يؤكد عبد الغفار شكر في موضع خامس أنه إذا أراد الرئيس إعادة الترشيح فلا بد من "فتح الباب أمام التطور الديمقراطي السلمي للمجتمع المصري وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.. وإلغـاء القيود المفروضة على النشاط السياسي الجماهيري.. ومواجهة الإرهـاب بمعالجـة الأسـباب الاقتـصادية والاجتماعية والثقافية وليست الأمنية وحدها. ودعم الطبقات الكادحة في مواجهة موجـات الغـلاء المتتاليـة بتحقيق التوازن بين الأسعار والأجور بزيادة مرتبات العمال والموظفين واستمرار دعـم صـغار الفلاحـين والحرفيين"(zzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzz).

وفي إطار محاولة الخطاب الماركسي الدفاع عن الطبقات الشعبية في مواجهة السياسات المختلفة للنظام السياسي والحكومة، وفي إطار رفع الدعم عن رغيف الخبز يؤكد لطفي واكد "أننا نعيش بين كافة الـشرائح المنتجة في المجتمع ونلمس الأزمات والمعاناة على أرض الواقع، وندرك المخاطر التي تتعرض لهـا أسـر الطبقات الشعبية والمتوسطة من جراء.. إلغاء الدعم عن الرغيف وهو الغذاء الأساسي للأغلبية الساحقة مـن أبناء الشعب"(aaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaa). وفي إطار بيع القطاع العام يؤكد إبراهيم سعد الدين "أن الأمـر سيصبح أشد خطورة إذا ما وجهت حصيلة بيع القطاع العام لتمويل النشاط الجاري للدولة لسد العجـز فـي الميزانية الجارية للدولة. أن ذلك يعني الإقدام على تبديد الإدخارات التي سبق أن كونها شعب مصر بعرقـه وجهده والتي تحمل من أجلها أعباء معركة التحرير وأعباء التضخم والديون الذي ما زال محمـلا بهـا.. إن الإعلان عن بيع القطاع العام بالجملة وبهذا الحجم الكبير سيؤدي بالضرورة إلى خفض قيمـة هـذا الحجـم الهائل من الأصول الرأسمالية المعروضة للبيع وهو ما يعني نقل ما يملكه الشعب من أصـول إلـى ملكيـة الرأسماليين بأدنى الأسعار لذلك لا بد من نضال كل فئات الشعب التي سيحيق بها الضرر. بمـا فـي ذلـك المثقفين الوطنيين وقيادات القطاع العام وكل القوى العاملة الذي ينبغي رفع أصواتهم بالاحتجاج لوقف النهب والمحافظــة علــى مــدخرات الأمــة ولوقــف بيــع القطــاع العــام وتحقيــق إصــلاح حقيقــي به"(bbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbb).

وفي محاولة الخطاب الماركسي إبراز التمايز الطبقي داخل المجتمع المصري يشير خليل عبد الكريم إلى أن "٤٠% من شعب مصر يعيش تحت مستوى الفقر، بينما تنعم طبقة محدودة بكل شئ"[(cccccccccccccccccccccccccccc)]. ومن هنا يتضح أن الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب قد وقف مدعماً للطبقات الفقيرة والكادحة داخل المجتمع المصري. فوقف ضد سياسات الدولة التي تضر بمصالح العمال والفلاحين وأبناء الطبقة الوسطى من المهنيين ومحدودي الدخل، والتي تعمل لتدعيم البرجوازية العليا والشرائح الطفيلية، وفي هذا الإطار وقف الخطاب بكل قوة لمواجهة هذه الشرائح التي تسعى للاستيلاء على ثروات الشعب.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من طبقات المجتمع فقد تطابق تماماً مع الخطاب المكتوب حيث أكد على أن الطبقات الوسطى والدنيا هي الأكثر تضرراً من سياسات النظام السياسي المصري والتي تسعى لدعم الطبقات العليا والطفيلية التي ظهرت نتيجة الانفتاح الاقتصادي على المجتمع الرأسمالي منذ مطلع السبعينيات. وفي هذا الإطار تؤكد المقابلة المتعمقة "أن المستفيد الأساسي من النظام هي الطبقة العليا التي تعتبر ركيزة النهج المتبع إزاء أمريكا. أما الأكثر تضرراً هي القطاعات الواسعة من الطبقات الشعبية ومنها الطبقة الوسطى.. عندما حدثت أزمة الدولار وصعوده إلى ضعف قيمته أدى إلى أزمة قومية حيث إنهار قطاع عريض من الشعب المصري.. والنظام في مأزق ولا يستطيع حل هذه المشكلة"[(dddddddddddddddddddddddddddd)].

ويشير الخطاب الماركسي المنطوق في موضع آخر إلى طبيعة النظام السياسي المصري والذي يتسم باستقلالية الدولة عن طبقات المجتمع. فتؤكد المقابلة المتعمقة "أن النظام المصري بونابرتي الطابع أي أن الدولة لها استقلال نسبي عن طبقات المجتمع. لكن هناك جماعات ضغط تؤثر على النظام ومن هذه الجماعات الشرائح الطبقية الطفيلية التي ظهرت في ظل الانفتاح الاقتصادي منذ مطلع السبعينيات وهذه الشرائح لها تأثير كبير على النظام السياسي لكن النظام على الرغم من ذلك لا يزال طابعه بونابرتي.. ويمكنه أن ينقلب على أي جماعة أو شريحة طبقية، وهذا ما حدث أخيراً مع الرأسمالية الطفيلية حيث قام بمحاربة رجال الأعمال الطفيليين الذين استولوا على أموال البنوك وأقاموا بها مشروعات وهمية. لكن لا زالت الطبقات الشعبية ومحدودي الدخل هم الأكثر تضررا من سياسات النظام يعني ممكن نقول ان النظام البونابرتي مترجرج تجاه الطبقات ولكنه يميل أكثر إلى الشرائح الطفيلية"[(eeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeee)]. ويتضح من ذلك أن الخطاب الماركسي على المستوى المنطوق يدين سياسات النظام السياسي المصري الداعمة للطبقات الطفيلية على حساب الطبقات الشعبية والوسطى.

إلى الفهرس

تاسعا: موقف الخطاب الماركسي من الخطابات الفرعية الأخرى:

١- على المستوى المكتوب:

يعد موقف الخطاب السياسي الماركسي للطبقة الوسطى المصرية من الخطابات الفرعية الأخرى للطبقة الوسطى المحك الأساسي الذي يمكن من خلاله قياس التفاعل والتنافس بل والصراع في الحياة السياسية المصرية خلال تجربة التعددية السياسية. وفي هذا الإطار يتضح أن الخطاب الماركسي على المستوى المكتوب قد أعطى اهتماماً كبيراً لمهاجمة الخطابات الفرعية الأخرى حيث جاءت نسبة ١٥,٨% من عينة الدراسة لنقد الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى. وهو ما يوضح أن الخطاب يعطى أهمية كبيرة للهجوم على المعارضة السياسية فاقت اهتمامه ببعض القضايا الرئيسية التي تشكل حد أدنى من الإجماع الشعبي. وقد أفرد الخطاب الماركسي المساحة الأكبر للهجوم على الخطاب السلفي وهو ما فعله أيضا الخطاب السلطوي وهذا يوضح مدى ما يشكله الخطاب السلفي من تهديد للخطابات السياسية الموجودة على الساحة السياسية المصرية. في حين جاء اهتمام الخطاب بمهاجمة الخطاب السلطوي ضعيف للغاية نظراً لاهتمام الخطاب بالهجوم المباشر على النظام السياسي والحكومة التي يعبر عنها خطاب السلطة. ثم جاء أخيراً موقف الخطاب الماركسي من الخطاب الليبرالي حيث استخدم معه الإزاحة حيث اعتبر هذا الخطاب من الخطابات التي ليست لها قاعدة جماهيرية وفكرها أقرب لفكر النظام السياسي لذلك فهي ليست ذات وزن حقيقي على الساحة السياسية المصرية.

وفيما يتعلق بموقف الخطاب الماركسي من الخطاب السلفي نجده يصفه بأنه يدعو إلى الإرهاب والتكفير ويؤكد حسين عبد الرازق على ذلك بقوله "إن الإرهاب أحد تجليات الظاهرة الظلامية، التي تدعو لإقامة دولة دينية وتكفر المخالفين في الرأي. تصاعد في الحقبة الأخيرة، ووجد الأرضية الصالحة لنموه واستشرائه في ظل السياسات الساداتية - المباركية التي تعاني منها منذ ٢٢ عاماً"(ffffffffffffffffffffffffffff). وفي نفس الإطار يشير خليل عبد الكريم في موضع آخر "أن المفكرين المستنيرين أمل الأمة وملاذها للوقوف في وجه هذه الغزوة الانكشارية التي تريد أن تشيع الأفكار الظلامية المتخلفة باسم الاسلام.. أنك لا تكاد تفتح صحيفة أو مجلة من التي ترفع اللافتة الإسلامية حتى تقرأ مقالا كله هجوم على العلمانية ومفكريها المستنيرين.. وأصبح الحديث عمن يسمونهم بـ (المجاهدين الأفغان) من الدروس المقررة على قرائها، حتى صحف المعارضة دخلت هذا المضمار تملقا وانخداعا بما يسمى (الصحوة الإسلامية) التي أوضحنا إنها كاذبة وأن أحوال المسلمين من المغرب حتى باكستان في تدهور مستمر بفضل أفكارهم وتوجيهاتهم"(gggggggggggggggggggggggggggg).

ولإبراز مدى استخدام الإرهاب الفكري من قبل الخطاب السلفي يؤكد محمد سيد أحمد وبمناسبة اغتيال فرج فودة "إن رصاصات الإرهاب في مصر سبق أن وجهت إلى صحفيين وكتاب.. ولكن لأول مرة، توجه هذه الرصاصات إلى كاتب لا يملك صفة غير أنه صاحب رأي.. وهذا تحول بالغ الخطورة يحمل في طياته اغتيال الفكر، لا مجرد اغتيال خصم سياسي أو متهم بالتعبير عن رأي الدولة. وهو تحول ينال من فكرة الديمقراطية في أساسياتها.. ولذلك اعتقد أن الوقت قد حان كي يكون هناك موقف موحد، يشمل كافة القوى

السياسية، من مثل هذه الأحداث تحديداً.. وأزعم أن أهم محظور يتعين تحاشيه هو أن يطرح الخلاف على أنه خلاف بين الإسلاميين من جانب والعلمانيين من الجانب الآخر.. بل إن الخلاف هو بين من يلتزمون باحترام الرأي، والرأي الآخر من جانب.. وبين الذين لا يتورعون عن اللجوء إلى رصاص البنـادق والرشاشـات.. حسما للخلافات في الرأي!" (hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh).

وفي إطار تصوير الخطاب الماركسي للخطاب السلفي بالإرهاب ومحاولة إثارة الفتنة وبمناسـبة قـرار وزير التعليم بعدم ارتداء الحجاب في المدارس إلا بعد تقديم ولي الأمر طلب مكتوب لإدارة المدرسة تؤكـد أمينة النقاش "أن مشعلي الحرائق في جريدة الشعب الذين يبحثون عن جنازات ليشبعوا فيهـا لطمـاً، كـادوا يحولون الموضوع إلى حرب أهلية تحرض على الوزير، وتتهمه بمعاداة الإسلام وتكاد تهدر دمه دون تريث أو أي إحساس بالمسئولية. والقرار كما شرحه وزير التعليم بنفسه في التليفزيون لم يمنع ارتداء الحجاب فـي المدارس، بل وضع شرطاً منطقياً، هو أن يتقدم ولي أمر التلميذة بطلب مكتوب يشير إلـى موافقتـه علـى ارتدائها غطاء للشعر.. ما الجريمة التي تستدعي هذه الحملة الهوجاء والغوغائية والتـي تـتعطش لإسـالة الدماء" (iiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiii).

ويحاول الخطاب الماركسي في مواجهة مباشرة مع الخطاب السلفي أن يوضح كيـف يـدافع الخطـاب السلفي عن الإرهاب والإرهابيين حيث اعتبرهم شهداء وأبطالاً وفي هذا الإطار يؤكد رفعت السعيد في تعقيب على عصام العريان "أنه عندما حكم بالإعدام على مجموعة من الإرهابيين المتأسلمين قصاصاً لما ارتكبـوه من جرائم توجب إعدامهم في كل الشرائع السماوية والقوانين الوضعية، انطلقت جريدتك أو حليفتك المتأسلمة فأسمتهم الشهداء الأبطال.. وأنت تعرف كيف يضع الإسلام الشهداء في أعلى مرتبة فهم أحياء عنـد ربهـم يرزقون.. فهل تعتبر أن موقفاً كهذا هو خلاص من الماضي المثقل بخطايا الإرهاب والعنف؟ أم هو تمجيـد للإرهاب والإرهابيين؟ وعندما قام إرهابي متأسلم بإرتكاب جريمة الاعتداء المجرم علـى الـدير المحـرق تطوعت جريدتك أو حليفتك لتبرئة الإرهابيين، وأكدت "معلوماتها" أن المواساد ارتكب الجريمة.. ثـم قـبض على الإرهابي المتأسلم الذي ارتكب الجريمة ولم تقل لنا جريدتك أو حليفتك إن كـان عمـيلاً للمواسـاد، أم ستعتبره شهيداً وبطلاً" (jjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjj).

وفي تطور أكثر شراسة اتهم الخطاب الماركسي الخطاب السلفي بأنه يقوم بتنفيذ مخطط صهيوني علـى أرض مصر حيث يؤكد نزار سمك "أن إسرائيل تستغل حماس البعض الديني وجهلهـم الـسياسي والغبـاء الطائفي لدى البعض لتدفع بهم دون أن يعلموا - وإن كنت لا استبعد تواطؤ البعض - لكي يحققوا حلم تقسيم مصر جغرافيا نيابة عنها (حدث في لبنان) أو على الأقل زعزعة الاستقرار الداخلي لفترة من الزمن في مثل هذه الغباوات الطائفية والتي لا تخدم في النهاية إلا المخطط الصهيوني على المـدى الطويـل. والحقيقـة أن إسرائيل لا تترك وسيلة إلا واستخدمتها سواء حربـاً أو سـلماً أو تجنيـداً أو اسـتخداماً مباشـراً أو غيـر مباشر" (kkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkk). ومن هنا يتضح أن موقف الخطاب الماركسي من الخطاب السلفي موقفاً مبدئياً حيث يرفض الخطاب الماركسي الخطاب السلفي بل والتيار السلفي بأكمله وذلك لأنه يرى أنـه تيـار يسعى إلى الوصول للسلطة تمسحاً بالدين وأنه يقوم بتسييس الدين وهذا مبدأ مرفوض لدى أنصار الخطـاب

الماركسي. هذا إلى جانب أن التيار السلفي هو صاحب الأرضية الاجتماعية العريضة والذي يشكل عائقاً أمام التيار الماركسي للمنافسة على السلطة.

أما بالنسبة لموقف الخطاب الماركسي من الخطاب السلطوي فقد جاء في إطار نقد النظام السياسي وحكومته ذلك لأن الخطاب السلطوي ما هو إلا لسان حال لهذا النظام وتلك الحكومة. وجاء النقد المباشر للخطاب السلطوي في مناسبات محددة، وهي المناسبات التي كان كتاب الخطاب السلطوي هم أبطالها، وفي هذا الإطار يشير حسين عبد الرازق إلى "الهجمة الشرسة التي قادها بعض مثقفي الحكم وقادة الرأي فيه، وعلى رأسهم وكيل مجلس الشورى، عندما تصدوا لواحد من ألمع وأعمق المفكرين المصريين أثناء حديثه مع رئيس الجمهورية في لقائه ببعض المثقفين بمعرض الكتاب محاولين منعه من مواصلة الحديث وقمع رأيه رافعين سلاحهم الصدئ.. (امسك شيوعي)!.. إن هذا الحدث يقول لنا بوضوح أننا نعيش حكما قمعياً معادياً للديمقراطية.. دولة بوليسية لا تحترم قانوناً، وأدواتها العنف، سواء مارسه رجل الشرطة، أو المثقف الذي يعمل في النهاية في خدمته"[(lllllllllllllllllllllllllll)].

وفي مناسبة أخرى هي محاكمة تنظيم ثورة مصر أكد صلاح عيسى "أن الحائط الذي يفصل بين الحكومة وأصحاب الفضيلة كتابها، مبنى بالطوب الأمريكي الإسرائيلي، لذلك فإن قليل من الماء - في رأي المشايخ الذين يعملون في دار الإفتاء الصحفي - يطهرها حتى لو كان الذي سال على هذا الحائط، هو دماء أكثر من مائة ألف مصري، شربتها رمال سيناء في ثلاثة حروب، كان الطرف الآخر فيها، هو الصديق الإسرائيلي، فضلا عن أطفال بحر البقر وعمال أبو زعبل، وغيرهم ممن قتلوا ويقتلون، بل ويدفنون أحياء برصاص وأنفاس الحليف الأمريكي في الأرض العربية والمصرية المحتلة!.. لذلك لم يدهشنا ذلك الهجوم المبتذل - بل المنحط - الذي شنته صحف الحكومة على المتهمين في قضية ثورة مصر حتى أن الزميل العجب سمير رجب - الذي وصف نفسه في المقال بأنه من أبناء الثورة - قال إنها قضية فساد، لأن المتهمين فيها اختاروا اسم "ثورة مصر" لتنظيمهم ونسى أنه تفاخر بان الثورة هي السيدة والدته وأنه ابنها!.. إن من حق كل مواطن، وكل سياسي، أن يختلف مع المتهمين في قضية ثورة مصر، حول مدى ملاءمة الأسلوب الذي اتخذوه للتعبير عن احتجاجهم على المهانة التي يتعرض لها الوطن، أما هدفهم فلا خلاف عليه بين كل المصريين والعرب، إذا كانوا كذلك حقا!.. ولذلك لا نرى أي مبرر لكي نذكر الزملاء الأعاجب بالقاعدة القانونية التي تقول أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته، ولا بالقاعدة الوطنية التي تقول أن المتهمين في ثورة مصر أبرياء حتى لو ثبتت إدانتهم"[(mmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmm)]. ويعني ذلك أن الخطاب الماركسي اعتبر النظام السياسي والخطاب السلطوي في بوتقة واحدة وما يوجه من نقد وهجوم على النظام السياسي والحكومة موجه أيضا للخطاب السلطوي الذي لا يوجد جدار فاصل بينه وبين النظام فهو أداة تعمل في خدمته.

وفيما يتعلق بموقف الخطاب الماركسي من الخطاب الليبرالي فقد استخدم معه آلية الإزاحة حيث لم يرد الحديث عنه خلال مرحلة الدراسة سواء كان ذلك مدحاً أو ذماً، في محاولة إبراز استخدام آلية الإزاحة ليس للخطاب الليبرالي فقط بل وللتيار الذي يعبر عنه ممثلاً في حزب الوفد يشير سعيد إسماعيل على "انه في دنيا

إلى الفهرس

الأحزاب، أذهب إلى مختلف المواقع الرسمية فسوف تجد الجميع، في الغالب، أصحاب انتماء حزبي.. وهـو دائماً الحزب الوطني الديمقراطي!! ثم انزل بعد ذلك إلى أي موقع شعبي قرية، كفر، عزبة، حارة، سـوق.. الخ وأسأل أفراد الناس شبانا وشابات، كبارا وصغارا، موظفين وتجار، .. الخ عن انتمائهم الحزبي، فلن تجد ـ غالبا ـ أحدا له انتماء حزبي، فكأن هناك حزباً رسميا حكومياً يعيش في أجهزة السلطة، لكن لا أثر لـه ولا ظل في أي وجدان شعبي.. لكنك لو جلست لتتبادل أطراف الحديث مع الجماهير في مسائل سياسية فمن المرجح أنك سوف تجد لمتحدثك (موقفاً) أو (اتجاها) ما، تستطيع بكل سهولة ويسر أن تصنفه سياسيا.. ومن المرجح أنك ستجد من تتحدث إليه، واحد من ثلاثة: فهو إما ناصـري، أو مـن الجماعـات الإسـلامية، أو ماركسي.. إنها التيارات الثلاثة المتواجدة فعلاً في الشارع السياسي المصري"(nnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnn).

ومن هنا يتضح أن الخطاب الماركسي يتجاهل عن عمد وضع التيار الليبرالي ضمن التيارات التـي تمتلـك قاعدة جماهيرية في الشارع السياسي المصري. وبذلك يكون قد استخدم آلية الإزاحة لهذا التيار والخطـاب المعبر عنه. وهنا لا بد من التأكيد على أنه إذا استخدمنا آلية القياس على الواقع سوف نجده يعكـس موقفـاً مختلفاً، فالتيار الليبرالي المتمثل في الوفد وخطابه الذي تعتبر جريدة الوفد لسان حالـه هـو مـن التيـارات والخطابات ذات الفاعلية في الساحة السياسية المصرية خلال مرحلة الدراسة حيث خاض معارك حقيقية مـع النظام السياسي وحكومته سعياً نحو إصلاح سياسي وديمقراطي.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب الماركسي على المستوى المنطوق من الخطابـات الفرعيـة للطبقة الوسطى، فقد أتضح أن الخطاب يتطابق في موقفه مع الخطاب المكتوب بالنسبة للموقف من الخطـاب السلفي حيث أشار الخطاب المنطوق في مواضع متعددة إلى إدانة الخطاب الـسلفي حيـث أكـدت المقابلـة المتعمقة "أن الجماعات الإسلامية جماعات متطرفة ومتسترة وراء الدين.. وأن التيار الإسلامي يـؤدي إلـى تكريس التخلف"(oooooooooooooooooooooooooooooo). ويحذر الخطاب المنطوق في موضع آخر من "خطر الاتجاه الـديني المتطـرف الـذي يهـدد بالاغتيـالات.. ويـدعم مـن الخـارج عـن طريـق إيران"(pppppppppppppppppppppppppppppp).

أما بالنسبة لموقف الخطاب الماركسي المنطوق من الخطاب الليبرالي فقد استخدم معه آلية الإزاحة مثلما فعل الخطاب المكتوب باستثناء إشارة واحدة هاجم من خلالها الخطاب الماركسي المنطوق الخطاب الليبرالي، حيث أكدت المقابلـة المتعمقـة "أن جـزء كبيـراً مـن اليمـين الليبرالـي عميـل للنظـام الرأسـمالي العالمي"(qqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqq).

وفيما يتعلق بموقف الخطاب المنطوق من الخطاب السلطوي فقد استخدم معه آلية الإزاحة حيث اعتبـر الهجوم على النظام السياسي والحكومة المصرية هو هجوم موجه أيضاً إلى منتجي خطـاب الـسلطة فهـم يعملون في خدمة النظام ولا يمكن الفصل بينهم فكل نقد موجه للنظام موجه بالضرورة للخطاب المعبر عنه.

إلى الفهرس

ومن خلال العرض السابق يتضح أن الخطاب الماركسي للطبقة الوسطى علـى المـستويين المكتـوب والمنطوق أفرد جزءاً كبيراً لنقد الخطاب السلفي بل والهجوم عليه ومحاولة تصفيته وهو ما أدى إلى إضعاف موقفه في مواجهة النظام السياسي وخطابه، حيث يمكن القول أن المعركة الحقيقية للخطاب الماركسي كانـت في مواجهة الخطاب السلفي وليست في مواجهة النظام السياسي وحكومته. وبذلك يكون قـد نجـح النظـام السياسي في سياسته التي ابتدعها منذ مطلع السبعينيات حيث يترك الخصوم السياسيين لتصفية بعضهم البعض بعيداً عنه، على الرغم من أن هذه السياسة أثبتت فشلها إلى حد كبير حيث راح ضحيتها الـرئيس الـسادات، نتيجة أنه عندما أعطى التيار الإسلامي فرصة العمل السياسي لتصفية خصومه السياسيين مـن الناصـريين والشيوعيين وبعد أن خاص التيار الإسلامي من مهمته التي أوكلها له الرئيس السادات تفرغ للرئيس ونظامه السياسي وانتهت التجربة بمأساة حقيقية، ولكن لا يزال النظام يلعب نفس اللعبة وهذا ما وضـح مـن حجـم الهجوم الذي توجه به الخطاب الماركسي للخطاب السلفي الإسلامي.

إلى الفهرس

إستخلاصات أساسية

١- بالنسبة للقضايا والموضوعات التي عني بها الخطاب السياسي الماركسي للطبقة الوسطى، فقد جاءت القضية العربية في مقدمة القضايا التي اهتم بها الخطاب، وأكد على ضرورة استمرار الانتفاضات العربية ضد الاحتلال الإسرائيلي واستخدام القوة باعتبارها الوسيلة الوحيدة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، ورفض أسلوب المفاوضات والمبادرات، ورفض السلام مع إسرائيل، وطالب بإلغاء معاهدة كامب ديفيد، ورفض سياسات أمريكا تجاه العرب، ودعي إلى الوحدة العربية رغم أنه أكد على صعوبة تحقيقها في ظل الظروف الراهنة. وقد تطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه فيما يتعلق بجوهر القضية وهي الوحدة العربية التي لا يمكن أن تتحقق في ظل الأنظمة العربية المستبدة.

٢- ثم جاءت قضية الديمقراطية في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام وركز الخطاب على إبراز الممارسات غير الديمقراطية للنظام السياسي والحكومة، وطالب بتداول السلطة وتعديل الدستور وإلغاء قانون الطوارئ. وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه تماماً على هذا المستوى حيث نادى بالإصلاح السياسي وتداول السلطة وتعديل الدستور وإلغاء قانون الطوارئ.

٣- ثم جاءت قضية العدالة الاجتماعية في المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام وأكد على حماية الطبقات الشعبية والمحافظة على مكتسباتها التي تحققت مع ثورة يوليو ١٩٥٢، وهاجم سياسة الانفتاح التي أدت إلى زيادة الفرز الاجتماعي بين طبقات المجتمع. وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه على هذا المستوى، حيث أكد على أن النظام الناصري كان مهموماً بتحقيق العدالة الاجتماعية للطبقات الفقيرة. أما النظام الحالي فيسعى لتدعيم الطبقات الطفيلية، ويكرس التمايز الطبقي.

٤- ثم جاءت قضية الاستقلال الوطني في المرتبة الرابعة من حيث الاهتمام ورفض الخطاب التبعية الاقتصادية والمنح والقروض والمساعدات الأجنبية التي تمهد للتدخل في الشئون الداخلية، وتؤدي لعدم الاستقلال الاقتصادي والسياسي. وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه على هذا المستوى حيث اعتبر عدم الاستقلال الاقتصادي والسياسي هو نتاج التبعية للغرب الرأسمالي.

٥- ثم جاءت قضية الأصالة والمعاصرة في المرتبة الخامسة من حيث الاهتمام ودافع الخطاب عن المعاصرة ورفض الأصالة واعتبرها عودة إلى عصور الظلام والتخلف. وتناقض منطوق الخطاب مع مكتوبه على هذا المستوى حيث نادى بالدمج بين الأصالة والمعاصرة.

إلى الفهرس

٦- ثم جاءت قضية التنمية في المرتبة السادسة من حيث الاهتمام ورفض الخطاب النموذج الرأسمالي للتنمية والذي يعتمد على آليات السوق ورفض بيع القطاع العام، ورفض شروط صندوق النقد الدولي، والانفتاح الاقتصادي الاستهلاكي. وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه فيما يتعلق بالمطالبة بتنمية إنتاجية معتمدة على الذات بعيداً عن الانفتاح الاستهلاكي المعتمد على التبعية للغرب الرأسمالي.

٧- وفيما يتعلق بموقف الخطاب السياسي الماركسي للطبقة الوسطى من سياسات النظام السياسي وأدائه فقد رفض الخطاب سياسات النظام على كافة المستويات سواء كانت الداخلية أو الخارجية، وذلك لأنها تتسم بالتبعية والخضوع وعدم الاستقلال. وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه فيما يتعلق بالسياسات الداخلية التي اتسمت بالتبعية للولايات المتحدة الأمريكية، بينما تناقض الخطاب المنطوق مع المكتوب فيما يتعلق بالسياسات الخارجية سواء كانت إقليمية أو دولية حيث اعتبر أداء النظام مقبولاً ويسعى للحفاظ على الاستقلال والإرادة الوطنية.

٨- وفيما يتعلق بموقف الخطاب السياسي الماركسي للطبقة الوسطى من طبقات المجتمع فقد انحاز للطبقات الشعبية الوسطى والدنيا من محدودي الدخل والعمال والفلاحين، ودافع عن حقوق الفقراء والكادحين في ظل سياسات الدولة التي تدعم الطبقات الطفيلية. وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه تماماً على هذا المستوى حيث أكد على ضرورة دعم الطبقات الوسطى والدنيا ومواجهة الطبقات الطفيلية التي تدعمها سياسة الدولة.

٩- وفيما يتعلق بموقف الخطاب السياسي الماركسي للطبقة الوسطى من الخطابات الفرعية للطبقة ذاتها، فقد ركز الخطاب نقده الأساسي للخطاب السلفي حيث اعتبر معركته الأساسية مع الإسلاميين وليس الخطاب السلطوي والذي جاء نقده له ضعيفاً جداً، ولم يهتم بنقد الخطاب الليبرالي واعتبره غير ذي فاعلية على الساحة الشعبية. وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبة في موقفه المتشدد من الخطاب السلفي، ونقده الضعيف للخطاب السلطوي والخطاب الليبرالي.

الفصل التاسع

الخطاب السلفي للطبقة الوسطى المصرية

"جريدة الشعب"

- مقدمة
- أولا: قضية الاستقلال الوطني.
- ثانيا: قضية الديمقراطية.
- ثالثا: قضية التنمية.
- رابعا: القضية العربية.
- خامسا: قضية العدالة الاجتماعية.
- سادسا: قضية الأصالة والمعاصرة.
- سابعا: موقف الخطاب السلفي من سياسات النظام السياسي وأدائه.
- ثامنا: موقف الخطاب السلفي من طبقات المجتمع.
- تاسعا: موقف الخطاب السلفي من الخطابات الفرعية الأخرى.
- استخلاصات أساسية.

يعد الخطاب السلفي أو الديني للطبقة الوسطى المصرية أحد أهم الخطابات السياسية المطروحة على ساحة الفكر السياسي المصري، بل وأبرزها على الإطلاق. وقد عبر هذا الخطاب عن التيار الإسلامي الذي يتشكل من مجموعة الجماعات والعناصر التي ترى في الإسلام حلاً لكل الأزمات التي تواجهها عمليات التنمية والتحديث المعاصرة. ورأت هذه الجماعات أن الدين الإسلامي شكل أيديولوجية المجتمع الإسلامي الأول في عصوره الذهبية، خلال مرحلة الخلافة، حيث تحولت جماعات العرب القبلية المتشرذمة إلى خلافة وأمة إسلامية قوية، دانت لها بقاع كثيرة ومساحات واسعة من عالمنا، وشهدت ازدهاراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وفكرياً، تقزمت إلى جواره إنجازات الممالك الأخرى على كل الأصعدة. الأمر الذي ولد قناعة عند البعض أنه لتأسيس مجتمع إسلامي قوي، فإنه من الضروري أن يستند هذا المجتمع إلى قاعدة الإسلام. إذ يشكل الإسلام مخزون تجربة الأمة وعقلها. ثم هو إيمانها الذي يلهمها ويبعث فيها القوة حين تدهمها الملمات. وإذا كنا نعاني اليوم من تنمية فاشلة وتحديث متعثر فلماذا لا نصلح ذات البين باللجوء إلى الإسلام، أليس الإسلام هو الذي منح مجتمعاته القوة حينما انتابتها ظروف الضعف وتكالبت عليها الأمم؟"[rrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrr].

ويكشف التحليل الأكاديمي أن رفع جماعات التيار الإسلامي لشعار الإسلام كان دفعاً أيديولوجيا بالأساس. حيث رأت هذه الجماعات إمكانية التغيير وفقاً للأسس الإسلامية. وبذلك أصبحت الأيديولوجيا الإسلامية في التغيير وفي توجيه النظام الاجتماعي والسياسي إحدى الأيديولوجيات القائمة في الفضاء الاجتماعي. غير أن الأيديولوجيا الإسلامية اختلفت عن الأيديولوجيات الأخرى من خلال عدة اعتبارات. يتمثل الاعتبار الأول في كون الأيديولوجيا الإسلامية ذات طبيعة تكوينية بمعنى أنها تعتبر من العناصر أو المكونات المحورية لبناء المجتمع الإسلامي. وفي ذلك تختلف عن الأيديولوجيات الليبرالية أو الماركسية لكونهما طارئتين على المجتمع من خارجه. بالإضافة إلى ذلك فهناك البعد التاريخي الذي يشكل دعماً لوجود الأيديولوجيا الإسلامية. فعلى حين تميزت الأيديولوجيات الليبرالية والماركسية بالتاريخ الحديث نسبياً حيث تسللت الليبرالية مع الاستعمار البريطاني لمصر. بينما لم يسمع بالماركسية إلا مع بداية الثلاثينيات من القرن العشرين. وحتى الآن لم تصبح أي من هذه الأيديولوجيات ضمن العناصر التكوينية لبناء المجتمع. على خلاف ذلك نجد للأيديولوجيا الإسلامية امتدادها التاريخي الذي يبدأ من الفتح الإسلامي لمصر. ويتصل الاعتبار الثاني المميز للأيديولوجيا الإسلامية في اتساع مساحة انتشارها الجماهيري. أما الأيديولوجيا الليبرالية والماركسية فهي مقصورة على صفوفها ومنسحبة من أي تواجد جماهيري. ويتصل الاعتبار الثالث بالطابع الرمزي المقدس لبعض عناصر الأيديولوجيا الإسلامية. ومن ثم فإن المساس بأي من هذه العناصر مجلبة للعداء والرفض على المستوى الجماهيري. على عكس الشعارات الليبرالية أو الماركسية التي ينظر إليها البعض على اعتبارها صنيعة الاستعمار وتيسر تدخله وتغلغله أو أنها ملحدة غريبة عن الدين والتراث[ssssssssssssssssssssssssssssss].

ومن خلال ذلك التبلور للأيديولوجيا الإسلامية بدأ التيار الإسلامي في خوض تجربته السياسية الرائدة من خلال جماعة الإخوان المسلمين التي أسسها الإمام حسن البنا عام ١٩٢٨واستطاعت أن تتغلغل في نسيج المجتمع المصري. وشاركت في الكفاح ضد الاستعمار والقصر وشاركت في حرب فلسطين ١٩٤٨ إلى جوار الجيش المصري. وبقيام ثورة يوليو وإنفراد العسكريين بالحكم قام عبد الناصر بإلغاء الحياة الحزبية وتم حظر الجماعة واعتقل كثيراً من أعضائها، ومع مطلع السبعينيات وتغير القيادة السياسية قام السادات بالإفراج عن الإخوان المسلمين لكي يواجه بهم خصومه السياسيين من الشيوعيين والناصريين. وبعد أن استتب الأمر للرئيس السادات قام بزيارة القدس وعقد معاهدة كامب ديفيد وكان ذلك بمثابة المواجهة المباشرة مع الإخوان المسلمين وانتهى ذلك الفصل من تاريخ الجماعة بحظرها مرة أخرى. وفي ظل حظر العمل السياسي العلني للإخوان المسلمين، قام الإخوان المسلمين بعمل تحالفات سياسية مع الأحزاب السياسية القائمة، وكان أول تحالف هو تحالفهم مع الوفد في انتخابات ١٩٨٤ هذا التحالف انفض سريعاً ولم يكتب له نجاح كبير. ثم تحالف الإخوان مرة أخرى في انتخابات ١٩٨٧ ولكن هذه المرة مع حزب العمل. ونجح التحالف وتمكن الإخوان من التغلغل داخل الحزب الاشتراكي حتى أصبح ذا توجه إسلامي واضح.

وتحولت جريدة الشعب لسان حال حزب العمل إلى جريدة ذات توجه إسلامي وبدأت في ممارسة نقدها بالنظر إلى المرجعية الإسلامية، وأصبحت واحدة من أكثر صحف المعارضة هجوماً على النظام السياسي. حيث أدانت عنف النظام مع التيار الإسلامي. كما أدانت عنف بعض فصائل التيار الإسلامي ضد الدولة. وأكدت على أن التغيير لا بد وأن يتم بطريقة سلمية. وفي إطار القواعد الديمقراطية. وبذلك يكون الخطاب السلفي معبراً عن فصائل التيار الإسلامي الأكثر اعتدالاً. وعلى الرغم من ذلك لم يسلم الخطاب السلفي للطبقة الوسطى من المصادرة من قبل النظام السياسي. حيث صودرت جريدة الشعب أكثر من مرة خلال مرحلة الدراسة. ثم تم وقفها تماماً بعد قيام مجلس الشورى - بناء على تعليمات النظام السياسي - بتجميد حزب العمل عام ٢٠٠٠.

وفي محاولة الباحث التعرف على موقف الخطاب السلفي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب من القضايا التي تمثل عناصر الحد الأدنى من الإجماع للطبقة الوسطى والمجتمع المصري على السواء، فقد سعى الباحث إلى تصنيف القضايا التي تناولها الخطاب السلفي على المستوى المكتوب خلال مرحلة الدراسة على النحو التالي:

الجدول رقم (٨) يوضح حجم توزيع الخطاب السلفي على القضايا والمواقف الرئيسية للطبقة الوسطى المصرية

القضايـــــــا	ك	%
٢٨. الاستقلال الوطني	٢١	٦,٧
٢٩. الديمقراطية	٤٨	١٥,٤
٣. التنمية	١٤	٤,٥

%	ك	القضايـــــــا
٢٣,٤	٧٣	٣. القضية العربية
١,٣	٤	٣. العدالة الاجتماعية
١١,٨	٣٧	٣. الأصالة والمعاصرة
٢٧,٩	٨٧	٣. الموقف من سياسات النظام السياسي
٢,٦	٨	٣. الموقف من طبقات المجتمع
٦,٤	٢٠	٣. الموقف من الخطابات الفرعية الأخرى
%١٠٠	٣١٢	المجمــــــــوع

يتضح من الجدول السابق مدى اهتمام الخطاب السلفي للطبقة الوسطى بالقـضايا الرئيـسية التاريخيـة للطبقة الوسطى والمجتمع المصري على السواء. ويتضح كذلك أولوية كل قضية على القضايا الأخرى. هـذا إلى جانب موقف الخطاب من سياسات النظام السياسي وأدائه، وموقفه من طبقات المجتمع، والموقـف مـن الخطابات الفرعية الأخرى للطبقة الوسطى. وبقراءة الجدول يتضح أن القضية العربية جـاءت فـي مقدمـة القضايا التي اهتم بها الخطاب السياسي السلفي حيث شكلت نسبة ٢٣,٤% من عينة الدراسة. وهو ما يعنـي اهتمام الخطاب بالشأن الخارجي خاصة العربي والإسلامي. وقد يرجع ذلك إلى أن الخطاب السلفي يدعو إلى عودة الخلافة الإسلامية. ولذلك يطالب بتوحيد الصف العربي والإسلامي تحت راية واحدة حتى تقوى شوكة الإسلام في مواجهة أعداء الإسلام، خاصة في ظل اتحاد الغرب الرأسمالي الذي يسعى للقضاء على الدولـة الإسلامية ومحاربة المسلمين في كل بقاع الأرض. ويستند الخطاب في ذلك إلى مرجعيته الإلهية التي تـدعو إلى الوحدة من خلال القرآن الكريم "***واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا***" هذا إلى جانب اعتماد الخطـاب على تجارب الوحدة السابقة في التاريخ الإسلامي ضد العدوان الخارجي، صلاح الدين ضد الصليبيين وقطز ضد التتار. ثم جاءت قضية الديمقراطية في المرتبة الثانية ضمن أولويات الخطاب السلفي بنسبة ١٥,٤% من عينة الدراسة، وقد يرجع ذلك إلى سعى الخطاب السلفي لنبذ فكرة العنف الملتصقة به منذ ما يزيد عن نصف قرن من الزمان. حيث أكد الخطاب على موافقته على العمل السياسي وفق قواعد اللعبة الديمقراطيـة، وهـو على يقين من نجاحه في الوصول إلى الحكم وفق قواعد هذه اللعبة إذا إلتزم النظام السياسي بتطبيقها بنزاهـة ذلك لامتلاك التيار الإسلامي قاعدة جماهيرية كبيرة تشكل أغلبية المجتمع المصري. وهنا عارض الخطـاب السلفي الممارسات غير الديمقراطية للنظام، والتي تصادر حرية العمل السياسي العلنـي للتيـار الإسـلامي وتتهمه بالتطرف والإرهاب وتستخدم معه قوانين الطوارئ. لاعتقال رموز التيار حتى يخلو الطريـق أمـام الحزب الوطني ومرشحيه أثناء إجراءات العمليات الانتخابية. ثم جاءت قضية الأصـالة والمعاصـرة فـي المرتبة الثالثة من أولويات الخطاب السلفي بنسبة ١١,٨% من عينة الدراسة وقد يرجع ذلك الاهتمـام بهـذه القضية إلى ان الخطاب السلفي يدعو إلى الأصالة الحضارية المتمثلة في ثوابت الأمة (القرآن والسنة)، حيث الحكم وفق مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المخرج الوحيد لكل أزمات ومشكلات المجتمـع المـصري

إلى الفهرس

والعربي والإسلامي خاصة في ظل فشل كل الأيديولوجيات المعاصرة. ثم جاءت قضية الاستقلال الوطني في المرتبة الرابعة بنسبة ٦,٧% من عينة الدراسة. ويرجع ذلك الاهتمام إلى أن الخطاب السلفي يرفض الهيمنة الأجنبية والتبعية للغرب الذي كان السبب الرئيسي في القضاء على الخلافة الإسلامية وتقسيم العالم الإسلامي إلى دويلات منفصلة. وسعى إلى تغريب المجتمع المسلم. ويسعى الآن إلى إبقاء الحال على ما هو عليه لأن اتحاد المسلمين يهدد وجوده كقوة عالمية مسيطرة. ثم جاءت قضية التنمية في المرتبة الخامسة بنسبة ٤,٥% من عينة الدراسة، وعلى الرغم من تأخر ترتيب هذه القضية إلا أن موقف الخطاب السلفي منها كان في منتهى الوضوح، حيث رفض الخطاب السلفي التبعية الاقتصادية ودعا إلى تنمية مستقلة معتمدة على الذات من ناحية وعلى الاقتصاد الإسلامي اللاربوي من ناحية أخرى. وأخيراً جاءت قضية العدالة الاجتماعية بنسبة ١,٣% من عينة الدراسة. ويرجع ضعف الاهتمام بهذه القضية إلى وعي الخطاب السلفي بأن العدالة الاجتماعية لن تتحقق في ظل النظام السياسي القائم الذي لا يحكم بشرع الله. لذلك فإن تحقيق العدالة الاجتماعية لن يتحقق إلا بتغيير النظام وإقامة الحكم الإسلامي الذي يستند إلى الشريعة الإسلامية.

وفيما يتعلق بموقف الخطاب السلفي للطبقة من سياسات النظام السياسي وأدائه فقد جاءت نسبة ٢٧,٩% من عينة الدراسة تؤكد على رفض سياسات النظام على مستوياته المختلفة محلياً وإقليمياً ودولياً. وقد يرجع ذلك إلى سعي الخطاب السلفي لطرح مشروع اجتماعي وسياسي بديل للمشروع الاجتماعي والسياسي القائم. لذلك فقد أكد على فشل النظام في إحراز أي تقدم على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي. ولذلك طالب النظام بترك الحكم وإتاحة الفرصة لتجربة المشروع الإسلامي البديل.

أما بالنسبة لموقف الخطاب من طبقات المجتمع فقد جاءت بنسبة ضعيفة حيث شكلت ٢,٦% من عينة الدراسة. وقد يرجع ذلك إلى أن الخطاب السلفي يرى أن نظام الحكم السائد يؤدي إلى توسيع الفجوة بين طبقات المجتمع، ويعمل لصالح فئات محددة من المنحرفين والمؤيدين لسياسته ضد مصالح غالبية أفراد المجتمع. ولن ينصلح حال فقراء المسلمين إلا بالعودة إلى شريعة الله التي تأخذ من الغني لتعطي الفقير وليس العكس بحيث يتحقق نوع من التكافل الاجتماعي بين طبقات المجتمع.

وفيما يتعلق بموقف الخطاب السلفي من الخطابات الفرعية الأخرى للطبقة الوسطى فقد جاءت بنسبة ٦,٤% من عينة الدراسة. وجاء نقد الخطاب السلطوي في المقدمة بنسبة ٥٢,٤% حيث اعتبر الخطاب السلفي معركته الحقيقية مع السلطة وخطابها. ثم جاء نقد الخطاب الماركسي بنسبة ٤٢,٨% وقد يرجع ذلك للحرب التي شنها الخطاب الماركسي على الخطاب السلفي والتيار الإسلامي حيث وصف الحركة الإسلامية بأنها دعوة إلى التخلف والإرهاب ورفض الدولة الدينية ونادى بدولة علمانية. لذلك جاء نقد الخطاب السلفي للخطاب الماركسي رد فعل للهجوم الشرس الذي تعرض له. ثم جاء الموقف المؤيد للخطاب الليبرالي بنسبة ٤,٨% ويرجع ذلك التأييد إلى طبيعة العلاقة بين التيار الإسلامي والتيار الليبرالي حيث تم تحالف بين التيارين من أجل مواجهة النظام السياسي وحكومته وحزبه وخطابه. حيث يعي كل منهم أن معركته الحقيقية مع النظام وليست مع المعارضة.

وبعد أن قدم الباحث تصنيفا لقضايا الخطاب السلفي للطبقة الوسطى المصرية وموقف الخطاب من سياسات النظام، وطبقات المجتمع، والخطابات الفرعية للطبقة الوسطى، يسعى الآن إلى تقديم قراءة للخطاب السلفي على مستوى كل قضية وكل موقف بشكل مستقل على أن تكون القراءة على مستويين، مستوى الخطاب المكتوب ثم مستوى الخطاب المنطوق.

أولا: قضية الاستقلال الوطني:

١- على المستوى المكتوب:

لقد اهتم الخطاب السلفي للطبقة الوسطى المصرية على المستوى المكتوب بقضية الاستقلال الوطني، حيث أكد على أن البلاد العربية والإسلامية تخضع للظاهرة الاستعمارية الجديدة التي تفرض السيطرة الأجنبية دون الحاجة إلى الاحتلال العسكري. فالمنح والقروض والمساعدات الاقتصادية هي الشكل الجديد للسيطرة والهيمنة على مجتمعاتنا العربية والإسلامية ويطالب الخطاب بضرورة التخلص من هذه التبعية المهيمنة لأوربا وأمريكا حتى نشعر بالاستقلال السياسي الحقيقي. وفي هذا الإطار يؤكد مصطفى مشهور أن "بلادنا العربية والإسلامية خاضعة للظاهرة الاستعمارية الجديدة التي تفرض السيطرة الأجنبية عليها اقتصادياً وثقافياً وسياسياً وعسكرياً دون الاحتلال العسكري المباشر"(tttttttttttttttttttttttttttt). وفي نفس الإطار يشير مجدي أحمد حسين إلى "أن التبعية الجديدة هي أشد وطأة من الاستعمار التقليدي.. والنهضة بمصر في مواجهة تحديات القوى الخارجية.. أصبحت مسألة حياة أو موت.. بعد أن سبقت عشرات الأمم مصر إلى ركب التقدم. والنهضة المصرية في إطار المشروع الحضاري الإسلامي تحتاج لجهود كل المصريين"(uuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuu).

وفي محاولة الخطاب السلفي تأكيد دور النخب الحاكمة في العالم الإسلامي على ترسيخ التبعية يؤكد محمد عباس "إن النخب الحاكمة على مستوى العالم الإسلامي كله قد فشلت فشلاً ذريعاً في قيادة أمنها وتطويرها وتحريرها.. ثم إن هذه النخب قد تحالفت مع أعداء الأمة، بل إنها بكل سياساتها، كما وصفها ريتشارد نيكسون في كتابه الخطير: الفرصة سانحة، لم تكن سوى "وكلاء للغرب" في حكمنا، يستطيعون تنفيذ سياساته دون أن يخسر الغرب في سبيل ذلك جنداً ولا مالاً، فالوكلاء يقومون بتحقيق كل ذلك، بأموال الأمة وجنود الأمة ضد الأمة"(vvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvv).

وفي إطار تأكيد الخطاب السلفي على خطورة المساعدات الخارجية وتأثيرها على فقدان الاستقلال الوطني يؤكد عصام العريان "أن النظام يواجه ضغوطاً خارجية أمريكية شديدة من أجل سداد بعض فواتير المعونات التي تدفقت عقب معاهدة كامب ديفيد، والتي ظن البعض أنها ثمن لتوقيع المعاهدة، بينما كان لا بد من دفع ثمن أبهظ فيما بعد، وهو ما تطلبه أمريكا من النظام اليوم"(wwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwww).

وفي نفس الشأن يؤكد عادل حسين "أنه إذا استمرت أوضاعنا السياسية على حالها، فإننا لا نتوقع إلا مزيداً من الهوان والتنازل أمام المخططات الخارجية في قراراتنا الدولية والإقليمية والمحلية.. في الأمور الداخلية سنشهد مزيداً من التنازلات في الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي ومع البنك الدولي، خاصة في مجال

الإسراع في الخصخصة، أي في مجال بيع مشروعاتنا للأجانب والصهاينة بتراب الفلوس.. إن الدولة وافقت على إجراء تفتيش أمريكي على مشروعاتنا الكيماوية، حتى يطمئنوا إلى أننا لا نعمل في إنتاج أسلحة غير تقليدية وقد تم هذا التفتيش فعلا، إلى جانب اطمئنانهم إلى أن ضعفنا في الحصول على أسلحة تقليدية بات مؤكداً.. ونسأل الله الستر في حكاية إقامة قاعدة أمريكية في رأس بيناس"(xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx).

وحول أهداف المساعدات الخارجية يؤكد نفس الكاتب في موضع آخر "أن المساعدات التي تقدمها الدول الكبرى ليست في المقام الأول لأهداف اقتصادية وتنموية ولكنها توظف لخدمة الأهداف الاستراتيجية والسياسية للدولة المانحة للمساعدات.. إن حجم المساعدات المقدمة لبلد ما يعكس وزن هذا البلد وأهميته الاستراتيجية.. إننا نعلم أن إسرائيل تحصل على المركز الأول من المساعدات الأمريكية.. وللوزن غير العادي لمصر أصبحت دولتنا تحتل الموقع التالي لإسرائيل مباشرة في قائمة المساعدات الأمريكية"(yyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyy). "إن هذه المساعدات ليست مجرد أموال تتدفق، وعبؤها علينا لا يتمثل في مقدار ما نسدده منها، بل ما يتمثل في القيود السياسية التي تصاحبها، والتي تهدر كرامتنا واستقلالنا"(zzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzz). "إن هناك تخطيطاً خارجياً من الأعداء يفرضونه على شعوبنا حكاماً ومحكومين بعد أن قيدوهم بالأغلال، كالديون وعدم الاكتفاء الذاتي خاصة في السلاح والغذاء وغيرهما من الضروريات، فهم ينفذون هذا المخطط ولا يخالفونه"(aaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaa).

وفي محاولة الخطاب السلفي لشحذ الهمم للتخلص من التبعية وتحقيق الاستقلال الوطني يؤكد مصطفى مشهور "أن الشعب المصري على استعداد أن يربط الحجر على البطون إذا كان هناك تخطيط جاد ونوايا صادقة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتخليصنا من التبعية للغير حتى في لقمة العيش وحين يكتسب الحرية ويجد القدوة في المسئولين في تحمل شظف الحياة والبعد عن الإسراف والأخذ بأسباب الإصلاح وعلى رأسها العودة إلى الله والقضاء على المنكرات وألوان الفساد وتتويج ذلك بتطبيق شريعة الله سنستطيع أن نخرج من هذه الأزمات بعون الله"(bbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbb). وفي نفس الإطار يشير أحمد الملط أنه "على الحكومات العربية والإسلامية أن تتخلص من مذلة التبعية المهينة لأوربا وأمريكا، فما جرت عليهم هذه التبعية إلا المذلة الهوان، فيعملوا على ذلك، وإلا فبطن الأرض خير لهم من ظهرها، ويومها يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم"(ccccccccccccccccccccccccccccc).

وفي محاولة الخطاب السلفي لتأكيد إمكانية تحقيق الاستقلال وباستخدام آلية القياس على الماضي يشير عادل حسين إلى "أن المرحلة المقبلة سترفع بإذن الله راية الحل الإسلامي المظفر. وهذا الوصف لا يعني أن المرحلة المقبلة منفصلة تماماً عما سبقها. فكل المراحل السابقة كانت تمثل جهاداً ضد السلطة الغربية التي فرضت احتلالها وهيمنتها علينا. ثورة ١٩١٩ مثلت محاولة معينة للاستقلال في ظل ظروف دولية وإقليمية نعرفها. وثورة ١٩٥٢ مثلت محاولة أخرى للجهاد ضد الهيمنة الأجنبية في ظل ظروف دولية وإقليمية مغايرة. ويبدو أن ثورة ١٩١٩ ركزت على الاستقلال السياسي بشكل خاص، ويبدو أن ثورة ١٩٥٢ أضافت تمصير الاقتصاد واستقلاله إلى هدف التخلص من قوات الاحتلال ورفض القواعد الأجنبية. وفي هذه المرحلة

الإسلامية المقبلة أصبحنا نرى أن الاستقلال السياسي والاقتصادي يظل مسألة شكلية وقاصرة، ما لم يقم على العقيدة التي نستقل بها وتكسبنا دوراً ربانياً يظهرنا على الدنيا كلها صلاحاً وتقوى.. إن الاسـتقلال الحقيقـي يتضمن الاستقلال السياسي والاقتصادي، ولكنه يتضمن قبل ذلك فقهاً مستقلاً (أي ديناً وفكراً)، وهـذا الفقـه الإسلامي الحي والمتجـدد هـو الـذي ينـشئ حـضارة مـستقلة تقـوم انحـراف الحـضارات الماديـة والدنيوية"(dddddddddddddddddddddddddddddd). من هنا يتضح موقف الخطاب السلفي للطبقة الوسطى المـصرية على المستوى المكتوب من قضية الاستقلال الوطني حيث يؤكد على ضرورة استقلال العقيدة حتى نتمكن من الحصول على الاستقلال السياسي والاقتصادي.

٢- على المستوى المنطـوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب السلفي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق مـن قـضية الاستقلال الوطني فقد تطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه فيما يتعلق بتبعية الأمة وعدم اسـتقلالية أنظمتهـا ومؤسساتها. لكنها أضافت أبعاداً هامة للغاية تتمثل في أنه كلمـا زادت الهيمنـة الأجنبيـة ازداد خـضوع واستسلام النظام السياسي وفي نفس الوقت يزداد رفض الأمة للتبعية والهيمنة. كمـا أكـدت علـى إمكانيـة الدخول في العولمة مع الحفاظ على الهوية الوطنية. وفي هذا الإطار تؤكد المقابلة المتعمقة أنه "على مستوى النظام ومؤسساته هناك قدر كبير من التبعية وعدم الاستقلالية، أما على مستوى الأمة فهناك رفض للتبعيـة والهيمنة الغربية. فكلما زادت الهيمنة الغربية زاد استسلام النظام السياسي. وفي نفس الوقت يـزداد رفـض الأمة للتبعية والغرب. وتبعية النظام لا تعني بالضرورة عمالة، ولكن تعني ضعفاً واستسلاماً. ولكن يعـوض ذلك ويعادله الحالة لدى الأمة وهي حالة رفض التبعية والاستسلام"(eeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeee).

وتؤكد المقابلة المتعمقة في موضع آخر "أن العولمة ليست بالضرورة مصاحبة للهيمنة فمثلاً في دائـرة الاتصال تستطيع أن تكون طرفاً في العولمة وأنت محتفظ بكرامتك وقوامك وهويتك.. نحن نخوض معـارك مستمرة ضد الاحتلال الأجنبي والهيمنة الأجنبية.. ليس فقط غيرة على الهوية الإسلامية بل من أجل القضية الوطنية والهوية الوطنية التي تشكل القوام الأساسي لهدفنا"(ffffffffffffffffffffffffffffff). ومن هنا يتضح موقف الخطـاب السلفي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق والذي يرفض التبعية والهيمنة الأجنبية ويطالب بالحفاظ على الهوية الإسلامية والهوية الوطنية التي تعد مطالب للأمة تسعى لتحقيقها بغض النظر عن خضوع واستـسلام الأنظمة السياسية.

ثانيا: قضية الديمقراطية:

١- على المستوى المكتوب:

تعد قضية الديمقراطية من القضايا المحورية للخطاب السلفي للطبقة الوسطى على المستوى المكتـوب، حيث أكد الخطاب ومنذ البداية على ضرورة ترك الحكم الفردي الدكتاتوري والاتجاه مباشرة إلى الديمقراطية والحرية السياسية. وطالب الخطاب بتعديل الدستور وتداول الـسلطة، ورفـض الـسلطة المطلقـة لـرئيس

الجمهورية وإعادة ترشيحه لفترة رئاسة ثالثة. ونادي الخطاب بإلغاء قوانين الطوارئ، وأدان ممارسات النظام غير الديمقراطية مع التيار الإسلامي، وأكد على التزام التيار الإسلامي بقواعد الديمقراطية وتحقيق نجاح كبير رغم تضييق النظام السياسي عليه. كما أكد أخيراً على ضرورة تطبيق الديمقراطية مع تقليد البلدان العربية والإسلامية التي سارت على طريق الديمقراطية وحققت نجاحاً ملحوظاً في هذا المجال.

وفي إطار تأكيد الخطاب على ضرورة ترك الحكم الفردي والاتجاه إلى الديمقراطية يشير مصطفى مشهور إلى أنه "على شعوبنا العربية والإسلامية.. أن تزيل هذه الغشاوات عن أبصارنا، وأن يتخلى الحكام عن أسلوب التسلط الفردي، وأن يتيحوا الفرصة للشعوب أن تشارك في تسيير دفة الحكم، وعلى الشعوب أن ترفض تعرضها للمآسي والتضحيات نتيجة التصرفات الفردية من الحكام، وأن يعلموا.. أنه لن ينصلح حال بلادنا إلا بتعاليم الإسلام وتطبيق الشريعة"(gggggggggggggggggggggggggggggg). وفي نفس الإطار يؤكد أحمد الملط أنه "حق علينا اليوم أن نعرف أن أساليب الحكم التي نسير عليها في كل دول العرب بعيدة كل البعد عن شورى الإسلام وإن أقسم حكامنا الأيمان المغلظة على صدق ما يقولون! أتراهم حقاً صادقين؟ إنها الديكتاتورية المطلقة التي لا ينازعهم فيها منازع، والتي لا دور للشعب فيها إلا من خلال ديكورات الديمقراطية المزيفة التي لا تنطلي حتى على صغار العقول وأطفال السياسة، فهل يعود حكامنا إلى شورى الإسلام التي يقول فيها رجل الشارع للحاكم.. والله لو وجدنا فيك اعوجاجاً لقومناك بسيوفنا أم إنه الإصرار على ما يرضي الحاكم ولو أغضب الله"(hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh). يلاحظ استخدام الخطاب لآلية القياس على الماضي ليوضح كيف كان حال الحكم في فترة الخلافة الإسلامية الأولى.

وفي إطار تأكيد الخطاب على ضرورة التغيير السياسي أكد على أهمية تعديل الدستور حيث يشير عادل حسين إلى "أن التغيير السياسي الذي يفضي إلى نظام تعددي حقيقي يتطلب تعديلات كبيرة في بنائنا الدستوري والسياسي. إذ من المطلوب تعديل الدستور لكي نعيد التوازن بين السلطات، وحتى لا تستمر الصلاحيات الضخمة المسلمة حالياً لمؤسسة الرئاسة، والموروثة من عهد الدولة الشمولية"(iiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiii). وفي نفس الإطار يؤكد محمد عبد القدوس أن "رئيس الدولة يتمتع بسلطات واسعة قد تصلح في نظام الحزب الواحد، ولكنها بالتأكيد غير صالحة في بلد يقوم على تعدد الأحزاب"(jjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjj).

وفي محاولة الخطاب التأكيد على ضرورة تداول السلطة وعدم بقاء رئيس الجمهورية لفترة طويلة تتجاوز العشر سنوات يؤكد السيد الغضبان أنه لا بد "من تداول السلطة وعدم السماح مطلقاً بأن تتجاوز السنوات التي يتولى فيها رئاسة الدولة أي رئيس بضع سنوات لا تصل إلى عشر سنوات. حسب المدة المحددة لفترة الرئاسة سواء كانت أربع أو خمس سنوات"(kkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkk). وفي نفس الإطار يؤكد مصطفى مشهور على أنه من الضروري "تداول السلطة من خلال انتخابات حرة نزيهة تجرى في أجواء تطلق فيها حرية إصدار الصحف وحرية تشكيل الأحزاب، ويلغى فيها قانون الطوارئ، وجميع القوانين الاستثنائية"(llllllllllllllllllllllllllllll). ويشير محمد عبد القدوس "انه علينا أن نبحث عن مواصفات رئيسنا القادم.. إن اختيار رئيس الجمهورية يحتاج إلى تغيير جذري يتناسب مع تطور العالم والقرن القادم.. إن ما يريده أولاد البلد أن يكون هناك أكثر من مرشح لرئاسة الجمهورية.. ونحلم بمناظرة بينهم على الهواء حيث

إلى الفهرس

يعرض كل مرشح أفكاره ويختار الناس الأفضل. إن هذا يحدث في بلاد العالم الراقي، فلماذا يصر الحزب الحاكم على أن مصر دولة متخلفة لا يصلح لها إلا مرشح أوحد للرئاسة.. وبالروح والدم نفديك يا ريس؟!!"(mmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmm). ويلاحظ هنا استخدام الخطاب لآلية القياس على الخارج لكي يؤكد مدى تخلفنا السياسي وتقدم الغرب على المستوى الديمقراطي.

وفي إطار رفض ترشيح الرئيس وضرورة اختيار رئيس جديد يؤكد عادل حسين "أن من واجبنا الديني والوطني أن نرفع رئيساً للجمهورية نصنعه على عيننا عبداً يخشى الله ويتقيه، شجاعاً في الحق لا يبالي، يجب أن يكون الرئيس على دين وعلم، ويجب أن يكون صاحب نهج في الإصلاح نقتنع بجدواه، ويجب أن نثق في قدرته على تنفيذ ما يعلنه. وكل هذا يحققه انتخاب نظيف يمكن الشعب من اختيار الصالح ويمكن الشعب من إسقاط من يراه غير صالح"(nnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnn). وفي نفس الإطار يؤكد محمد متولى عوض على عدم إمكانية تغيير الرئيس فيقول "ابق على كرسي العرش ١٨ عاماً أخرى غير ما مضى. ففاروق وارث عرش محمد على لم يبق على عرشه هذه المدة.. حتى ولا عبد الناصر مؤسس دولة العسكر في القرن العشرين.. لم يهيأ له أن يبقى، كما تريد أن تبقى. أما السادات - غفر الله له - فقد كان يحلم أن يكون أخر فراعنة مصر، ولكن عاجلته المنية.. أما أنت يا صاحب السلطان لا تسمع لحزب العمل ولا الإخوان المسلمين، والتيار الإسلامي، ولا لحزب التجمع، والناصريين، والوفد من التيار العلماني الذين لم يتحدوا إلا في معارضة ترشيحك فهم يريدون الخير لبلادهم، ويريدون أن يواكبوا العصر الذي تسود فيه الشعوب على الحكام"(oooooooooooooooooooooooooooooo).

وفي محاولة الخطاب السلفي إبراز عدم ديمقراطية النظام الذي يحكم بالقوانين الاستثنائية ومنها قانون الطوارئ يؤكد مصطفى مشهور "أن القوانين الاستثنائية تقيد الحريات.. ومن القوانين الاستثنائية قانون الطوارئ الذي أعلن لمدة سنة عقب مقتل السادات وأحداث أسيوط، ولكنه جددت مدته المرة تلو المرة حتى أخر مرة تم تمديده أكثر من ثلاث سنوات ولا زلنا نعيش في ظله ويساء استخدامه وخاصة مع الإسلاميين، وقد كثرت الشكوى منه والمطالبة بإلغائه ولكن"(pppppppppppppppppppppppppppppp). وفي نفس الإطار يطالب محمد السمان "بعقد مؤتمر لجميع القوى السياسية في مصر لبحث اضطهاد الشباب المسلم.. والإفراج عن المتعقلين منهم ومن غيرهم وإلغاء قانون الطوارئ"(qqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqq). وفي تساؤل إلى رئيس الجمهورية يشير محمد عبد القدوس فيقول "هل يعلم الرئيس أن قانون الطوارئ تم التوسع في استخدامه بطريقة هائلة، بحيث أنه خرج تماماً عن غرض وجوده وهو مكافحة الإرهاب المسلح؟"(rrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrr). ويؤكد صلاح شادي "أن فاقد الشيء لا يعطيه.. والرئيس يحفظ للشعب حريته، هو نفسه الذي يستطيع أن يهب الحرية للآخرين، أما من يقود شعبه بقانون الطوارئ فلا يقبل منه أن يطالب الحرية لغيره"(ssssssssssssssssssssssssssssss).

وفي محاولة الخطاب السلفي لإبراز تناقض النظام السياسي الذي ينادي بالتعددية السياسية ولكنه في ذات الوقت يقوم بمصادرة التيار الإسلامي ومنعه من العمل السياسي حيث يؤكد فهمي هويدي "أن الواقع السياسي المصري، أفسح المجال للعمل السياسي على أساس من الأيديولوجيا ، وبمقتضى ذاك فقد قبل فيصلاً سياسياً

إلى الفهرس

يدعو إلى الاشتراكية والماركسية الأمر الذي يستغرب في ظله أن يستبعد الداعون إلى المشروع الإسلامي من الساحة لأننا إذا قبلنا بمبدأ التعددية السياسية، واحتمالات تلك التعددية الدعوة إلى مبادئ مثل الماركسية، فمن حق الجماهير العريضة المسلمة أن تتساءل بدهشة عن السبب في عدم احتمال الدعوة الإسلامية كمشروع سياسي معتمد في الساحة. لقد واجهت تونس هذا الوضع الشاذ في ظل حكم الحبيب بورقيبة، حيث بلغت المفارقة مداها العبثي، عندما سمح بإقامة حزب شيوعي، وصرح له بالعمل بينما ظل حتى اللحظة الأخيرة معارضاً - بل معادياً - لإقامة حزب إسلامي ومصراً على إعدام قادته"[tttttttttttttttttttttttttttt]. يلاحظ استخدام الخطاب لآلية القياس على الخارج حتى يبرز تناقض الأنظمة العربية عند محاولة تطبيق سياسة التعددية السياسية فهناك دائماً سيادة أسلوب الكيل بمكيالين نتيجة لغياب الديمقراطية الحقيقية.

وفي نفس الإطار يؤكد محمد عبد القدوس "أن الحزب الحقيقي الذي يعبر بحق عن الجماهير لا يستأذن الحاكم في قيامه بل ينتشر بالفعل في الشارع وسط الناس، بغض النظر عن موقف السلطة منه ويكفي فخراً للإخوان اعتراف الشعب بهم"[uuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuu]. ويشير عادل حسين "أن حرب أهل الحكم ضد دعاة الحل الإسلامي هو أمر مشتهر ولا سر فيه، ومن الطبيعي أن تزداد ضراوة هذه الحرب في موسم الانتخابات حتى يخنقوا رأي الشعب في هذه الدعوة للاحتكام إلى شرع الله"[vvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvv]. ويؤكد نفس الكاتب في موضع آخر على النجاح في مواجهة الحزب الحاكم حيث "أسفرت انتخابات مجلس الشعب عن نجاح مائة نائب معارض لأول مرة في تاريخنا البرلماني ورغم كل ما شهدته الانتخابات من فنون البطش والتزوير.. هذا إلى جانب ما تحقق في النقابات المهنية ونوادي هيئات التدريس وفي الاتحادات الطلابية، وفي النقابات العمالية والروابط الاجتماعية كافة.. فالنضال الديمقراطي حرر كل هذه المواقع من احتكار الحزب الحاكم لقيادتها"[wwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwww].

وفي محاولة الخطاب السلفي لتأكيد ضرورة التغيير السياسي والسير وفق قواعد الديمقراطية وباستخدام آلية القياس على الخارج: العربي والإسلامي يؤكد عصام العريان "لماذا لا تتعلم حكومتنا من اليمن الشقيق.. ها هي اليمن تسبق الجميع.. وتحقق بعض الآمال.. وتسير على الطريق الصحيح.. انتخابات حرة نظيفة إلى حد كبير.. برلمان حقيقي.. حكومة وحدة وطنية يتم تمثيل الجميع فيها بنسبة ما حصلوا عليه في الانتخابات تقريبا.. ولاء الجميع فيها لله ثم الشعب.. (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا).. الإصلاح السياسي يبدأ بانتخابات نظيفة نخطو بها الخطوة الأولى على طريق الشورى والديمقراطية"[xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx]. وفي نفس الإطار يؤكد عادل حسين "أن الخطوة الأولى والحاسمة في الإصلاح السياسي تتمثل في الالتزام بإجراءات سليمة في الاستفتاء القادم، حتى يتضح على وجه دقيق وزن من يقولون نعم ووزن من يقولون لا.. ومرة أخرى، خذوا الدرس من إيران، فلم يكن عيباً أن يحصل رافسنجاني على ٦٠% فقط من أصوات المقترعين"[yyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyy]. ومن هنا يتضح موقف الخطاب السلفي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب من قضية الديمقراطية حيث يرفض ممارسات النظام السياسي غير الديمقراطية والتي ترفض تعديل الدستور وتداول السلطة وتعمل بالقوانين الاستثنائية وفي مقدمتها قانون الطوارئ وتقوم بتقييد

العمل السياسي العلني لكل القوى السياسية الموجودة على الساحة المجتمعية، ولا تسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة يقول الشعب فيها كلمته لكي يولي من يصلح.

٢-على المستوى المنطـــوق:

وفيما يتعلق بموقف الخطاب السلفي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من قضية الديمقراطية فقـد تطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه تطابقاً تاماً، حيث أكد الخطاب المنطوق على غياب الديمقراطية وعـدم وجود مشاركة سياسية حقيقية. والتعددية السياسية عبارة عن ديكور في ظل غياب تداول الـسلطة وتوريـث الحكم أصبح أمراً واقعاً. هذا إلى جانب مصادرة العمل السياسي للتيار الإسلامي وتزييف إرادة الأمة بتزوير الانتخابات والحكم بقانون الطوارئ، وفي هذا الإطار أكدت المقابلة المتعمقة "أن هناك موقفين تجـاه قـضية الديمقراطية الأول : هو موقف الفكر والأمة فهما مع التعددية والحرية لأن الإسلام والدين يـؤمن بالتعدديـة واحترام الرأي، أما الموقف الثاني: فهو موقف النظام من هذه المفردات والتي تختلف بالطبع عـن موقـف الفكر والأمة فشرعية السلطة في مصر منذ ١٩٥٢ تتمثل في المؤسسة العسكرية، والأشكال المختلفة للتعددية. والحرية عبارة عن ديكور لأن الحكم بأجهزة الأمن وما دامت الانتخابات عبارة عن تزوير لإرادة الأمة فمـا هو موجود إنما هو لون من ألوان التزييف والديكور، وهذا راجع إلى إفلاس النظام منـذ ٢٣ يوليـو ١٩٥٢ عن إيجاد قاعدة جماهيرية تؤيده، واحتفاظه بالسلطة نتيجة اعتماده على الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية، والأحزاب الحالية الشرعية أو الرسمية هي أحزاب ورقية، فضلا عن حجب الشرعية عن التيـار الإسـلامي صاحب الجماهيرية العريضة والتي تهدد النظام، ويمكن أن تجعل من تداول السلطة أمراً واقعاً، لذلك يحجبه النظام ويمنع عنه المشروعية نظراً لخوفه الشديد منه، لأنه يمتلك أرضية جماهيرية أفضل من النظام، هـذا إلى جانب احتكار النظام لوسائل الإعلام واستخدامها في غسل أدمغة الأمة"(zzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzz).

وتؤكد المقابلة المتعمقة في موضع آخر إلى "أننا لا يمكن أن نتقدم خطوة واحدة بدون الـسماح للنـاس بحق المشاركة وحق المسائلة.. وأنت لا عندك مشاركة ولا عندك مساءلة.. لذلك فالحديث عـن الطـوارئ والمحاكم العسكرية وتداول السلطة عبارة عن كلام فارغ.. الشفافية ليست كافية ومـسألة توريـث الـسلطة جريمة كبرى.. أنا باؤكد أن التوريث حصل بالفعل.. لجنة السياسات دي أيه مش سياسة ونظام.. ورث.. أنا ضد هذا كله"(a). ومن هنا يتضح موقف الخطاب السلفي المنطوق من قضية الديمقراطية حيث يـرفض كـل سياسات النظام السياسي المقيدة للحريات الديمقراطية.

ثالثا: قضية التنمية:

١- على المستوى المكتوب:

تعد قضية التنمية إحدى القضايا التي اهتم بها الخطاب السلفي للطبقة الوسطى. وعلى الـرغم مـن أن الخطاب لم يفرد مساحة كبيرة لمناقشة هذه القضية إلا ان موقفه منها كان واضحا أشد الوضوح، حيث رفض سياسات النظام السياسي التي تعتمد على المساعدات الخارجية، مما يكرس التبعية الاقتصادية ويـؤدي إلـى

تنمية مشوهة، وطالب الخطاب السلفي بتنمية مستقلة معتمدة على الذات، وأكد على ضرورة تطبيـق قواعـد الاقتصاد الإسلامي اللاربوي، لأن سبب كل مصائبنا هو البعد عن الشريعة الإسلامية. ولتجاوز هذه الأزمات والمشكلات الاقتصادية أكد الخطاب على ضرورة الحرص على تحقيق التكامل الاقتصادي مع البلاد العربية والإسلامية لمواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى المهيمنة على النظام الدولي والمعاديـة للإسـلام ونهـضة المسلمين. وفي هذا الإطار يؤكد عادل حسين "أن الفقه الاقتصادي المعاصر يجب أن يضع هدف الاسـتقلال الاقتصادي على رأس ما هو مطلوب من الاقتصاد الإسلامي في عالم التكتلات الاقتصادية الكبـرى، وعـالم الدول المستكبرة المهيمنة على النظام الدولي والمعادية للإسلام ونهضة المسلمين. فنحن إن كنا تـابعين فـي أسلوب إنتاجنا وفي الحصول على حاجاتنا الضرورية، إذا كنا تابعين في ذلك لـدول الاسـتكبار، وإذا كنـا أصحاب يد سفلى، فكيف نكون خير أمة أخرجت للناس؟.. إن تحقيق الاستقلال الاقتصادي صعب، ويتطلب زمنا، ولكنه شرط ضروري لنهضة المسلمين، ويجب أن نبدأ المسيرة، يجب أن نهدف في هذا المجال إلـى زيادة درجة الاعتماد على النفس في إنتاج ما نحتاجه لغذائنا وملبسنا وأمننا.. ويرتبط ذلك بمنع الأجانب مـن تملك ثرواتنا أو مفاتيح إنتاجنا، وإضافة إلى هذا لا بد من حرص على تحقيق التكامل الاقتصادي مع الـبلاد العربية والإسلامية"[b].

وفي محاولة الخطاب السلفي تحديد السبب الرئيسي وراء أزماتنا الاقتصادية أكد مصطفى مـشهور "أن علينا جميعاً أن نعلم علم اليقين أن تعاملنا بالربا هو أهم وأخطر الأسباب وراء أزماتنا الاقتـصادية، وهـذه القضية لا يجوز أن يجادل فيها مؤمن وقد يجادل فيها غير المؤمن لأن الله تعالى قد توعد المتعاملين بالربـا من المؤمنين بحرب من الله ورسوله في قوله تعالى "***يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله***" وهل يمكن أن يتحقـق خيـر مـع حـرب الله ورسوله؟ ولن تفلح أي محاولات للإصلاح أو التخلص من هذه الأزمات دون أن نتخلص من الربا في كـل معاملاتنا أولاً"[c].

وفي إطار رفض الخطاب للتنمية التابعة والإصلاح الاقتصادي على الطريقة الأمريكيـة يؤكـد عـادل حسين "إن هذا الذي يحدث الآن ليس إصلاحاً ولا ترشيداً للقطاع العام.. إنه تخريب ومخطط لإحكام السيطرة الاقتصادية علينا. ونطالب أهل الحكم أن يعلنوا الاتفاقية السرية التي وقعوها مع البنـك الـدولي فـي هـذا الصدد.. نطالبهم، بل نتحداهم، أن يعلنوها فنحن نعلم أنهم مأمورون بإخفائها حتى يـتم قلتنـا غيلـة وفـي الظلام"[d]. ويشير في موضع آخر "أن ارتباطنا الأساسي والضار مع الاقتصادات الخارجية كان يتمثل أساساً في تشويه هيكل الموارد المصرية بحيث أصبح الاعتماد الرئيسي في الناتج القومي الإجمـالي يقـوم علـى الأموال الأمريكية (المساعدات) + تحويلات العاملين في الخارج + القناة + السياحة.. أصبحت هذه مـصادر الدخل الرئيسية وليس الزراعة أو الصناعة. وإذ تأملت هذه المصادر ستلحظ علـى الفـور أن اسـتمرارها ونموها يعتمدان على إرادة الجهات الخارجية أكثر من اعتماده على القرار المصري أو عمل المصريين. أي أن رزقنا أصبح بيد غيرنا إن شاء منح، وإن شاء توقف"[e]. ولذلك يؤكد في موضع ثالث على "أننا نطالـب بتغيير اقتصادي يخالف التغيير الذي التزمت به الحكومة، إننا نطلب تغييراً وطنياً ولـيس تغييـراً أمريكيـاً

إلى الفهرس

للاقتصاد. نريد تغييراً يحكمه شرع الله فيحقق العزة والاستقلال، وتنـدفع كـل الطاقـات امتثـالاً لمهمـة الاستخلاف القائمة على العدل والتراحم"[f].

ولمواجهة التنمية التابعة وفق تعليمات صندوق النقد الدولي يؤكد عادل حسين "إنني أطالب من إقتصاديينا الوطنيين أن يتصدوا لمعركة بلادهم ضد المخططات الشيطانية التي يقودها صندوق النقد الدولي. لقد أذعنـت الحكومة لشروط الصندوق فوقعت الاتفاق معه وأخضعت بلادنا لإشرافه وتفتيشه، وذهب رئيس الجمهوريـة بنفسه لممثلي الدول الأوربية الدائنة ليؤكد التزام الدولة بكل ما ورد في هذا الاتفاق وأرسل إلى الدول الأخرى التي لم يزرها (ألمانيا - بريطانيا - أسبانيا) برسائل خطية تؤكد الالتزام ذاته.. حـدث هـذا كلـه. ولكـن المعركة مع ذلك لم تنته. ولا يجب أن تنتهي، وأرجو أن يعقد اقتصاديونا مؤتمرات وندوات دفاعاً عن وطنهم ومستقبلهم"[g]. ويشير نفس الكاتب في موضع آخر على أننا لا بد أن نعلم "أن تعليمات الصندوق عندنا مشتقة من نظريته العامة، ومن وظيفته في الاقتصاد الدولي الذي يسيطر عليه السبعة الكبار، إن هدفه المعلن تحرير التعامل الدولي من كل القيود، وترجمة ذلك في الدول المستضعفة أن يستمر التعامل الاقتصادي معها وفـق الأسس نفسها التي سادت أيام الحكم الاستعماري المباشر، فالكلام عـن الحريـة والتحريـر ينطبـق علـى المستضعفين وحدهم. ينبغي أن تفتح كل الأبواب في دولنا نحن أمام سلع الدول الصناعية، وأمـام شـركائها وأفرادها، حتى إذا كانوا أفاقين ومشبوهين، الويل لنا إن وضعنا بعض القواعد والضوابط لتـدفق الـواردات ورأس المال، أو إذا تأخرنا في منح تأشيرات دخول. إننا نصبح ساعتها متخلفين معـادين للحريـة.. وهـل يفتحون هم أبوابهم بلا ضوابط أو قيود كما يطلبون منا أن نفعل؟ طبعاً لا"[h].. ويؤكد محمد متولي عـوض "أنه لو استمع حكامنا للنصح وتركوا المظاهر الكاذبة وعكفوا على إصلاح بيتهم وأغلقوا بابهم عليهم لانصلح الاقتصاد ووفرنا الكثير. وهل يستقيم الظل والعود أعوج؟؟!"[i]. ومن هنا يتضح موقف الخطاب السلفي علـى المستوى المكتوب من قضية التنمية حيث يؤكد على ضرورة التنمية المستقلة بعيداً عن الغرب الذي يـسعى إلى تكريس تبعيتنا وتخلفنا.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب السلفي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق مـن قـضية التنمية فقد جاء الخطاب المنطوق ليؤكد ما توصل إليه الخطاب المكتوب من حتمية التنمية المستقلة بعيداً عن التبعية للغرب والاستهلاك الترفي، هذا إلى جانب ضـرورة التكامـل الاقتـصادي مـع المحـيط العربـي والإسلامي. وفي هذا الإطار تؤكد المقابلة المتعمقة "إن اليد العليا أفضل عند الله من اليد السفلى.. واليد العليا هي اللي بتدى.. واليد السفلى هي اللي بتاخد.. أنت لا تستطيع أن تدعى أنك مستقل اسـتقلالاً حقيقيـاً إلا إذا كان عندك تنمية مستقلة.. وعندك استعداد تتحمل ثمن الدفاع عن الاستقلال التنموي.. يعني مش أنا عـشان أبسط الناس في رمضان.. أروح أستورد ياميش بالشئ الفلاني أو أجيب أكل كلاب.. ده كـلام فـارغ.. دي أنظمة بتعمل جرائم اجتماعية وبتفسد عوائد الناس وتدللهم وتشعرهم إن مفيش مشكلة.. بينما هنـاك مـشكلة فعلاً"[j].

ويؤكد الخطاب السلفي المنطوق في موضع آخر "إن التنمية المستقلة تعد ضرورة حياة وأصبحت أكثر ضرورة في ظل تعاظم السيطرة والهيمنة في ظل العولمة الاقتصادية، والشركات متعددة الجنسيات، والتنمية المستقلة ليست تنمية منعزلة، والتنمية المستقلة أصبحت مستحيلة بدون تنمية عربية وإسلامية متكاملة"[k]. ومن هنا يتضح موقف الخطاب السلفي المنطوق من قضية التنمية حيث يؤكد على تنمية عربية وإسلامية مستقلة في مواجهة التكتلات العالمية الكبرى في ظل عصر العولمة.

رابعا: القضية العربية:

١- على المستوى المكتوب:

لقد جاءت القضية العربية في مقدمة القضايا التي اهتم بها الخطاب السلفي للطبقة الوسطى المصرية، حيث شكلت القضايا الخاصة بالشأن العربي والإسلامي الركائز الأساسية للخطاب وأفرد لها مساحة كبيرة وفي هذا الإطار يؤكد محمد حامد أبو النصر المرشد العام - الأسبق - للإخوان المسلمين "إن الإخوان المسلمين يعاهدون الله ويعاهدون أمتهم على أن يكونوا أولياء لعقيدتهم وشريعتهم ومقدساتهم وأن لا يفرطوا في قضايا المسلمين.. وأن يضعوا القضية الفلسطينية على رأس اهتماماتهم وأولوياتهم وأن يتصدوا للمكر اليهودي والصليبي الذي يريد اغتيال عقيدة الأمة ومقدراتها واجتياح كل مقدساتها"[l]. ومن خلال هذا الموقف المبدئي رفض الخطاب السلفي دعوى السلام مع إسرائيل والاتفاقيات والتطبيع معها ومع الولايات المتحدة. وأصر على استمرار الانتفاضة والمقاومة والجهاد. ونادى بإحياء اتفاقية الدفاع العربي المشترك. ورفض الموقف الرسمي للنظام المصري تجاه القضايا العربية المختلفة". وأخيراً أكد الخطاب على ضرورة وحتمية الوحدة العربية والإسلامية لمواجهة أعداد الأمة.

وفي إطار رفض الخطاب السلفي على المستوى المكتوب لعملية السلام مع العدو الصهيوني والولايات المتحدة يؤكد مجدي أحمد حسين "إن كلمة السلام التي يكررها الإسرائيليون والأمريكيون أصبحت أشبه بكلمة خرافية.. لا علاقة لها بمدلولها في القواميس.. إنها أصبحت اسما حركيا للإذلال - أو المذابح - أو للاحتلال والاستيطان - وقتل الأطفال والنساء.. فهم ما زالوا يتحدثون عن عملية السلام.. ودفعها.. بينما الطائرات الإسرائيلية تصيب ١٢ مدنياً لبنانياً في غارة واحدة.. ويضرب الحصار على الشعب الفلسطيني بأسره.. والذي يتحرك الآن في محبسه في ظل فوهات الدبابات. وهذه أول مرة نرى فيها حرباً بين شعب أعزل ودبابات وطائرات.. من الخطورة بمكان أن يتم خداعنا.. بهذه المفاوضات العقيمة.. ولم يعد لدينا من الزمان ولا المكان كثير للحفاظ على الأقصى"[m]. ويؤكد أحمد الملط في نفس الاتجاه أنه من "العجيب أن يظل ممثلوافلسطين يجرون وراء سراب السلام، ويلعبون اللعبة الخطرة ظانين أنهم بها يهزمون اليهود!! يا أهل فلسطين ليس لكم والله إلا الجهاد والجهاد الحق إن أردتم استرداد الأرض وحماية العرض.. إن الحكومات العربية والإسلامية بمواقفها الهزيلة المترهلة، قد باعت قضية فلسطين في عالم النخاسة ورضيت بما هي فيه من مذلة وهوان، ورغبت عن الجهاد وهو فريضة عين على كل مسلم ومسلمة، وبقي دور الشعوب الإسلامية عامة في أن تفرض نفسها فرضاً على المجتمع الدولي، لقد سارت كل الحكومات في لعبة

السلام التي يريد الغرب أن يزجها فيها، وقد نجح إلى حد كبير، ولم يعد أمام الشعوب الإسلامية إلا إعـلان الجهاد بكل أشكاله"[n]. ويشير محمد حامد أبو النصر إلى "إن الذين يريدون توقيع الصلح مع العدو واهمـون أن اعتقدوا أن هذا يضنع حداً للصراع وينهيه، فالله أخبرنا أن اليهود لا يرضيهم شئ إلا أن ننسلخ من ديننا، وندخل في كفرهم وباطلهم "***ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم***" إنهم يهدفون مـن وراء حربهم لنا إلى إخراجنا عن إسلامنا "***ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عـن ديـنكم إن اسـتطاعوا***"..، إن الصراع بيننا وبين اليهود صراع عقائدي، وصراع وجود والذين يوقعون الصلح مع الصهاينة إنما يمكنـون لهم كي ينقضوا بعد ذلك على الأمة الإسلامية لتدميرها، وتحقيق حلمهم الكبير في إقامة دولتهم الكبرى مـن الفرات إلى النيل، إن الصلح مع اليهود لا يوقف الصراع ولا ينهيه، بل يشعله ويذكيه"[o].

وفي دعوة الخطاب السلفي إلى استمرار الانتفاضة والمقاومة والجهاد يؤكد محجوب عمـر "إن موقـف الحكام العرب منذ أكثر من نصف قرن يتشابه مع موقفهم من الانتفاضـة الفلـسطينية الـشعبية الآن، إلا أن موقف الشعب الفلسطيني قد اختلف لأسباب عدة، أهمها أن الانتفاضة المعاصرة جاءت تتويجاً لنضال ثـوري مسلح استمر أكثر من ربع قرن ولبناء تنظيمي متطور أرسى بنية من المؤسسات والمنظمات التـي تـراكم الخبرة وتلتقط الفرصة وتضمن الاستمرار"[p]. وفي نفس الإطار يشير مصطفى مـشهور إلـى "العـصابات الصهيونية التي غزت أرض فلسطين وقتلت وشردت الكثيرين من أهلها.. وأبرمـت اتفاقيـات مـع مـصر ومنظمة التحرير والأردن في الطريق وما زال الضغط على سوريا ولبنان، ورغم ذلك وجدت روح المقاومة في بعض الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حماس التي ستستمر حتى يأتي نصر الله"[q]. ويشير صبري بـدر إلى "إن فلسطين وبيت المقدس .. ومهد السيد المسيح وكل المقدسات الإسـلامية والمـسيحية تنتظـر مـن يحررها.. قدس الأقداس فتحها عمرو بن العاص وحررها صلاح الدين فمن لها بعد صلاح الدين؟؟ تحية حب ووفاء للشعب الفلسطيني البطل.. تحية حب ووفاء لشهداء انتفاضة الأقصى المباركة الذين سقطوا دفاعاً عـن الأقصى.. ولكل الشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن عروبة فلسطين"[r]. وفي نفس الإطار يؤكد حلمي القاعود "إن الذين يرفعون القبعات لأساتذة الاستسلام الفلسطيني ينبغي أن يكفوا - على الأقل - ألسنتهم عن جهاد حزب الله، وأن يدافعوا عن المجاهدين الفلسطينيين في حماس وغيرها من فصائل المقاومة الحقيقية ضد العدو، فهذه الفصائل علامة على حيوية الأمة وقدرتها على الصمود، وإشارة على وجود الأمل في مستقبل أفضل بـإذن الله.. سلام على حزب الله، ومن سار على خطاه، ورحم الله الشهداء، ولعن الله الاحتلال ومن قبل وبه مـن سوغ الخضوع له ولإرادته ومشيئته"[s]. ويشير مجدي أحمد حسين كذلك إلى "أن الأمة التي أنجبت حمـاس وحزب الله والمجاهدين في كل مصر من أمصار العرب والمسلمين لم تمت ولن تموت أبداً بإذن الله.. ولـن تسمح لأواصر التبعية للحلف الصهيوني - الأمريكي.. بأن تغتال مصر أمة ناهضة"[t]. ويؤكـد مـصطفى مشهور "أنه إذا كان العدو الإسرائيلي يهدد بالقوة فلا بد أن نعد أنفسنا لمقابلة القوة بالقوة وكلنـا ثقـة بأننـا سنكون الفائزين بإذن الله"[u]. ويشير محمد حامد أبو النصر إلى "أننا ندعو الأمة العربيـة والإسـلامية إلـى مساندة أهل فلسطين وفي مقدمتهم حركة المقاومة الإسلامية حماس الـذين يفجـرون فـي أرض الإسـراء والمعراج ملحمة بطولية خالدة، وقودها أجسادهم ودماؤهم ويواجهون بحجارتهم قوة اليهـود العاتيـة ومـن

ورائها قوى الكفر على مختلف توجهاتها رافعين راية الجهاد والاستشهاد، صادعين بآيات الكتاب، فعار علينا أن ننادي بالسلم والاستسلام والتنازل والاعتراف. وآلة اليهود الجبـارة تطحـن أبناءنـا وتنتهـك حرماتنـا وأعراضنا، وتدوس قيمنا ومقدساتنا"[v].

وفي إطار رفض الخطاب السلفي للسلام مع العدو ودعوته للجهاد قام أيضاً بالتأكيد على ضرورة إحياء اتفاقية الدفاع العربي المشترك حيث أكد ناجي الشهابي "أن تنفيذ اتفاقية الدفاع العربي المشترك بات ضرورة لإصلاح ما أفسده الأعداء.. بهذا فقط تكون الضربات الصاروخية الجبانة الأخيرة على أهلنا فـي العـراق.. عودة الروح إلى الجسد العربي المثخن بالجراح ليواجه أعداءه ويبني حاضراً يصلح ليكون قاعدة لانطلاقـة عربية تعيد لنا أيام الماضي العظيم عندما كنا صناع الحضارة"[w]. يلاحظ هنا استخدام الخطاب لآلية القيـاس على الماضي لكي يبث الأمل في إمكانية إعادة أمجاد الأمة. وفي نفس الإطار الداعي لإحياء اتفاقية الـدفاع العربي المشترك يؤكد مصطفى مشهور "أنه على القمة العربية أن تحشد إمكانات العرب وطاقاتهم لدعم لبنان الشقيق ومواجهة وردع العدوان.. وعليها أن تحيي معاهدة الدفاع المشتركة بين العـرب وتتخـذ الخطـوات العملية المطلوبة على طريق الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة، وبذلك تكون قـد بـدأت تـسلك الطريق الصحيح والوحيد للثأر للبنان ودعمه واقتلاع جذور العدوان وإحلال الأمن والاستقرار على سـاحة العرب"[x].

وفي مواجهة صريحة بين الخطاب السلفي والنظام السياسي والحكومة المصرية فيما يتعلق بالموقف من القضايا العربية المختلفة، فقد رفض الخطاب سياسة الدولة المصرية المتخاذلة تجاه القضايا العربية. حيث أكد مجدي أحمد حسين "أن حكومتنا في زمن الشرق أوسطية الإسرائيلي.. لا هم لها إلا حشد الرأي العام حـول معاداة العرب والمسلمين.. فتخصص موسماً للعراق.. وموسماً لفلسطين.. وموسماً لليبيا.. وموسماً للأردن.. وموسماً لليمن.. وموسماً لإيران.. والآن يبدو أنه موسم السودان.. وليست الحملة ضد اليمن ببعيدة.. وثبـت فشلها أخلاقياً وعملياً.. ولكن حكومتنا نذرت نفسها للمساهمة في ضرب أي مراكز استقلالية في العالم العربي والإسلامي.. وكأنها رسالة مقدسة"[y].

وفي إطار معارضة الخطاب السلفي لموقف النظام من السودان يؤكد عادل حسين على ذلك فيقول "يـا سيادة الرئيس أتحرض المجتمع الدولي (أي أمريكا والدول الكبرى) على القيام بعمل لإسقاط النظام السوداني، على نحو ما حدث في العراق؟ وإذا لم تستجب الدول العظمى فإن مصر جاهزة للقيام بهذه المهمة؟ أنحن أشد ضراوة وبأساً على أهلنا في السودان من الدول الغربية الاستعمارية، بحيث إذا تردد هؤلاء كنا أشـد حزمـاً وبطشاً؟ وهل بمسلكنا هذا تكون حكومتنا ضمن الساعين إلى توحيد كلمة العرب ضد إسرائيل، أما نكون ضد مثيري الفتن المفرقين؟ وإذا كنا ضمن الآخرين فهل هناك غرابة في شهودنا موت الجامعة العربية على يـد أهل الحكم في مصر؟"[z].

أما بالنسبة لموقف الخطاب من موافقة الحكومة على فرض الحصار على العراق وليبيا فيؤكد عبـد الله هلال "أنه على الرغم من موافقة الحكومة المصرية على حصار وتجويع الشعبين العراقي والليبي، لم تجـرؤ

على رفض الموافقة على تبرئة الصهيونية من العنصرية، وقامت بالامتناع عن التصويت في موقف مخز آخر لطخ شرفنا بالذل والعار!!"[aa]. وفي إطار الاعتداء على العراق يؤكد مجدي أحمد حسين "أن البيان الذي أصدرته الحكومة المصرية بعد بداية العدوان على العراق كان هزيلاً إلى حد أن عدم صدوره كان أفضل وأكرم.. نحن لن نقبل من الحكومة المصرية بأقل من الموقف الروسي.. لا بد من فك الحصار عن العراق فوراً"[bb]. يلاحظ استخدام آلية القياس على الخارج لتوضيح ضعف الحكومة المصرية.

أما موقف الخطاب من الاعتداءات على لبنان فقد أكد عليه مجدي أحمد حسين بقوله "يا شعب لبنان عفواً فالجهاد ليس بضاعتنا.. لقد عجبت من قول عمرو موسى وزير خارجيتنا أن مصر ستتخذ مواقف. والله يا شيخ؟! لو فعلتها حكومتك فأنا أعلن على الملأ أنني سأفرق "فول نابت" في السيدة والحسين!! ومتى ستتخذ حكومتنا الرشيدة موقفاً؟ أبعد أن يسوى لبنان بالأرض؟.. أنا مشفق عليكم يا سيادة الوزير فأنت وزير خارجية مصر الضعيفة المذلة.. المهانة.. فلا أحملك أي مسئولية.. وربنا يقويك.. وتحافظ على مستوى تصريحاتك العاتبة على إسرائيل وأمريكا.. فهذه بضاعتك وبضاعة مصر الرسمية - فلا لوم عليكم ولا تثريب"[cc].

وفي سعي الخطاب لإبراز تقصير النظام المصري في حق القضية الفلسطينية يؤكد مدحت أبو الفضل "أن مظاهرات حركة السلام الآن تسير في إسرائيل احتجاجاً على ممارسات القوات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، على حين أن المظاهرات المساندة للشعب الفلسطيني ممنوعة في بلادنا كيف يكون ذلك؟ وكيف يثبت رئيس الدولة للأمريكيين والإسرائيليين أن شعبه غاضب على الممارسات الإسرائيلية"[dd].

وفي سعى الخطاب السلفي للطبقة الوسطى لتأكيد ضرورة وحتمية الوحدة العربية والإسلامية يشير إبراهيم شكري إلى أنه "لا بد وأن يستشعر المسلمون أن الوحدة وحدها هي طريقهم للبقاء والاستمرار في عالم يتجه إلى التكتل والحشد والبحث عن كل ما يجمع الشمل ويقوى الصف ويحمي المصالح.. إن الدعوة إلى الوحدة لا تعد تلبية لحاجة أو تحقيقاً لمصلحة فقط، وإنما هي استجابة وامتثال لأمر الله تعالي الذي تضمنته إشارات عديدة في القرآن الكريم، تدعو إلى اجتناب الفرقة والاعتصام بحبل الله"[ee]. وفي نفس الإطار يؤكد محمد حامد أبو النصر "أننا نناشد الأمة الإسلامية أن تنبذ الفرقة والاختلاف في مواجهة أعداء الله الذين يريدون طمس هويتها وتشويه عقيدتها واستنزاف طاقاتها ومقدراتها وإذهاب بأسها وقوتها، والله يقول "***ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم***" ولن نكون أمة واحدة على قلب واحد حتى نعتصم بحبل الله المتين الذي هو دينه القويم "***واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا***". عند ذلك لن يملي علينا أعداؤنا إرادتهم ولن يستطيعوا تحقيق مرادهم منا"[ff]. ومن هنا يتضح موقف الخطاب السلفي للطبقة الوسطى المصرية على المستوى المكتوب من القضية العربية بمحاورها المختلفة حيث أكد الخطاب على رفض محور السلام والاتفاقيات وأيد محور المقاومة والجهاد، وعارض الموقف المتخاذل للحكومات العربية وفي مقدمتها الحكومة المصرية، ثم انتهى بضرورة وحتمية الوحدة العربية والإسلامية.

إلى الفهرس

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب السلفي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من القضية العربية فنجد أن الخطاب المنطوق قد استخدم آلية الإزاحة فيما يتعلق بالمحاور المتعددة للقضية العربية واختزل وجهة نظره وموقفه في محور الوحدة العربية فقط وذلك لاعتبار الخطاب أن هذه الوحدة يمكن أن تحل باقي المحاور والمشكلات الخاصة بالعالم العربي والإسلامي. وفي هذا الإطار تؤكد المقابلة المتعمقة "أن القضية الفلسطينية لا بد وأن يدق الجرس وينبه إليها باستمرار.. ليس فقط للفلسطينيين.. لأنه جزء من الأمن القومي المصري الذي يعتبر التفريط فيه.. تفريطاً في السيادة وفي المستقبل.. أنا مع الوحدة العربية لكن قبل ما تعمل وحدة عربية لازم تعمل وحدة وطنية.. أنا بخاف من القفز فوق المشاكل الداخلية والتعلق بالآمال المستقبلية.. ولهذا فإن الوحدة الوطنية هي الأساس.. يليها الوحدة العربية.. ولها صياغات متعددة.. ولا تعني بالضرورة الوحدة الإندماجية لأنها ممكن تكون هدف حد أقصى أو هدف نهائي.. يتطلب للوصول إليه أن تخضع لمجموعة من الأهداف المرحلية.. والنموذج الخاص بالاتحاد الأوروبي يعلمنا درساً مهماً"[gg]. يلاحظ استخدام الخطاب المنطوق لآلية القياس على الخارج لتوضيح إمكانية الاستفادة من تجارب الغرب في تحقيق الوحدة العربية.

وفي إطار الوحدة العربية يؤكد الخطاب السلفي المنطوق في موضع آخر "إن الوحدة لا بد أن تحقق أمرين الأول: وحدة الأمة مع التنوع في الشعوب والقوميات بسبب تنوع الأقاليم واللهجات. الأمر الثاني: هو تكامل الأقاليم والدول الوطنية في الإطار العربي والإسلامي. وليس من الضروري أن تكون الوحدة هي تكوين دولة مركزية على المستوى السياسي ولكن التنوع قد يكون أفيد. لكن الوطن العربي لا بد أن تلغي فيه الجنسية بين أقاليم الدولة، ونعود لنموذج الدولة الإسلامية أثناء الخلافة العثمانية بحيث تكون هناك حرية تنقل بين الأقطار العربية والإسلامية دون قيود او حدود وجنسيات. على أن يخضع المواطن العربي والإسلامي لقوانين الدولة القطرية التي يعيش في إطارها، وتلغي كل الحواجز والحدود والسدود التي اخترعها الغرب وأدت إلى تفتيت العالم العربي والإسلامي. وبالطبع سوف ينعكس ذلك على توحيد مصدر القوانين والروح المرجعية، وهذا يدعم الوحدة الثقافية ووحدة الهوية.. هذا التضامن من أجل توحيد الأمة تقف أمامه عقبة أساسية هي الهيمنة الغربية والمصالح الشخصية للأنظمة العربية.. إن هذه التحديات الخارجية تفرض ضرورة الوحدة"[hh]. من هنا يتضح موقف الخطاب السلفي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من القضية العربية حيث سعى إلى تأكيد ضرورة الوحدة من أجل حل كل المشكلات والأزمات التي يواجهها العالم العربي والإسلامي، واستخدم الخطاب آلية القياس على الماضي لتأكيد ضرورة العودة لنموذج الخلافة الإسلامية حتى نستطيع مواجهة الأخطار والتحديات الخارجية التي يفرضها علينا عصر العولمة والرأسمالية المتوحشة.

خامسا: قضية العدالة الاجتماعية:

١- على المستوى المكتوب:

تعد قضية العدالة الاجتماعية أحد القضايا المحورية التي انشغل بها الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية بصفة عامة وذلك باعتبارها مقياس نجاح أي نظام حكم. فنجاح الحكومة مرتبط بما تستطيع أن تقدمه وتحققه للمحكومين. ومن هنا جاء اهتمام الخطاب السلفي للطبقة الوسطى المصرية بقضية العدالة الاجتماعية اهتماماً ضعيفاً للغاية فلم يكن من ضمن أولويات الخطاب وذلك لقناعة الخطاب أن النظام السياسي وحكومته طوال فترة الدراسة لم يقدم أي إنجاز يسعى من خلاله لتحقيق عدالة اجتماعية لجماهير الأمة. ولذلك فقد استخدم الخطاب آلية الإزاحة فيما يتعلق بقضية العدالة الاجتماعية. ولكنه على الرغم من ذلك فقد أشار في مواضع قليلة متفرقة إلى غياب هذه العدالة في ظل اتباع النظام لسياسات الانفتاح الاقتصادي واتباع تعليمات صندوق النقد الدولي التي لم تحدث إصلاحاً إقتصادياً بل أحدثت خراباً اقتصادياً صاحبه ظلم اجتماعي أدى إلى زيادة الحرمان لدى جماهير الأمة الواسعة. وأكد الخطاب أن المخرج من هذه الأزمة هو تغيير النظام والحكم بشريعة الله التي تحقق العدل والمساواة بين أبناء الأمة الواحدة.

وفي إطار تأكيد الخطاب السلفي على المستوى المكتوب لغياب العدالة الاجتماعية وعدم وعي الحكومة بهذه القضية يؤكد عادل حسين في حديثة إلى رئيس الوزراء "يا دكتور عاطف هل تلتزم سياساتك بمبدأ الوطنية الاقتصادية، أو بمبدأ العدالة الاجتماعية؟ نحن نعلم أنك لا تدري شيئاً عن هذه الأسئلة ولا تملك أية إجابات، فأنت تترك هذه المهمة لصندوق النقد والبنك الدولي، أنت لا تمثل أمامهم رئيساً لمجلس الوزراء، ولا حتى رئيس مجموعة اقتصادية في مجلس الوزراء، لست صاحب سياسة وتخطيط، أنت عندهم مجرد مدير تنفيذي يرأسه عبد الشكور شعلان، تنفذ تعليماته وتخضع لعقابه إن قصرت"(ii).

ويؤكد نفس الكاتب في موضع آخر "إن تحسين الأخلاق يتطلب عدالة اقتصادية، إذ كيف ننتظر من الناس صدقاً ورحمة إذا حاصرتموهم بسياسات عامة تقوم على الظلم ومناصرة المستكبرين؟ كيف يتعمق الانتماء لدى شاب لا يشعر أن دولته تحمي حقه في العلم والعمل والزواج والمسكن، وإذا هاجر للعمل في بلد آخر لا يشعر أن الدولة إلى جانبه أن إصابة مكروه؟ كيف يتحمل الفقراء ابتعاد الدولة عن همومهم وعن دعمها للسلع والخدمات البسيطة التي يحتاجونها، بينما تفرض حمايتها على كل أنماط الترف الفاسق الاستفزازي السفيه؟ كيف نقنع المستضعفين بقبول الرزق الحلال، إذا كانت قصص الفساد على كل المستويات ذائعة مشتهرة، ولا نجد في الدولة من يقاومها او حتى يكذبها؟ كيف يحدث هذا ثم نطلب من الناس اخلاصاً في العمل وتماسكاً في المجتمع؟ إننا نوقع الناس في الحرج ونحملهم من أمرهم عسراً.. إننا قبلنا كل تعليمات صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة.. وقد لمس الرئيس أثناء إلقائه الخطاب اعتراض الحاضرين (رغم أنهم منتقون على الفرازة). فالناس تدرك بخبراتها أن التسليم الكامل لصندوق النقد (ومن خلفه) يؤدي إلى تعميق المظالم الاجتماعية التي يعيشونها والتي تفسد القيم وتولد القلاقل والاضطرابات"(jj).

ويؤكد نفس الكاتب في موضع ثالث "أن الخراب الاقتصادي الذي وقع في السنوات الماضـية، صـاحبه ظلم اجتماعي شديد. إن انخفاض التنمية الزراعية والصناعية يؤدي بالضرورة إلى تصاعد البطالة وارتفـاع الأسعار، فتعم البلوى على الفقراء، وإضافة إلى ذلك فإن سياسات توزيع الدخول، جعلت المـال دولـة بـين الأغنياء فزاد الحرمان لدى الجماهير الواسعة وزادت الفاقة"(kk).

وفي إطار سعى الخطاب السلفي للبحث عن مخرج من أجل تحقيق العدل والمـساواة يؤكـد مـصطفى مشهور أن "عيدنا في مصر يوم ان يتحقق التعاون الجاد المخاص الذي يسهم فيه كل مواطن لبنـاء وطننـا العزيز في ظل شريعة الله التي تحقق العدل والمساواة والأمن والحرية وكل مقومات الوطن الحر المستقل"(ll). ومن هنا يتضح موقف الخطاب السلفي على المستوى المكتوب من قضية العدالة الاجتماعية التي يرى أنهـا غائبة في ظل النظام السياسي الحالي الذي لا يحكم بشرع الله، فإذا تغير ذلك النظـام أو تحـول لـشرع الله فسوف تتحقق العدالة والمساواة.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب السلفي على المستوى المنطوق من قضية العدالة الاجتماعية. فقد جاء منطوق الخطاب متطابقاً مع مكتوبه حيث أكد على غياب العدالة الاجتماعية في ظل هذا النظام الذي يدعم فئة قليلة من الطفيليين. لذلك أكد الخطاب المنطوق أنه ملتزم بمشكلات جماهير الأمة ضد الحكومة التي لا تحقق أي قدر من العدالة أو المساواة. وفي هذا الإطار تؤكد المقابلة المتعمقة "أن العدالة الاجتماعية هـي الفريضة الغائبة والمفقودة في زماننا. حيث أن خيرات بلادنا تنهب إما إلى الخارج أو إلى أعداد قليلـة مـن الطفيليين في الداخل. وهذا يؤثر تأثيراً خطيراً على جماهير الأمة من الطبقات الوسطى والفقيـرة، وأصـبح المجتمع الداخلي صورة مصغرة من الرأسمالية المتوحشة على المستوى العالمي"(mm).

ويشير الخطاب المنطوق في موضع آخر "أنا مع تحقيق العدالة الاجتماعية وضد من لا يحققها وقد ظهر ذلك في كتابي القرآن والسلطان.. وأنا ما زلت ملتزماً به لأن الانحياز إلى الضعفاء والفقراء هـو الموقـف الذي يضفي شرعية على أي كاتب ملتزم وإحدى المشكلات التي أعانيها أنني مهتم بالناس أكثر من الحكومة. وهو ما يعني أن مشكلتي مع الحكومة من أجل تحقيق العدل والمساواة"(nn). ومن هنا يتضح موقف الخطـاب السلفي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من قضية العدالة الاجتماعية حيث أكد الخطاب على غيـاب العدالة الاجتماعية في ظل النظام السياسي القائم الذي يتبع سياسات تؤدي إلى فقـدان العدالـة والمـساواة، ويسعى الخطاب إلى مواجهة ذلك النظام من أجل السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع أبناء الأمة.

سادسا: قضية الأصالة والمعاصرة:

١- على المستوي المكتوب:

تعد قضية الأصالة الحضارية من ضمن أولويات الخطاب السلفي للطبقة الوسطى حيث اتخذ الخطاب منها موقفاً مبدئياً، فأكد على ضرورة رفض التجارب المعاصرة التي صدرها لنا الغرب وهي التجارب التي أثبت الواقع فشلها مع ضرورة العودة إلى الأصالة المتمثلة في المشروع الحضاري الإسلامي الذي يستند إلى شرع الله. وأكد الخطاب السلفي على أن مواكبة التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي يأتي من الداخل من خلال التجديد الجريء للفقه الإسلامي. كما أعلن الخطاب صراحة أن العودة للأصالة الإسلامية هي الحل الذي يجب أن يخضع له حكامنا، لأنه الحل الوحيد الذي تؤمن به الشعوب الإسلامية ويمكن أن تواجه به الخطر الذي يهددها.

وفي إطار تأكيد الخطاب على فشل التجارب المعاصرة في مجتمعاتنا الإسلامية وضرورة العودة للأصالة الحضارية الإسلامية يؤكد مصطفى مشهور "إن العقل السليم، يوقن أنه لا بديل إلا الحل الإسلامي، خاصة وقد باءت كل النظم والمبادئ الأرضية بالفشل في إسعاد الناس، وتحقيق الأمن والتكافل وراحة النفس رغم ما بذله أصحاب هذه المبادئ من جهود لتطبيقها وإنجاحها ولكن دون جدوى، والنتيجة التي لا مفر منها أن يقتنع الناس في نهاية المطاف بفشل كل النظم الأرضية، ويقبلون على الإسلام الذي يحمل الحل السليم الكامل لكل مشاكلنا وقضايانا"[oo]. وفي نفس الإطار يشير نفس الكاتب في موضع آخر "كفانا تجارب فاشلة بتنفيذ مبادئ غير إسلامية كالاشتراكية وغيرها وأن تحدث عند المسئولين قناعة بأن الإسلام هو الحل الوحيد والسليم محلياً وعالمياً، فنبدأ بخطوات جادة لتطبيق الشريعة"[pp].

ويشير صلاح شادي إلى أن "أول ما أصاب المسلمين من مفاسد الغرب ومعاوله الهدامة كانت إطاحته بالخلافة الإسلامية وتحويل النظام الإسلامي في الحكومات إلى نظام علماني، ثم تدرج الهدم بعد ذلك إلى الأمة، فاستبدلت القوانين الوضعية بالتشريعات الإسلامية فاختلت الموازين الصحيحة لدى الناس واضطربت أقيستهم.. ولو كانت لنا حكومة إسلامية صحيحة الإسلام خافقة الإيمان مستقلة التفكير والتنفيذ، لعلمت حق العلم عظمة الكنز الذي بين يديها وجلال النظام الذي ورثته وكان لنا أن نطالب حينئذ إليها، أن تدعم الدنيا باسم الإسلام"[qq].

وفي نفس المعنى يؤكد محمد متولي عوض أنه "ما أغرب الكلام عن الجهاد في هذه الأيام التي ساد فيها الظلم والجهل وابتعد المسلمون عن دينهم الذي هو قوتهم الوحيدة التي لا ينفد مدده ولا تضعف شكيمته وتقلبوا في الفلسفات الأرضية التي ألفها وزيفها البشر لتنطلي على العقول الضعيفة التي تتلهى بالمظهر عن الجوهر.. انصرفوا إلى ما حولهم من دعوات فشلت في بلادها فإذا بهم يستوردونها لتصلح فسادهم وما دروا أن في إسلامهم حلاً وعلاجاً لكل مشاكلهم"[rr].

وفي إطار تطلع الأمة للبديل الإسلامي بعد فشل الأنظمة الغربية يؤكد محمد عبد القدوس "أن أولاد البلد يشعرون أن بلادنا وصلت إلى طريق مسدود.. جربنا كل الأنظمة وفشلت.. الناس العاديون ما زالت حياتهم

إلى الفهرس

صعبة، بل وتزداد صعوبة.. أملهم في الإسلام يتطلعون إليه لينقذهم في الدنيا قبل الآخرة"[ss]. ويؤكد عـادل حسين كذلك إلى أن "الطريق العلماني أصبح تشبثاً باختيارات الماضي، وكل من له عينان يدرك أن الغالبيـة الساحقة من أهل مصر أصبحت تتطلع إلى البديل الإسلامي الذي يعيد للأمة هويتها ويقضي علـى عوامـل ضعفها وتحللها.. وهذا هو إطار النهضة والتقدم في التسعينيات بإذن الله"[tt].

وفي محاولة الخطاب السلفي التأكيد على ضـرورة التجديـد الإسـلامي لاسـتيعاب الثـورة العلميـة والتكنولوجية المعاصرة يشير عادل حسين "إن تطلعنا إلى القرن الواحد والعشرين يعنـي اسـتيعاب الثـورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة، وإذا كان مطلوباً توجيه هذه الطاقات والإمكانات وفق مبادئ الإسلام وقيمه، فإن هذا التطلع إلى قفزة كبيرة للأمام يعني أنه لا بد من تجديد جرئ في تراثنا الفقهي، إن الفقه الإسلامي هو كنز عبقري عبر عن جهد علمائنا في زمن سابق لاستنباط الأحكام الإسلامية الملائمـة"[uu]. ويؤكـد محمـد عمارة "أن هناك فارقاً كبيراً ونوعياً بين التجديد الإسلامي والتنـوير ـ الغربـي ـ العلمـاني.. فالتجديـد الإسلامي تطور من داخل النسق الفكري، يعود إلى المنابع ليستصحب الثوابت كي يجـدد فـي المتغيـرات فيواكب الجديد، مع بقائه إسلامياً وفياً للمنابع والأصول والثوابت والجذور والقواعد والأحكام.. أما التنـوير العلماني فقد أقام قطيعة معرفية مع الموروث المسيحي، وذلك عندما أحل العقل والعلـم والفلـسفة محـل الله والدين واللاهوت، أي اتخذ له ثالوثاً جديداً.. وهو ما نرفضه بالقطع"[vv].

وفي إطار تأكيد الخطاب السلفي على ضرورة التمسك بالأصول الإسلامية وتشجيع الصحوة الإسـلامية يؤكد مصطفى مشهور "إن الشعوب الإسلامية قد شعرت بمدى الخطـر الـذي يتهـددها مـن وراء هـذه المؤامرات، ووجدت أنه لا ملجأ لها إلا بالعودة إلى الله وإلى ديـن الله وإلـى الوحـدة بـين أبنـاء الأمـة الإسلامية"[ww]. ويشير احمد الملط فيقول "أبداً لن يكون هذا الاختراق ولن نبيع إسلامنا بثمن بخس.. دراهـم معدودة، ولن نرضى عن ثوابتنا بديلا.. فابحثوا لكم أيها الناس عن تربة أخرى ينبت فيها رجس الـشيطان.. ولا أملك إلا أن أقول "اللهم أهد قومي فإنهم لا يعلمون)"[xx]. ويؤكد محمد السمان "أن الـصحوة الإسـلامية بدأت وسوف تمضي في طريقها ولن تستطيع أي قوى أن توقف مدها وازدهارها"[yy]. ومن هنا يتضح موقف الخطاب السلفي للطبقة الوسطى المصرية على المستوى المكتوب من قضية الأصالة والمعاصرة، فهو مؤيـد ومدافع شرس عن الأصالة ضد المعاصرة الغربية ولكنه مع المعاصرة المنطلقـة مـن التـراث والأصـول الإسلامية، لذلك فهو مع تجديد الفقه الإسلامي حتى يتمكن من التعامل مع التقدم العلمي والتكنولوجي.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب السلفي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق مـن قـضية الأصالة والمعاصرة فقد تطابق منطوق الخطاب تطابقاً تاماً مع مكتوبه حيث أكد على ضرورة العـودة إلـى الأصالة الإسلامية والبعد عن المعاصرة الغربية، وأن ننطلق نحو التقدم من خلال تجديد الفكـر الإسـلامي والتراث لكي يواكب الواقع المعاصر. وفي هذا الإطار تؤكد المقابلة المتعمقة "على أنها ليست مـع أن تـأتي بالأصالة القيمية والأخلاقية من تراثنا ونضيف إليها المعاصرة الغربية.. فهذا خطـأ.. كـل معاصـرة لهـا

أصالتها.. فالمعاصرة الغربية لها أصالتها الغربية.. والمعاصرة الصينية لها أصالتها الصينية.. والمعاصـرة الهندية لها أصالتها الهندية.. وبالتالي فالمعاصرة الإسلامية لا بد وأن تكون لها أصـالتها الإسـلامية.. إذن فالأصالة والمعاصرة تعنى الانطلاق من الأصول وأن نفقه عصرنا من خلال هذا التراث ونندمج مع الثقافات الأخرى لكي نقف إلى جانبها دون سيطرة منها علينا.. ودون تشويه لهويتنا وثقافتنا، وهنا يلعب التجديد دوراً هاماً لأنه يجدد الفكر بما يواكب الواقع"[zz]. يلاحظ أن الخطاب السلفي المنطوق يستخدم آلية القيـاس علـى الخارج ليؤكد أن المجتمعات المعاصرة التي تسير في اتجاه التقدم قد انطلقت من أصولها الحضارية وهو مـا يجب أن تنطلق منه مجتمعاتنا الإسلامية.

ويؤكد الخطاب السلفي المنطوق في موضع آخر "إن الدعوة إلى التجدد الحضاري أحد معارك الخطاب منذ أكثر من ربع قرن.. حيث يسعى إلى بناء جسر بين الالتزام بالجذور وبين التطلع إلى أحلام المـستقبل.. وهذا موقف ثابت وأحد محاور المشروع الفكري الإسلامي"[aaa]. ومن هنا يتضح موقف الخطـاب الـسلفي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من قضية الأصالة والمعاصرة: فهو مع المعاصـرة المـستندة إلـى الجذور الإسلامية، وضد المعاصرة التي تقوم بقطيعة معرفية مع التراث والأصول الإسلامية.

سابعا: موقف الخطاب السلفي من سياسات النظام السياسي وأدائه:

١- على المستوى المكتوب:

لقد جاء نقد النظام السياسي والحكومة المصرية ورفض سياساتها في مقدمة أولويات الخطـاب الـسلفي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب. حيث أفرد الخطاب مساحة كبيرة لمهاجمة النظام السياسي وحكوماته المتعاقبة التي فشلت سياساتها في وقف التدهور المستمر للغالبية العظمى من المصريين، ولم يكن فشل النظام على المستوى الداخلي فقط بل حقق فشلاً كبيراً على المستوى الخارجي الإقليمي والدولي. وتراجـع أهميـة الدور المصري على مستوى الأمة العربية والإسلامية، وفي إطار ذاك الفشل الـداخلي والخـارجي طالـب الخطاب بتغيير جذري في نظام الحكم حيث طالب الحكومة بترك الحكم وفي مقدمتها رئـيس الجمهوريـة، ونادى بنظام حكم يحتكم إلى الشريعة الإسلامية.

وفي إطار سعى الخطاب السلفي لإبراز فشل النظام السياسي على المستوى الداخلي يؤكد محمد متـولي عوض "أنه لو قلبنا النظر في كل نواحي الحياة المصرية الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لوجـدنا الخلل واضحاً والفشل فاضحاً يعلن عن نفسه.. ولكنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمـى القلـوب التـي فـي الصدور؟!.. هل بلغ العناد بالنظام الحاكم أن يقامر ويغامر بمستقبل مصر كنانة الله في أرضه ومعقد آمـال العرب والمسلمين ليظل متربعاً على كراسي مهتزة جاءت بـالتزوير وتبقـى بـالقمع والإرهـاب وترويـع الآمنين؟"[bbb].

وفي نفس الإطار يؤكد عصام العريان "إن الوطن - وليس النظام - فقط يمر بأزمة حقيقة، هي ليـست حديثة ولكنها أزمة مستمرة منذ تولي الرئيس مبارك، فحالة الطوارئ معلنة والديون الخارجية تتراكم، والنمو

الاقتصادي يتراجع، والبطالة تشتد والإحباط يسود النفوس، والفساد ينتشر ويتوسع ويتوحش، ووصـلنا إلـى حالة من الانسداد السياسي ظهرت في مقاطعة كل أحزاب المعارضة ذات الوزن الحقيقي لانتخابـات ١٩٩٠ مطالبة بإصلاحات انتخابية أساسية"[ccc].

وفي إطار الفشل الداخلي للنظام السياسي يؤكد محمد عبد القدوس "إننا إذا نظرنا إلى السلبيات نجد أنهـا ضخمة، ويأتي في مقدمتها تزوير الانتخابات العامة بطريقة فجة لم تحدث من قبل، وقد أكدت محكمة النقض بطلان الانتخابات في أكثر من مائة دائرة!! ومن الأخطاء الفادحة للنظام القبض على قادة النقابات المهنية من المنتمين إلى التيار الإسلامي والعديد من أساتذة الجامعات وتحويلهم إلى المحاكمات العسكرية، على الـرغم من رفضهم العنف، وعموماً أوضاع السجون وانتهاكات حقوق الإنسان في عهد مبـارك لا تـشرف مـصر أبداً!!" [ddd].

ويؤكد الخطاب السلفي للطبقة الوسطى أن الفشل الداخلي هو أحد وجهي العملة أما الوجه الآخـر فهـو الفشل الخارجي حيث يؤكد عبد الله هلال "أن المتتبع للسياسة الخارجية المصرية يجد نفسه أمام جملـة مـن المواقف الغريبة التي تستعصي على الفهم ويحار العقل في تفسيرها. فمـن الأمـور البديهيـة أن الـسياسة الخارجية لأي دولة لا بد أن تكون ترجمة أمينة لهويتها وتوجهاتها، بحيث تلبي تطلعـات الـشعب وتحمـي مصالحة وكبرياءه وتحافظ على أمنه القومي دون تفريط في عقيدته أو قيمة أو ثقافته. وإذا حاولنا أن نرسـم صورة لهوية الحكومة المصرية من خلال سياستها الخارجية فسوف نجد أننا أمام لوحة غير متجانسة تتداخل فيها الألوان والظلال لكثرة ما بها من تناقض وتضارب وقصر نظر"[eee].

وفي محاولة الخطاب السلفي لإبراز الدور السلبي للنظام المصري على المستوى العربي يؤكد صـلاح شادي "أن الذي يشاهد منطق العرب إزاء الثورة الفلسطينية منذ هبت تدافع عن كيانها المغصوب سنة ١٩٣٦ ضد الاستعمار البريطاني الصهيوني يشهد عجباً! فكلما اشتعلت الثورة وأصبحت تهـدد الكيـان الـصهيوني تحركت الأيدي العربية لتطفئ نيرانها، بدعوى الهدنة تارة، وبدعوى الصلح أخرى.. وعنـدما احتـدمت ـ حديثاً ـ نيران الثورة في الأرض المحتلة انبرينا نحن المصريين بعرض مبادرة للصلح أولى موادها إيقـاف كل عدوان في المنطقة والجلوس على مائدة صلح دولية مشتركة بين الصهاينة والفلسطينيين ومـن يعنـيهم الأمر بعد ذلك وواجه الرئيس الأمريكي مبادرة الرئيس مبارك بصورة غير لائقة.. إن الرئيس الـذي يقـود شعبه بقانون الطوارئ لا يقبل منه أن يطالب الحرية لغيره"[fff].

وفي إطار تأكيد فشل السياسة الخارجية المصرية يؤكد مجدي أحمد حسين "إننا نتوجه للقيادة الـسياسية ولكدابي الزفة الذين قالوا إن مصر والعرب والمسلمين (حيروحوا في طوكر) لو لم يستمر الـرئيس مبـارك لفترة ثالثة. انظروا كيف هبط سعر مصر في البورصة السياسية العربية والدولية.. وأصبحت (لا تهـش ولا تنش) ولا يهاب لها جانب، ولا يعيرها أحد انتباها.. ماذا فعلت أو يمكن أن تفعل مصر الرسـمية إزاء هـذه الأهوال اليومية.. في العراق.. البوسنة.. الصومال.. لبنان.. ليبيا.. وهل يمكن لمصر ان توجد كـدول لهـا كيان وسط كل هذه الحرائق ووسط كل هذا الدمار في الدول المجاورة والشقيقة.. لقد عجبت عندما قال عمرو

موسى وزير خارجيتنا أن مصر ستتخذ مواقف.. وأنا مشفق عليكم يا سيادة الـوزير.. فأنـت لا تمثـل إلا النظام.. ولا تمتلك أن تتخذ قرارات بصورة منفردة"[ggg].

وفي محاولة الخطاب السلفي لإبراز فشل الحكومة المصرية وضرورة رحيلها يؤكد عادل حـسين فـي حديثه لرئيس الوزراء "يا دكتور عاطف أنت متهم عند الناس جميعاً بأنك لا تتصدر إلا للمشاكل الـصغيرة، أنت لا تدري شيئاً عن القضايا القومية الكبرى، أو ـ على الأقل ـ لا تلقي بالاً لها. هل سمعك أحد تتحـدث عن المحادثات مع إسرائيل؟ أو عن الأزمة الليبية؟ أو عن العلاقة مع السودان؟ أو عن حالة الطوارئ وحرية الانتخابات؟.. الخ. باختصار أنت يا سيدي لا تصلح رئيساً للحكومة، والناس جميعاً تعتبر أن هذا المنـصب شاغراً طوال ست سنوات، ولا أدري كيف يظل الجهاز التنفيذي من غير رأس كل هـذه الـسنوات.. هـذا الوضع مصيبة. وقد كتبنا هذا الكلام، ثم سكتنا عنه، عسى أن يؤدي صمتنا إلى إصلاح الحال، فقـد عودنـا الرئيس مبارك أنه لا يحدث تعديلا طلبه أمثالنا (مهما كان قولنا حقاً) لكن صمتنا لم يحـدث النتيجـة التـي تمنيناها، فبقيت حيث أنت، وظل منصب رئيس مجلس الوزراء ـ بالتالي ـ شاغراً!"[hhh].

ويؤكد نفس الكاتب في موضع آخر "إننا نرفض كل أنواع التزوير، ولكنني أسجل هنـا دهـشتي مـن مسلك أهل الحكم ونحن نتهمهم ليل نهار بأنهم مزورون.. لقد كتبت عن تجاهل الرئيس مبارك لمذكرة زعماء المعارضة عن التزوير الذي يعتبر خطأ جسيماً يقوض شرعية الحكم. وأضيف أن صـمت الحكومـة فـي مواجهة ما يقال بانتظام وتواتر في هذا الشأن يعتبر أمراً بلا سابقة في أي بلد!.. إننا نقـول لأهـل الحكـم، والعين في العين، والكل يسمعنا: أنتم مزورون، فإذا بهم لا يستفزون ولا يثورون لكرامتهم، وكأننا لـم نلـق عليهم قولاً ثقيلاً.. ما جبلتكم يا أهل الحكم؟ دعك من السياسة والدستور وكل ذلك.. ولكن هذا المسلك لا يمكن أن يصدر عن أسوياء"[iii].

وفي نفس الإطار يؤكد محمد عبد القدوس "إن الحقيقة المؤسفة التي أقررها بصراحة، وهي أنني أعتبـر أن رئيس الجمهورية هو المسئول الأول عن فشل الحكومة، ذلك لأنه يظل في النهاية هو المسئول باعتبـاره الحاكم. وأتذكر في هذه المناسبة كلمة عمر بن الخطاب الخالدة "والله لو عثرت دابة في العراق لحسبت عمر مسئولاً عنها لما لم يسو لها الطريق".. فما بالك بالذي يتعثر هنا ليس دابة بل حقـوق الإنـسان"[jjj]. يلاحـظ استخدام الخطاب لآلية القياس على الماضي لتأكيد فشل النظام السياسي الحالي في تحقيق الاسـتقرار لأبنـاء الأمة.

وفي إطار رفض الخطاب السلفي للنظام السياسي يؤكد عادل حسين "إننا نطالب بتغيير الحزب الحـاكم، وبعدم التجديد للرئيس، عبر استفتاء حر.. دعوة لتعميق الديمقراطية ولاستئصال أسباب العنـف.. هـذا رأي الشعب.. ورأي الأمة المؤمنة يباركه الله.. وبيننا وبينكم استفتاء حر يشرف عليه القـضاء وتراقبـه ـ فـي التصويت والفرز ـ أحزاب المعارضة"[kkk]. وفي نفس الإطار الرافض للنظام يؤكد محمد الغزالي "أنه فـي موازنة بين أحوال أمتنا وأحوال الأمم الأخرى شعرت بأسى يكسو قلبي.. وبهزيمـة أطـاطئ لهـا رأسـي وبتفريط في جنب الإسلام ما أحسبنا ننجو من عقباه! رأيت الحاكم في أمم قد تكون وثنية يتولى السلطة حينـاً

من الدهر ثم يتركها فإذا ثروته هي هي ما زادت فلسا، وربما نقصت! على حين ترى العكـس فـي العـالم الإسلامي. ما يترك السلطة أحد إلا وله مال ممدود وجاه معدود"(lll). يلاحظ استخدام الخطاب لآليـة القيـاس على الخارج لتأكيد فساد الحاكم في مجتمعنا الإسلامي.

وفي محاولة الخطاب السلفي لطرح بديل لنظام الحكم القائم من أجل الخروج من ذلك النفق المظلم يؤكد محمد عبد القدوس "نريد أن يكون رئيسنا القادم مدنيا وليس من رجال قواتنا المسلحة الباسـلة، كمـا جـرت العادة منذ ثورة يوليو سنة ١٩٥٢"(mmm). "نريد نظاما يقوم على الشورى ويسمح بتعدد الآراء والاتجاهـات والأحزاب، ولا يقوم على منطق حزب الله أو حزب الشيطان فقط. نريده نظاماً غير منحاز إلـى أمريكـا أو روسيا.. إننا نريده نظاماً منحازاً إلى الدول الإسلامية، فيعمل على توحيدها وإعادة مجد الإسلام. أولاد البلـد ينتظرون على أحر من الجمر اليوم الذي يحكم فيه هذا الإسلام حياتهم"(nnn). ومن هنا يتضح موقف الخطاب السلفي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب من سياسات النظام السياسي وأدائه، حيث أكـد علـى فـشل النظام وسياساته وحكوماته المتعاقبة في قيادة المجتمع المصري على المستوى الداخلي والخارجي. وأكد على ضرورة تغيير هذه السياسات واستبدالها بالبديل الإسلامي لأنه الحل والمخرج لكل الأزمات التي يواجههـا المجتمع المصري على المستوى الداخلي والخارجي. وأكد كذلك على ضـرورة تغييـر النظـام الـسياسي والحكومة الحالية التي قادتنا وتقودنا من فشل إلى فشل.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب السلفي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من سياسـات وأداء النظام السياسي فقد تطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه تماماً، حيث أكد على فشل النظام على المستوى الداخلي والخارجي بل ودمر رصيد مصر التاريخي في الريادة على كافة مستوياتها. وفي هذا الإطار تؤكـد المقابلة المتعمقة "أن الأداء المصري دمر الرصيد المصري.. إن مصر الراهنة هي مصر اللامـشروعية.. أنت ليس لديك مشروع ولا تعرف أنت مع إيه ولا ضد إيه.. أنت تتكلم عن مصر الريادة في السياسة والتعليم والفن والأدب.. كل ده تآكل.. مصر الراهنة سحبت كل رصيد مصر تاريخياً.. أنـت لـيس لـك دور فـي الخارج.. شوف القذافي بيعمل إيه مع مصر.. وشوف الخليج بيعمل إيه.. السودان بيعمل اتفاق أنت مطـرود منه.. أنت فين من كل ده معندكش أي قيمة.. فالأداء صفر مش واحد ولا اثنين.. صفر تماماً"(ooo).

وتؤكد المقابلة المتعمقة في موضع آخر "على فشل النظام السياسي على المستوى الخارجي فـي القيـام بالدور الطبيعي لمصر.. وأكاد أجزم أنه غيب دور مصر في المحيط العربي والأفريقي والإسلامي.. الأمـر الذي فتح الباب أمام الهيمنة الأمريكية، وفتح الباب لنظم عربية هامشية لكي تمثل فيتو يتحكم فـي الوضـع العربي والدولي. غيبة مصر مكنت الأعداء من حصارها. وزادت أهمية الدور الإسرائيلي في الشرق. ممـا سهل مهمة أمريكا والغرب في السيطرة على العالم العربي والإسلامي. وهذا نتيجة حتمية لغياب دور مـصر الطبيعي سياسياً بالقطع.. دائماً السياسة الداخلية والخارجية وجهان لعملة واحدة فالفشل الخارجي يتبعه فـشل داخلي.. حيث فشل النظام في تحقيق الحرية والعدل الاجتماعي لجماهير الأمة. وفشل في ترشيد أداء الدولـة

لدورها حيث استأثرت العناصر الضعيفة بالسلطة وانتشر النفاق والفساد الاقتصادي والاجتماعي.. النظام السياسي مصاب بتصلب شرايين يجعله عاجزاً عن تحقيق أي تقدم داخلي أو خارجي"[ppp]. ومن هنا يتضح موقف الخطاب السلفي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من سياسات النظام السياسي المصري وأدائه. حيث أكد على فشل النظام وعدم قدرته على قيادة المجتمع بل أنه قد نال من رصيد مصر التاريخي. ويجب تغيير ذلك النظام الذي مكن الأعداء من فرض حصارهم على العالم العربي والإسلامي.

ثامنا: موقف الخطاب السلفي من طبقات المجتمع:

١- على المستوى المكتوب:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب السلفي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب من طبقات المجتمع فقد أكد منذ البداية على انحيازه لجماهير الأمة من الطبقات الوسطى والشعبية التي تعاني معاناة كبيرة في ظل سياسة النظام الحالي الذي اتبع سياسة الإصلاح الاقتصادي وفقاً لتعليمات صندوق النقد والبنك الدولي، وهي السياسات التي أدت إلى ارتفاع الأسعار الذي طحن الفئات والطبقات الفقيرة. فهم الذين يدفعون ضريبة الإصلاح المزعوم، هذا إلى جانب أن النظام يدعم بعض الفئات من أصحاب النفوذ والمال ومن الطفيليين والمنحرفين الذين يشكلون أهل الثقة بالنسبة له، وهذه الفئات الصغيرة تتصدر قمة المجتمع في حين تتراجع الفئات الأخرى من العلماء والأدباء والمثقفين، وفي هذا الإطار يؤكد محمد حلمي مراد "أن المناخ الاجتماعي والسياسي الذي تعيش فيه مصر يصيب أهلها - من غير الواصلين والمنتفعين - بالكمد والقنوط وصعوبة تدبير ضرورات الحياة وفقدان الأمل، بينما يرون الحكام ومن يلوذون بهم يبعثرون الأموال بطريقة استفزازية، ويعيشون عيشة الملوك والقياصرة!!.. لقد تفشت البطالة بين صفوف الشباب وانتشرت المخدرات والسموم البيضاء، واضطر الناس إلى سكنى المقابر، بينما استخدمت مواد البناء وطاقات التشييد في إقامة الشاليهات للمحظوظين واللصوص والمرتشين على ضفاف البحيرات المرة والساحل الشمال لاستخدامها أسابيع معدودات خلال السنة!!.. ووصلت إلى المناصب القيادية أسوأ العناصر: قفز تجار المخدرات إلى مقاعد السلطة التشريعية في مجلس الشعب. وجلس في مجلس الوزراء لسنوات طوال وزراء تلوك نزاهتهم وأخلاقياتهم ألسنة الخلق، وتسللت الرشوة إلى قطاعات الدولة الحساسة، بحيث شعر الناس أن حقوقهم مضيعة ومصالحهم مفقودة.. وأصبح نجوم المجتمع هم الفنانون والرياضيون دون غيرهم من رجال القلم والدين والطب والقانون والهندسة وغيرهم، بحيث لا يسمع لغير رأيهم - مع الراقصات وعارضات الأزياء في شئون البلاد من خلال شاشات التليفزيون - إلا فيما ندر!!.. بل إن المسلسلات التليفزيونية وأفلام الجنس والمخدرات وأغاني الخلاعة والعبارات السوقية مزقت القيم وجعلت القدوة بطلا مدمناً أو تاجر مخدرات أو بلطجي الصالات أو حتى امرأة ساقطة"[qqq].

وفي نفس الإطار يؤكد عادل حسين "أننا لا نعتقد أن نزعة الاستبداد هي العائق الأول أمام مطلب التغيير للحكومة ولمجمل النظام السياسي.. إن تقاليد الاستبداد قائمة بالفعل وتعوق. ولكن أخطر من ذلك المنتفعين من الفساد الحالي ومن استمرار الحكومة الضعيفة، قد أصبحوا عصابة، وأصبحوا شبكة منتشرة في دوائر

الحكم والأعمال، وهؤلاء المفسدون النهابون لأموال الشعب لا يمكن إزاحتهم بقـرار، بـل إن بوسـعهم أن يتصدوا ويهددوا كل من يفكر في إصدار مثل هذا القرار.. ويعني كلامنا هذا أنه حتى لـو أراد الـرئيس أن يفكر في إحداث إصلاح شامل فإنه لا يستطيع. وبالتالي يجب أن يتدخل الشعب لينتـزع حريتـه الـسياسية ويفرض الإصلاح فرضاً"[rrr].

وفي إطار تحميل جماهير الأمة لأعباء الإصلاح الاقتصادي المفروض من الخارج وتحمـيلهم أعبـاء الديون الخارجية يؤكد عادل حسين "على تمادي حكام هذا البلد في غيهم بالنسبة لمسألة الديون الخارجية، فهم يسعون للتخفيف من أعبائهم وإلقائها على أكتاف الشباب.. الديون السفيهة التي سقطوا فيها ويددوا أغلبها فيما لا ينفع، يعمدون الآن إلى مد آجال سدادها بحيث تتولون أنتم المهمة حتى عـام ٢٠١٠ ومـا بعـده، حـين تتسلمون المسئولية بعد رحيلهم! كيف تتسامحون مع هذه الأنانية الشاذة التي تخـرج صـاحبها مـن إطـار الآدميين؟ هل سمعتم عن أب يفعل هذا مع ابنه؟!"[sss]. ويشير نفس الكاتب في موضع أخـر "لقـد اعتـرف الرئيس مبارك بأن الامتثال لبرنامج الصندوق سيؤدي إلى زيادة الفجـوة بـين الأجـور والأسـعار، أي أن الأسعار سترتفع أكثر من ارتفاع الأجور، أي أن القيمة الحقيقية للأجور ستنخفض ويـزداد الفقـراء بؤسـا بالتالي"[ttt]. ويشير كذلك إلى "أن الهيئات الدولية (البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء) تقدم في هـذا الاتجاه بدراسات ومؤشرات، وكلها تؤكد التدهور، يقول البنك الدولي إن أكثر من ثلث السكان يعيشون فـي فقر مدقع (أي تحت خط الفقر حسب المصطلح المستخدم). وقد وصل مجلس الشوري في إحدى دراساته إلى نسبة مشابهة"[uuu].

ولتأكيد الخطاب على عزلة النظام عن الطبقات الشعبية يؤكد محمد عبد القدوس "أن أخطر ما يمكـن أن يصيب أي نظام أن يعيش في عزلة عن الناس العاديين.. يا ريس ارتفاع الأسعار هدم كل ما قلته في خطابك الأخير وأصاب الطبقات الشعبية في الصميم فهل تشر بذلك؟"[vvv]. ومن هنا يتضح موقف الخطـاب الـسلفي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب من طبقات المجتمع حيث وقف مدافعاً عن جماهير الأمة من الطبقات الشعبية التي تضررت من سياسات النظام السياسي. كذلك عارض النظام الذي لا يخـدم إلا مجموعـة مـن المنتفعين الذين يتمتعون بكل المزايا في مقابل معاناة القطاع العريض من الجماهير الشعبية.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب السلفي المنطوق للطبقة الوسطى المصرية من طبقات المجتمع فقد تطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه تماماً حيث أكد أن النظام السياسي خلق شريحة واسعة من المنتفعـين بصرف النظر عن انتماءاتهم الاجتماعية والطبقية. ولم يهتم بالفقراء والطبقة الوسطى التي حدث لها نوع من الإفقار المستمر بسبب سياسات الدولة. وفي هذا الإطار تؤكد المقابلة المتعمقة "إن النظام السياسي غير معني بالفقراء والطبقة الوسطى التي يحدث لها إفقار باستمرار.. إن النظام السياسي عمل شـريحة واسـعة مـن المنتفعين بصرف النظر عن طبقاتها الاجتماعية.. أنا أعرف واحد كان بيروح شغله بقبقاب دلوقتي مليـونير ده من الطبقة تحت الوسطى وفيه واحد مليونير مثل بطرس غالي.. النظام لا يعنيه الطبقة بقدر ما يعنيـه..

شراء الولاء وضمان هذا الولاء في نفس الوقت.. هذا إلى جانب الاستخدام المستمر.. بحيث يصبح لهذه الشريحة مصلحة أكيدة في استمرار ما هو قائم ... يعني الناس التي استفادت من حسني مبارك.. هي الكثر الناس المتحمسة لانتخاب جمال مبارك لأن الامتيازات هتستمر وتزيد.. ولقد أصبحت هناك طبقة سميكة فوق المجتمع حصل فيها انتقاء لناس على قاعدة الثقة والمصالح وأصبح الكل متساند على بعضه لذلك فهم حريصون على استمرار هذا الوضع"(www).

ويؤكد الخطاب المنطوق في موضع آخر على أن "النظام السياسي في مصر يعتمد على المؤسسة العسكرية ويعتبر شرعيته مستمدة من هذه المؤسسة فهي حارسة النظام ووريثته. ويستفيد من النظام الأقلية المتنفذة ومراكز القوى المالية وكذلك العناصر المتغربة. ويحاول النظام استغلال المؤسسات الدينية لدعم توجهاته، والنظام ليس لديه سياسة اجتماعية واضحة المعالم. إنما يسير مع القوة المتنفذة وأصحاب النفوذ المالي في المجتمع. إذا كان يمكن القول أن الشريحة الفاسدة هي الشريحة العليا في المجتمع فإن النظام يدعم هذه الشريحة. إلى جانب الاختراق الأجنبي الذي يدعم نفس هذه الفئات. أما الطبقات الاجتماعية المتضررة فتأتي في مقدمتها الطبقة الوسطى باعتبارها العمود الفقري لأي مجتمع فهي حافظة منظومة القيم وتراث الأمة، فهي متضررة من خلال الاختراق الثقافي الخارجي والهيمنة والتبعية الاقتصادية، هذا إلى جانب الطبقات الفقيرة مثل العمال والفلاحين وأصحاب المشروعات الصغيرة.. فحال الصناعة الوطنية ما بين الإفلاس والديون. أما الغلاء فيتضرر منه غالبية أبناء الأمة، والمستفيد الوحيد قلة تعيش حياة البزخ بل يمكن القول أنها حياة سفه"(xxx). ومن هنا يتضح موقف الخطاب السلفي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من طبقات المجتمع. حيث وقف مدافعاً عن الطبقة الوسطى حافظة منظومة القيم وتراث الأمة. وكذلك الطبقات الفقيرة والشعبية التي تتضرر ضرراً بالغاً نتيجة لسياسات النظام التي لا تخدم إلا فئة صغيرة من المنتفعين وخدمة النظام.

تاسعا: موقف الخطاب السلفي من الخطابات الفرعية الأخرى:

١- على المستوى المكتوب:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب السلفي للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب من الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى والتي تشكل أطراف المنافسة والصراع السياسي فقد اتضح أن الخطاب السلفي قد قاد معركة حقيقية مع النظام السياسي القائم وخطابه السياسي. وكان الهدف الرئيسي من تلك المعركة هي إسقاط النظام السياسي والحكومة القائمة وإقامة نظام حكم يستند إلى الشريعة الإسلامية، وعلى الرغم من ذلك فقد أدى الهجوم الدائم من الخطاب الماركسي على الخطاب الإسلامي إلى محاولة الدفاع عن النفس فأفرد الخطاب السلفي جزءاً منه لنقد الخطاب الماركسي وتأكيد فشل تجربة ذلك التيار ذلك لأنها تجربة مستوردة وفشلت في مجتمعاتها الأصلية. هذا إلى جانب موقف الخطاب السلفي من التيار الليبرالي حيث قام بتأييد ذلك التيار وخطابه السياسي في بعض المواقف التي تعرض لها أثناء مواجهته مع النظام السياسي وحكومته. هذا إلى جانب تحالف التيار السلفي مع التيار الليبرالي في بداية تجربة التعددية السياسية حيث خاض الفريقان

معركة انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ تحت راية واحدة. وكان الهدف الأساسي هي تحالف المعارضة من أجل إسقاط النظام.

وفيما يتعلق بنقد الخطاب السلفي للخطاب السلطوي بمناسبة إعادة ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة جديدة يؤكد عادل حسين "إن معارضتنا لإعادة اختيار مبارك لن تتوقف، بل ستعلو وتتزايد.. وإذا كان الإسفاف والانحطاط قد وصل بالبعض إلى وصف المعارضين بأنهم (بهلوانات ومهرجون)، وإذا كان قادة الأحزاب (من المسلكاتية والمطيباتية وبتوع الثلاثة ورقات)، أو إذا كانوا في قول أخر (عربجية وعاطلين واصحاب سوابق).. إذا كان الإعلام الرسمي ينشر هذا الكلام دفاعا عن حق مبارك في الرئاسة، فيا له من دفاع.. وأعترف أمام القارئ بعجزي عن كتابة رد ملائم على هذا المستوى من الردح وقلة الأدب.. وفي ظل الحصانة البرلمانية التي تمنع هذا الكاتب وأمثاله من يد القضاء كيف يكون الرد على من يعتدون على الحرمات ويفترون ويلوثون بالباطل أشرف أبناء الأمة؟ نحن لا نحسن الرد على هؤلاء. وحسبنا الله"[(yyy)].
وفي نفس الإطار يؤكد محمد عبد القدوس أن "من يقرأ الصحف المملوكة للدولة هذه الأيام أو يشاهد أجهزة الإعلام يجد نفاقاً شديداً للرئيس في الذكرى السادسة لتوليه الحكم.. إن من نتائج (تأليه) مبارك بواسطة أتباعه من المنافقين اعتقاده أنه قد حقق في عهده من الإصلاحات ما لم يحدث من قبل وهو ذات الشعور الذي داهم السادات وعبد الناصر.. كل منهم يظن أنه حدث في عصره ما يشبه المعجزات!! وهذا شعور خاطئ بالتأكيد"[(zzz)].

وفي إطار نقد الخطاب السلفي للخطاب السلطوي نتيجة عجزه عن التعبير عن معاناة الجماهير وإيصال سخطها للقيادة السياسية حيث يشير محمد عبد القدوس أن "الناس ساخطة على الغلاء وتتهم الحكومة بالفشل في مواجهته..ترى هل يشعر الرئيس بالشارع الذي يغلي.. أنه باعترافه مقاطع لصحف المعارضة.. ومن المؤكد أن الصحف الحكومية حريصة على إرضاء مالكها رئيس الدولة فلا تستطيع نقل سخط أولاد البلد على ارتفاع الأسعار.. فهل يمكن للتقارير الرسمية التي ترفع إليه أن تقوم بهذه المهمة؟ أشك في ذلك!! إذن من أين له أن يتعرف على رد فعل رجل الشارع العادي تجاه الإجراءات الجديدة الاقتصادية القاسية؟!"[(aaaa)].

وفي إطار نقد الخطاب السلفي للخطاب السلطوي الذي يستخدمه النظام في الهجوم على الأشقاء العرب والمسلمين يؤكد مجدي أحمد حسين "إن إعلامنا الرسمي يواصل.. بإيعاز من الحكام معارك مصر المؤسفة ضد الأشقاء العرب والمسلمين.. ففي زمن الشرق أوسطية الإسرائيلي.. لا هم لوسائل الإعلام إلا حشد الرأي العام حول معاداة العرب والمسلمين.. فيخصص موسم للعراق.. وموسم لفلسطين.. وموسم لليبيا.. وموسم للأردن.. وموسم لليمن.. وموسم لإيران.. ويبدو أنه موسم السودان"[(bbbb)]. وفي نفس الإطار يؤكد عادل حسين "أنه وكعادة الإعلام الرسمي ـ على امتداد حرب الخليج ـ فإنه يهدف إلى تضليل الشعب عن حقيقة ما يجري.. وكان مفروضاً أن تغطي أنباء رحلة الرئيس مبارك على حكاية سحب القوات، لولا حديث إبراهيم سعده مع الشيخ زايد حول هذه الكارثة، والذي أعاد تسليط الضوء عليها.. وإبراهيم سعده عودنا على الدفاع عن وجهة النظر الأمريكية ـ الإسرائيلية بصفاقة مدهشة، وحديثه مع الشيخ زايد كان في هذا الإطار، ولكن التليفزيون المصري لم يكتف بنشر الحديث في الأخبار فأذاعه بالصوت والصورة تعميما للفائدة!"[(cccc)].

إلى الفهرس

ومن هنا يتضح موقف الخطاب السلفي من الخطاب السلطوي حيث اتخذ منه موقفاً مبدئياً يسعى إلى مناهضة ذلك الخطاب الذي يتحدث بلسان الرئاسة والحكومة، ويحاول تخدير الشعب وحجب الحقيقة عنه حتى لا تظهر سلبيات النظام، لذلك فقد سعى الخطاب السلفي إلى تعرية ذلك الخطاب من أجل كشف عيوب النظام الذي يسعى الخطاب السلفي لإسقاطه.

أما بالنسبة لموقف الخطاب السلفي من الخطاب الماركسي فقد وجه إليه نقداً شديداً حيث أكد عادل حسين على أن "الماركسية لا تمثل الحل السحري (والعلمي) الذي تصورته لمشاكل مصر والإنسانية. وأهم من هذا انه ثبت لي أن دين الكفر والإلحاد (الفلسفة المادية الجدلية) الذي يمثل أساس الماركسية لا يمكن أن يفرز إلا مجتمعاً فاسداً وأفراداً مشوهين، وثبت لي أن الدين الحق الذي أنزله الله لهدايتنا هو وحده الذي يهدينا إلى المجتمع الأمثل"[dddd].

وفي إطار نقد الخطاب السلفي للخطاب والتيار الماركسي وباستخدام آلية القياس على الخارج لكي يثبت فشل التجربة في منابعها يؤكد مصطفي مشهور "لا بد من إزالة غشاوة الشيوعية والاشتراكية عن أبصارنا.. ذلك المذهب الإلحادي المادي الذي يخالف سنن الفطرة من حيث التملك وحب التدين، وقد جلب هذا المذهب لكل من اعتنقوه الخراب والدمار، وقد انهار أخيراً رغم ما حظي به من دعايات جوفاء، خادعة، وكانت الشيوعية هي أفيون الشعوب، لا كما يقولون إن الدين أفيون الشعوب. في حين أن الدين هو الذي يوقظ الشعوب وينير لها الطريق، فعلي شعوبنا أن تزيل هذه الغشاوة إلى الأبد"[eeee].

ويؤكد نفس الكاتب في موضع آخر أن من أهم أسباب أزمتنا الاقتصادية هي اتباع ذلك التيار الماركسي حيث يشير إلى ذلك فيقول "ومن الأسباب الهامة التي وراء أزماتنا الاقتصادية تطبيق الاشتراكية تقليداً "لروسيا الصديقة" فكان هذا الخراب وهذه الخسائر التي نراها في القطاع العام، وهبوط مستوى الإنتاج كماً وكيفاً وهو ما تشكو منه روسيا نفسها اليوم وتسعى إلى إصلاحه. بالإضافة إلى وضع غير المختصين على رأس هذه الشركات لمجرد أنهم أهل ثقة أو من هيئة المنتفعين على حساب الشعب وقوت الشعب المقهور"[ffff]. يلاحظ هنا أيضا استخدام الخطاب لآلية القياس على الخارج لتوضيح فشل هذا التيار في حل الأزمة الاقتصادية للدولة الأم.

وفي إطار رفض التيار السلفي للخطاب الماركسي الذي يقيم قطيعة معرفية مع الدين يؤكد محمد عمارة "أن القطيعة مع الموروث الديني قسمة أساسية في فلسفة التنوير الوضعي العلماني، وفي هذه الفلسفة يلتقي هذا التنوير مع المادية الماركسية.. ولعل هذا هو الذي جعل قطاعا من الماركسيين في بلادنا يتصدرون اليوم جوقة التنوير بعد أن كان الشيوعيون يتحفظون على هذا التنوير لأنه يسلك إلى التغيير طريق الفكر وليس طريق الواقع المادي!.. فالقطيعة مع الدين هي الأرض المشتركة بين خصوم الأمس القريب!"[gggg]. ومن هنا يتضح موقف الخطاب السلفي من الخطاب الماركسي حيث يتخذ موقفاً معارضاً تماماً لهذا الخطاب ذلك الخطاب الذي يقيم قطعية معرفية مع الدين ويعتبره أفيون للشعوب. في حين أن الخطاب السلفي يتحرك على أرضية الدين باعتباره الآلية الوحيدة والصالحة لإنقاذ مجتمعنا المصري وأمتنا العربية والإسلامية.

وفيما يتعلق بموقف الخطاب السلفي من الخطاب الليبرالي فقد جاء مؤيداً له ومدافعاً عنه. فأثناء مواجهة النائب الوفدي مع وزير الداخلية داخل مجلس الشعب وقف الخطاب السلفي مؤيداً للنائب الوفدي ومعارضـاً لوزير الداخلية وللأغلبية الحكومية بمجلس الشعب حيث أكد محمد حلمي مراد "أن نائـب الـشعب الأسـتاذ طلعت رسلان قد كرمته الأغلبية الحكومية المصطنعة داخل مجلس الشعب بإسقاط العضوية عنه، لأنه أفلـح في إيقاف وزير الداخلية زكي بدر عن الاسترسال في اقتراف الجرائم التي حرمها القانون من قـذف وسـب وإهانات، وخدش للأعراض، وإذاعة تسجيلات مطعون في سلامتها مأخوذة بطريقة غير مشروعه.. وما كان يجوز إسقاط العضوية عنه، لأن هذا الجزاء جاء كظرف مشدد وفق ظروف استخدام العنف، بينما كان النائب الشهم في جو يعتبر ظرفاً مخففاً إن لم يكن سبباً من أسباب الإباحة.. فهو لم يفعل أكثر مما طالب بـه أميـر المؤمنين عمر بن عبد العزيز عندما قال لعمرو بن مهاجر: يا عمرو إن رأيتني قد انحرفـت عـن صـراط الحق، فخذ بتلابيبي وهزني إليك هزاً عنيفاً، وقل لي ماذا تصنع يا عمر؟.. ولكن شتان بين الثرى والثريا!!.. ولنذكر قوله تعالى "**ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون**"[(hhhh)]. يلاحظ هنا اسـتخدام الخطـاب لآليـة القياس على الماضي ليؤكد سلامة موقف أنصار التيار الليبرالي في تعاملهم مع رموز السلطة. وبذلك يتضح موقف الخطاب السلفي على المستوى المكتوب من الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى المصرية حيث عارض بشدة الخطابين السلطوي والماركسي في حين قام بتأييد ومساندة الخطاب الليبرالي.

٢- على المستوى المنطوق:

وفي محاولة التعرف على موقف الخطاب السلفي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من الخطابات الفرعية الأخرى لنفس الطبقة، فقد أتضح تطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه فيما يتعلق بموقفه من الخطـاب السلطوي والخطاب الليبرالي. أما الخطاب الماركسي فقد مارس عليه آلية الإزاحة على عكس موقف الخطاب المكتوب منه حيث هاجمه بشدة. وفي إطار نقد الخطاب السلطوي تؤكد المقابلة المتعمقة "على احتكار النظام لوسائل الإعلام والثقافة في المجتمع.. فالإعلام هو الحزب الذي يستخدمه النظام لغسل أدمغة الأمة، ويعتمـد على احتكار وسائل الإعلام ويترك هوامش صغيرة جداً.. ويمكن ملاحظة ذلك مـن خـلال حجـم توزيـع الصحف الحزبية مقارنة بالصحف المملوكة للنظام.. هذا بخلاف السيطرة المطلقة على الإذاعة والتليفزيـون والقنوات الفضائية المصرية"[(iiii)]. ويؤكد الخطاب في موضع آخر "أن القضايا المتعلقة بالفساد فـي البلـد لا يمكن الحديث عنها في الأهرام.. إن الشأن الداخلي كله ملغوم.. لذلك فنحن نهرب ونـتكلم عـن الشيـشان وفلسطين وإسرائيل والعراق وإيران وكل الكرة الأرضية.. إن مشروعية الكاتب أصبحت محل شك ما دام لا يستطيع أن يعبر عن هموم بلده.. والسبب أن ما أريد أن أقوله لا يتحمله منبر الأهرام"[(jjjj)].

وفي إطار تأييد الخطاب المنطوق للتيار والخطاب الليبرالي تؤكد المقابلة المتعمقة "إن المخـرج الـذي يمكن للكاتب أن يعبر فيه عن هموم مجتمعه.. ويتحدث عن الشأن الداخلي، حيث الفساد واحتكـار الـسلطة وغياب الديمقراطية.. كان من خلال صفحات الوفد.. حيث نشرت مقالات كثيرة عن فساد النظام الـسياسي.. والسبب أن السقف كان مختلفاً لذلك كنت أرفض أن أكتب في الوفد أي شئ إلا في الشان المصري الـصميم

إلى الفهرس

لأنني محروم من هذا الهامش داخل الأهرام"(kkkk). يلاحظ هنا استخدام الخطاب لآلية القياس لكي يوضح حجم الحرية في التعبير عن الرأي التي يمنحها الخطاب والتيار الليبرالي حتى للمعارضة التي تنطلق من أرضـية وخلفية مرجعية مخالفة لمرجعيتها. ويتضح أيضا تحالف التيار السلفي والتيار الليبرالي في مواجهة الـسلطة والنظام السياسي.

وعلى الرغم من أن الخطاب السلفي على المستوى المنطوق قد مارس آلية الإزاحة فيما يتعلق بموقفـه من الخطاب الماركسي إلا أنه قد أشار بشكل ضمني في موضع واحد فقط إلى موقفه الرافض لرؤيـة ذلـك التيار، حيث أكدت المقابلة المتعمقة "أنها مع مفهوم الطبقة الوسطى بالمعنى الثقافي والاجتماعي لأنها حاملة راية الثقافة والهوية للأمة كلها.. وهذا يعبر عن مفهومي للتدرج والتنوع الطبقي من وجهة نظر إسـلامية.. لأن التنوع هو سنة من سنن الله في الكون والحالة الصحيحة هي تحقيق التوازن بين الطبقـات، وهـذا هـو العدل بمفهومه الإسلامي لأن المفهوم الغربي للطبقات والقائم على عملية الصراع كما تطرحـه الماركـسية نحن نرفضه"(llll).

ومن هنا يتضح موقف الخطاب السلفي للطبقة الوسطى على المستوى المنطوق من الخطابات الفرعيـة الأخرى للطبقة الوسطى حيث أيد الخطاب الليبرالي. وعارض ضمنياً الخطاب الماركسي. وركز كل اهتمامه وهجومه على النظام السياسي وخطابه السلطوي باعتباره الخصم الحقيقي الذي يجب مواجهتـه مـن أجـل إقصائه عن السلطة، وطرح البديل الإسلامي الذي يسعى أنصار التيار السلفي لتطبيقه باعتباره الحـل الـذي حان وقت تجريبه.

إستخلاصات أساسية

١٠- بالنسبة للقضايا والموضوعات التي عني بها الخطاب السلفي للطبقة الوسطى، فقد جاءت القضية العربية في مقدمة القضايا التي اهتم بها الخطاب، وأكد على ضرورة الوحدة العربية والإسلامية، ورفض السلام مع إسرائيل وكذلك التطبيع، وطالب باستمرار الانتفاضة والجهاد. وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه فيما يتعلق بالوحدة العربية والإسلامية باعتبارها المدخل الحقيقي لحل كل المشكلات التي تواجه العالم العربي والإسلامي.

١١- ثم جاءت قضية الديمقراطية في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام وعارض الخطاب الممارسات غير الديمقراطية للنظام والتي ترفض العمل السياسي العلني للتيار الإسلامي، وطالب بتعديل الدستور وتداول السلطة وإلغاء قانون الطوارئ، ورفض السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية. وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه تطابقاً تاماً على هذا المستوى.

١٢- ثم جاءت قضية الأصالة والمعاصرة في المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام وأكد الخطاب على ضرورة العودة إلى الأصالة المتمثلة في المشروع الحضاري الإسلامي الذي يستند إلى شرع الله، ورفض التجارب المعاصرة التي صدرها لنا الغرب وأثبت الواقع فشلها. وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه على هذا المستوى حيث أكد على فشل المعاصرة التي تقوم بقطيعة معرفية مع الأصالة الحضارية الإسلامية.

١٣- ثم جاءت قضية الاستقلال الوطني في المرتبة الرابعة من حيث الاهتمام وأكد الخطاب على أن المنح والقروض والمساعدات الاقتصادية هي الظاهرة الاستعمارية الجديدة التي تسلب مجتمعاتنا استقلالها السياسي. وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه على هذا المستوى، حيث أكد على أن التبعية والهيمنة الأجنبية تؤدي إلى الخضوع والاستسلام.

١٤- ثم جاءت قضية التنمية في المرتبة الخامسة من حيث الاهتمام وركز الخطاب على ضرورة التنمية المستقلة المعتمدة على الذات والاقتصاد الإسلامي اللاربوي، وترك التبعية الاقتصادية للغرب الرأسمالي والتي تعتمد على المنح والقروض، هذا إلى جانب ضرورة الوحدة الاقتصادية العربية والإسلامية. وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه على هذا المستوى حيث أكد على حتمية

التنمية المستقلة بعيداً عن التبعية والاستهلاك الترفي وضرورة التكامل الاقتـصادي مـع المحـيط العربي والإسلامي.

١٥- ثم جاءت قضية العدالة الاجتماعية في المرتبة السادسة من حيث الاهتمام وأكد الخطـاب علـى غياب العدالة الاجتماعية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي والذي أدي إلى زيادة الحرمـان لـدى جماهير الأمة. وطالب بتغيير النظام، والحكم بشرع الله حتى تتحقق المساواة بـين أبنـاء الأمـة، وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه على هذا المستوى حيث أكد على غياب العدالة والمساواة فـي ظل النظام الحالي الذي يدعم فئة قليلة من الطفيليين.

١٦- وفيما يتعلق بموقف الخطاب السياسي السلفي للطبقة الوسطى من سياسات النظام السياسي وأدائه فقد رفض الخطاب سياسات النظام على المستويات المختلفة المحلية والإقليمية والدوليـة، وطالـب بضرورة إجراء تغيير جذري في نظام الحكم والعودة للشريعة الإسلامية. وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه تماما، حيث أكد على فشل النظام داخلياً وخارجياً، وطالب بتغيير ذلك النظام الذي مكن أعداء الأمة من فرض الحصار على العالم العربي والإسلامي.

١٧- وفيما يتعلق بموقف الخطاب السياسي السلفي للطبقة الوسطى من طبقـات المجتمـع فقـد أكـد الخطاب انحيازه لجماهير الأمة من الطبقات الوسطى والشعبية التي تعاني مـن سياسـات النظـام الحالي والتي تدعم الطفيليين والمنحرفين. وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه على هذا المـستوى، حيث أكد على أن النظام يدعم مجموعة من المنتفعين ولا يهتم بالفقراء وأبناء الطبقة الوسطى.

١٨- وفيما يتعلق بموقف الخطاب السياسي السلفي للطبقة الوسطى من الخطابات الفرعية للبـطبقـة ذاتها، فقد ركز الخطاب نقده الأساسي للخطاب السلطوي ثم تبعه نقده للخطاب الماركسي، ذلك لأن الأول يعبر عن النظام السياسي والثاني يعبر عن التيار اليساري الـذي يناصـب العـداء للتيـار الإسلامي، ثم قام بتأييد الخطاب الليبرالي والذي حدث بينهم تحالف سابق. وتطابق منطوق الخطاب مع مكتوبه في نقد الخطاب السلطوي وتأييد الخطاب الليبرالي في حين جاء نقد الخطاب الماركسي بشكل أقل من نقده على المستوى المكتوب.

الفصل العاشر

الرؤى السياسية لأقباط الطبقة الوسطى المصرية

"جريدة وطني"

- مقدمة
- أولا: قضية التنمية.
- ثانيا: قضية العدالة الاجتماعية.
- ثالثا: القضية العربية.
- رابعا:قضية الديمقراطية.
- خامسا: قضية المواطنـة.
- سادسا: موقف الأقباط من سياسات النظام السياسي وأدائه.
- سابعا: موقف الأقباط من طبقات المجتمع.
- ثامنا: موقف الأقباط من الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى.
- استخلاصات أساسية.

مُقدِّمة

يحاول الباحث في مطلع هذا الفصل طرح سؤال رئيسي مؤداه هل يمتلك الأقباط خطاباً سياسياً مستقلاً يشكل أحد روافد الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية؟ وهل تعتبر جريدة وطني المنبر الذي يتخذه الأقباط للتعبير عن خطابهم السياسي؟ وللإجابة على هذا التساؤل يفرق الباحث بين مفهومين أساسيين هما: **مفهوم الخطاب السياسي ومفهوم الرؤى السياسية - حيث يعبر الخطاب السياسي عن رؤية سياسية واحدة منطلقة من مرجعية فكرية محددة. بينما تتضمن الرؤى السياسية أكثر من موقف سياسي، وكذلك تنطلق من أكثر من مرجعية سياسية،** وفي هذا الإطار يؤكد الأقباط على أنهم لا يمتلكون خطاباً سياسياً خاصاً بهم يستند إلى المرجعية الدينية المسيحية، وإنما يمتلكون رؤى سياسية متعددة تنتمي إلى الخطابات السياسية المختلفة الموجودة على الساحة السياسية المصرية. ومن خلال هذه الرؤية يطرح الأقباط مجموعة من الحقائق التي تشكل في مجملها إجابة عن التساؤل الذي طرح في صدر هذا الفصل.

وأول هذه الحقائق يتمثل في أن هناك انفصالاً ما بين الدين والسياسة في الفكر الديني المسيحي. حيث يشير البابا شنودة إلى أنه "ليس هناك شئ اسمه المسيحية السياسية.. فالمسيحية ليس فيها تنظيم سياسي وليس لها دعوة سياسية.. هي دعوة روحية في الأساس والكنيسة المصرية تاريخياً منذ إنشائها تحرص على الصلاة من أجل رئيس الدولة وقياداتها، ونحن ندين بالولاء دائماً للوطن، وندعو في صلواتنا أن يمد الله رئيس الدولة بروح النصر ويلهمه الحكمة والسداد.. إخلاصنا للحاكم أمر عقدي يوصينا به الكتاب المقدس.. نحن لا يمكن أن نكون معارضة للحكم.. ونحن نرفض المعارضة ونرحب بالحوار واختلاف الآراء وتعدد الاجتهادات من أجل الصالح العام.. هذا هو موقفنا الثابت وأساسه في العقيدة وفي الكتاب المقدس.. وأرجو أن يكون ذلك واضحاً ومفهوماً، والهدف الأول للكنيسة هو أن يعيش الفرد في سلام روحي مع الله، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لا بد من أن يعيش في سلام مع الآخرين أيا كانت دياناتهم ومذاهبهم، لذلك لا بد أن تكون هناك علاقة مباشرة بين الفرد والكنيسة وبين الكنيسة والمجتمع، ولا يعني ذلك أن يكون للكنيسة دور سياسي ليس للكنيسة دور سياسي، ولكن لها دور اجتماعي.. والكنيسة تعرف الحدود بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي، فلا تتجاوز إلى الدور السياسي، الكنيسة تسهم في التنمية وتنظيم الأسرة والتدريب، وتقدم إعانات للفقراء، وتوفر خدمات صحية وتعليمية فهل هذه سياسة؟"[(mmmm)].

وفي نفس الإطار الداعي لفصل الدين عن السياسة في المسيحية يؤكد يوسف سيدهم أن "جميع المجتمعات التي ظهرت فيها المسيحية في العصور القديمة عانت من سيطرة وتسلط الكنيسة على السياسة وشئون المجتمع وخاضت صراعات مريرة لفصل سلطة الكنيسة عن سلطة الدولة.. فقد قال السيد المسيح دع ما لقيصر لقيصر.. وما لله لله. وهذا هو النموذج الأمثل الذي قدمه السيد المسيح والفكر الديني المسيحي.. إذن ليس غريباً أن نؤمن وندعو إلى فصل الدين عن الدولة حتى يتوافر المناخ الصحي السليم لنمو معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان لأن حساسية وقدسية الجوانب الإيمانية في الدين لا تستقيم مع تعايش الرأي والرأي الآخر. ووجود رؤى مختلفة لتيارات مختلفة تسعى لارتقاء مقاعد السلطة ولكل منها برامجه التي

يجب أن تتوافر لها فرص عادلة ومتساوية لتطبيقها. فإذا ما وافقنا على انتهاج أيا من تلـك التيـارات مبـدأ الجمع بين الدين والدولة.. كيف يكون ترجيح رأي أو رؤية لفريق آخر على رأي الدين"[nnnn].

ويؤكد سامح فوزي على أن "الفكر المسيحي يقوم على الفصل بين الدين والدولة، بمعنى عدم الخلط بين السياسة والدين وينعكس ذلك بصورة أو بأخرى في الخطاب القبطي من زاوية المطالبة بالعلمانية أو الدولـة المدنية، بمعنى أن تكون الدولة محايدة تجاه أتباع الديانات المختلفة، ولكن دون أن يعني ذلك الإفـراط فـي ملاحقة أو القضاء على التجليات الدينية في الحياة العامة، يمكن - كما حدث في تـاريخ الحركـة الوطنيـة المصرية - أن تتلاقى العلمانية مع الدين في صيغة وطنية جامعة"[oooo].

وفي إطار تأكيد الفصل بين الدين والسياسة في الفكر الديني المسيحي يؤكد فريتس شتيبات فـي كتابـه الإسلام شريكاً "ان هناك عدداً لا يستهان به من المثقفين المسلمين الذين يتبنون الاتجاه العلماني ويؤمنون بأن على الإنسان في العالم الحديث أن يهتدي في كثير من مجالات العمل والحياة بالأطر الدنيوية العلمانية. ويرى عدد كبير من العلمانيين ألا تناقض بين الدعوة لهذا الاتجاه وبين إيمانهم الشخصي بالإسلام - فهم يفـصلون مجال الدين عن مجال العلم والعالم، على نحو ما تعلمنا، نحن المسيحيين، أن نفعل منذ زمن طويل"[pppp].

ولتوضيح الفرق بين الفكر المسيحي والفكر الإسلامي فيما يتعلق بقضية الفصل بين الـدين والـسياسية يشير فريتس شتيبات "أن المسيحية نشأت قبل ستة قرون من ظهور الإسلام ونمت في إطار النظام الـسياسي العلماني للدولة الرومانية التي كانت تفسح المجال لديانات مختلفة ولا تشترط عليها إلا أن تعطي لقيصر مـا لقيصر. أما البنية الاجتماعية لبلاد العرب فقد بقيت العوامل الدينية والسياسية متداخلة ومتـشابكة بحيـث لا يمكن الفصل بينها، وهكذا أتيحت لمحمد (ﷺ) الفرصة، واقتضت الضرورة أيضا أن يجعل من الإسلام نظاماً دينياً وسياسياً متكاملاً. وقد تحقق له هذا عن طريق الارتفاع بالإسلام والجماعة الإسلامية "فـوق" الوحـدات القائمة في بيئته، أي فوق القبائل العربية، كانت الجماعة هي التجسيد الأرضي للدين، وكانـت أي محاولـة للفصل بينهما - على أساس نظرية الدولتين مثلاً - أمراً مستحيلاً فقد كان حل الجماعة معناه القضاء علـى الدين"[qqqq].

وثاني هذه الحقائق أن الأقباط لا يمتلكون خطاباً سياسياً مستقلاً عن الخطابات السياسية والأيديولوجيـة الموجودة داخل ساحة الفكر السياسي المصري وإنما يتبنى الأقباط رؤى سياسية مختلفة فهناك من يتبنى الفكر السياسي الليبرالي أو الفكر السياسي الماركسي أو الفكر السياسي الإسلامي، وهناك مـن يقـف مـع الفكـر السياسي للسلطة أيا كان ذلك الفكر، والكنيسة لا تتدخل في توجيه رعاياها لتبنى فكر سياسي محـدد ولكنهـا رؤية خاصة بكل مواطن حسب قناعاته وتوجيهاته، وفي هذا الإطار يؤكد البابا شنودة "أنـه لـيس للأقبـاط موقف سياسي واحد.. فهم موزعون على كل الأحزاب بنفس النسب التي يتوزع بها المسلمون.. لا فـرق.. فالجميع مصريون.. والكنيسة لا تتدخل في شئون الأقباط السياسية.. لنا موقف واحد غير قابـل للمناقـشة.. أرض مصر نفتديها، أما الأحزاب والسياسية فليس للكنيسة سلطان على أبنائها في مـواقفهم واختيـاراتهم.. ولكن الكنيسة تحث الأقباط على ممارسة دورهم الوطني بالمشاركة في الاستفتاءات والانتخابات. أمـا مـاذا

يقولون فيها فهذا متروك لضمير كل واحد فيهم مثل كل المصريين. والكنيسة لا توافق إطلاقاً على إنشاء حزب سياسي مسيحي.. الأقباط باستمرار يعملون داخل الأحزاب العامة في مصر متعاونين مع إخوانهم المسلمين في العمل السياسي، كما حدث في القديم وكما يحدث الآن.. ولا ننسى أن مسيحياً كان مرشحا لعضوية مجلس الشعب على رأس قائمة التحالف الإسلامي ونجح.. ولا مصلحة للأقباط أن يكون لهم حزب سياسي خاص بهم، ولا يمكن عملياً أن يكون لمثل هذا الحزب نجاح في أية انتخابات، فالمسيحيون لا يحبون أن يعملوا منفردين وهم دائماً جزء من نسيج المجتمع المصري. وقيام حزب مسيحي يمكن أن ينتهي بنا إلى الفرقة وليس إلى الوحدة الوطنية"[rrrr].

وثالث هذه الحقائق أن منبر وطني الذي يصنف على أنه لسان حال الأقباط في مصر. والتي ينظر لها على أنها جريدة مسيحية فهي ليست كذلك، حيث يؤكد رئيس مجلس إدارتها ورئيس تحريرها (وابن صاحب الجريدة) يوسف سيدهم بأنها جريدة ذات صبغة قومية لا علاقة لها بالهوية الدينية ويضيف متسائلاً "لماذا ينظر إلى وطني على أنها جريدة مسيحية وهي ليست كذلك فقد صدرت وطني في ديسمبر ١٩٥٨ تحمل صبغة قومية وأبوابها متنوعة. لكن بالإضافة إلى ذلك تضمنت الخطاب الديني المسيحي وأخبار الكنيسة المصرية لملئ فراغ في الصحافة المصرية في هذا الخصوص. ولكن على طول مشوارها الصحفي لم تتجاوز المساحة المشغولة بالمادة الدينية أكثر من ٢٠% من مساحة الجريدة.. إن أرشيف وطني يثبت ويعكس أن أسرة تحرير وطني ومجموعة كتابها لم يقتصر على الأقباط فقط ولكن من اليوم الأول كانت تجمع الكفاءات الصحفية من المسلمين والمسيحيين باعتبارهم مصريين.. وإذا كانت وطني في نهاية السبعينيات تصدت لقضايا هموم الأقباط، وما اعتبرته الجريدة انتقاصاً في معايير حقوق المواطنة يعاني منه الأقباط سواء تشريعياً في حالة الكنائس أو سلوكياً في حالة بعض مظاهر الفرز في الحياة العامة، فلم تتبن وطني هذا الملف من منطلق طائفي أو مسايرة للتيارات الطائفية سواء التي ظهرت في مصر أو في الخارج، إنما حرصت وطني دوماً على التأكيد على أن الهدف هو تحقيق المساواة الكاملة بين المصريين وإعلاء مبدأ المواطنة فوق الهوية الدينية.. وإذا كانت وطني تصدت ولا تزال لإلقاء الضوء على التاريخ القبطي والرصيد الحضاري القبطي ومساهمة المصريين الأقباط في جميع مجالات الحياة العامة والمهنية والحرفية فذلك كان لعلاج تهميش هذا الدور وتجاوزه في كل من المقررات المدرسية والبرامج الإعلامية حتى لا تتآكل الذاكرة المصرية في هذا الإطار"[ssss].

وآخر هذه الحقائق هي أنه على الرغم من عدم وجود خطاب سياسي قبطي مستقل يشكل رافداً من روافد الخطاب السياسي للطبقة الوسطى إلا أن ذلك لا ينفي أن هناك رؤى سياسية قبطية تنتمي للخطاب السياسي للطبقة الوسطى كان ضرورياً التعرف عليها، باعتبار أن الأقباط جزء من نسيج المجتمع ولهم ثقلهم وتأثيرهم الفعال داخل الساحة المجتمعية المصرية.

ومن خلال هذه الحقائق يطرح الباحث الرؤى السياسية للأقباط من خلال قراءة جريدة وطني خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٧ حتى ٢٠٠٠ هذا إلى جانب مقابلة اثنين من رموز الأقباط الذين يكتبون في وطني

خلال مرحلة الدراسة. ويستخدم الباحث ذات المنهجية التي اتبعها في تحليل الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية بروافده المختلفة في الفصول السابقة.

وقد قام الباحث بتصنيف القضايا التي تناولها منبر وطني المعبر عن الرؤى السياسية القبطيـة للطبقـة الوسطى المصرية على المستوى المكتوب خلال مرحلة الدراسة على النحو التالي:

الجدول رقم (٩) يوضح توزيع القضايا والمواقف التي اهتمت بها

جريدة وطني خلال مرحلة الدراسة

القضايـــــــــا	ك	%
٣٧.التنمية الاجتماعية	١٥	١٢,١
٣٨.العدالة الاجتماعية	١٢	٩,٧
٣٩.القضية العربية	٦	٤,٨
٤٠.قضية الديمقراطية	١٠	٨,١
٤١.قضية المواطنة	١٩	١٥,٣
٤٢.الموقف من سياسات النظام السياسي	٣١	٢٥
٤٣.الموقف من طبقات المجتمع	١٦	١٢,٩
٤٤.الموقف من الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى	١٥	١٢,١
المجمـــــــوع	١٢٤	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق مدى اهتمام الأقباط بالقضايا الرئيسية التاريخية للطبقة الوسـطى والمجتمـع المصري على السواء. ويتضح كذلك أولوية كل قضية على القضايا الأخرى. هذا إلى جانـب مـوقفهم مـن سياسات النظام السياسي وأدائه، وموقفهم من طبقات المجتمع، والموقف من الخطابـات الـسياسية الفرعيـة للطبقة الوسطى. ومن خلال نظرة أولية للجدول يمكن القول أن هناك قضيتين أساسيتين من قـضايا الطبقـة الوسطى والمجتمع المصري قد خرجت عن اهتمام الأقباط، أو يمكن القول أنهم استخدموا معها آلية الإزاحة. وهما قضيتا الاستقلال الوطني والأصالة والمعاصرة. وحلت قضية جديدة لم تكـن مـن ضـمن أولويـات الخطابات السياسية الفرعية للطبقة الوسطى المصرية خلال مرحلة الدراسة وهي قضية المواطنة التي جاءت في مقدمة اهتمامات الأقباط السياسية بنسبة ١٥,٣% من عينة الدراسة، حيث جاءت هموم الأقباط وانتقـاص حقوق المواطنة على المستوى التشريعي والسلوكي في مقدمة القضايا التي أثارها الأقباط من خـلال منبـر وطني، حيث رفض الأقباط مظاهر الفرز التشريعي فيما يتعلق ببناء الكنائس ومظاهر الفرز الاجتماعي فـي الحياة العامة. ثم جاءت قضية التنمية الاجتماعية في المرتبة الثانية من حيث الأولوية بنـسبة ١٢,١% مـن عينة الدراسة. وقد كان للأقباط رؤية واضحة في هذا الإطار حيث تبنى الأقباط من خلال منبر وطني موقفاً ليبرالياً ينادي بتنمية مستقلة معتمدة على آليات السوق وبعيدة عن التنمية الاقتصادية الموجهة والتي تـسيطر

فيها الدولة على مقدرات الاقتصاد الوطني. ثم جاءت قضية العدالة الاجتماعية في المرتبـة الثالثـة بنـسبة ٩,٧% من عينة الدراسة، وقد جاء الاهتمام بهذه القضية لإبراز مظاهر عدم المساواة بين الأقباط والمسلمين داخل المجتمع المصري ونادى الأقباط بضرورة المساواة في كل حقوق المواطنة بينهم وبين المسلمين، وهذا لا يعني عدم اهتمامهم بالأشكال الأخرى للعدالة الاجتماعية ولكن هذا الشكل كان الأبرز والأوضح لديهم. ثم جاءت قضية الديمقراطية في المرتبة الرابعة بنسبة ٨,١% من عينة الدراسة، وقد يعـود تراجـع الاهتمـام بقضية الديمقراطية إلى ذلك الفصل الذي يدعو له الفكر الديني المسيحي بين الدين والسياسية والـذي يجعـل اهتمام الأقباط ينصب بالدرجة الأولى على القضايا ذات المدلول الاجتماعي أكثر مـن الاهتمـام بالقـضايا السياسية المباشرة. وأخيراً جاءت القضية العربية بنسبة ٤,٨% من عينة الدراسة، ويرجع ذلك إلـى اهتمـام الأقباط بالشأن الداخلي أكثر من التركيز على الشأن الخارجي، وهو ما يمكن تفسيره في ضـوء أن إصـلاح الشأن الداخلي له الأولوية على إصلاح الشأن الخارجي.

وفيما يتعلق بموقف الأقباط من سياسات النظام السياسي وأدائه فقد جاءت نسبة ٢٥% من عينة الدراسة تسعى لتأييد النظام السياسي وأدائه على كافة المستويات الداخلية والخارجية. ويمكن تفسير ذلك فـي ضـوء مهادنة الأقباط للنظام السياسي من ناحية ودعوة الكنيسة لتأييد النظام وعدم تشكيل معارضة سياسية من ناحية ثانية، وهذا لا يعني أن التأييد كان مطلقاً فقد خرج الأقباط عن هذا التأييد في حالات نادرة وقاموا بنقد النظام السياسي وحكومته، لكن هذا النقد لم يشكل موقفاً ثابتاً ومستمراً على عكس عملية التأييد والمهادنة التي كانت واضحة أشد الوضوح.

أما بالنسبة لموقف الأقباط من طبقات المجتمع فقد جاءت نسبة ١٢,٩% من عينة الدراسة مدعمة للطبقة الوسطى بالأساس ثم الطبقات الفقيرة والكادحة بعد ذلك، حيث وقف الأقباط مـدافعين عـن حقـوق الطبقـة الوسطى ضد سياسات الدولة التي تسعى لسحب الامتيازات التي حصلت عليها الطبقـة الوسـطى تاريخيـاً، وكذلك دافعوا عن الطبقات الفقيرة والكادحة وطالبوا بحق هؤلاء في الحياة، وطالبوا الدولة بتحمل مسئولياتها كاملة تجاه القطاع العريض من الشعب المصري من محدودي الدخل.

وفيما يتعلق بموقف الأقباط من الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى المصرية فقد جاءت نـسبة ١٥,٨% من عينة الدراسة، حيث وجه الأقباط نقدهم الأساسي للخطاب السلفي نتيجة لبعض أحداث الفتنة الطائفية التي شهدها أقباط مصر خلال مرحلة الدراسة، ثم جاء نقد الخطاب السلطوي في المرتبة الثانيـة حيـث عـزى الأقباط بعض أحداث الفتنة الطائفية إلى وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة، أما بالنسبة لموقف الأقبـاط من الخطاب الماركسي فقد جاء في المرتبة الثالثة وجاء موقفهم مؤيداً لهذا الخطاب الذي وقف مسانداً لهم في أحداث الفتنة الطائفية. وأخيراً جاء موقف الأقباط من الخطاب الليبرالي حيث استخدموا معه آلية الإزاحة فلم يظهروا نقداً أو تأييداً مباشراً ولكن ظهر نوع من التأييد غير المباشر من خلال تبنـي كثيـر مـن القـضايا والمواقف الليبرالية.

وبعد أن قدم الباحث تصنيفاً للقضايا التي اهتم بها الأقباط من خلال منبر وطني. يسعى الآن إلى تقـديم قراءة لكل قضية وكل موقف بشكل مستقل على ان تكون القراءة على مستويين الأول هو المستوى المكتوب من خلال المقالات والأعمدة الصحفية. والثاني هو المستوى المنطوق من خلال المقابلات الشخصية للباحـث مع رموز الرؤى السياسية القبطية.

أولا: قضية التنمية الاجتماعية:

١- على المستوى المكتوب:

لقد اتخذ الأقباط موقفاً محدداً من قضية التنمية الاجتماعية والإصلاح الاقتصادي، حيث عبر منبر وطني عن هذا الموقف المتمثل في تدعيم الإصلاح الاقتصادي وفقاً لآليات الـسوق الرأسـمالي ووفقـاً لتعليمـات صندوق النقد الدولي. حيث نادى الأقباط بضرورة بيع القطاع العام الذي استشرى فيه الفساد والاتجاه نحـو خصخصة شركاته ومؤسساته الخاسرة. وطالبت بضرورة توسيع نطاق النشاطات الاقتصادية التي يقوم بهـا القطاع الخاص. ورفض الأقباط سياسية الانفتاح الاقتصادي الاستهلاكية، وكذلك المـنح والقـروض التـي نحصل عليها دون مراقبة لطرق صرفها حيـث تتجـه لأنـشطة ومـشروعات اسـتهلاكية دون الأنـشطة والمشروعات الإنتاجية، هذا وقد أرجع الأقباط فشل برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي إلى الزيادة السكانية التي تلتهم كل عائدات التنمية.

وفي إطار تأكيد الأقباط على ضرورة بيع القطاع العام والاتجاه نحو آليات السوق وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص يشير صليب بطرس إلى أن "العلاج الحقيقي يتلخص.. في أن تصاغ من جديد فلسفة القطـاع العام وتوضع في هدى هذه الفلسفة معايير محددة لما يجب أن يبقى داخل إطارها من مشروعات وما يخـرج عن هذا الإطار. ويوضع لهذا الأخير برنامج زمني للتخلص منه إلى القطاع الخاص. وما عـدا ذلـك مـن معايير كالتي يتداولها بعض الكتاب مثل تحقيق الربح مـن عدمـه أو مـشروعات تابعـة للمحافظـات أو مشروعات مشتركة بين القطاع العام وقطاع الاستثمار هذه المعايير وغيرها لا يؤدي اتباعها إلى الوصـول للهدف"(tttt).

ويؤكد نفس الكاتب في موضع آخر على أهمية القطاع الخاص فيشير إلى أن "النمـو الاقتـصادي فـي المستقبل القريب.. سوف يتوقف بصورة كبيرة على قدرة مصر على خلق مناخ اقتصادي يفضي إلى تنشيط القطاع الخاص"(uuuu). ويؤكد في موضع ثالث على "أن رجال الإنتاج في مصر من القطاع الخاص هم الأمل في تحقيق نجاح خطط التنمية من خلال توسيع قاعدة الاستخصاص أي نقل ملكية بعض مؤسـسات القطـاع العام إلى القطاع الخاص"(vvvv).

وفي إطار رفض الأقباط لسياسة الانفتاح الاستهلاكي ورفض المنح والقروض التي تصرف فـي هـذا الاتجاه يشير صليب بطرس إلى "أن مصر منذ بداية سياسة الانفتاح الساداتي انطلقت في سـباق الاسـتهلاك وشجعها على ذلك جميع الدول التي لها مصلحة في تصدير منتجاتها إلى مصر، وفي سبيل ذلك قدمت هـذه

الدول صاحبة المصالح سلسلة القروض لكي تمكنها من شراء سلع غير ضرورية.. وفي هذا المقام أطـرح اقتراحاً للبحث لايقاف ما قد يحدث من جديد في الاسراف في مجال الديون الخارجية. ويتلخص هذا الاقتراح في تشكيل لجنة مصغرة ممن عرفوا بالنزاهة والكفاءة تكون مهمتها بحث القروض قبل الموافقـة فـي ظـل قواعد ومعايير محددة تستند إلى مدى حاجة الاقتصاد الحقيقية والشروط بما فيها طريقة السداد وغيرها. وثمة اقتراح أخر هو اتباع كل الوسائل للدعوة إلى الحد من الاستهلاك وايقاف كـل مـا مـن شـانه أن يحـض عليه"(wwww).

وفي دعوة صريحة لترك الاستهلاك والاتجاه إلى التصدير وباستخدام آلية القياس على الخـارج يؤكـد صليب بطرس على أن "الدعوة إلى زيادة حقيقية للتصدير يجب أن تبـدأ.. بإقامـة صـناعات وزراءـات تخصص منتوجاتها للتصدير وحده دون الاستهلاك المحلي كما يحدث في كوريا الجنوبية وبعض بلاد جنوب شرق آسيا، وكما فعلت اليابان أبان نهضتها الاقتصادية في أوائل القرن التاسع عشر"(xxxx).

وفي إطار تأكيد الأقباط على أن فشل مشروعات التنمية يرجع إلى الزيادة السكانية يشير صليب بطرس إلى أن "أهم مشكلات استثمارات التنمية هي التكدس السكاني وما تعانيه منه اقتصاديات البلاد"(yyyy). ويـشير كذلك إلى ان "الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تجتاح البلاد وزما صاحبها من ضيق الأرزاق نتيجـة زيـادة العباد عما تتسع له البلاد"(zzzz). ويؤكد أيضا أن "السيطرة على مستوى الأسعار يتطلب السيطرة على زيـادة السكان في المدى الطويل، وقد أدرك الرئيس مبارك هذه الحقيقة فلم يترك فرصة واحدة تمر دون أن ينبه إلى مخاطر عدم ضبط النسل وتحديده. ومع ذلك فإن السكان في زيادة مستمرة وبمعدلات متسارعة حتى بلغـت الزيادة وحدها في فترة قصيرة ما يربو على ثلاثة عشر مليون نسمة"(aaaaa).

يتضح من خلال عرض موقف الأقباط من قضية التنمية على المستوى المكتوب أنهم يقومون بمهادنـة وتأييد سياسات الدولة التنموية والتي تسعى لبيع القطاع العام والاتجاه نحو آليات السوق وتعزى أي فشل في الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاجتماعية إلى زيادة السكان التي تقضي على الأخضر واليابس.

٢- على المستوى المنطـوق:

وفيما يتعلق بموقف الأقباط على المستوى المنطوق من قضية التنمية فقد تطابق المنطوق مع المكتـوب فيما يتعلق بأهمية الاعتماد على القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وذلك من أجل النهوض بـالمجتمع والسير به نحو التقدم والتنمية. وفي هذا الإطار تؤكد المقابلة المتعمقة "أن النموذج الأمثل للتنمية هو تـشجيع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والعمل العام والتطوعي بهدف توسيع قاعـدة المـشاركة الحقيقـة لجميع فئات الشعب مما يؤدي إلى تغلغل مظاهر التنمية في كل بيت مصري. نحن نرفض سـيطرة الدولـة على كل وسائل الإنتاج. الدولة تقوم بالتأمين الاجتماعي والرعاية الصحية وتترك بـاقي المجـالات للعمـل التطوعي"(bbbbb).

وتشير المقابلة المتعمقة في موضع آخر "إلى أن النموذج التنموي الملائم هو القائم على التنمية الـشعبية التي تسمح باشتراك المواطن في العملية التنموية، باعتباره هدفا للتنمية وصانعاً وممارساً لها.. أي أن تصبح

التنمية به وليس فقط لأجله.. ومن ناحية أخرى أن تكون هناك شراكة ثلاثية في تحقيق التنمية بين كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني على أساس من الحكم الرشيد الذي يقوم على المساواة والشفافية وحكم القانون والمشاركة.. هنا يتحقق التلازم بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي"(ccccc). ومن هنا يتضح موقف الأقباط من قضية التنمية حيث يميل الرأي على المستوى المنطوق إلى تأييد وجهة النظر الليبرالية وهي نفس الرؤية التي يتبناها النظام السياسي المصري وفقاً لتعليمات النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: قضية العدالة الاجتماعية:

١- على المستوى المكتوب:

لقد جاءت قضية العدالة الاجتماعية ضمن أولويات القضايا التي تناولها الأقباط وعبروا عنها عن طريق منبر وطني الذي اتخذ موقفا واضحا في المطالبة بالمساواة خاصة بين المسلمين والأقباط في حقوق المواطنة. وحاول الأقباط إبراز مظاهر عدم المساواة بينهم وبين المسلمين على مستويات مختلفة بدأت بالمستوى التشريعي والقانوني وانتهت بالمستوى السلوكي والحياتي. وبذلك يكون الأقباط قد تبنوا مفهوماً ضيقاً للعدالة الاجتماعية لم يستطيعوا تجاوزه إلا في حالات نادرة.

وفي إطار محاولة الأقباط لإبراز مظاهر عدم المساواة بينهم وبين المسلمين يشير أقباط المهجر بأوروبا إلى "الاضطهاد المنظم لحرمان الأقباط من التعيينات في الوظائف والترقيات، وقصر الوظائف القيادية على المسلمين فقط، وما تعيينات رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات القابضة التي صدرت أخيراً سوى دليل واضح على ذلك، وكذا عدم السماح لهم ببناء وإصلاح دور العبادة، إذ أصبح إصلاح دورات مياه الكنائس متوقفاً ومتعطلاً لحين الحصول على قرار جمهوري تطبيقاً للخط الهمايوني، وهذه مهزلة المهازل ووصمة في جبين الدولة في القرن العشرين"(ddddd).

ولإبراز أشكال أخرى من عدم المساواة يشير سليم نجيب إلى "إن الأوقاف الأهلية ألغيت سنة ١٩٥٣ واستبقت الأوقاف الخيرية وانصبت الخيرات في الأوقاف الأهلية وأنشئت هيئة الأوقاف المصرية التابعة لوزارة الأوقاف لتدير الأوقاف الخيرية الإسلامية دون أن تتغير بشروط الواقفين، كما أنشئت هيئة الأوقاف القبطية لتشرف على الأوقاف الخيرية القبطية. ومنذ عام ١٩٦٨ أخذت هيئة الأوقاف المصرية تستولي على أوقاف الأقباط وحتى يومنا هذا لم تعد الأوقاف القبطية للأقباط ولا بد من ضرورة حل هذه المشكلة في الإطار القانوني الوطني.. هذا ويشعر الأقباط بأنهم لا يتمتعون بتكافؤ صحيح في فرص التعليم، فالأزهر يمول من ميزانية الدولة وهذا حق لكن المعاهد الدينية القبطية لا تحظى بإعانة من المال العام هذا إلى أن الأزهر لم يبق محصوراً في كلياته التقليدية بل شمل المدارس والمعاهد والكليات المتخصصة في الطب والهندسة وليس لغير المسلمين بطبيعة الحال أن يلتحقوا بها.. كما أن هناك تضييقاً على الأقباط في الالتحاق بمدارس ومعاهد المعلمين والمعلمات في الاختيار للبعثات المتخصصة بالخارج وفي القبول ببعض أقسام الكليات العلمية بالجامعات وفي الكليات العسكرية.. هذا إلى جانب استبعاد الأقباط من بعض أجهزة الدولة.

فلا يكاد الأقباط يعدون على أصابع اليد الواحدة في مجموع عمداء الكليات الجامعية ورؤساء أقسامها والسفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية والمحافظين في المحافظات كما أن نسبة المعينين منهم في مجلس الشعب قد انخفضت إلى النصف بين عقدي الستينيات والتسعينيات (من ١٠ إلى ٥ عضواً)، إن الواقع المعاش أن الأقباط يعاملون الآن من حيث الوظائف العامة كمواطنين من الدرجة الثانية غير مؤتمنين على مصالح الدولة مثل مواطنيهم. هذه بعض هموم الأقباط وهي هموم تمس حقوق المواطنة"(eeeee).

ويضيف يوسف سيدهم مظهرين آخرين من مظاهر عدم المساواة بين المسلمين والأقباط يتمثل الأول في "مسألة إذاعة قداس الصلاة القبطي من إحدى الكنائس صباح الأحد من كل أسبوع.. فقد كثرت الشكاوي التي تصلنا من الأقباط متألمة لقصر هذه الإذاعة على القنوات الموجهة التي يصعب جداً إلتقاطها بنقاء محلياً وبالتالي تكون عملية الاستقبال والمتابعة للقداس معاناة مؤلمة.. أما الثانية فهي مسألة المناسبات والأعياد القبطية المسيحية، فهناك القرارات التي تنظم إجازات المسيحيين في أعيادهم وتعطيهم الحق في الانقطاع عن الدراسة أو العمل، ولكن دائما ما يتعرضون للتعسف في تطبيق هذه القرارات وكثيراً ما نجد أننا مضطرون لأن نرفع إلتماساً إلى أحد السادة المسئولين لعدم ترتيب امتحانات للطلبة في أيام الأعياد المسيحية أو لعدم تكليف الأقباط بمهام رسمية في أعمالهم أيام تلك الأعياد.. ولكن لماذا هذه الحساسيات والالتماسات؟ لماذا لا تكون هذه المناسبات إجازات رسمية على مستوى مصر كلها؟ إنها آمال قبطية تطفو على السطح من أعماق النفس، والأمل أن تسمو فوق الحساسيات وتجد طريقها إلى التحقيق فتكون مصر بحق لكل المصريين"(fffff).

ويشير نفس الكاتب في موضع آخر إلى عدم المساواة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية حيث يؤكد على "سياسات الفرز والتهميش التي تتبعها الدولة إزاء الأقباط في مجالات المشاركة السياسية والتمثيل النيابي والمجالس المحلية.. حيث يحجم الحزب الحاكم المهيمن على الساحة السياسية عن ترشيحهم ضمن قوائم مرشحيه في الانتخابات البرلمانية. فالأقباط الذين سجل لهم العصر الليبرالي في النصف الأول من القرن العشرين موقفهم الوطني المشرف حين رفضوا تقديم هويتهم الدينية، على هويتهم المصرية أصبحوا الآن مرفوضين من الحزب الحاكم لأجل هويتهم الدينية، والأقباط الذين رفضوا تحديد نسبة مئوية تخصص لهم ضمن مقاعد البرلمان وقالوا أنهم تحت المظلة المصرية وحدها يثقون أن الناخب المصري سوف يرسل إلى البرلمان عدداً منهم يفوق أي نسبة تعطى لهم مسبقاً. نجدهم الآن وكأنهم يتسولون المشاركة في تسيير شئون بلادهم!! ولم لا؟ ألم يطلع علينا عباقرة الحزب الحاكم السياسيون ليبرروا خلو قوائم الحزب من مرشح قبطي واحد بمقولة أن الأقباط لن يفوزوا في الانتخابات!! والمأساة أنهم لم يدركوا خطورة تلك المقولة وما ترسخ عنها في أذهان العامة والجهلاء من مواقف الفرز والتهميش والاستبعاد التي تنتهجها الدولة عن طريق حزبها الحاكم"(ggggg).

ولإبراز أهمية التشريعات والقوانين في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين المواطنين يؤكد سامح فوزي على أن "تحقيق المساواة الكاملة بين المواطنين إحدى وظائف الدولة ومعيار التفرقة المتقدمة بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، وحتى تضمن الدولة المساواة لكل مواطنيها تسن تشريعات تحقق المساواة بين الجميع بصرف النظر عن الاختلاف في النوع أو الدين أو العرق وتطبق هذه التشريعات على نحو يحقق

إلى الفهرس

المساواة ويبعد شبح التفرقة.. ونحن في مصر لدينا ترسانة من القوانين أو غابة من التشريعات التي تحتـاج إلى تنقية وتنقيح وتطوير حتى نبقى على الملائم منها ونستبعد غير الملائم، تحمل هذه القوانين صوراً للتفرقة بين المواطنين على أسس مختلفة وهناك كم من الممارسات الإدارية "غير الحصيفة" التي تخل بالمساواة بـين المواطنين بشكل صارخ.. وإذ ظل الحال على ما هو عليه فمن غير المستبعد أن نواجه كوارث إنسانية مثـل مأساة الكشح"[hhhhh].

وإذا كانت قضية عدم المساواة بين المسلمين والأقباط قد استحوذت على النصيب الأكبر مـن معالجـة الأقباط لقضية العدالة الاجتماعية إلا أنهم قد أشاروا في مواضع قليلة إلى العدالة الاجتماعية بمفهومها الأوسع حيث أكد صليب بطرس أن "العدالة المتصلة بالسلام الداخلي تتطلب المساواة بين الناس من جانب الهيئـات المسئولة في كل مناحي الحياة كما تستلزم الوصول بالتفرقة بسبب العرق أو الانتماء الطبقي أو العقيدة إلـى أدنى مستوى لها. فلا أشق على نفس المرء من أن يحس بالغبن الملقى عليه دون سبب واضح"[iiiii].

يتضح من خلال عرض موقف الأقباط من قضية العدالة الاجتماعية أنهم استخدموا مفهوماً ضيقاً للعدالة الاجتماعية حيث أكدوا دائماً على المساواة بين المسلمين والأقباط وحاولوا إبراز مظاهر الفـرز الاجتمـاعي التي تحدث للأقباط داخل المجتمع المصري. وفي نفس الوقت استخدموا آلية الإزاحة فيمـا يتعلـق بالأبعـاد الأخرى لمفهوم العدالة الاجتماعية.

٢- على المستوى المنطــوق:

وفيما يتعلق بموقف الأقباط على المستوى المنطوق من قضية العدالة الاجتماعية فقد تطابق المنطوق مع المكتوب حيث ركز بشكل أساسي على بعد المساواة في حقوق المواطنة بين المسلمين والأقباط في حين أهمل الأبعاد الأخرى للعدالة الاجتماعية وأشار لها بشكل عام في إطار الحديث عن العدالة التي يجب أن توفرهـا الدولة لرعاياها.

وفي هذا الإطار تشير المقابلة المتعمقة إلى أن "العدالة الاجتماعية هي أحد الأبعـاد الأساسـية لمفهـوم المواطنة، وأعنى بذلك أن مفهوم المواطنة يشمل بعداً قانونياً (المساواة) وبعداً سياسياً (المـشاركة)، وبعـداً اجتماعياً (العدالة الاجتماعية)، من هنا فإن المساواة بين كل المصريين بصرف النظر عن الدين أو الجـنس أو العرق أساس مفهوم المواطنة ذاته"[jjjjj].

وتؤكد المقابلة المتعمقة في موضع آخر على أن "ملف هموم الأقباط وهو أحد الملفات التي تدخل ضمن الهموم المجتمعية المصرية وهي قضية معايير المواطنة، أن أي مواطن مصري اكتسب صفة المواطنة على أثر واقعة الميلاد على أرض هذا الوطن، فلا يمكن أن تكون هناك معايير للفرز بينه وبين مواطن آخر بناءاً على دين أو لون أو ثقافة، وإنما المعيار هو معيار الكفاءة والإخلاص للوطن واحترام القانون وإتقان العمـل، فالمطلوب المساواة بين المسلمين والأقباط وفق معايير المواطنة"[kkkkk].

وفي محاولة الأقباط على المستوى المنطوق الخروج من حيز الاستخدام الضيق لمفهوم العدالة تؤكد المقابلة المتعمقة أن "العدالة الاجتماعية هي تضييق الفجوة في شتى المجالات بين القادرين وغير القادرين أو بين المستمتعين بأي مزايا والمحرومين منها، ولا اعتبر أن العدالة الاجتماعية هي إذلال أو عقاب القادر ومصادرة ما يملك بدعوى إعطاء غير القادر لأنه إذا كانت هذه النظرية مقبولة في الفكر الديني المنزه عن السقوط إلا أن تطبيقها المجتمعي فشل في الارتقاء بمستوى غير القادرين وإعطائهم مزايا متساوية مع القادرين. وانتهى الأمر إلى مبدأ إذا عم الظلم فهو عدل، حيث نجحت السلطة التي تشدقت بالعدالة الاجتماعية في مصادره ما يملكه القادرون وخنق روافد خاصة كانوا يوجهونها طواعية لرعاية غير القادرين فاغتصبتها السلطة ووجهتها لتمويل سياساتها ومغامراتها وبقي القادرون وغير القادرين محرومين معاً، وما ساعد على ذلك تمتع السلطة بحصانة ضد الرقابة والمساءلة"[lllll].

ثالثا: القضية العربية:

١- على المستوى المكتوب:

جاءت القضية العربية في مرتبة متأخرة ضمن أولويات القضايا التي تناولها الأقباط ولم يعط منبر وطني مساحة كبيرة من أجل الاهتمام بهذه القضية، على عكس المنابر السياسية والحزبية المختلفة، التي أعطت مساحة كبيرة لمعالجة القضية العربية، وعلى الرغم من الاهتمام الضعيف بالقضية العربية من قبل الأقباط إلا أنه يمكن القول أن موقف الأقباط من هذه القضية جاء مؤيداً للنظام السياسي المصري في مواقفه وقراراته تجاه القضية العربية. حيث أشاد الأقباط بموقف مصر المشرف في حرب الخليج الثانية والذي أكسب مصر مكانة كبيرة على المستوى الدولي، كما أشادوا بموقف مصر الريادي تجاه مناصرة القضايا العربية، ومحاولة وضع أسس جديدة للعمل العربي المشترك. وأكد الأقباط على ضرورة تمسك الأطراف العربية بالاتفاقات السلمية مع العدو الصهيوني رغم مواقفه المتشددة والمتحجرة.

وفي إطار الإشادة بموقف مصر أثناء حرب الخليج يؤكد أنطوان سيدهم "أن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي واجتماع نادي باريس لتخفيض ديون مصر وجدولتها مع إعطاء فترة سماح لمصر تربو على الخمس سنوات، كل ذلك بعد مباحثات ومفاوضات استمرت سنوات طويلة تعثرت في الكثير من مراحلها، حتى قامت أزمة الخليج ووقفت مصر فيها موقفاً قوياً ومشرفاً مع الشرعية والحق مما رفع أسهمها في المجتمع الدولي وخصوصاً بين الدول الغربية، التي ساندتها في مفاوضاتها الأخيرة مع صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى قبوله أن تقوم مصر بالإصلاح الاقتصادي على مراحل نظراً للظروف الاجتماعية التي تمر بها"[mmmmm].

أما بالنسبة للإشادة بالموقف المصري في دعم ومناصرة الأطراف العربية والسعى لإعادة الوئام العربي وإقامة وحدة عربية فيشير سامح فوزي إلى أن مصر "تناصر الطرفين السوري والفلسطيني في المفاوضات مع إسرائيل وتطالب بضرورة رفع أو تخفيف الحصار عن الشعب العراقي، وتسعى لتسوية أزمة لوكيربي، وتحاول مصر كذلك وضع أسس جديدة للعمل العربي المشترك على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ولعل سعي مصر الدؤوب لإعادة الوئام العربي وتصفية الخلافات العربية، ومحاولة إقامة سوق عربية مشتركة

يثبت صحة ما نقول.. إن كل هذه التوجهات الثابتة للسياسة المصرية هي محاولة من مصر لأن تحافظ على دورها الريادي في النظام الإقليمي العربي، وتثبيت أقدامها في أي ترتيبات جديدة في الشرق الأوسط. ولذلك فإنه مع إدراك مصر لأي عوامل تهدد دورها الريادي يحدث ما يشبه الاستنفار في السياسة المصرية"(nnnnn).

وفي دعوة الأقباط لتوحيد الموقف العربي والاتجاه به نحو السلام والبعد عن التحالفات التي تؤدي إلى سكون الموقف العربي يؤكد سامح فوزي "أن السياسة العربية الإقليمية تضم دائرتين الأولى دائرة المؤمنين بالحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي والداعين للتفاوض مع إسرائيل وتكونت هذه الدائرة من دول المواجهة أو كما سميت بـ (دول الطوق) وهي سوريا ولبنان والأردن ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكانت ولا تزال المبادرة السلمية لهذه الدول مؤيدة من أقطار الخليج، أما الدائرة الثانية فتشكلت من الدول الرافضة للصلح مع إسرائيل وهي العراق وليبيا والسودان. ومع مرور خمس سنوات على مبادرة مدريد للسلام لم تنكسر هذه الدوائر رغم المياه الكثيرة التي جرت بالمنطقة إذ ظلت دائرة التحالف كما هي.. وظلت دائرة الساعين للسلام دون تغيير جذري.. هذا الركود النسبي في حركة الدوائر العربية جعل ترتيب العلاقات بالمنطقة يتم بشئ من السكون ولا نقول الاستقرار"(ooooo).

وفي محاولة تأكيد الأقباط على ضرورة استمرار النضال السلمي مع إسرائيل يؤكد سامح فوزي "أن تمسك الأطراف العربية بضرورة تنفيذ الاتفاقات دون تعديل هو أهم أوراق النضال السلمي في الأيدي العربية ولا يستطيع طرف - أيا كان - أن يجادل حولها.. الالتزام بالاتفاقات وطرح رؤية عربية موحدة في القمة الاقتصادية القادمة سوف يسفر عن حدوث نقله في المواقف الليكودية المتحجرة!"(ppppp).

من هنا يتضح مدى تأييد الأقباط لحل القضايا العربية وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي من خلال مائدة المفاوضات وهو ما يعني تطابق وجهة نظر الأقباط مع وجهة النظر السياسية التي ينتهجها النظام السياسي المصري منذ مطلع السبعينيات وحتى الآن.

٢- على المستوى المنطوق:

وعلى خلاف الموقف على المستوى المكتوب جاء موقف الأقباط من القضية العربية على المستوى المنطوق حيث أكد على فشل السياسة المصرية على المستوى العربي والإقليمي. هذا إلى جانب فشل حلم الوحدة لأنها قائمة على الارتباط الوجداني دون المصالح الاقتصادية، وفي هذا الإطار تم استخدام آلية القياس على الخارج الأوروبي والذي نجحت فيه فكرة الوحدة لأنها قامت على أساس اقتصادي. هذا إلى جانب فشل الأنظمة العربية في معالجة الصراع العربي الإسرائيلي نتيجة لمحاولة أسلمة القضايا الرئيسية والمصيرية في المنطقة لسهولة ترويجها سياسياً في الشارع العربي.

وفي إطار تأكيد الأقباط على المستوى المنطوق لفشل السياسة المصرية عربياً وإقليمياً تشير المقابلة المتعمقة "أن اللغة والدين والحضارة يمثل أساساً لأي وحدة بين الشعوب العربية، ولكن ليس من الممكن قيام وحدة دون وجود مصالح اقتصادية، فالوحدة التي تقوم على المشاعر أو الارتباط الوجداني لا تستمر، أما الوحدة التي تقوم على التكامل الاقتصادي تستمر. هذه هي الخبرة التاريخية. وأوروبا شاهد عيان.. ويلاحظ

ان الخارجية المصرية منيت بانتكاسات شديدة في السنوات الأخيرة من جراء تركيز جل اهتمامها على الشأن الفلسطيني دون إيلاء اهتمام كاف بأفريقيا رغم أن لمصر بعداً استراتيجياً في أفريقيا كانت منتبهة له في الخمسينيات والستينيات"(qqqqq). يلاحظ هنا استخدام آلية القياس على مستويين الأول: قياس على الخارج، والثاني: قياس على الماضي وذلك من أجل توضيح عجز السياسات العربية والإقليمية القائمة.

ومن خلال استخدام آلية القياس على الماضي يذهب الأقباط في موضع آخر من المقابلة المتعمقة إلى أن "القضية العربية فيما يخص حلم عبد الناصر في القومية العربية وتأسيس وحدة عربية تجمع شعوب المنطقة من المحيط إلى الخليج هي رؤية نبيلة وإن كان مقدراً لها أن تكتمل لكانت أحوال المنطقة قد اختلفت إلى الأفضل عن حالها الراهن. فعلى مدى نصف قرن مضى لم تكن هناك نوايا حقيقية لأنظمة الحكم في المنطقة سواء ملكية أو جمهورية لتفعيل أحلام وطموحات شعوب المنطقة في هذا الإطار"(rrrrr).

وفي إطار تأكيد الأقباط على فشل الأنظمة العربية في إدارة الصراع والأزمات العربية تؤكد المقابلة المتعمقة أنه "للأسف الشديد فيما يتعلق بالقضايا المصيرية في المنطقة العربية فقد تم أسلمتها لسهولة ترويجها سياسياً في الشارع العربي. فقضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ابتعدت عن معايير إدارة أزمة سياسية. وصادرت حق الجزء المسيحي من الشعب الفلسطيني والذي لم يغب يوماً عن الصراع سواء السياسي أو المسلح من تاريخ الصراع الفلسطيني. كذلك قضية العراق ومن قبلها قضية أفغانستان كان ملموساً الإصرار على إلباسها ثوب تعرض المسلمين لهجمات العالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وتم تغييب التحليل السياسي العقلاني للقضية، واستسهال افتعال المواجهة بين العالم المسيحي والعالم الإسلامي، وتلك كانت خسارة كبرى لأنها تولت نفى كل مواطن غير مسلم من هذا الصراع وصادرت ولاءه الحقيقي لوطنه. واتهمت مبدئياً غير المسلمين بالولاء للتحالف الغربي"(sssss). ومن هنا يتضح مدى التناقض الذي وقع فيه الأقباط بين ما هو مكتوب وما هو منطوق على مستوى معالجة القضية العربية.

رابعا: قضية الديمقراطية:

١- على المستوى المكتوب:

لقد جاءت قضية الديمقراطية في مرتبة متأخرة ضمن أولويات القضايا التي اهتم بها الأقباط. وقد أرجعنا ذلك إلى طبيعة الفكر الديني المسيحي الذي يدعو إلى فصل الدين عن السياسة. وعندما حاول الأقباط من خلال منبر وطني معالجة قضية الديمقراطية فإنهم قد ركزوا على بعض أبعادها، وقاموا باستخدام آلية الإزاحة مع الأبعاد الأخرى للديمقراطية. وبالنسبة للأبعاد التي ركز عليها الأقباط فقد جاءت حرية الرأي في المقدمة باعتبارها القاعدة والأساس للديمقراطية. وأكد الأقباط على الحرية التي منحها النظام السياسي المصري حيث استخدموا آلية القياس على الخارج لكي يبرزوا أن النظام القائم يمنحنا هامشاً كبيراً من الحرية والديمقراطية. وركز الأقباط كذلك على بعد المشاركة السياسية خاصة في الانتخابات العامة ودعوا أحزاب المعارضة للمشاركة الفاعلة وطالبوا بانتخابات حرة ونزيهة. ووجهوا نداءات متعددة للأقباط من أجل المشاركة في الانتخابات. وفي مقابل ذلك الاهتمام قام الأقباط بإزاحة الأبعاد الجوهرية الأخرى للديمقراطية

مثل تداول السلطة وتعديل الدستور وقانون تشكيل الأحزاب وقانون الطوارئ. بل أنه فيمـا يتعلـق بتـداول السلطة وتوقيتها ففي الوقت الذي طالبت فيه كل القوى السياسية المعارضة على الـساحة المـصرية بعـدم التجديد لفترة رئاسة ثالثة لمبارك كان الأقباط ـ ومن خلال منبر وطني ـ قد فتحوا ملفاً يدعو إلى ضـرورة التجديد وهي دعوة غير مباشرة لعدم تداول السلطة.

وفي إطار تأكيد الأقباط على حرية الرأي والديمقراطية التي منحها النظام السياسي يشير صليب بطرس إلى "أن عصر مبارك هو عصر حرية التعبير عن الرأي، عصر الديمقراطية الحقيقية، فـاطرحوا الخـوف ظهرانيكم يا قوم"[ttttt].

وفي نفس الإطار يؤكد أنطوان سيدهم "إن أهم ما أعطاه الرئيس مبارك للشعب المـصري هـو حريـة الكلمة، ففتحت الصحف صفحاتها للرأي الحر في أي اتجاه كان. ويحضرني في هذا المجال الموقف الرائـع الذي وقفه جلادستون رئيس وزراء بريطانيا في مجلس العموم البريطاني، عندما وقف أحد نواب المعارضة وهاجم الحكومة بقوة وعنف، فهاج عليه نواب الحكومة لإسكاته، هنا صعد جلادستون إلى المنـصة وأطلـق قولته الشهيرة موجهاً إياها إلى النائب المعارض أنا أختلف معك في الرأي لكني أحارب لأخر قطرة في دمي من أجل حريتك في الدفاع عن رأيك، هذه هي القاعدة والأساس للديمقراطية الحقه وهي احترام رأي الآخرين وإعطائهم حرية الدفاع عن وجهة نظرهم وهي سبب تقدم هذه الشعوب وإزدهارها"[uuuuu].

وفي إطار الدعوة للمشاركة السياسية الفاعلة للأحزاب السياسية فـي الانتخابـات العامـة والمطالبـة بانتخابات ديمقراطية ونزيهة أكدت وطني "أن أحزاب المعارضة الأساسية أعلنت قرارها بخوض انتخابـات مجلس الشعب القادمة.. ولا شك أن قرار أحزاب المعارضة خوض الانتخابات والمشاركة فيها يعـد أمـراً صائباً، ويصحح الخطأ الفادح الذي ارتكبته من قبل عندما قررت مقاطعة الانتخابات، كاحتجاج علـى عـدم وجود الضمانات الكافية وعدم الاستجابة لمطالبها بشأن الانتخابات. فقد عانت كثيراً بـسبب قرارهـا غيـر المدروس، وكانت هي نفسها الضحية الأولى لهذا القرار، فلم تمثل في مجلس الشعب، وبالتالي أصبح وجودها هامشياً، واتسمت ممارساتها السياسية بعدم الفاعلية وأصيبت في مقتل لعدة سنوات.. وحسناً فعلت الحكومـة عندما أعلنت أن الانتخابات القادمة ستكون ديمقراطية ونزيهة، ولعلنـا يمكننـا أن نطالبهـا بالمزيـد مـن الإجراءات العملية التي يمكنها أن تسهم في تعميق المشاركة الديمقراطية والوعي السياسي بـأن تخـصص جزءاً من برامج التليفزيون لإلقاء الأضواء على الانتخابات القادمة وأهميتهـا، وعلـى مواقـف الأحـزاب المختلفة من القضايا السياسية الأساسية داخلياً وخارجياً وبيان أهمية التعددية السياسية في البناء الـديمقراطي للدولة، ودعوة الجماهير بفئاتها المختلفة للتخلي عن سلبيتها بالمشاركة الواعية المخلصة"[vvvvv].

وفي محاولة وطني حث الأقباط على المشاركة السياسية يشير يوسف سـيدهم أنـه "عنـدما تعرضـنا لموضوع الانتخابات والدور الوطني المتوقع من المصريين عموماً ومن الأقباط على وجه الخصوص، حذرنا من مغبة السلبية وعدم المشاركة ودعونا إلى ضرورة الفصل بين وجود المرشح القبطي وبين التواجد القبطي في ساحة الانتخابات، فهما أمران غير مرتبطين ببعضهما البعض، والواجب على الأقباط أن يبحثوا بتـدقيق

عن العناصر الوطنية المخلصة بين المرشحين ويناقشوها في برامجها ويتعرفوا على رؤيتها للمشاكل الراهنة - خاصة الهموم القبطية - وكيفية طرح الحلول السليمة لها حتى إذا ما اطمأنوا إلى هذه العناصر بادروا بإعطائها أصواتهم الانتخابية.. وبذلك تتحقق المشاركة الإيجابية للأقباط كمبادرة أساسية لخلق وزن انتخابي للصوت القبطي يفرز بدوره ترحيباً سياسياً بالمرشح القبطي في المستقبل"(wwwww).

وفي إطار دعوة الأقباط غير المباشرة لعدم تداول السلطة على الرغم من أنها أحد الأبعاد الأساسية للديمقراطية وفي مخالفة صريحة مع كل القوى السياسية الموجودة على الساحة المصرية والتي طالبت بعدم ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثالثة، فقد طالب الأقباط بضرورة التجديد لفترة رئاسة ثالثة من أجل استمرار الإنجازات. وفي ذلك يشير أنطوان سيدهم إلى "إن الإصلاحات العديدة التي سار عليها الرئيس حسني مبارك، والمواجهة القوية للإرهاب، ولاستمرار السير على هذا الدرب حتى يستتب الأمن في طول البلاد وعرضها وتنجح الإصلاحات الهامة لإزدهار مصر وتقدمها وزيادة إنتاجها، وتخفيض البطالة ورفع مستوى الطبقات المطحونة بزيادة دخلها، يجب علينا جميعاً أن نتوجه في الأسبوع الأول من أكتوبر القادم إلى صناديق الاستفتاء ونقول نعم لحسني مبارك رئيساً لجمهورية مصر لفترة ثالثة، لا يصح بتاتاً أن يتقاعس أي حامل للبطاقة الانتخابية لهذا الواجب نحو مصر ومستقبلها والأجيال القادمة، حق الانتخاب الذي كفله لنا الدستور يجب أن نعض عليه بالنواجز ونقدم به لما نراه لمصلحة البلاد، والله يلهمنا الصواب والحكمة لصالح مصر ومستقبلها ومستقبل الأجيال القادمة"(xxxxx).

ومن هنا يتضح موقف الأقباط من قضية الديمقراطية على المستوى المكتوب حيث أكد الأقباط على بعض أبعاد الديمقراطية خاصة حرية الرأي والمشاركة في الانتخابات والاستفتاءات، ولكنهم استخدموا آلية الإزاحة فيما يتعلق بالأبعاد الساخنة للديمقراطية والمرتبطة بتداول السلطة وتعديل الدستور واستمرار العمل بقانون الطوارئ. وهو ما يؤكد رأي البابا شنودة عندما أكد على ولاء الأقباط وإخلاصهم للنظام السياسي القائم وأنهم لا يمكن أن يكونوا معارضة للحكم.

٢- على المستوى المنطوق:

لقد جاء موقف الأقباط من قضية الديمقراطية على المستوى المنطوق مناقضاً تماماً لموقفهم على المستوى المكتوب. ففي الوقت الذي استخدموا آلية الإزاحة مع الأبعاد الأساسية لقضية الديمقراطية فإنهم على المستوى المنطوق قاموا بإلقاء الضوء عليها بل ووضعوها في بؤرة الاهتمام. وقد تم تبرير موقفهم على المستوى المكتوب بأنه كان مهادنة للنظام السياسي القائم من ناحية، وخوفاً من البديل الإسلامي من ناحية أخرى، وقد تركز موقف الأقباط على المستوى المنطوق في ضرورة تداول السلطة وتعديل الدستور من أجل فصل الدين عن الدولة، وتفعيل دور لجنة تشكيل الأحزاب بإعطاء حرية أكبر في إنشاء الأحزاب، وفصل الجيش والأمن عن السلطة والمطالبة بتأسيس المجتمع المدني.

وفي إطار المطالبة بالديمقراطية تشير المقابلة المتعمقة "إلى أن الأمن القومي الحقيقي يرتبط بتحقيق الديمقراطية، وأن الخبرة التاريخية تكشف أن الاستبداد يأتي بالاحتلال والتدخل الأجنبي، والديمقراطية تحقق مصالح الشعوب والأمم على أفضل نحو"(yyyyy).

وتؤكد المقابلة المتعمقة في موضع آخر أن الأقباط "يؤمنون بالديمقراطية بمفهومها الأصيل في الفلسفات الأغريقية والرومانية وهي حق الشعب في حكم نفسه عن طريق ممثليه المنتخبين، وقدرة الشعب على ممارسة آليات سلمية لتغيير ممثليه وحكامه بشكل دوري، هذه مبادئ لا تقبل أنصاف الحلول، ولا يمكن أن تجابه بمقولة أن الشعب غير جاهز للديمقراطية أو أن تطبيق الديمقراطية يختلف من بلد إلى آخر طبقا للثقافة أو الظروف الخاصة"(zzzzz).

وفي إطار تبرير الأقباط لموقفهم على المستوى المكتوب بضرورة استمرار الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثالثة تشير المقابلة المتعمقة إلى "أن جزءاً من تأييد استمرار الرئيس مبارك كان مهادنة للسلطة من منطلق إدراكنا أن السلطة تتمتع بتأييد وحماية المؤسسة العسكرية وبدون كفالة الفصل بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية تشريعاً يكون إطلاق مبدأ حرية تداول السلطة مغامرة غير محسوبة.. لقد كنا نرى أن البديل عن الرئيس مبارك في ذلك الحين هو سيطرة التيار الديني الإسلامي على السلطة وهو ما اعتبرناه انتكاسة أخطر من بقاء الأمر على ما هو عليه، أما الآن وقد نما الإدراك الحزبي والسياسي في الشارع المصري فإنه يمكن أن يتم التغيير الديمقراطي حيث أنه سيكون بديلاً صحياً وآمنا عن الاستسلام للتيار الديني، إننا نؤمن بالديمقراطية وتداول السلطة لأنها الملامح التي تساعد على الخروج من النفق المغلق لبقاء رموز السلطة في أماكنهم، فلا بد من تخلي رئيس الجمهورية و (نائبه) عن انتمائهم الحزبي حال وصولهم إلى السلطة، لإتاحة الفرصة لتبادل وتداول حقيقي لتشكيل الحكومة أمام الأحزاب السياسية، ويندرج ضمن هذه الرؤية النص على فترات زمنية قصوى لشغل جميع المناصب الرئاسية والسياسية صعوداً إلى منصب رئيس الجمهورية لوضع حد لدوام شغل المناصب وجعلها محددة المدة"(aaaaaa).

وفي إطار محاولة الأقباط على المستوى المنطوق لمعالجة الأبعاد الجوهرية لقضية الديمقراطية تشير المقابلة المتعمقة إلى "ضرورة إجراء تعديلات دستورية جوهرية.. نحن نطمع في أن يتضمن تعديل الدستور فصل الدين عن الدولة، وتأسيس المجتمع المدني، وفصل الجيش والأمن عن السلطة.. نحن ننادي بضرورة إطلاق حرية تأسيس الأحزاب السياسية بعيداً عن الدين. فيكون دور لجنة تشكيل الأحزاب بمجلس الشورى ليس فحص ضمائر وبرامج الأحزاب للموافقة عليها أو رفضها، وإنما مجرد الإحاطة بالإخطار الرسمي لقيام حزب جديد. وبعد ذلك يكون دور اللجنة الحقيقي هو مراقبة الممارسات الحزبية لتأصيل ديمقراطية سليمة.. إن الممارسات الانتخابية من حيث القانون لا غبار عليها بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بإشراف القضاء الكامل على الانتخابات. لكن يبقى فساد الممارسة في مظاهر تدخل الأجهزة الأمنية في مسار العملية الانتخابية وتكريس الأجهزة الإعلامية الحكومة لخدمة الحزب الحاكم دون باقي الأحزاب"(bbbbbb). ومن هنا يتضح مدى التناقض الذي وقع فيه الأقباط بين ما هو مكتوب وما هو منطوق على مستوى معالجة قضية الديمقراطية على الرغم من كل هذه المبررات التي حاولوا بها تقديم أسباب منطقية لهذا التناقض.

خامسا: قضية المواطنة:

١- على المستوى المكتوب:

لقد جاءت قضية المواطنة في مقدمة أولويات القضايا التي اهتم الأقباط بمعالجتها من خلال منبر وطني، حيث أفردوا لها مساحة كبيرة، وتعددت أبعاد قضية المواطنة حيث تناولوا الاعتداءات التي حدثت للأقباط في أماكن متفرقة بسبب انتماءاتهم الدينية، ورفضوا الاتهامات التي وجهت إلى الأقباط وتشير إلى وجود تطرف مسيحي. وطرحوا طرق مواجهة الفتنة الطائفية، وطرق تحقيق المواطنة الكاملة للأقباط. ورفـضوا التـدخل الأجنبي لحل مشكلات الأقباط باعتبارها أحد الشئون الداخلية، وأشادوا بموقف الدولة ومسئوليها لمبـادراتهم الطيبة واستجاباتهم لبعض المطالب القبطية. وأخيراً أكدوا على الوحدة الوطنية والمحبة المتبادلة بين المسلمين والمسيحيين باعتبارهم شركاء في وطن واحد.

وفي إطار معالجة قضية حقوق المواطنة يشير الأقباط إلى الاعتداءات والمذابح التي يتعرض لها الأقباط نتيجة لانتمائهم الديني من قبل الجماعات الإسلامية الإرهابية وعجز الدولة عن حمايتهم على الرغم من أنهم جزء من رعاياها. وهنا يشير أنطون سيدهم فيقول "حقيقة أنه ليل دامس الظلام والظلام، بل هو كابوس مفزع، كلما ظننا أننا صحونا منه، نجد أنفسنا قد استغرقنا فيه، لقد أصبحت مذابح الأقباط الأبرياء المسالمين متتاليـة متلاحقة بدون ذنب أو جريرة غير أنه انتقام لقتل البوليس لأثنين من الجماعات الإرهابية، ما دخل الأقباط في هذا الموضوع، فهل كلما حصلت موقعة بين قوات الشرطة والجماعات الإرهابية، تقوم الأخيرة بالانتقام مـن الأقباط؟.. أين أنت أيتها الحكومة، وأين سلطاتك وقواتك الكبيرة لحمايتنا من هذا الإرهاب البشع؟ إني آسـف جداً أن أكتب بأن الحكومة فشلت تماماً في حفظ الأمن الذي هو واجبها الأول.. إن هذه الجماعات تعيش فـي المنطقة متجبرة متوحشة مدججة بأحدث الأسلحة. والشرطة أضعف من أن تقف في وجههم وتجعلهم يلزمون حدودهم"(cccccc).

وفي إطار قضية المواطنة يشير الأقباط إلى عدم وجود تطرف قبطي، وفي هذا يؤكد أنطون سيدهم أنه قد "ظهرت في الفترة الأخيرة أقوال وتصريحات وكتابات بالإدعاء بوجود تطرف قبطـي محـاولين بـذلك التهوين مما حدث من اعتداءات جسيمة وخطيرة على الأقباط وكنائسهم وممتلكـاتهم فـي مـدينتي المنيـا وأبو قرقاص ومدن المحافظات الأخرى. ملقين في فكر المستمعين والقراء أن هناك تطرفـا مـن الجـانبين الإسلامي والمسيحي وبذلك يكون الموضوع متساوياً، فهنا خطأ وهناك خطأ، والحكومة معفـاة مـن اللـوم والمؤاخذة، وهي مغالطة فاحشة وتعتيم مقذع على أحداث وظاهرة قد تكون مقدمة لتطورات لا تحمد عقباهـا قد تؤدي بالبلاد إلى مآسي هي في غني عنها"(dddddd).... "كفي أيها الكتاب الإجلاء مـن افتعـال للأسـباب لتبرير المذابح ضد الأقباط، لقد أصبحت كتاباتكم منفرة للجميع، وما هي إلا حجج مفضوحة للتغطية على هذه الأحداث الدامية التي لا ترضى أي مواطن عاقل يحس ويشعر بهذه الاعتداءات الفاجرة ضـد إخوانـه فـي الوطن. وبدلا من هذا الدفاع الممجوج والمعوج اكتبوا عن الطريقة المثلى لإيقاف نزيف الدم الـذي يحيـق بالأقباط"(eeeeee).

إلى الفهرس

وفي إطار البحث عن الطريقة المثلى لمواجهة الفتنة الطائفية يشير أنطون سيدهم إلى ضرورة "تربية الصغار على روح المحبة والسلام بدلاً من شحنهم بأفكار خاطئة عن المسيحية والأقباط.. ومراجعة الكتب الدراسية وما فيها من مساس بالدين المسيحي.. والإذاعات المسموعة والمرئية وما تحويه من تعبئة لشعور الكراهية والحقد، وتنقيتها من كل ذلك وأن في الدين الإسلامي كل الحب والعلاقات الطيبة بالمسيحية التي يجب أن تحويها الإذاعات المختلفة.. ومعالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي بالشباب إلى اعتناق مبادئ العنف والتخريب.. وقيام القيادات الشعبية والحزبية والدينية بالاجتماع بالجماعات الدينية المتزمتة ومناقشتها في موقفها من الأقباط.. ودراسة الأسباب الخفية التي تحرك هذه الجماعات ضد الأقباط"(ffffff).

وفي إطار بحث الأقباط عن طرق تحقيق المواطنة يشير يوسف سيدهم إن هناك "بعض الأفكار الواجب أخذها بجدية ودراسة تطبيقها إذا أردنا أن نرسخ قيم المساواة والمعاملة بالمثل بين المصريين وهي: تحرير تراخيص بناء وترميم وتجديد الكنائس وملحقاتها من كافة أشكال اللوائح والنظم التي تفرض وصاية عليها على المستويين السياسي والأمني.. إعلاء مبادئ الكفاءة والإخلاص والإتقان والخبرة كأسس شغل المناصب القيادية والوظائف العليا ورفع الحظر غير المقنن المفروض على الأقباط لإبعادهم عن تلك المناصب.. وضع حد لتجاهل الأقباط في المشاركة الحقيقية في المؤسسات التشريعية والبرلمانية عن طريق الاهتمام بترشيحهم في الانتخابات وعدم محاربة من يقدم منهم على ذلك الواجب الوطني.. الحرص على أن تعود الحقبة القبطية لتشغل مكانها في التاريخ المصري كجزء لا يتجزأ من تاريخ المصريين جميعاً ومدعاة فخر لهم لا يصح لأمة عاقلة متحضرة أن تتنصل منه وتتجاوزه كلما مرت عليه.. اعتبار الأعياد الدينية المسيحية أجازات رسمية للدولة أسوة بالأعياد الدينية الإسلامية.. إصدار عملة ورقية بنكنوت تحمل على أحد وجهيها الشكل المعماري لأثر قبطي سواء كان كنيسة أو دير أو خلافة.. إصدار طوابع بريدية تحمل صور شخصيات قبطية من الشخصيات المرموقة التي ساهمت في شتى جوانب الحياة والعمل الوطني"(gggggg).

وفي إطار معالجة الأقباط لقضية المواطنة قاموا برفض التدخل الأجنبي لحل مشاكل الأقباط وفي هذا الشأن يشير سامح فوزي "إلى توقيع ثلاثة وخمسون مثقفاً قبطياً ومسلماً من مختلف التيارات والاتجاهات الفكرية على بيان للأمة نددوا فيه بالتدخل الأمريكي في شئون مصر بحجة الدفاع عن الأقباط وطالبوا بحل مشاكل الأقباط داخل الإطار المصري وحث المسئولين على ذلك.. ولذا لا بد من أن تشكل لجنة عمل لتحديد مطالب الأقباط ورصد متاعبهم وبلورتها في صورة محددة واقتراح الحلول الملائمة حتى يتحول البيان إلى أجندة عمل وطني حقيقي ولا سيما أن الموقعين على البيان من المثقفين بعضهم أعضاء بمجلس الشعب والشورى وبعضهم يعملون في المجال الفني، وجانب منهم في مجال الإعلام المرئي والمكتوب وعدد منهم في مجال التعليم. أي أن مجالات عمل هؤلاء المثقفين هي بعينها مجالات متاعب الأقباط التي تشهد غيابهم"(hhhhhh).

وفي إطار إشادة الأقباط بموقف الدولة ومبادراتها الطيبة واستجابتها لمطالب الأقباط يشير يوسف سيدهم إلى "الاستجابة الفورية الحاسمة من الأستاذ الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي لما نشرته وطني عن عقد

امتحان لطلبة المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية يوم ٧ يناير الذي وافق عيد الميلاد المجيد حيث تفضل السيد الوزير مشكوراً بالتأكيد على تعليمات المجلس الأعلى للجامعات بألا تعقد امتحانات في مناسبات أعياد المسيحيين وبناء عليه تم تأجيل موعد الامتحان.. صدور القرار الجمهوري رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٩٨/١١/١٨ بإنشاء كنيسة الأنبا انطونيوس للأقباط الأرثوذكس بمدينة حوش عيسى بمحافظة البحيرة بحضور القيادات الدينية والسياسية والشعبية.. المبادرة الطيبة التي كانت مفاجأة سارة للكثيرين من الأقباط ليلة عيد الميلاد المجيد حين قام التليفزيون المصري بإذاعة الاحتفالات والصلوات المقامة بتلك المناسبة بالكاتدرائية المرقسية على الهواء مباشرة بعد أن كان المعتاد في السنين السابقة أن يتم تسجيلها وإذاعتها مساء اليوم التالي.. تبني مصر كلها ممثلة في وزارة السياحة ووزارة الثقافة وهيئة الآثار مشروع إحياء مسار العائلة المقدسة في مصر مساهمة في الاحتفال بالألفية الثالثة لميلاد السيد المسيح.. إن هذه الأمثلة تعتبر علامات مضيئة لما كنا ندعو له ونتطلع إليه من أن يشعر الأقباط أنهم مواطنون لهم كل حقوق المواطنة في هذا البلد ويتمتعون بالمساواة وبالمعاملة بالمثل مع إخوانهم في الوطن فتكون بذلك الوحدة الوطنية وحدة معاشه وملموسة في الحياة اليومية"(iiiiii).

وفي إطار معالجة قضية المواطنة قدم الأقباط أخيراً تأكيداً على ضرورة الوحدة الوطنية والمحبة المتبادلة بين المسلمين والأقباط باعتبارهم شركاء في نفس الوطن وهنا أشار أنطون سيدهم إلى أنه "بعد أحداث أبو قرقاص والمنيا التي أدمت قلوب المسلمين والمسيحيين الذين عاشوا وآباؤهم على هذه الأرض الطاهرة أجيال بعد أجيال، تربطهم المحبة العميقة والود والتعاطف ويظللهم السلام والوئام، مشتركين في أفراحهم وأحزانهم، محتفلين بأعيادهم ومواسمهم، مترابطين متعاونين عند وقوع أي بلاء، لم تفرق بينهم النوائب والأهوال، بل قابلوا كل ما جاءت به الأزمنة متراصين متآخين متحابين. نعم بعد هذه الأحداث وصلتني رسائل كثيرة من مسلمين ومسيحيين يتكلمون عن المحبة التي ظللتهم جميعاً، ويحكون قصصاً عن هذه العلاقة القوية الوثيقة.. إنني ابتهل إلى الله أن يهدي النفوس ويبعد عنا هذه العواصف من الغضب والكراهية الغريبة على روح هذا الشعب الأصيل، وأن تنفتح قلوبنا بما في أعماقها من شعور طيب، يا رب أبعد عنا الأفكار الهدامة الغريبة عنا وظللنا جميعاً بسلامك ومحبتك، أنت السميع المجيب"(jjjjjj). ومن هنا يتضح موقف الأقباط من قضية المواطنة على المستوى المكتوب بأبعادها المختلفة حيث جاءت في مقدمة الرؤية السياسية للأقباط وشكلت القضية المحورية والهم الأكبر الذي شغل الأقباط على مدار فترة زمنية طويلة.

٢- على المستوى المنطوق:

وفيما يتعلق بموقف الأقباط على المستوى المنطوق من قضية المواطنة فلم يخرج عن نطاق موقفهم على المستوى المكتوب، حيث طالبوا بالمواطنة الكاملة وضرورة إلغاء معايير الاختلاف التشريعي ومعايير الفرز بين المسلمين والمسيحيين في شتى مجالات الحياة، بل إنهم استخدموا آلية القياس على الخارج لضرب المثل على إمكانية تحقيق المواطنة الكاملة للأقباط، وطرحوا أهم المشكلات القبطية وطرق حلها ومعالجتها.

وفي إطار المطالبة بالمواطنة الكاملة تؤكد المقابلة المتعمقة أنها "تختلف مع مصطلحي الفتنة الطائفية والوحدة الوطنية لأن الأول مصطلح سياسي أمني والثاني شمولي تعبوي، أما الأفضل فهو استخدام مصطلح المواطنة الذي لا يوجد فيه لبس، وهو أساس بناء الدولة القومية الحديثة من هذا المنطلق فإنني أطالب بالمواطنة الكاملة لجميع المواطنين، ومن بينهم الأقباط"(kkkkkk).

وفي إطار المطالبة بإلغاء معايير الاختلاف والفرز بين المسلمين والأقباط أكدت المقابلة المتعمقة على أن "أسباب الفتنة الطائفية هي بقاء معايير الاختلاف التشريعي ومعايير الفرز بين المسلمين والمسيحيين في مجالات عدة في الحياة اليومية مع سلوك كثير من الأجهزة الرسمية والأمنية بشكل يفرق بين المواطن المسيحي والمسلم. وكان من الممكن أن يكون تأثير الاختلاف أو الفرز الموجود أقل وطأة لو كانت الأجهزة الرسمية والأمنية تتولى تصحيحه أولاً بأول لتأكيد مبدأ المواطنة. ولكن انحياز هذه الأجهزة ضد المواطن المسيحي خصوصاً في القرى والنجوع والمراكز البعيدة عن المدن الكبرى يعطي رسالة غير مباشرة للمواطن المسلم الذي قد يكون محدود التعليم والثقافة بأن جاره المسيحي مواطن من الدرجة الثانية، وأن السلطة ليس لديها مانع من مضايقته أو استباحة الاعتداء عليه وعلى مجالات عبادته وعلى ممتلكاته"(llllll).

وفي سعي الأقباط لتأكيد مسئولية الدولة عن الفتنة الطائفية ومن خلال استخدام آلية القياس على الخارج تؤكد المقابلة المتعمقة "أن من يرتدي رداء السلطة حتى ولو كانت قناعاته الشخصية مؤيدة للتفرقة فإنه لا بد وأن يترك هذه القناعات داخل منزله قبل أن يذهب إلى عمله.. انظر إلى ما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية أن روح تطبيق قانون الحقوق المدنية ملموسة بمنتهى الحزم والشدة أمام الشعب الأمريكي كله.. إن رجل الشرطة كان يمكن أن يتميز غيظاً في داخله عند السماح لتلميذ أسود بالدخول في مدرسة للبيض ولكنه كان يكتم غيظه هذا ويطبق القانون بلا هوادة. هنا وصلت الرسالة إلى أنصار التفرقة العنصرية في أمريكا أن القانون فوق أي شئ وأنه مقدس. وأن سلطة الدولة ساهرة على تطبيقه. الدولة هي المسئولة عن الفتنة الطائفية ولا بد من تشريع لحماية حقوق المواطنة مثلما حدث في أمريكا في عصر جون كيندي عام ١٩٦٤ عندما تقدم بقانون إلغاء العنصرية هذه الواقعة تعد نموذجاً يحتذى"(mmmmmm).

وفي محاولة الأقباط على المستوى المنطوق تحديد هموم ومشكلات الأقباط ومحاولة طرح طرق حلها تشير المقابلة المتعمقة إلى أن "مشكلات الأقباط متنوعة فهناك المشكلات ذات الطبيعة القانونية وهي بناء وترميم الكنائس وحالات تغيير الديانة.. ومشكلات ذات طبيعة مجتمعية مثل التحيز ضد الأقباط دون سند قانوني في التعيينات للمناصب العليا والتمثيل السياسي.. ومشكلات ذات طبيعة نصوصية وهو المناخ الطائفي الذي ينشأ بفعل النصوص الطائفية التي أنتجتها وتنتجها فصائل من الحركة الإسلامية.. وفي إطار حل هذه المشكلات يمكن أن نطرح عدة أطراف وهي أولا: الدولة من خلال الحفاظ على الحياد القانوني، والتخلص من النصوص القانونية المتحيزة.. ثانيا: المجتمع المدني من خلال تعبئة الأفراد للمشاركة على أسس غير طائفية ويكون الانقسام في المجتمع السياسي ليس على أساس ديني بل بالاستناد إلى اختلاف المواقف السياسية والأيديولوجية والفكرية.. ثالثا: الحركة الإسلامية بمختلف فصائلها من خلال إنتاج خطاب حقيقي للمواطنة دون ملاحقة الآخر الديني بخطاب الذمية والتكفير.. رابعا: الأقباط أنفسهم من خلال التخلص من

الهواجس والمشاعر السلبية، والسعي الجاد للالتحام بالواقع"(nnnnnn). من هنا تتضح مدى أهمية قضية المواطنة في الرؤى السياسية للأقباط في المجتمع المصري سواء كان ذلك على المستوى المكتوب او المستوى المنطوق حيث شغلت مساحة كبيرة من فكر وممارسة رموز الطبقة الوسطى من الأقباط أصحاب الرؤى السياسية المختلفة.

سادسا:: موقف الأقباط من سياسات النظام السياسي وأدائه:

١- على المستوى المكتوب:

أما بالنسبة لموقف الأقباط من سياسيات النظام السياسي وأدائه فقد جاءت مجمل مواقفهم على المستوى المكتوب مؤيدة للنظام السياسي والحكومة المصرية سواء على مستوى السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية. حيث قام الأقباط بتأييد الحكومة في سياساتها الداخلية في مواقف مختلفة ومتنوعة.. كذلك قاموا بتأييد بعض رموز الحكم لمواقفهم تجاه قضايا وهموم الأقباط. وقاموا أيضا بتأييد الرئيس مبارك لما يتيحه من حرية وديمقراطية. وأشادوا بموقف النظام على المستويين الإقليمي والدولي وسياسته الحكيمة في مناصرة الشرعية الدولية. وعلى الرغم من ذلك التأييد المطلق للنظام، إلا أن الأقباط قاموا في حالات نادرة بنقد ومهاجمة النظام السياسي خاصة عندما أثيرت قضية المواطنة.

وفي إطار تأييد الأقباط للحكومة المصرية تشير وطني إلى "حرص الدولة على الوفاء بدورها في الخدمات الاجتماعية الأساسية من صحة وتعليم وتأمين اجتماعي لحماية أكثر الفئات احتياجا، من محدودي الدخل.. كما تسعى الدولة إلى زرع الأمل في نفوس الشباب من خلال دعم مشروعات الإسكان المخصصة لهم في المدن الجديدة"(oooooo).

وفي نفس الإطار المؤيد للحكومة المصرية يؤكد أنطون سيدهم "إن ما تم في الأربع سنوات الأخيرة بالنسبة لثبات سعر صرف الجنية المصري بالنسبة للعملات الأجنبية، وتحسن حالة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وزيادة المدخرات بالبنوك وخصوصاً بالجنية المصري، ورجوع الثقة في مركز الجنية المصري، وزيادة احتياطات العملات الأجنبية لدى البنك المركزي وتخفيض العجز في الموازنة العامة ليدعو إلى الإعجاب الشديد بما أتخذته الدولة من إجراءات أدت إلى تغير مسار الاقتصاد المصري في هذه المجالات"(pppppp).

وتشير وطني في نفس الإطار المؤيد للحكومة "إلى البيان الأخير الذي تقدمت به الحكومة لمجلس الشعب والتزمت فيه بأمور عديدة تدور حول فكرة جوهرية واحدة هي الاعتناء بمستوى معيشة الإنسان المصري وتحسين أحوال المصريين وتخفيف الأعباء عن المواطنين ورعاية الفقراء وذوي الدخل المحدود.. وتعكس السياسة الجديدة للحكومة رؤية واضحة للتعامل مع مشكلات المجتمع وتمثل بداية جادة للحرب على الفقر، والانطلاق نحو التنمية الاجتماعية الشاملة، نرجو أن يتحقق ما تسعى إليه الحكومة من أهداف إنسانية"(qqqqqq).

وفي إشادة أخرى من وطني بالحكومة المصرية تشير إلى "إنصاف حكومة د. كمال الجنزوري للمظلومين في الأرض أو موظفي الحكومة، الذين تأخرت ترقياتهم لسنوات طويلة.. كما اتخذت الحكومة قرارات أخرى من شأنها تعويض موظفي الدولة.. ونحن في انتظار المزيد من قرارات رفع المعاناة عن الطبقات الكادحة ومحدودي الدخل، وتطوير الخدمات المقدمة للجماهير في التعليم والصحة وكافة المرافق الحيوية"[rrrrrr].

وفي إطار الإشادة ببعض رموز الحكم لجهودهم في علاج الهموم القبطية يشير يوسف سيدهم إلى "الروح الطيبة والمحبة التي أبداها الأستاذ فاروق حسني وزير الثقافة ومبادرته بزيارة الكنيسة المعلقة ولقائه مع شعبها وكهنتها الذي أسر الكثيرين منهم وما حمله لهم من بشرى انتهاء الجهود الفنية والهندسية التي تعد لبدء أعمال ترميم الكنيسة قد أثلج صدورهم، كما أن كلمات السيد الوزير الذي أكد فيها اهتمام الدولة واهتمامه شخصياً بكل أثر تاريخي في مصر قد ترك أعمق الأثر في نفوس الحاضرين"[ssssss]. ويشير كذلك إلى "قضية عودة الأوقاف القبطية المغتصبة منذ سنوات طويلة إلى أصحابها الأصليين. فقد أصدر السيد محمود حمدي زقزوق وزير الأوقاف قرار بتشكيل لجنة من كل من هيئة الأوقاف المصرية وهيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس مهمتها مناقشة القضية من كل جوانبها والبحث في أحقية عودة الأوقاف القبطية إلى أصحابها"[tttttt]. ويشير أيضا إلى "الاستجابة الفورية من الأستاذ الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي بالتأكيد على تعليمات المجلس الأعلى للجامعات بألا تعقد امتحانات في مناسبات أعياد المسيحيين"[uuuuuu].

وفي إطار موقف الأقباط من النظام السياسي قاموا بتأييد الرئيس مبارك حيث يؤكد أنطون سيدهم "إن أهم ما أعطاه الرئيس حسني مبارك للشعب المصري هو حرية الكلمة ففتحت الصحف صفحاتها للرأي الحر في أي اتجاه كان.. هذه هي القاعدة والأساس للديمقراطية الحقة"[vvvvvv]. ويؤكد صليب بطرس على نفس المعنى حيث يشير إلى "أن عصر مبارك هو عصر حرية التعبير عن الرأي.. عصر الديمقراطية الحقيقية"[wwwwww].

وفي إطار تأييد سياسات النظام السياسي على المستويين: الإقليمي والدولي يشير سامح فوزي "إلى مناصرة مصر للطرفين السوري والفلسطيني في المفاوضات مع إسرائيل، وتطالب بضرورة رفع أو تخفيف الحصار عن شعب العراق، وتسعى لتسوية أزمة لوكيربي، وتحاول مصر وضع أسس جديدة للعمل العربي المشترك على الصعيدين: السياسي والاقتصادي، ولعل سعى مصر الدؤوب لإعادة الوئام العربي وتصفية الخلافات العربية ومحاولة إقامة سوق عربية مشتركة يثبت.. دورها الريادي في النظام الإقليمي العربي"[xxxxxx]. ويؤكد أنطون سيدهم دور مصر على المستويين: الإقليمي والدولي حيث يشير إلى "دور مصر في أزمة الخليج حيث وقفت فيها موقفاً قوياً ومشرفاً مع الشرعية والحق مما رفع أسهمها في المجتمع الدولي وخصوصاً بين الدول الغربية"[yyyyyy].

وفي إطار الحالات النادرة لنقد الأقباط لسياسات النظام السياسي المصري يؤكد يوسف سيدهم على "إصرار الدولة على الاحتفاظ بتشريعات ولوائح بالية ترسخ الفرز وتذبح المساواة بين المصريين.. هذا إلى

إلى الفهرس

جانب تمسك الدولة بسياسات وسلوكيات وسكوتها على تجاوزات تجري على الصعيد السياسي والإعلامي والأمني ثبت أن لها أثراً مدمراً على الشارع المصري خاصة في المناطق التي تعاني من تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتنشط فيها الاتجاهات الأصولية والمتطرفة"(zzzzzz). من هنا يتضح موقف الأقباط من سياسات النظام السياسي المصري على المستوى المكتوب حيث جاء الموقف في عمومه مؤيداً للنظام ولم يشكل معارضة بأي حال من الأحوال إلا في حالة واحدة وهي المساس بحقوق الأقباط في المواطنة الكاملة.

٢- على المستوى المنطوق:

وفيما يتعلق بموقف الأقباط من سياسات النظام السياسي وأدائه على المستوى المنطوق فقد جاء موقفهم متناقضاً تماماً مع موقفهم على المستوى المكتوب. ففي الوقت الذي كان تأييدهم شبه مطلق لسياسات النظام على المستوى المكتوب جاء نقدهم ومهاجمتهم وعدم تأييدهم المطلق لسياسات النظام على المستوى المنطوق وهو ما يمكن تفسيره في ضوء مهادنة النظام واستخدام مبدأ التقيه - أي اتقاء شر النظام - معه خاصة على المستوى الإعلامي المكتوب.

وفي إطار نقد سياسات النظام تؤكد المقابلة المتعمقة "إن أداء النظام غير سياسي، ويستند إلى أساليب بيروقراطية، وهو ما يفقده التأثير على كافة المستويات، ويجعله غير فاعل حتى في المحيط الحيوي له في السودان، وفلسطين، وليبيا.. الخ.. الأداء البيروقراطي للنظام يتسم بالبطء وغياب الخيال السياسي، مما يجعله دائماً ضعيف المبادرة، وأقل في القدرة على التكيف مع المتغيرات إقليمياً ودولياً وربما محلياً"(aaaaaaa).

وتأكيداً على فشل النظام محلياً وإقليمياً ودولياً تشير المقابلة المتعمقة في موضع آخر "إلى أن التقييم الحقيقي على المستوى المحلي يترجم بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا واضح أنه في تدهور مستمر.. أما دور مصر على المستوى الإقليمي فمصر شريكه في الفشل في إدارة ملف الوحدة العربية وملف الصراع في المنطقة.. وعلى المستوى الدولي هناك جانب مغيب عن الشارع المصري وهو أن النظام المصري معروف في الخارج ضمن أنظمة الدول النامية والمتخلفة سياسياً. أنه نظام ذو وجهين ما يتحدث عنه في الخارج وفي المكاتب المغلقة يختلف عما يتحدث عنه أمام شعبه. وللأسف هذا الجانب ملموس ومفضوح أمام شريحة المثقفين المنفتحين على مجالات الإعلام الأجنبي الخارجي"(bbbbbbb). من هنا يتضح موقف الأقباط من سياسات وأداء النظام السياسي على المستوى المنطوق وهو ما جاء مناقضاً تماماً لموقفهم على المستوى المكتوب. ويمكن استعارة نفس المصطلحات المستخدمة في الفقرة الأخيرة لوصف موقف الأقباط من النظام السياسي حيث اتسم الموقف بأنه ذو وجهين ما يقال في المكاتب المغلقة يختلف تماماً عما ينشر في الصحف. فالموقف داخل المكاتب معارض تماماً للنظام والموقف على صفحات الصحف مؤيداً تماماً أيضا للنظام.

سابعا: موقف الأقباط من طبقات المجتمع:

١- على المستوى المكتوب:

لقد جاء موقف الأقباط من طبقات المجتمع على المستوى المكتوب ليوضح حقيقة هامة وهي الانحياز الكامل للطبقة المتوسطة التي تعد القوى المنتجة الحقيقية داخل المجتمع المصري. وهي الطبقة التي يقع على عاتقها مسئولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي نفس الوقت يقع على كاهلها عبء الإصلاح الاقتصادي. وهي الطبقة الأكثر تضرراً وتأثراً بارتفاع الأسعار. وهي الطبقة التي طحنت بفعل سياسات الدولة في العقود الثلاثة الأخيرة، ولم يكتف الأقباط بالدفاع عن الطبقة المتوسطة بل دافعوا أيضا عن الطبقات الفقيرة والكادحة من محدودي الدخل وطالبوا الدولة بضرورة رفع المعاناة عن هذه الطبقات.

وفي إطار دفاع الأقباط عن الطبقة المتوسطة يشير صليب بطرس إلى "الطبقة المتوسطة التي تعتبر النحل الشغال في خلية المجتمع.. وطحنتها السياسات المجحفة التي اتبعتها الحكومات المتلاحقة في العقود الثلاثة الأخيرة"(ccccccc).. "إن الطبقة المتوسطة منذ أن بدأت الحكومة في تطبيق الإجراءات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي، وزاد العبء على كاهل أفراد هذه الطبقة فأفرادها يقع عليهم مثلاً عبء الدروس الخصوصية بصورة مباشرة مع أن دخولهم لا تتحمل هذا العبء الذي يزداد ثقلاً يوماً فيوماً. وهذه الطبقة يقع عليها عبء الفساد من رشوة وتسيب، وخلل إداري وتعقيدات بيروقراطية وغيرها"(ddddddd). ويؤكد الكاتب نفسه "إن ارتفاع الأسعار سوف يكتوي بنارها أفراد الطبقة المتوسطة في مقدمة الطبقات الأخرى التي سوف يصيبها التضخم"(eeeeeee). ويشير أيضا "إلى أن الطبقة المتوسطة المثقفة هي التي تتحمل الجانب الأكبر من أعباء التنمية الاقتصادية بعد أن دخلت مصر مرحلة الإصلاح"(fffffff). ويؤكد في موضع آخر على ضرورة "تخفيف الضغوط المتلاحقة على الشعب وبخاصة أبناء الطبقة المتوسطة من أصحاب الدخول الثابتة التي تتضاءل كل يوم بسبب الغلاء المتصاعد الفاحش"(ggggggg).

وفي إطار الدفاع عن الطبقات الكادحة من محدودي الدخل تؤكد وطني على ضرورة التزام الحكومة برفع مستوى معيشة الإنسان المصري وتحسين أحوال المصريين وتخفيف الأعباء عن المواطنين ورعاية الفقراء وذوي الدخل المحدود.. لقد عكست السياسة الجديدة للحكومة رؤية واضحة للتعامل مع مشكلات المجتمع وتمثل بداية جادة للحرب على الفقر والانطلاق نحو التنمية الاجتماعية الشاملة"(hhhhhhh). وتؤكد وطني في موضع آخر أنها "في انتظار المزيد من قرارات رفع المعاناة عن الطبقات الكادحة ومحدودي الدخل، وتطوير الخدمات المقدمة للجماهير في التعليم والصحة وكافة المرافق الحيوية"(iiiiiii). ومن هنا يتضح موقف الأقباط على المستوى المكتوب من طبقات المجتمع حيث وقفوا إلى جانب الطبقات الوسطى والكادحة مدافعين عن حقوقهم وضرورة تحمل الدولة لمسئوليتها تجاههم.

٢- على المستوى المنطوق:

وفيما يتعلق بموقف الأقباط على المستوى المنطوق من طبقات المجتمع فقد تطابق المنطوق مع المكتوب حيث انحاز إلى الطبقة الوسطى في المقام الأول ثم المرأة والشباب. وأكدوا على أن المستفيد الوحيد من النظام هم تحالف يجمع بين شبكات الفساد البيروقراطي والسياسي والاقتصادي في حين أن المتضرر الأساسي من سياسات النظام هم أبناء الطبقة الوسطي. وفي هذا الإطار تؤكد المقابلة المتعمقة "إن أكثر الطبقات تضرراً هي الطبقة الوسطى على عدة مستويات.. إفقار اقتصادي حتي أصبح أفرادها الفقراء الجدد.. تراجع دورها في إنتاج القيم لصالح الطبقات الأكثر ثراء والأقل تحضراً.. حدوث حالة تزييف ثقافي واجتماعي لهذه الطبقة"(jjjjjj).

وتؤكد المقابلة المتعمقة في موضع آخر على أنها "تدافع عن الطبقة الوسطى عماد التنمية في أي مجتمع.. وتدافع عن المرأة باعتبارها شريكاً أصلياً في المجتمع ونصيبها العادل في الكعكة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المناصب هو ٥٠% ؛ لأن هذه النسبة هي نسبتها في التعداد الرسمي لهذا المجتمع.. أما الشباب فنحن نؤمن بأن الشباب هو الوريث الشرعي لهذا البلد وأنه غير مدعو للمشاركة أو التعبير عن رأيه في أمور بلده.. ولنا تجربة عظيمة هي نموذج برلمان شباب وطني تثبت أن انتظار نضج الشباب لإعطائه المسئولية هو وضع للعربة أمام الحصان لأن الأصل هو إعطاء الشباب جرعة متزايدة من المسئولية حتى ينضج ويشارك بفاعلية"(kkkkkkk).

وإذا كانت الطبقة المتوسطة هي الأكثر تضرراً فقد أكدت المقابلة المتعمقة على أن المستفيدين هم شريحة المنتفعين السياسيين. وفي هذا الإطار تشير المقابلة إلى أن "المستفيدين هم تحالف يجمع بين شبكات فساد بيروقراطي وسياسي واقتصادي لا يجمع بينها موقع اجتماعي أو أيديولوجي أو فكري.. باختصار خليط غير متجانس من المستفيدين من النظام"(lllllll). وتؤكد على ذلك في موضع آخر عندما تشير "إلى أننا لا نستطيع أن نرصد طبقة بعينها تنال تشجيع النظام إلا إذا اعتبرنا طبقة المنتفعين السياسيين طبقة اجتماعية"(mmmmmmm). من هنا يتضح موقف الأقباط من طبقات المجتمع على المستوى المنطوق حيث وقف مسانداً ومدافعاً عن الطبقة الوسطى وهو نفس الموقف الذي اتخذوه على المستوى المكتوب.

ثامنا: موقف الأقباط من الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى:

١- على المستوى المكتوب:

لقد جاء موقف الأقباط من الخطابات الفرعية السياسية للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب ليوضح خريطة التحالفات السياسية على ساحة الفكر السياسي المصري وفقاً للمصالح المشتركة. ففي البداية أتخذ الأقباط موقفاً معارضاً للخطاب الإسلامي، حيث اعتبروه خطراً يهدد وجودهم واعتبروا ذلك الخطاب مسئولاً عن الاعتداءات التي تحدث للأقباط من خلال بعض الجماعات المتطرفة. أما بالنسبة للخطاب السلطوي فقد قاموا بمهاجمته وتحميله مسئولية الاعتداءات التي يتعرض لها الأقباط لأن أجهزته الإعلامية والصحفية

المختلفة ساعدت على إثارة الفتنة وانتشارها. وعلى النقيض من ذلك الموقف جاء موقف الأقباط من الخطاب الماركسي حيث دافعوا عنه وقاموا بتأييده وأكدوا على أن اليسار في تقدم مستمر على المستوى العالمي. ويرجع ذلك التأييد لموقف الخطاب الماركسي من الأقباط حيث طالب بحل مشكلات المواطنة وطالب بمساواة كاملة بين المسلمين والأقباط. أما الخطاب الليبرالي والذي تم التعامل معه باستخدام آلية الإزاحة إلا أن هناك علاقة وثيقة بين الأقباط والليبراليين الذين رفعوا شعار الدين لله والوطن للجميع.

وفي إطار نقد الأقباط للخطاب الإسلامي يشير أنطون سيدهم "لقد أصبح الأقباط في قلق شديد على مستقبلهم، بعد كل هذه الاعتداءات المتكررة، والتصريحات التي تخرج بها علينا في بعض الصحف والمجلات لمن يدعون بأنهم رؤساء للجماعات الإسلامية، بأن الأقباط هم مواطنون من الدرجة الثانية، وأنهم في حالة توليهم السلطة سيجمعون من الأقباط الجزية، وغيرها من التصريحات المشينة المسيئة لنفسية الأقباط، بل والكثير من الكتب المؤلفة من بعض الشخصيات الإسلامية تسئ للدين المسيحي وللأقباط وتروعهم على مستقبلهم ومستقبل أولادهم"[(nnnnnnn)].

وفي نفس الإطار الناقد للخطاب الإسلامي يشير صليب بطرس إلى حديث أحد رؤساء الجماعات الإسلامية فيقول "لقد استهان واحد من هذه الفئات المعتدية ونطق بكلام يستثير كل حليم حتي قال مكفراً دولة مصر والنظام الحاكم والأحزاب: عندما أكون خليفة للمسلمين سيدفع الأقباط الجزية وهم صاغرون.. ومع هذا لا يجد من يردعه ويوقفه عند حده"[(ooooooo)].

ويشير أنطون سيدهم إلى أن "الأستاذ فهمي هويدي خرج علينا بمقالة بعنوان "عن المسيحية والسياسة" وقد بدأ مقاله بأنه إذا كان هناك إسلام سياسي، فثمة مسيحية سياسية برزت في العقدين الإخيرين، وكما أن الإسلاميين يقولون بأن الإسلام دين ودولة فإن قيادة الكنيسة القبطية في طورها الجديد باتت تتبنى مقولة مماثلة، فالمسيحية بدورها دين ودولة.. ولقد كان في رد صاحب القداسة الأنبا شنودة الثالث بابا وبطريك الكرازة المرقسية الموجز المفيد والمفند لمقال فهمي هويدي.. ولكنني يهمني أن أوضح موقف مدارس الأحد أو التربية الكنيسية التي يحاول البعض إقناع القراء بأنها موطن التطرف القبطي.. إن التربية الكنيسية أو مدارس الأحد يا سادة مهمتها تدريس الكتاب المقدس والعقائد المسيحية وطقوسها للنشء، ولا شئ غير ذلك، وتنفض فصولها في الساعة الواحدة بعد ظهر كل يوم جمعة، ولا دخل لها بالسياسة، أو بأي أفكار أيديولوجية أو منازعات دينية، وليست لديها أية أفكار تطرفية بتاتاً"[(ppppppp)]. ومن هنا يتضح موقف الأقباط المعارض للخطاب الإسلامي السلفي الذي يشكل خطورة على مستقبلهم من وجهة نظرهم.

وفي إطار نقد الأقباط لخطاب السلطة باعتباره الخطاب المبرر لسياسات النظام السياسي الفاشلة في حماية الأقباط يشير أنطون سيدهم فيقول "كفى أيها الكتاب الإجلاء من افتعال للأسباب لتبرير المذابح ضد الأقباط، لقد أصبحت كتاباتكم منفرة للجميع، وما هي إلا حجج مفضوحة للتغطية على هذه الأحداث الدامية التي لا ترضي أي مواطن عاقل يحس ويشعر بهذه الاعتداءات الفاجرة ضد إخوانه في الوطن. وبدلا من الدفاع الممجوج والمعوج اكتبوا عن الطريقة المثلي لإيقاف نزيف الدم الذي يحيق بالأقباط"[(qqqqqqq)].

إلى الفهرس

وفي نفس الإطار الناقد للسلطة وخطابها تشير وطني "إلى أن وسائل الإعلام والتليفزيون، والتعليم الخاطئ والخطير في المدارس ساهمت في شحن الغوغاء ورجل الشارع، وكذا النشىء لسنين عديدة، وعليه فإن ما حدث ويحدث ما هو إلا نتيجة طبيعية لسياسة الدولة المرسومة بإعلامها وتعليمها وأجهزتها كلها - والله يعطيكم الحكمة ويقويكم لمواجهة هذه الكارثة القادمة لمصر، إننا نصلي من أجلكم، وأن يحمي ويقي الأقباط الغلابة شر هذا التعصب والسوء والاعتداءات والقتل والذبح في الشوارع، ويا عدالة السماء إرحمي واحفظي أقباط مصر"[rrrrrrr]. ومن هنا يتضح موقف الأقباط المعارض لخطاب السلطة الذي تسبب في انتشار العنف والتطرف ضد الأقباط.

وفي إطار تأييد الأقباط للخطاب الماركسي يشير سليم نجيب إلى "إننا نحيي بكل التقدير والإعجاب الموقف الوطني الغيور الذي اتخذه الدكتور رفعت السعيد - الله يكثر من أمثاله - الذي يبحث بحق ووطنية ودون حساسية مستقبل مصر. لأنه العضو الوحيد في مؤتمر الحوار الوطني الذي تحدث بجرأة ووطنية وشجاعة عن مشكلة الأقباط وحقوق المواطنة أمام اللجنة السياسية للمؤتمر في حين صمت الجميع - للأسف الشديد - مثل صمت أبو الهول ولم يثيروا موضوع الأقباط الذين هم من نسيج وجسم هذا الوطن"[sssssss].

وفي نفس الإطار المؤيد للخطاب اليساري يؤكد سامح فوزي على ارتفاع أسهم اليسار في العالم فيشير إلى أن "المحللين السياسيين لم يكونوا يتوقعون السرعة الشديدة التي صعد بها اليسار الديمقراطي في أوروبا، حتى صارت معظم الدول الأوروبية في أيدي الاشتراكيين.. بريطانيا واليونان وفرنسا وإيطاليا وانضمت ألمانيا هذا العام إلى هذه المجموعة.. الدارسون يقولون أن ظاهرة عودة الأوربيين إلى اليسار مرجعها إلى أن اليسار كان ذكياً بما فيه الكفاية بحيث هجر الأفكار التقليدية البالية الخاصة بالصراع الطبقي وصدام العمال بالرأسماليين وتبنى فكراً جديداً يقوم على رعاية المواطن ورفاهيته.. هذا يثبت أن المواطن العادي حتى في أكثر الدول ديمقراطية يهتم أولا بيومه وحياته قبل أن يهتم بالمواقف الأيديولوجية الجامدة"[ttttttt]. يلاحظ هنا استخدام آلية القياس على الخارج لتوضيح إمكانية نجاح الخطاب الماركسي في مصر إذا ما قام بهجر الأفكار التقليدية الخاصة بالصراع الطبقي.

من خلال عرض موقف الأقباط من الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى على المستوى المكتوب اتضح اتجاه الأقباط سياسياً إلى الخطابات التي تنادي بدولة مدنية يحدث فيها انفصال بين الدين والدولة، في حين أنها وقفت في مواجهة أي محاولة لربط الدين بالدولة ، لذلك رفضت الخطاب السلفي الذي ينادي بدولة إسلامية، ورفضت أيضا الخطاب السلطوي لعدم قدرته على مواجهة أخطار المد الديني للتيار الإسلامي.

٢- على المستوى المنطوق:

وفيما يتعلق بموقف الأقباط على المستوى المنطوق من الخطابات السياسية الفرعية للطبقة الوسطى المصرية. فقد جاء الموقف مطابقاً إلى حد كبير لموقف الأقباط على المستوى المكتوب. حيث التأييد للخطابات السياسية التي تنادي بدولة علمانية، وهي الخطاب الليبرالي والخطاب الماركسي ورفض الخطاب

السياسي الإسلامي الذي يدعو لدولة لا فصل فيها بين الدين والسياسة. ورفض الخطاب السلطوي الذي يبرر الوضع القائم ويروج لشعارات قديمه وعتيقة.

وفي إطار تأييد الخطاب الليبرالي تشير المقابلة المتعمقة "إلى أنه يجب أن يستعد الليبراليون للمرحلة القادمة"[uuuuuuu].

أما بالنسبة للخطاب الماركسي تشير المقابلة المتعمقة "إلى أن الماركسيين لهم مكان على مائدة العمل الوطني وحقهم علينا أن نقبلهم ونحترم حقهم في التعبير عن أنفسهم حتى وإن اختلفنا في توجهاتنا معهم"[vvvvvvv].

وفيما يتعلق بالخطاب الإسلامي تشير المقابلة المتعمقة "إلى أن سيطرة الخطاب الديني الإسلامي على السلطة يعتبر انتكاسة.. ونحن ندعو لفصل الدين عن الدولة"[wwwwwww]. وتؤكد المقابلة في موضع أخر على "أن الخطاب الإسلامي يستند إلى خطاب شعاراتي يلقى تأييد شارع سياسي غير مسيس يعاني من تشويش سياسي واضح"[xxxxxxx].

أما بالنسبة للخطاب السلطوي فقد أكدت المقابلة المتعمقة أنه "ليس سوى خطاب تبرير للوضع القائم، لإعادة إنتاج خطابات موروثة معتادة.. لا تتسم بالإبداع السياسي.. واستغلال غياب أو موت السياسة في الشارع المصري لترويج شعارات عفا عليها الزمن"[yyyyyyy]. وتشير المقابلة في موضع آخر إلى "أنه قد آن الأوان لهذا الخطاب السلطوي أن يرحل"[zzzzzzz].

من هنا تتضح الرؤى السياسية للأقباط في المجتمع المصري بصفتهم جزءاً لا يتجزأ من نسيج الوطن، وفكرهم السياسي جزء من الفكر السياسي للطبقة الوسطى حيث أكدت البيانات ذلك سواء على المستوى المكتوب أو المنطوق. أن انتماءات الأقباط السياسية دائماً ما تندرج تحت الرؤية الليبرالية أو الماركسية اليسارية. في حين أنها قد تتوافق في بعض الأحيان مع الرؤية السياسية للسلطة كنوع من أنواع المهادنة إذا كان الموقف السياسي العام ليس في صالحها. أما موقفها من التيار السياسي الإسلامي فهي تقف منه موقفا مبدئيا ذلك لأن رؤيتها السياسية تنادي بدولة علمانية مدنية يفصل فيها بين الدين والسياسة. وهو ما يتعارض مع مبادئ وأفكار التيار السياسي الإسلامي الذي ينادي بدولة إسلامية تجمع بين الدين والسياسة.

إلى الفهرس

إستخلاصات أساسية

١٩- بالنسبة للقضايا والموضوعات التي عني بها الأقباط، فقد جاءت قضية المواطنة في مقدمة القضايا التي اهتم بها الأقباط، حيث طالبوا بالمواطنة الكاملة وضرورة إلغاء معايير الاختلاف التشريعي ومعايير الفرز بين المسلمين والمسيحيين في شتى المجالات، ورفضوا الاتهامات التي تؤكد على وجود تطرف مسيحي، ونادوا بالوحدة الوطنية ورفضوا أي تدخل أجنبي في الشئون القبطية. وتطابقت الرؤى السياسية المنطوقة مع الرؤى المكتوبة على هذا المستوى حيث أكدت على ضرورة تحقيق المواطنة الكاملة وإلغاء الفرز الاجتماعي وحل المشكلات القبطية وتحقيق الوحدة الوطنية.

٢٠- ثم جاءت قضية التنمية في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام، وأكد الأقباط على ضرورة التنمية وفق آليات السوق الرأسمالي وضرورة بيع القطاع العام الذي استشرى فيه الفساد، وطالبوا بتنمية مستقلة بعيداً عن المنح والقروض والاستهلاك، وطالبوا كذلك بالحد من الزيادة السكانية التي تؤثر بالسلب على التنمية والإصلاح الاقتصادي. وتطابقت الرؤى المنطوقة مع الرؤى المكتوبة فيما يتعلق بضرورة الاعتماد على القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والتنمية الإنتاجية وليست التنمية الاستهلاكية.

٢١- ثم جاءت قضية العدالة الاجتماعية في المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام، وتبنى الأقباط رؤية ضيقة للعدالة الاجتماعية حيث أكدوا على مظاهر عدم المساواة في حقوق المواطنة بين المسلمين والأقباط وطالبوا بالمساواة على المستوى التشريعي والقانوني والسلوكي والحياتي. وتطابقت الرؤى المنطوقة مع الرؤى المكتوبة على هذا المستوى حيث أكدوا على بعد عدم المساواة في حقوق المواطنة بين المسلمين والأقباط.

٢٢- ثم جاءت قضية الديمقراطية في المرتبة الرابعة من حيث الاهتمام، وأكد الأقباط على الحرية التي يمنحها النظام، وضرورة توسيع قاعدة المشاركة في الانتخابات العامة. وتناقضت الرؤى المنطوقة مع الرؤى المكتوبة على هذا المستوى تناقضاً تاماً حيث أكدوا على ضرورة تداول السلطة وتعديل الدستور وفصل الجيش والأمن عن السلطة وطالبوا بتأسيس المجتمع المدني.

٢٣- ثم جاءت القضية العربية في المرتبة الخامسة من حيث الاهتمام، وأكد الأقباط على موقف مصر المشرف في حرب الخليج الثانية، ومحاولة وضع أسس جديدة للعمل العربي المشترك، وطالبوا بضرورة التمسك بالاتفاقيات السلمية مع إسرائيل. وتناقضت الرؤى المنطوقة مع الرؤى المكتوبة على هذا المستوى حيث أكد الأقباط على فشل السياسة المصرية عربياً، وفشل حلم الوحدة، وفشل إدارة الصراع العربي الإسرائيلي.

٢٤- وفيما يتعلق بموقف الأقباط من سياسات النظام السياسي وأدائه، فقد جاءت مجمل مواقفهم على المستوى المكتوب مؤيدة للنظام السياسي والحكومة المصرية سواء على مستوى السياسة الداخلية أو الخارجية. وتناقضت الرؤى المنطوقة تماماً مع الرؤى المكتوبة حيث أكدوا على فشل سياسات النظام على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

٢٥- وفيما يتعلق بموقف الأقباط من طبقات المجتمع، فقد أكدوا على انحيازهم التام للطبقة الوسطى التي تشكل القوى المنتجة الحقيقية داخل المجتمع، وأكدوا كذلك على دعم الطبقات الفقيرة والكادحة، وطالبوا الدولة بتحمل مسئولياتها تجاه ذلك القطاع العريض من الجماهير. وتطابقت الرؤى المنطوقة مع الرؤى المكتوبة على هذا المستوى حيث دافعت عن حقوق الطبقة الوسطى والمرأة والشباب.

٢٦- وفيما يتعلق بموقف الأقباط من الخطابات السياسية الفرعية للطبقة الوسطى، فقد جاء نقدهم للخطاب السلفي في المقدمة حيث اعتبروه مسئولاً عن الاعتداءات التي تحدث للأقباط، ثم قاموا بنقد الخطاب السلطوي الذي أذكى الفتنة الطائفية، وقاموا بتأييد الخطاب الماركسي الذي دافع عنهم أثناء الفتنة الطائفية، وأيدوا الخطاب الليبرالي تأييداً غير مباشر بتبني بعض المواقف الليبرالية. وتطابقت الرؤى المنطوقة مع الرؤى المكتوبة على هذا المستوى حيث قام الأقباط بتأييد الخطاب الماركسي والخطاب الليبرالي وعارضوا وانتقدوا الخطاب السلفي والخطاب السلطوي.

خاتمة الدراسة

الخاتمة

بعد أن قام الباحث بقراءة الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية جملة وتفصيلاً يمكن التأكيد علـى بعض الحقائق التي يتسم بها الخطاب وتعد مقدمة منطقية للإجابة عن التساؤلات الأساسية للدراسة، أولا: أن الخطاب السياسي للطبقة الوسطى بروافده المتعددة هو بالفعل الخطاب السياسي للمجتمع المصري في العصر الحديث. حيث استطاعت الطبقة الوسطى الجديدة، ومنذ نشأتها ونموها وتبلور دورها الـسياسي، ومحاولتهـا المتعددة لطرق بوابات السلطة أن تسيطر على الحياة الفكرية وتستوعب الأفكار والأيديولوجيات المختلفة التي شهدتها ساحة الفكر السياسي المصري، سواء كانت هذه الأيديولوجيات نابعة من التراث أو وافدة إلينـا مـن الخارج ومعبرة عن تجارب مجتمعات أخرى. وعلى الرغم من تواري بعض الأيـديولوجيات مـن الـساحة السياسية العالمية، إلا أن هذه الأيديولوجيات لا تزال تلعب دوراً فاعلاً على الساحة السياسية المصرية.

ثاني: هذه الحقائق أن الطبقة الوسطى المصرية الجديدة رغم مرور ما يقرب من قرنين من الزمان على نشأتها التلقائية - أثناء بناء محمد على لدولته الحديثة - إلا أنها لم تستطع أن تشكل بنية طبقية منجزة، ولـم يتبلور موقفها الأيديولوجي والسياسي وهو ما يمكن وصفه باستخدام المفاهيم - الماركسية - أنها لا تزال في مرحلة الطبقة في ذاتها، ولم تتحول إلى مرحلة الطبقة لذاتها. فما زال موقفها الأيديولوجي والسياسي لم يتوحد بعد. ولم تتبنى أهدافاً ومصالح سياسية واقتصادية مشتركة. ولم تبلور حركة سياسية وعمل ثـوري واحـد. وهي الأهداف التي تتوحد في حال الطبقة لذاتها. كذلك لم يتبلور وعي طبقي حقيقي تسعى من خلالـه إلـى توحيد صفوفها وتوحيد كلمتها وتوحيد فعلها. بل يمكن القول أن التنافس والـصراع والتنـاحر النـاتج عـن التناقض والاختلاف داخل بنية الطبقة الوسطى ذاتها أكبر من الاختلاف والتناقض والصراع مـع الطبقـات الأخرى داخل المجتمع. وقد يرجع ذلك إلى تشوه البنية الطبقية المصرية بصفة عامة. وتشوه بنيـة الطبقـة الوسطى بصفة خاصة. فعلى مدار نمو وتطور الطبقة الوسطى الجديدة لم تتحد وتتخذ موقفاً سياسياً واحداً إلا في مرحلة ثورة يوليو ١٩٥٢ حيث اتحدت هذه الطبقة بفصائلها الأيديولوجية والسياسية المختلفة حول هـدف واحد مشترك وهو الاستقلال الوطني من الاستعمار فاستطاعت تحقيق هدفها ووصلت إلـى قمـة الـسلطة السياسية.

ثالث: هذه الحقائق أن الخطاب السياسي للطبقة الوسطى هو خطاب متناقض ومتهافت إلى حـد كبيـر سواء على مستوى الخطابات الفرعية بعضها البعض أو على مستوى كل خطاب فرعي مستقل بين منطوقـه ومكتوبه. وإذا كان التناقض بين الخطابات الفرعية يمكن إرجاعه إلى الاختلاف فـي المنطلقـات الفكريـة والمرجعيات المعرفية والتاريخية لكل خطاب فرعي، فإن التناقض على مستوى الخطاب الفرعي ذاتـه بـين منطوقه ومكتوبه إنما يعبر عن تهافت الخطاب وعدم منطقيته. وهو ما ظهر بشكل أكثر وضوحاً في الخطاب السلطوي والرؤى السياسية للأقباط، وهو ما يعني اختلال بنية هذا الخطاب وتلك الرؤى. حيث أن الطبيعـة التكوينية المتناقضة للطبقة الوسطى جعلت خطابها السياسي يتسم بالتناقض جملة وتفصيلاً.

رابع: هذه الحقائق أن الخطاب السياسي للطبقة الوسطى يتسم بالانتقائية وهي سمة ميزت هذا الخطـاب تاريخياً، منذ نهاية القرن التاسع عشر حيث تبلور الدور السياسي لهذه الطبقة مع الثـورة العرابيـة، والتـي جسدت انتقائية الخطاب في طبيعة القضايا التي طرحتها في ذلك الوقت وتمثلـت فـي الاسـتقلال الـوطني والديمقراطية، ثم جاءت ثورة ١٩١٩ وظلت نفس القضايا دون تغيير، ثم جاءت مرحلة الأربعينيـات والتـي نشطت فيها تنظيمات الإخوان المسلمين ومصر الفتاة والماركسيين حيث تبلورت قـضايا جديـدة كالعدالـة الاجتماعية والأصالة الحضارية والقضية العربية، ثم جاءت ثورة ١٩٥٢ فقامـت بانتقـاء بعـض القـضايا وأزاحت قضايا أخرى فاهتمت بقضية الاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية والتنميـة المـستقلة والوحـدة العربية، وتراجعت قضيتا الديمقراطية والأصالة الحضارية، ثم جاءت مرحلة السبعينيات وقام النظام الجديـد بانتقاء قضايا وإزاحة قضايا أخرى، فتقدمت قضيتا الديمقراطية والأصالة الحضارية، وتراجعت قضايا العدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني والتنمية المستقلة والوحدة العربية وهذه الانتقائية التي مارسها الخطاب تاريخياً هي سبب كل الأزمات المحيطة بالطبقة الوسطى والمجتمع المصري على السواء، ذلـك لأن هـذه القـضايا تشكل مطالب الحد الأدني للإجماع الوطني للشعب والأمة.

وفي سعى الباحث للإجابة عن تساؤلات الدراسة الرئيسية جاءت نتائج الدراسة كما يعكـسها الجـدول التالي:

الجدول رقم (١٠) يوضح توزيع قضايا ومواقف الخطاب السياسي للطبقة الوسطى على المستويين المكتوب والمنطوق

القضايا	مستوى التحليل	سلطوي	ليبرالي	ماركسي	سلفي	الرؤى السياسية للأقباط
الاستقلال الوطني	مكتوب	٢,٣	٤,٩	٦,١	٦,٧	-
	منطوق	تطابق	تطابق	تطابق	تطابق	-
الديمقراطية	مكتوب	١٢	٢٧,٧	١٠,٣	١٥,٤	٨,١
	منطوق	تناقض	تطابق	تطابق	تطابق	تناقض
التنمية	مكتوب	٨	٤,٥	٤,٥	٤,٥	١٢,١
	منطوق	تطابق	تطابق	تطابق نسبي	تطابق	تطابق
العدالة الاجتماعية	مكتوب	٤,٦	٣	٧,٧	١,٣	٩,٧
	منطوق	تناقض	تطابق	تطابق	تطابق	تطابق
القضية العربية	مكتوب	١٣	٩,٨	٢٣,٤	٢٣,٤	٤,٨
	منطوق	تناقض	تطابق نسبي	تطابق نسبي	تطابق	تناقض

الأصالة والمعاصرة	مكتوب	٣,٧	-	٥,٨	١١,٨	-
	منطوق	تناقض	تطابق	تناقض	تطابق	-
المواطنة	مكتوب	-	-	-	-	١٥,٣
	منطوق	-	-	-	-	تطابق
الموقف من النظام السياسي	مكتوب	٣٧,٢	٣٩,٨	١٨	٢٧,٩	٢٥
	منطوق	تطابق	تطابق	تناقض نسبي	تطابق	تناقض
الموقف من طبقات المجتمع	مكتوب	٣,٧	٤,٥	٨,٤	٢,٦	١٢,٩
	منطوق	تطابق	تطابق	تطابق	تطابق	تطابق
الموقف من الخطابات الأخرى	مكتوب	١٥,٥	٥,٨	١٥,٨	٦,٤	١٢,١
	منطوق	تناقض	تطابق نسبي	تطابق	تطابق نسبي	تطابق
المجموع		١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

وبقراءة الجدول السابق تتحقق أهداف الدراسة ويجاب عن تساؤلاتها الأساسية:

(١) بالنسبة للتساؤل الأول الخاص بطبيعة القضايا التي عني بها الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية، فقد أكدت النتائج على تقدم القضية العربية على باقي القضايا التي عني بها الخطاب السياسي للطبقة الوسطى، حيث أكدت نتائج الدراسة تناقض الخطاب على هذا المستوى، ففي الوقت الذي قام الخطاب السلطوي بالتركيز على القضية الفلسطينية، والوحدة العربية، وإبراز دور النظام المصري في دعم هذه القضايا، وإتفق مع هذا الموقف الرؤى السياسية للأقباط حيث أكدت على دور النظام في حرب الخليج، ودوره في دعم العمل العربي المشترك، وعقد الاتفاقيات السلمية مع إسرائيل. وعلى النقيض من هذه المواقف جاءت الخطابات الفرعية الأخرى للطبقة الوسطى، حيث عارضت سياسات الدولة على مستوى القضايا العربية، فيؤكد الخطاب الليبرالي على ضرورة مواجهة إسرائيل عسكرياً، وهاجم الحكام العرب، وطالب الحكومة المصرية بإلغاء التطبيع مع إسرائيل، وطالب بتدعيم كفاح حزب الله، ونادى بالوحدة العربية. وفي إطار معارضة النظام يؤكد الخطاب الماركسي على ضرورة استمرار الانتفاضات العربية ضد إسرائيل، ورفض سياسات أمريكا تجاه العرب، ورفض السلام مع إسرائيل، وطالب بإلغاء معاهدة كامب ديفيد، ودعى إلى الوحدة العربية، وضرورة استخدام القوة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. وعلى نفس النهج المعارض

يؤكد الخطاب السلفي على ضرورة الوحدة العربية والإسلامية، ورفض التطبيع مع إسرائيل، وطالب باستمرار الانتفاضة والجهاد.

وجاءت قضية الديمقراطية في المرتبة الثانية وبفارق ضئيل عن القضية العربية، حيث أكدت نتائج الدراسة على تناقض الخطاب على هذا المستوى، ففي الوقت الذي قام فيه الخطاب السلطوي بالتأكيد على ضرورة حرية الرأي، والدعوة إلى الحوار الوطني بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة - خاصة قرب الاستفتاءات والانتخابات - والاهتمام بتعديل قانون الانتخابات، حيث يقوم النظام السياسي بالاهتمام بهذه القضايا المرتبطة بالديمقراطية في حين يغفل الحديث والاهتمام عن تداول السلطة وتعديل الدستور، وإلغاء قانون الطوارئ. وفي تناقض تام مع هذا الموقف جاءت الخطابات الفرعية الأخرى والرؤى السياسية للأقباط. حيث أكد الخطاب الليبرالي على ضرورة إطلاق الحريات، وتعديل الدستور، وتداول السلطة وتوقيتها، وإلغاء قانون الطوارئ، وضرورة الإصلاح البرلماني، وإجراء انتخابات حرة. وفي إطار المعارضة أكد الخطاب الماركسي على ضرورة إلغاء الممارسات غير الديمقراطية للنظام السياسي وحكومته، وطالب بتعديل الدستور، وتداول السلطة، وإلغاء قانون الطوارئ. وعلى نفس النهج المعارض أكد الخطاب السلفي على ضرورة السماح بالعمل السياسي العلني للتيارالإسلامي، وطالب بتعديل الدستور، وتداول السلطة، وإلغاء قانون الطوارئ، ورفض السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية. وعلى طريق المعارضة أيضا أكدت الرؤى السياسية للأقباط على ضرورة توسيع قاعدة المشاركة في الانتخابات العامة، وتداول السلطة، وتعديل الدستور، وفصل الجيش والشرطة عن السلطة، وتأسيس المجتمع المدني.

وجاءت قضية التنمية في المرتبة الثالثة ضمن أولويات الخطاب السياسي للطبقة الوسطى وبفارق كبير بينها وبين قضية الديمقراطية، وأكدت نتائج الدراسة تناقض الخطاب على هذا المستوى، ففي الوقت الذي أكد فيه الخطاب السلطوي على ضرورة التنمية وفقاً لآليات السوق الرأسمالي وهي الطريقة التي يتبعها النظام السياسي المصري من أجل الإصلاح الاقتصادي. فإن الخطابات الفرعية الأخرى، وكذلك الرؤى السياسية للأقباط قد تناقضت مع هذا الموقف، حيث أكد الخطاب الليبرالي على ضرورة الإصلاح الاقتصادي وفق آليات السوق، وطالب ببيع القطاع العام، وإجراء إصلاح بيروقراطي، وفتح الباب أمام الاستثمارات الخارجية، وإزالة العقبات من أمام المستثمرين، ورفض تعليمات صندوق النقد الدولي، وطالب بالاعتماد على الذات والبعد عن المنح والقروض الخارجية. وفي إطار المعارضة أكد الخطاب الماركسي على رفض التنمية وفق آليات السوق الرأسمالي، ورفض بيع القطاع العام، ورفض شروط صندوق النقد الدولي، ورفض الانفتاح الاقتصادي الاستهلاكي. وفي نفس الإطار المعارض أكد الخطاب السلفي على ضرورة التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، والاقتصاد الإسلامي اللاربوي، وضرورة الوحدة الاقتصادية العربية والإسلامية، ورفض المنح والقروض التي تؤدي للتبعية. أما الرؤى السياسية للأقباط فقد أكدت على ضرورة التنمية وفق آليات السوق، وضرورة بيع القطاع العام الذي استشرى فيه الفساد، وطالبوا بتنمية مستقلة بعيدة عن المنح والقروض والاستهلاك.

إلى الفهرس

وجاءت قضية العدالة الاجتماعية في المرتبة الرابعة ضمن أولويات الخطاب السياسي للطبقة الوسطى، حيث أكدت نتائج الدراسة على تناقض الخطاب على هذا المستوى، ففي الوقت الذي أكد فيه الخطاب السلطوي على تحقيق النظام السياسي وحكومته للعدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع فئات وشرائح وطبقات المجتمع، وسعى النظام لتحقيق الاستقرار للفئات الفقيرة والكادحة. فإن الخطابات الفرعية الأخرى والرؤى السياسية للأقباط تناقضت مع هذا الموقف، حيث أكد الخطاب الليبرالي على فشل النظام السياسي منذ ثورة يوليو في تحقيق العدالة الاجتماعية لأنه لا يوفر الاحتياجات الضرورية للمحكومين وهو ما أدى إلى التفاوت الطبقي والاجتماعي. وفي إطار المعارضة أكد الخطاب الماركسي على فشل النظام السياسي في حماية الطبقات الشعبية والمحافظة على مكتسباتها التي تحققت مع ثورة يوليو، وأدت سياسة الانفتاح إلى زيادة الفرز الاجتماعي بين طبقات المجتمع. وفي نفس الإطار المعارض أكد الخطاب السلفي على غياب العدالة الاجتماعية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي الذي أدى إلى زيادة الحرمان لدى جماهير الأمة، وطالب بتغيير النظام والحكم بشرع الله حتى تتحقق المساواة بين أبناء الأمة. أما الرؤى السياسية للأقباط فقد أكدت على غياب المساواة في حقوق المواطنة بين المسلمين والأقباط، وطالبوا بالمساواة على المستوى التشريعي والقانوني والسلوكي والحياتي.

وجاءت قضية الأصالة والمعاصرة في المرتبة الخامسة ضمن أولويات الخطاب السياسي للطبقة الوسطى، حيث أكدت نتائج الدراسة على تناقض الخطاب على هذا المستوى، ففي الوقت الذي أكد فيه الخطابين السلطوي والماركسي على المعاصرة ورفض الأصالة باعتبارها ردة وتخلف وعودة إلى عصور الظلام. فإن الخطاب السلفي وعلى النقيض من ذلك أكد على ضرورة العودة إلى الأصالة المتمثلة في المشروع الحضاري الإسلامي الذي يستند إلى شرع الله. ورفض التجارب المعاصرة التي صدرها لنا الغرب وأثبت الواقع فشلها ذلك لأن هذه التجارب المعاصرة تقوم بقطيعة معرفية مع الأصالة الحضارية الإسلامية. ووقف الخطاب الليبرالي موقفاً وسطاً حيث أكد على ضرورة الجمع بين الأصالة والمعاصرة وذلك بالجمع بين أفضل ما في التراث وأفضل ما في المعاصرة دون إنجراف أو اقتلاع وفقد للهوية والأصالة.

وجاءت قضية الاستقلال الوطني في المرتبة السادسة ضمن أولويات الخطاب السياسي للطبقة الوسطى، حيث أكدت نتائج الدراسة على تناقض الخطاب على هذا المستوى، ففي الوقت الذي أكد فيه الخطاب السلطوي على أن الاستقلال الوطني هو تحرير التراب الوطني من الاحتلال العسكري، وهو ما تحقق لمصر بعودة طابا، فإن التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية لا تعد شكلاً من أشكال عدم الاستقلال الوطني. وعلى النقيض من ذلك كان موقف الخطابات الفرعية الأخرى، حيث أكد الخطاب الليبرالي على ضرورة التخلص من التبعية الاقتصادية للغرب الرأسمالي، ورفض المنح والقروض لأنها تزيد من النفوذ الأجنبي في الشئون الداخلية للوطن. وفي إطار المعارضة يؤكد الخطاب الماركسي على أن عدم الاستقلال الاقتصادي يؤدي إلى عدم الاستقلال السياسي وهو ما يحدث الآن نتيجة التبعية للغرب الرأسمالي. وفي نفس الإطار المعارض يؤكد الخطاب السلفي على أن المنح والقروض والمساعدات الاقتصادية هي الظاهرة الاستعمارية الجديدة التي تسلب مجتمعاتنا استقلالها السياسي.

وجاءت قضية المواطنة في المرتبة السابعة، حيث أكدت نتائج الدراسة على تناقض الخطاب على هـذا المستوى، ففي الوقت الذي أغفل الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية بمختلف فروعه قضية المواطنة ولم يعيرها أدنى اهتمام، بل وقام بإزاحتها تماماً بعيداً عن خطابه السياسي. فقد أكدت الرؤى السياسية للأقباط على أهمية قضية المواطنة حيث جاءت في مقدمة أولويات هذه الرؤى، حيث أكدت علـى ضـرورة إلغـاء معايير الاختلاف التشريعي، ومعايير الفرز بين المسلمين والمسيحيين في شتى المجالات، ورفضوا الاتهامات التي تؤكد على وجود تطرف مسيحي، ونادوا بالوحدة الوطنية، ورفضوا أي تدخل أجنبي في الشئون القبطية، وطالبوا بالمواطنة الكاملة.

ومن هنا يتضح أن القضايا التي عني بها الخطاب خلال مرحلة الدراسة قد اتسمت بالانتقائية الشديدة - وهو حال الخطاب تاريخياً - حيث تقدمت القضية العربية وقضية الديمقراطية، وتراجعـت قـضايا التنميـة والعدالة الاجتماعية والأصالة الحضارية والاستقلال الوطني والمواطنة. وهذه الانتقائية تعني أننـا لا زلنـا نعيش في أزمة مزدوجة هي أزمة المجتمع المصري عامة وأزمة الطبقة الوسطى خاصة. ذلك لأن الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية قد استخدم آلية الإزاحة مع قضايا الحد الأدني للإجماع الـوطني للـشعب والأمة. وتبرز الأزمة أكثر باستخدام آلية القياس على الواقع فما زال الواقع المصري يعاني مـن مـشكلات حادة على مستوى القضايا المزاحة من الخطاب.

فإذا كان اهتمام الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية بقضية الديمقراطية يعـد ضـرورة ملحـة كمقدمة للاصلاح الداخلي على كافة المستويات، فإن الاهتمام المبالغ فيه بالقضية العربية - خاصة وأنه لـم يحدث أي تقدم في سبيل تحقيق الوحدة - جاء على حساب القضايا المحورية الأخرى. وهو ما يعني اهتمـام الخطاب بالشأن الخارجي على حساب الشأن الداخلي، وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمات على المستوى الداخلي حيث يشعر الجميع بالأزمة المجتمعية العامة.

إن استخدام الخطاب السياسي للطبقة الوسطى آلية الإزاحة مع قضية التنمية أدى إلى تكـريس الأزمـة الاقتصادية الطاحنة التي يعيشها المجتمع المصري وهو ما تؤكده آلية القياس على الواقـع خـلال مرحلـة الدراسة.

وأدى استخدام الخطاب السياسي للطبقة الوسطى آلية الإزاحة مع قضية العدالة الاجتماعية إلـى زيـادة الفرز الاجتماعي وتعميق الفجوة بين أفراد وطبقات المجتمع وهو ما يعني غياب الأمن الاجتماعي وهي أزمة أخرى تؤكدها آلية القياس على الواقع خلال مرحلة الدراسة.

وبالنسبة لاستخدام الخطاب السياسي للطبقة الوسطى آلية الإزاحة مع قضية الأصالة الحـضارية فإنـه بذلك يدعو إلى التبعية الثقافية وفقدان الهوية الحضارية والإنزلاق إلى فخ العولمة. وهي أزمة جديدة تؤكـدها آلية القياس على الواقع خلال مرحلة الدراسة.

وأدى استخدام الخطاب السياسي للطبقة الوسطى آلية الإزاحة مع قضية الاستقلال الوطني إلـى زيـادة التدخل الأجنبي في الشئون الداخلية للمجتمع المصري فالإصلاح الاقتصادي والسياسي مفروض علينـا مـن

الخارج وهو ما يعني فقدان الإرادة الوطنية والسيادة في اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي. ويتأكد ذلك باستخدام آلية القياس على الواقع خلال مرحلة الدراسة، حيث استمرار الأزمة الاقتصادية والسياسية نظراً للتبعية الغربية التي تسعى إلى تكريس التبعية والتخلف.

وبالنسبة لاستخدام الخطاب السياسي للطبقة الوسطى آلية الإزاحة مع قضية المواطنة فقد أدى إلى اتساع الفجوة بين شركاء الوطن وهو ما يهدد الوحدة الوطنية المصرية، وهي أزمة أخرى تواجه المجتمع المصري وتبرز باستخدام آلية القياس على الواقع خلال مرحلة الدراسة.

(٢) أما التساؤل الثاني الخاص بموقف الخطاب السياسي للطبقة الوسطى من سياسات النظام السياسي وأدائه، فقد أكدت النتائج على هذا المستوى تناقض الخطاب وتهافته وعدم منطقيته، حيث قام الخطاب السلطوي بتأييد سياسات النظام وأدائه على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، في حين تناقض مع هذا الموقف الخطابان الليبرالي والسلفي حيث عارضا هذه السياسات الداخلية والخارجية وأكدا على فشل النظام وقصور أدائه. أما الخطاب الماركسي فقد أكد على المستوى المكتوب فشل النظام داخليا وخارجيا في حين تناقض مع نفسه على المستوى المنطوق حيث أكد على فشل النظام داخليا ونجاحه خارجيا. وبالنسبة للرؤى السياسية للأقباط فقد أيدت سياسات النظام وأدائه على المستوى المكتوب. وتناقضت مع نفسها على المستوى المنطوق، حيث أكدت على فشل النظام على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية. ويبرز هذا التناقض أزمة الخطاب على مستوى بنيته الداخلية المتمثلة في عدم اتساق مواقفه.

(٣) أما التساؤل الثالث الخاص بموقف الخطاب السياسي للطبقة الوسطى من العلاقات والتحالفات الطبقية داخل بنية المجتمع المصري، فقد أكدت النتائج على هذا المستوى تناقض خطاب السلطة مع الخطابات والرؤى السياسية المعارضة، ففي الوقت الذي أكد فيه الخطاب السلطوي على تدعيم النظام السياسي وحكومته للفقراء والكادحين ومحدودي الدخل من الشرائح الطبقية الوسطى داخل بنية المجتمع. تناقضت الخطابات الفرعية الأخرى وكذلك الرؤى السياسية للأقباط مع خطاب السلطة، حيث أجمعت على المستويين المكتوب والمنطوق على أن النظام السياسي وحكومته تخليا عن مسئولياتهما تجاه دعم الطبقات الشعبية الوسطى والدنيا من الفقراء ومحدودي الدخل، وسعى إلى تدعيم الطبقات الطفيلية غير المنتجة، والمنتفعين من النظام والمنحرفين من السماسرة، وتجار المخدرات. ويتضح من ذلك الموقف تماسك الخطاب السياسي للطبقة الوسطى على هذا المستوى، حيث أنه وباستخدام آلية القياس على الواقع خلال مرحلة الدراسة يتضح مدى مصداقية الخطاب السياسي - المعارض - للطبقة الوسطى

إلى الفهرس

المصرية حيث لا زالت الطبقات الوسطى والدنيا تعاني معاناة كبيرة.

(٤) أما التساؤل الرابع الخاص بموقف الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى من بعضها البعض، فقد أكـدت النتائج على هذا المستوى إلى دخول الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى في دائرة الحـوار والـسجال بين التأييد والمعارضة، خاصة الخطابين الماركسي والساطوي وكذلك الرؤى السياسية للأقباط، ثـم جاء وبشكل أقل كثيراً الخطابان السلفي والليبرالي، وهو ما يعني نجاح النظام السياسي فـي سـحب الخطابات الفرعية والرؤى السياسية للطبقة الوسطى إلى دائرة الحوار والسجال بعيداً عن القـضايا الجوهرية للشعب والأمة. وباستخدام آلية القياس على الواقع خلال مرحلة الدراسة يتضح اسـتمرار الأزمة المجتمعية وتزايد شدتها وتفاقمها، وهو ما يعني فشل الخطاب السياسي للطبقة الوسـطى فـي مواجهة أزمة الطبقة الوسطى خاصة والمجتمع المصري عامة.

قائمة المراجع

إلى الفهرس

المراجع

أولا: المراجع العربية:

أ- المعاجم والموسوعات:

١. خليل احمد خليل، معجم مفاهيم علم الاجتماع، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦.

٢. مختار الصحاح، رتبه محمود خاطر، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٨١.

٣. المصباح المنير، تحقيق عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٧٧.

٤. مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيـع والإعـلان، سـرت، ١٩٩٤.

٥. نديم وأسامة مرعشلي، الصحاح في اللغة العربية والعلوم معجم وسيط، دار الحضارة العربية، بيـروت، ط١، ١٩٧٥.

٦. يوسف خياط، لسان العرب المحيط، دار لسان العرب، بيروت، المجلد الأول، د.ت.

ب- الكتب:

٧. إبراهيم العيسوي، نحو خريطة طبقية لمصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائيـة، القـاهرة، ١٩٨٩

٨. أحمد الشربيني السيد، الأحزاب والبرلمان، فـي الأحـزاب المـصرية ١٩٢٢- ١٩٥٣ رؤوف عبـاس محررا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.

٩. أحمد الشربيني السيد، تكوين الأحزاب المصرية، في الأحزاب المصرية ١٩٢٢- ١٩٥٣ رؤوف عبـاس محررا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.

١٠. أحمد ثابت، الدولة والنظام العالمي: مؤثرات التبعية ومصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

١١. أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري: تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.

١٢. أحمد زايد، خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري، دار القراءة للجميع، دبي، ط١، ١٩٩٢.

١٣. أحمد زكريا الشلق، الأحزاب وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، في الأحـزاب المـصرية ١٩٢٢- ١٩٥٣، رؤوف عباس محرراً، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.

١٤. أحمد زكريا الشلق، البنى الاجتماعية للأحزاب المصرية، في الأحـزاب المـصرية ١٩٢٢- ١٩٥٣ رؤوف عباس محررا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.

١٥. أحمد صادق سعد، تاريخ العرب الاجتماعي: تحول التكوين المصري من النمط الأسيوي للإنتاج إلى النمط الرأسمالي، دار الحداثة، بيروت، ط١، ١٩٨١.

١٦. أحمد صادق سعد، في ضوء نمط الإنتاج الأسيوي: تاريخ مصر الاجتماعي، دار بن خلـدون، ط١، بيروت، ١٩٧٩.
١٧. أحمد عبد الله، الطلبة والسياسة في مصر، ترجمة إكرام يوسف، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩١.
١٨. إدريس حمادي، المنهج الأصولي في فقه الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
١٩. إميل دور كايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم، مكتبـة النهـضة المـصرية، القاهرة، ١٩٧٤
٢٠. أنتوني جيدنز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة/ ٢٠٠٢
٢١. أندرية جوسان، الطبقات الاجتماعية، ترجمة السيد محمد بدوي، دار سعد، القاهرة، د.ت.
٢٢. إيليا حاوي، فن الخطابة وتطوره عند العرب، دار الثقافة، بيروت، د.ت.
٢٣. امبرتو إكو، التأويل والتأويل المفرط، ترجمة ناصر الحلواني، الهيئة العامة لقصور الثقافـة، آفـاق الترجمة ١٦، القاهرة، أغسطس ١٩٩٦.
٢٤. برهان غليون، اغتيال العقل، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠.
٢٥. برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٦.
٢٦. برهان غليون، مجتمع النخبة، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٦.
٢٧. بوتومور، الطبقات في المجتمع الحديث، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار الكتـب الجامعيـة، الإسكندرية، ١٩٧٢.
٢٨. بيير بورديو، أسئلة علم الاجتماع: حول الثقافة والعنف الرمزي، ترجمة إبراهيم فتحـي، دار العـالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٥.
٢٩. ج. بليخانوف، النظرة الواحدية إلى التاريخ، ترجمة محمد مستجير، دار الكاتـب العربـي للطباعـة والنشر، القاهرة، ١٩٦٩.
٣٠. جان بياجية، البنيوية، مكتبة الفكر الجامعي منشورات عوايدات، ترجمة عارف منيمنة وبشير أوبري، بيروت، ط١، ١٩٧١
٣١. جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، دار الكتب، القاهرة، ١٩٨٤.
٣٢. جمال مجدي حسنين، البناء الطبقي في مصر من ١٩٥٢- ١٩٧٠ دار الثقافـة للطباعـة والنـشر، القاهرة، ١٩٨١.
٣٣. جورج جورفيتش، دراسات في الطبقات الاجتماعية، ترجمة أحمد رضا محمـد، الهيئـة المـصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢
٣٤. جورج طرابيشي، الماركسية والأيديولوجيا، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١.
٣٥. جورج لوكاش، التاريخ والوعي الاجتماعي، ترجمة حنـا الـشاعر، دار الأنـدلس، بيـروت، ط٢، ١٩٨٢.

٣٦. حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢.

٣٧. حسن حنفي، التراث والتجديد، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٠.

٣٨. حسن حنفي، من العقيدة إلى الثورة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨.

٣٩. حلمي ساري، صورة العرب في الصحافة البريطانية، ترجمة عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨.

٤٠. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٤.

٤١. حيدر إبراهيم، علم الاجتماع والصراع الأيديولوجي في المجتمع العربي. في نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٩.

٤٢. رؤوف عباس، النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧- ١٩١٤، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٣.

٤٣. رجب البنا، الأقباط في مصر والمهجر: حوارات مع البابا شنودة، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠١.

٤٤. رشاد كامل، الصحافة والثورة: ذكريات ومذكرات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢.

٤٥. رفعت السعيد، الأساس الاجتماعي للثورة العرابية، دار الكاتب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦.

٤٦. رفيق حبيب، من يبيع مصر؟ الدولة. النخبة. الكنيسة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤.

٤٧. روجية جارودي، البنيوية فلسفة موت الإنسان، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩.

٤٨. رولان بارت، الكتابة في درجة الصفر، ترجمة نعيم الحمصي، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٠

٤٩. ريمون آرون/ أفيون المثقفين، ترجمة عادل زيتوني، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، ط١، ١٩٦٢.

٥٠. ريمون آرون، صراع الطبقات، ترجمة عبد الحميد الكاشف، منشورات عويدات، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣.

٥١. زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٧٦.

٥٢. زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي، دار الشروق، طبعة خاصة ضمن مشروع مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٤.

٥٣. سامي أبو النور، الأحزاب بين قصر عابدين وقصر الدوبارة، في الأحزاب المصرية ١٩٢٢-١٩٥٣ رؤوف عباس محررا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.

٥٤. سعد الدين إبراهيم، تأمل الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع في الوطن العربي: من إثبات الوجود إلى تحقيق الوعود. في نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٩.
٥٥. سعد الدين إبراهيم، مدخل إلى فهم مصر، في مصر في ربع قرن، سعد الدين إبراهيم محرراً، معهد الإنماء الوطني، بيروت، ط١، ١٩٨١.
٥٦. سعد الدين إبراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، أكتوبر ١٩٨٨.
٥٧. سعد الدين إبراهيم، مصر تراجع نفسها، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣.
٥٨. سعد زهران، في أصول السياسة المصرية:مقال تحليلي نقدي في التاريخ السياسي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥.
٥٩. سمير أمين، التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المحيطية، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠.
٦٠. سمير أيوب، تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٣.
٦١. سمير الدليمي، الصورة في التشكيل الشعري: تفسير بنيوي، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩١.
٦٢. سمير نعيم، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، المكتب العربي للأوفست، القاهرة، ط ٥، ١٩٩٢.
٦٣. سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٧٧.
٦٤. سهيل القش، في البدء كانت الممانعة، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٠.
٦٥. السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨١.
٦٦. السيد يسين، الوعي العربي المعاصر: أزمة الثقافة السياسية العربية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩١.
٦٧. سيمورمارتن ليبست، رجل السياسة: الأسس الاجتماعية للسياسة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت
٦٨. شحاتة صيام، التشكيلة الطبقية في المجتمع المصري: رؤية سوسيولوجية تاريخية، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٩٢.
٦٩. شكري عياد، دائرة الإبداع، مقدمة في أصول النقد، دار إلياس العصرية، القاهرة، ١٩٨٦.
٧٠. صادق جلال العظم، نقد الفكر الديني، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩.
٧١. صلاح الفوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٨٣.
٧٢. صلاح الفوال، منهجية العلوم الاجتماعية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢.
٧٣. صلاح فضل، نظرية البنائية في النقد الأدبي، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ط٣، ١٩٨٧.
٧٤. صلاح قنصوة، إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

٧٥. صلاح قنصوة، الموضوعية في العلوم الإنسانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٠.
٧٦. صموئيل هنتنجتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته - ليبيا، ط١، ١٩٩٩.
٧٧. طارق البشري، الديمقراطية ونظام يوليو ١٩٥٢- ١٩٧٠، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٧.
٧٨. طاهر عبد الحكيم، الشخصية الوطنية المصرية: قراءة جديدة لتاريخ مصر، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٨٦.
٧٩. عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤- ١٩٥٢، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥.
٨٠. عاطف العراقي، الفيلسوف ابن رشد ومستقبل الثقافة العربية، دار الرشاد، ط١، القاهرة، ٢٠٠٠.
٨١. عاطف العراقي، ثورة العقل في الفلسفة العربية، دار المعارف، ط٤، القاهرة، ١٩٧٨.
٨٢. عبد الباسط عبد المعطي، الصراع الطبقي في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧.
٨٣. عبد الباسط عبد المعطي، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، منتدى العالم الثالث مشروع مصر ٢٠٢٠، دار ميريت للطباعة والنشر، ط١، القاهرة، ٢٠٠٢.
٨٤. عبد الباسط عبد المعطي، دراسات التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية لمصر: الدراسات المحلية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٨
٨٥. عبد الباسط عبد المعطي، في استشراق مستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي: بيان في التمرد والالتزام. في نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٩.
٨٦. عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩.
٨٧. عبد الرازق الدواري، موت الإنسان، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٢
٨٨. عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠.
٨٩. عزت حجازي، الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي. في نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٩.
٩٠. عقيل حسين، منهج تحليل المعلومات وتحليل المضمون، إنتربرنت ليمتد، مالطا، ١٩٩٦.
٩١. على بركات، تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣- ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧.
٩٢. على ليلة، التيار الإسلامي بين التأييد والمعارضة: قراءة في الصحافة المصرية، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.
٩٣. فؤاد زكريا: التفكير العلمي، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥.

٩٤. فؤاد سراج الدين، وثائق وفدية، منشورات جهاز الإعداد والنشر معهد الدراسات الـسياسية، حـزب الوفد، القاهرة، ١٩٩٨.
٩٥. فادى إسماعيل، الخطاب العربي المعاصر: قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة ١٩٧٨-١٩٨٧، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن ـ فيرجينيا ـ الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٤.
٩٦. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمـة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣
٩٧. كارل بوبر، حول منابع العلم والجهل، في النقد الأدبي الحديث بين الأسطورة والعلم، ترجمة محـي الدين صبحي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ١٩٨٨.
٩٨. مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، الأيديولوجيا والسياسة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ليبيا، الجزء الثاني، ١٩٩٥.
٩٩. محمد أركون، الفكر الإسلامي: قراءة علمية، ترجمة هاشم صالح، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٧.
١٠٠. محمد الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ط١، د. ت.
١٠١. محمد الجوهري، مقدمة في علم اجتماع التنمية، دار الكتاب للتوزيع، ط٢، القاهرة، ١٩٧٩.
١٠٢. محمد الماكري، الشكل والخطاب: مدخل لتحليل ظاهرتي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩١.
١٠٣. محمد خليل عمر، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣.
١٠٤. محمد صابر عرب، برامج وتوجهات الأحزاب المصرية، في الأحزاب المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٣. رؤوف عباس محررا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.
١٠٥. محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٢.
١٠٦. محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧.
١٠٧. محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٤، ١٩٨٩.
١٠٨. محمد عاطف غيث وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسـكندرية، ١٩٧٢.
١٠٩. محمد عبد الحميد، الطبقة الوسطى في مصر، في هموم مصر وأزمة العقول الشابة، أحمد عبـد الله محررا، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٤.
١١٠. محمد على الكردي، نظرية المعرفة والسلطة عند ميشيل فوكو، دار المعرفة الجامعية، الإسـكندرية، ١٩٩٢.
١١١. محمد على محمد، مقدمة في البحث الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢.
١١٢. محمد محمد قاسم، كارل بوبر: نظرية المعرفة في ضوء المنهج العلمـي، دار المعرفـة الجامعيـة، الإسكندرية، ط٢، ١٩٩٥
١١٣. محمود أمين العالم، مواقف نقدية من التراث، دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٦.

١١٤. محمود السعيد الكردي، ابن خلدون: مقال في المنهج التجريبي، المنـشأة العامـة للنـشر والتوزيـع والإعلان، طرابلس، ليبيا، ط١، ١٩٨٤.
١١٥. محمود جاد، التركيب الطبقي للمدينة المصرية في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٩٤.
١١٦. محمود جاد، الطبقة الوسطى المصرية: المسار والمصير، في المجتمع المصري في ظل متغيـرات النظام العالمي، أحمد زايد وسامية الخشاب محرران، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، ١٩٩٥.
١١٧. محمود حسين، الصراع الطبقي في مصر من ١٩٤٥- ١٩٧٠، ترجمة عباس بشرى وأحمد واصل، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١.
١١٨. محمود عودة ، الفلاحون والدولة: دراسات في أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣.
١١٩. محمود عودة، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٣.
١٢٠. مرعي مدكور، صحافة الأدب في مصر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢
١٢١. مصطفى عبد الله خشيم، مناهج وأساليب البحث السياسي، الهيئة القومية للبحث العلمـي، طـرابلس، ١٩٩٦.
١٢٢. موسى صبري، السادات الحقيقية والأسطورة، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٥.
١٢٣. ميشيل فوكو، حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٨٦.
١٢٤. ميشيل فوكو، نظام الخطاب، ترجمة محمد سبيلا، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤.
١٢٥. نصر أبو زيد، مقاربة منهجية، في كتاب الأهالي رقم ٥٢ المواجهة بين رفعت السيد وعادل حـسين حول الاعتدال والتطرف في الإسلام، القاهرة، أبريل ١٩٩٥.
١٢٦. نصر أبو زيد، نقد الخطاب الديني، سينا للنشر، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤
١٢٧. نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها، ترجمة محمـود عـودة وآخـرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١٠، ١٩٩٨.
١٢٨. نيكوس بولا نتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديـدة، القاهرة، ١٩٨١.
١٢٩. هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
١٣٠. يمنى العيد، في معرفة النص، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٤.
١٣١. يواقيم رزق مرقص، الأحزاب ونزاهة الحكم، في الأحزاب المصرية ١٩٢٢- ١٩٥٣ رؤوف عباس محررا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.
١٣٢. يواقيم رزق مرقص، الخطاب السياسي الحزبي، في الأحـزاب المـصرية ١٩٢٢- ١٩٥٣، رؤوف عباس محرراً، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.

١٣٣. يونان لبيب رزق، الجذور التاريخية للتجربة الحزبية، فـي الأحـزاب المـصرية ١٩٢٢- ١٩٥٣، رؤوف عباس محررا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.

ج – الدوريات:

١٣٤. إبراهيم محمود، الخطاب الإشكالي للمثقف العربي، دارسات عربية، العددان ٩-١٠، يوليو وأغسطس ١٩٨٩.

١٣٥. أحمد زايد، الدولة ونمط التنمية في العالم الثالث: تحليل سوسيولوجي للـدور الاقتـصادي للدولـة، المستقبل العربي، العدد ١٣٣، مارس ١٩٩٠.

١٣٦. أحمد عبد الله وعزت حجازي، ندوة الخريطة الاجتماعية لمصر: حول الإطـار النظـري وبعـض المسائل الإجرائية، المجلة الاجتماعية القومية، العدد ١، المجلد ٢٤، القاهرة، يناير ١٩٨٧.

١٣٧. أحمد مجدي حجازي، أمية المثقف العربي:الإبداع وأزمة الفكر السوسيولوجي، المـستقبل العربـي، العدد ١٥١، سبتمبر ١٩٩١.

١٣٨. أحمد مجدي حجازي، الفكر السوسيولوجي وأزمة التنظير: رؤية نقديـة لمنهجيـة الفكـر العربـي، المستقبل العربي، العدد ١٩٥، مايو ١٩٩٥.

١٣٩. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧.

١٤٠. أماني قنديل، من يصنع السياسة الاقتصادية في مصر؟ المنار، العدد ٣٢، أغسطس ١٩٨٧.

١٤١. أمير اسكندر، ليبرالية عربية؟ متى وأين؟ وكيف؟!، المنار، العدد ٦٧، يوليو ١٩٩٠.

١٤٢. براتراند جيلفي، مدخل إلى فكر لويس التوسير، المنار، العدد ٨، أغسطس ١٩٨٥.

١٤٣. بشارة صارجي، البنيوية: غياب الذات، الفكر العربي المعاصر، بيروت، العـددان ٦- ٧، أكتـوبر ونوفمبر ١٩٨٠.

١٤٤. تزافتان تودوروف، الشكلانية في الأدب، ترجمة منجي الشملي، حوليات الجامعة التونيـسية، العـدد ١٣، ١٩٧٦.

١٤٥. جابر عصفور، عن البنيوية التوليدية: قراءة في لوسيان جولدمان، فصول، القاهرة، العدد ٢، ١٩٨١.

١٤٦. جلال أمين، الطبقة الوسطى وهموم المجتمع المصري، الهلال، القاهرة، أغسطس ١٩٩١.

١٤٧. جمال شحيد، في البنيوية التكوينية، المعرفة، دمشق، العددان ٢٢٥- ٢٢٦، نوفمبر وديسمبر ١٩٨٠.

١٤٨. جورج زيناتي، تأثير البنيوية في الفلسفة، الفلسفة الـ "بلا مركز" عند جاك دريـدا، الفكـر العربـي المعاصر، بيروت، العددان ٦-٧ أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٠.

١٤٩. حسن حنفي، حوار مع مجلة الوطن العربي، العدد ١١٧٢، ١٩٩٩/٨/٢٠.

١٥٠. حليم بركات، المثقفون في المجتمع العربي المعاصر: ملاحظات حول أصولهم وانتماءاتهم الطبقيـة، المنار، العدد ٢٩، مايو ١٩٨٧.

١٥١. حمزة مصطفى، الخوف من المستقل: معالجات المثقفين العرب للمصير العربي، المنار، العـدد ١٢، ديسمبر ١٩٨٥.
١٥٢. خالد سليمان، موت المؤلف، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد ٣٨، ١٩٩٠.
١٥٣. خاف محمد الجراد، العلاقة الإشكالية بين المثاقفة والغزو الثقافي في الخطـاب العربـي المعاصـر، المستقبل العربي ، العدد ١٧٦، أكتوبر ١٩٩٣.
١٥٤. رفعت السعيد، الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع المصري، الطليعة، مارس ١٩٧٢.
١٥٥. رفعت لقوشة، مأزق الطبقة الوسطى وأزمة المشروع الليبرالي، العدد ٦٧، يوليو ١٩٩٠.
١٥٦. رمزي زكي، الليبرالية الجديدة تقول: وداعاً للطبقة الوسطى، عالم الفكر، ديسمبر ١٩٩٦.
١٥٧. زكي أحمد، الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر، المستقبل العربي، العـدد ١٦٤، أكتوبر ١٩٩٢.
١٥٨. سامي سليمان أحمد، المؤسسة النقدية والاستجابة لتغير الواقع: خطاب النقد المـسرحي الاجتمـاعي المصري (١٩٥٢-١٩٦٧) نموذجا، مجلة فصول، العدد ٦١، شتاء ٢٠٠٣، ص.ص ٤٣-٦٨.
١٥٩. سامية سعيد إمام، رأسمالية الانفتاح من أين جاءت وإلى أين تمضي، المنار، العـدد ٣٢، أغـسطس ١٩٨٧.
١٦٠. سعد الدين إبراهيم، أزمة مجتمع أم أزمة طبقة؟ دراسة في أزمة الطبقة المتوسطة الجديدة، المنـار، العدد ٦، يونيو ١٩٨٥.
١٦١. سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، المستقبل العربي، العدد ٦٢، أبريـل ١٩٨٤.
١٦٢. سعيد بنسعيد، المفاهيم السياسية في التداول العربي المعاصر، المستقبل العربي، العدد ٩٢، أكتـوبر ١٩٨٦.
١٦٣. سمير أمين، تأملات حول دور الانتلجنسيا في الثورة الوطنية الشعبية، المنـار، العـدد ٢٩، مـايو ١٩٨٧.
١٦٤. السيد يسين، نظرية كارل بوبر في المفاضلة بين النظريات التفسيرية، المجلة الاجتماعيـة القوميـة، العدد٣، المجلد ٣، القاهرة، نوفمبر ١٩٦٦.
١٦٥. شفيق عبد الرازق السامراني، الأحزاب السياسية في الوطن العربي: رصد وعرض تاريخي، المنار، العدد ٦٧، يوليو ١٩٩٠.
١٦٦. صادق الأسود، المثقف وصنع القرار السياسي، المنار العدد ٢٩ مايو ١٩٨٧.
١٦٧. صبري مصطفى البياتي، العروبة: قراءة في قنوات مفتوحة بين الخطابين القومي والديني، المستقبل العربي، العدد ٢٣١، مايو ١٩٩٠.
١٦٨. طارق البشري، نحن بين الموروث والوافد، المستقبل العربي، العدد ٥٨ ، يناير ١٩٨٣.

١٦٩. طه عبد العليم، تطور البنية الاجتماعية للبلدان النامية في ضـوء الاستـشراق الـسوفيتي والماديـة التاريخية، المجلة الاجتماعية القومية، العدد ٢، المجلد ٢٦، القاهرة، مايو ١٩٨٩
١٧٠. عادل غنيم، حول قضية الطبقة الجديدة في مصر، الطليعة، فبراير ١٩٦٨.
١٧١. عاصم الدسوقي، مأزق الطبقة الوسطى، الهلال، ديسمبر ١٩٩١.
١٧٢. عاطف فؤاد، التحديات الأيديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية في علم الاجتمـاع، المجلـة الاجتماعية القومية، العددان الأول والثاني، المجلد ١٨، يناير- مايو ١٩٨١.
١٧٣. عبد الإله بلقزيز، مقدمات لتحليل الخطاب السياسي العربي: الخطاب النهضوي والأطر المرجعيـة، المستقبل العربي، العدد ١٢٣، مايو ١٩٨٩.
١٧٤. عبد الباسط عبد المعطي، المتغيرات العالمية والتنظير لدراسة الطبقات الاجتماعية، مجلة إضـافات، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، العدد ٢٣ يناير ٢٠٠١.
١٧٥. عبد الباسط عبد المعطي، دراسات التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية لمصر: رؤية تحليليـة نقديـة للدراسات المحلية، المجلة الاجتماعية القومية، العدد ٣، ١ المجلد ٢٥، القاهرة، سبتمبر ١٩٨٨.
١٧٦. عبد الحكيم أجهر، المثقف العربي وسلطة الثقافة الأوروبية، الوحدة، العدد ١٤، نوفمبر ١٩٨٥.
١٧٧. عبد العليم محمد، الخطاب الساداتي: دراسة في بعض المفاهيم الأساسية، المنار، العدد ١٢، ديـسمبر ١٩٨٥.
١٧٨. عبد العليم محمد، ملاحظات نقدية حول دراسة الخطاب السياسي، المنار، العدد ٢٧ يوليو، ١٩٨٥.
١٧٩. عبد الغني بارة، الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر: أزمة تأسـيس أم إشـكالية تأصـيل، فصول، العدد ٦١، شتاء ٢٠٠٣، القاهرة.
١٨٠. عزت حجازي، الخريطة الاجتماعية لمصر: تصور، ومشكلات أساسية، ووجهـة نظـر، المجلـة الاجتماعية القومية، العدد ٣، المجلد ٢٤، القاهرة، سبتمبر ١٩٨٧.
١٨١. فؤاد مرسي، هل أفلست الطبقة الوسطى في مصر، مجلة اليسار، أغسطس ١٩٩٠.
١٨٢. فتحي أبو العينين، سوسيولوجيا الطبقات عند ماركس، إبداع، العددان ٢-٣، فبراير ومارس ١٩٩٩.
١٨٣. فتحي عبد الفتاح، البرجوازية الصغيرة: الوضع الطبقي والفكري، الطليعة، يوليو ١٩٦٩.
١٨٤. فرانسوا دوس، عالم فوكو: الفيلسوف أورجل اخترق الحواجز والحدود، المنار، العـدد ٢، فبرايـر ١٩٨٥.
١٨٥. فريتس شتيبات، الإسلام شريكاً، ترجمة عبد الغفار مكاوي، عـالم المعرفـة، العـدد ٣٠٢، إبريـل ٢٠٠٤.
١٨٦. كريم أبو حلاوة، المثقف العربي وإشكالية الدور المفقود، الوحدة، العدد ٦٦، مارس ١٩٩٠.
١٨٧. كريم مروة، أزمة الفكر السياسي العربي، المستقبل العربي، العدد ١٥٩، مايو ١٩٩٢.
١٨٨. كليم صديقي ، التوحيد والتفسيخ، العرفان، العدد ٧، المجلد ٧٢، يونيو ١٩٨٤.
١٨٩. كمال عبد اللطيف، في أوليات الخطاب الوحدوي الجديد، الوحدة، العدد ٦٥، فبراير ١٩٩٠.

١٩٠. مارك هيلز ونداف سفران، الطبقة الوسطى الجديدة واستقرار النظام في العربية السعودية، المنـار، العدد ١١، نوفمبر ١٩٨٥.
١٩١. مايسة الجمل، النخبة السياسية في مصر، المستقبل العربي، العدد ١٦٦، ديسمبر ١٩٩٢.
١٩٢. محمد أحمد إسماعيل، المثقف العربي وفعاليته الاجتماعية، الوحدة، العدد ٩٢، مايو ١٩٩٢.
١٩٣. محمد أحمد إسماعيل، دور المثقفين العرب في التنمية، الوحدة، العدد ٤٥، يونيو ١٩٨٨.
١٩٤. محمد السيد سعيد، معايير وعمليات التكوين الطبقي: مع إشارة لحالة المجتمـع المتخلـف، المجلـة الاجتماعية القومية، العدد ٢، المجلد ٢٤، القاهرة، مايو ١٩٨٧.
١٩٥. محمد جابر الأنصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠- ١٩٧٠، مجلـة عـالم المعرفة، العدد ٣٥، نوفمبر ١٩٨٠.
١٩٦. محمد سيد أحمد، مستقبل الطبقة الوسطى في ظل الظروف الدولية الجديدة، الهلال، نوفمبر ١٩٩٢.
١٩٧. محمد عابد الجابري، المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي، المستقبل العربـي، العدد ١٥٧، مارس ١٩٩٢.
١٩٨. محمود عبد الفضيل، الطبقات والمراتب والتصنيفات الطبقية في الوطن العربي: بعض الاعتبـارات المهنية، المستقبل العربي، العدد ١٠٠، يونيو ١٩٨٧.
١٩٩. محمود عبد الفضيل، الطبقة الوسطى وأزمة المجتمع المصري، الهلال، سبتمبر ١٩٩١.
٢٠٠. محمود عودة، أزمة الخطاب الماركسي في مصر، قضايا وشهادات، العدد ٤، خريف ١٩٩١.
٢٠١. محمود عودة، الطبقة الوسطى المصرية في السلم الاجتماعي، الهلال، سبتمبر ١٩٩١.
٢٠٢. مسلم حسب حسين، التوازن والاختلال في النظرية النقدية: إشكالية النص والقراءة، آفـاق عربيـة، السنة الحادية والعشرون، أغسطس ١٩٩٦.
٢٠٣. مسلم حسب حسين، سلطة القراءة وتدمير الخطاب، فصول، العدد ١٥، القاهرة، مارس ١٩٩٨.
٢٠٤. مصطفى ناصف، اللغة والتفسير والتواصل، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير ١٩٩٥.
٢٠٥. مصطفى ناصف، محاورات مع النثر العربي، عالم المعرفة، المجلـس الـوطني للثقافـة والفنـون والآداب، الكويت، فبراير ١٩٩٧.
٢٠٦. ميشيل كيلو، حول أزمة فكر الطبقة الوسطى السياسي، مجلـة الوحـدة، العـددان ٤٦-٤٧، يوليـو وأغسطس ١٩٨٨.
٢٠٧. نزيه الأيوبي، الفكر السياسي العربي وأزمته، المنار، العدد ١٢، ديسمبر ١٩٨٥.
٢٠٨. هاشم صالح، حوار مع بيير بورديو: بورديوبين ماركس وماكس فيبر، الفكر العربي المعاصر، العدد ٣٧، ١٩٨٥.

د- الندوات والمؤتمرات

٢٠٩. محمود أمين العالم، ملاحظات منهجية تمهيدية حول نقد الجابري للعقل العربي، ندوة العقلانية العربية والمشروع الحضاري، تونس ١٢-١٤ يوليو ١٩٨٨، منشورات المجلس القـومي للثقافـة العربيـة، الرباط، ١٩٩٢

هـ- التقارير والإحصاءات

٢١٠. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لـسكان ١٩٧٦، تعـداد الـسكان، النتـائج التفصيلية، إجمالي الجمهورية، سبتمبر ١٩٧٨.

٢١١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، النتائج النهائيـة لتعداد السكان، إجمالي الجمهورية، الجزء الأول، ديسمبر ١٩٩٨.

٢١٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، خصائص السكان والظروف الـسكنية، نتـائج العينـة، إجمالي الجمهورية، المجلد الأول، ١٩٨٩.

٢١٣. نبيل عبد الفتاح وآخرون، تقرير الحالة الدينية فـي مـصر ١٩٩٥، مركـز الدراسـات الـسياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٦.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Abbercombie, Nicholas;& Urry , Jhon., Cabial, Labour and Middle Classes, London: George Allen& Unwin, 1983.
2. Abdallah Larovi , The Crisis of The Arab Intellectual: Traditionalism or His Toricism ? Translated From French by Diarmid Camnell (Berkeley , Calif: University Of California Press, 1976.).
3. Alan Richard , John Waterbury: Political Economy of The Middle Fast , State , Class and Economic Development , The American University Press, Cairo, 1990.
4. Albert Szymanski: Class Structure. A Critical Perspective, New York, Praeger Publishers, 1983.
5. Antony Giddens: Human Society , Areader , Polity Press, UK, 1992.
6. Bernard Berelson , Content Analysis in Communication Research. Glencoe, III ,: Free Press, 1952.
7. Bourdieu. P., Distinction: A social Critique of Judgement of Taste, Translated by Richard Nice , Harvard University Press, Cambridge, 1984.
8. Calin Maccabe , "On Discourse", Economy and Society (August 1979).
9. Carl J. Fridrich. Man and his Government: An Empirical Theory of Politics (New York: Mc Graw- Hill- 1963).
10. Carolyn Howe, Political Ideology and Class Formation, A Study of The Middle Class Praegers Publishers , London 1992.
11. Daniel Bell, The End Of Ideology , New York , Collier Books , 1961.
12. David Easton , The Analysis of Political Structure , New York: Routledge and Kegan Paul , 1990.

13.Erik Olin Wright: Class, Crisis and The State , London , New Left press , 1978.
14.Erik olin Wright: Varieties of Marxist conceptions of class structure, Politics and Society, vol. 9 , No. 3 , 1980.
15.Erik. O. Wright, The Debate on Classes, London , Verso, 1989.
16.Frederic L. Pryer: The New Class Analysis of The Concept, The Hypostmisis, and The Idea, As a Research Tool, American Journal of Economics and Sociology, Vol. 40, No.4 Oct. 1981.
17.Fredric Jamson , The Political Unconscious: Narrative as Asymbolic Act (Ithaca, N.Y: Cornell University Press, 1981).
18.George Ritzer , Sociology: A multiple Paradigm Science (Boston: Allyn and Bacon , Inc. 1980).
19.Gold Thorpe, J.: On Sociology. Numbers Narratives and the Integration of Research and Theory, Oxford, Oxford University Press, 2000.
20.Gold Thorpe, J. JH. Liewetlyn And C. Payne: Social Mobility and Class Structure in Modern Britian, 2nd ed. , Oxford, Clarendon Press 1987.
21.Gold Thorpe, J.Hyaish M. and Krous: Class Mobility in Israeli Society: A comparative Perspective , Research in Social Stratification and Mobility, No. 15, Vol 3, 1997.
22.Isaac Kramnick. and Fredrik M. Watkins. The Age of Ideology Political Thought. 1750 To The Present (Engle Wood Cliffs: Prentice Hall. 1979).
23.Issa Shivji , Class Struggles in Tanzania, (New York: Monthly Review Press, 1976).
24.Jann Scheuer: Habitus As The Principal For Social Practice: A Proposal For Critical Discourse Analysis, Languages In Society , 32, 2003,.
25.John W. Cleveland: Does The New Middle Class Lead Todays's Social Movement? , Critical Sociology, Vol. 29, Issue2 , 2003.
26.Joseph A. Schumpeter, Imperialism and social classes Merdian Books, New York, 1955.
27.K. Marx , Preface to the critique of political Economy, in selected works, vol. 1, Moscow, 1958.
28.K. Marx , selected writings in sociology and social philosophy, ed by T. Bottomore and M. Pubel, London, 1965.
29.K. Marx , The Eighteen th Brumaire of Lovis Bonaparte, Moscow: Progress Publishers, 1972.
30.K. Popper, Objective Knowledg, An Evolutionary Approach, Oxford at the Clarenodon press, 1972.
31.Karl Mannhiem , Ideology and Utopia (New York: A Harvest Books. 1970.
32.King, Roger, and Raynor. Jhon, The Middle Calss, 2nd Edition, London , Longman Inc. , 1981.
33.Kock, M., Class and Taste: Bourdieu's Contribution to The analysis of Social Structure and Social Space, International Journal Of Contemporary Sociology, Vol.33, No.2, 1996.
34.Louis Philips and Marianne W. Jorgensen: Discourse Analysis As Theory and Methods , Sage Publications , London , 2002.

35.M. Rosen Thal. And P. Yudin. A dictionary of Philosophy (Moscow: Pregess Publishers. 1967.
36.Manfred Halpern "Egypt and The New Middle Class and New Explorations" , Comparative Studies in Society and History, Vol. 11, No.1, Jan. 1969.
37.Martin W. Bauer and Georg Gaskell (eds.,) Qualitative Researching, With Text, Image And Sound, A Particle Handbook, Sage, Publication, LTD, London, 2000.
38.Mary Searle Chatterjee: Occupation , Biography and New Social Movement, Vol.47, No. 2, May 1999.
39.Max Weber: The Methodology of Social Science (New York: 1964).
40.Meiryoish: Class Structure in adeeply divided society: Class and ethnic Inequality in Israel, 1974- 1991, British Journal of sociology, vol. 52, No. 3, September 2001.
41.Michael Hartmann: Class- Specific Habitus and The Social reproduction of The Business Ebte The Germany, The Sociological Review, Vol. 48, No. 2, May 2000.
42.Milovan Djilas, The New Class (London: Thomas and Hudsom, (1957).
43.Mohmoud Abdel- Fadil, Development, Income Distribution and Social change in Rural Egypt, 1952-1970 (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1975).
44.Mohmoud Abdel-Fadil, The Political Economy Of Nasserism: A study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt , 1952- 1972, Occasional Paper, 52 (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1980).
45.Morroe Berger, Bureavcracy and Society in Modern Egypt, (Princeton: Princeton University Press, 1957).
46.N. Poulantzas , Social classes and the state, in T. Bottomore (ed), Modern interpretations of Marx , Black well, Oxford, 1981.
47.N. Poulantzas, (Political Power and Social Calsses), London , New Left Books , 1974.
48.N. Poulantzas, (The New Petty- Bourgeoisie) , in: Alan Hun T, ed., Class and class Structure, London: Lawrence and Wishart, 1977.
49.Nadav Safran , Mark Heller, The New Middle Class and Regine Stability in Saudia Arabia, Harvard Middle East Papers, Modern Series, No. 3, 1985.
50. Oler. Holsti, Content Analysis For The Social Sciences And Humanities , Reading , Moss ,: Addison Wesley, 1969.
51.P. Schilpp.(ed.) The Philosophy of Karl Popper,2 Vol.5.open Court , Lasalle, Illnois, New York , 1974.
52.R.Eccleshall et.al. Political Ideologies , London: Hutchinson. 1986.
53.Roland Barthes , Elements of Semiology, Translated by Annette Lavers and Collin Smith (New York: Hilland Wang, 1968).
54.Roland Barthes , The Pleasure of The Text , Translated by Richard Miller (New York: Hilland Wang, 1975).
55.Rosenlund, L., Cultural Changes in The Norwegian Urban Community, Applying Pierre Bourdieu Approach and Analytical Framework, International Journal of Contemporary Sociology, Vol. 33, No. 2, 1996.

56.S. N. Nadel: Contemporary Capitaliesm and The Middle Classes, Progress Publishers, Moscow Second Published, 1982.
57.Samir Amin , The Arab Nation, Translated From French By Michael Pallis, Middle East Series ; No.2 (London: Zed Press, 1978).
58.Sumner , Colin: Reading Of Ideology , An Investigation In To The Marxist Theory Of Law And Ideology , London Academic Press , 1979.
59.V. Lenin , A great Beginning , In; Essentials of lenin, Vo. 11, London, 1947.
60.V. Lenin, what is to be done, in collected works, vol. 1. Part 1, Moscow 1950.
61.Val Burris: Class Structure and Political Ideology, Critical Sociology , Vol. 25, No.2, 1999.
62.Val Burris, Copital Accumlation and The Rise of New Middle Class, The Review of Radical Political Economics, Vol.12, No.1, Spring 1980.
63.Wilkes , C., Birdiess Class, In: An Introduction to the work of Pierre Bourdieu, Edited by Harker et.al., Macmillan, London, 1990.
64.William Hardy Wick War, The Modernization of Administration In The Near East (Beirut: Khayat's , 1963).

ثالثا: المادة الصحفية

أ- المادة الصحفية لجريدة مايو

١. إبراهيم عياد المراغي، بشائر لمرحلة مقبلة جديدة يشارك فيها الموظف والفلاح والعامل، مايو، ١٩٩٩/١/٤.
٢. إبراهيم عياد المراغي، في عهد مبارك رؤية مستقبلية لمصر، مايو، ١٩٩٦/١٠/٢٨.
٣. إبراهيم عياد المراغي، مصر.. والعالم، مايو، ١٩٩٨/١٢/٢٨.
٤. أشرف عبد الحفيظ، أحزاب المعارضة دكاكين بقالة لمن يدفع أكثر، مايو، ١٩٩٣/٧/٢٦.
٥. بدر الدين خطاب، نصف مليار أفريقي يجددون الثقة في مبارك، مايو، ١٩٩٣/٧/١٢.
٦. ثروت أباظة، الانتخاب الفردي أصلح، مايو، ١٩٩٤/٨/٢٢.
٧. ثروت أباظة، خمسة عشر عاما، مايو، في ١٩٩٦/١٠/٢١.
٨. ثروت أباظة، لا بد للحق أن ينتصر، مايو، ١٩٩٥/٩/١١.
٩. رأفت خالد، الاستقرار مظلة الحماية الكبرى للبناء، مايو، في ١٩٨٩/٣/٢٧
١٠. رأفت خالد، الجدل العقيم: بيع أو لا بيع، مايو، ١٩٩٠/٤/١٦.
١١. رأفت خالد، الدروس المستفادة من خطاب الرئيس، مايو، ١٩٩٠/٤/٣٠
١٢. رأفت خالد، الوحدة الوطنية والتحدي، مايو، ١٩٩٠/٤/٢.
١٣. رأفت خالد، حماية المكاسب الديمقراطية، مايو، ١٩٨٩/٣/٦.

١٤. رأفت خالد، مبادرة مصر السلمية وموقف المعارضة المحلية (٢)، مايو، ١٩٨٨/٢/٨.

١٥. رأفت خالد، مبادرة مصر السلمية وموقف المعارضة المحلية، مايو، ١٩٨٨/٢/١.

١٦. رأفت خالد، نحو تحرير الاقتصاد الوطني، مايو في ١٩٩١/٥/١٣.

١٧. رشاد السيد طه، شكري تفرغ للمكاسب الشخصية وضرب العمل في مقتل، مايو، ١٩٩٣/٧/٥.

١٨. رياض معوض، الحياة البرلمانية في عهد مبارك، مايو، ١٩٩٧/١١/١٧

١٩. رياض معوض، انطباعات، مايو، ١٩٨٩/٣/٦.

٢٠. رياض معوض، انطباعات، مايو، في ١٩٨٩/٣/٢٠.

٢١. سمير رجب، أجهزة التشويش المريضة، مايو، ١٩٨٧/١/٥.

٢٢. سمير رجب، أصحاب الدخل المحدود فلتطمئنوا أكثر وأكثر، مايو، ١٩٩٦/١٠/٢٨.

٢٣. سمير رجب، أولويات مبارك وغايات الشعب المسئولية المشتركة بين القائد والجماهير، مايو، في ١٩٩٤/٨/٢٢.

٢٤. سمير رجب، الأمانة العامة للحزب تحدد موقفها بعد التشكيل الجديد، مايو، ٢٠٠٠/٢/١٤.

٢٥. سمير رجب، التجمع والتطرف الديني، مايو، ١٩٩٢/٦/٨.

٢٦. سمير رجب، الحكومة والالتزام بتوجيهات الرئيس، مايو، ١٩٩٩/١/٤.

٢٧. سمير رجب، الدستور المفترى عليه، مايو، ١٩٩٣/٧/٥.

٢٨. سمير رجب، الديمقراطية بين الخطائين والمكذبين، مايو، ١٩٩٢/٦/١٥

٢٩. سمير رجب، الكلمة أمانة.. والصحافة مسئولية، مايو، ١٩٩٤/٨/٨.

٣٠. سمير رجب، اللهم لا حسد، مايو، ١٩٩٧/١١/١٧.

٣١. سمير رجب، حقاً إنه جوهر الإنسان، مايو، ١٩٩٦/١٠/١٤.

٣٢. سمير رجب، مبارك واللقاء المرتقب، مايو، ١٩٩٧/١١/١٠.

٣٣. سمير رجب، مبارك والموقف الجرئ دائماً، مايو، ١٩٩٨/١٢/٢١.

٣٤. سمير رجب، مبارك يجدد دماء القومية العربية، مايو، ٢٠٠٠/٢/٢١.

٣٥. سمير رجب، مصر والأخوة العرب والأشقاء الأفارقة، مايو، ٢٠٠٠/٢/٢٨.

٣٦. سمير رجب، مصر ومبارك والنظرية الجديدة في العلاقات الدولية، مايو، ١٩٩٦/١٠/٢١.

٣٧. سمير رجب، مصر وهذه السمعة العالمية، مايو، ١٩٩٤/٨/١.

٣٨. سمير رجب، ويا ليتهم يتعلمون!، مايو، ١٩٩٢/٦/٢٢.

٣٩. سمير رجب ، الوطن والقائد والأمل، مايو، في ١٩٩٤/٨/١٥.

٤٠. السيد عبد الرازق، شكري أضاع تاريخه، مايو، ١٩٩٢/٦/٨.
٤١. شوقي السيد، استجواب، مايو، ١٩٩٦/١٠/٢١.
٤٢. صفوت الشريف، ليست الأغلبية في مأزق وليست المعارضة في خطر، مايو، ١٩٨٨/٢/٢٩.
٤٣. طارق حجي، كلمة قاطعة عن أحداث الإرهاب والتعصب في الصعيد، مايو، ١٩٩٠/٤/٢.
٤٤. على الدالي، التجديد والعام الجديد، مايو، ١٩٨٧/١/٥.
٤٥. فرج فودة، جريدة الشعب وإثارة الفتنة، مايو، ١٩٩٠/٤/٣٠.
٤٦. لطفي عبد القادر: استراتيجية مبارك لمواجهة الموقف المتدهور، مايو، ١٩٩٩/١/١٨.
٤٧. لطفي عبد القادر، الوجه الجديد للدبلوماسية المصرية، مايو، في ١٩٩١/٥/٢٧.
٤٨. لطفي عبد القادر، شهادة نعتز بها رئيساً وشعباً وحكومةً، مايو، ١٩٩٩/١/٤.
٤٩. لطفي عبد القادر، قدرة مبارك الفائقة على الحركة والفعل والتأثير، مايو، ٢٠٠٠/٢/٢١.
٥٠. لطفي عبد القادر، قراءة في خطاب الرئيس، مايو، ١٩٩١/٥/٦.
٥١. لطفي عبد القادر، كوارث صدام ومصائب عصابته، مايو، ١٩٩٩/١/١١.
٥٢. لطفي عبد القادر، مصر في عيون الآخرين، مايو، ١٩٨٨/٢/١٥.
٥٣. لطفي عبد القادر، مصر في عيون الآخرين، مايو، ١٩٨٩/٣/٦
٥٤. لطفي عبد القادر، نتنياهو يوجه صفعة جديدة للسلام، مابو، ١٩٩٨/١٢/٢١.
٥٥. لطفي عبد القادر، نحن نرفض الوصاية أيا كانت، مايو، ٢٠٠٠/٢/٢٨.
٥٦. ماهر محمد على، بيان الرئيس مبارك ومسيرة الشين فين، مايو، في ١٩٨٩/٣/٢٧.
٥٧. محمد عثمان، المجاهد حول الحزب إلى مستنقع، مايو، ١٩٩٢/٦/١٥.
٥٨. محمود تهامي، هدية الوطن للمعارضة، مايو، ١٩٨٧/١/٥.
٥٩. نبيل أباظة، فوق الحزبية، مايو، في ١٩٨٨/٢/٨.
٦٠. نور الدين بكر، كان زمان، مايو، ١٩٩٧/١١/١٠.
٦١. نور الدين بكر، لله ولمصر ولسنا ضد التيار، مايو، ١٩٩٤/٨/١.
٦٢. نور الدين بكر، مصر والدنيا قادمة إليها، مايو، ١٩٩٤/٨/١٥.

ب- المادة الصحفية لجريدة الوفد:

١. إبراهيم دسوقي أباظة، استثمار يا محسنين، الوفد، ١٩٩٢/٦/٢٥.
٢. إبراهيم دسوقي أباظة، الإفلاس!!!، الوفد، ١٩٩١/٥/٢.
٣. إبراهيم دسوقي أباظة، البديل الممكن والمستحيل!!، الوفد، ١٩٩٣/٧/١٥.
٤. إبراهيم دسوقي أباظة، الثمن، الوفد، ١٩٩٠/٤/١٢.

٥. إبراهيم دسوقي أباظة، العزبة، الوفد، ١٩٩٤/٨/١١.
٦. إبراهيم دسوقي أباظة، بيان الحكومة ومصائبنا الخمس، الوفد، ١٩٨٧/١/٨.
٧. إبراهيم دسوقي أباظة، جراحة أم تخدير؟!، الوفد، ١٩٨٧/١/٢٢.
٨. إبراهيم دسوقي أباظة، دستور أم حجة وقف، الوفد، ١٩٩٣/٧/٢٩.
٩. إبراهيم دسوقي أباظة، سلام أمريكا وإسرائيل، الوفد، ١٩٩٦/١٠/١٠.
١٠. إبراهيم دسوقي أباظة، سلام أمريكا وإسرائيل، الوفد، ١٩٩٦/١٠/٣.
١١. إبراهيم دسوقي أباظة، شعب لقطة!!، الوفد، ١٩٩١/٥/٣٠.
١٢. إبراهيم دسوقي أباظة، قليل من الحكمة، الوفد، ١٩٩٧/١١/٢٧.
١٣. إبراهيم دسوقي أباظة، قميص عثمان الذي به يحكمون، الوفد، ١٩٨٩/٣/١٦.
١٤. إبراهيم دسوقي أباظة، محدودو الدخل ومحدودو العقل، الوفد، ١٩٩١/٥/٢٣.
١٥. إبراهيم دسوقي أباظة، مرحبا بصندوق الدين الدولي، الوفد، ١٩٩١/٥/٩.
١٦. أحمد أبو الفتح، ٤١ سنة..؟!، الوفد، ١٩٩٣/٧/١٥.
١٧. أحمد أبو الفتح، إلغاء العار بإلغائنا الحصار على العراق، الوفد ١٩٩٨/١٢/٢٤.
١٨. أحمد أبو الفتح، إلى متى..؟!، الوفد، ١٩٩٤/٨/١١.
١٩. أحمد أبو الفتح، النجاح يا حكومة.. هو..؟!، الوفد، ١٩٩٢/٦/١١.
٢٠. أحمد أبو الفتح، فن خلق الأزمات..؟!، الوفد، ١٩٩٢/٦/١٨.
٢١. أحمد أبو الفتح، نكتة سخيفة والأمر لله..؟!، الوفد، ١٩٩٢/٦/٢٥.
٢٢. أحمد أبو الفتح، هزيمة إسرائيل الثانية، الوفد، ٢٠٠٠/٢/١٧.
٢٣. جمال بدوي، أصابع المواساد في وادي الملوك، الوفد، ١٩٩٧/١١/٢٧.
٢٤. جمال بدوي، إصلاح المصار الاقتصادي نقطة التقاء بين الوفد والرئيس مبارك، الوفد، ١٩٩٠/٤/٥.
٢٥. جمال بدوي، إياك أن تقول لا!!، الوفد، ١٩٩٣/٧/٢٩.
٢٦. جمال بدوي، اضربوا مواقع الفساد قبل اتساع موجه الإجرام، الوفد، ١٩٩١/٥/٢.
٢٧. جمال بدوي، الإخوان المسلمين أمام المحاكم العسكرية، الوفد، ١٩٩٥/٩/٧.
٢٨. جمال بدوي، الديمقراطية عصا موسى التي تلقف الإفك والضلال، الوفد، ١٩٩٢/٦/١١.
٢٩. جمال بدوي، الذين يتحدثون باسم الرئيس مبارك، الوفد، ١٩٩٣/٧/٢٢.
٣٠. جمال بدوي، حديث القطار حول القطاع العام، الوفد، ١٩٩٠/٤/٢٦.
٣١. جمال بدوي، عندما تقول مصر لا للنفوذ الأجنبي، الوفد، ١٩٩٧/١١/١٣.
٣٢. جمال بدوي، قانون الطوارئ حتى نهاية القرن العشرين!!، الوفد، ١٩٩١/٥/٩.
٣٣. رفعت لقوشة، الطبقة الوسطى وحصار الأزمة، الوفد، ١٩٨٩/٣/١٦.
٣٤. سعيد عبد الخالق، الشعب أول من يدفع وأخر من يعلم، الوفد، ١٩٩١/٥/٩.
٣٥. سعيد عبد الخالق، العراق ينادينا، الوفد، ١٩٩٨/١٢/٢٤.

٣٦. سعيد عبد الخالق، نعم حكومتنا في حاجة إلى تشجيع لزيادة قدرتها على الفهم والاسـتيعاب، الوفـد، ١٩٩٢/٦/٤.
٣٧. عباس الطرابيلي، الإدارة والديمقراطية يحققان المعجزة، الوفد، ٢٠٠٠/٢/٣
٣٨. عباس الطرابيلي، عاهرات إسرائيل يهددن أمن مصر، الوفد، ١٩٩٩/١/٧.
٣٩. عباس الطرابيلي، كلينتون، هولاكو الجديد!، الوفد، ١٩٩٨/١٢/٢٤.
٤٠. عباس الطرابيلي، مواقفنا قومية وليست انتخابية، الوفد، ١٩٩٩/١/٢١.
٤١. عبد العزيز محمد، استجواب، الوفد، ١٩٨٩/٣/١٦.
٤٢. عبد العزيز محمد، التغيير ... أو الدمار، الوفد، ١٩٨٨/٢/١٨.
٤٣. عبد العزيز محمد، طوارئ.. ومصائب!!، الوفد، ١٩٩١/٥/١٦.
٤٤. محمد عصفور، النظام العسكري بين الأزمة والسقوط، الوفد، ١٩٨٩/٣/٢.
٤٥. مصطفى شردي، الاستقرار الذي نراه والذي يجب أن نحميه، الوفد، ١٩٨٩/٣/٢٣.
٤٦. مصطفى شردي، الحياد والانحياز في معالجة قضية ثورة مصر، الوفد، ١٩٨٨/٢/٢٥.
٤٧. مصطفى شردي، دعونا ننقذ مصر فهي أهم من مليون وزير، الوفد، ١٩٨٨/٢/١٨.
٤٨. مصطفى شردي، مطلوب إعادة النظر في الحسابات، الوفد، ١٩٨٩/٣/٢.
٤٩. منى مكرم عبيد، الوفد وثورة ١٩١٩، الوفد، ١٩٨٩/٣/٩.
٥٠. منى مكرم عبيد، هل تعتقد أمريكا أننا بلهاء، الوفد، ١٩٨٨/٢/١١.
٥١. النحاس نوار، البركان والانفجار، الوفد، ١٩٩٩/١/٢١.
٥٢. نعمان جمعة، نبضات، الوفد، ١٩٨٧/١/١.
٥٣. نعمان جمعة، نبضات، الوفد، ١٩٩٣/٧/١.
٥٤. نعمان جمعة، نبضات، الوفد، ١٩٩٧/١١/١٣.
٥٥. نعمان جمعة، نبضات، الوفد، ١٩٩٩/١/١٤.
٥٦. نعمان جمعة، نبضات، الوفد، ١٩٨٧/١/١٥.
٥٧. نعمان جمعة، نبضات، الوفد، ١٩٩٣/٧/١٥.
٥٨. نعمان جمعة، نبضات، الوفد، ٢٠٠٠/٢/١٧.
٥٩. نعمان جمعة، نبضات، الوفد، ١٩٨٨/٢/١٨.
٦٠. نعمان جمعة، نبضات، الوفد، ١٩٩١/٥/٢.
٦١. نعمان جمعة، نبضات، الوفد، ١٩٩٣/٧/٢٢.
٦٢. نعمان جمعة، نبضات، الوفد، ١٩٩٥/٩/٢٨.
٦٣. نعمان جمعة، نبضات، الوفد، ١٩٨٨/٢/٤.
٦٤. نعمان جمعة، نبضات، الوفد، ١٩٩٤/٨/٤.
٦٥. نعمان جمعة، نبضات، الوفد، ١٩٨٧/١/٨.

٦٦. نعمان جمعة، نبضات، الوفد، ١٩٨٩/٣/٩.

ج- المادة الصحفية لجريدة الأهالي:

١. إبراهيم العيسوي، تناقضات العلاج الحكومي لمشكلة البطالة، الأهالي، ١٩٩٤/٨/٣١.
٢. إبراهيم سعد الدين، ثروة الشعب تباع بأبخس الأثمان!، الأهالي، ١٩٩٠/٤/١٨.
٣. أحمد صبحي منصور، الشيخ الغزالي ينهزم أمام فرج فودة للمرة الثانية..!!، الأهالي، ١٩٩٣/٧/٧.
٤. إسماعيل صبرى عبد الله، حديث القمة، الأهالي، ٢٠٠٠/٢/٢٣.
٥. إسماعيل صبري عبد الله، كشف جديد، الأهالي، ١٩٩٠/٤/١١.
٦. إسماعيل صبري عبد الله، كل شئ للبيع، الأهالي، ١٩٩٠/٤/٢٥.
٧. أمينة النقاش، الإخوان والحكومة، الأهالي، ١٩٩٥/٩/٢٠.
٨. أمينة النقاش، قرار صائب وحملة طائشة، الأهالي، ١٩٩٤/٨/٣.
٩. أمينة النقاش، لعبة التغيير، الأهالي، ١٩٩١/٥/٢٢.
١٠. بهيجة حسين، مجلس أغلبيتهم، الأهالي، ١٩٩٥/٩/١٣.
١١. جلال أمين، الجلوس على المصاطب ليس ذنبهم، الأهالي، ١٩٩١/٥/٨.
١٢. جودة عبد الخالق، الرطل الأخير من لحم الحي؟، الأهالي، ١٩٩٣/٧/٢١.
١٣. جودة عبد الخالق، رياح التغيير، الأهالي، ١٩٩٨/١٢/٢.
١٤. حسين شعلان، حذار من هذه المغامرة الطائشة، الأهالي، ١٩٩٢/٦/١٧.
١٥. حسين عبد الرازق، الرئيس وأمريكا، الأهالي، ١٩٨٧/١/٢١.
١٦. حسين عبد الرازق، حماية الانتفاضة واجب مقدس لكافة القوى الشريفة العربية، الأهالي، ١٩٨٨/٢/٣.
١٧. حسين عبد الرازق، عدوان على العمال لا بد من هزيمته، الأهالي، ١٩٨٧/١/٧.
١٨. حسين عبد الرازق، لأول مرة أحزاب المعارضة الرئيسية تجمع على قول.. لا، الأهالي، ١٩٩٣/٧/٢٨.
١٩. حسين عبد الرازق، لا لدولة الشرطة، الأهالي، ١٩٨٧/١/٢٨.
٢٠. خليل عبد الكريم، سكان خيام الإيواء وعشش الصفيح أولى بهذه الملايين من المجاهدين الأفغان، الأهالي، ١٩٨٧/١/٧.
٢١. خليل عبد الكريم، من الذي قتل فرج فودة، الأهالي، ١٩٩٢/٦/١٧.
٢٢. خليل عبد الكريم، من الذي يقف وراء هذه الحملة المسعورة، الأهالي، ١٩٨٧/١/٢١.
٢٣. خليل عبد الكريم، ومن الذي يقف وراء هذا الطوفان، الأهالي، ١٩٨٨/٢/٣.
٢٤. رفعت السعيد، ١٩٩٩ للخلف در، الأهالي، ١٩٩٩/١/١٣.
٢٥. رفعت السعيد، ١٩٩٩ للخلف در لا فهم ولا رحمة، الأهالي، ١٩٩٩/١/٢٠.
٢٦. رفعت السعيد، إقامة حد الرجم..!، الأهالي، ١٩٨٨/٢/٢٤.

27. رفعت السعيد، تطبيق الشريعة الإسلامية بين الحقيقة وشعارات الفتنة، الأهالي، ١٩٩٣/٧/٧.
28. رفعت السعيد، تعقيب، الأهالي، ١٩٩٤/٨/٢٤.
29. رفعت السعيد، رسالة إلى الرئيس، الأهالي، ١٩٨٧/١/٧.
30. رفعت السعيد، مذكرات الشيخ مخلوف، الأهالي، ١٩٩٩/١/٦.
31. رمزي زكي، ضريبة المبيعات وهموم المنتجين والمستهلكين؟، الأهالي، ١٩٩١/٥/١.
32. سعد الدين إبراهيم، الضحك على العرب هواية عالمية، الأهالي، ١٩٩٠/٤/١٨.
33. سعيد إسماعيل على، لصالح الأغنياء وزارة التعليم تعتدي على الدستور، الأهالي، ١٩٨٧/١/٢٨.
34. سعيد إسماعيل على، جماهير تبحث عن أحزاب!!، الأهالي، ١٩٩١/٥/١.
35. صلاح عيسى، أبرياء حتى لو ثبتت إدانتهم!، الأهالي، ١٩٨٨/٢/٢٤.
36. صلاح عيسى، إحنا بتوع المبادرة، الأهالي، ١٩٨٨/٢/٣.
37. صلاح عيسى، من الذي سيجلس على الخازوق؟، الأهالي، ١٩٨٨/٢/١٠.
38. عبد الغفار شكر، لا بديل عن الديمقراطية لاستقرار المجتمع، الأهالي، ١٩٩٣/٧/٢١.
39. عثمان محمد عثمان، حتى يكون الإصلاح الاقتصادي مصرياً، الأهالي، ١٩٨٨/٢/٢٤.
40. فؤاد مرسى، يجب أن ينتهي الركود في الحياة السياسية، الأهالي، ١٩٨٨/٢/١٧.
41. لطفي واكد، ألغام على طريق الديمقراطية، الأهالي، ١٩٨٩/٣/١.
42. لطفي واكد، أمريكا والحصار الاقتصادي، الأهالي، ١٩٨٩/٣/١٥.
43. لطفي واكد، الأرض لمن يفلحها، الأهالي، ١٩٩٤/٨/٣.
44. لطفي واكد، الاستقرار.. والخبز.. والحرية، الأهالي، ١٩٨٩/٣/٢٩.
45. لطفي واكد، العلاقات الاجتماعية.. وضيق الأفق، الأهالي، ١٩٩٢/٦/٣
46. لطفي واكد، حقوق عمالنا وازدراء أشقائنا!!، الأهالي، ١٩٩٥/٩/٦.
47. لطفي واكد، عيد الفلاح ومطالبه العادلة، الأهالي، ١٩٩٥/٩/١٣.
48. لطفي واكد، لقمة العيش، الأهالي، ١٩٨٩/٣/٢٢.
49. لطفي واكد، للقدس السلام وللانتفاضة النصر، الأهالي، ١٩٩٦/١٠/٢.
50. لطفي واكد، من وراء هذا الانقلاب، الأهالي، ١٩٩٢/٦/٢٤.
51. لطفي واكد، وقفة مع الصديق الأمريكي، الأهالي، ١٩٩٤/٨/١٧.
52. محمد سيد أحمد، الأمم المتحدة ويوجوسلافيا وإسرائيل، الأهالي، ١٩٩٢/٦/٣.
53. محمد سيد أحمد، الديمقراطية عند مفترق الطرق، الأهالي، ١٩٩٢/٦/١٧.
54. محمد سيد أحمد، حتى لا تكون مشاركة القاهرة في القمة الإسلامية تكريساً لكامب ديفيد وتدعيماً له، الأهالي، ١٩٨٧/١/٢٨.
55. محمد سيد أحمد، حق المقاومة في مواجهة الاحتلال، الأهالي، ٢٠٠٠/٢/٢٣.
56. محمد سيد أحمد، في اليوبيل الذهبي لحقوق الإنسان، الأهالي، ١٩٩٨/١٢/١٦.

57. محمد سيد أحمد، لا يجب بحال من الأحوال الرضوخ لمحاولات وقف الانتفاضة، الأهالي، ١٩٨٩/٣/١٥.
58. محمود المراغي، الفضيحة، الأهالي، ١٩٨٩/٣/١٥.
59. محمود المراغي، لم ينجح أحد، الأهالي، ١٩٨٩/٣/٨.
60. مراد وهبة، علمنة العقل، الأهالي، ١٩٩٨/١٢/١٦.
61. نبيل زكي، الآن نصدق كلينتون!، الأهالي، ١٩٩٨/١٢/٣٠.
62. نبيل زكي، بماذا تنصحون لبنان؟، الأهالي، ٢٠٠٠/٢/٩.
63. نبيل زكي، عاجل للأهمية.. تحية إلى المقاومة، الأهالي، ٢٠٠٠/٢/٢.
64. نبيل زكي، متى يعلنون استيقاظ العرب؟!، الأهالي، ١٩٩٨/١٢/٢٣.
65. نبيل عبد الملك، قضية أبو زيد ومواثيق حقوق الإنسان الدولية، الأهالي، ١٩٩٦/١٠/٢.
66. نزار سمك، المخطط الصهيوني والتطرف الديني، الأهالي، ١٩٩٠/٤/٤

د- المادة الصحفية لجريدة الشعب:

1. مصطفى مشهور، إلى شعوبنا الإسلامية هلا أدينا دورنا وأزلنا الغشاوات عن أبصارنا، الشعب، ١٩٩٢/٦/٩.
2. السيد الغضبان، المتغير والثابت في النظم الديمقراطية، الشعب، ١٩٩٤/٨/١٦.
3. صبري بدر، القدس تهود والمسجد الأقصى مهدد بالانهيار، الشعب، ١٩٩٦/١٠/٢٢.
4. عادل حسين، إذا اكتفت الحكومة بالتزوير التقليدي فستحصل المعارضة على ٣٥ أو ٥٥% من مقاعد المجلس، الشعب، ١٩٩٥/٩/٢٢.
5. عادل حسين، إنهم لا ينتظرون حتى يزوروا الصناديق إنهم ينهون المعركة من بدايتها بالقبض على المرشحين، الشعب، ١٩٩٥/٩/٨.
6. عادل حسين، أيها الأخوة الأقباط، أنتم شركاء في الحل الإسلامي، الشعب، ١٩٩٠/٤/٢٤.
7. عادل حسين، المبايعة أخذت تتزايد.. ويجب وقف هذا العبث فالموقف لا يحتمله، الشعب، ١٩٩٣/٧/٢.
8. عادل حسين، المفسدون قادرون على منع الرئيس من التغيير لو أراد، الشعب، ١٩٩١/٥/٢٨.
9. عادل حسين، تحرر مصر من التبعية أخطر كارثة أصابت الولايات المتحدة، الشعب، ١٩٩٧/١١/١٤.
10. عادل حسين، جريمة القطاع العام.. وحوار صريح مع الأقباط، الشعب، ١٩٩٠/٤/١٧.
11. عادل حسين، زاد الفساد والفقر في عهدك يا مبارك وهذا وقت الرفض والمقاومة، الشعب، ١٩٩٣/٧/١٦.
12. عادل حسين، سحب الجيش المصري وفرض الحماية الأمريكية ليس شأنا خليجياً، الشعب، ١٩٩١/٥/٢١.

١٣. عادل حسين، لن يتمكنوا من شق صفوف المعارضة.. ونحن بالأرقام أصحاب الأغلبية، الشعب، ١٩٩٣/٧/٢٣.

١٤. عادل حسين، ما هذا المهرجان للاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي الذي يضرب المستقبل المصري؟، الشعب، ١٩٩٥/٩/٢٩.

١٥. عادل حسين، نحن مثل آخر أيام السادات، الكل ضد الرئيس باستثناء البابا شنودة، الشعب، ١٩٩٣/٧/٣٠.

١٦. عادل حسين، نريد أن نهزم حزبكم في انتخابات حرة.. هذا ما يطلبه الشعب، الشعب، ١٩٩١/٥/٧.

١٧. عادل حسين، هل تشعل أمريكا حرباً أثناء القمة؟ وهل تكون إيران مستهدفة.. في هذه الحرب، الشعب، ١٩٩٧/١١/٢٨.

١٨. عبد الله هلال، سياستنا الخارجية في قفص الاتهام، الشعب، ١٩٩٢/٦/٣٠.

١٩. مجدي أحمد حسين، أيها الأعداء سنثأر لكل طفل عراقي قتلتموه، الشعب، ١٩٩٨/١٢/٢٢.

٢٠. مجدي أحمد حسين، استمرار المشاركة العربية في حصار العراق حرب سافرة على الله ورسوله، الشعب، ١٩٩١/١/٢٢.

٢١. مجدي أحمد حسين، مشاركة الأقباط في العمل الوطني.. بين أمس واليوم، الشعب، ١٩٩٤/٨/١٦.

٢٢. مجدي أحمد حسين، مهزلة المباحثات الفلسطينية - الإسرائيلية.. محاولة لضرب الانتفاضة، الشعب، ١٩٩٦/١٠/١٥.

٢٣. مجدي أحمد حسين، يا شعب لبنان عفواً.. فالجهاد ليس بضاعتنا، الشعب، ١٩٩٣/٧/٣٠.

٢٤. محجوب عمر، من جهز الانتفاضة جاهد ضد أمريكا وإسرائيل، الشعب، ١٩٩١/٥/٧.

٢٥. محمد حامد أبو النصر، بيان من الإخوان المسلمين لن نساوم على فلسطين، الشعب، ١٩٩١/٥/٢٨.

٢٦. محمد حلمي مراد، ليس بالعنت الأمني والمزيد من الاستبداد السياسي ينتهي مسلسل الإرهاب، الشعب، ١٩٩٢/٦/١٦.

٢٧. محمد حلمي مراد، ماذا يفعل من لا يرغب في استخدام العنف، الشعب، ١٩٨٩/٣/٧.

٢٨. محمد متولى عوض، يا صاحب السلطان تمسك بكرسي الحكم ما دمت حيا، الشعب، ١٩٩٣/٧/٣٠.

٢٩. مدحت أبو الفضل، أنا المجنون.. وأنتم العقلاء.. بس فهموني، الشعب، ١٩٨٨/٢/٢.

٣٠. مصطفى مشهور، أزمتنا الاقتصادية أسبابها الحقيقية وحلها الوحيد، الشعب، ١٩٨٩/٣/٢١.

٣١. مصطفى مشهور، إلى المنصفين وطلاب الحقيقة حول الإصلاح والإرهاب والتطرف (٢)، الشعب، ١٩٩٢/٦/٣٠.

٣٢. مصطفى مشهور، إلى المنصفين وطلاب الحقيقية حول الإصلاح والإرهاب والتطرف، الشعب، ١٩٩٢/٦/٢٣.

٣٣. مصطفى مشهور، أيها المسلمون لا تحسبوه شرا لكم بل هو خير لكم، الشعب، ١٩٩٤/٨/٣٠.

٣٤. مصطفى مشهور، حوار هادئ حول حديث السيد وزير الداخلية، الشعب، ٢٠٠٠/٢/١.

إلى الفهرس

٣٥. مصطفى مشهور، مسلسل القوانين الاستثنائية إلى متى وإلى أين!، الشعب، ١٩٨٩/٣/١٤.
٣٦. مصطفى مشهور، هذه الانتخابات.. لماذا صارت مشكلة في بلادنا؟!، الشعب، ١٩٩٤/٨/٩.
٣٧. ناجي الشهابي، أفيقوا يا أمة العرب.. العدوان يتهددكم جميعاً، الشعب، ١٩٩٨/١٢/٢٢.
٣٨. عادل حسين، تحرك أيها الشباب، الشعب، ١٩٨٧/١/١٣.
٣٩. محمد متولي عوض، باطل ما يصنعون، الشعب، ١٩٨٧/١/٢٠.
٤٠. محمد عبد القدوس، الإسلام الذي نريده، الشعب، ١٩٨٧/١/٢٧.
٤١. صلاح شادي، المجتمعات الرشيدة، كيف يقوم؟، الشعب، ١٩٨٨/٢/٢.
٤٢. صلاح شادي، مد الثورة الفلسطينية، الشعب، ١٩٨٨/٢/٩.
٤٣. عادل حسين، يا شباب اليوم كن كشباب ١٩١٩، الشعب، ١٩٨٨/٢/٩.
٤٤. إبراهيم شكري، آن لحرب الخليج أن تتوقف، الشعب، ١٩٨٨/٢/٢٣.
٤٥. محمد السمان، أرفعوا أيديكم عن الشباب المسلم، الشعب، ١٩٨٩/٣/٧.
٤٦. مصطفى مشهور، الحل الإسلامي قادم بإذن الله، الشعب، ١٩٨٩/٣/٧.
٤٧. محمد الغزالي، هذا ديننا، الشعب، ١٩٨٩/٣/١٤.
٤٨. عادل حسين، بين زكي بدر وموسى صبري، الشعب، ١٩٨٩/٣/٢١.
٤٩. فهمي هويدي، ضرورة الحزب الإسلامي، الشعب، ١٩٨٩/٣/٢١.
٥٠. عادل حسين، الرؤية الإسلامية لحزب العمل، الشعب، ١٩٨٩/٣/٢٨.
٥١. محمد متولي عوض، الجهاد الإسلامي في رمضان، الشعب، ١٩٩٠/٤/١٠.
٥٢. محمد عبد القدوس، اعتراض على الرئيس!، الشعب، ١٩٩٠/٤/١٧.
٥٣. مصطفى مشهور، عيدنا في مصر يوم أن ...!؟، الشعب، ١٩٩٠/٤/٢٤
٥٤. محمد عبد القدوس، احكموا يا ناس، الشعب، ١٩٩١/٥/٧.
٥٥. أحمد الملط، أيها العرب أما آن لنا أن نفيق، الشعب، ١٩٩١/٥/١٤.
٥٦. أحمد الملط، إلى متى هذا الهوان؟، الشعب، ١٩٩٢/٦/٢.
٥٧. عصام العريان، جبهة نعم.. ولكن من أجل ماذا؟، الشعب، ١٩٩٣/٧/٩.
٥٨. أحمد الملط، هذا المؤتمر المشبوه، الشعب، ١٩٩٤/٨/٢٣.
٥٩. مجدي أحمد حسين، معارك مصر المؤسفة، الشعب، ١٩٩٤/٨/٢٣.
٦٠. محمد عمارة، هذا إسلامنا، الشعب، ١٩٩٦/١٠/٨.
٦١. محمد عبد القدوس، إيجابيات الرئيس وأخطاؤه، الشعب، ١٩٩٦/١٠/١٥
٦٢. محمد عبد القدوس، احلام مصرية بالتغيير، الشعب، ١٩٩٦/١٠/٢٩.
٦٣. مصطفى مشهور، الجهاد هو السبيل، الشعب، ١٩٩٦/١٠/٢٩.
٦٤. حلمي القاعود، سلام على حزب الله!، الشعب، ١٩٩٨/١٢/٨.
٦٥. عادل حسين، إلى متى يضحك الأمريكان علينا؟، الشعب، ٣/ ٤/ ١٩٩٠

٦٦. محمد عباس، اختلاف في الرأي مع الأستاذ عادل حسين، الشعب، ١٩٩٧/١١/١٤.
٦٧. مصطفى مشهور، أحداث ووقفات، الشعب، ٢٠٠٠/٢/٢٩.
٦٨. محمد عبد القدوس، تساؤلات حائرة إلى الرئيس مبارك، الشعب، ١٩٨٨/٢/١٦.
٦٩. عادل حسين، يا سيد عاطف أنت لا تصلح رئيسا للحكومة، الشعب، ١٩٩٢/٦/٢.

هـ - المادة الصحفية لجريدة وطني:

١. أقباط المهجر بأوروبا، نداء من أقباط المهجر بأوروبا إلى السيد رئيس الجمهورية وإخواننـا المـسلمين، وطني، ١٩٩٢/٦/٧.
٢. أنطوان سيدهم، الإصلاح الاقتصادي، وطني، ١٩٩١/٥/٢٦.
٣. أنطوان سيدهم، حسني مبارك ترشيحه وانتخابه، وطني، ١٩٩٣/٧/٢٥.
٤. أنطوان سيدهم، د. فرج فودة في ذمة الله، وطني، ١٩٩٢/٦/١٤.
٥. أنطوان سيدهم، لماذا نبايع ونؤيد حسنى مبارك لفترة ثالثة (٤)، وطني، ١٩٩٣/٧/٤.
٦. أنطون سيدهم، أما لهذا الليل من آخر، وطني، ١٩٩٢/٦/٢٨.
٧. أنطون سيدهم، العلاج السليم للفتنة الطائفية، وطني، ١/ ١٩٩٠/٤.
٨. أنطون سيدهم، المغالطات والمهاترات، وطني، ١٩٩٢/٦/٢١.
٩. أنطون سيدهم، لا تطرف قبطي، وطني، ١٩٩٠/٤/٢٢.
١٠. أنطون سيدهم، محبة عميقة وود أصيل، وطني، ١٩٩٠/٤/٨.
١١. رأي وطني، أنصافي المظلومين. .وطني، ١٩٩٨/١٢/٢٧.
١٢. رأي وطني، العدالة الاجتماعية، وطنى، ١٩٩٩/١/٣.
١٣. رأي وطني، انتخابات مجلس الشعب القادمة، وطني، ١٩٩٥/٩/٣.
١٤. رأي وطني، بداية الحرب على الفقر، وطني، ٢٠٠٠/٢/٦.
١٥. سامح فوزي، الديمقراطية هي الحل، وطني، ١٩٩٨/١٢/٢٧.
١٦. سامح فوزي، المساواة المفقودة!، وطني، ٢٠٠٠/٢/٦.
١٧. سامح فوزي، تساؤلات الخريف في العلاقات المصرية ـ الأمريكية، وطني، ١٩٩٧/١١/٢.
١٨. سامح فوزي، عندما تتقاطع الدوائر، وطني، ١٩٩٥/٩/١٧.
١٩. سامح فوزي، مواقف الليكود.. والبحث عن السلام، وطني، ١٩٩٦/١٠/١٣.
٢٠. سامح فوزي ، المثقفون يطالبون بحل مشاكل الأقباط، وطني، ١٩٩٧/١١/١٦.
٢١. سليم نجيب، الحوار.. وماذا بعد؟، وطني، ١٩٩٤/٨/١٤.
٢٢. صليب بطرس، أين برنامج الإصلاح الشامل، وطني، ١٩٩٣/٧/٢٥.
٢٣. صليب بطرس، اقتراحان، وطني، ١٩٩١/٥/١٢.
٢٤. صليب بطرس، الإصلاح الاقتصادي في أعين المراقبين، وطني، ١٩٩٥/٩/٢٤

٢٥. صليب بطرس، الاقتصاد المصري والطعمية!، وطني، ١٩٨٧/١/٢٥.
٢٦. صليب بطرس، التنمية الاقتصادية.. من يدفع ثمنها؟، وطني، ١٩٩٢/٦/٢٨.
٢٧. صليب بطرس، الجذور العميقة، وطني، ١٩٩٠/٤/١.
٢٨. صليب بطرس، الكنيسة القبطية الأرثوذكسية ودورها في الحياة الاجتماعية، وطني، ١٩٩٤/٨/٧.
٢٩. صليب بطرس، برنامج الإصلاح في عين مدير الصندوق، وطني، ١٩٩١/٥/١٩.
٣٠. صليب بطرس، بيان الحكومة، وطني، ١٩٨٧/١/٤.
٣١. صليب بطرس، ترشيد الإدارة ليس بديلاً، وطني، ١٩٩٠/٤/٢٩.
٣٢. صليب بطرس، خواطر وأحداث، وطني، ١٩٨٩/٣/٢٦.
٣٣. صليب بطرس، لا تقلتوا الأوزة.. الطبقة المتوسطة، وطني، ٢٠٠٠/٢/٢٧.
٣٤. صليب بطرس، لو كنت المسئول وأزمة الإسكان، وطني، ١٩٨٩/٣/١٩
٣٥. صليب بطرس، هل يتخلى الناس عن سياراتهم؟، وطني، ١٩٨٩/٣/١٢
٣٦. صليب بطرس، وحدة مصر واجب قومي، وطني، ١٩٩٠/٤/٨.
٣٧. يوسف سيدهم، على هامش "الكشح"؟ أين مواطن الخلل فيما يحدث؟ وطني، ٢٠٠٠/٢/٦.
٣٨. يوسف سيدهم، فلتستمر هذه المبادرات الطيبة، وطني، ١٩٩٩/١/١٠.
٣٩. يوسف سيدهم، قبول الآخر يرسخ المساواة ويثمر المعاملة بالمثل، وطني، ١٩٩٨/١٢/٢٧.
٤٠. يوسف سيدهم، مرحباً بجهود علاج الهموم القبطية، وطني، ١٩٩٦/١٠/١٣.
٤١. يوسف سيدهم، هموم قبطية (٢)، وطني، ١٩٩٥/٩/١٧.
٤٢. يوسف سيدهم، هموم قبطية، وطني، ١٩٩٥/٩/٣.

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

Study objectives:

The current study seeks to reveal a main objective and a set of sub- objectives has been defined in:-

An attempt to present a scientific sociological review of the political discourse of the Egyptian middle class.

It is under this main objective set of sub – objectives as follows:-

1) Monitoring and analysis of the issues related to the political discourse of the middle class and its topics.
2) Revealing the status of the political regime policies and its performance.
3) Revealing the status of the political address of the middle class in public relations and the factional alliance between the environmental and factional components of the Egyptian society.
4) Revealing the status of the sub- discourse of the middle class, one from the other.

Study inquiries:

In order to realize these objectives, the researcher has tendered the following main and sub-inquiries:

1) What are the issues and topics in which the political discourse of the middle class was involved?
2) What is the stand of the political discourse of the middle class towards the political regime's policies and its performance?
3) What is the stand of the political discourse of the middle class towards the factional relations and alliances within the Egyptian society's structure?
4) What is the stand of the political discourse of the middle class from one another?

Methodology:

In order to achieve the study aims responding on its requires, the researcher

used the historical approach to identify the historical dimensions to the phenomenon. Then the pursuantly used the analytical methodology of treating discourse in addition to the elaborated interviews with the middle class symbolic figures. The researcher withdrew a sample consisting of 696 research units. And also the points of the view editorials and the opinion columns from five newspapers; namely: May – Al Wafd – Al Ahalee – Al Shaab – Watany, through the time period from 1987 – 2000. In addition to two editors from each newspaper with whom an elaborated interview two conducted.

Study Results:

The study results may summarized in the following:

1) In relation to the first inquiry about the nature of the issues in which the political discourse of the Egyptian middle class was involved, the study results confirmed that the issues in the discourse were attributed with a strong alliance, whence the Arab issue appeared after the democracy issue then the development issue with a big count of degrees between it and the democracy issue, then the social justice issue, followed by the essence and contemporarily issue, then the issue pertaining to the nation's independence and finally, the issue of nativity.

2) In relation to second inquiry about the stand of the political discourse of the middle class towards the political regime's polices and its performance, the results confirmed the contradictions of the discourse on the local, regional and international levels, whereas the liberal and base discourses citizen the regime's policies, both internally and externally. And the Marxist discourse advocated the regime's policies externally and point out to its failure internally. While the political views of the copts have confirmed the success of the regime both internally and externally on the written scale but confirmed its failure on the oral scale.

3) In relation to the third inquiry about the stand of the political discourse of the middle class towards the factional relations and alliances with the Egyptian society's structure, the studies confirmed the support of the authority's discourse to the poor and to those of limited income form the middle class factional segments. While the other sub- discourses conformed the copts political views as regards the relinquishment of the regime from supporting the

popular and striving classes, while it supported the parasite classes benefiting from the regime and the dissenters, solicitors and drug merchants.

4) In relation to the fourth inquiry regarding the stand of the sub- discourse of the middle class from one another, the political has been able to withdraw the sub- discourses and political views of the copts to the circuit of dialogue and far away the radical issues of the people and nation, and which implies the failure of the political discourse of the middle class in facing the middle class crisis in particular, and that of Egyptian society in general.

الحواشي

[a] حول إشكالية تعريف الطبقة ، انظر : بوتومور ، الطبقات في المجتمع الحديث ، ترجمة محمد الجوهري وآخـرون ، دار الكتـب الجامعيـة ، الإسكندرية ، ١٩٧٢ ؛ جورج جورفيتش ، دراسات في الطبقات الاجتماعية ، ترجمة أحمد رضا محمد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ ؛ عبد الباسط عبد المعطي ، = الصراع الطبقي في القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ؛ نيكوس بولا نتزاس ، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ، ترجمة عادل غنيم ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨١ ؛ عبد الباسـط عبـد المعطـي ، دراسـات التكـوين الاجتماعي والبنية الطبقية لمصر : الدراسات المحلية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ؛ إبراهيم العيسوي ، نحـو خريطة طبقية لمصر ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ؛ فتحي أبو العينين ، سوسيولوجيا الطبقات عند مـاركس ، إبداع ، العددان ٢-٣ ، فبراير ومارس ١٩٩٩ ؛ انظر أيضا :

K. Marx , selected writings in sociology and social philosophy, ed by T. Bottomore and M. Pubel, London, 1965 ; K. Marx , Preface to the critique of political Economy, in selected works, vol. 1, Moscow, 1958; V. Lenin, what is to be done, in collected works, vol. 1. Part 1, Moscow 1950; Joseph A. Schumpeter, Imperialism and social classes Merdian Books, New York, 1955; N. Poulantzas , Social classes and the state, in T. Bottomore (ed), Modern interpretations of Marx , Black well, Oxford, 1981, pp. 138-154.

[b] فتحي أبو العينين ، سوسيولوجيا الطبقات عند ماركس ، مصدر سابق ، ص ٤٦.

[c] جورج جورفيتش ، دراسات في الطبقات الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص ٢٩.

[d] فتحي أبو العينين ، سوسيولوجيا الطبقات عند ماركس ، مصدر سابق ، ص ٤٧.

[e] Erik olin Wright : Varieties of Marxist conceptions of class structure, Politics and Society, vol. 9 , No. 3 , 1980, p. 323.

[f] إبراهيم العيسوي ، نحو خريطة طبقية لمصر، مصدر سابق ، ص ٢١.

[g] فتحي أبو العينين ، سوسيولوجيا الطبقات عند ماركس ، مصدر سابق ، ص ٥٤.

[h] المصدر السابق ، ص ص ٥٤ - ٥٥.

[i] المصدر نفسه ، ص ٥٥.

[j] V. Lenin , A great Beginning , In; Essentials of lenin, Vo. 11, London, 1947. P. 492.

[k] محمد السيد سعيد ، معايير وعمليات التكوين الطبقي : مع إشارة لحالة المجتمع المتخلف ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد ٢ ، المجلـد ٢٤ ، القاهرة ، مايو ١٩٨٧ ، ص ١٢.

[l] جورج لوكاش ، التاريخ والوعي الاجتماعي ، ترجمة حنا الشاعر ، دار الأندلس ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٢ ، ص٥١ وما بعدها.

[m] David Easton , The Analysis of Political Structure , New York : Routledge and Kegan Paul , 1990 , PP. 155- 237.

[n] نيكوس بولانتزاس ، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص ص ٦٩ - ٧١.

[o] K. Marx , The Eighteen th Brumaire of Lovis Bonaparte, Moscow : Progress Publishers, 1972, P. 124.

[p] N. Poulantzas, (The New Petty - Bourgeoisie) , in: Alan Hun T, ed., Class and class Structure, London : Lawrence and Wishart, 1977, P.121.

[q] محمود عبد الفضيل ، الطبقات والمراتب والتصنيفات الطبقية في الوطن العربي : بعض الاعتبارات المهنية ، المستقبل العربـي ، العـدد ١٠٠ ، يونيو ١٩٨٧ ، ص ٢٣.

[r] N. Poulantzas, (Political Power and Social Calsses), London , New Left Books , 1974, PP.80 - 97.

[s] Erik Olin Wright : Varieties of Marxist Conceptions of Class Structure, Op. Cit , P.328

[t] Erik Olin Wright : Class, Crisis and The State , London , New Left press , 1978 P.73

[u] Val Burris : Class Structure and Political Ideology, Critical Sociology , Vol. 25, No.2, 1999, P.39.

[v] Erik. O. Wright : Class, Crisis And The State, Opcit, P. 74,90.

إلى الفهرس

(w)Erik. O. Wright, The Debate on Classes, London , Verso, 1989, P. 311.
(x)Albert Szymanski : Class Structure . A Critical Perspective, New York, Praeger Publishers, 1983, P. 642.
(y)Ibid , P. 8 , 4 , 5.

(z) شحاتة صيام ، التشكيلة الطبقية في المجتمع المصري : رؤية سوسيولوجية تاريخية ، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيـع ، القـاهرة ، ط١ ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٦ - ٢٨.

(aa) محمد عاطف غيث وآخرون ، مجالات علم الاجتماع المعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٢ ، ص ٤٣.

(bb) محمد الجوهري ، المدخل إلى علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، ط١ ، د. ت ، ص ٤٣٨.

(cc) بوتومور ، الطبقات في المجتمع الحديث ، مصدر سابق ، ص ٢٥.

(dd) جورج جورفيتش ، دراسات في الطبقات الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص ٩.

(ee) ريمون آرون ، صراع الطبقات ، ترجمة عبد الحميد الكاشف ، منشورات عويدات ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٣ ، ص ٤٥ وما بعدها.

(ff)Meiryoish : Class Structure in adeeply divided society : Class and ethnic Inequality in Israel, 1974 - 1991, British Journal of sociology, vol. 52, No. 3, September 2001, P. 409.
(gg)Ibid , P.410.
(hh)Ibid , P.P.410 - 411.
(ii)Gold Thorpe, J. : On Sociology . Numbers Narratives and the Integration of Research and Theory, Oxford, Oxford University Press, 2000, P. 136.
(jj)Gold Thorpe, J. JH. Liewetlyn And C. Payne : Social Mobility and Class Structure in Modern Britian, 2nd ed. , Oxford, Clarendon Press 1987. Esp.Ch.10.
(kk)Gold Thorpe,: On Sociology . Numbers Narsatives and the Integration of research and Theory, Opcit, P.137.
(ll)Gold Thorpe, J.Hyaish M. and Krous : Class Mobility in Israeli Society : A comparative Perspective , Research in Social Stratification and Mobility, No. 15, Vol 3, 1997, P.27. .
(mm)Antony Giddens : Human Society , Areader , Polity Press, UK, 1992, P.P 81-82 .

(nn) أندرية جوسان ، الطبقات الاجتماعية ، ترجمة السيد محمد بدوي ، دار سعد ، القاهرة ، د.ت ص.ص ١٨-٢٢

(oo) شحاتة صيام ، التشكيلة الطبقية في المجتمع المصري ، مصدر سابق ، ص ٥٥.

(pp) هاشم صالح ، حوار مع بيير بورديو : بورديويين ماركس وماكس فيبر ، الفكر العربي المعاصر ، العدد ٣٧ ، ١٩٨٥ ، ص ٦٨.

(qq) المصدر نفسه ، ص ٧٠.

(rr) بيير بورديو ، أسئلة علم الاجتماع : حول الثقافة والعنف الرمزي ، ترجمة إبراهيم فتحي ، دار العالم الثالث ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ١٣.

(ss)Rosenlund, L., Cultural Changes in The Norwegian Urban Community, Applying Pierre Bourdieu Approach and Analytical Framework, International Journal of Contemporary Sociology, Vol. 33, No. 2, 1996, P.227.
(tt)Wilkes , C., Birdiess Class, In : An Introduction to the work of Pierre Bourdieu, Edited by Harker et.al., Macmillan, London, 1990, P.P 109 - 111.

(uu) بيير بورديو ، أسئلة علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص ١٠٣.

(*) الهابيتوس أحد المفاهيم الأساسية التي استخدمها "بورديو" لتجسيد العلاقة بين البنى الذاتية والبنى الموضوعية بهدف تصحيح الخصائص أحادية الجانب في النظرية الاجتماعية ، لذلك فإن فكرة الهابيتوس ليست مرتبطة بالتصورات والخصائص والاتجاهات الشخصية للأفراد فقـط ، ولكنهـا مرتبطـة بالاستعدادات الجمعية ، مثل أنماط التفكير والإدراك والتقدير والممارسة. وهذه الاستعدادات الجمعية تحدد إمكانية الطرق الموضوعية في إدراك الواقع الاجتماعي ، أنظر ذلك :

- Bourdieu. P., Distinction : A social Critique of Judgement of Taste, Translated by Richard Nice , Harvard University Press, Cambridge, 1984, P.176.
(vv)Ibid , P.P. 100-101.

(ww) بورديو ، أسئلة علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص ١٠٦.

(xx)Kock, M., Class and Taste : Bourdieu's Contribution to The analysis of Social Structure and Social Space, International Journal Of Contemporary Sociology, Vol.33, No.2, 1996, P.190.

(yy) لمزيد من التفصيل حول نشأة علم الاجتماع في الوطن العربي ، انظر : عزت حجازي ، الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي ؛ حيدر إبراهيم ، علم الاجتماع والصراع الأيديولوجي في المجتمع العربي، سعد الدين إبراهيم ، تأمل الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع في الوطن العربي : من إثبات الوجود إلى تحقيق = = الوعود ؛ عبد الباسط عبد المعطي ، في استشراق مستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي : بيان في التمرد والالتزام . في نحو علم اجتماع عربي : علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٩.

(*) هذا المشروع شارك فيه كبار أساتذة علم الاجتماع والاقتصاد والسياسة في مصر ، ولكن لم يكتب لهذا المشروع النجاح وتوقف فريق العمل بعد صدور بعض الأعمال هي : أحمد عبد الله وعزت حجازي ، ندوة الخريطة الاجتماعية لمصر : حول الإطار النظري وبعض المسائل الإجرائية ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد ١ ، المجلد ٢٤ ، القاهرة ، يناير ١٩٨٧ ، ص ص ٣ - ٤٥ ؛ محمد السيد سعيد ، معايير وعمليات التكوين الطبقي : مع إشارة لحالة المجتمع المتخلف ، مصدر سابق ، ص ص ٣ - ٤٢ ؛ عزت حجازي ، الخريطة الاجتماعية لمصر : تصور ، ومشكلات أساسية ، ووجهة نظر ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد ٣ ، المجلد ٢٤ ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٧ ؛ عبد الباسط عبد المعطي ، دراسات التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية لمصر : رؤية تحليلية نقدية للدراسات المحلية ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد ٣ ، ١ المجلد ٢٥ ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٨ص.ص ٥٥-١٠٢ ؛ عبد الباسط عبد المعطي ، دراسات التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية لمصر : الدراسات المحلية. مصدر سابق ؛ طه عبد العليم ، تطور البنية الاجتماعية للبلدان النامية في ضوء الاستشراق السوفيتي والمادية التاريخية ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد ٢ ، المجلد ٢٦ ، القاهرة ، مايو ١٩٨٩ ؛ إبراهيم العيسوي ، نحو خريطة طبقية لمصر ، مصدر سابق.

(*) في إطار الاعتماد على هذه المؤشرات يؤكد جلال أمين أن حجم الدخل والثروة هما اكثر المعايير ملائمة لتصنيف المجتمع إلى ثلاث طبقات مع عدم تعليق أهمية كبيرة على المصادر التي يأتي منها الدخل. كما اعتمد محمود عبد الفضيل على المهنة والدخل كمعايير أساسية لتحليل البنية الطبقية للمجتمع المصري سواء في الريف أو الحضر. حيث قسم الريف إلى خمس طبقات وفقاً لفئات الدخل هم : الأغنياء والمتوسطون والصغار والفقراء والمعدمون. أما الحضر فيضم أربع طبقات هي :البرجوازية والبرجوازية الصغيرة والعمال البروليتاريون وأشباه البروليتاريا ، وقسم هـذه الطبقـات إلـى ثلاثـة وعشرين شريحة دون أن يبين كيف تنقسم الطبقة إلى شرائح وتظل وحدة متماسكة تمثل تفكيراً ومصلحة واحدة ، انظر : جلال أمين ، الطبقة الوسطى وهموم المجتمع المصري ، الهلال ، القاهرة ، أغسطس ١٩٩١ ، ص ص ٦٨ - ٧٤ ؛

Mohmoud Abdel- Fadil, Development, Income Distribution and Social change in Rural Egypt, 1952-1970 (Cambridge, Mass. : Cambridge University Press, 1975) ; Mohmoud Abdel-Fadil, The Political Economy Of Nasserism : A study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt , 1952 - 1972, Occasional Paper, 52 (Cambridge, Mass. : Cambridge University Press, 1980).

(zz) عبد الباسط عبد المعطي ، دراسات التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية لمصر ، مصدر سابق ، ص ص ١٥٣ - ١٥٤.

(*) في إطار الاعتماد على هذه المؤشرات المادية المرتبطة بالملكية والعمل المنتج ، انظر : محمود حسين ، الصراع الطبقي في مصر من ١٩٤٥ - ١٩٧٠ ، ترجمة عباس بشرى وأحمد واصل ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١ ؛ جمال مجدي حسنين ، البناء الطبقي فـي مـصر مـن ١٩٥٢ - ١٩٧٠ دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١.

(aaa) عبد الباسط عبد المعطي ، دراسات التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية لمصر ، مصدر سابق ، ص ص ١٥٤- ١٥٦.

(bbb) انظر عبد الباسط عبد المعطي ، المتغيرات العالمية والتنظير لدراسة الطبقات الاجتماعية ، مجلة إضافات ، الجمعية العربية لعلـم الاجتمـاع ، العدد ٢٣ يناير ٢٠٠١ ، ص ص ١٠-٣٦ ؛ ولمزيد من التفصيل انظر عبد الباسط عبد المعطي ، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، منتدى العالم الثالث مشروع مصر ٢٠٢٠ ، دار ميريت للطباعة والنشر ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٤١-٤٢.

(ccc) السيد الحسيني ، علم الاجتماع السياسي : المفاهيم والقضايا ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨١ ، ص ١٥.

(ddd) إبراهيم العيسوي ، نحو خريطة طبقية لمصر ، مصدر سابق ، ص ص ١٤ - ١٥.

(eee) المصدر السابق، ص١٥.

(fff) لمزيد من التفصيل حول صعوبة تعريف مفهوم الطبقة ، انظر : ريمون آرون / أفيون المثقفين ، ترجمة عادل زيتوني ، منشورات المكتبة الأهلية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٦٢ ، ص ص ١٠٩ ـ ١١٩.

(ggg) محمد عاطف غيث وآخرون ، في مجالات علم الاجتماع المعاصر ، مصدر سابق ، ص ص ٤١٣ - ٤١٥.

(hhh) السيد يسين ، نظرية كارل بوبر في المفاضلة بين النظريات التفسيرية ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد٣ ، المجلد ٣ ، القاهرة ، نـوفمبر ١٩٦٦ ، ص ص ٥٥ - ٧٢ ؛ ولمزيد من التفاصيل حول نظرية كارل بوبر انظر : محمد محمد قاسم ، كارل بوبر : نظرية المعرفـة فـي ضـوء المنهج العلمي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط٢ ، ١٩٩٥ ؛ انظر أيضا :

K. Popper, Objective Knowledg, An Evolutionary Approach, Oxford at the Clarenodon press, 1972; P. Schilpp.(ed.) The Philosophy of Karl Popper,2 Vol.5.open Court , Lasalle, Illnois, New York , 1974.

(*) يمكن إرجاع ظهور هذا المصلح إلى ما حدث من تباينات جوهرية في البنى الاجتماعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عـشر، نظـراً للأحـداث الاجتماعية والتاريخية ، وقد استخدم هذا المفهوم "رف توماس جزيورن"= = عام ١٨٧٥ للإشارة إلى طبقة الملاك والملتزمين ، والتي تجمـع بـين

أصحاب وملاك الأرض من ناحية ، وعمال الصناعة بالحضر وعمال الزراعة من ناحية أخرى ، في المجتمعات التي في طريقها للتحول ، ويستخدم هذا المصطلح في الوقت الحاضر للإشارة إلى مهن ذوي الياقات البيضاء المتنوعة من بين المهنيين في المستويات العليا. وأولئك العاملين فـي المهـن الكتابية والتي تخضع بصفة عامة إلى روتين نسبي ، أنظر كذلك :

Abbercombie, Nicholas; & Urry , Jhon., Cabial, Labour and Middle Classes, London : George Allen & Unwin, 1983, P.10.

وظهر أول استخدام لمصطلح الطبقة الوسطى عام ١٨١٢ في القاموس الانجليزي ، وقد رأى الباحثون من قبل أن المجتمع يتكون من جماعتين مختلفتين مع وجود تباينات بينهما. ومع ما حدث من تطور وتغير في المجتمع ، وخاصة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عـشر فقـد تطلـب استخدام مصطلح شمولي يحل محل المصطلح القديم ، انظر في ذلك :

King, Roger, and Raynor. Jhon, The Middle Calss, 2nd Edition, London , Longman Inc. , 1981, P.44.

(iii) محمود عودة ، الطبقة الوسطى المصرية في السلم الاجتماعي ، الهلال ، سبتمبر ١٩٩١ ، ص ص ٢٤-٢٥. ولمزيد من التفصيل حول إشكالية تعريف الطبقة الوسطى ، انظر : عادل غنيم ، حول قضية الطبقة الجديدة في مصر ، الطليعة ، فبراير ١٩٦٨ ؛ فتحي عبد الفتاح ، البرجوازيـة الصغيرة : الوضع الطبقي والفكري ، الطليعة ، يوليو ١٩٦٩ ؛ رفعت السعيد ، الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع المصري ، الطليعة ، مـارس ١٩٧٢ ؛ عاصم الدسوقي ، ـ مأزق الطبقة الوسطى ، الهلال ، ديسمبر ١٩٩١ ؛ محمود عبد الفضيل ، الطبقة الوسطى وأزمة المجتمع المصري ، الهلال ، سبتمبر ١٩٩١ ؛ محمد سيد أحمد ، مستقبل الطبقة الوسطى في ظل الظروف الدولية الجديدة ، الهلال نـوفمبر ١٩٩٢ ؛ رمـزي زكـي ، الليبرالية الجديدة تقول : وداعاً للطبقة الوسطى ، عالم الفكر ، ديسمبر ١٩٩٦ ؛ رفعت لقوشة ، مأزق الطبقة الوسطى وأزمة المشروع الليبرالـي ، العدد ٦٧ ، يوليو ١٩٠ ؛ محمد عبد الحميد ، الطبقة الوسطى في مصر ، في هموم مصر وأزمة العقول الشابة ، أحمد عبد الله محـررا ، مركـز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ؛ محمود جاد ، الطبقة الوسطى المصرية : المسار والمصير ، في المجتمع المصري فـي ظل متغيرات النظام العالمي ، أحمد زايد وسامية الخشاب محرران ، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٥ ؛ سعد الدين إبـراهيم ، أزمـة مجتمع أم أزمة طبقة ؟ دراسة في أزمة الطبقة المتوسطة الجديدة ، المنار ، العدد ٦ ، يونيو ١٩٨٥.

(jjj) Val Burris, Copital Accumlation and The Rise of New Middle Class, The Review of Radical Political Economics, Vol.12, No.1, Spring 1980, P.P17-19.

(kkk) محمود جاد ، الطبقة الوسطى المصرية : المسار والمصير ، مصدر سابق ، ص ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

(lll) أحمد ثابت ، الدولة والنظام العالمي : مؤثرات التبعية ومصر ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٣٨.

(mmm) رمزي زكي ، الليبرالية الجديدة تقول : وداعاً للطبقة الوسطى ، مصدر سابق ، ص ٣٥.

(nnn) Milovan Djilas, The New Class (London : Thomas and Hudsom, (1957).

(ooo) Issa Shivji , Class Struggles in Tanzania, (New York : Monthly Review Press, 1976), P.P.30-34.

(ppp) Morroe Berger, Bureavcracy and Society in Modern Egypt, (Princeton : Princeton University Press, 1957), P.185.

(qqq) Manfred Halpern "Egypt and The New Middle Class and New Explorations" , Comparative Studies in Society and History, Vol. 11, No.1, Jan. 1969, P.P. 99-107.

(rrr) Val Burris, Opcit, P.P. 20-21.

(sss) Ibid , P.P21-22.

(ttt) Ibid , P.24.

(uuu) Ibid , P. 25.

(*) غالباً ما يقصد بالقطاع غير المرتبط بالسوق ، القطاع الأهلي أو القطاع الثالث ، غير الهادف للربح في كثير من الأحيان ، والذي تمثل الجمعيات غير الحكومية الأهم داخله إلى جانب المبادرات الفردية وغيرها.

(**) حيث تختلف مثلاً المصالح والاهتمامات المشتركة للمهندسين المدنيين الذين يعملون في وزارة النقل والمواصلات عن المهندسين العاملين في شركة IBM.

(vvv) Frederic L. Pryer : The New Class Analysis of The Concept, The Hypostmisis, and The Idea, As a Research Tool, American Journal of Economics and Sociology, Vol. 40, No.4 Oct. 1981 , P.P. 367 - 371.

(www) Ibid , P.P 372- 373.

(xxx) Ibid , P374.

(yyy) Alan Richard , John Waterbury : Political Economy of The Middle Fast , State , Class and Economic Development , The American University Press, Cairo, 1990 , P.P 405-407.

(zzz)Ibid , P.P 408 - 411.

(aaaa)Ibid , P.P 412 - 417.

(bbbb)Ibid , P.P 418 - 422.

(cccc) عادل غنيم ، حول قضية الطبقة الجديدة في مصر ، مصدر سابق ، ص ص ٨٤-٩١.

(dddd)Mary Searle Chatterjee : Occupation , Biography and New Social Movement, Vol.47, No. 2, May 1999, P.258.

(eeee)Michael Hartmann : Class - Specific Habitus and The Social reproduction of The Business Ebte The Germany, The Sociological Review, Vol. 48, No. 2, May 2000, P.P 242-243.

(ffff)Mary Searle Chatterjee : Opcit, P. 259.

(gggg)John W. Cleveland : Does The New Middle Class Lead Todays's Social Movement? , Critical Sociology, Vol. 29, Issue2 , 2003, P.167.

(hhhh)Ibid , P.169.

(iiii)Ibid , P.174.

(jjjj) سعد الدين إبراهيم ، أزمة مجتمع أم أزمة طبقة ، مصدر سابق ، ص ١٨.

(kkkk) رفعت لقوشة ، مأزق الطبقة الوسطى ، مصدر سابق ، ص ٦٣.

(llll) أحمد زايد ، الدولة ونمط التنمية في العالم الثالث : تحليل سوسيولوجي للدور الاقتصادي للدولة ، المستقبل العربي ، العدد ١٣٣ ، مارس ١٩٩٠ ، ص ٩٥.

(mmmm) رمزي زكي ، الليبرالية الجديدة تقول : وداعاً للطبقة الوسطى ، مصدر سابق ، ص٣٥.

(nnnn) محمود عبد الفضيل ، الطبقات والمراتب والتصنيفات في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص.ص ٢٣-٢٤.

(oooo) حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر : بحث استطلاعي اجتماعي ، مركز دراسات الوحـدة العربيـة ، بيـروت ، ط١ ، ١٩٨٤ ، ص ١٥٣.

(pppp) المصدر السابق ، ص.ص ١٥٣ - ١٥٤.

(qqqq) نفس المصدر، ص ١٥٤.

(rrrr) رمزي زكي ، الليبرالية الجديدة تقول : وداعاً للطبقة الوسطى ، مصدر سابق ، ص٣٦.

(ssss) المصدر السابق ، ص ٣٦.

(tttt) المصدر نفسه ، ص ٣٦.

(uuuu) أنتوني جيدنز ، مقدمة نقدية في علم الاجتماع ، ترجمة أحمد زايد وآخرون ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة / ٢٠٠٢ ، ص ٨٢.

(vvvv) المصدر السابق ، ص ٨٣.

(wwww) جلال أمين ، الطبقة الوسطى وهموم المجتمع المصري ، مصدر سابق ، ص.ص ٧٠-٧١.

(xxxx) المصدر السابق ، ص ٧١.

(yyyy) المصدر نفسه ، ص٧٢.

(zzzz) محمود عبد الفضيل ، الطبقة الوسطى وأزمة المجتمع المصري ، مرجع سابق ، ص.١٩٤.

(aaaaa) محمود عودة ، الطبقة الوسطى في السلم الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٢٩.

(bbbbb) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان ١٩٧٦ ، تعداد السكان ، النتائج التفصيلية ، إجمالي الجمهورية ، سـبتمبر ١٩٧٨ ، ص ٥٣.

(ccccc) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، خصائص السكان والظروف السكنية ، نتائج العينة ، إجمالي الجمهورية ، المجلد الأول ، ١٩٨٩ ، ص ٨٧.

(ddddd) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، النتائج النهائية لتعداد السكان ، إجمالي الجمهوريـة ، الجزء الأول ، ديسمبر ١٩٩٨ ، ص ٣٩٥ ، ٤١٦.

[eeeee] محمود عودة ، الطبقة الوسطى في السلم الاجتماعي ، مصدر سابق .ص ٢٦.

[fffff] رمزي زكي ، الليبرالية الجديدة تقول : وداعاً للطبقة الوسطى ، مصدر سابق ، ص ٣٧.

[ggggg] محمود عبد الفضيل ، الطبقات والمراتب والتصنيفات الطبقية في الوطن العربي ، مصدر سابق ص ٢٤، لمزيد من التفصيل حـول الفئـات الاجتماعية التي تستمد قوتها من خلال موقعها ضمن البناء الفوقي ، انظر : سمير أمين ، تأملات حول دور الانتلجنسيا في الثورة الوطنية الـشعبية ، المنار ، العدد ٢٩ ، مايو ١٩٨٧ ؛ صادق الأسود ، المثقف وصنع القرار السياسي ، المنار العدد ٢٩ مايو ١٩٨٧ ؛ كريم أبو حـلاوة ، المثقـف العربي وإشكالية الدور المفقود ، الوحدة ، العدد ٦٦ ، مارس ١٩٩٠ ؛ محمد أحمد إسماعيل ، دور المثقفين العرب في التنمية ، الوحدة، العدد ٤٥ ، يونيو ١٩٨٨ ؛ محمد أحمد إسماعيل ، المثقف العربي وفعاليته الاجتماعية ، الوحدة ، العدد ٩٢ ، مايو ١٩٩٢.

[hhhhh] S. N. Nadel : Contemporary Capitaliesm and The Middle Classes, Progress Publishers, Moscow Second Published, 1982, P.P 236 - 237.

[iiiii] محمود جاد ، الطبقة الوسطى المصرية : المسار والمصير ، مصدر سابق ، ص ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

[jjjjj] فؤاد مرسي ، هل أفلست الطبقة الوسطى في مصر ، مجلة اليسار ، أغسطس ١٩٩٠ ، ص ٧٧.

[kkkkk] المصدر السابق، ص ٧٨.

[lllll] محمود جاد ، الطبقة الوسطى المصرية : المسار والمصير ، مصدر سابق ، ص ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

[mmmmm] انظر : أحمد مجدي حجازي ، أمية المثقف العربي :الإبداع وأزمة الفكر السوسيولوجي ، المستقبل العربي ، العدد ١٥١ ، سبتمبر ١٩٩١ ، ص.ص ٩٧-١١٣.

[nnnnn] انظر : سعد الدين إبراهيم ، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص.ص. ١١٩-١٢٢.

[ooooo] Samir Amin , The Arab Nation, Translated From French By Michael Pallis, Middle East Series ; No.2 (London : Zed Press, 1978), P.P 21-23.

[ppppp] أحمد صادق سعد ، في ضوء نمط الإنتاج الأسيوي : تاريخ مصر الاجتماعي ، دار بن خلدون ، ط١ ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص.ص٦-٢٠.

[qqqqq] محمود جاد ، الطبقة الوسطى المصرية : المسار والمصير ، مصدر سابق ، ص ٢٣٠.

[rrrrr] عاصم الدسوقي ، مأزق الطبقة الوسطى ، مصدر سابق ، ص٤٤.

[sssss] أمير اسكندر ، ليبرالية عربية؟ متى وأين ؟ وكيف؟! ، المنار ، العدد ٦٧ ، يوليو ١٩٩٠، ص.ص. ٤٨-٤٩.

[ttttt] محمود جاد ، الطبقة الوسطى المصرية : المسار والمصير ، مصدر سابق ، ص ٢٣١.

[uuuuu] Val Burris , Opcit, P.P25-27.

[vvvvv] Ibid, P.P. 28-30.

[wwwww] Fredric L. Pryer , Opcit, P.P 75-80.

[xxxxx] Val Burris , Opcit , P.34.

[yyyyy] محمود جاد ، الطبقة الوسطى المصرية : المسار والمصير ، مصدر سابق ، ص ص ٢٣١ - ٢٣٢.

[zzzzz] حول توصيف نمط الإنتاج الذي ساد المجتمع المصري في تلك المرحلة ، انظر : سعد الدين إبراهيم ، مدخل إلى فهم مصر ، في مصر فـي ربع قرن ، سعد الدين إبراهيم محرراً ، معهد الإنماء الوطني ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨١ ، ص.ص. ١٧-٤٥ ؛ جمال حمدان ، شخصية مـصر : دراسة في عبقرية المكان ، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٤ ؛ أحمد صادق سعد ، تاريخ العرب الاجتماعي : تحول التكوين المـصري مـن الـنمط الأسيوي للإنتاج إلى النمط الرأسمالي ، دار الحداثة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨١ ، سمير أمين، التطور اللامتكافئ : دراسة في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المحيطية ، ترجمة برهان غليون ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٠ ؛ محمود عودة ، الفلاحون والدولة : دراسات في أساليب الإنتـاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ؛ محمود عودة ، دراسات في علم الاجتماع الريفي ، دار النهـضة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٣.

[aaaaaa] انظر : محمود عودة ، المرجع السابق ، ص.ص ١٠٧ - ١٠٨.

[bbbbbb] محمود جاد ، التركيب الطبقي للمدينة المصرية في العصر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية ، القـاهرة ، ط١ ، ١٩٩٤ ، ص ص ٤٢-٤٤.

[cccccc] محمود جاد ، الطبقة الوسطى المصرية : المسار والمصير ، مصدر سابق ، ص ص ٢٣٢- ٢٣٣.

[dddddd] المصدر السابق ، ص ٢٣٣.

[eeeeee] رفعت لقوشة ، أزمة الطبقة الوسطى ، مصدر سابق ، ص٦٣.

[ffffff] سعد الدين إبراهيم ، أزمة مجتمع أم أزمة طبقة ، مصدر سابق ، ص ١٩.

[gggggg] محمود جاد ، التركيب الطبقي للمدينة المصرية في العصر الحديث ، مصدر سابق ، ص ص ٥٣- ٥٧.

[hhhhhh] سعد الدين إبراهيم ، أزمة مجتمع أم أزمة طبقة ، مصدر سابق ، ص ١٩.

[iiiiii] المصدر السابق ، ص.ص ١٩-٢٠.

[jjjjjj] المصدر نفسه ، ص.٢٠.

[kkkkkk] William Hardy Wick War, The Modernization of Administration In The Near East (Beirut : Khayat's , 1963), P.P. 59-62.

[llllll] محمود جاد ، التركيب الطبقي للمدنية المصرية في العصر الحديث ، مصدر سابق ، ص ص ٦٥- ٦٧.

[mmmmmm] محمود جاد ، الطبقة الوسطى المصرية : المسار والمصير ، مصدر سابق ، ص ٢٣٥.

[nnnnnn] المصدر السابق ، ص.ص ٢٣٥ - ٢٣٦.

[oooooo] مارك هيلز ونداف سفران ، الطبقة الوسطى الجديدة واستقرار النظام في العربية السعودية ، المنار، العدد ١١ ، نوفمبر ١٩٨٥ ، ص ٢٤.

[pppppp] أمير اسكندر ، ليبرالية عربية ؟ متى ؟ وأين ؟ وكيف ؟! مصدر سابق ، ص٤٦.

[qqqqqq] سعد الدين إبراهيم ، أزمة مجتمع أم أزمة طبقة ، ص.ص. ١٨-١٩.

[rrrrrr] نفس المصدر ، ص ١٩.

[ssssss] محمود عودة ، دراسات في علم الاجتماع الريفي ، مصدر سابق ، ص ١٠٩ وما بعدها ولمزيد من التفصيل ، انظر : على بركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣- ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ؛ عاصم الدسوقي ، كبـار مـلاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ؛ سعد زهران ، في أصول الـسياسة المصرية :مقال تحليلي نقدي في التاريخ السياسي ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٥ ؛ طاهر عبد الحكيم ، الشخصية الوطنية المـصرية : قراءة جديدة لتاريخ مصر ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٦ ؛ عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩.

[tttttt] سعد الدين إبراهيم ، أزمة مجتمع أم أزمة طبقة ، مصدر سابق ، ص٢٠.

[uuuuuu] المصدر السابق ، ص٢٠.

[vvvvvv] المصدر نفسه ، ص.ص. ٢٠-٢١.

[*] هذه الأحزاب هي : حزب الأمة - الحزب الوطني الحر - الحزب الجمهوري المصري - الحزب الوطني بزعامـة مـصطفي كامـل - حـزب الإصلاح ، لمزيد من التفصيل عن بداية التجربة الحزبية في مصر ، انظر : يونان لبيب رزق ، الجذور التاريخية للتجربة الحزبية ، في الأحـزاب المـصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، رؤوف عبـاس محـررا ، مركـز الدراسـات الـسياسية والاسـتراتيجية بـالأهرام ، القـاهرة ، ١٩٩٥ ، ص.ص ٣٩-٣٩.

[wwwwww] شفيق عبد الرازق السامراني ، الأحزاب السياسية في الوطن العربي : رصد وعرض تاريخي ، المنار ، العدد ٦٧ ، يوليو ١٩٩٠ ، ص ٧٩.

[xxxxxx] رؤوف عباس ، النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ - ١٩١٤ ، دار الفكر العربي ، القـاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٢٢٨.

[yyyyyy] أحمد زكريا الشلق ، البنى الاجتماعية للأحزاب المصرية ، في الأحزاب المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، مصدر سـابق ، ص.ص ٤٩-٥٠ ، ولمزيد من التفصيل حول دور الطبقة الوسطى في الأحزاب المصرية ، انظر : أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالـث ، عـالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص.ص ٥٣-٥٤؛ أحمد الشربيني السيد ، تكوين الأحزاب المصرية ، في الأحـزاب المـصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، مصدر سابق ، ص.ص ٩٩-١٣٢ ؛ أحمد الشربيني السيد ، الأحزاب والبرلمان ، في الأحزاب المـصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، مـصدر سـابق ، ص.ص ٢٢٩-٢٦٠ ؛ يواقيم رزق مرقص ، الأحزاب ونزاهة الحكم ، في الأحزاب المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، مصدر سابق ، ص.ص ٢٩٣ ، ٣٢٦ ؛ سامي أبو النور ، الأحزاب بين قصر عابدين وقصر الدوبارة ، في الأحزاب المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، مصدر سابق ، ص.ص. ٢٦١ - ٢٩٢ ؛ محمد صابر عرب ، برامج وتوجهات الأحزاب المصرية ، في الأحزاب المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، مـصدر سـابق ، ص.ص ١٣٣- ١٨٠.

[zzzzzz] سعد الدين إبراهيم ، أزمة مجتمع أم أزمة طبقة ، مصدر سابق ، ص ٢١.

[aaaaaaa] أحمد زكريا الشلق ، البنى الاجتماعية للأحزاب المصرية ، مصدر سابق ، ص.ص ٥١-٥٥.

[bbbbbbb] المصدر السابق، ص.ص. ٥٣-٥٧.

[ccccccc] نفس المصدر ، ص.ص. ٥٨-٥٩.

[ddddddd] انظر : يواقيم رزق مرقص ، الخطاب السياسي الحزبي ، في الأحزاب المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، رؤوف عباس محـرراً ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص.ص ١٩٥-١٩٩

(eeeeeee) المصدر نفسه ، ص.ص. ١٩٧-١٩٨.
(fffffff) سعد الدين إبراهيم ، أزمة مجتمع ؟ أم أزمة طبقة ، مصدر سابق ، ص٢١.
(ggggggg) المصدر نفسه ، ص.ص. ٢١-٢٢.
(hhhhhhh) أحمد عبد الله ، الطلبة والسياسة في مصر ، ترجمة إكرام يوسف ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص.ص ٢٨-٣٢.
(iiiiiii) انظر : محمد جابر الأنصاري ، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠ - ١٩٧٠ ، مجلة عالم المعرفـة ، العـدد ٣٥ ، نـوفمبر ١٩٨٠ ، ص ص ١٩٨٥ - ١٨٧.
(jjjjjjj) سعد الدين إبراهيم ، أزمة مجتمع ؟ أم أزمة طبقة ، مصدر سابق ، ص٢٢.
(kkkkkkk) انظر : أحمد زكريا الشلق ، الأحزاب وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، في الأحـزاب المـصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، رؤوف عبـاس محرراً ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص.ص ٣٢٧--٣٨٠.
(lllllll) شفيق عبد الرازق السامرائي ، الأحزاب السياسية في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص٨٤.
(mmmmmmm) المصدر السابق ، ص.ص. ٨٥-٨٦.
(nnnnnnn) طارق البشري ، الديمقراطية ونظام يوليو ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص١٩٢.
(ooooooo) Nadav Safran , Mark Heller, The New Middle Class and Regine Stability in Saudia Arabia, Harvard Middle East Papers, Modern Series, No. 3, 1985, P.1.
(ppppppp) انظر : مايسة الجمل ، النخبة السياسية في مصر ، المستقبل العربي ، العدد ١٦٦ ، ديسمبر ١٩٩٢ ، ص.ص ٣٨-٥٣.
(qqqqqqq) انظر أماني قنديل ، من يصنع السياسة الاقتصادية في مصر؟ المنار ، العدد ٣٢ ، أغسطس ١٩٨٧ ، ص.ص ٥٦-٧٥ ؛ سامية سعيد إمام ، رأسمالية الانفتاح من أين جاءت وإلى أين تمضي ، المنار ، العدد ٣٢ ، أغسطس ١٩٨٧ ، ص.ص. ٨٨--١٠٠.
(rrrrrrr) شفيق عبد الرازق السامرائي ، الأحزاب السياسية في العالم العربي ، مصدر سابق ، ص.ص ٨٦-٨٧.
(sssssss) رفعت السعيد ، الأساس الاجتماعي للثورة العرابية ، دار الكاتب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص.ص ٢٠٤ - ٢٠٥.
(ttttttt) سعد الدين إبراهيم ، أزمة مجتمع أم أزمة طبقة ، مصدر سابق ، ص٢٦.
(uuuuuuu) رمزي زكي ، الليبرالية الجديدة تقول : وداعاً للطبقة الوسطى ، مصدر سابق ، ص.ص. ٥٣-٥٤.
(vvvvvvv) سعد الدين إبراهيم ، أزمة مجتمع أم أزمة طبقة ، مصدر ص.ص ٢١-٢٤.
(wwwwwww) حليم بركات ، المثقفون في المجتمع العربي المعاصر : ملاحظات حول أصولهم وانتماءاتهم الطبقية ، المنار ، العدد ٢٩ ، مايو ١٩٨٧ ، ص ٦٩.
(xxxxxxx) رفيق حبيب ، من يبيع مصر؟ الدولة . النخبة . الكنيسة ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٤، ص١٥.
(yyyyyyy) ميشيل كيلو ، حول أزمة فكر الطبقة الوسطى السياسي ، مجلة الوحدة ، العددان ٤٦-٤٧ ، يوليو وأغسطس ١٩٨٨ ، ص ٥٩.
(zzzzzzz) هشام شرابي ، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢ ، ص.ص. ٧٦-٧٧.
(aaaaaaaa) أحمد زكريا الشلق ، البنى الاجتماعية للأحزاب المصرية ، مصدر سابق ، ص ٨٩.
(bbbbbbbb) هشام شرابي ، النظام الأبوي ، مصدر سابق ، ص١٥٧.
(cccccccc) Carolyn Howe, Political Ideology and Class Formation, A Study of The Middle Class Praegers Publishers , London 1992.
(dddddddd) لمزيد من التفصيل حول بروز الخطاب السياسي الديني للطبقة الوسطى ، انظر : سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص.ص. ٢٢-٢٧ ؛ فادى إسماعيل ، الخطاب العربي المعاصر : قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة ١٩٧٨ - ١٩٨٧ ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، هيرندن ـ فيرجينيا ـ الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٩٩٤ ، ص.ص. ١١٠-١١٢ ؛ هشام شرابي ، النظام الأبوي ، مصدر سابق ، ص.ص. ١٥٩ - ١٦٢.
(eeeeeeee) سعد الدين إبراهيم ، "أزمة مجتمع أم أزمة طبقة" ، مصدر سابق ، ص ٢٥.
(ffffffff) نبيل عبد الفتاح وآخرون ، تقرير الحالة الدينية في مصر ١٩٩٥ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـالأهرام ، القـاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص ٣٣٣- ٣٣٤.
(gggggggg) برهان غليون ، اغتيال العقل ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٥٦. أنظر كذلك : زكي أحمد ، الديمقراطيـة فـي الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر ، المستقبل العربي ، العدد ١٦٤ ، أكتوبر ١٩٩٢ ، ص ١١٦.
(hhhhhhhh) المصباح المنير ، تحقيق عبد العظيم الشناوي ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٧٧ ، ص ١٧٣.

(iiiiiiii) حول أصل مصدر الخطاب أنظر : مختار الصحاح ، رتبه محمود خاطر ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص١٨٠ ؛ الصحاح في اللغة العربية والعلوم معجم وسيط ، نديم وأسامة مرعشلي ، دار الحضارة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٥ ، ص.ص ٢٧١-٢٧٢؛ لسان العرب المحيط ، إعداد يوسف خياط ، دار لسان العرب ، بيروت ، المجلد الأول ، د.ت ، ص.ص ٨٥٥-٨٥٦.

(jjjjjjjj) إدريس حمادي ، المنهج الأصولي في فقه الخطاب ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨ ، ص١٧.

(kkkkkkkk) أحمد زايد ، خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري ، دار القراءة للجميع ، دبي ، ط١ ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٠-٢١.

(llllllll) محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٢، ص٨.

(mmmmmmmm) زكريا إبراهيم ، مشكلة البنية ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٤٤.

(nnnnnnnn) Roland Barthes , Elements of Semiology, Translated by Annette Lavers and Collin Smith (New York : Hilland Wang, 1968), P.14.

(oooooooo) Roland Barthes , The Pleasure of The Text , Translated by Richard Miller (New York : Hilland Wang, 1975), P.40.

(pppppppp) وفي ضوء هذا لم يعد أمام بارت سوى الدعوى الصريحة إلى موت المؤلف ليتحرر النص من سلطته تحرراً كلياً فيصبح بنية مغلقة منكفئة ذاتياً وشكلاً مفرغاً من أي دلالة قبلية. لمزيد من التفصيل حول دعوى موت المؤلف انظر : رولان بارت ، الكتابة في درجة الصفر ، ترجمة نعيم الحمصي ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٠ ؛ روجية جارودي ، البنيوية فلسفة موت الإنسان ، ترجمة جورج طرابيشي ، دار الطليعة ، بيروت، ١٩٧٩ ، ص٧٦؛ مسلم حسب حسين ، التوازن والاختلال في النظرية النقدية : إشكالية النص والقراءة ، آفاق عربية ، السنة الحادية والعشرون ، أغسطس ١٩٩٦ ، ص ٣٣ ؛ خالد سليمان ، موت المؤلف ، مجلة الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ٣٨ ، ١٩٩٠ ، ص ١٧٧ ؛ بشارة صارجي ، البنيوية : غياب الذات ، الفكر العربي المعاصر ، بيروت ، العددان ٦ - ٧ ، أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٠ ، ص.ص ١٧-٢٦.

(qqqqqqqq) Calin Maccabe , "On Discourse", Economy and Society (August 1979), P.279.

(rrrrrrrr) Fredric Jamson , The Political Unconscious : Narrative as Asymbolic Act (Ithaca, N.Y : Cornell University Press, 1981), P.297.

(ssssssss) عبد العليم محمد ، ملاحظات نقدية حول دراسة الخطاب السياسي ، المنار ، العدد ٢٧ يوليو ، ١٩٨٥ ، ص١٨ ؛ عبد العليم محمد ، الخطاب الساداتي : دراسة في بعض المفاهيم الأساسية ، المنار ، العدد ١٢ ، ديسمبر ١٩٨٥ ، ص ٢٠.

(tttttttt) محمود عودة ، أزمة الخطاب الماركسي في مصر ، قضايا وشهادات ، العدد ٤ ، خريف ١٩٩١ ، ص١٢١.

(uuuuuuuu) السيد يسين ، الوعي العربي المحاصر : أزمة الثقافة السياسية العربية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ١١٣.

(vvvvvvvv) عبد العليم محمد ، ملاحظات نقدية حول دراسة الخطاب السياسي ، مصدر سابق ، ص١٨.

(wwwwwwww) انظر : ميشيل فوكو ، حفريات المعرفة ، ترجمة سالم يفوت ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ١٩٨٦ ؛ ميشيل فوكو ، نظام الخطاب ، ترجمة محمد سبيلا ، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٤.

(xxxxxxxx) محمد على الكردي ، نظرية المعرفة والسلطة عند ميشيل فوكو ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢ ، ص.ص ١٢-١٣.

(yyyyyyyy) المصدر نفسه ، ص٨٤.

(zzzzzzzz) إيليا حاوي ، فن الخطابة وتطوره عند العرب ، دار الثقافة ، بيروت ، د.ت ص.ص ٢٣-٢٥.

(aaaaaaaaa) فرانسوا دوس ، عالم فوكو : الفيلسوف أورجل اخترق الحواجز والحدود ، المنار ، العدد ٢ ، فبراير ١٩٨٥ ، ص.ص. ١٥٨-١٦٦.

(bbbbbbbbb) عبد العليم محمد ، ملاحظات نقدية حول دراسة الخطاب السياسي ، مرجع سابق ، ص١٨.

(ccccccccc) المصدر نفسه ، ص ١٨.

(ddddddddd) محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر ، مصدر سابق ، ص٨.

(eeeeeeeee) المصدر السابق، ص.ص. ٨-٩.

(fffffffff) المصدر نفسه ، ص ٩.

(ggggggggg) أحمد زايد ، خطاب الحياة اليومية ، مصدر سابق ، ص.ص ٢٩-٣٠.

(hhhhhhhhh) نصر أبو زيد ، نقد الخطاب الديني ، سينا للنشر ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٤ ، ص١٤٢.

(iiiiiiiii) محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر ، مصدر سابق ، ص١٠.

(jjjjjjjjj) فادي إسماعيل ، الخطاب العربي المعاصر : قراءة نقدية لمفاهيم النهضة والتقدم ، مصدر سابق ، ص٣٦.

(kkkkkkkkk) محمد عابد الجابري ، تكوين العقل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٤ ، ١٩٨٩ ، ص١٤.

(lllllllll) عاطف فؤاد ، التحديات الأيديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية في علم الاجتماع ، المجلة الاجتماعية القومية ، العددان الأول والثاني ، المجلد ١٨ ، يناير - مايو ١٩٨١ ، ص ١٠٥.

(mmmmmmmmm) سمير نعيم ، النظرية في علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٧٧ ، ص ٧٨.

(nnnnnnnnn) نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود عودة وآخرون ، دار المعرفـة الجامعيـة ، الإسـكندرية ، ط١٠ ، ١٩٩٨ ، ص ٢٥.

(ooooooooo) سمير نعيم ، النظرية في علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص ٩٦.

(ppppppppp) نفس المصدر ، ص ١٠٩.

(qqqqqqqqq) نفس المصدر ، ص ١٢٥.

(rrrrrrrrr) نفس المصدر، ص ١٤٥.

(sssssssss) انظر : عاطف فؤاد ، مصدر سابق ، ص.ص. ١٠٥-١٠٧ ؛ محمود أمين العالم ، مواقف نقدية من التراث ، دار قضايا فكريـة للنـشر والتوزيع ، ١٩٩٦ ، ص٧.

(ttttttttt) مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خاف ، الأيديولوجيا والسياسة ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، سرت ، ليبيـا ، الجـزء الثاني ، ١٩٩٥ ، ص ١٧.

(uuuuuuuuu) لقد كان دوتراسي يؤكد على أن اللاهوت هو فلسفة من صنع الخيال ولذلك فعليه أن يترك المكان للإيديولوجيا التي تقـوم علـى الملاحظـة والتجربة . لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع انظر : سمير أيوب ، تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع ، معهد الإنماء العربي ، بيـروت ، ١٩٨٣ ، ص ٢٨ وما بعدها ؛

R.Eccleshall et.al. Political Ideologies , London : Hutchinson. 1986. PP. 24-27.

(vvvvvvvvv) جورج طرابيشي ، الماركسية والأيديولوجيا ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص١٢.

(wwwwwwwww) مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خاف ، مصدر سابق ، ص١٨.

(xxxxxxxxx) نفس المصدر ، ص١٩.

(yyyyyyyyy) جورج طرابيشي ، مصدر سابق ، ص١٦ وما بعدها.

(zzzzzzzzz) M. Rosen Thal. And P. Yudin. A dictionary of Philosophy (Moscow : Pregess Publishers. 1967.P.206.

(aaaaaaaaaa) Karl Mannhiem , Ideology and Utopia (New York : A Harvest Books. 1970, PP.55-59.

(bbbbbbbbbb) Carl J. Fridrich . Man and his Government : An Empirical Theory of Politics (New York : Mc Graw - Hill - 1963), P.89.

(cccccccccc) Isaac Kramnick . and Fredrik M. Watkins. The Age of Ideology Political Thought . 1750 To The Present (Engle Wood Cliffs : Prentice Hall. 1979), P2.

(dddddddddd) برهان غليون ، اغتيال العقل ، مصدر سابق ، ص.ص. ٢١٨-٢١٩.

(eeeeeeeeee) نفس المصدر ، ص ٢١٩.

(ffffffffff) نفس المصدر ، ص ص. ٢١٩-٢٢٠.

(gggggggggg) محمد خليل عمر ، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص١٧.

(hhhhhhhhhh) محمود السعيد الكردي ، ابن خلدون : مقال في المنهج التجريبي ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، ليبيـا ، ط١ ، ١٩٨٤ ، ص.ص ٩٨-٩٩.

(iiiiiiiiii) إميل دور كايم ، قواعد المنهج في علم الاجتماع ، ترجمة محمود قاسم ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٧٠.

(jjjjjjjjjj) نفس المصدر ، ص٢٣.

(kkkkkkkkkk) Max Weber : The Methodology of Social Science (New York : 1964) P.72.

(llllllllll) فؤاد زكريا : التفكير العلمي ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص ٢٩.

(mmmmmmmmmm) أنظر : محمد على محمد ، مقدمة في البحث الاجتماعي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص.ص. ٣٣-٣٤ ؛ صـلاح الفوال ، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٣١ ؛ صلاح الفوال ، منهجية العلـوم الاجتماعيـة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٢.

(nnnnnnnnnn) انظر : عبد الرازق الدواري ، موت الإنسان ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ١٦٥ ؛ جان بياجية ، البنيوية ، مكتبـة الفكـر الجامعي منشورات عوايدات ، ترجمة عارف منيمنة وبشير أوبري ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧١ ، ص١٠٤.

(oooooooooo) حسن الساعاتي ، تصميم البحوث الاجتماعية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص.ص ٥٢-٥٣.

(pppppppppp) صلاح قنصوة ، الموضوعية في العلوم الإنسانية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص٤١٦.

(qqqqqqqqqq) نفس المصدر ، ص.ص ٤١٦-٤١٧.

(rrrrrrrrrr) سمير نعيم ، النظرية في علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص.ص ٢٠-٢١.

(ssssssssss) عبد العليم محمد ، ملاحظات نقدية حول دراسة الخطاب السياسي ، مصدر سابق ، ص ٢٩.

(tttttttttt) المصدر نفسه، ص٢٩.

(uuuuuuuuuu) سمير نعيم ، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية ، المكتب العربي للأوفست ، القاهرة ، ط ٥ ، ١٩٩٢ ص١٥٩.

(vvvvvvvvvv) أنظر : عبد العليم محمد ، ملاحظات نقدية حول دراسة الخطاب السياسي ، مصدر سابق ، ص.ص ٢٩-٣٠ ؛ عقيل حسين ، منهج تحليل المعلومات وتحليل المضمون ، إنتربرنت ليمتد ، مالطا ، ١٩٩٦ ، ص.ص ١٤٠-١٤٣.

(wwwwwwwwww) عبد العليم محمد ، مصدر سابق ، ص ٣٠.

(xxxxxxxxxx) حلمي ساري ، صورة العرب في الصحافة البريطانية ، ترجمة عطا عبد الوهاب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ١٩٢.

(yyyyyyyyyy) عبد العليم محمد ، ملاحظات نقدية حول دراسة الخطاب السياسي ، مصدر سابق ، ص ٣١.

(zzzzzzzzzz) Jann Scheuer : Habitus As The Principal For Social Practice : A Proposal For Critical Discourse Analysis, Languages In Society , 32, 2003, P.143.

(aaaaaaaaaaa) Sumner , Colin : Reading Of Ideology , An Investigation In To The Marxist Theory Of Law And Ideology , London Academic Press , 1979. PP. 80-83.

(bbbbbbbbbbb) Ibid. P.71.

(ccccccccccc) عبد العليم محمد ، ملاحظات نظرية حول دراسة الخطاب السياسي ، مصدر سابق ، ص ٣١.

(ddddddddddd) صلاح فضل ، نظرية البنائية في النقد الأدبي ، دار الشئون الثقافية العامة ، بغداد ، ط٣ ، ١٩٨٧ ص١٧.

(*) دعاة أطروحة نهاية الأيديولوجيا هم كارل مانهايم ودانييل بل وسيمور ليبست وموريس دوفرجية وريمون أرون ولوي ألتوسير وهي دعوة ظهرت في بداية الخمسينات وتجددت في نهاية الثمانينات على يد فرنسيس فوكوياما ، ويرى الباحث وهمية هذه الدعوى ذلك لأن الأيديولوجيا عبارة عـن أفكـار والأفكار لا تموت أبداً ما دام الإنسان حياً سيستمر التاريخ فالإنسان هو صانع التاريخ . أنها دعوى أيديولوجية معادية للنزعـة الإنـسانية إن الـصورة المعاصرة لنهاية الأيديولوجيا لا تطرح بأن كل الأيديولوجيات قد انتهت ، ولكنها تطرح بدلاً من ذلك بأن أيديولوجيا واحدة صحيحة هي التـي كـسبت صراع الأفكار ، وإنها سوف تهيمن على تفكير الإنسان المعاصر. هي بالطبع الأيديولوجيا الليبرالية التي تحاول نشر خطابها الأيديولوجي من خـلال مفاهيم جديدة والدليل على ذلك ظهور أصوات من الغرب تحذر من أن الصراع في المستقبل سيأخذ شكلاً جديداً فيقول صموئيل هنتنجتـون أن القـرن القادم سيشهد صراعاً بين الشعوب وفقاً لتقسيم الحضارات. ولمزيد من التفصيل حول نهاية الأيديولوجيا أنظر :- سيمورمارتن ليبست ، رجل السياسة : الأسس الاجتماعية للسياسة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، د.ت ص ٢١٢ ؛ Daniel Bell, The End Of Ideology , New York , Collier Books , 1961, P.373 ; فرانسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، ترجمة حسين أحمد أمين ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ ؛ صموئيل هنتنجتـون ، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي ، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراته - ليبيا ، ط١ ، ١٩٩٩.

(eeeeeeeeeee) زكريا إبراهيم ، مصدر سابق ، ص.ص ٢١-٢٢.

(fffffffffff) سمير الدليمي ، الصورة في التشكيل الشعري : تفسير بنيوي ، دار الشئون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص.ص ٦-٧.

(ggggggggggg) محمد الماكري ، الشكل والخطاب : مدخل لتحليل ظاهرتي ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص.ص ٧٦-٧٨.

(hhhhhhhhhhh) أنظر : جابر عصفور ، عن البنيوية التوليدية : قراءة في لوسيان جولدمان ، فصول ، القاهرة ، العـدد ٢ ، ١٩٨١ ، ص.ص ٨٤-١٠٠.

(iiiiiiiiiii) أنظر : جمال شحيد ، في البنيوية التكوينية ، المعرفة ، دمشق ، العددان ٢٢٥ - ٢٢٦ ، نوفمبر وديسمبر ١٩٨٠ ، ص.ص ٢٥- ٤٦.

(jjjjjjjjjjj) أنظر : تزافتان تودوروف ، الشكلانية في الأدب ، ترجمة منجي الشملي ، حوليات الجامعـة التونيـسية ، العـدد ١٣ ، ١٩٧٦ ، ص.ص ١٢٧-١٣٦.

(kkkkkkkkkkk) أنظر : جورج زيناتي ، تأثير البنيوية في الفلسفة ، الفلسفة الـ "بلا مركز" عند جاك دريدا ، الفكر العربي المعاصر ، بيروت ، العددان ٦-٧ أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٠ ، ص.ص ٨١-٨٤.

[lllllllllll] عبد الغني بارة ، الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر : أزمة تأسيس أم إشكالية تأصيل ، فـصول ، العـدد ٦١ ، شـتاء ٢٠٠٣ ، القاهرة ، ص٢٤٧.

[mmmmmmmmmmm] المصدر السابق ، ص ٢٥٣.

[nnnnnnnnnnn] انظر : براتراند جيلفي ، مدخل إلى فكر لويس التوسير ، المنار ، العدد ٨ ، أغسطس ١٩٨٥ ، ص.ص ١٦٢-١٦٤ ؛ جان بياجيه ، مصدر سابق ، ص.ص ٧-٨.

[ooooooooooo] خليل احمد خليل ، معجم مفاهيم علم الاجتماع ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦ ، ص.ص ١٨٣-١٨٤.

[ppppppppppp] سمير الدليمي ، مصدر سابق ، ص٥..

[qqqqqqqqqqq] يمني العيد ، في معرفة النص ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٤ ، ص٣٥.

[rrrrrrrrrrr] مسلم حسب حسين ، التوازن والاختلال في النظرية النقدية : إشكالية النص والقراءة ، مرجع سابق ، ص٣٤.

[sssssssssss] عبد الغني بارة ، مصدر سابق ، ص.ص ٢٤٥-٢٤٦.

[ttttttttttt] المصدر نفسه ، ص ٢٥٣.

[uuuuuuuuuuu] شكري عياد ، دائرة الإبداع ، مقدمة في أصول النقد ، دار إلياس العصرية ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص٢٩.

[vvvvvvvvvvv] عبد الغني بارة ، مصدر سابق ، ص٢٤٦.

[wwwwwwwwwww] المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

[xxxxxxxxxxx] مصطفى ناصف ، اللغة والتفسير والتواصل ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنـون والآداب ، الكويـت ، ينـاير ١٩٩٥ ، ص١٧٦.

[yyyyyyyyyyy] مسلم حسب حسين ، سلطة القراءة وتدمير الخطاب ، فصول ، العدد ١٥ ، القاهرة ، مارس ١٩٩٨.

[zzzzzzzzzzz] عبد الغني بارة ، مصدر سابق ، ص.ص ٢٤٨-٢٥٠.

[aaaaaaaaaaaa] مصطفى ناصف ، اللغة والتفسير والتواصل ، مصدر سابق ، ص١٧٤.

[bbbbbbbbbbbb] المصدر نفسه ، ص ١٧٥.

[cccccccccccc] مصطفى ناصف ، محاورات مع النثر العربي ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، فبراير ١٩٩٧ ، ص٧.

[dddddddddddd] عبد الغني بارة ، مصدر سابق ، ص٢٤٨.

[eeeeeeeeeeee] مصطفى ناصف ، محاورات مع النثر العربي ، مصدر سابق ، ص٧.

[ffffffffffff] امبرتو إكو ، التأويل والتأويل المفرط ، ترجمة ناصر الحلواني ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، آفاق الترجمة ١٦ ، القـاهرة ، أغـسطس ١٩٩٦ ، ص٥.

[gggggggggggg] المصدر السابق ، ص.ص ١٩-٢٠.

[hhhhhhhhhhhh] المصدر السابق ، ص٢٦٦.

[iiiiiiiiiiii] المصدر نفسه ، ص.ص ٢٥-٢٦.

[jjjjjjjjjjjj] أحمد زايد ، مقدمة الترجمة العربية لكتاب "انتوني جيدنز" ، مقدمة نقدية في علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص.ص ١٠-١١.

[kkkkkkkkkkkk] Martin W. Bauer and Georg Gaskell (eds.,) Qualitative Researching, With Text, Image And Sound, A Particle Handbook, Sage, Publication, LTD, London, 2000, P.177.

[llllllllllll] Ibid , PP. 177-178.

[mmmmmmmmmmmm] Ibid , PP. 178-179.

[nnnnnnnnnnnn] Ibid , P. 179.

[oooooooooooo] برهان غليون ، اغتيال العقل ، مصدر سابق ، ص ٥.

[pppppppppppp] نفس المصدر ، ص.ص ٥-٦.

[qqqqqqqqqqqq] محمد عابد الجابري ، تكوين العقل العربي ، مصدر سابق ، ص٣٣٥.

[rrrrrrrrrrrr] الطهطاوي ـ سلامة موسى ـ طه حسين ـ على عبد الرازق .

[ssssssssssss] مصطفى صادق الرافعي ـ مصطفي لطفي المنفلوطي ـ أنور الجندي.

[tttttttttttt] جمال الدين الأفغاني ـ محمد عبده ـ رشيد رضا.

[uuuuuuuuuuu] انظر : خلف محمد الجراد ، العلاقة الإشكالية بين المثاقفة والغزو الثقافي في الخطاب العربي المعاصر ، المستقبل العربي ، العدد ١٧٦ ، أكتوبر ١٩٩٣ ، ص.ص ٦٦-٧٨.

[vvvvvvvvvvv] برهان غليون ، مجتمع النخبة ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص.ص ٢٦٤-٢٦٧.

[wwwwwwwwwwww] انظر : هشام شرابي ، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي ، مصدر سابق ، ص ٨٥ ؛ طارق البـشري ، نحـن بـين الموروث والوافد ، المستقبل العربي ، العدد ٥٨ ، يناير ١٩٨٣ ، ص ٣١ ؛ كليم صديقي ، التوحيد والتفسيخ ، العرفان ، العدد ٧ ، المجلد ٧٢ ، يونيو ١٩٨٤ ، ص ١٨ ؛ سعد الدين إبراهيم ، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية ، المستقبل العربي ، العـدد ٦٢ ، أبريـل ١٩٨٤ ، ص ١٠١.

[xxxxxxxxxxxx] فادي إسماعيل ، مصدر سابق ، ص١٠٨.

[yyyyyyyyyyyy] انظر : برهان غليون ، اغتيال العقل ، مصدر سابق ، ص.ص ٧-٩ ؛ كريم مروة ، أزمة الفكر السياسي العربي ، المستقبل العربي ، العدد ١٥٩ ، مايو ١٩٩٢ ، ص.ص ١٣٦ - ١٣٧.

[zzzzzzzzzzzz] انظر : هشام شرابي ، النظام الأبوي ، مصدر سابق ، ص ١٢٦ ؛ برهان غليون ، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٦ ، ص ٤٢.

[aaaaaaaaaaaaa] سعيد بنسعيد ، المفاهيم السياسية في التداول العربي المعاصر ، المستقبل العربي ، العدد ٩٢ ، أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٧.

[bbbbbbbbbbbbb] عبد الإله بلقزيز ، مقدمات لتحليل الخطاب السياسي العربي : الخطاب النهضوي والأطر المرجعية ، المستقبل العربي ، العدد ١٢٣ ، مايو ١٩٨٩ ، ص.ص ٨-٩.

[ccccccccccccc] السيد يسين ، الوعي العربي المعاصر ، مصدر سابق ، ص.ص ٥٦-٦١.

[ddddddddddddd] المصدر السابق ، ص.ص ١٧٠-١٧١.

[eeeeeeeeeeeee] Abdallah Larovi , The Crisis of The Arab Intellectual : Traditionalism or His Toricism ? Translated From French by Diarmid Camnell (Berkeley , Calif : University Of California Press, 1976.) PP. 152-155.

[fffffffffffff] هشام شرابي ، النظام الأبوي ، مصدر سابق ، ص ١٣٠.

[ggggggggggggg] نفس المصدر ، ص ١٣١.

[hhhhhhhhhhhhh] صادق جلال العظم ، نقد الفكر الديني ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٧.

[iiiiiiiiiiiii] المصدر نفسه ، ص٨.

[jjjjjjjjjjjjj] انظر : محمد أركون ، الفكر الإسلامي : قراءة علمية ، ترجمة هاشم صالح ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٧.

[kkkkkkkkkkkkk] السيد يسين ، الوعي العربي المحاصر ، مصدر سابق ، ص ٦٥.

[lllllllllllll] هشام شرابي ، النظام الأبوي ، مصدر سابق ، ص ١٢٩.

[mmmmmmmmmmmmm] محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر ، مصدر سابق ، ص١٧٧.

[nnnnnnnnnnnnn] محمد عابد الجابري ، تكوين العقل العربي ، مصدر سابق ، ص٧١.

[ooooooooooooo] المصدر السابق ، ص ٣٤٧.

[ppppppppppppp] محمد عابد الجابري ، بنية العقل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٧ ، ص.ص ٥٦٧-٥٦٨.

[qqqqqqqqqqqqq] محمد عابد الجابري ، المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد ١٥٧ ، مارس ١٩٩٢ ، ص.ص ١٢-١٣.

[rrrrrrrrrrrrr] حمزة مصطفى ، الخوف من المستقل : معالجات المثقفين العرب للمصير العربي ، المنار ، العدد ١٢ ، ديسمبر ١٩٨٥ ، ص.ص ٣٨-٣٩.

[sssssssssssss] محمود أمين العالم ، ملاحظات منهجية تمهيدية حول نقد الجابري للعقل العربي ، ندوة العقلانية العربية والمشروع الحضاري ، تونس ١٢-١٤ يوليو ١٩٨٨ ، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، ١٩٩٢ ، ص ٢٨٠.

[ttttttttttttt] لمزيد من التفصيل حول عقلنة الخطاب الوحدوي انظر : كمال عبد اللطيف ، في أوليات الخطاب الوحدوي الجديد ، الوحدة ، العـدد ٦٥ ، فبراير ١٩٩٠ ، ص.ص ٧-١٣ ؛ صبري مصطفى البياتي ، العروبة : قراءة في قنوات مفتوحة بين الخطابين القومي والديني ، المستقبل العربي ، العدد ٢٣١ ، مايو ١٩٩٠ ، ص.ص ٣٠-٤٨.

[uuuuuuuuuuuuu] عاطف العراقي ، ثورة العقل في الفلسفة العربية ، دار المعارف ، ط٤ ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٣.

[vvvvvvvvvvvvv] عاطف العراقي ، الفيلسوف ابن رشد ومستقبل الثقافة العربية ، دار الرشاد، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٠٠٣.

[wwwwwwwwwwwww] عاطف العراقي ، ثورة العقل في الفلسفة العربية ، مصدر سابق ص١٩.

(xxxxxxxxxxxxx) المصدر نفسه ، ص٣٤.
(yyyyyyyyyyyyy) عاطف العراقي ، الفيلسوف ابن رشد ومستقبل الثقافة العربية ، مصدر سابق ، ص.ص ١٨-١٩.
(zzzzzzzzzzzzz) المصدر نفسه ، ص.ص ٢٢-٢٦.
(aaaaaaaaaaaaaa) انظر : حسن حنفي ، التراث والتجديد ، المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٠.
(bbbbbbbbbbbbbb) انظر : حسن حنفي ، من العقيدة إلى الثورة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٨.
(cccccccccccccc) حسن حنفي ، حوار مع مجلة الوطن العربي ، العدد ١١٧٢ ، ٢٠-٨-١٩٩٩ ، ص٤٢.
(dddddddddddddd) حسن حنفي ، من العقيدة إلى الثورة ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص ٣٩.
(eeeeeeeeeeeeee) حسن حنفي ، التراث والتجديد ، مصدر سابق ، ص١٤.
(ffffffffffffff) حسن حنفي ، من العقيدة إلى الثورة ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص٦٦.
(gggggggggggggg) نفس المصدر ، ص ٣٢٣.
(hhhhhhhhhhhhhh) حسن حنفي ، حوار مجلة الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص٤٥.
(iiiiiiiiiiiiii) زكي نجيب محمود ، تجديد الفكر العربي ، دار الشروق ، طبعة خاصة ضمن مشروع مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ٢٠٠٤.
(jjjjjjjjjjjjjj) المصدر السابق ، ص.ص. ٥-٦.
(kkkkkkkkkkkkkk) المصدر نفسه ، ص.ص. ١٧٥-٢٠٤.
(llllllllllllll)المصدر نفسه ، ص.ص. ٢٠٥-٢٥٥.
(mmmmmmmmmmmmmm)المصدر نفسه ، ص.ص. ٣٠٣-٣٢٩.
(nnnnnnnnnnnnnn)المصدر نفسه ، ص.٦.
(oooooooooooooo)المصدر نفسه ، ص٣٨٥.
(pppppppppppppp) برهان غليون ، اغتيال العقل ، مصدر سابق ، ص ٣٥٥.
(qqqqqqqqqqqqqq) نفس المصدر ، ص ٤٤.
(rrrrrrrrrrrrrr) نفس المصدر ، ص.ص ٦٧-٧٧.
(ssssssssssssss) المصدر السابق ، ص.ص ٣٦٣-٣٦٤.
(tttttttttttttt) المصدر نفسه ، ص ٣٦٤.
(uuuuuuuuuuuuuu) هشام شرابي ، النظام الأبوي ، مصدر سابق ، ص ١١١.
(vvvvvvvvvvvvvv)المصدر نفسه ، ص ٩٢.
(wwwwwwwwwwwwww) المصدر نفسه ، ص ٩٢.
(xxxxxxxxxxxxxx) المصدر السابق ، ص.ص ١٠٧-١٠٨.
(yyyyyyyyyyyyyy) نفس المصدر ، ص.١٠٩.
(zzzzzzzzzzzzzz) نفس المصدر ، ص.ص ١٢٥-١٤٣.
(aaaaaaaaaaaaaaa) المصدر السابق ، ص.ص ١٦٩-١٧٥.
(bbbbbbbbbbbbbbb) السيد يسين ، الوعي العربي المحاصر ، مصدر سابق ، ص ١٦٣.
(ccccccccccccccc)المصدر السابق ، ص.ص ٧٨-٧٩.
(ddddddddddddddd) نفس المصدر ، ص.١٤٩.
(eeeeeeeeeeeeeee) نفس المصدر ، ص.١٧٥.
(fffffffffffffff) المصدر السابق ، ص.ص ١٦١-١٩٠.
(ggggggggggggggg)المصدر نفسه ، ص.٥٥.
(hhhhhhhhhhhhhhh) فادي إسماعيل ، مصدر سابق ، ص.٣٥.
(iiiiiiiiiiiiiii) نفس المصدر ، ص.٣٦.
(jjjjjjjjjjjjjjj)المصدر السابق ، ص.ص ١٦٠-١٦٣.
(kkkkkkkkkkkkkkk) نفس المصدر ، ص.١٦٥.
(lllllllllllllll) نفس المصدر ، ص.١٦٦.
(mmmmmmmmmmmmmmm)المصدر السابق ، ص.ص ١٦٦-١٦٧.

[nnnnnnnnnnnnnnn] عبد الحكيم أجهر ، المثقف العربي وسلطة الثقافة الأوروبية ، الوحدة ، العدد ١٤ ، نوفمبر ١٩٨٥ ، ص.ص ١٢٥-١٢٦.

[ooooooooooooooo] نزيه الأيوبي ، الفكر السياسي العربي وأزمته ، المنار ، العدد ١٢ ، ديسمبر ١٩٨٥ ، ص.ص ٥٧-٥٨

[ppppppppppppppp] هشام شرابي ، النظام الأبوي ، مصدر سابق ، ص ١٣٩.

[qqqqqqqqqqqqqqq] أحمد مجدي حجازي ، الفكر السوسيولوجي وأزمة التنظير : رؤية نقدية لمنهجية الفكر العربي ، المستقبل العربي ، العـدد ١٩٥ ، مايو ١٩٩٥ ، ص ٧١.

[rrrrrrrrrrrrrrr] عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة ، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص.٣٣٧.

[sssssssssssssss] هشام شرابي ، النظام الأبوي ، مصدر سابق ، ص.ص ١٣٦-١٣٧.

[ttttttttttttttt] سهيل القش ، في البدء كانت الممانعة ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص.ص ١٩-٢٠.

[uuuuuuuuuuuuuuu] إبراهيم محمود ، الخطاب الإشكالي للمثقف العربي ، دارسات عربية ، العددان ٩-١٠ ، يوليو وأغسطس ١٩٨٩ ، ص.ص ٧٥-٩٤.

[vvvvvvvvvvvvvvv] يمني العيد ، مصدر سابق ، ص ٥٦.

[wwwwwwwwwwwwwww] عقيل حسين ، مصدر سابق ، ص.ص ٨-٩.

[xxxxxxxxxxxxxxx] المصدر السابق ، ص.ص ٩-١١.

[yyyyyyyyyyyyyyy] صلاح قنصوة ، إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت ، د.ت ، ص.١٠٣.

[zzzzzzzzzzzzzzz] أنظر : سامي سليمان أحمد ، المؤسسة النقدية والاستجابة لتغير الواقع : خطاب النقد المسرحي الاجتماعي المصري (١٩٥٢-١٩٦٧) نموذجا ، مجلة فصول ، العدد ٦١ ، شتاء ٢٠٠٣ ، ص.ص ٤٣-٦٨.

[aaaaaaaaaaaaaaaa] نصر أبو زيد ، مقاربة منهجية ، في كتاب الأهالي رقم ٥٢ المواجهة بين رفعت السيد وعادل حسين حول الاعتدال والتطرف فـي الإسلام ، القاهرة ، أبريل ١٩٩٥ ، ص.ص ٩٢-٩٣.

[bbbbbbbbbbbbbbbb] George Ritzer , Sociology : A multiple Paradigm Science (Boston : Allyn and Bacon , Inc. 1980), P.18.

[cccccccccccccccc] محمد الجوهري ، مقدمة في علم اجتماع التنمية ، دار الكتاب للتوزيع ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٤٣.

[dddddddddddddddd] أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري : تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة ، ط١ ، دار المعـارف ، القـاهرة ، ١٩٨١ ، ص.ص ٢٢٥-٢٢٦.

[eeeeeeeeeeeeeeee] محمد الجوهري ، مقدمة في علم اجتماع التنمية ، مصدر سابق ، ص.٣٦٦.

[ffffffffffffffff] كارل بوبر ، حول منابع العلم والجهل ، في النقد الأدبي الحديث بين الأسطورة والعلم ، ترجمة محي الدين صبحي ، الدار العربية للكتاب ، طرابلس ، ١٩٨٨ ، ص٣٢.

[gggggggggggggggg] المصدر السابق ، ص.٣٣.

[hhhhhhhhhhhhhhhh] ج. بليخانوف ، النظرة الواحدية إلى التاريخ ، ترجمة محمد مستجير ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص١٩٥.

[iiiiiiiiiiiiiiii] محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر ، مصدر سابق ، ص ص .٦٦-٦٧.

[jjjjjjjjjjjjjjjj] مصطفى عبد الله خشيم ، مناهج وأساليب البحث السياسي ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، طرابلس ، ١٩٩٦ ، ص ٧٤.

[kkkkkkkkkkkkkkkk] المصدر نفسه ، ص ٧٨.

[llllllllllllllll] المصدر السابق ، ص ٥٨.

[mmmmmmmmmmmmmmmm] المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

[nnnnnnnnnnnnnnnn] مصطفى عبد الله خشيم ، موسوعة علم السياسة ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعـلان ، سـرت ، ١٩٩٤ ، ص ٦٥ ، ولمزيد من التفصيل حول تحليل المضمون كأسلوب وأداة لجمع البيانات انظر :

Bernard Berelson , Content Analysis in Communication Research . Glencoe, III , : Free Press, 1952 ; Oler . Holsti, Content Analysis For The Social Sciences And Humanities , Reading , Moss , : Addison Wesley , 1969.

[oooooooooooooooo] لمزيد من التفصيل حول منهجية تحليل الخطاب أنظر :

Louis Philips and Marianne W. Jorgensen : Discourse Analysis As Theory and Methods , Sage Publications , London , 2002.

[*] انظر دليل المقابلة بملاحق الدراسة.

إلى الفهرس

(pppppppppppppppp) لمزيد من التفصيل حول علاقة الخطابات الفرعية للطبقة الوسطى بالخطاب الـسلطوي ، انظـر : موسـى صـبري ، السادات الحقيقية والأسطورة ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص.ص ١٦٧-١٧٤.

(qqqqqqqqqqqqqqqq) مرعـي مـدكور ، صـحافة الأدب فـي مـصر ، الهيئـة العامـة لقـصور الثقافـة ، القـاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص. ص ١٦٧-١٧٢.

(rrrrrrrrrrrrrrrr) رشاد كامل ، الصحافة والثورة : ذكريات ومذكرات ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٣٠٨.

(*) الانتماء الطبقي لمنتج الخطاب كما يصنف هو ذاته.

(ssssssssssssssss) رأفت خالد ، نحو تحرير الاقتصاد الوطني ، مايو في ١٩٩١/٥/١٣.

(tttttttttttttttt) ماهر محمد على ، بيان الرئيس مبارك ومسيرة الشين فين ، مايو ، في ١٩٨٩/٣/٢٧.

(uuuuuuuuuuuuuuuu) لطفي عبد القادر ، الوجه الجديد للدبلوماسية المصرية ، مايو ، في ١٩٩١/٥/٢٧.

(vvvvvvvvvvvvvvvv) رأفت خالد ، نحو تحرير الاقتصاد الوطني ، مصدر سابق.

(wwwwwwwwwwwwwwww) رأفت خالد ، نحو تحرير الاقتصاد الوطني ، مصدر سابق .

(xxxxxxxxxxxxxxxx) رياض معوض ، انطباعات ، مايو ، في ١٩٨٩/٣/٢٠.

(yyyyyyyyyyyyyyyy) رأفت خالد ، الاستقرار مظلة الحماية الكبرى للبناء ، مايو ، في ١٩٨٩/٣/٢٧.

(zzzzzzzzzzzzzzzz) ماهر محمد على ، بيان الرئيس مبارك ومسيرة الشين فين ، مصدر سابق .

(aaaaaaaaaaaaaaaaa) أنيس منصور ، مقابلة مع الباحث ، مارس ٢٠٠٤.

(bbbbbbbbbbbbbbbbb) نبيل أباظة ، مقابلة مع الباحث ، فبراير ٢٠٠٤.

(ccccccccccccccccc) أنيس منصور ، مقابلة سابقة.

(ddddddddddddddddd) سمير رجب ، أولويات مبارك وغايات الشعب المسئولية المشتركة بين القائد والجماهير ، مايو ، في ١٩٩٤/٨/٢٢.

(eeeeeeeeeeeeeeeee) سمير رجب ، ويا ليتهم يتعلمون ، مايو ، في ١٩٩٢/٦/٢٢.

(fffffffffffffffff) ثروت أباظة ، خمسة عشر عاما ، مايو ، في ١٩٩٦/١٠/٢١.

(ggggggggggggggggg) سمير رجب ، الوطن والقائد والأمل ، مايو ، في ١٩٩٤/٨/١٥.

(hhhhhhhhhhhhhhhhh) نبيل أباظة ، فوق الحزبية ، مايو ، في ١٩٨٨/٢/٨.

(iiiiiiiiiiiiiiiii) صفوت الشريف ، ليست الأغلبية في مأزق وليست المعارضة في خطر ، مايو ، ١٩٨٨/٢/٢٩.

(jjjjjjjjjjjjjjjjj) رأفت خالد ، حماية المكاسب الديمقراطية ، مايو ، ١٩٨٩/٣/٦.

(kkkkkkkkkkkkkkkkk) محمود تهامي ، هدية الوطن للمعارضة ، مايو ، ١٩٨٧/١/٥.

(lllllllllllllllll) سمير رجب ، أجهزة التشويش المريضة ، مايو ، ١٩٨٧/١/٥.

(mmmmmmmmmmmmmmmmm) ثروت أباظة ، الانتخاب الفردي أصلح ، مايو ، ١٩٩٤/٨/٢٢.

(nnnnnnnnnnnnnnnnn) رياض معوض ، انطباعات ، مايو ، ١٩٨٩/٣/٦.

(ooooooooooooooooo) سمير رجب ، الديمقراطية بين الخطائين والمكذبين ، مايو ، ١٩٩٢/٦/١٥.

(ppppppppppppppppp) نبيل أباظة ، مقابلة سابقة.

(qqqqqqqqqqqqqqqqq) أنيس منصور ، مقابلة سابقة.

(rrrrrrrrrrrrrrrrr) أنيس منصور ، مقابلة سابقة.

(sssssssssssssssss) المصدر نفسه.

(ttttttttttttttttt) المصدر نفسه.

(uuuuuuuuuuuuuuuuu) نبيل أباظة ، مقابلة سابقة

(vvvvvvvvvvvvvvvvv) المصدر السابق.

(wwwwwwwwwwwwwwwww) المصدر نفسه.

(xxxxxxxxxxxxxxxxx) المصدر نفسه.

(yyyyyyyyyyyyyyyyy) رأفت خالد ، الجدل العقيم : بيع أو لا بيع ، مايو ، ١٩٩٠/٤/١٦.

(zzzzzzzzzzzzzzzzz) نور الدين بكر ، لله ولمصر ولسنا ضد التيار ، مايو ، ١٩٩٤/٨/١.

(aaaaaaaaaaaaaaaaaa) نور الدين بكر ، كان زمان ، مايو ، ١٩٩٧/١١/١٠.

(bbbbbbbbbbbbbbbbbb) رأفت خالد ، الوحدة الوطنية والتحدي ، مايو ، ١٩٩٠/٤/٢.

[cccccccccccccccccc] رأفت خالد ، الدروس المستفادة من خطاب الرئيس ، مايو ، ١٩٩٠/٤/٣٠.

[dddddddddddddddddd] رأفت خالد ، نحو تحرير الاقتصاد الوطني ، مصدر سابق.

[eeeeeeeeeeeeeeeeee] لطفي عبد القادر ، قراءة في خطاب الرئيس ، مايو ، ١٩٩١/٥/٦.

[ffffffffffffffffff] إبراهيم عياد المراغي ، في عهد مبارك رؤية مستقبلية لمصر ، مايو ، ١٩٩٦/١٠/٢٨.

[gggggggggggggggggg] لطفي عبد القادر ، شهادة نعتز بها رئيساً وشعباً وحكومةً ، مايو ، ١٩٩٩/١/٤.

[hhhhhhhhhhhhhhhhhh] إبراهيم عياد المراغي ، مصر .. والعالم ، مايو ، ١٩٩٨/١٢/٢٨.

[iiiiiiiiiiiiiiiiii] نبيل أباظة ، مقابلة سابقة.

[jjjjjjjjjjjjjjjjjj] أنيس منصور ، مقابلة سابقة.

[kkkkkkkkkkkkkkkkkk] لطفي عبد القادر ، مصر في عيون الآخرين ، مايو ، ١٩٨٨/٢/١٥.

[llllllllllllllllll] لطفي عبد القادر ، مصر في عيون الآخرين ، مايو ، ١٩٨٩/٣/٦

[mmmmmmmmmmmmmmmmmm] المصدر نفسه.

[nnnnnnnnnnnnnnnnnn] سمير رجب ، مبارك يجدد دماء القومية العربية ، مايو ، ٢٠٠٠/٢/٢١.

[oooooooooooooooooo] لطفي عبد القادر ، مصر في عيون الآخرين ، مصدر سابق ، ١٩٨٨/٢/١٥.

[pppppppppppppppppp] سمير رجب ، مصر والأخوة العرب والأشقاء الأفارقة ، مايو ، ٢٠٠٠/٢/٢٨.

[qqqqqqqqqqqqqqqqqq] لطفي عبد القادر ، نتنياهو يوجه صفعة جديدة للسلام ، مابو ، ١٩٩٨/١٢/٢١.

[rrrrrrrrrrrrrrrrrr] سمير رجب ، مبارك واللقاء المرتقب ، مايو ، ١٩٩٧/١١/١٠.

[ssssssssssssssssss] لطفي عبد القادر ، قدرة مبارك الفائقة على الحركة والفعل والتأثير ، مايو ، ٢٠٠٠/٢/٢١.

[tttttttttttttttttt] لطفي عبد القادر ، نحن نرفض الوصاية أيا كانت ، مايو ، ٢٠٠٠/٢/٢٨.

[uuuuuuuuuuuuuuuuuu] لطفي عبد القادر : استراتيجية مبارك لمواجهة الموقف المتدهور ، مايو ، ١٩٩٩/١/١٨.

[vvvvvvvvvvvvvvvvvv] لطفي عبد القادر ، كوارث صدام ومصائب عصابته ، مايو ، ١٩٩٩/١/١١.

[wwwwwwwwwwwwwwwwww] سمير رجب ، مبارك والموقف الجرئ دائماً ، مايو ، ١٩٩٨/١٢/٢١.

[xxxxxxxxxxxxxxxxxx] أنيس منصور ، مقابلة سابقة.

[yyyyyyyyyyyyyyyyyy] المصدر نفسه.

[zzzzzzzzzzzzzzzzzz] نبيل أباظة ، مقابلة سابقة.

[aaaaaaaaaaaaaaaaaaa] سمير رجب ، أصحاب الدخل المحدود فلتطمئنوا أكثر وأكثر ، مايو ، ١٩٩٦/١٠/٢٨.

[bbbbbbbbbbbbbbbbbbb] سمير رجب ، حقاً إنه جوهر الإنسان ، مايو ، ١٩٩٦/١٠/١٤.

[ccccccccccccccccccc] سمير رجب ، مبارك واللقاء المرتقب ، مصدر سابق.

[ddddddddddddddddddd] سمير رجب ، الحكومة والالتزام بتوجيهات الرئيس ، مايو ، ١٩٩٩/١/٤.

[eeeeeeeeeeeeeeeeeee] سمير رجب ، الأمانة العامة للحزب تحدد موقفها بعد التشكيل الجديد ، مايو ، ٢٠٠٠/٢/١٤.

[fffffffffffffffffff] إبراهيم عياد المراغي ، في عهد مبارك رؤية مستقبلية لمصر ، مصدر سابق.

[ggggggggggggggggggg] أنيس منصور ، مقابلة سابقة.

[hhhhhhhhhhhhhhhhhhh] نبيل أباظة ، مقابلة سابقة.

[iiiiiiiiiiiiiiiiiii] فرج فودة ، جريدة الشعب وإثارة الفتنة ، مايو ، ١٩٩٠/٤/٣٠.

[jjjjjjjjjjjjjjjjjjj] طارق حجي ، كلمة قاطعة عن أحداث الإرهاب والتعصب في الصعيد ، مايو ، ١٩٩٠/٤/٢.

[kkkkkkkkkkkkkkkkkkk] فرج فودة ، جريدة الشعب وإثارة الفتنة ، مصدر سابق.

[lllllllllllllllllll] ثروت أباظة ، لا بد للحق أن ينتصر ، مايو ، ١٩٩٥/٩/١١.

[mmmmmmmmmmmmmmmmmmm] على الدالي ، التجديد والعام الجديد ، مايو ، ١٩٨٧/١/٥.

[nnnnnnnnnnnnnnnnnnn] فرج فودة ، جريدة الشعب وإثارة الفتنة ، مصدر سابق.

[ooooooooooooooooooo] فرج فودة ، جريدة الشعب وإثارة الفتنة ، مصدر سابق.

[ppppppppppppppppppp] أنيس منصور ، مقابلة سابقة.

[qqqqqqqqqqqqqqqqqqq] المقابلة نفسها

[rrrrrrrrrrrrrrrrrr] نبيل أباظة ، مقابلة سابقة.

إلى الفهرس

[sssssssssssssssssss] سمير رجب ، الحكومة والالتزام بتوجيهات الرئيس ، مصدر سابق.

[ttttttttttttttttttt] رياض معوض ، الحياة البرلمانية في عهد مبارك ، مايو ، ١٩٩٧/١١/١٧.

[uuuuuuuuuuuuuuuuuuu] سمير رجب ، اللهم لا حسد ، مايو ، ١٩٩٧/١١/١٧.

[vvvvvvvvvvvvvvvvvvv] شوقي السيد ، استجواب ، مايو ، ١٩٩٦/١٠/٢١.

[wwwwwwwwwwwwwwwwwww] بدر الدين خطاب ، نصف مليار أفريقي يجددون الثقة في مبارك ، مايو ، ١٩٩٣/٧/١٢.

[xxxxxxxxxxxxxxxxxxx] سمير رجب ، ويا ليتهم يتعلمون ! ، مايو ، ١٩٩٢/٦/٢٢.

[yyyyyyyyyyyyyyyyyyy] سمير رجب ، مصر ومبارك والنظرية الجديدة في العلاقات الدولية ، مايو ، ١٩٩٦/١٠/٢١.

[zzzzzzzzzzzzzzzzzzz] سمير رجب ، مصر وهذه السمعة العالمية ، مايو ، ١٩٩٤/٨/١.

[aaaaaaaaaaaaaaaaaaaa] نور الدين بكر ، مصر والدنيا قادمة إليها ، مايو ، ١٩٩٤/٨/١٥.

[bbbbbbbbbbbbbbbbbbbb] نبيل أباظة ، مقابلة سابقة.

[cccccccccccccccccccc] أنيس منصور ، مقابلة سابقة..

[dddddddddddddddddddd] المقابلة السابقة.

[eeeeeeeeeeeeeeeeeeee] نبيل أباظة ، مقابلة سابقة..

[ffffffffffffffffffff] نور الدين بكر ، لله ولمصر و لسنا ضد التيار ، مصدر سابق.

[gggggggggggggggggggg] سمير رجب ، الأمانة العامة للحزب تحدد موقفها بعد التشكيل الجديد ، مصدر سابق.

[hhhhhhhhhhhhhhhhhhhh] إبـــراهيم عيـــاد المراغـــي ، بـــشائر لمرحلـــة مقبلـــة جديـــدة يـــشارك فيهـــا الموظـــف والفـــلاح والعامـــل ، مايو ، ١٩٩٩/١/٤.

[iiiiiiiiiiiiiiiiiiii] سمير رجب ، أصحاب الدخل المحدود فلتطمئنوا أكثر وأكثر ، مصدر سابق.

[jjjjjjjjjjjjjjjjjjjj] سمير رجب ، الحكومة والالتزام بتوجيهات الرئيس ، مصدر سابق.

[kkkkkkkkkkkkkkkkkkkk] أنيس منصور ، مقابلة سابقة..

[llllllllllllllllllll] نبيل أباظة ، مقابلة سابقة..

[mmmmmmmmmmmmmmmmmmmm] ثروت أباظة ، الانتخاب الفردي أصلح ، مصدر سابق.

[nnnnnnnnnnnnnnnnnnnn] رشاد السيد طه ، شكري تفرغ للمكاسب الشخصية وضرب العمل في مقتل ، مايو ، ١٩٩٣/٧/٥.

[oooooooooooooooooooo] أشرف عبد الحفيظ ، أحزاب المعارضة دكاكين بقالة لمن يدفع أكثر ، مايو ، ١٩٩٣/٧/٢٦.

[pppppppppppppppppppp] محمد عثمان ، المجاهد حول الحزب إلى مستنقع ، مايو ، ١٩٩٢/٦/١٥.

[qqqqqqqqqqqqqqqqqqqq] السيد عبد الرازق ، شكري أضاع تاريخه ، مايو ، ١٩٩٢/٦/٨.

[rrrrrrrrrrrrrrrrrrrr] أشرف عبد الحفيظ ، أحزاب المعارضة دكاكين بقالة لمن يدفع أكثر ، مصدر سابق.

[ssssssssssssssssssss] سمير رجب ، أجهزة التشويش المريضة ، مايو ، ١٩٨٧/١/٥.

[tttttttttttttttttttt] سمير رجب ، الدستور المفترى عليه ، مايو ، ١٩٩٣/٧/٥.

[uuuuuuuuuuuuuuuuuuuu] رأفت خالد ، مبادرة مصر السلمية وموقف المعارضة المحلية (٢) ، مايو ، ١٩٨٨/٢/٨.

[vvvvvvvvvvvvvvvvvvvv] ثروت أباظة ، الانتخاب الفردي أصلح ، مصدر سابق .

[wwwwwwwwwwwwwwwwwwww] رأفت خالد ، مبادرة مصر السلمية وموقف المعارضة المحلية ، مايو ، ١ /١٩٨٨/٢.

[xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx] سمير رجب ، التجمع والتطرف الديني ، مايو ، ١٩٩٢/٦/٨.

[yyyyyyyyyyyyyyyyyyyy] سمير رجب ، الكلمة أمانة .. والصحافة مسئولية ، مايو ، ١٩٩٤/٨/٨.

[zzzzzzzzzzzzzzzzzzzz] أنيس منصور ، مقابلة سابقة.

[aaaaaaaaaaaaaaaaaaaaa] فؤاد سراج الدين ، وثائق وفدية ، منشورات جهاز الإعداد والنشر معهد الدراسات السياسية ، حزب الوفد ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص٧.

[bbbbbbbbbbbbbbbbbbbbb] فؤاد سراج الدين ، المصدر السابق ، ص٧.

[ccccccccccccccccccccc] مرعي مدكور ، صحافة الأدب في مصر ، مصدر سابق ، ص ١٧٠.

[ddddddddddddddddddddd] جمال بدوي ، أصابع المواساد في وادي الملوك ، الوفد ، ١٩٩٧/١١/٢٧.

[eeeeeeeeeeeeeeeeeeeee] جمال بدوي ، عندما تقول مصر لا للنفوذ الأجنبي ، الوفد ، ١٩٩٧/١١/١٣.

[fffffffffffffffffffff] أحمد أبو الفتح ، إلى متى .. ؟! ، الوفد ، ١٩٩٤/٨/١١.

[gggggggggggggggggggg] نعمان جمعة ، نبضات ، الوفد ، ١٩٩٤/٨/٤.

[hhhhhhhhhhhhhhhhhhhh] إبراهيم دسوقي أباظة ، مرحبا بصندوق الدين الدولي ، الوفد ، ١٩٩١/٥/٩.

[iiiiiiiiiiiiiiiiiiii] عبد العزيز محمد ، التغيير ... أو الدمار ، الوفد ، ١٩٨٨/٢/١٨.

[jjjjjjjjjjjjjjjjjjjj] أحمد أبو الفتح ، النجاح يا حكومة .. هو .. ؟! ، الوفد ، ١٩٩٢/٦/١١.

[kkkkkkkkkkkkkkkkkkkk] عبد العزيز محمد ، استجواب ، الوفد ، ١٩٨٩/٣/١٦.

[llllllllllllllllllll] نعمان جمعة ، نبضات ، الوفد ، ١٩٨٨/٢/٤.

[mmmmmmmmmmmmmmmmmmmm] جمال بدوي ، مقابلة شخصية مع الباحث ، ديسمبر ٢٠٠٣.

[nnnnnnnnnnnnnnnnnnnn] إبراهيم دسوقي أباظة ، مقابلة شخصية مع الباحث ، يناير ٢٠٠٤.

[oooooooooooooooooooo] إبراهيم دسوقي أباظة ، العزبة ، الوفد ، ١٩٩٤/٨/١١.

[pppppppppppppppppppp] نعمان جمعة ، نبضات ، الوفد ، ١٩٩٣/٧/٢٢.

[qqqqqqqqqqqqqqqqqqqq] إبراهيم دسوقي أباظة ، دستور أم حجة وقف ، الوفد ، ١٩٩٣/٧/٢٩.

[rrrrrrrrrrrrrrrrrrrr] إبراهيم دسوقي أباظة ، مرحبا بصندوق الدين الدولي ، مصدر سابق.

[ssssssssssssssssssss] إبراهيم دسوقي أباظة ، الإفلاس !!! ، الوفد ، ١٩٩١/٥/٢.

[tttttttttttttttttttt] إبراهيم دسوقي أباظة ، البديل الممكن والمستحيل !! ، الوفد ، ١٩٩٣/٧/١٥..

[uuuuuuuuuuuuuuuuuuuu] نعمان جمعة ، نبضات ، الوفد ، ١٩٩٣/٧/١.

[vvvvvvvvvvvvvvvvvvvv] أحمد أبو الفتح ، ٤١ سنة .. ؟! ، الوفد ، ١٩٩٣/٧/١٥.

[wwwwwwwwwwwwwwwwwwww] نعمان جمعة ، نبضات ، الوفد ، ١٩٨٩/٣/٩.

[xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx] عبد العزيز محمد ، طوارئ .. ومصائب !! ، الوفد ، ١٩٩١/٥/١٦.

[yyyyyyyyyyyyyyyyyyyy] محمد عصفور ، النظام العسكري بين الأزمة والسقوط ، الوفد ، ١٩٨٩/٣/٢.

[zzzzzzzzzzzzzzzzzzzz] جمال بدوي ، قانون الطوارئ حتى نهاية القرن العشرين !! ، الوفد ، ١٩٩١/٥/٩.

[aaaaaaaaaaaaaaaaaaaaa] جمال بدوي ، الإخوان المسلمين أمام المحاكم العسكرية ، الوفد ، ١٩٩٥/٩/٧.

[bbbbbbbbbbbbbbbbbbbbb] عباس الطرابيلي ، الإدارة والديمقراطية يحققان المعجزة ، الوفد ، ٢٠٠٠/٢/٣.

[ccccccccccccccccccccc] إبراهيم دسوقي أباظة ، قليل من الحكمة ، الوفد ، ١٩٩٧/١١/٢٧.

[ddddddddddddddddddddd] إبراهيم دسوقي أباظة ، محدودو الدخل ومحدودو العقل ، الوفد ، ١٩٩١/٥/٢٣.

[eeeeeeeeeeeeeeeeeeeee] إبراهيم دسوقي أباظة ، شعب لقطة !! ، الوفد ، ١٩٩١/٥/٣٠.

[fffffffffffffffffffff] إبراهيم دسوقي أباظة ، مقابلة سابقة.

[ggggggggggggggggggggg] جمال بدوي ، مقابلة سابقة.

[hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh] إبراهيم دسوقي أباظة ، مقابلة سابقة.

[iiiiiiiiiiiiiiiiiiiii] جمال بدوي ، مقابلة سابقة.

[jjjjjjjjjjjjjjjjjjjjj] إبراهيم دسوقي أباظة ، مقابلة سابقة.

[kkkkkkkkkkkkkkkkkkkkk] المصدر نفسه.

[lllllllllllllllllllll] المصدر السابق.

[mmmmmmmmmmmmmmmmmmmmm] إبراهيم دسوقي أباظة ، بيان الحكومة ومصائبنا الخمس ، الوفد ، ١٩٨٧/١/٨.

[nnnnnnnnnnnnnnnnnnnnn] إبراهيم دسوقي أباظة ، جراحة أم تخدير ؟! ، الوفد ، ١٩٨٧/١/٢٢.

[ooooooooooooooooooooo] إبراهيم دسوقي أباظة ، استثمار يا محسنين ، الوفد ، ١٩٩٢/٦/٢٥.

[ppppppppppppppppppppp] جمال بدوي ، إصلاح المصار الاقتصادي نقطة التقاء بين الوفد والرئيس مبارك ، الوفد ، ١٩٩٠/٤/٥.

[qqqqqqqqqqqqqqqqqqqqq] منى مكرم عبيد ، الوفد وثورة ١٩١٩ ، الوفد ، ١٩٨٩/٣/٩.

[rrrrrrrrrrrrrrrrrrrrr] سعيد عبد الخالق ، نعم حكومتنا في حاجة إلى تشجيع لزيادة قدرتها على الفهم والاستيعاب ، الوفد ، ١٩٩٢/٦/٤.

[sssssssssssssssssssss] أحمد أبو الفتح ، النجاح يا حكومة .. هو ؟! ، مصدر سابق.

[ttttttttttttttttttttt] إبراهيم دسوقي أباظة ، الثمن ، الوفد ، ١٩٩٠/٤/١٢.

[uuuuuuuuuuuuuuuuuuuuu] نعمان جمعة ، نبضات ، مصدر سابق ، ١٩٨٨/٢/٤.

إلى الفهرس

[vvvvvvvvvvvvvvvvvvvvv] إبراهيم دسوقي أباظة ، مقابلة سابقة.
[wwwwwwwwwwwwwwwwwwwww] جمال بدوي ، مقابلة سابقة.
[xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx] نعمان جمعة ، نبضات ، الوفد ، ٢٠٠٠/٢/١٧.
[yyyyyyyyyyyyyyyyyyyyy] أحمد أبو الفتح ، هزيمة إسرائيل الثانية ، الوفد ، ٢٠٠٠/٢/١٧.
[zzzzzzzzzzzzzzzzzzzzz] المصدر نفسه.
[aaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaa] عباس الطرابيلي ، كلينتون ، هولاكو الجديد ! ، الوفد ، ١٩٩٨/١٢/٢٤.
[bbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbb] أحمد أبو الفتح ، إلغاء العار بإلغائنا الحصار على العراق ، الوفد ١٩٩٨/١٢/٢٤.
[cccccccccccccccccccccc] سعيد عبد الخالق ، العراق ينادينا ، الوفد ، ١٩٩٨/١٢/٢٤.
[dddddddddddddddddddddd] نعمان جمعة ، نبضات ، الوفد ، ١٩٩٩/١/١٤.
[eeeeeeeeeeeeeeeeeeeeee] أحمد أبو الفتح ، هزيمة إسرائيل الثانية ، مصدر سابق.
[ffffffffffffffffffffff] عباس الطرابيلي ، عاهرات إسرائيل يهددن أمن مصر ، الوفد ، ١٩٩٩/١/٧.
[gggggggggggggggggggggg] إبراهيم دسوقي أباظة ، سلام أمريكا وإسرائيل ، الوفد ، ١٩٩٦/١٠/١٠.
[hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh] منى مكرم عبيد ، هل تعتقد أمريكا أننا بلهاء ، الوفد ، ١٩٨٨/٢/١١.
[iiiiiiiiiiiiiiiiiiiiii] نعمان جمعة ، نبضات ، الوفد ، ١٩٩٧/١١/١٣.
[jjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjj] جمال بدوي ، مقابلة سابقة.
[kkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkk] إبراهيم دسوقي أباظة ، مقابلة سابقة.
[llllllllllllllllllllll] إبراهيم دسوقي أباظة ، المصدر السابق.
[mmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmm] أحمد أبو الفتح ، ٤١ سنة .. ؟! مصدر سابق.
[nnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnn] عبد العزيز محمد ، التغيير أو الدمار ، مصدر سابق.
[oooooooooooooooooooooo] النحاس نوار ، البركان والانفجار ، الوفد ، ١٩٩٩/١/٢١.
[pppppppppppppppppppppp] جمال بدوي ، اضربوا مواقع الفساد قبل اتساع موجه الإجرام ، الوفد ، ١٩٩١/٥/٢.
[qqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqq] سعيد عبد الخالق ، الشعب أول من يدفع وأخر من يعلم ، الوفد ، ١٩٩١/٥/٩.
[rrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrr] جمال بدوي ، مقابلة سابقة.
[ssssssssssssssssssssss] إبراهيم دسوقي أباظة ، مقابلة سابقة.
[tttttttttttttttttttttt] جمال بدوي ، الديمقراطية عصا موسى التي تلقف الإفك والضلال ، الوفد ، ١٩٩٢/٦/١١.
[uuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuu] جمال بدوي ، الإخوان أمام المحاكم العسكرية ، مصدر سابق.
[vvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvv] نعمان جمعة ، نبضات ، الوفد ، ١٩٩٥/٩/٢٨.
[wwwwwwwwwwwwwwwwwwwwww] مصطفى شردي ، مطلوب إعادة النظر في الحسابات ، الوفد ، ١٩٨٩/٣/٢.
[xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx] إبراهيم دسوقي أباظة ، قميص عثمان الذي به يحكمون ، الوفد ، ١٩٨٩/٣/١٦.
[yyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyy] جمال بدوي ، مقابلة سابقة.
[zzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzz] إبراهيم دسوقى أباظة ، مقابلة سابقة..
[aaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaa] نعمان جمعة ، نبضات ، الوفد ، ١٩٨٧/١/١.
[bbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbb] نعمان جمعة ، نبضات ، الوفد ، ١٩٨٧/١/١٥.
[ccccccccccccccccccccccc] نعمان جمعة ، نبضات ، الوفد ، ١٩٨٧/١/٨.
[ddddddddddddddddddddddd] نعمان جمعة ، نبضات ، الوفد ، ١٩٩٣/٧/١٥.
[eeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeee] أحمد أبو الفتح ، ٤١ سنة ؟! ، مصدر سابق.
[fffffffffffffffffffffff] أحمد أبو الفتح ، فن خلق الأزمات .. ؟! ، الوفد ، ١٩٩٢/٦/١٨.
[ggggggggggggggggggggggg] أحمد أبو الفتح ، إلى متى ، مصدر سابق.
[hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh] أحمد أبو الفتح ، النجاح يا حكومة هو .. ؟! ، مصدر سابق.
[iiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiii] إبراهيم دسوقي أباظة ، محدودو الدخل ومحدودو العقل !! ، مصدر سابق.
[jjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjj] إبراهيم دسوقي أباظة ، قليل من الحكمة ، مصدر سابق.
[kkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkk] إبراهيم دسوقي أباظة ، البديل الممكن والمستحيل ، مصدر سابق.

[llllllllllllllllllllllll] إبراهيم دسوقي أباظة ، سلام أمريكا وإسرائيل ، الوفد ، ١٩٩٦/١٠/٣.
[mmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmm] نعمان جمعة ، نبضات ، مصدر سابق ، ١٩٩٤/٨/٤.
[nnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnn] إبراهيم دسوقي أباظة ، مقابلة سابقة.
[oooooooooooooooooooooooo] جمال بدوي ، مقابلة سابقة.
[pppppppppppppppppppppppp] إبراهيم دسوقي أباظة ، مقابلة سابقة.
[qqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqq] جمال بدوي ، مقابلة سابقة.
[rrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrr] أحمد أبو الفتح ، ٤١ سنة ..؟! ، مصدر سابق.
[ssssssssssssssssssssssss] أحمد أبو الفتح ، نكتة سخيفة والأمر لله .. ؟! ، الوفد ، ١٩٩٢/٦/٢٥.
[tttttttttttttttttttttttt] نعمان جمعة ، نبضات ، الوفد ، ١٩٩١/٥/٢.
[uuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuu] نعمان جمعة ، نبضات ، الوفد ، ١٩٨٨/٢/١٨.
[vvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvv] إبراهيم دسوقي أباظة ، محدودو الدخل ومحدودو العقل !! ، مصدر سابق.
[wwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwww] إبراهيم دسوقي أباظة ، الإفلاس !!! ، مصدر سابق.
[xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx] مصطفى شردي ، الاستقرار الذي نراه والذي يجب أن نحميه ، الوفد ، ١٩٨٩/٣/٢٣.
[yyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyy] رفعت لقوشة ، الطبقة الوسطى وحصار الأزمة ، الوفد ، ١٩٨٩/٣/١٦.
[zzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzz] جمال بدوي ، مقابلة سابقة.
[aaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaa] إبراهيم دسوقي أباظة ، مقابلة سابقة.
[bbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbb] عباس الطرابيلي ، مواقفنا قومية وليست انتخابية ، الوفد ، ١٩٩٩/١/٢١.
[ccccccccccccccccccccccccc] مصطفى شردي ، دعونا ننقذ مصر فهي أهم من مليون وزير ، الوفد ، ١٩٨٨/٢/١٨.
[ddddddddddddddddddddddddd] مصطفى شردي ، الحياد والانحياز في معالجة قضية ثورة مصر ، الوفد ، ١٩٨٨/٢/٢٥.
[eeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeee] جمال بدوي ، إياك أن تقول لا !! ، الوفد ، ١٩٩٣/٧/٢٩.
[fffffffffffffffffffffffff] جمال بدوي ، الذين يتحدثون باسم الرئيس مبارك ، الوفد ، ١٩٩٣/٧/٢٢.
[ggggggggggggggggggggggggg] جمال بدوي ، حديث القطار حول القطاع العام ، الوفد ، ١٩٩٠/٤/٢٦.
[hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh] نعمان جمعة ، نبضات ، مصدر سابق ، ١٩٩٥/٩/٢٨.
[iiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiii] جمال بدوي ، الإخوان أمام المحاكم العسكرية ، مصدر سابق.
[jjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjj] مصطفى شردي ، مطلوب إعادة النظر في الحسابات ، مصدر سابق.
[kkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkk] إبراهيم دسوقى أباظة ، مقابلة سابقة.
[lllllllllllllllllllllllll] إبراهيم دسوقي أباظة ، المقابلة السابقة.
[mmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmm] على ليلة ، التيار الإسلامي بين التأييد والمعارضة : قراءة في الصحافة المصرية ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢ ، ص ٣١٤.
[nnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnn] المصدر نفسه ، ص ٣١٤.
[ooooooooooooooooooooooooo] على ليلة ، المصدر السابق ، ص.ص ٣١٤-٣١٥.
[ppppppppppppppppppppppppp] المصدر نفسه ، ص ٣١٥.
[qqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqq] محمود المراغي ، الفضيحة ، الأهالي ، ١٩٨٩/٣/١٥.
[rrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrr] عثمان محمد عثمان ، حتى يكون الإصلاح الاقتصادي مصرياً ، الأهالي ، ١٩٨٨/٢/٢٤.
[sssssssssssssssssssssssss] لطفي واكد ، أمريكا والحصار الاقتصادي ، الأهالي ، ١٩٨٩/٣/١٥.
[ttttttttttttttttttttttttt] فؤاد مرسى ، يجب أن ينتهي الركود في الحياة السياسية ، الأهالي ، ١٩٨٨/٢/١٧.
[uuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuu] رفعت السعيد ، إقامة حد الرجم .. ! ، الأهالي ، ١٩٨٨/٢/٢٤.
[vvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvv] سعيد إسماعيل على، جماهير تبحث عن أحزاب !! ، الأهالي ، ١٩٩١/٥/١.
[wwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwww] رفعت السعيد ، رسالة إلى الرئيس ، الأهالي ، ١٩٨٧/١/٧.
[xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx] سعيد إسماعيل على ، لصالح الأغنياء وزارة التعليم تعتدي على الدستور ، الأهالي ، ١٩٨٧/١/٢٨.
[yyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyy] حسين عبد الرازق ، الرئيس وأمريكا ، الأهالي ، ١٩٨٧/١/٢١.
[zzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzz] صلاح عيسى ، مقابلة مع الباحث ، يناير ٢٠٠٤.

إلى الفهرس

(aaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaa) محمد سيد أحمد ، مقابلة شخصية مع الباحث ، مارس ٢٠٠٤.

(bbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbb) لطفي واكد ، الاستقرار .. والخبز .. والحرية ، الأهالي ، ١٩٨٩/٣/٢٩.

(cccccccccccccccccccccccccc) صلاح عيسى ، من الذي سيجلس على الخازوق ؟ ، الأهالي ، ١٩٨٨/٢/١٠.

(dddddddddddddddddddddddddd) محمود المراغي ، لم ينجح أحد ، الأهالي ، ١٩٨٩/٣/٨.

(eeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeee) محمد سيد أحمد ، في اليوبيل الذهبي لحقوق الإنسان ، الأهالي ، ١٩٩٨/١٢/١٦.

(ffffffffffffffffffffffffff) حسين عبد الرازق ، لا لدولة الشرطة ، الأهالي ، ١٩٨٧/١/٢٨.

(gggggggggggggggggggggggggg) أمينة النقاش ، الإخوان والحكومة ، الأهالي ، ١٩٩٥/٩/٢٠.

(hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh) جودة عبد الخالق ، رياح التغيير ، الأهالي ، ١٩٩٨/١٢/٢.

(iiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiii) محمد سيد أحمد ، مقابلة سابقة.

(jjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjj) صلاح عيسى ، مقابلة سابقة.

(kkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkk) إبراهيم سعد الدين ، ثروة الشعب تباع بأبخس الأثمان ! ، الأهالي ، ١٩٩٠/٤/١٨.

(llllllllllllllllllllllllll) إسماعيل صبري عبد الله ، كل شئ للبيع ، الأهالي ، ١٩٩٠/٤/٢٥.

(mmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmm) جلال أمين ، الجلوس على المصاطب ليس ذنبهم ، الأهالي ، ١٩٩١/٥/٨.

(nnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnn) فؤاد مرسى ، يجب أن ينتهي الركود في الحياة السياسية ، مصدر سابق.

(oooooooooooooooooooooooooo) جودة عبد الخالق ، الرطل الأخير من لحم الحي؟ ، الأهالي ، ١٩٩٣/٧/٢١.

(pppppppppppppppppppppppppp) إبراهيم العيسوي ، تناقضات العلاج الحكومي لمشكلة البطالة ، الأهالي ، ١٩٩٤/٨/٣١.

(qqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqq) رمزي زكي ، ضريبة المبيعات وهموم المنتجين والمستهلكين ؟ ، الأهالي ، ١٩٩١/٥/١.

(rrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrr) حسين عبد الرازق ، لأول مرة أحزاب المعارضة الرئيسية تجمع على قول .. لا ، الأهالي ، ١٩٩٣/٧/٢٨.

(ssssssssssssssssssssssssss) محمد سيد أحمد ، مقابلة سابقة.

(tttttttttttttttttttttttttt) صلاح عيسى ، مقابلة سابقة.

(uuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuu) رفعت السعيد ، إقامة حد الرجم ، مصدر سابق.

(vvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvv) لطفي واكد ، للقدس السلام وللانتفاضة النصر ، الأهالي ، ١٩٩٦/١٠/٢.

(wwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwww) نبيل زكي ، عاجل للأهمية .. تحية إلى المقاومة ، الأهالي ، ٢٠٠٠/٢/٢.

(xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx) محمد سيد أحمد ، لا يجب بحال من الأحوال الرضوخ لمحاولات وقف الانتفاضة ، الأهالي ، ١٩٨٩/٣/١٥.

(yyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyy) حسين عبد الرازق ، حماية الانتفاضة واجب مقدس لكافة القوى الشريفة العربية ، الأهالي ، ١٩٨٨/٢/٣.

(zzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzz) محمد سيد أحمد ، حق المقاومة في مواجهة الاحتلال ، الأهالي ، ٢٠٠٠/٢/٢٣.

(aaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaa) محمد سيد أحمد ، حتى لا تكون مشاركة القاهرة في القمة الإسلامية تكريساً لكامب ديفيد وتدعيماً له ، الأهالي ، ١٩٨٧/١/٢٨.

(bbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbb) محمد سيد أحمد ، الأمم المتحدة ويوجوسلافيا وإسرائيل ، الأهالي ، ١٩٩٢/٦/٣.

(ccccccccccccccccccccccccccc) صلاح عيسى ، إحنا بتوع المبادرة ، الأهالي ، ١٩٨٨/٢/٣.

(ddddddddddddddddddddddddddd) نبيل زكي ، متى يعلنون استيقاظ العرب ؟! ، الأهالي ، ١٩٩٨/١٢/٢٣.

(eeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeee) سعد الدين إبراهيم ، الضحك على العرب هواية عالمية ، الأهالي ، ١٩٩٠/٤/١٨.

(fffffffffffffffffffffffffff) نبيل زكي ، بماذا تنصحون لبنان ؟ ، الأهالي ، ٢٠٠٠/٢/٩.

(ggggggggggggggggggggggggggg) لطفي واكد ، وقفة مع الصديق الأمريكي ، الأهالي ، ١٩٩٤/٨/١٧.

(hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh) نبيل زكي ، الآن نصدق كلينتون ! ، الأهالي ، ١٩٩٨/١٢/٣٠.

(iiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiii) إسماعيل صبرى عبد الله ، حديث القمة ، الأهالي ، ٢٠٠٠/٢/٢٣.

(jjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjj) محمد سيد أحمد ، مقابلة سابقة.

(kkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkk) صلاح عيسى ، مقابلة سابقة.

(lllllllllllllllllllllllllll) جودة عبد الخالق ، الرطل الأخير من لحم الحي؟ ، مصدر سابق.

(mmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmm) لطفي واكد ، عيد الفلاح ومطالبه العادلة ، الأهالي ، ١٩٩٥/٩/١٣.

(nnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnn) فؤاد مرسي ، يجب أن ينتهي الركود في الحياة السياسية ، مصدر سابق.

[(ooooooooooooooooooooooooooo)] خليل عبد الكريم ، من الذي يقف وراء هذه الحملة المسعورة ، الأهالي ، ١٩٨٧/١/٢١.

[(ppppppppppppppppppppppppppp)] رمزي زكي ، ضريبة المبيعات وهموم المنتجين والمستهلكين ؟ ، مصدر سابق.

[(qqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqq)] لطفي واكد ، العلاقات الاجتماعية .. وضيق الأفق ، الأهالي ، ١٩٩٢/٦/٣.

[(rrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrr)] لطفي واكد ، الأرض لمن يفلحها ، الأهالي ، ١٩٩٤/٨/٣.

[(sssssssssssssssssssssssssss)] لطفي واكد ، من وراء هذا الانقلاب ، الأهالي ، ١٩٩٢/٦/٢٤.

[(ttttttttttttttttttttttttttt)] لطفي واكد ، الاستقرار والخبز والحرية ، مصدر سابق.

[(uuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuu)] لطفي واكد ، لقمة العيش ، الأهالي ، ١٩٨٩/٣/٢٢.

[(vvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvv)] سعيد إسماعيل على ، لصالح الأغنياء وزارة التعليم تعتدي على الدستور ، مصدر سابق.

[(wwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwww)] محمد سيد أحمد ، مقابلة سابقة.

[(xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx)] صلاح عيسى ، مقابلة سابقة.

[(yyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyy)] خليل عبد الكريم ، سكان خيام الإيواء وعشش الصفيح أولى بهذه الملايين من المجاهدين الأفغان ، الأهالي ، ١٩٨٧/١/٧.

[(zzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzz)] خليل عبد الكريم ، من الذي قتل فرج فودة ، الأهالي ، ١٩٩٢/٦/١٧.

[(aaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaa)] مراد وهبة ، علمنة العقل ، الأهالي ، ١٩٩٨/١٢/١٦.

[(bbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbb)] خليل عبد الكريم ، ومن الذي يقف وراء هذا الطوفان ، الأهالي ، ١٩٨٨/٢/٣.

[(cccccccccccccccccccccccccccc)] أحمد صبحي منصور ، الشيخ الغزالي ينهزم أمام فرج فودة للمرة الثانية .. !! ، الأهالي ، ١٩٩٣/٧/٧.

[(dddddddddddddddddddddddddddd)] نبيل عبد الملك ، قضية أبو زيد ومواثيق حقوق الإنسان الدولية ، الأهالي ، ١٩٩٦/١٠/٢.

[(eeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeee)] رفعت السعيد ، ١٩٩٩ للخاف در لا فهم ولا رحمة ، الأهالي ، ١٩٩٩/١/٢٠.

[(ffffffffffffffffffffffffffff)] رفعت السعيد ، ١٩٩٩ للخاف در ، الأهالي ، ١٩٩٩/١/١٣.

[(gggggggggggggggggggggggggggg)] رفعت السعيد ، مذكرات الشيخ مخلوف ، الأهالي ، ١٩٩٩/١/٦.

[(hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh)] رفعت السعيد ، تطبيق الشريعة الإسلامية بين الحقيقة وشعارات الفتنة ، الأهالي ، ١٩٩٣/٧/٧.

[(iiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiii)] صلاح عيسى ، مقابلة سابقة .

[(jjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjj)] محمد سيد أحمد ، مقابلة سابقة .

[(kkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkk)] حسين شعلان ، حذار من هذه المغامرة الطائشة ، الأهالي ، ١٩٩٢/٦/١٧.

[(llllllllllllllllllllllllllll)] حسين عبد الرازق ، الرئيس وأمريكا ، مصدر سابق.

[(mmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmm)] حسين عبد الرازق ، لا لدولة الشرطة ، الأهالي ، ١٩٨٧/١/٢٨.

[(nnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnn)] لطفي واكد ، ألغام على طريق الديمقراطية ، الأهالي ، ١٩٨٩/٣/١.

[(oooooooooooooooooooooooooooo)] أمينة النقاش ، لعبة التغيير ، الأهالي ، ١٩٩١/٥/٢٢.

[(pppppppppppppppppppppppppppp)] لطفي واكد ، حقوق عمالنا وازدراء أشقائنا !! ، الأهالي ، ١٩٩٥/٩/٦.

[(qqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqq)] إسماعيل صبري عبد الله ، كشف جديد ، الأهالي ، ١٩٩٠/٤/١١.

[(rrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrr)] صلاح عيسى ، مقابلة سابقة.

[(ssssssssssssssssssssssssssss)] محمد سيد أحمد ، مقابلة سابقة.

[(tttttttttttttttttttttttttttt)] محمد سيد أحمد ، المقابلة السابقة.

[(uuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuu)] صلاح عيسى ، مقابلة سابقة.

[(vvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvv)] حسين عبد الرازق ، عدوان على العمال لا بد من هزيمته ، الأهالي ، ١٩٨٧/١/٧.

[(wwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwww)] بهيجة حسين ، مجلس أغلبيتهم ، الأهالي ، ١٩٩٥/٩/١٣.

[(xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx)] جودة عبد الخالق ، الرطل الأخير من لحم الحي ؟ ، مصدر سابق.

[(yyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyy)] حسين عبد الرازق ، لأول مرة أحزاب المعارضة الرئيسية تجمع على قول لا ، مصدر سابق.

[(zzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzz)] عبد الغفار شكر ، لا بديل عن الديمقراطية لاستقرار المجتمع ، الأهالي ، ١٩٩٣/٧/٢١.

[(aaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaa)] لطفي واكد ، الاستقرار والخبز والحرية ، مصدر سابق.

[(bbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbb)] إبراهيم سعد الدين ، ثروة الشعب تباع بأبخس الأثمان ! ، مصدر سابق.

[(ccccccccccccccccccccccccccccc)] خليل عبد الكريم ، من الذي يقف وراء هذه الحملة المسعورة ؟ ، مصدر سابق.

[(ddddddddddddddddddddddddddddd)] محمد سيد أحمد ، مقابلة سابقة.

إلى الفهرس

[eeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeee] صلاح عيسى ، مقابلة سابقة.

[fffffffffffffffffffffffffffff] حسين عبد الرازق ، لأول مرة أحزاب المعارضة الرئيسية تجمع على قول لا ، مصدر سابق.

[ggggggggggggggggggggggggggggg] خليل عبد الكريم ، من الذي يقف وراء هذه الحملة المسعورة ، مصدر سابق.

[hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh] محمد سيد أحمد ، الديمقراطية عند مفترق الطرق ، الأهالي ، ١٩٩٢/٦/١٧.

[iiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiii] أمينة النقاش ، قرار صائب وحملة طائشة ، الأهالي ، ١٩٩٤/٨/٣.

[jjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjj] رفعت السعيد ، تعقيب ، الأهالي ، ١٩٩٤/٨/٢٤.

[kkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkk] نزار سمك ، المخطط الصهيوني والتطرف الديني ، الأهالي ، ١٩٩٠/٤/٤.

[lllllllllllllllllllllllllllll] حسين عبد الرازق ، لا ادولة الشرطة ، مصدر سابق.

[mmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmm] صلاح عيسى ، أبرياء حتى لو ثبتت إدانتهم ! ، الأهالي ، ١٩٨٨/٢/٢٤.

[nnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnn] سعيد إسماعيل على ، جماهير تبحث عن أحزاب !! ، مصدر سابق.

[ooooooooooooooooooooooooooooo] صلاح عيسى ، مقابلة سابقة.

[ppppppppppppppppppppppppppppp] محمد سيد أحمد ، مقابلة سابقة.

[qqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqq] المصدر نفسه.

[rrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrr] على ليلة، التيار الإسلامي بين التأييد والمعارضة : قراءة في الصحافة المصرية ، مصدر سابق ، ص٦٣.

[sssssssssssssssssssssssssssss] على ليلة ، المصدر السابق ، ص.ص ١٩٣-١٩٥.

[ttttttttttttttttttttttttttttt] مصطفى مشهور ، إلى المنصفين وطلاب الحقيقة حول الإصلاح والإرهاب والتطرف (٢) ، الشعب ، ١٩٩٢/٦/٣٠.

[uuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuu] مجدي أحمد حسين ، مشاركة الأقباط في العمل الوطني .. بين أمس واليوم ، الشعب ، ١٩٩٤/٨/١٦.

[vvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvv] محمد عباس ، اختلاف في الرأي مع الأستاذ عادل حسين ، الشعب ، ١٩٩٧/١١/١٤.

[wwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwww] عصام العريان ، جبهة نعم .. ولكن من أجل ماذا ؟ ، الشعب ، ١٩٩٣/٧/٩.

[xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx] عادل حسين ، نحن مثل آخر أيام السادات ، الكل ضد الرئيس باستثناء البابا شنودة ، الشعب ، ١٩٩٣/٧/٣٠.

[yyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyy] عادل حسين ، تحرر مصر من التبعية أخطر كارثة أصابت الولايات المتحدة ، الشعب ، ١٩٩٧/١١/١٤.

[zzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzz] عادل حسين ، إلى متى يضحك الأمريكان علينا؟ ، الشعب ، ٣/ ٤/ ١٩٩٠.

[aaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaaa] مصطفى مشهور ، إلى المنصفين وطلاب الحقيقية حول الإصلاح والإرهاب والتطرف ، الشعب ، ١٩٩٢/٦/٢٣.

[bbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbbb] مصطفى مشهور ، أزمتنا الاقتصادية أسبابها الحقيقية وحلها الوحيد ، الشعب ، ١٩٨٩/٣/٢١.

[cccccccccccccccccccccccccccccc] أحمد الملط ، إلى متى هذا الهوان؟ ، الشعب ، ١٩٩٢/٦/٢.

[dddddddddddddddddddddddddddddd] عادل حسين ، الرؤية الإسلامية لحزب العمل ، الشعب ، ١٩٨٩/٣/٢٨.

[eeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeeee] محمد عمارة ، مقابلة شخصية مع الباحث ، فبراير ٢٠٠٤.

[ffffffffffffffffffffffffffffff] فهمي هويدي ، مقابلة شخصية مع الباحث ، يناير ٢٠٠٤.

[gggggggggggggggggggggggggggggg] مصطفى مشهور ، إلى شعوبنا الإسلامية هلا أدينا دورنا وأزلنا الغشاوات عن أبصارنا ، الشعب ، ١٩٩٢/٦/٩.

[hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh] أحمد الملط ، أيها العرب أما آن لنا أن نفيق ، الشعب ، ١٩٩١/٥/١٤.

[iiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiiii] عادل حسين ، نريد أن نهزم حزبكم في انتخابات حرة .. هذا ما يطلبه الشعب ، الشعب ، ١٩٩١/٥/٧.

[jjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjjj] محمد عبد القدوس ، احكموا يا ناس ، الشعب ، ١٩٩١/٥/٧.

[kkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkkk] السيد الغضبان ، المتغير والثابت في النظم الديمقراطية ، الشعب ، ١٩٩٤/٨/١٦.

[llllllllllllllllllllllllllllll] مصطفى مشهور ، حوار هادئ حول حديث السيد وزير الداخلية ، الشعب ، ٢٠٠٠/٢/١.

[mmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmmm] محمد عبد القدوس ، احلام مصرية بالتغيير ، الشعب ، ١٩٩٦/١٠/٢٩.

[nnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnnn] عادل حسين ، زاد الفساد والفقر في عهدك يا مبارك وهذا وقت الرفض والمقاومة ، الشعب ، ١٩٩٣/٧/١٦.

[oooooooooooooooooooooooooooooo] محمد متولى عوض ، يا صاحب السلطان تمسك بكرسي الحكم ما دمت حيا ، الشعب ، ١٩٩٣/٧/٣٠.

[ppppppppppppppppppppppppppppp] مصطفى مشهور ، مسلسل القوانين الاستثنائية إلى متى وإلى أين ! ، الشعب ، ١٩٨٩/٣/١٤.

[qqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqqq] محمد السمان ، أرفعوا أيديكم عن الشباب المسلم ، الشعب ، ١٩٨٩/٣/٧.

[rrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrrr] محمد عبد القدوس ، تساؤلات حائرة إلى الرئيس مبارك ، الشعب ، ١٩٨٨/٢/١٦.

[sssssssssssssssssssssssssssss] صلاح شادي ، مد الثورة الفلسطينية ، الشعب ، ١٩٨٨/٢/٩.

[ttttttttttttttttttttttttttttt] فهمي هويدي ، ضرورة الحزب الإسلامي ، الشعب ، ١٩٨٩/٣/٢١.

[uuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuuu] محمد عبد القدوس ، اعتراض على الرئيس ! ، الشعب ، ١٩٩٠/٤/١٧.

[vvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvvv] عادل حسين ، إذا اكتفت الحكومة بالتزوير التقليدي فستحصل المعارضة على ٣٥ أو ٥٥% من مقاعد المجالس ، الشعب ، ١٩٩٥/٩/٢٢.

[wwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwwww] عادل حسين ، يا شباب اليوم كن كشباب ١٩١٩ ، الشعب ، ١٩٨٨/٢/٩.

[xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx] عصام العريان ، جبهة نعم .. ولكن من أجل ماذا ؟ ، مصدر سابق.

[yyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyyy] عادل حسين ، المبايعة أخذت تتزايد .. ويجب وقف هذا العبث فالموقف لا يحتمله ، الشعب، ١٩٩٣/٧/٢.

[zzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzzz] محمد عمارة ، مقابلة سابقة.

[a] فهمي هويدي ، مقابلة سابقة.

[b] عادل حسين ، الرؤية الإسلامية لحزب العمل ، مصدر سابق.

[c] مصطفى مشهور ، أزمتنا الاقتصادية أسبابها الحقيقية وحلها الوحيد ، الشعب ، ١٩٨٩/٣/٢١.

[d] عادل حسين ، جريمة القطاع العام .. وحوار صريح مع الأقباط ، الشعب ، ١٩٩٠/٤/١٧.

[e] عادل حسين ، هل تشعل أمريكا حرباً أثناء القمة ؟ وهل تكون إيران مستهدفة .. في هذه الحرب ، الشعب، ١٩٩٧/١١/٢٨.

[f] عادل حسين ، نريد أن نهزم حزبكم في انتخابات حرة ، هذا ما يطلبه الشعب ، مصدر سابق.

[g] عادل حسين ، سحب الجيش المصري وفرض الحماية الأمريكية ليس شأنا خليجياً ، الشعب ، ١٩٩١/٥/٢١.

[h] عادل حسين ، يا سيد عاطف أنت لا تصلح رئيسا للحكومة ، الشعب ، ١٩٩٢/٦/٢.

[i] محمد متولي عوض ، باطل ما يصنعون ، الشعب ، ١٩٨٧/١/٢٠.

[j] فهمي هويدي ، مقابلة سابقة.

[k] محمد عمارة ، مقابلة سابقة.

[l] محمد حامد أبو النصر ، بيان من الإخوان المسلمين لن نساوم على فلسطين ، الشعب ، ١٩٩١/٥/٢٨.

[m] مجدي أحمد حسين ، مهزلة المباحثات الفلسطينية ـ الإسرائيلية .. محاولة لضرب الانتفاضة ، الشعب ، ١٩٩٦/١٠/١٥.

[n] أحمد الماط ، إلى متى هذا الهوان؟ ، الشعب ، ١٩٩٢/٦/٢.

[o] محمد حامد أبو النصر ، بيان من الإخوان المسلمين لن نساوم على فلسطين ، مصدر سابق.

[p] محجوب عمر ، من جهز الانتفاضة جاهد ضد أمريكا وإسرائيل ، الشعب ، ١٩٩١/٥/٧.

[q] مصطفى مشهور ، أيها المسلمون لا تحسبوه شرا لكم بل هو خير لكم ، الشعب ، ١٩٩٤/٨/٣٠.

[r] صبري بدر ، القدس تهود والمسجد الأقصى مهدد بالانهيار ، الشعب ، ١٩٩٦/١٠/٢٢.

[s] حلمي القاعود ، سلام على حزب الله ! ، الشعب ، ١٩٩٨/١٢/٨.

[t] مجدي أحمد حسين ، استمرار المشاركة العربية في حصار العراق حرب سافرة على الله ورسوله ، الشعب ، ١٩٩١/١/٢٢.

[u] مصطفى مشهور ، الجهاد هو السبيل ، الشعب ، ١٩٩٦/١٠/٢٩.

[v] محمد حامد أبو النصر ، بيان من الإخوان المسلمين لن نساوم على فلسطين ، مصدر سابق.

[w] ناجي الشهابي ، أفيقوا يا أمة العرب .. العدوان يتهددكم جميعاً ، الشعب ، ١٩٩٨/١٢/٢٢.

[x] مصطفى مشهور ، أحداث ووقفات ، الشعب ، ٢٠٠٠/٢/٢٩.

[y] مجدي أحمد حسين ، معارك مصر المؤسفة ، الشعب ، ١٩٩٤/٨/٢٣.

[z] عادل حسين ، ما هذا المهرجان للاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي الذي يضرب المستقبل المصري؟ ، الشعب ، ١٩٩٥/٩/٢٩.

[aa] عبد الله هلال ، سياستنا الخارجية في قفص الاتهام ، الشعب ، ١٩٩٢/٦/٣٠.

[bb] مجدي أحمد حسين ، أيها الأعداء سنثأر لكل طفل عراقي قتلتموه ، الشعب ، ١٩٩٨/١٢/٢٢.

[cc] مجدي أحمد حسين ، يا شعب لبنان عفواً .. فالجهاد ليس بضاعتنا ، الشعب ، ١٩٩٣/٧/٣٠.

[dd] مدحت أبو الفضل ، أنا المجنون .. وأنتم العقلاء .. بس فهموني ، الشعب ، ١٩٨٨/٢/٢.
[ee] إبراهيم شكري ، آن لحرب الخليج أن تتوقف ، الشعب ، ١٩٨٨/٢/٢٣.
[ff] محمد حامد أبو النصر ، بيان من الإخوان المسلمين لن نساوم على فلسطين ، مصدر سابق.
[gg] فهمي هويدي ، مقابلة سابقة.
[hh] محمد عمارة ، مقابلة سابقة.
[ii] عادل حسين ، يا سيد عاطف أنت لا تصلح رئيساً للحكومة ، مصدر سابق.
[jj] عادل حسين ، نريد أن نهزم حزبكم في انتخابات حرة .. هذا ما يطلبه الشعب ، مصدر سابق.
[kk] عادل حسين ، زاد الفساد والفقر في عهدك يا مبارك .. وهذا وقت الرفض والمقاومة ، مصدر سابق.
[ll] مصطفى مشهور ، عيدنا في مصر يوم أن ...!؟ ، الشعب ، ١٩٩٠/٤/٢٤.
[mm] محمد عمارة ، مقابلة سابقة.
[nn] فهمي هويدي ، مقابلة سابقة.
[oo] مصطفى مشهور ، الحل الإسلامي قادم بإذن الله ، الشعب ، ١٩٨٩/٣/٧.
[pp] مصطفى مشهور ، إلى المنصفين وطلاب الحقيقة حول الإصلاح والإرهاب والتطرف (٢) ، مصدر سابق.
[qq] صلاح شادي ، المجتمعات الرشيدة ، كيف يقوم ؟ ، الشعب ، ١٩٨٨/٢/٢.
[rr] محمد متولي عوض ، الجهاد الإسلامي في رمضان ، الشعب ، ١٩٩٠/٤/١٠.
[ss] محمد عبد القدوس ، الإسلام الذي نريده ، الشعب ، ١٩٨٧/١/٢٧.
[tt] عادل حسين ، أيها الأخوة الأقباط ، أنتم شركاء في الحل الإسلامي ، الشعب ، ١٩٩٠/٤/٢٤.
[uu] عادل حسين ، الرؤية الإسلامية لحزب العمل ، مصدر سابق.
[vv] محمد عمارة ، هذا إسلامنا ، الشعب ، ١٩٩٦/١٠/٨.
[ww] مصطفى مشهور ، هذه الانتخابات .. لماذا صارت مشكلة في بلادنا ؟! ، الشعب ، ١٩٩٤/٨/٩.
[xx] أحمد الملط ، هذا المؤتمر المشبوه ، الشعب ، ١٩٩٤/٨/٢٣.
[yy] محمد السمان ، ارفعوا أيديكم عن الشباب المسلم ، مصدر سابق.
[zz] محمد عمارة ، مقابلة سابقة.
[aaa] فهمي هويدي ، مقابلة سابقة.
[bbb] محمد متولي عوض ، باطل ما يصنعون ، مصدر سابق.
[ccc] عصام العريان ، جهة نعم .. ولكن من أجل ماذا ؟ ، مصدر سابق.
[ddd] محمد عبد القدوس ، إيجابيات الرئيس وأخطاؤه ، الشعب ، ١٩٩٦/١٠/١٥.
[eee] عبد الله هلال ، سياستنا الخارجية في قفص الاتهام ، مصدر سابق.
[fff] صلاح شادي ، مد الثورة الفلسطينية ، مصدر سابق.
[ggg] مجدي أحمد حسين ، يا شعب لبنان عفواً فالجهاد ليس بضاعتنا ، مصدر سابق.
[hhh] عادل حسين ، يا سيد عاطف أنت لا تصلح رئيساً للحكومة ، مصدر سابق.
[iii] عادل حسين ، إنهم لا ينتظرون حتى يزوروا الصناديق إنهم ينهون المعركة من بدايتها بالقبض على المرشحين ، الشعب ، ١٩٩٥/٩/٨.
[jjj] محمد عبد القدوس ، تساؤلات حائرة إلى الرئيس مبارك ، مصدر سابق.
[kkk] عادل حسين ، لن يتمكنوا من شق صفوف المعارضة .. ونحن بالأرقام أصحاب الأغلبية ، الشعب ، ١٩٩٣/٧/٢٣.
[lll] محمد الغزالي ، هذا ديننا ، الشعب ، ١٩٨٩/٣/١٤.
[mmm] محمد عبد القدوس ، أحلام مصرية بالتغيير ، مصدر سابق.
[nnn] محمد عبد القدوس ، الإسلام الذي نريده ، مصدر سابق.
[ooo] فهمي هويدي ، مقابلة سابقة.
[ppp] محمد عمارة ، مقابلة سابقة.
[qqq] محمد حلمي مراد ، ليس بالعنت الأمني والمزيد من الاستبداد السياسي ينتهي مسلسل الإرهاب ، الشعب ، ١٩٩٢/٦/١٦.

[rrr] عادل حسين ، المفسدون قادرون على منع الرئيس من التغيير لو أراد ، الشعب ، ١٩٩١/٥/٢٨.

[sss] عادل حسين ، تحرك أيها الشباب ، الشعب ، ١٩٨٧/١/١٣.

[ttt] عادل حسين ، نريد أن نهزم حزبكم في انتخابات حرة .. هذا ما يطلبه الشعب ، مصدر سابق.

[uuu] عادل حسين ، زاد الفساد والفقر في عهدك يا مبارك .. وهذا وقت الرفض والمقاومة ، مصدر سابق.

[vvv] محمد عبد القدوس ، احكموا يا ناس ، مصدر سابق.

[www] فهمي هويدي ، مقابلة سابقة.

[xxx] محمد عمارة ، مقابلة سابقة.

[yyy] عادل حسين ، لن يتمكنوا من شق صفوف المعارضة .. ونحن بالأرقام أصحاب الأغلبية ، مصدر سابق.

[zzz] محمد عبد القدوس ، إيجابيات الرئيس وأخطاؤه ، مصدر سابق.

[aaaa] محمد عبد القدوس ، احكموا يا ناس ، مصدر سابق.

[bbbb] مجدي أحمد حسين ، معارك مصر .. المؤسفة ، مصدر سابق.

[cccc] عادل حسين ، سحب الجيش المصري وفرض الحماية الأمريكية ليس شأنها خليجياً ، مصدر سابق.

[dddd] عادل حسين ، بين زكي بدر وموسى صبري ، الشعب ، ١٩٨٩/٣/٢١.

[eeee] مصطفى مشهور ، إلى شعوبنا الإسلامية هلا أدينا دورنا وأزلنا الغشاوات عن أبصارنا ، مصدر سابق.

[ffff] مصطفى مشهور ، أزمتنا الاقتصادية : أسبابها الحقيقية وحلها الوحيد ، مصدر سابق.

[gggg] محمد عمارة ، هذا إسلامنا ، مصدر سابق ، ١٩٩٦/١٠/٨.

[hhhh] محمد حلمي مراد ، ماذا يفعل من لا يرغب في استخدام العنف ، الشعب ، ١٩٨٩/٣/٧.

[iiii] محمد عمارة ، مقابلة سابقة.

[jjjj] فهمي هويدي ، مقابلة سابقة.

[kkkk] المصدر السابق.

[llll] محمد عمارة ، مقابلة سابقة.

[mmmm] رجب البنا ، الأقباط في مصر والمهجر : حوارات مع البابا شنودة ، دار المعارف ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص.ص ٩٩-١٠٠.

[nnnn] يوسف سيدهم ، مقابلة شخصية مع الباحث ، يوليو ٢٠٠٤.

[oooo] سامح فوزي ، مقابلة شخصية مع الباحث ، يوليو ٢٠٠٤.

[pppp] فريتس شتيبات ، الإسلام شريكاً ، ترجمة عبد الغفار مكاوي ، عالم المعرفة ، العدد ٣٠٢ ، إبريل ٢٠٠٤ ، ص١٣٢.

[qqqq] المصدر نفسه ، ص.ص ١٤٨-١٤٩

[rrrr] رجب البنا ، الأقباط في والمهجر : حوارات مع البابا شنودة ، مصدر سابق ، ص.ص ١٠٠-١٠١.

[ssss] يوسف سيدهم ، مقابلة سابقة.

[tttt] صليب بطرس ، ترشيد الإدارة ليس بديلاً ، وطني ، ١٩٩٠/٤/٢٩.

[uuuu] صليب بطرس ، الإصلاح الاقتصادي في أعين المراقبين ، وطني ، ١٩٩٥/٩/٢٤.

[vvvv] صليب بطرس ، برنامج الإصلاح في عين مدير الصندوق ، وطني ، ١٩٩١/٥/١٩.

[wwww] صليب بطرس ، اقتراحات ، وطني ، ١٩٩١/٥/١٢.

[xxxx] صليب بطرس ، الاقتصاد المصري والطعمية ! ، وطني ، ١٩٨٧/١/٢٥.

[yyyy] صليب بطرس ، بيان الحكومة ، وطني ، ١٩٨٧/١/٤.

[zzzz] صليب بطرس ، وحدة مصر واجب قومي ، وطني ، ١٩٩٠/٤/٨.

[aaaaa] صليب بطرس ، التنمية الاقتصادية .. من يدفع ثمنها؟ ، وطني ، ١٩٩٢/٦/٢٨.

[bbbbb] يوسف سيدهم ، مقابلة سابقة.

[ccccc] سامح فوزي ، مقابلة سابقة.

[ddddd] أقباط المهجر بأوروبا ، نداء من أقباط المهجر بأوروبا إلى السيد رئيس الجمهورية وإخواننا المسلمين ، وطني ، ١٩٩٢/٦/٧.

[eeeee] سليم نجيب ، الحوار .. وماذا بعد ؟ ، وطني ، ١٩٩٤/٨/١٤.

[fffff] يوسف سيدهم ، هموم قبطية (٢) ، وطني ، ١٩٩٥/٩/١٧.

[ggggg] يوسف سيدهم ، على هامش "الكشح"؟ أين مواطن الخلل فيما يحدث ؟ وطني ، ٢٠٠٠/٢/٦.

(hhhhh) سامح فوزي ، المساواة المفقودة ! ، وطني ، ٢٠٠٠/٢/٦.
(iiiii) صليب بطرس ، خواطر وأحداث ، وطني ، ١٩٨٩/٣/٢٦.
(jjjjj) سامح فوزي ، مقابلة سابقة.
(kkkkk) يوسف سيدهم ، مقابلة سابقة.
(lllll) المقابلة نفسها.
(mmmmm) أنطوان سيدهم ، الإصلاح الاقتصادي ، وطني ، ١٩٩١/٥/٢٦.
(nnnnn) سامح فوزي ، تساؤلات الخريف في العلاقات المصرية ـ الأمريكية ، وطني ، ١٩٩٧/١١/٢.
(ooooo) سامح فوزي ، عندما تتقاطع الدوائر ، وطني ، ١٩٩٥/٩/١٧.
(ppppp) سامح فوزي ، مواقف الليكود .. والبحث عن السلام ، وطني ، ١٩٩٦/١٠/١٣.
(qqqqq) سامح فوزي ، مقابلة سابقة.
(rrrrr) يوسف سيدهم ، مقابلة سابقة.
(sssss) المقابلة السابقة.
(ttttt) صليب بطرس ، لو كنت المسئول وأزمة الإسكان ، وطني ، ١٩٨٩/٣/١٩.
(uuuuu) أنطوان سيدهم ، د. فرج فودة في ذمة الله ، وطني ، ١٩٩٢/٦/١٤.
(vvvvv) رأي وطني ، انتخابات مجلس الشعب القادمة ، وطني ، ١٩٩٥/٩/٣.
(wwwww) يوسف سيدهم ، هموم قبطية ، وطني ، ١٩٩٥/٩/٣.
(xxxxx) أنطوان سيدهم ، حسني مبارك ترشيحه وانتخابه ، وطني ، ١٩٩٣/٧/٢٥.
(yyyyy) سامح فوزي ، مقابلة سابقة.
(zzzzz) يوسف سيدهم ، مقابلة سابقة.
(aaaaaa) المقابلة نفسها.
(bbbbbb) المقابلة السابقة.
(cccccc) أنطون سيدهم ، أما لهذا الليل من آخر ، وطني ، ١٩٩٢/٦/٢٨.
(dddddd) أنطون سيدهم ، لا تطرف قبطي ، وطني ، ١٩٩٠/٤/٢٢.
(eeeeee) أنطون سيدهم ، المغالطات والمهاترات ، وطني ، ١٩٩٢/٦/٢١.
(ffffff) أنطون سيدهم ، العلاج السليم للفتنة الطائفية ، وطني ، ١/ ١٩٩٠/٤.
(gggggg) يوسف سيدهم ، قبول الآخر يرسخ المساواة ويثمر المعاملة بالمثل ، وطني ، ١٩٩٨/١٢/٢٧.
(hhhhhh) سامح فوزي ، المثقفون يطالبون بحل مشاكل الأقباط ، وطني ، ١٩٩٧/١١/١٦.
(iiiiii) يوسف سيدهم ، فلتستمر هذه المبادرات الطيبة ، وطني ، ١٩٩٩/١/١٠.
(jjjjjj) أنطون سيدهم ، محبة عميقة وود أصيل ، وطني ، ١٩٩٠/٤/٨.
(kkkkkk) سامح فوزي ، مقابلة سابقة.
(llllll) يوسف سيدهم ، مقابلة سابقة.
(mmmmmm) المقابلة نفسها.
(nnnnnn) سامح فوزي ، مقابلة سابقة.
(oooooo) رأي وطني ، العدالة الاجتماعية ، وطنى ، ١٩٩٩/١/٣.
(pppppp) أنطوان سيدهم ، لماذا نبايع ونؤيد حسنى مبارك لفترة ثالثة (٤) ، وطني ، ١٩٩٣/٧/٤.
(qqqqqq) رأي وطني ، بداية الحرب على الفقر ، وطني ، ٢٠٠٠/٢/٦.
(rrrrrr) رأي وطني ، أنصافي المظلومين ، .وطني ، ١٩٩٨/١٢/٢٧.
(ssssss) يوسف سيدهم ، مرحباً بجهود علاج الهموم القبطية ، وطني ، ١٩٩٦/١٠/١٣.
(tttttt) المصدر نفسه.
(uuuuuu) يوسف سيدهم ، فلتستمر هذه المبادرات الطيبة ، مصدر سابق.
(vvvvvv) أنطون سيدهم ، د. فرج فودة في ذمة الله ، مصدر سابق.
(wwwwww) صليب بطرس ، لو كنت المسئول وأزمة الإسكان ، مصدر سابق..

إلى الفهرس

(xxxxxx) سامح فوزي ، تساؤلات الخريف في العلاقات المصرية ـ الأمريكية ، مصدر سابق.

(yyyyyy) أنطون سيدهم ، الإصلاح الاقتصادي ، مصدر سابق.

(zzzzzz) يوسف سيدهم ، أين موطن الخلل فيما يحدث ؟ (٢) ، مصدر سابق.

(aaaaaaa) سامح فوزي ، مقابلة سابقة.

(bbbbbbb) يوسف سيدهم ، مقابلة سابقة.

(ccccccc) صليب بطرس ، لا تقلتوا الأوزة .. الطبقة المتوسطة ، وطني ، ٢٠٠٠/٢/٢٧.

(ddddddd) صليب بطرس ، أين برنامج الإصلاح الشامل ، وطني ، ١٩٩٣/٧/٢٥.

(eeeeeee) صليب بطرس ، الكنيسة القبطية الأرثوذكسية ودورها في الحياة الاجتماعية ، وطني ، ١٩٩٤/٨/٧.

(fffffff) صليب بطرس ، التنمية الاقتصادية .. من يدفع ثمنها ؟ ، مصدر سابق.

(ggggggg) صليب بطرس ، هل يتخلى الناس عن سياراتهم ؟ ، وطني ، ١٩٨٩/٣/١٢.

(hhhhhhh) رأي وطني ، بداية الحرب على الفقر ، مصدر سابق.

(iiiiiii) رأي وطني ، إنصاف المظلومين ، مصدر سابق.

(jjjjjjj) سامح فوزي ، مقابلة سابقة.

(kkkkkkk) يوسف سيدهم ، مقابلة سابقة.

(lllllll) سامح فوزي ، مقابلة سابقة.

(mmmmmmm) يوسف سيدهم ، مقابلة سابقة.

(nnnnnnn) أنطون سيدهم ، العلاج السليم للفتنة الطائفية ، مصدر سابق.

(ooooooo) صليب بطرس ، الجذور العميقة ، وطني ، ١٩٩٠/٤/١.

(ppppppp) أنطون سيدهم ، لا تطرف قبطي ، مصدر سابق.

(qqqqqqq) أنطوان سيدهم ، المغالطات والمهاترات ، مصدر سابق.

(rrrrrrr) أقباط المهجر بأوروبا ، نداء من أقباط المهجر بأوروبا إلى السيد رئيس الجمهورية وإخوننا المسلمين ، مصدر سابق.

(sssssss) سليم نجيب ، الحوار .. وماذا بعد ؟ ، مصدر سابق.

(ttttttt) سامح فوزي ، الديمقراطية هي الحل ، وطني ، ١٩٩٨/١٢/٢٧.

(uuuuuuu) يوسف سيدهم ، مقابلة سابقة.

(vvvvvvv) المقابلة نفسها.

(wwwwwww) المقابلة السابقة.

(xxxxxxx) سامح فوزي ، مقابلة سابقة.

(yyyyyyy) المقابلة السابقة.

(zzzzzzz) يوسف سيدهم ، مقابلة سابقة.